

كِتَابُ

تَهْجَةُ الْخَافِيَةِ

لعلامة زمانه . وفريد عصره واوانه

زين الدين ابي حفص عمر بن

الوردى . قدس الله

روحه ونور

ضريحه

م

وبهامشه كتابان

١ . التيسير: نظم متن التفسير

٢ . التدريب: نظم غاية التريب

وكلاهما للعلامة العمري

تفعله الله برحمته

ورضوانه

آمين

طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية

على نفقة اصحابها

عيسى البائى الحلبى وشركاءه بمصر

بحول الشهد الشينى

بَهْجَةُ الْحَافِ بِإِلَامِ عُمَرَ بْنِ الْوَرْدِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ أَسْمَ الْحَمْدِ
 وَالْأَلِ وَالْأَصَابِ
 قَدْ أَصْطَفَى اللَّهُ خِيَارَ الْخَلْقِ لَهُ
 يَقْصُرُ فَايْدَا مِنْهُ بِالْأَهَمِ
 مَا لَا يَنْفِي فِي كُلِّ حَالٍ عَنْهُ
 فِي الْحَمْدِ وَالْإِيجَارِ وَالْفَتَاوَى
 فِي الْخَفِطِ وَالْفَرْقِ عَلَى مَا أَمَكْنَهُ
 أَرْجُو بِهِ دَعْوَةَ عَبْدٍ صَالِحٍ
 فِيهِ زِيَادَاتُ إِلَهِيَا يُتَقَرَّرُ
 مِنْهَا وَدُونَ قُلْتُ فِي الْكَثِيرِ
 شَيْخِي تَيْمَاتُ الْجَمَالِ الْبَارِزِي
 وَأَمَّا جَمِيعُهُ بِعَارِفِي
 يَصْرِفُهُ إِلَى الْعَارِفِ الْمَاهِرِ
 حَوَى مِنْ الْبَهْجَةِ لَمَّا نَظَّمَا
 لَا سِيَّمَا الْحَاوِي أَقَامَ عُدِّي
 مَا كَانَ عِنْدِي أَنِّي كَقَوْلِهِ
 بَيْنَنَا بِالْمُسْتَعِدِّ الْحَرَامِ
 نَظْمٌ فِي خِطِّهِ خِطُّ الشَّقِ
 تَأْوِيلُ رُؤَايَا سِرِّ الْمُرْسَلِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قَالَ الْفَقِيرُ عُمَرُ بْنُ الْوَرْدِيِّ
 وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ لِلْإِنْبَاءِ
 وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ عَظِيمُ الْمَنْزِلَةِ
 وَالْعَمَلُ عَنْ تَحْصِيلِ كُلِّ عِلْمٍ
 وَذَلِكَ الْفَقْهُ فَإِنْ مِنْهُ
 وَلَيْسَ فِي مَذْهَبِنَا كَالْحَاوِي
 وَكُنْتُ مِنْ حَلَةٍ وَأَتَقَنَنَهُ
 فَأَحْزَنْتُ أَنْ أَنْطِقَهُ كَالشَّارِحِ
 يَزِيدُ عَنْ خَمْسَةِ آلَافٍ عُدِّي
 مِنْهَا بَقُلْتُ فِي الْبَشِيرِ
 وَفِيهِ عَنْ قَاضِي الْقَضَا الْبَارِزِ
 لَا خَشَوْفِيهِ حَسَبَ الْإِمْكَانِ
 وَإِنْ يَكُنْ حَشَوْفَذَلِكَ نَادِرُ
 وَقَدْ تَسَنَّى بِهَجَّةِ الْحَاوِي لَمَّا
 وَكُلُّ مَنْ جَرَّبَ نَظْمَ التَّنْزِيلِ
 لَكِنْ تَيْمَاتُ الْبَارِزِي سَهْلُهُ
 وَأَمَّا رَأَيْتُ فِي مَنْكَامِ
 وَقَدْ دَعَانِي ثُمَّ أَعْطَانِي وَرَقِي
 فَكَانَ ذَا النِّظْمِ الْبَدِيعُ الْعَمَلِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ حَرَّرَا
 كِتَابَهُ مِنْهَا مُبَشِّرَا
 يُبَشِّرُ بِالْبَيْتِ إِلَى الْبَابِ
 فَفَقْهُ الْمَنْ أَوَّلُوا الْأَلْبَابِ
 وَأَشْهَدُ اللَّهُ بِأَنِّي أَشْهَدُ
 أَنْ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ يُوحَّدُ
 وَأَنَّ طَهَ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدًا
 قَدْ حَانَ نَابُ الْبَيْنَاتِ وَالْمُهْدَى
 مِنْهُنَّ الْخَلَائِدِ وَالْجَوَامِ
 يَتَسَنَّي لَفْظُ جَامِعِ الْأَحْكَامِ
 صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَامًا
 وَأَلِهِ وَصَحْبَهُ وَكُرَّمَا
 وَبَعْدُ أَنْ الْعَاخِرُ مَكْتَسَبِ
 وَالْفَقْهُ أَوَّلِي وَأُولَا أَنْ يَكْتَسِبِ
 لَا سِيَّمَا نَجْمُ الْأَمَامِ الشَّافِعِي
 إِذَا كَانَ مِنْ آلِ النَّبِيِّ الشَّافِعِ
 مُطَبَّقًا يَعْلَمُهُ الطَّبَاقَاتِ
 يَطْبُقُ الْحَدِيثَ الْوَارِدَ اتِّفَاقًا
 يُجِدُّ دَالِينَ لِهَذَا الْأَمَةِ
 وَبَعْدُ هَذَا صِحَابَةُ الْأَيْمَةِ
 أَعْظَمُهُمْ أَمَّةٌ وَتَقِيَّةً
 وَكُلُّ مَارَاتِبَةٍ مِنْ كِتَابِهِمْ
 وَمِنْهُمْ الْعَلَامَةُ الْأَضْمَارُ
 قَاضِي قَضَاةِ الْحُكْمِ وَالْمَصَارِ
 أَعْنَى أَبَا جَعْفَرٍ السَّيِّدِي رَمِي
 أَعْظَمُ بِهِ مِنْ عَالِمِ تَحْقِيرِ
 وَمِنْ أَجْلِ كِتَابِهِ الْوَاقِعِ
 تَعْرِيفُ تَنْقِصِ الْبَابِ الْمُتَعَدِّ
 لِحَاوَاهُ مِنْ غَيْرِ بَرِّ عِلْمِهِ
 مَعَ مَا تَرَاهُ مِنْ طَبَقِ بَهْجِهِ
 نَظْمُهُ مَوْجِصًا لِلْفَخْرِ
 مِنْهَا لَا يَمُوتُ وَحُفْظُهُ

وَوَيْتَا الْمَسْئُولَ فِي النَّفْعِ بِهِ	وَجَعَلَ مِنْ يَمِينِهِ مِنْ حَرْبِهِ
أَسْأَلُهُ أَنْ يُصَلِّحَ الْبَيْتَ لِي	فِي نَظْمِهِ وَأَنْ يُزَيِّنَ عَمَلِي

بَابُ الْقُلَاهَارَةِ

كَأَحَدِ الْحَبِّ رَافِعٍ كَلَا	هَذَيْنِ مَاءٍ طَاهِرٍ مَا اسْتَعْلَا
مَا قَلَّ فِي قَرْصٍ كَاءِ الْغَسَلِ	مِنْ الْكَتَابَةِ قَصْدِ الْحِلِّ
يُسَلِّمُ وَكَوْصُوءِ الْبَطَلِ	لِغَيْرِ ذَلِكَ وَلَهُ بِالْفَصْلِ
وَلَمْ يَغْيَرْ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ	أَوْ رِيحُهُ يَحْتِثُ يَحْدُثُ اسْمُهُ
وَلَوْ يَتَقَدَّرُ بِحَالِ وَسَطِ	بِمَالِهِ عَنْهُ غَنَى بِهِ اخْتِلَافُ
لَا وَرَقٍ مُشْتَرٍ وَمِلْحِ	مَاءٍ وَلَا تَرْبٍ وَلَوْ يَطْرُحُ
وَمُتَشَمِسٍ يَقْطُرُ الْحَرْفِ	مِنْ طَبْعِ يَكْرَهُ وَالشَّخْصُ الْوَقْفِ
وَبِوُصُولِ يَحْسُ أَنْ قَلَا	كُنْزِهِ فَلْيَنْجَسْ إِلَّا
مَيْتًا بِلَا سَبِيلٍ دَمٍ لَمْ يَنْبُدْ	قُلْتُ وَغَيْرِ بَشِيرٍ لِلْمَنْفُذِ
وَأَنْ يَمَاءٌ خَالِصٌ يَكْثُرُ طَهْرُ	وَلَوْ يَطْرُقُ وَاسِعُ الرَّاسِ وَقُرُ
وَأَمَّا تَجْنِيسُ ذِي اتِّصَالِ	كُجْرِيَّةٍ قَارِبٍ فِي الْأَرْطَالِ
جَمْسٍ مَعِي تَفْسِيرُ قَلْبَيْنِ	فَلْيُلْغِ نَقْصُ الرُّطْبِ وَالرُّطْبَيْنِ
إِنْ عَدَّتْ أَمْرًا مَعَ وَصُولِهَا أَحَدِ	أَوْ صَافِيَةٍ مَا وَافَقَ أَرْضُهُ أَشَدُّ
وَأَنْ يَنْفَسِدَ انْتَهَى التَّخْفِيرُ	وَالْمَاءُ لَا يَجُوزُ التَّرَابُ يَطْهَرُ

فَصْلُ فِي الْخَمَاسَاتِ

أَمَّا الْخَمَاسَاتُ فَكُلُّ مُسْكِرٍ	وَالْكَلْبُ وَالْخَنَزِيرُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
وَمَيْتَةٌ مَعَ الْعِظَامِ وَالشَّعْرِ	وَالْفَرْعُ لَا مَا كَوْلُهُ وَلَا بَشَرٌ
وَفَضْلُهُ كَمَا قَرَّحَ وَدَمٍ	وَنَافِطٍ وَمَرْقٍ لَا بَلْغَمٍ
وَلَا نَخَامَةٍ وَلَا مَا رَشَحَهُ	مِنْ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ وَلَا نَجَسَهُ
وَدَرًا وَبَعْضُ مَبَاحِ أَكْلِهِ	كَلْبَيْنِ مِنْ بَشَرٍ وَأَصْلِهِ

مرتباً ترتيبه في الغالب
وربما قد تمث للتناوب
مؤلاً عليه في التصحيح
إذ لست أقوى منه بالترجيح
وزدته فوائداً جليله
تبرعاً أو قاصداً تكميله
وزدته تراجماً ورتباً
حذفت منه ما به قد ترجح
فيها مثل الشرح للتعريب
سميته إذا ذاك بالتيسير
وربنا المسؤل في تسهيله
كما هو المأمول في تكميله
والاجر والتوفيق للصواب
والنفع في الدارين بالكتاب
كتاب الطهارة
أقسامها أربعة ستمسك
وهي الوضوء والغسل والتميم
وطهر رجلي وهو بالآلة
بالماء وقد يكون بالاحماله
فالطهر بالماء والتراب يحصل
ودائع ومثله التخلل
فالماء كل ملحق وذلك ما
يجري عليه دون قيد اسم ما
وغیره قسماً اما الأول
فطاهر وهو الذي يستعمل
مع قلته في رفع ما يسمى حدث
أوجبت ولم يتجسس الحدث
ومنه ما من طاهر يستخرج
أو صار ذا تغير إذ يخرج
بطاهر بخلاف كثير
عنه نحو كالحل لا الضروري
ثانها منجس بان وصل
اليه رجس حال كونه أقل
من قلتين أو به تفسيراً
مع كونه سواهما أو أكثر
فان لو افق ذلك الما ما تخلل
من طاهر بفرس بخلاف وسط

وان يكن من غير ان يرضى
وكالتليل مائة وان ورد
والقلتان نصف الف قدرا
يرطل بعد اذ الذي قد حركا
وذالك تقريب غير مبرر
ولا يضر نقضه رطلين
ثم التراب قد يرى مظهر
او نجسا او طاهرا فقط يرى
فان ازال ما نجسا او اختلط
بطاهر فطاهر اذن فقط
وان يتخالط نجسا فهو نجس
سواء الطاهر الذي التمس
والدائع الحريفة ان ازال ما
في الجسد من شحم ولحم ودم
ثم التخلل انقلاب النجس خل
بغير عين حيث لا رجح حصل
باب الوضوء
ثم الوضوء واجب وسحب
ففعله لكل تحديق وجب
لكل ما عليه قد توقف
كان زوى صلاة او نطقا
وسنة طاهر قد صلب
بطهره ولو صلاة نفلا
وكل ذي جنابة لا يكله
ونومه ووطئه وغسله
بل كل غسل واجب ومن
وغيبة اليوم مع نيل الخطيئة
وبعد من ميت وغيرهما
فلا يليل ما هنا يذكرها
ثم الفروض نية مع غسله
لوجهه وغسل وجه كله
وغسل كل من يديه مذكلا
للمرفقين ثمهما فليغسلا
ومسح بعض الرأس مطلقا بما
وغسله رجليه مع كعبيهما
سادسها ترتيبه كما ذكر
وعشرته تكفي وان لم يستقر

وجزء حتى كالمشيم مفصل
وريشه ومسكه وفارته
خمر يدون العين قد تخللت
وصار فيه حياة كالمصنع
ينزع فضلات وبعد الذئب
يخرج رطب طاهر من سبع
بالماء مرة كذا المعص
ولو يغسل البعض والبعض وقد
مع نبي عين وصفات العين
وغسلتين الذئب اذا الطهر يتم
وماء كل مرة في الفرض قل
مثل الخيل بعد ما تطهرها

فصل في الاجتهاد

من شأته بشاة غير تلتيس
ولو يرا وليس بالجازف
لا الكرم والمكرم والميسر
اولين الا تان فهو انما
وان سوى الماخوذ كان قد تلت
ولو عيم وشيقنا وجد
ثم ليعبد لكل فرض ما بقي
وصب ما نجسه الظن ابر
ثم الى التراب فليعدل كما
وليتمهم مبصر وقصبا

او ثوب او طعام او ما نجس
وما استعمل بالمخالف
بول ونحو ماء ورد والطلا
يجوز ان ياخذ فردا منها
ان يدلل يجتهد كان كشف
كتركه مفردتين واجتهد
من ذاك طاهر على التحقيق
وان يجر قد اعنى ذا بصير
يختلف اجتهاد فاقدي عما
كان طرا تعبيره ان يقيسا

١. الاجتهاد هو النظر بين الشكيتين والبحث عنها في اللغة .

وَأَحْكَمَ عَلَى مَا عُلِّبَتْ فِي مِثْلِهِ تَحَوُّا وَإِنِّي مِنْ خَيْرِ يَدٍ مِنْ لَا قُلْتَنِي بِأَلِ تَحَوُّ الطَّيِّبَةِ وَحَرَمَةُ الظَّاهِرِ فِي اسْتِغْفَالِ وَزِينَةٍ بِهِ وَفِيمَا اتَّخَذَ بِقَصْدٍ زِينَةٍ بِهِ وَكَبَرَةٍ	فَيَأْتِيَهُ بِظَهْرِهِ لَا صَلَاحَ كَسُوِّ رَهْطٍ ظَهْرُهُ بِمَكْرٍ وَشَكٌّ مَعَ تَعْيِيرِهِ فِي سَبَبِهِ بَيْنَ ظَرْفٍ أَوْ مَلْعَقٍ أَوْ خِلَافٍ أَذْكَاهُ أَوْ بَعْضِ أَوْضِيَّةٍ ذَا فَضْلَةٍ أَوْ تَضَرُّعٍ بِالْفَرْدِ كَرِهَةٍ
---	---

بَابُ الْوُضُوءِ

فَرَضَ الْوُضُوءَ عَسَلًا وَجَهًا وَهَوَازًا وَوَجْهَهُ يَمِينُهُ وَأَذُنُهُ وَعَمَمُ وَمِنْهُ بَشْرَةٌ بَيْنَ الشَّعْرِ وَلَوْ تَكَرَّرَ وَلِلنِّسْيَانِ لَا وَسِنْ عَسَلٌ مَوْضِعُ التَّخْدِيفِ مَقْرُونَةٌ بِنَةِ رَفْعِهِ الْحَدَّثُ بِلِغْلَاطٍ أَوْ بَعْضِهَا كَالسَّرِ أَوَّلُهُ أَوْشِيَّةُ التَّطَهُّرِ إِلَيْهِ أَوْ أَدَا الْوُضُوءَ وَقَعَمٌ وَلِإِنْ نَوَى التَّيْبِيدَ وَالنَّظْفَةَ تَمَّ الْيَدَيْنِ مَعَ مِرْفَقَيْهِمَا وَمِنْ يَدٍ رَأْدَةٍ يَغْسِلُ مَا وَمَعَهَا يَغْسِلُ رَأْسَ الْعَصَدِ وَعَمَمٌ بَعْضُ جِلْدِ رَأْسٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ بَيْلَةٍ أَوْ عَسَلَةٍ مِنْ غَيْرِهَا وَعَسَلٌ مِرْجَلِيَّةٌ مَعَ الْكُفَّيْنِ	يَغْسِلُ بَيْنَ الرَّاسِ وَانْتِهَى الدَّفْرِ مِنْ نَازِلِ الْخَلْقَةِ وَجْهًا وَالْعَمَمُ لَا ذَاكَ مِنْ كَثْفَةِ خِلَّةِ الذِّكْرِ بِحَدِيدَةٍ وَلَا بِإِسْطِاطٍ أَحْمَلًا وَصَلَعٌ وَجَنِي الْمَوْصُوفِ أَوْ مِاسُوِي أَحَدُهُمَا لَعَنَ عَثَّ مِنْ حَدِيثٍ بِمَسِّهِ وَالْمَسِيرُ عَنْهُ أَوْ اسْتِجَابَةُ الْمُفْقِرِ هَاتَانِ دَامَ حَدِيثٌ أَوْ لَمْ يَدَمْ مَعَ تِلْكَ أَوْ فَرَّقَ أَوْ غَيْرَ نَفْسًا وَمَا عَلَيْهِمَا كَسَلَتُهُمَا هَازِي وَلَا شَبَابَهُمَا كَتَبَهُمَا وَأَنْ أُبَيِّنَ عَنْ سَاعِدِ الْيَدِ بِمَدِّهِ عَنْ حَقِّ رَأْسٍ مَا اتَّخَذَ تَدْبِيرٌ وَكَرْمٌ فِي الْأَمْعِ فِيهِمَا وَالشَّقُّ وَالزَّادُ كَالْيَدَيْنِ
--	---

ثم الولاء واجب اذا احسن
يضيق وقت اولاده كالمسكين
فصل في السنن
يسن اول الوضوء التسمية
كما يسن اوله ان يوجه
ويغسل الكفين ايضا معهما
لكنه ان شك في طهرهما
فالغسل في ماء قليل يكره
ما لم يكن غسلا وتثليث له
وكونه مضموضا مستحبنا
مبا لغا في غير صوم مطلنا
والجمع اولي وثلاث من عرف
مستندنا وان لم يحج ما اعرف
ومسح كل راسه او ماستر
والاذنين باطنا ومما ظهر
بأخذه ماء جد يد الصمما
ووضع كفيه على بطنيهما
وفي الصماخ ادخل المصبة
والظفر بالاهام ايضا مسحه
تخللا لشوره الكثيفه
بوجهه من حية كشيده
وخارج وعارض كشيده
مع تركه للنفذ والتشديد
وتركه استعانة الترفه
فان تكن بحاجة لم تتركه
وكونه محلل الاصابع
وذالك من لالتواء ما بين
ويحصل التخليل في اليدين
بكونه مشبك الثنتين
لكنه يكون في الرضعات
بخفض البصري من اليدين
بسدنا بخفض البصري كما
بخفض البصري ولا حتما
مثليا مثلثا يقيسنا
مقدما في غسله اليكنا
لا حاشي راس واذنيه ولا
كفا وخدا وليكن مستقبلا

ولكن المذركا لم يقطع
 يفرم اليمنى من اليسرى
 مقدما في الرأس مع الناحية
 وعند غسل وجهه أعاليه
 وقد من أصابع اليدين
 عليها كذا في الرجلين
 وأن يكون في محل لم يلبس
 به ريش الماء في ذلك المحل
 وعن يمينه الأمان المتبع
 فان يطق فعن يساره وضع
 وسعد بحيث منه يتعرف
 ثم المعين عن يساره يقف
 وليأت بالشهد المانور
 من بعده بلفظه المشهور
 فصل في المكروهات
 على الثلاث تذكر الزيادة
 والنقص والإسراف في العبادة
 بأخذ ما فوق ما يكفي
 وليس غسل الرأس بالمكروه
 وشرطه السلام واليقين مع
 إطلاق الماء وانتقاء ما مسح
 عليه من كل ذي جرم مكث
 والأوقاف في وضوء دائم الحدث
 والعلل بالأطلاق والكيفية
 والوقت وانتقاء صرف النية
 باب الأحداث
 وحمله الأسباب خمسة وهي
 خروج ما عدا المني من فرجه
 أو ثقبه من تحت مقعدة له
 أو شد شي عارض أصيلة
 ومما لم يكون كالأصل
 في التفتيش بالزيادة المخلو
 والنوم الاقوى الذي التمكن
 وما زال العقل كالجنون
 وليس انشئ غير محرم ذكر
 بغير شئ حائل مع الكسرة
 ومن فزع الاذى بغير كف

أو مسح بعضه على كل طاهر
 محل فرض لا من الأعلى حبس
 عن حلال كان أو مشقوقا
 فوق قوي لا ان البلسقط
 له ما وكيلة من الأحداث
 لا ما يسهل الحنفين حاضر أو لا
 كان يثبت رجله أو الخرق
 في كل بار حله غسل وهو مع
 شك مسافر حاضر مسح
 في الثالث انتقاء مسح الحاضر
 والثاني من أيامه فليعد
 وذو يمين لغير فسد ما
 يسل لو طهر يقي وقد نذب
 وعدم استيعابه ويكره
 السادس الترتيب أو مكانا
 نوي به جنابة أو الحدث
 بل جنابة وسنن التيميم
 وصحبة النية من أول السند
 يدخل طرفا قبله إن شك في
 ويوصل الماء إن تمضمضا
 والفصل أولى ويبرق بين
 وتلك لكل يقيما ما خلا
 وتركه التثنية والتكلم

خف قوي ممكن مشي سائر
 به نفوذ الماء على الشعر ليس
 أن شد لا الخروق والجزموقا
 إليه لا يقصد جزموق فقط
 وسفر القصر إلى ثلاث
 أن شك الانتقاء فلا يكمل
 أو بعضها أو حل شد واستحق
 طهارة المسح والغسل نزع
 وثانيا صلى مسح فأنضح
 صلى إذا شاء مسح الآخر
 صلاة والمسح للشرود
 ودام الأحداث مسحه لما
 الخف مسح السفلى والحق
 لو غسل خف ولو كرره
 في كل غسل يدل عنه إذا
 وليس ساقط للنسيان حدث
 كما كره وسقط إن أهمله
 وغسل كفيه ويسكره أن
 طهرها إن كثرة الماء تنفي
 واستنشق الأصل من السن انقضى
 وبالغ المني في هاتين
 مسح الحنفين وذلك والولا
 والاستيعانة خلا احضار ما

ويكره

وَأَوْجَلُ فَجِدَّ الَّذِي أَنْكَرَ
بَطْنِهِ أَوْ مِنْ مَغِيرَةٍ أَوْ سَلَّ
أَوْ مَاتَ أَوْ سَلَّ بِالْكَفِّ الْإِشَاءَ
وَيُحْرَمُ الصَّلَاةُ قَبْلَ الطَّهْرِ
كَيُجِدَّ فِي بِلَا وَفِي مَكْرٍ
وَعِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ وَاقْتِرَابِ
يَعْبُحُ فَرَصُهَا بِأَرْبَابِ
وَحَيْثُ صَارَ وَاجِدَ الْمَاءِ قَبْلَ
كَالْمَاءِ فِي بِلَا أَسْفَلَ الْقَصَا
وَمَنْهُ يَحْتَفِظُ وَحَمَلُهُ
لَا فِي مَنَاجِيقِ الْإِصْبَاحِ
وَحَمَلُهُ يَحْتَفِظُ بِضَاغٍ
كَذَلِكَ الطَّرِيقُ مُتَلَقًا فَيَجْرُ
بَابُ الْغُسْلِ
مَوْجُهُ حَتَّى تَقْطُرَ وَتُجْهِلُ
بَيْنَ بَدْنِهِ الْمَاءِ الْأَوَّلِ
مَعَ كَوْنِهِ مِنْ تَحْتِ مَعْتَادِ
أَوْ لِقَائِهِ بِشَرِّهِ الْإِسْتِجَادِ
مِنْ تَحْتِ صَلْبِهِ فِي عِظَامِ الظُّرِّ
وَالْيَسَارِ مِنْ تَحْتِ عِلْمِ الصَّدْرِ
وَهَكَذَا أَدْخُولُ كُلِّ الْخَنَفَةِ
أَوْ تَدْرِيهَا فَرَجًا عَلَى سَيْفِهِ
وَالْخَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَالْوَلَادَةِ
وَالْمَوْتِ لَا فِي ذَوِي الشَّهَادَةِ
وَهَكَذَا يُجَنَّبُ كُلُّ الْبَدَنِ
أَوْ يَعْصُرُ وَالْبَعْضُ لَمْ يَنْعَمَ
وَفَرَصَةُ نَعَمٍ سَائِرُ الْبَدَنِ
مَعَ الشُّعُورِ ظَاهِرًا وَمَا يَكُنُ
وَيْسُهُ الْأَدَاءُ أَوْ رَفْعُ الْحَدِّ
وَلَمْ يُجْهِلْ وَلَا خَيْشَ
وَالْغُسْلُ كَالْوُضُوءِ فَمَا يَكُونُ
وَكُلُّ مَشْرُوعٍ وَمَنْدُوبٍ لَهُ
وَقَبْلَهُ نَدْبُ الْوُضُوءِ مُعْتَبَرٌ
وَالسُّرُّ وَالنَّدْبُ كَعَسَلِ الْقَنْدِ
وَالْبَدْنُ بِالْأَعْلَى وَشَقِ الْأَيْمَنِ
فِي الْمَجْلِ الْأَيْمَنِ
وَصَحَّ غُسْلُ بَائِضٍ لِيُخْبِرَ مَا

لِلْغُسْلِ كُلِّ مَا مَضَى مِنْ صُورَةٍ
وَالصَّلَاةِ وَتَغْيِيرِ الْحِلِّ
وَمَسْحِ كُلِّ الرَّأْسِ مِنْ مَقْدِمِهِ
وَالْحَقِيقَةِ الَّتِي تَكُنُ خَلَلًا
يُخْصِرُ الْيُسْرَى مِنَ الْيَدَيْنِ
كَذَلِكَ الْخُصْرُ مِنْ لِسْرَاهُ
وَالصَّاحِخَيْنِ بِأَنْفَتَيْنِ
أَوْ رَأْسِهِ وَالْأَيْدِي بِالْأَيْمَنِ
كَالْيَدِ وَالرَّجُلِ وَخَدَّيْهِمَا
وَلَوْ لَقَعْدَ الْمَوْضِعِ الْفَرْضِ هَبْ
وَمَا لِلْأَعْضَاءِ يَرِ السُّوْلَى

فَصْلٌ فِي الْإِسْتِجَاءِ

وَمَنْ قَضَى الْحَاجَةَ فَلْيُجْتَنِبْ
وَيَلَا هَيْأَتَهُ وَلْيُعِيدِ
قَدَمَ يَمَانِهِ خُرُوجًا وَسَاءَلًا
مُعِيدَ الْيُسْرَى وَتَوْبًا حَسْرًا
وَلَا يَجْزِي قَبْلَةَ الشُّكْرِ
وَالْقَرْنَ تَارِكَ الْقَضَاءِ فِي
وَتَحْتَ مِثْرٍ وَظِلٍّ وَاجْتَنِبْ
وَالْمُسْتَحَمَّ وَمَكَانَ صَلَاتِهِ
وَمِنْ بَقَايَا الْبَوْلِ يَسْتَبْرِئُ وَلَا
وَاحْتِمْ لِمَا لَوْنَتْ أَنْ يَأْتِيَ قَلْعُ
عَنْ مَسَلِّ يَتَعَادَلُ إِلَّا الْقَبْلَةَ

فَوَإِنَّا وَاسْمُ الْأَلَةِ وَاللَّيْلِ
وَلْيُسْتَعِيدَ وَيُكَبَّرُ الْمُسْتَعِيدُ
مَعْمُورَةُ اللَّهِ وَيُسْرَى إِذَا دَخَلَ
شَيْئًا فَشَيْئًا سَلَامًا مُسْتَبْرَأً
بِقَرَجِهِ وَفِي الْقَضَا مُحَرَّمَةٌ
نَادٍ وَفِي طَرَفِي وَمَاءٍ وَأَقْبِ
الْبَوْلَ فِي جُحْرٍ وَحَيْثُ رَجَّحَتْ
وَقَلَامًا يَغْيِرُ عُدْرَةَ أَدْبَا
يَسْتَحَبُّ بِالْمَاءِ عَلَى مَا تَزَلَا
أَوْ مَسَحَ كُلِّ مَوْضِعٍ الَّذِي يَدْفَعُ
لِلشَّيْءِ ثَلَاثَةً وَأَعْلَى

باب في الغسل
وعنه يروي في كتابه
يقصد جل الوطء والمباشرة
وتحكم في جنابة تحريم ما
تركت بالأحداث فيما قبلها
والفعل بالقرآن مهما يقصد
والكثير لا عبوره بالمسجد

فصل

يسن غسل الجمعة المعروف
كذلك الاستسقاء والكوف
يخاضى كل وغسل العيد

سائر الاحرار والعبيد
كذلك في اسلام كافر خلا
عن اكل الاحداث فيما قبله
ومن يغسل ميا ومن يغسل
من يغسل ميا او جوف غسل
وتعد الاستسقاء والحمام
ومن حمامة ولا يحرام
ولا دخول مكة او الحرم
او طلبة ولا غيبة كاف اذ يوم
ويؤوف في غير ما يعرفه
ولا يؤوف بعد بالزوجة
وليس قبل لان اغتسل
في عرفات بل كراه ما فعل
وفي مي ثلاث اغتسل السن
ومطلقا لذي نغير البدن
وللطواف سائر الانواع
الا طواف الزكن والوداع

باب التيمم

وبالترايب خمس التيمم
وتؤمر في غير تعليم
وبينه وبين التيمم
القلة الماء او العوض في وجع
والشخص يتيقن كل ما صلى به
مع تسعة تعد من اسبابه
اذ ييقن الماء في محل يغلب
به ويؤمر الماء حيث يطلب

باب جامع الظاهر في الحديث
وذلك مطعون في الحديث
وجوان وكجزءه انما
او تيمم ثان به تيمم
او عاين عن صفة او حشفه
والجمع ثم الماء والايتار

فصل في الحديث

الحديث الناقض ان يترجم من
وقرني المشكل او لغز
وان يؤول العقل لا للفضي
وان تلا في جلد اني وذكرك
لا العوض بعد الفصل لا كذا
او موضع التيمم بطن الكيف او
توافقا كذا كرى ممسوس
ويطعن اصبغ سوي اعليته
ومن راضع من المشكل ما
من نفسه ومشكل واثنين
والصحيح صلى ثم مسس يلو
بينهما فلا يصح ولا
وان يمس مشكل من مشكل
او نفسه ينقص لشخص منهما
وارفع يمين حديث لا ضده
وان يتيقنا وشك منهما

معتاده غير ميمه وان
عن معتاده مع سدمعتاده فقط
في تيممه بمقتضى الارض
لا يحرم حيا وميتا يكبر
ومن فرج بشر كالدبر
عامل فحين واي كانت لو
وما نرى المسوس كالمسوس
على استنوا الاصابع البقية
له ومن مشكل كل تيمم
وان يمس احد الفرجين
والظهر صلى ان يعد وضوءه
فليعد الظهر التي قد صلى
فرجا وهذا ذكر الاول
وصحوا صلاة كل منهما
بالظن لا شك طرا من بعده
في سابق فصد ما قبلهما

وكونه في رجله أصلاً
 بغيره أو كان ناسياً له
 كذا الك وضع سائر على محل
 يمين أو قبل ظهر قد حصل
 أو خاف في البر والشدة يضر
 ياله أو هو عابس بالشعر
 أو كان قبل وقها أو البدن
 مجس بغير معقود ذنب
 وسائر الأسباب وهي أثناعشر
 منها القضاء بعد الم يعتبر
 فقد أنه لما وليس الغالب
 وجوده حيث ابتداء الطالب
 أو كان قدر الشرب أو يحتاج أن
 يبيته لصرفه إلى الموت
 أو واجداً الماء لكن يمتنع
 مع عجزه أو احتياجه للشرب
 أو زائداً عن قيمة رطله
 أو فادلاً للذكر أو يسهل
 أو صده عنه عدو قد عثر
 أو خاف أن لا يؤمنه الماء
 أو يظن برؤا يعصونه بعد
 حصول شيء فاجتنب بغيره
 فصل
 ثم البروض نفل الزايبا
 ونية مع نفل استحباب
 ومسح كل الوجه واليدين
 مع مرفق يرب العنق
 ويصحب كونه مبسلاً
 عنقاً غير مستقبلاً
 مؤالماً بما يمتناه
 وعند مسح وجهه أغلاه
 ومن يده قدم الأصابع
 ثم المرور ذاهباً وراجعاً
 مكرهه أن يرجع التكرار
 في مسح أو يكثر العبار
 ثم الشروط من السابقة
 لوجهه واليدين اللا حقه

<p>يجوز استثنى من المشكوك لا حظ هذا وإن لم يذكر فالوضوء بالبيت والتابع محل المصنف ومسه والجيد والعلاقة تفسيره والكتب من خلا قراءة تسعين والثورة قراءة ومكتها في المسجد من مسرة لركبة ودامدا والصوم والطلاق حتى تطهرا يطأ ونصف منه في آخرها</p>	<p>لا يند طهر الذي ما اعتاد أن قلت وقد يستشكل المفترض ويمنع الصلاة كالطوف ولوجه وقلبه أو راقه والظرف لا فقه وتقدري ولا والحل في المساع أو آيات الخيض والنفاس زدان تصد كسليم اجنب والشك في إلى اغتسال أو يديل بالثرا وأندب تصد قايديسار إذا</p>
<p>فصل في الغسل وسعير وميت وقد قربت أو الجنابة أو التطميط له كوطء ذات جيهن تطهر بالذكر في الوضوء كان أحسن قصد الوضوء فليهدأ فقه عليه والإسلام أيضاً كالوضوء لمسلم ثم تعد إن تسلم كذا وضوء ولو بلا حدث عن أصغر ومعه لا صغير تعهد وكعضون البطن وسائر الأعضاء التطيب أو جمعة أو دين أو قريدا</p>	<p>الغسل غسل كل ظاهر البدن بأول يمينه رفع الحديث أو استباحة الذي يمتنع أو الأذال لغسل قلت والعتنا لكنه أعاده هنا على بشرط رفع حيث وأعتروا لا في اغتسال ذات كمر عن دم وسن رفع قدر غير حيث قلت نوى به سنة الغسل العري وليكان إلا لبواء كالأذن والصاع بالتقريب والترتيب وإن نوى الإجناب أو العبد</p>

على تراب خالص طهور
 كذا وجود الغدر في الغدر
 والسعي في غسل ما حيث لم
 يكن مريضا أو يتيقن الغدر
 كذا ان كان سعيه وضربه
 في الوقت ايضا بعد عليه به
 وعلاه استقبله ولو نظف
 والظهر قبل من بحاسته البدن
 والعقل والتمتع بالاسلام
 ومعه حال الحيض والارحام
 وبعد في يموتة وكافرة
 المملوطة والمباشرة
 فقد كل حال كالطهر
 فيه المشروط عن يقين
 والمطلات ردة كذا الحديث
 وردية المائونهم حدث
 وان يبرر قادر على الوضوء
 والاعتياض والشفاء من المرض
 ان زال كل مانع في التيمم
 وكان في صلاة لم يشترع
 وان يتم أو نوى قطع السفر
 وكان كل صلاة قد قصير
 وذلك بعد ما عدا التيمم
 فهذه مواضع التيمم
 وخالف التيمم الوضوء في
 مسائل مشهورة فلتعرف
 من ذلك التيمم الصحيح
 لا يرفع الاضداد بل يبيح
 وفيه يحسن مسح ظاهر الشعر
 ولو خفيا او جوده ندد
 وليس يمسح في فروج العين
 تيمم للجمع بين اثنين
 وان يكن غيرهما فليغسل
 مع منزله ودونه لا ما عدا
 باب النيات
 انواعها قول وروث ومذى
 كذا ان ودى ثم مته ودى

من ذين يتحصلا وان نوى غلط
 من بين اعماء العيص عملا
 وموجب الغسل فاس طلع
 والموت ايضا وموجب القدر
 ولو من الميت والبهيمه
 كذا خروج ولد واصليه
 وبعد غسل وطهرا ان لفظت
 ومن خواص الماء ان يخرج مع
 ويرج طلع والعيون رطبنا
 عند احتمال الحذرين ومضى
 اجنب كل ويختفي في الحجر
 اجنب مشكل فقط ونذبا
 ويندب الوضوء للظهار

باب التيمم

تيمم الحديث للوقت
 وكما جتمعهم لشكوى العمل
 يفقد ماء عن ظاه فغسل
 وقبله الصالح للغسل ولا
 يطلب أو ما دونه في الوقت ان
 في حد تنوب لتوهم سكا
 للشان والتأخير للتيف
 ومشرى ماء وقوب حتما
 والدلو واستيجار ذين ثمن

فيه ومبوع لذكر الفائتة
 وغسل ميت لصلاة الكل
 وذات حرمه ولو متقبلا
 يكفيه يستعمله أو لا
 نفسا ومالا وانقطاعه امين
 والقرب عن يقينه وجدا
 آخره أولى كقوب البدن
 والتوب ان يؤمر لمز منهما
 وأجر مثل ثم في ذاك الزمن

يفصل

من آدمي وجراد وسمك
طاهرة ثلاثا بغير شك
وجزء ما عند الثلاث المغفيل
حال الحياة فطنتا وإن أكل
والكلب والخنزير مع فح طرا
مع آخر وما في قد استكرا
كذلك الكلب والخنزير
والفزع لا كالحمل والحجيرة
دمرة وسائر الألبان
من غير ما كحل يسوي الانسان
وماء فح رجوه قسرا
وقارج من معدة بلا أثيرا
وكل ما من الصديد قد جدد
أو من دم الحمار والكبد
وطهرها وإن تكن بحق
يغسلها بالمزبل كل يوم
ولا يضر لون أو ريح عسر
والله أعلم بماها ينضج
وطهر كل ما من قسده
ولم يزل عسرا على الورى
لا في طلاء بجمعة وسفوف
به ولا استصباحا بالدهن
والزئبق المشهور إن نقشا
كما ثم قطره لن يثيبا
والجمل أن ينحس بموه طهر
بدهن الغسل بعد معتبر
وأوجوا استجماء كل بعد
من كل رجح خارج مكره
بالغسل بالماء أو بريح البحر
وغيره من كل جامد طهر
إن كان ذاك قاله لا يحترم
ومسحه به ثلاثا ملتزم
فإن جوارضه أو حنيفة
أو جف بالماء لا يبرأ نطفه
وتبول طفل ذكر لن يطمأ
ما ليس بول لا يكتفى برش ما
والارض أن تنحس ببول يكتفى

دين وكافي سفر من المؤن
يعني ليد أجل إلى الوطن
منه يجب قبوله لا العوض
قبوله خلاف ما لو وجبا
وقت صلاحته وإن يفتح فلا
ويأتي به نوبة في يسر ما
إليه بعد وقتها أمنع صرة
بجمه وقيمة الماء عسرا
الظامي ثم لميت أولا
بعد فلا فضل ثم ليخرج
فحسب لا إن به الوضوء ثم
يؤثر الأظام إن فضلا
يخشى به الحذر وإن غسل عرض
في البر إن قال طيب يروي
وجرحه والكسر للضرر
بالماء إن يستر وما ذا حتما
مادام وقت غسله المعتلا
مع الذي يتلوه في التوضي
لأن براء وإن لصوقا رقة
غسل بعد وروا لا مرتب

فصل في أركان التيمم

أركان هذا تيممه أو من أدن	له ترابا طاهرا محضاً ولان
عبارة رمل ويمسك نفسه	ومن يده للوجه أو يعكسه

يفضل عن ذي حرمه معه وعن
وبالنسبة لا لاق لمن
والماء إن يوهبه أو أن يقرض
وإن يعرثوا أو دلو وجبا
إن هب الماء أو يبعه بطلا
وأبطلوا ما بقي التيمم
وفي مكان ضيق والستره
ولطراف فيق ميت معه ما
في الأمر لا أول بماء جملا
وإن يموتا جملة أو يقع
ثم لذي تخش فذات دمر
لا الغسل والماء في الملك ولا
وجاز قهر ويبريد ومرض
كفحش شين ظاهر والبطوي
لا حيث ألام عن الخوف عري
مع غسل ماصع ومسح عسرا
كالخف في يكتفى ماء فلا
ثم يبعده لكل فرض
والموضع المذور فليغسل معه
نوه البريه لم يجيب

بصب ماء بعد ان يجفها
وجامدا اصابه كلب
فاغسله سبعاً مرة بتراب
مكرر لها الطهور
والارض لم تنج الى غير
وان نصبت رشاشه شيئاً غسل
بقية السبع التي منها فضل
وعن دماحو البراءة غشي
ماله يكن بغير ثوبه الا كفى

فزع

بالكثر الماء القليل يطهر
وغيره اذا انتفى التغير
بنفسه او اخذ ما اوضعه
لاسان لو صفه كطفيه

باب مسح الحفنين

ويمسح المسحوق المرجين
وفي الوضوء الرأس والاذنين
والوجه واليدين في التيمم
مع سائر لكل خرج مؤلم
في انواع مسح تكفي
في الطهر والغسل مسح الحفد
في الوضوء دون غسل وجه
يؤثر قطعاً وهو ليس في الحفد
فأبلة بيومها الذي الحفتر
وغيره ثلاثة حيث قصر
والمدتان من اواخر الحدث
اعنى الذي من قبله في حدث
ان لم يكن ليلة تيمماً
او دأب الأحداث فامسح لما
يجل بالطهر الذي قد اوجس
لو استمر باقياً لم يبرئ
ومن يسافر بعد مسح في الحفتر
والعكس لم يبرئ منة التفر
وقضه اقل قدر قد يسمى
سحاً بظهوره في فوق القدم
والمنة التخطيط اما غسله
ومسحه مكرراً فيكره

لَا أَنْ يَزِدَ مَا سَفَتْ رِيحٌ عَلَى
إِنْ كَانَ ذَا انْتِشَارٍ أَوْ مُلَصِّقًا
وَتَرَبَّ حَشَبٌ أَرْضِي كَالْفُخْلِ
بِنَمَةِ اسْتَبَاحَةٍ لَمْ تَقْبَلْ
لِلْمَسْحِ وَالْإِطْلَاقِ وَالْأَبْهَامِ
وَجَوَّاحِلِ الْمُنْبِتِ وَالْيَدَيْنِ
وَسَنْ ضَرْبَتَانِ وَالتَّفْرِجُ مَعَ
بِالدُّبِّ قُلْتُ عَنْهُمْ صَوَابُهُ
وَسَنَّهُ تَحْفِيفُهُ وَالْبَسْمَلَةُ
رَدُّهُ وَقِيلَ مَا فِيهَا شَرْعٌ
نَحْوُ طُلُوعِ الرُّكْبِ أَوْ إِيَالٍ فِي
وَتَمَّي مَا بَخِ وَلَوْ فِي بَعْضِهَا
مِثْلُ مَا فِي رَأْيِ فِيهَا مَا
أَوْ سَمَّ الشَّعْرَ الَّذِي لَا يَلْزَمُ
فَوَاتِهِ وَجِئْتُ لَيْسَ يَبْطُلُ
وَيَمْنَعُ الزَّائِدُ فَوْقَ الْمُنْقِطِ
وَيَجْمَعُ الْفَرْصُ وَلَوْ صَغِيرًا
وَلَوْ لَفِزَ لَوَيَ التَّيْمَمُ
يَسَاءُ ثَلَاثًا وَصَلَاةٌ قَافِدَةٌ
أَمَّا مِنْ الْأَحْدَاثِ مِنْهُ مُسْتَمِرٌّ
لِلنَّفْلِ أَوْ لِيَطْلُقَ الصَّلَاةُ
مَنْ يَنْسُ بَعْضَ حَتْمِهِ تَيْمَمًا
تَخَالَفَ الْمَنَسِيُّ فَلْيَصِلْ

عَنْهُ تَيْمَمٌ وَلَا مُسْتَحْتَمَلًا
وَسَرَّ قَادِقٌ وَشَرَّ بَاشِصَرَقًا
لَا مَا شَوَى وَلَا تَرَابٌ إِلَّا كَلَّ
إِلَيْهِ أَنْ تَقْرَنَ بِهِ وَتُسَمَّرُ
لَا أَنْ يَعْنِي مَخْطُئًا وَإِنْ مَسَحَ
بِمِرْفَقٍ وَرَبَّ الْمُسْعِرِينَ
كُلٌّ فِي الثَّلَاثِينَ خَاتَمًا نَزَعَ
فِي ضَرْبَةٍ ثَانِيَةٍ إِيحَابُهُ
وَبَدَأَ تَيْمَمًا وَالْوَلَا وَأَبْطَلَهُ
تَوَهُمُ الْمَاءِ بِمَا شَاءَ مَنْعٌ
تَحْفِيفُهُ مَاءً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
إِنْ كَانَ وَاجِبًا قَضَاءً فَرْضًا
ثُمَّ أَقَامَ أَوْ تَوَيَّ الْأَتَمَّا مَا
قَضَاءً فَرْضًا وَلَيْسَ يَعْلَمُ
صَلَاتُهُ كَانَ الْخُرُوجُ أَفْضَلَ
وَمُطْلَقًا عَنْ رَكْعَتَيْنِ لَا يَزِيدُ
صَلَاةً أَوْ طَوَافًا أَوْ مَسَدُورًا
وَقَبْلَ وَقَبْلَهُ وَلَفَرْضَيْنِ وَمَا
رُوحٌ وَإِنْ نَعَيْتَ تَوَاحِدًا
إِذَا تَوَضَّأَ أَوْ تَيْمَمَ مِنْ عَذْرٍ
فَوَيْغِي النَّفْلِ لَيْسَ بِأَقْبَلِ
عَدَدَ مَنْسِيٍّ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ
خَمْسًا بِكُلِّ وَلَقَدْ الْجُحُولُ

والشرط ليس بعد ظهر يوم
ولم يكن لفقد ما شئت
وطهره وسدته كل القدم
بالكعب لكن جلله لن يلزم
وعكذا يمكن الانسان من
شيء بوجده أو كوز من
ومنه الما من وصول رجله
ولا يكون فوق خف مثله
ومنه متايق غسل القدم
فيما مضى وفي مسائل يوم
فيحت تحت مدة المني اشنع
او وجدت منه الجملة القتل
او التبرص لا يحل خفا او ظهر
من رجله ما كان بالحض استبرأ
ويبقى تطيله كما خلا
فيكره استيقاه والسلا
باب الحيض
آذ في سبب الحيض للنساء
تسح على التقرب باستبراء
وليلة بيومها ادبها
ويصف شهرها ما اقصاه
وسنة او سبعة للعالم
وفصل شهرها لغير عالم
اقل طهر بين حيضها جعل
كما كثر الحيض واقصاه جعل
ستون مع عامين من الياس
ونجدة ادق دم النفايس
وغالبها يكون اربعين
ولم يزد اقصاه عن سبنا
ونصف عام مدة الحمل الاقل
ولحظان اى لوضع وحمل
وبالسين اربع للذكر
وغالبها تسعة من أشهر
وخرموا بالحيض والنفايس
قدم مع جنابة تحرم
وصومها ايضا كالدخول
لسبب حيث الدماء تسيل

صَلَّى بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَدَّةً
وَلَا يَحِي بِمَبْدَأِ قَبْلَهُ
بِدُونِ عَدْرِعَمٍ مِثْلَ مَرَضٍ
إِذَا قَالَ كَأَنَّهُمْ إِذَا هَذَا الْمَثَلُ
رَأَى مَا يَمِثِلُهُ بِسَلَامٍ
أَوْ تَقَاتِلَ وَفِرَارٍ حَلَا
خَوْفًا وَدَارَى الْخَرْجِ بِالْكَثِيرِ
وَلَيْفُضَ مَرْبُوطٌ وَمِنْ قَدْعِدْمَا
لَقَدْ مَأَوْذُوَيْمٍ عَصَا
وَدُوَيْمٍ عَلَى نِسْيَانٍ مَا
وَقَدْ أَصَلَّ ذِينَ فِي رَاحِلَتِهِ
وَلَا لَدَرْجٍ بِرَحْلِهِ وَلَمْ

باب الحيض

إِذَا رَأَتْ مِنْ بَعْدِ تَسْحِ الدَّمَا
يَعْبُرُ خَمْسَةَ وَعَشْرَةَ وَلَمْ
يُصَفِّ ثَلَاثِينَ نَقَاءً فَصَلَّاهُ
وَلَوْ دَمَا ذَا صَفْرَةٍ وَكَدَرًا
لَا عِنْدَ طَلْقِهَا وَائْتَدَّ طَرَا
وَأَنْ يَجَاوِزَ وَلَهَا بِمَا شَرَطَ
وَفِي النَّقَاءِ الضَّعْفُ خَذُّ السَّيْرِ
إِنْ أَمَكْنَ الْجَمْعُ رَأَتْ ذَلِكَ لَيْدًا
تَمَامَهُ بِالصُّوْمِ لَيْسَتْ تَعْتَبَى
وَالنَّتْنُ وَالسَّوَادُ ثُمَّ الْحَمْرُ

كَالدَّرَجِ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَمَا
تَسْبِقُهُ حَيْضٌ وَلِقَاسٌ مَا اسْتَمَّ
فَذَلِكَ حَيْضٌ بِالنَّقَاءِ تَحْلَلُهُ
وَبَيْنَ نَوَآمِينَ وَالْجَمَلِ تَرَى
أَحْكَامَهُ لَكِنْ لَيْفُضَ غَيْرًا
دَمٌ قَوِيٌّ فَهُوَ حَيْضٌ فَقَطْ
أَشَاءَ مَعَ ذِي كِبَاقٍ نِسْيَ
أَحْمَرٍ نِصْفَ الشَّهْرِ ثُمَّ أَسْوَدًا
شَهْرًا وَمَا صَفَاتُهُ مِنْ تَحْنٍ
ثُمَّ مِنَ الشَّقَرَةِ ثُمَّ الصَّفْرَةِ

ولسه ما بين سنة لها
 فركبة لا ان من يعلى
 كذا الطلاق والبر ان علة
 باخر الحيض الذي قد حقه
 او قبل وطء او مال بذلك
 او كان منها من ان سالت
 او حاملا او كان ذلك الطلاق
 من حيضها على الشقاق

وهذه مسائل تمثلت
 بالحيض في ابوابها فمركت
 كالغسل والبولغ والافرا
 في عدة بها وفي استبراء
 وعزها صلاها لا قضا
 كذا الطواف للولع وايضا
 وقولها في حيضها مقبول
 مصدق في كل ما تقول
 وقد قطع الحيض للولع
 في الصوم والكوف والاياء
 ثم التي رماها لم تستقم
 تعد مستحاشة وتنقسم
 لذات بدء واعتبار ينقسم
 صيرنا اولها هن اربع
 قذات تميز بتردد مطلقا
 في الحيض للتمييز حيث حقا
 بان ترى دما ضعيفا ثم قوي
 ولم يزد عن اكثر الحيض القوي
 ولم يكن بناقص عن الاقل
 ولا الضعيف عن اقل الطهر قل
 فيجعل الضعيف طهرا والقوي
 باي وصف حيضها كما روى
 وغيرها ان لم تكن معتادة
 حاضت اقل الحيض لان بيادة
 وان تكن معتادة ردت لما
 من حيضها قدرا ووقتا عسا
 وحيث نسي العادة القدره
 قدرا ووقتا سميت محيرة

أكثرهم السابق الأقوى وفي
 أو دون تميز لذات صمد
 يحكم بالطهر في الدور الذي
 وتكمن الحكم الذي قلنا بان
 في الابتداء يومه وليلة أذى
 لكن لذات عادة حمل على
 حيصا وطهرا وقته وقدره
 ونسبت العادة بالتمييز
 وذات الاختلاف بالثنتين بل
 فأبهرت يومها ما وأبهرت
 ومن تحيرت كما وضحت
 بل كل مكتوب باتها نصلي
 لان له طمع في نقاء يوم من
 من بعد فرض جمعه لا يرضي
 خمسة عشر يوما أو يقضي لكل
 بالعشر ان صلت متى انقضا
 لا سورا الأحوال ضعف يوم
 مع واحد يزيد في عشرة
 سابع عشر كل صوم والى
 قلت ودان واجد في الصوم
 واجعل الى السبعة هذا الصوما
 وثالثا وخامسا ولتصم
 وبعده التاسع عشر مثالا

ذوات التميز مهما يصعب
 وعادة تجاوز المراد
 يكون أولا بحيض ذي وذى
 ينقطع الدم ولا فليمن
 والطهر عشرون وتسع بعدا
 عاداتها مع الشقاق مثلا
 ونسبت عاداتها بمسرة
 نسبت الماضى الأثر بالتحيز
 لا حيض التي مردها الأقل
 ليلا نقاء عنه حتى عبرت
 لم تذكر العادة قدرا وزمن
 مع نقائها واغسلت لكل
 في أول الوقت ونقص بالوضوء
 مع ما قصت وليك من قبل انقضا
 ستة عشر يوما الخمس وقل
 والشهر صامت وثلاثين بقا
 ومرة تأتي بقوت الصوم
 مع خمسة مفرقا ومرة
 خامس عشر الثان عنه فعلا
 ان فرقت صياها يسوم
 فليصا يومين صامت يوما
 سابع عشر صوما المقدم
 أو قلتصم مثل الذي فات ولا

ثُمَّ مِنَ السَّابِعِ عَشْرِ بَعَثَا
هَذَا الضَّعِيفَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ
تَصُومُ مَرَّاتٍ مُفَرَّقَاتٍ
تَكُونُ مِنْ سَابِعِ عَشْرِ الْأَوَّلِ
وَسِتَّةَ مَعَ عَشْرَةٍ لِمَا عَلَا
هَذَا إِلَى الْعَشْرِ مَعَهَا رُبْعُهُ
فِيَانَهُ وَأَرْبَعِينَ أَنْصَلَتْ
ثُمَّ لِكُلِّ بَعْدَ هَا تَوْصُو
فِي مَتَاهَا مَعَ زَمَنِ تَحْلَلَا
ثُمَّ مِنَ السَّادِسِ عَشْرِ مَرَّةً
أَيُّ زَمَنًا وَاسِعًا هَذَا الْفِعْلُ
الْحَمْسَ خَمْسًا مِنْ مَرَارِ مَتَاهَا
فِي مِدَّةٍ خَمْسَةِ عَشْرِ يَوْمًا
ثُمَّ مِنَ السَّادِسِ عَشْرِ صَلَّاتٍ
وَقَدَرَهَا وَوَقَّعَهَا أَنْ حِفْظَتْ
قُلْتُ حِفْظُ الْقَدْرِ لَا الْوَقْتُ كَمَا
لَيْسَ فِي عَشْرِينَ فِي الشَّهْرِ أَوَّلِ
وَحَمْسَةَ ثَانِيَةً وَتَابِعَهُ
تَحْقِيقُ الْحَيْضِ وَالْإِنْقِطَاعِ
وَلِتَغْتَسِلَ لِكُلِّ فَرْضٍ ثُمَّ مَا
يَفْرُضُ أَنْ أَوَّلَ الْحَيْضِ نَزَلَ
وَتَارَةً آخِرُهُذَا آخِرُهُ
حَيْضٍ يَقِينًا وَالَّذِي يَدْخُلُ فِي

وَبَيْنَ ذَيْنِ اثْنَيْنِ كَيْفَ وَقَعَا
وَأَنْزَلَ فِي مَتَابِعِ الصِّيَامِ
ثَالِثَةً مِنْ هَذِهِ الْمَرَّاتِ
هَذَا إِلَى سَبْعَةِ أَيَّامٍ جَلِي
وَقَدْ رُصِّدَ مَتَابِعُ وَلَا
أَمَّا الشَّهْرَيْنِ ذَوِي مَتَابِعُهُ
وَفِي قِصَا الْحَمْسِ الْأَوَّلَى اغْتَسَلَتْ
لِثْنَيْنِ فِي خَمْسَةِ عَشْرِ تَبَرُّأً
مَتَابِعُ لِكُلِّ مَا قَدْ فَعَلَا
ثَالِثَةً وَتِلْكَ بَعْدَ النَّظَرِ
وَفِي قِصَا الْعَشْرِ فَلْتَصِلْ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تُصَلِّيَنَّهَا
وَحَكْمُ طَهْرِهَا كَمَا قَدْ أَوْمَأَ
الْمَرَّتَيْنِ بَعْدَ تِلْكَ الْمُهِلَةِ
فَالْأَخْيَاطُ حَيْثُ شَكَّتْ حَقَّتْ
لَوْ ذَكَرْتُ بِصَفِّ ثَلَاثِينَ دِمَا
فِي الْحَمْسَةِ الْأَوَّلَى لِأَذَى حَسْبِهَا
حَيْضٌ عَلَى الْيَقِينِ ثُمَّ الرَّابِعَةُ
فَلْيَدْعُ الرُّوحَ بِهَا الْجَمَاعَا
يَبْقَى مِنَ الشَّهْرِ فَطَهَّرْ عِلْمَا
مُطَابِقًا أَوَّلَ مَا فِيهِ يَصُلُ
فَدَاخِلٌ عَلَى كَلَا مَا قَدَرَهُ
ذَا دُونَ هَذَا فِيمَشْكُوكِ صَفِ

في جماعهم زوجها كما قالوا
وطاهر في النخل والقرآن
ولتسمع من أن تسمع الذكر
وأخرج الصلاة من أن تقرأ
أو عانت شيئاً في يد علمه
نفساً في اليقين من حكمه
فلتغسل لكل فرض من محض
معه انقطاع دون ما لا يغسل
أو عانت وقت الظلمة لم يزل
عسل فقط لكل وقت قد علم
كتاب الصلاة
أنواعها أربعة فلهذا
صلاة فرض العين في حداث
مسافر وحاضر ومن جميع
والنحو واشتداده ثم الجميع
والفرضين إعادة ومع قضا
ثم الغريق ثم من عمر ميسر
كذلك المدور وهو الغاية
ثم الذي فرض على الكفاية
جماعة في الخمس مع صلاة
ميت والجهنم للأموال
والردي للسلام والجهاد
تحصيل علم فوق حاجة يقع
مستورها كالعيد والكثوف
كذا الاستسقاء والخوف
والرث والفضي مع الزواجب
كذا صلاة قرينة للنائب
كذا التراخي مع التهميد
بالليل مع تحية المسجد
وللاذان والمواعظ تعتبر
والاستسقاء وغروب من سفر
وهكذا صلاة تيسر ومسا
بعد الزوال أو نوى أن يجزى
ومطابق النفل سوى ما قد مضى
وإن يفت مؤقت من الصلوات
وسجد في تلاوة وشكر
كذا يجرى البهت قصد الجبر

أكد صلاة عيد الفطر

فكسفت ثيابها للفقير
فذا ان استسقاء ثم الوتر
فدنة الصبح صلاة الفجر
فاشر الروايات احفظ عدها
ثم الترويض اجعلتها بعدها
ثم العتي فكل ما تعلقها
ينما يفعل كالطواف مطلقا
وكالطواف ركعتي الاحرام مع
تحية المسجد متى تقع
وبعد قيام الليل معتبر
فكل ينزل مطلقا وما انحصر
وتكر الصلاة من مدايح
احداثه او بعضها او جامع
كذا من العتقان والذبيح
جاعة والقلادة ينفرد
ولا يجوز فعلها بلا سبب
اوقات هي والسادق وحيه
عند طلوع الشمس لا تغارها
كقدر ربح ومع استوائها
وعند الاصفرار ما لم تغرب
وبعد فعل الصبح والعصر الى
وبابتداء جلسة الخطيب لا
تحية بل سنة كما حثلا

باب احكام الصلاة
شروطها ستة المصلي القادر
عورته فيها بشيء طاهر
وغيره صلى بلا ستر ولا
يعيدها ولو مستقبلا
لاشدة الخوف ولا قبل السفر
ولا شتاء قبله حيا ستر
ولا يعيد بعد ما صلا
الا اذا قاربه استسقاء
ووقتها اي علمه ولو بظن
وطهر ثوب ومكان وبدن
من كل رديس ثم جئت الماعنم
او ضره او كان منسيا لم

وما على حكمهما تبينا
مثال حفظ الوقت دون القدر
يوم وليل حصصا المستيقن
كلاهما الى ان تصافى الشهر
وان تكن عادتها مختلفة
فاشر كل نوبة توجه
وعالب النفاس اربعون
والدم بعد طهر خمسة عشر
ومستحاضة كرخو مقعد
تغسل عنه الفرج ثم تعصب
في الوقت والتأخير لا اذان
وان تؤخرها لا ما اعتنق
او قبل جدد نه لان تعلم

باب الصلاة

بين الزوال وميزيد الظل
ثم لعصر وهي الوسطى الى
ظل كمنليه وظل الاستواء
ثم لغرب بمقدار وضو
وخميس ركعات وتأذنين
احمر والغاية فبر صدقا
واخير حتى الثالث ثم الصبح
واخير الى اسفاره من يعلم
قلت الصواب ان يؤمن تقصا

خروجه طهر لها يثبت
تقول بدء الحيز بدء الشهر
من اول الشهر وبعد يمك
ونصفه الثاني يقين طهر
لم تليق او نيت هذي الصفة
غسل وانزل النفاس محه
بوما كما اكثره مستوثنا
حيز فعاد فيه كل ما ذكر
وسليس بولا ومديا وودي
ثم توصات لكل ما كتب
ونحو ستر ليس بالتواف
بها او انقطاعه فيها اتفق
قرب الاياب وقصتان يدم

اداء فرض وليعذبلا حث

وان يكون طاهرا من الحدث

وقاقد الماء الزايب الزمنا

بقرضها وان يعيدها بما

او بالزباب حيث سقطت القفا

ككونه مسافرا او مرضا

وغرها كالعقل والاسلام

وترك ما يفرض كالصلاة

وعله بقرضها وما ندب

اولم يرد تنفلا بما يجب

وليقت عن دم البراءة وما

في موضع استيفاء بغير ما

وكل ما قد ران النحر من

عن مثله كما في ج بيزر

فصل في اركان الصلاة

ثم الفروض نية فليحزم

واقرن بها تكبيرة التزم

كذا قيام قاذر فيا يرى

فرضا كذا أم القرآن قد قرأ

فسمع آيات اذ لم يذرها

فخو ذكر فليقف بذررها

وبعد اذ ركع واعتدل ثم اسجد

وبعد بين السجدين فاقعد

ثم الركوع تطلن فيه

وفي الثلاثة التي تتليه

وفي السجود الوضع للكتفين

والبطن من اصابع الرجلين

والركبتين ثم بعض جهته

مع كشف هذا البعض طامحة

ثم تشهد الاخيرا وجب

ثم الصلاة بعده على النبي

مع السلام الاول المعروف

كذلك الترتيب للفروض

كما متى في غيرها المفروض

فصل

ويحصر المندوب في الصلاة

وركعة لا دونها من صلى
وندبوا تعيها اي استغفل
وسنة ابتداءه بالظهر
لطالب الجمع مسجد اوف
ولا شتاء وقتها التحري
ولعم نحر او تقليد
اذ لا يجوز الاجتهاد لهما
وما يقع من قبل كالصوم بعد
آخر وقت كالجنون والصبا
اذا خلا من مانع ما وسعة
كان خلا ما يسع الفرضين
من بعد عقده الوظيفة التي
وان خلا من وقت غير ما يسع
تقديمه يجب فقط وليقضي
ذو الارتياد وقضى الذي يكر
بها والعشير يترك ضربا
لها كالأجرار والحيثية
والحرم المكي منه استنبا
عن الصلاة فيه وهي الجزرة
مانشت وعطن ومزبله
من بعد فرض الصبح والعصر
وبالطلوع واستواء دارها
الى ارتقاء وهو بالتقريب

في وقتها تقع اداء كلاً
لها بأسباب كما الوقت دخل
لشدة الحر يقطر الحجر
اليه من بعد خلافا لجمعة
ولو سبق فيه بالصبر
قلت لما أطلقه تقييد
مع قول عدل عن بيان علما
والخص والاعمال وكفران فقد
يقدر تكبير فمريض وجبا
والظهر مع ما قبل ان يجمع معه
وقت أخيرة وان صبي كين
بها بعد جمعة اذا انتهى
أخف فرضه بظهر امتنع
مع زمن الجنون دون المحضر
غيرها والطفل للسمع أمر
كالصوم وأكره كل ما لا سببا
من داخل لا يسوي ذي النية
ويطقت لا كما كان ثمسا
والطرق والوادي وممة القبرة
وداخل الحمام بالمسلم له
أن تطلع الشمس وحتى تأقلا
لا يوم جمعة وباصفارها
كالزحف والزوال والغروب

في قسري الإعراض والهيئات
 أنعمها ما بالسيور يتجبر
 حيث استفت وفي ثمان يجمع
 فأول الشهادتين فاحجب
 ثم الصلاة بعدة على النبي
 كذا قنوت صبيح ووشية
 في صوميه بعد اتصاف شهره
 ثم الصلاة بعدة على النبي
 وآله أهل التقى والرئيس
 كذا في التشهد الأخير
 سنن على آل النبي البشير
 وكل يقين فاعتبر محله
 من الجلوس والقيام مثله

فصل
 مياتها وهي التي لا تستند
 بركها ولا لذلك يستند
 رفع المصلي أولا يديه
 مكشوفتين عند مكبيه
 مبيلا للقبلة الأصابع
 مفرجات تحريما وراكعا
 وفي ارتقاء منحن يتعصب
 وفي القيام من تشديد تدب
 وباليدين تحت صدره ترك
 وكف يديه على اليسرى جعل
 ولفظ الافتتاح والتسوية
 واللفظ بالتأمين مع جريده
 في وقت جهر ثم سورة قرا
 والجهر والأسرار حيث اعتبرا
 والنطق بالكبر كلما انتقل
 الخفض أو الرفع لا إذا اعتدك
 بل يات بالتسليم عند ما شرع
 في الرفع والتحييد بعد ما ارتفع
 كذلك التسليم كلما ركع
 وكل ركعة فوق ركبة وصنع
 والركبتين فاليدان إذا سجد
 جبهة فالانف في الوضع اعتد
 ثم اليدين حد ومكبيه

فصل في الأذان

<p>يُسْرُ في أداء فرض الرجل في جمع تقديم ولا آخر في أذان متى مع ترتيب ولا يرفع صوت حيث ما لم تقم من غير طاعة ب صوته جهور مرتلا رجع بالتثويب ونصفه صيغا وبعد ثاني على صماخي أدنيه استقبلا وفي الفلاح الالتفات لصره وأن يجب سامع ولو تلا وتفضل الإمامة الأذنان ميمنا للفرض قلت قد عنا وهي فرادي أذرجت ويذهب أن يسمع لهم جميعا زمن أي في نواحي مسجد يحتمل وإن نسا ووا في أذانهم معا ووقتها ينطق الإمام لا جماعة نادى الصلاة جامعة والكرة في دين ليعوض بحبيب</p>	<p>إن لم يقدم فائتاء وأول تأخير إن ابتداء بالمقتضى بلا سماع غير محتج مثالا جماعة من ذكر ما مسلم عن احتساب ثقة مظهر في الصبح سبع الليل بالتقريب قام على عال والأصبعات والتفت اليمنى في حتى عملا ولا يحول رجله وصدره وقال إذا جعل لأحوك ولا وأن يقيم مسلم إن كانا بالفرض مكتوبا هناك وهنا لمن يؤذون أن تترشوا وإن يضيق نك قوا وأذنوا وتقيم الزايب ثم الأول أو يترقي فيها أقرعا وقت الأذان وتنفل فيلا ينصبه ولا تحطى رافعة أشد لكن في المقيم أصعب</p>
<p>فصل في الاستقبال</p>	
<p>مُسْرَط لِحَافَةِ الصَّلَاةِ مِنْ تَوَجُّهِ الكَعْبَةِ أَوْ عَرَصَتِهَا</p>	<p>فَرْض وَمِنْ نَافِلَةٍ إِذَا أَوَّنَ خَارِجَ عَنْ جَوْفِهَا وَسَمَتِهَا</p>

مع بعد رفقته عن جنبه
 لكن بعد الرفق المعتد
 عن جانبته خصمه بالذكر
 وضعه اصابع اليدين
 موجها كذا في الرجلين
 كذلك التمسح كما سجد
 وليدع بين السجدين اذ قعد
 وجلسه خفيفة متى ما
 اراد بعد ركعة قيا ما
 والا فتراش كل جلسة ندب
 الا الاخير فالنورك استحب
 ينصبه اليمنى واليسار الورك
 بالارض ثم فرش اليدين
 واخرجت من جانب اليمن
 وظهرها للارض مع تمكين
 والا فتراش نصبه يمناه
 مفتراش من تحت يستره
 والافضل افتراش ياموم سبو
 وقاصد سجود سهو قد يحق
 فان يتم فليعقد يديه
 وجالسها على قد فيه
 كل يقرب ركعة وقد نشر
 اصابع اليدين بضم معتد
 وينقبض اليمنى سوى المنيعة
 فليبقها مبسوطة مستجيبة
 يرفها مع قول الله
 بحنية لم تعد لها عيساه
 ومن عذاب النار يسجده
 اذا انقضى للشهد الاخير
 وبعد الاولى من سلام سما
 ثانية مع التفات فيهما
 فصل في السواك
 وللصلاة يدب السواك
 قبلها والافضل الارك
 وكل شئ خشن مزيل
 فليجزل لاصبعه الموصلة
 ويكره السواك بالزوال

من جزئها قد رزقنا قيص
 يقول عدل ثم لا للاعنى
 لا في محارب شميع الغرض
 ولا محراب تسليمنا
 عدلا عليا بالذليل ذاهدي
 وكيف كان لسواه وقضى
 عينه في القرب أو في البعد
 في نحو ذلك بدل في النفل
 ولا ركوع وسجود من مشي
 وباتحراف لا اليها ناسيا
 سهوا على الاصح ان قل الامد
 أو بعد أو بعد ولما بعد
 لا عند ما يكثر أو وطا الفرس
 ولا جازة وذى تسير
 وإن يصلي بعد ما فيها الجهد
 ولو يسارا كان أو يمينا
 بعد والاجتهاد ان تعيرا
 من الذي قلد قال الخو

فصل في صفة الصلاة

ركن الصلاة نية لفعلها
 ودوام التعيين مثل الاصح
 وسنة العصر ولم تعين
 بالفرض في الفرض وما استاء
 بقلبه في مطلق من نفلها
 ومجموعة ووتره والصبحا
 نية فرض الوقت في المعين
 من خالف الاداء والقضاء

ركن الصلاة نية لفعلها
 ودوام التعيين مثل الاصح
 وسنة العصر ولم تعين
 بالفرض في الفرض وما استاء

في الصوم دون سائر الأحوال

ويستحب مع تغير الفم
وبعد نوم ولازم فاعلم
ثم السواك فيه تطهير الفم
والهضم والغذاء وقطع البكم
مبصر الأسنان مع شد الشفة
مطيب للشفة المستحبة
مع كونه مفتح للسان
مقويا لفظنة الأسنان
مضيقا لحلقه مقويا
إبصاره لظهوره مسويا
مضيقا للأجر والثواب
ومرضيا للواحد والثواب
مذكرا بالنطق للشهادة
مؤخرا للثيب فوق العادة
ولازم من ذلك الشباب
وذلك فيه البعد ازهاق

فصل

وما احتجوا بالصلى فعله
فالترك دون الفهم مكره
كجعله يديه في كيبه
حيث استحب رفعه يديه
وكونه بلا احتياج التفت
وهكذا الشارة أن أفتت
والجهر في سرية كعبه
وجهر مقته فسر النفسه
وان بعد مبرعا واختصر
او غصرا العين ان يجهد ضرر
كذا الصافي البطن بالغدير
والرفيق منه بالجنبين
والنقر مثل نقره الغراب
وجلسة الإقواء كالكلاب
كذا افتراش السمع المشهور
كذلك الابطان كالبعير
باب ما يغني الصلاة

وتفسد الصلاة فور بالحدث
ولو بلا قصد ورجس ان تكنت

لَا الرُّكَّاتِ قَارَتِ تَكْبِيرُهُ
وَلَوْ يَذْكُرُ لَا يَطُولُ فَصْلُهُ
كَالْحِدَاوَةِ أَوْ كَعْضِهَا وَالْمُورِدُ
وَلَا السَّلَامَ وَلَقَبِزْ تَرْجَمَا
تَرْجَمَ الْفِجْرَ الصَّلَاةَ لِلنَّبِيِّ
وَحَيْثُ لَا ضَبَقَ فَنَاجِزٌ طَلِبُهُ
ثُمَّ وَلَوْ كَالرَّاكِعِ انْحَنَى ذَا
بِحَيْثُ وَرَاءَ رُكْبَتِهِ وَمَنْ
يَرْفَعُ يَدَيْهِ رَاكِعًا ثُمَّ عَلَى
ثُمَّ لَطْفُهُ وَجَنَاحُ أَوْ مَآ
إِلَى الرُّكْعِ وَالسُّجُودِ أَنْزَلَ
فِي مَرْقَدٍ ثُمَّتْ بِالْأَجْفَانِ
وَعَاجَزٌ يَقْدِرُ أَوْ مِنْ قَدَرٍ
مَعَ الْهُوِيِّ لَا الْهُوِيِّ وَلَا
قَامَ وَيَا الْقُدْرَةَ نَفْلٌ صِلِيَا
وَالْحَمْدُ لَا فِي رُكْعَةٍ الَّذِي سُبُو
فَالصَّادُ لَا تَبْدُلُ ظَاءَ وَالْوَلَا
أَوْ قَصْدُ الْقَطْعِ وَذِكْرُهُ فَقَدْ
لَا كَسْبُودِهِ وَتَأْمِينٍ وَلَا
لِمَا نَلَا أَمَامَهُ وَالْقَتَحُ
ثُمَّ وَلَا سَبْعَ آيٍ يُقْسَرَا
وَالْكُلُّ عَيْرٌ تَاقِيصٌ عَنْ أَحْرِفٍ
فَإِنْ يَعْلَمُهَا يَحِبُّ عَلَيْهِ لَا

كَلَّا وَلَوْ مَعْرِفًا تَشْكِرُهُ
أَوْ وَفْقَهُ نَقْلٌ بِالترتيب له
يَذْكُرُ بَعْضُ الْحَمْدِ لَا الشَّهَادَةُ
فَدَاكَ رُكْنٌ كَتَشَاهِدُ كَمَا
وَإِنْ يُطَقُّ تَعْلَمَا فَلْيَحِبِّ
مِنْهُ وَفِي الْفَرْصِ الْقِيَامُ مُنْصَبٍ
ثُمَّ لِيَقْعُدَ وَلِيَرْكُمَ حَادِي
يَخْفُفُ فِي الرُّكْعِ قَبْلَ مَا ظَاهَرُ
جَنْبٌ يَسَافَلُكُ الْيَمِينَ فُضْلًا
بِهِ يَدَاوِي وَيَرَأْسُ أَوْ مَآ
مَا دَامَ مُمْكِنًا كَفَى الرَّاكِعُ لَا
ثُمَّ جَرَى فِي الْقَلْبِ بِالْأَرْكَانِ
يَعْبُرُ بِالْقُدْرِ وَيَأْتِي وَقَرَا
يَرْكُمُ أَوْ يَنْقُتُ لَا لِيَسْتَعِدَّنَ
قَاعِدًا أَوْ مُصْطَلِحًا لَا مُؤَمِّيًا
يَدِيمُ وَالْحُرُوفُ وَالشَّدُّ يُطَقُّ
فِي السُّكُوتِ لِيَعْبُدَ أَنْ طَوَّلَا
خُصُوصُهُ بِهَا كَمَا طَسَّ حَمْدُ
إِنْ اسْتَعَاذَ رَبَّهُ أَوْ سَالَا
لَهُ وَلَا إِنْ يَنْسُ فِي الْأَصْحِ
ثُمَّ مَعَ التَّفْرِيقِ ثُمَّ ذَكَرَا
لِلْعَمْدِ ثُمَّ قَدَرَهَا فَلْيَقِفْ
إِنْ كَانَ بَعْدَ مَا أتمَّ الْبَدَلَا

وبالكلام عامدا إذا ظهر

حرفان أو حرف مفيد مع بشر
ويشدد الحرفان ثم يصح
كذلك مع تنجيم ومع
والفعلان واللام بينهما
ولوسى وكل ما يفهم
واكله كها وفعله فقط
ان لحشت كونه بها سقط
والشك في ثبوتها ان اقررت
يفعل ركن أو يطلعه الزمن
وبنية الخرج منها جازما
وكونه على الخرج عازما
أو صار ذا تردد أو علقا
خروجيه منها بشئ مطلقا
وصرفه فرض مطلقا بنيت
الى سواء واتخاها في عودته
لان اعادة سترها في الحال
وردة وترك الاستقبال
وأن يرى من خلفه القدم
أو كان وقت مسح خداسه
وترك ركن عابدا وفعله
ان كان فعليا وتكريره
أو كان في انائها فذا فدى
بغيره ولم يصح الا قيدا
كقدوة الرجال في خلاها
بأمره ولو جهل حالها
وان يرى في أبيه عابدا طاريا
وكان في تلك الصلاة عاريا
وعق من صلت بكفها
والعق في تلك الصلاة نفسها
باب الاذات
يسن للكنة بالاذن مع
لأقامة حتى يكاتبه
وعمر بعد من صلاة راقعة
جماعة تؤدي الصلاة جامعة
ولا ينادى في سوى المذكور
كمطلق النفل والندور

فَلَا يُمِيدُ وَالرُّكُوعُ عِنْدَ نِ
وَالْإِعْتِدَالُ عَوْدُهُ إِلَى مَا
وَيَسْقُوطُهُ وَلَمْ يَكُنْ قَصْدُ
وَأَنَّهُ يَسْجُدُ مَرَّتَيْنِ مَعَ
الْأَعْلَى مَحْمُولُهُ الْمَرْجُوسُ
إِنْ يَتَعَذَّرُ لَمْ يَجِبْ وَضَعُ عَلَى
كَتِفِ الطَّائِفَةِ لِلْمُصَلِّي
وَهَكَذَا التَّشَهُدُ الْآخِرُ
كَذَا التَّعَوُّدُ وَصَلَاتُهُ عَلَى
وَهَكَذَا السَّلَامُ أَوْ سَلَامُ
آخِرُهَا التَّزْيِيبُ مِثْلُ مَا شَرَحَ
وَإِنْ يَشْكُ تَرْكُ رُكْنٍ أَوْ ذِكْرُ
وَلَوْ أَتَى بِهِ بِقَصْدِ النِّفْلِ
فَرَعَ لَتَرَكَ سَجْدَةً مِنْ أَرْبَعٍ
وَلِثَلَاثٍ وَلِسَجْدَةٍ تَيْنِ
لَتَرَكَ أَرْبَعٍ وَهَذِي الْعِدَّةُ
يَحْتَسِبُ أَوْسَيْتَ ثَلَاثًا يَأْتِي
صَلَّى ثَلَاثًا بَعْدَ سَجْدَةٍ وَسَنَ
تَحَرُّمًا وَرَأْيَا وَمَعْتَدًا
أَسْفَلَ صَدْرٍ وَهُوَ رَأْيُ مُضَعَا
وَالِإِسْتِعَاذُ كُلِّ رُكْعَةٍ بِسُورَةِ
وَسُورَةٍ فِي الْأَوَّلِينَ لَا يَلْنُ
كَأَلَاوِيلِينَ مِنْ عَشَائِنِ وَفِي

نِيلُ يَدَيْهِ رُكْبَتَيْهِ بِإِحْتِ
مِنْ قَبْلِهِ قَعُودًا أَوْ قِيَامًا
عَادَ إِلَى اعْتِدَالِهِ ثُمَّ سَجَدَ
شَيْءٌ مِنَ الْجَهَةِ مَكْشُوفًا يَضَعُ
يُحْرَكَايَتُ مِنْهُ بِالتَّكْسِيرِ
نَحْوُ وَسَادٍ وَقَعُودٍ فَصَلَا
بِفَقْدِ مَا يَصْرِفُهُ فِي الْكُلِّ
تَرْكُهُ لِأَنَّهُ مَشْهُورٌ
يُحْمَلُ فِي آخِرِ لَا أَوْلَا
عَلَيْكُمْ وَالنَّصْ فِيهِ اللَّامُ
وَإِنْ سَهَا فَعَبْرٌ مَسْطُومٌ طَرَحَ
أَتَى بِهِ وَنَابَ مِثْلُ أَنْ صَدَرَ
وَلَا يُؤْتِ عَنْهُ غَيْرُ الْمِثْلِ
يَأْتِي بِرُكْعَةٍ بِجَهْلِ الْمَوْضِعِ
مِنْ أَرْبَعٍ يَأْتِي بِرُكْعَتَيْنِ
بِرُكْعَتَيْنِ تَتَوَلَّى سَجْدَةً
لِلتَّسْبِيحِ وَالْأَرْبَعُ وَالْجُلُوسَاتِ
رَفَعَ وَالْإِبْهَامُ جَدَّ الشَّيْءِ الْأَدْنَى
وَكُوعٌ يُسْرَى تَحْتَ يَمَانِهِ جَمْعُ
سُجُودِهِ وَقَوْلُ وَجْهَتِ الدُّعَا
وَبِأَمِينٍ مَعَ إِمَامِهِ جَمْعُ
يَأْتِي أَنْ يَسْمَعَ وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ
غَيْرِ سِوَى الْجَمْعِ فَلْيَمْرَأَ خَفَى

وشروط كل ان من ياتي به
 يثمه والمهرم ترتبته
 والوقت الا ان الصبح
 فيانصاف الليل وقت الرب
 وشروط من ياتي بكل منهما
 تميزه وان يكون مسلما
 من الذكور والنساء اذ انهن
 حرمه والاقامة اندبها لهن
 وبكرة الاذان للذي فقد
 وضوءه وفي جنابة استند
 كراهية وان يقم فأغسل
 وبكرة التعليل والتلفظ
 بغيره كذا الجوس ان قدس
 على القيام والتفتان صدر
 وبارتداد وجون فحصل
 والسكر والاعياء كل قد بطل
 كذا سكوت او كلام طولا
 كذا ابتراك كلمة قد اطللا
 ومن في الامر ان يستقبل
 محولا لوجهه اذ هي عملا
 في المرة الاولى الى يمينه
 والمرة الاخرى الى يساره
 وجعله سابقا يمينه
 يباين اذ يثبه في اذنيه
 وكونه مرتعا مرتلا
 متواليا في الصبح مع صرعا
 فان تكن فرايت في الولا
 لتعلمها بكني الاذان الاول
 لكن يقيم قبل كل مطالفا
 كحاضر وفانت تلا حقا
 والكلمات في الاذان تسع
 وبعد هاعشر لمن يترجم
 وفي الاقامة اعتبر احدى عشر
 تاتي فرادي وهو مشي يعتبر
 باب مواقيت الصلاة
 المظهر وقته من الزوال
 الى استنوا الاستدلال

قضاؤه او اذاه قلت الاكثر
 ولا يقال لا اعتدل وجهها
 وعنقه وكفه مستعليه
 حال ركوع وسجود رجلا
 والوتر نصف رمضان الثاني
 ويحجر الإمام لكن في الدعاء
 بقى باسرار ومن لئلا
 ووضع القدم والركبة ثم
 بالكشف ثم جهة واقفه
 وجلسة استراحة ثم اليد
 اول والقعود فيه واذا
 وفي القنوت وعلى آل النبي
 ويزيادة المباركات
 مع اقترابه الجاوس كله
 لا للذي لا جل سهو يستجد
 بالنسرة والتفرج المقصود
 يجعل قرب الركبة اليمين
 وعند الا لله للصبح
 ومرتين بالسلام ياتي
 فنية الحصار بالتسليم
 ونية الخروج والذكر كما
 قلت وان يحضر قلبه وان
 او موضع آخر والتدبير

في فائت وقت القضاء اعتبروا
 كبر بالمد ومد الظهر
 ركبته منصوبة والتجوية
 ويقت الصبح اذا اعتدلا
 قلت وفيه ترفع اليد ان
 امن مأموم وان لم يسمع
 لانزلت في الفرض بقى جازله
 يدا هذا المكسب ثرا ويضم
 في كل سجدة وستوا كشفه
 كالحين للقيام والشهد
 صلانه على محمد تسكن
 في آخر ورب قول موجب
 الصلوات الطيبات ياتي
 موزكا ثاني تشهد له
 وكرة الإقعا وتوضع اليد
 قريب ركبة وفي التشهد
 كما قد الثلاث واليمين
 رفع ولا تحريك فيما صححه
 برحمة الله والالتفات
 ونية الرد من الماء موم
 روية والعاج عنه ترجما
 يذهب للنمل الى حيث سكن
 لكل ما يفروه او يذكر

زيادة عن قول الاستاذ

عذوه وقتا للجوارز فليعد

والغنيمة اعتبر أوله

بقدرها ولاختيار فضله

ثم اعتبر من بعده وقت الظهر

المغرب الشمس وقت العصر

وفي اختياركم بظل الشيء

مثليه طولاً غير ظل الفجر

وبالمغرب العرب الذي استحق

الى مغيب كل حرمة الشفق

ووقتها المختار قدر فعلها

مع كل مشروط ومندوب لها

ومن مغيب الشفق المذكور

وقت الغشا لغيره الآخر

ووقته المختار نلت ليلته

وفي الجواز لاستنهاه كله

فالصبح بالبحر الآخر الصادق

الى طروق الشمس بالشارق

ووقته المختار بالاسفار

وهو انتشار الضوء بالقطار

ومن يصر من بعد كفر مسلماً

فبالصلاة بعد ذلك الرما

وبعد حبس او نفاس او عيا

وبعد اغما او جنون ذهبا

ان اذكر كرام وفتها قدرا يبع

تكبيرة وامند فقد ما متبع

قدرة الصلاة وليجب ما قبلها

من كل فرض صم جمعة لها

باب الامامة

الثمان فقه الامامة

من لا تفهم منهم امامه

هم كافر ومقتدر علمنا

بكونه مأموماً واشككنا

وفاقد التمييز والامو ومن

يجهل معنى كلمة بها نحن

وكان في أم القرآن حينما

احسن كل منهما التعلما

ثانية وجاز ان يستغلا
شأن وان اطال ثم سكما
لم يدبر ما فر منها من السد
يكون قاصدا بفرضه فلا
لم يستسبب به نعم لو اغفلا
من جملة في الابتدا يكفيه

وطول ما يقرأ في الأولى على
اذ سلم الإمام بالداء ما
وفي فتاوى حجة الإسلام من
صحت صلاة به بشرط أن لا
فلان بفرض قصد التتمه فلا
تفصيلها كان الذي يتوبه

فصل في شروط الصلاة

بطلانها ولو يسبق بالحدث
ودمى والقبل لم يشرع في
وبشره ولو يحضر جلد
ولا ويسم من ذباب واقبح
لا قاه في محموله والبدن
تجبر وطائر المنفذ
بجاسة غير الذي قد غفيا
اذ راس جيل تحت رجل جعل
تجبر او خاف ظاهر الضرر
من سرقة لركبة والحرمة
لا يصف اللون ولو كدره ما
وضوءه ولم يجب من اسفل
كالطين اذ لا توب قديم قبل
بها لا وفي الناس قديم المرة
ويجس دون الميرير عدم
للعطس حرفين وحرف منهم

وبطلت ولو جهل بالحدث
لا يقليل دم برغوث وبق
وفرجه وجمه وفصديه
ولو خفاش وطين شارب
ولا يحاذي الصدر ان لم يكن
وما يلاقي ذا وذا كحل ذي
والبيض مع دم وجعل لقيبا
لا التحمل يلقي ما لقي كلبا ولا
وان بلا تعد العظم جبر
او مات لم يترج ودون ستره
في غير وجهها وكفيها بما
ويده بغير ميت مبطل
واجب خارجها وان خلا
قدبرا وستره قد امسه
وبعد ها المثنى هو المقدم
ويكلام الناس كالترحم

ومن نفعهم اذ تبطل
احوالهم وعند علم تبطل
هم محدث وذو غياستخ
ادراكها ولم يكن عنها غنى
واللاحق المذكور عدا مطلقا
مع عليه الصواب او قد سبقا
لسانه للجنة ولم يعبد
ما كان من أم القرآن قد فقد
او كان من احسن التعلما
مع عليه بكونه محرمًا
وقد آتى في سورة سواها
بالجن عدا عند ما تلاها
ومن يوم دونه فيقبل
لا غير ذلك وهو حق متبطل
ومن يوم مثله فقط ولا
يوم أصلا من عليه قد عدا
هم مرة كذلك أمي ومن
للجن في أم القرآن قد نحن
لحنابه أحال متقى نفهم
ومنها لا يمكن التعلل
ومن نفع منهم الامامة
لا في صلاة الجمعة المقامة
وحيث فيها الاربعون تموا
بماعتادهم مع ان يؤموا
العبد والصبي والمساقر
كذلك البعض وهو ظاهر
ومحدث وكل ذي رجب حتى
وحال كل منهم لم يعرف
ومن نفع منه لكن تكره
لنفسه ولو ليدعة له
او كان كالتأفاه واللمان
ان لم يحمل شيئا من العكاف
ومن بها يخالف الأولى فقط
كان الزنا والمنتقى والمتقط
والجن والمبعض المذكور
ويستوى الاعراض البصير
ثامنها وهو الامام المرتضى

أومده ولو بكثرة وبكا
أو بالتعجب الذي تيسرت
عليه وشيئا بحثا حمل
لا في قليل سبق اللسان
أو جهل الحزمة للتكلام
وبقراته وذكر قصدا
وفعله فاحش كان يثبت
ووسط بكثر حتى سهو
لا بكثير خف في الصبح
أو حكي ودفع من مرئيه
علامة شاخصة ثم بسط
بحر مراد ذاك مرور الا
لنائب ستم فردا ذكر
أو زاد عدا وكنها الفعلى لا
وقطعه للنفل نحو الرجوع
وجاهل تحريمه عليه
وصار أدنى لقيامه وقد
وطول الاعتدالي والفقود
ويمضي الزكن أى قوليه
وطوله أو قطعهما ينويه
أو علق القطع بشئ خالفا
لا بمنايف لم يقصر فيه
كحقيق من بادرت باستئارا

والنفع والابن أو اذ ضحكا
قراءة يدونه وما طرت
هذا على أم الكتاب والبذل
اليه أو سهايه الإنسان
فيها قريب الهدى بالإسلام
تفهم غيرهما بحجرا
أو مثل ضرب الراحين للعب
مثل موالاة ثلاث خطو
كل صبح حرك للتسبيح
حيث على ثلاث أذرع نصيب
قدامة مصلى أو يخط خط
واحد فرجة يصفى أعلى
وصفت وبالي الذي يقطر
ان زاد فعدة ولم يطولا
الى تشهد خلا المتابع
كأسه أو يعود اليه
قام وليس ناسيا بل اعتمد
الفاصل السجود عن سجود
وغیره في شكه في النية
ويتردد المصلى فيه
فيها المصلى صائما وعاكفا
وكان دفعه على البديهي
ويمان في الفرض نفلا صار

حيث

حَيْثُ لَهُ عَذْرٌ كَانَ لَمْ يَقُمْ مِنْ بَعْدِ أَنْ خَفَّ إِذَا لَمْ يَقُمْ

فصل في السجادات

فَسَلِّ تَسْلِيمَ يُسْنِ أَنْ سَجَدَ	ثَلَاثِينَ وَالذَّكْرَ عَنْ قُرْبِ الْأَمَدِ
تَسْجُدُ إِنْ أَرَادَ شَمَّ سَلَامًا	بِتَرْكِهِ الشَّهَدَ الْمَقْدَمَا
أَوِ الْقُعُودِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ	لِلصَّغْفَى وَالْأَلِ فِي ثَانِيهِ
أَوِ الْقُنُوتِ وَيَشْكُ فَصَلَا	لِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ لَا بِجَمَلَا
وَسَهْوٍ مَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ وَلَا	يَبْطُلُ سَهْوُهُ وَرُكْنٌ نَقْلَا
إِنْ كَانَ قَوْلِيًّا وَإِنْ تَكَرَّرَا	وَمَا يَشْكُ كَالَّذِي مَاصِدَا
لَا الرُّكْنَ مِنْ بَعْدِ السَّلَامِ وَالْأَمَدِ	وَقَبْلَهُ يَأْتِي بِهِ ثُمَّ تَسْجُدُ
وَإِنْ جَعَلَ الشُّكَّ فِي الْمَذْكُورِ	يُفْعَلُ زَائِدًا عَلَى تَقْدِيرِ
وَالَّذِي أَتَمَّ لِسَهْوٍ الْمُقْتَدَى	بِهِ وَأَصْلُهُ وَلَوْ قَبْلَ أَقْبَلَا
أَوْ تَرَكَ الْإِمَامَ لَا أَنْ يَسْجُدَ فِي	حَالِ اقْتِدَا وَلِإِذِي التَّخَلُّفِ
لَا أَنْ يَأْتِيَ أَحَدًا مِنْ بَيْنِ أَقْدَى	فِي ذِي وَذِي فَإِنْ بَعْدَ سَجْدَا
يَرْبُ سَجْدًا مَعَهُ إِنْ كَانَ كَمَا	سَلَّمَ مَعَهُ الْمُقْتَدَى نِسْبَانَا
وَإِنْ لَسَلَّمَ عَامِدًا مَعَ ذِكْرٍ مَا	سَهَابَهُ الْإِمَامُ أَوْ مَا سَلَّمَ
فَلَا يَتَابَعُ قُلْتُ ذَا فِي الشَّرْحِ فَدُ	جَاءَ مُعْتَرَا وَهَذَا الْمُعْتَمَدُ
تَمَّ يُمِيدُ إِنْ أَتَمَّ الْقَصَصَا	وَجَمْعُهُ بِشَرْطِ عَذْرِ ظَهَرَا
أَوْ طَنْ سَهْوًا فَاجْعَلْ كَالْفِ	جَارِعِي عَلَى تَرْتِيبِ سَاءِ سَالِفِ
وَسَنْ سَجْدَةً مَعَ الْإِحْرَامِ	وَالشَّرْطِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
فِي الْحَالِ لِلْقَارِي وَمَنْ مَقْصَدُ	قُلْتُ وَاسْمِعْ وَالدَّانِ سَجْدَا
قَارِبًا وَسَنْ تَكْبِيرُ فِي	هُوِيهِ وَرَفَعِ كُلَّ كَفِ
فِي الْعَشْرِ وَالْأَرْبَعِ مِنْ آيَاتِ	فِي الْحَجِّ ثَلَاثَانِ وَفِي الصَّلَاةِ
بِلَا تَحْرِمُ وَلَا تَسْلِمُ	وَلَا يَزِيدُ لِسُوءِ الْمَأْمُورِ

لَهَا دَوْمًا مِنْ خَلَا عَامَصِي
وَحَيْثُ كَانَ بَيْنَهُمْ نِسْرَاعُ
مَعَ اسْتَوَاهِ الْكُلِّ فَلَا اقْرَاعُ
وَحَيْثُ تَقَامَصُوا لَا يَقْتَرَعُ
بَلْ أَقْبَهُ فَأَقْرَأَ فَأَوْرَعُ
فَأَقْدَمَ الْجَمِيعَ هَجْرَةً فَتَنُ
يَكُونُ فِي اسْلَامِهِمْ أَسْنُ
فَأَشْرَفَ الْجَمِيعُ فِي الْأَنْسَابِ
فَقَرَّبَهُمْ فِي الذِّكْرِ فَالْأَنْوَابِ
فَصَوْنَهُ خَلَقَهُ فَوَجْهَهُ
أَوَّلِيَّهَا مِنْ غَيْرِهِ لَفْصَلَهُ
بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ
وَحُكْمُهَا حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الْحَضَرِ
لَكِنْ هُنَا قَصْرٌ وَجَمْعٌ مُعْتَمَدٌ
فَالْقَصْرُ فِي الْفَرَسِ الرَّابِعِ اسْتَفْرَ
جَوَازُهُ وَإِنْ بَقِيَ فِي السَّفَرِ
بِأَنْ يَصِلِيَ الْفَرَسَ رَكْعَتَيْنِ
بِشَرْطِ كَوْنِ السَّفَرِ رَجُلَيْنِ
أَرْبَعَةً بِالْبَرِّ لَيْسَ بِحَرْمٍ
وَبِنِيَّةٍ لِلْقَصْرِ جَمْعٌ يَحْتَمِلُ
وَكُونُهُ قَدْ جَاوَزَ الْفَرَسَانَا
بِلَدَةٍ أَوْ سَوْرَةٍ مَا كَانَ
وَالْعِلْمُ بِالْمَكَانِ وَالْجَوَازُ لَا
مَنْ كَانَ فِيهِ مَا تَمَّا أَوْ جَاهِلَا
لَمْ يَنْوِ تَامًا وَلَا أَقَامَهُ
وَلَا اقْتَدَى بِعَالِمٍ أَتَمَّ مَهْ
وَلَا يَمْنَعُ عَنْ رَكْعَتَيْنِ قَامَا
فَشَكَّ فِيهِ هَلْ نَوَى لِتَامَا
وَيَقْصُرُ الْمَأْمُومُ خَلْفَ مَنْ قَصَرَ
مَعَ شَكِّهِ فِي الْقَصْرِ أَوْ فِي السَّفَرِ
فَصَلَّاهُ
وَالْجَمْعُ فِي ظَهْرِ عَصْرِهِ قَدْ تَشَا
جَوَازُهُ كَغَرْبِ مَعَ الْعِشَاءِ
فِي سَفَرٍ بِشَرْطِ الْمَذْكُورِ
فِي الْقَصْرِ بِالتَّقْدِيمِ وَالْتَأْخِيرِ
وَجَائِزٌ بِالتَّقْدِيمِ أَيْضًا لِلْمَذْكُورِ
وَشَرْطُهُ وَشَرْطُ تَقْدِيمِ السَّفَرِ

تقديم ذات الوقت فيه أولا
ونية للقيم فيها والاولا
وكونه مسافرا في السابعة
جميعها وعند عقيد اللاحقة
كذا وجود الفطر في احرار
كل وفي الاولى لدى السلام
ونية التاخير حيث اخرا
بجيت يبقى ركعة فاكثرا
من وقت الاولى واستدامه السفر
لاخر الغرضين ايضا تمت
باب صلاة الجمعة

صحتها لها شروط وهي ان
يقم قوم في بناء من وطن
مع كونهم لم يظفوا عن الوطن
في العام الا لاحتاج من ظمن
وان يشهدوا لهم في البناء
باربعين مسلما مستويا
مع كونه مكافحا في ركعتين
في وقت فائز بها ولغيره
بجاعة في الركعة الاولى فقط
لكن دوام الاربعين بشرط
وفي خروج بعضها عن وقتها
بنوا عليها ظهرهم لغيرتها
وكونها لم تغترب ولم تغد
مستوية بجمعة في ذالبلد
لكن لغيرهم مسجد
صحت بقدر حاجة المقتدر
وخطبتان تفعلا قبلها
في وقتها من يوم اهلها
بالحد والصلاة والوصية
لم يتغير خالق البرية
وهذه اركان كل منها
واية ولكيف في احداها
ثم الدعاء في الخطبة المؤخرة
للمؤمنين كلهم بالغفيرة
بشرط طهر مع قيام ان قدر
وجلسه بينهما فالتسب

لما تلا فقط ومن ياتم
وكما كرم ما يتلى سجدة
قلت وخارج الصلاة ففعل
وسجدة عند هجره ففعله
ورؤية الفاسق وليعلن به

لاجل سجدة الذي يوم
وما الي في صادم هذا العدد
وفعلها فيها بعد مبطل
للمشكر او عند اندفاع بقية
والتسلي سركر قلبه

فصل في النفل

افضل نفل صلاة في
ثم للاستسقاء ثم الوتر
ويخرج صلاتها بالوتر
كذا التراويح وحيث يفضل
ومن يصل في وتره تشهدا
فركعتان قبل فرض الضحى
وبعد وبعده فرض المغرب
ثم التراويح من الركعات
ثم الضحى من ركعتين حتى
بين ارتفاع شمس الاستوا
وركعتا الطواف والاحرام
ولا اذا الامام بالفرض استقل
ان يؤتى اولي وزال التدب
ان زاد ركعتين قبل الظهر
قلت وفي الروضة تدب أربع
وما يوقت منه يقضى مطلقا
كالحسيف والترتيب فيما فاتا

عبد بن فالكسوف فالحسوف
لأحدى الى واحدة وعشر
بين فريضة العشاء والفجر
وبعد نفل الليل فهو افضل
في آخرين أو أخيرا بركعة
فركعتان قبل فرض الضحى
والتلو ما بالوا ولا ترتب
عشرون فيها عشر تسليكات
تبلغ سبعا ثلثا سبعا
ومن طأوعها التواوي روى
وداخل المسجد لا يحرام
وقضها بالفرض والنفل حصل
بجائز قبل ويستحب
ويؤتى الأربع قبل العصر
قبل وبعد الفرض الجميع
الا الذي بسبب تعلف
وبدؤه ان آمن الفوات

والوعظ مع إسماعيل أربعين
فصاعداً من أهلها يقيت

وانقسمت لسنة أقسام
في العقد والتعظيم والالزام
فقلنا من الذين قد تقدموا
وعندنا أيضاً بهم تحتهم
ولم يجب أصلاً على المحدثين
ولتعتقد به لدى المحدثين
ومن يقم ولم يكن مستوطناً
أو كان دون أربعين في بنا
وليسمون من سواهم النبا
نلزمهم لكن بهم لن نعتقد
وحينئذ لم يسموا منادياً
أو يلزمهم في الميام وأديا
والعبد والصبي لا نرى
ومثلهم مسافر والمختل
صحت لهم لكنهم لم يسموا
أصلاً بهم ولم يجب كما عهد
وما لها في حق ذي الرتبة
من صحة أصلاً ولا نعتقد
ولم نزل عليه للإسلام
فليقتضها ظهر مع الإتمام
لكنها من كافر أصلي
وغير ذي التميز كالصبي
لم تعتد ولم يجب ولم تعيم
وأستويبت أقسامها لتتبع
ولا يجوز بعد فيها السمر
لأهلها إلا أن له ظهراً
إذا رآها في ذلك الطريق
وغيره أو فرقه الرفيق
باب صلاة الخوف
إن كان صواباً لليلة الاعتذار
سواء هم ونحوها أكثر
صلى بنا أما من صليت
يتجوز صف معه سجدة تبت
ويجوز الثاني إلى أن يرتفع
فليسجد بعده وليتبع

بها يؤخر لمن شاء إذا
بها ولا يحصر لنفل مطلق
أو ركعة ونفله ثلثين
غير بعد نيّة لما قصد
يتوى زيادة ونقصاً بطلا
نواه يفتقد ويبردان راما

فصل في الجماعة

سنة الجماعة التي في
وطلب الغيب خلاف الجمعة
كان يعاد الفرض بالجماعة
نفلًا وفي الرجال والمساجد
إن لم يكن إمامه ذا بدعة
يعطل عن جماعة وتخصيل
وجمعة بركعة والفضل في
والإمام رأيكم كنكرة
لداخل إن لم يبلغ فيه
وعذر تركها وترك الجمعة
ومطر ومرض وعجز
إن لم يزل بالفسل والعلاج
والخوف من ذي الظلم والفرق
والخبر في القرن ولا تعويض
أو أشرفت عرس أو الرقيق
وشدة الريح بليل ما اشترط

وليس يدرك في الركعة الاخرى مرة
والاخرى من موضع
ويستوي وابتدائها سجود
ووافقه بعد في قعوده
كذلك في التشهد المشروع
وسلم الاسام بالجسج
وان يكن في غيرها الكفارة
او بينهم وبيننا استتار
وكانت الصلاة ركعتين
فرقا الإمام فرقتين
احداهما تقوم في ركعة العدا
وبالامام غيرها قد اقتدى
ففي جميع ركعة توافقه
وفي القيام بعد هاتفتا رقة
وكلت لنفسها وتغيرت
العدا مكان غيرها تقيت
فتلك تافى بالامام فتتدى
يؤمها في ركعة ويستعد
ولتتقيت اذ ذلك للإمام
ولتتظرها بعد في السلايم
وان بنا صلى بكل فرقة
صلاها بحيث ان لا حرقه
أو أربعاً صلى بكل طائفة
ثنتين والاخرى للهم وافقه
او مفرقاً فرقتين أو لا
بفرقة وركعة بمن تولا
والانتظار في الجلوس الأول
او في القيام الثاني المفضل
وحشاً فاشدوا عابثوا
صلوا جميعاً حشماً متمحوا
فلتعتبر من ركب وناجل
ولو اجماعاً وعدو حاصيل
وفي الركوب من يجد أمناً ترك
ولين ما بقي على ما قد فعل
وان يخف وليس مضطراً ركبت
ولكن استنافه لها بحيث
وغوفه من سمع ومن عرف

وشدة الجمع وشدة الظما
وليفض مقتدى بغيره وقد
كفني علم الذي اقتدى
ومالها تعين البطلان
وبالتجوى استعملوا أو سمع
وفي صلاة اقتدى بكل
مقتدياً كمثال ان يقتدى
أو عنده حكم قضاء تلكا
فيه وبالركعة من لا احسن
سواء كالارث أو كالألشع
أو اقتدى بمشكلي وأنت
وليس يسقط القضاء ان ظهر
وبينان الكفر والأوثنة
أوبان ذامية لا قائما
لكثرو ولا اذا بان معه
أو عقب الإمام خلف عقيب
أو كان لا يجمع دين مسجد
وهو ثلاث ما تفر من أذرع
ان لم يحل مشيك أوباب
أو شارب وفي ميوي دين صيلك
ضاققت بتخص وثلاث أذرع
ونازل عنه ببعض البدن
ومسجد ومن بغير المسجد

والحر والبرد ووحل لاعى
علم منه بطلها أو اعتقد
بتركها الواجب لان قصدا
مثل اختلاف الجمع في أو ان
صوت يكون ناقصاً من جمع
كل قضى آخر ما يصلى
بمن درى احداثه ونسباً
وبالذي ائتم ومن قد شك
الحمد أو بعضاً ولو حرفاً هنا
مبدل أو مدغم مالا ينبغي
رجل أو مبهم حال خبي
نقى اختلاف كل هذه الصور
والاقتداء بالغير والحنوثة
يزايد أو يحدث أو كائناً
بحاسة تحنى ولو في جمعة
أو جهل الأفعال من أم به
أو كل صفتين مدى لا يبعد
ولا تحد في انبساط موضع
قد رد دون من يهاب
مناكب ولو بدرجة حلت
من خلف هذا وحاذى الأرفع
قلت افرض عندال من يمكن
والفلك والفلك وان لم يشدد

ونحوه كالحرب فيما قد سبق

باب القضاء والإعادة

من فاته مؤت فليقض ما
لم يجز فواته حاضرا قبل قدما
فإن يموت فريض بلا عذر وجب
قضاؤه فوراً ولا يشعب
ثم القضاء بحله التذكر
وكونه أيضاً عليه يفسد
وإن يكون سقطاً قضاء ما
قد فاته لا حاضراً تيمماً
ومن أراد ستره مع رفقة
وهم غرة فليتك في نوبته
ومثل ذلك البر والمقام
إذا جرى عليهما أرواحاً
وكالقضاء أدأ فريض حاضراً
فيما مضى من رخصة وسائر
لكن لصيق الوقت صل قاعداً
وعادياً وكان يلقا فافداً
ومن يصلي فريضه إن أحزراً
أعاد تدباً مع مؤت قد رأى
باب صلاة المذود
ويكفر المريض أن يصلياً
ولم يعد ولو جهز مؤمياً
ولكن الطريق والذي حيين
وكان حينه بموضع يجز
كل يصلي مؤمياً ويقضى
كمن يصلي مؤمياً بالأميين
ثم الصلاة حيناً أن توجد
في وقتها أو ركعة كانت أدأ
باب صلاة العيدين
لكل عيد سن ركعتان
جماعة كذا خطبتان
رفعها كاجتماع المشورة
وخالف من أوجه كثيرة
كوقتها فالطلع يدخل
ومنتها بالزوال يحصل
والأفضل التأخير حتى ترتفع

به بشرط الكشف كالصحيحين
أو تابع الغير وما نوى اقتدا
فيما له تشكك أو تابعه
أو عين الإمام وهو لا يجب
أو من صلاتي دين ما توافقا
في ركعة ثالثة أو انتظر
أو خالف الإمام في ندب على
فإن يعد وكان ما مؤم في
يرجع مع الإمام للقيام
لم يخلف عنه أو يشك في
عنه يركعين من الأفعال
كاملة قوليتها كالنعل
كالشك والإبطاء في القرآن
قلت القضاء في هذه أسدر الأما
وصار كالسبوق فليكن سبع
إمامه وهو في الأولى ما سجد
تلوت أوله أنل أو تدكراً
وإن يخالف جاهلاً فيجعل
أما الذي يسبق فالجهد قطع
لم يدرك الركعة لكن يجري
وحيث بالسنة كالنعوذ
من أدرك الركوع محسباً على
أدركها ولو تكبير أحد

مقدار رُحْمٍ وهو ثِقْرٌ بَيِّنٌ شَرِيعٌ
وكالحِارِ خارجِ البيتِ
كفعلها بالناسِ في الصَّلاةِ
وبعدِ اعرامٍ وقيل ان قَدْرًا
فاتحة الكتابِ سبعةً كثرًا
مُسْتَعْمَلًا لا مَوْكَلًا
مَكْبَرًا بين الجميع مَدَّ خِلَا
وحيث صارَ قَدْرًا ثَلَاثِيَّةً
ان يَحْمِلَ مِثْلَ سَبْعٍ مَا صِيغَتْ
بِلا اقامة ولا ازاين
والخطبتان بعدَ تَعْلَانِ
وليأتِ بالكبيرِ ثَمَانِيَةً
في الخطبة الاولى ابداً مَلَقْنَا
والخطبة الاخرى لها سَمٌّ فَقَطْ
كالسبع والكبير غير مشترط
واشترَكَ العبدان في امور
كثيرة كرسَلِ التكبيرِ
من الغروب ليلة التَّجِيدِ
الى الدخول في صلاة العيد
وانفرد الاضحية بغير المرسَلِ
خَلَفَ الصلاة الغرض والنفل
حق قضاءها بغير تكبير
لا مسجد قِ تِلَاوَةٍ وشكر
من صبح يوم قبل عيد غيره
لاخر الشَّيْءِ بعد عصره
وبسبب صلاة الضحى
تجئها لا في صلاة الفطر
اذ الزكاة قبلها تُحْضَرُ
والغرض من صلاته يُؤْخَذُ
باب صلاة الاستسقاء
صلاة الاستسقاء ركعتان
كالعيد لكن في سَوِيٍّ لاعلان
من الامام قبل بالسَّجْدِ
لناس بالخروج للصَّلاةِ
وان يصوموا يومها وقيل
ثلاثة ويترك زِيْنَةُ لَهُ
مع خطبتين سنة كما حَلَا

وَلَوْ صَلَاةٌ لِلْإِمَامِ تَبَطَّلُ
فَيُؤْخَذُ ذَلِكَ لَأَيُّ الثَّانِيَةِ
ثَلَاثَةُ الْمَغْرِبِ غَيْرِ الْمُقَدِّمِ
قُلْتُ وَلَنْ عَنِ اتِّفَاءِ شَرْطِ
تَمَرٍ عَنِ الْمَسْبُوقِ نَظْمٍ مِنْ سَبْقِ
وَجَائِزٍ وَلَوْ يَغْيِرُ عَذْرُ
وَالنَّدْبُ أَنْ يَقْدَمَ أَوْ يَقْدَمَ مَنْ
رُبَّ السَّكَنِ بِالْحَقِّ عَلَى
وَسَيِّدٍ غَيْرِ مَكَاتِبٍ فَكُلُو
فَفَاعِلٌ بِالْفَقْهِ وَالْقُرْآنِ
فَنِسْبَةٍ وَهِيَ الَّتِي تَأْتِي فِي
فَحَسَنَ صَوْتٍ فَجَاءَ سَابِغٍ
عَلَى سَوَاهِمٍ وَإِنْ اخْتَصَّوْا بِمَا
وَسَنَّهُ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ
قَدْ اسْتَدَارُوا وَأَوَّلُوا الْبَعْضُ رَحِمَ
وَمِنْ تَوَلَّى بِالنِّسَاءِ فِي الْوَسْطِ
وَدُكْرُ بِنْتِهِ مُسْتَأْخَرُ
تَمَّ مَعَ الْقِيَامِ أَنْ تَأْخُذَ
فَصِيغَةً فَالْمَشْكُونُ فَاحْرَمَ
وَبِكْرُهُ أَقْبَدُ قَرْدٍ أَوْ فِيهِ
أَوْ بِدَعَةٍ مَا كَفَرَتْ أَوْ فُسِقَ
عَنْ بِنْتِهِ مِنْهُ أَوْ التَّلَقُّ
وَوَحْدَهُ فَرَجَةٌ مِنْ عَدَمِ

فَيَقْدَمُ أَمْرٌ لَا يَجُوزُ
وَرَكْعَةٌ رَابِعَةٌ وَالْآيَةُ
وَبِنْتُهُ الْأَقْوَامُ ثُمَّ تَجِدُ
بَيْنَهُمْ بَدَأَ قَلْبُ مَحْطِي
وَهُمْ يَقْدِرُونَ أَمْرٌ مِنْهُ أَحَقُّ
إِنْ أَرَادَ مُقَدِّمٌ وَعَكْسُ الْأَمْرِ
مَنْ وَلِيَ الْأَعْلَى فَالْأَعْلَى ثُمَّ مَنْ
غَيْرُ مُعِيرِ الْبَيْتِ مِنْهُ مَثَلًا
لَمْ يُحْضَرِ الْوَالِي وَمَنْ لَهُ تَلَا
فَوَرَعَ فَالْبَيْنُ فِي الْإِيمَانِ
الْحِكْمَةُ فَلَيْسَ بِظَافِرٍ
كَالْعَدَلِ وَالْحَرُوسِ بِإِلَاحِ
مَرْوَسٍ مُبْصِرٍ أَيْ عَمَى
خَلْفَانِ الْمَقَامِ وَالْأَقْوَامُ
فِي الْقُرْبِ لَا فِي جِهَةِ الْإِمَامِ صَحَّ
وَقِفَ الْعُرَاةُ فِي صَفٍّ فَقَطْ
نَزَرًا فِي السَّرَّةِ جَاءَ آخَرُ
وَذَكَرَ الْبَرَّاءَ مِنَ الْوَرَاءِ
قُلْتُ وَمَكْتُمٌ لَيْدُهُنَ أَسْمُ
بَيْنَ يَهُ نَمْتُهُ أَوْ قَائِدُهُ
قُلْتُ وَكَيْتُ سَعِيرُهُ وَالْبَصُّ
وَرَفَعَهُ الطَّرْفُ إِلَى السَّمَاءِ
بَجَرٍ تَحْصَا عَدَدَانِ تَحْصَرَا

في العيد لكن تفعلات أولا

وبعد التكبير باستغفار

وان دعا بالعص بالاسرار

مستقبلا في ذلك الدعاء

في ظهر كفيه الى السماء

وليقرب آيات الاستغفار

ماجا في فوج مع الاكثار

واما على الدعاء اذا جهر

بلفظه وشاذ كونه ان أسر

وكل من له ردا حوله

مع جعله اعلى الرد انشفله

باب صلاة الخوفين

يسن للخوف ركعتان

والخوف ثم خطبتان

سما لعيد لكن دون تكبيرات

وبالتقام مرتين ياقب

بكل ركعة وفي كل قرا

مطولا كذا الركوع كرا

مطولا له وللسجود

تدبا وصحت بالاذن المهود

وسن ترغيب الوري في التوبة

بآية تنلى لهم في الخطبة

وفي سجود الشين من صلاته

والجهر مندوب لدى ختم القم

باب صلاة النفل

النفل منه راتب مؤكد

مع الفروض وهو عشر تسود

تنتان قبل الصبح بعد الجهر

كذلك قبل جمعة او ظهر

وبعد كل ثم بعد المغرب

وهكذا بعد العشاء فاخسب

وسورة الاخلاص في الغرائب

وفي النتن بعد فرض المغرب

ومنه ثنعا عشرة ايضا انت

روايتان غير تأكيد ثبت

تنتان قبل جمعة او ظهر

زيادة وبعد كل قادم

ويؤى الامامة الامام
وكبر المسبوق المحسوب
ندبا وايضا عقب السلام
كهل مكثه وما يدرك معه
وتدبوا السورة او آيات
لندرك ركعتي الرباع

باب صلاة المسافرين

رخص قصر أربع فرض خلا
تقل اجاز قصر فوقيت السفر
اذ قوله قاصد سير يشعر
وجمعه العصرين في وقتها
بعد غروب السور والهران
وبعد حلة وعرض الوادي
قلت فان كان اساعها فرط
ولو اخبر وقت فرضه وقد
سيرا رآه الشافعي قابا
لامن اليه من قصير عد لا
حتى الى الوطن عاد او بدا
كان بداله الرجوع او نوى
يوم الدحول والفرج او لما
او هو ذو توقع وما انقضى
او قد نوى انصرافه اذا وجد
بقربه ان وجد المستعبدا

وإذا تم من قبل فرض العصر
والكل مندوب بغیر تكبر
ومنه عشر ركعة فتسبب
وكونه ثلاثا أو خمساً أحب
أو سبعاً أو تسعاً فذاك أفضل
أو كان إحدى عشر وهو الأفضل
وإن يزد عن ركعة فضله
يجوز فيه وضله وفضله
فإن أردت أفضل الأمرين
سلبت بعد كل ركعتين
أو وضله فعلته على الولا
من غير تسليم له تحلل
ولا يزد عن تسبب
وإن يكون في الأخيرتين
ثم القنوت ستة في الوتر
في رمضان بعد نصف الشهر
وسمكاً في السج في آخره بل
في كل فرض إن بنا أمر ترك
ثم الضحى اقلها ثنتان
فصاعداً وجملاً ثمان
وزادها قوم إلى ثنتا عشر
وفي صلاة التوبة الحديث قر
أي ركعتين بعدها يستغفر
لذنبها كما في له فيمض
ومنه نوع بالترافع أشهر
عشرين في شهر الصيام عن ثم
بعد العشاء في كل ليلة است
وأصلها عن النبي قد ثبت
ويستحب كونه جماعة
والوتر بعد هاتم الجماعة
ومن له تسليلاً وظن
تسلياً فالوتر بعده حين
كذلك من أنواع التهجد
اعني به قيام ليل يوجب
ففي صلاة الليل قد يدا
لن يقوم ليكنه تهجداً

واشترطوا أن يصح ما قصر
ونية حازمة للتناصر
قلت كذا مفهومه والأصوب
وأما الشرط انفكاك عما
أو علق بنية الأقسام
ولو جرى اقتداؤه في صحيح
أو بإمام قاصر واستخلف
أو من يشك أمساق هو
عند قيام ثالث وإن قصد
وقصدت صلاته وما ظهر
أو بان للمأموم عند القصر
أو شك في وضوئه ما كان أم
وإن نوى في كل صورة حلت
لا المقتدي بذی إقامة دعى
من نفسه الأحداث أو فاشع
وجمع تقديم بعد المطر
لمن يصلي في جماعة إذا
وشرطه بنية في الأوله
وإن أقام ولها نيماً
وأن يدوم العذر حتى كبر
فكيف أن يوجد عند الأول
أولة وليس وجدان المطر
وبعض أركان الصلاة الأوله

علم الجواز والدوام للسفر
من أول الصلاة حتى الأخير
أن دوام ذكرها لا يجب
خالف في كل الصلاة الجز ما
أما الذي اقتدي بذی إتمام
أو جمعة هذا على الأصح
متمماً كالأصل فرعه اقتفى
لأهل نوى الإتمام أو قصر يسوي
أحدى صلاتي داوذاً أو بأحد
مادانواه أتم أم قصر
من الإمام ثم ضد الطهر
أو هل نوى إقامة أم لا أتم
قصر ولكن ليقيم بطلت
أحداه من قبل أو تدكراً
وهو مهم حديث كيف وقع
لا بردوا السلام عن ثوب يجرى
جاء بعد استأى به نال أذى
وهكذا الترتيب والولاء له
أو بعد أن يطلب دون الطول ما
للشأن لأن كان عذر مطراً
من ذي ومن ذي ولداً تحلل
في الوسط أي أثناء الأولى معتبر
أن يذكر أنه قد أهله

فإن يبرأ أحياه نصيفه فقط فالثان أو إجماعاً ثلث فالوسط بعدها

يُعدّها بالجمع أو بما تلي
إن طال فصل ويعدّ كلاً
وإن يؤخرها شرطنا اليقظة
مادام يبقى قدر ركعة وفي
وإن يدور عذره وهو السفر
أن يؤخر الفصر على الإتمام
وسنّى ظهر وعصر قدما
آخر قلت ذاعلى تفصيل

يُعدّها هافي وقتها الوضوء
في وقتها من لا يرى المحلا
وقت صلاة هي أوليته
أولية قلت وذافي الأضعف
إلى تمام الإثنين والأربع
في سفر الثلاثة الأيام
عليها وسنّى تلوهم كما
تركته خوفا من التطويل

باب الجمعة

شرط صلاة الجمعة أن تجزى
في خطبة من بدعة ولو سرت
غير مقارن ومسبق قد
أن سهل الجمع بموضع فسمع
ولا لتباس سابق عليهم
قلت إذا لم يدر بالسبق ولا
بإراءة الجمعة إذا احتمل
في هذه إن السبيل المبرى
أمام السبق ولا تعين
والأظهر ألا يقس أن يصولوا
جماعة بأربعين مؤمنا
لا يظعن الإنسان منهم إلا
في خطبة عادوا ولم يستأنوا
ولا إذا هم في الصلاة ذهبوا

كلام مع الخطبة وقت الظهر
أو قربة حتى التي من الخشب
تجربها بمثلها من أخرى
عسر يجوز جمعان أو جمع
ظهر وتسايف إن لم يعلم
بالا قتران فالإمام استشكلا
سبق فلا يصح أخرى فليقل
إقامة الجمعة ثم الظهر
ففي الوسيط اختار ما خافنا
ظهر أو قد صح هذا الجمل
كلف حرا ذكر مستوطنا
بحاجة إن يقضوا تبطل لا
لا بدل ولم يقضهم ركز
فعن قريب أربعون خطبوا

بركعتين أدت كما كثر
وكررت حيث الدخول كثر
ولو شرب أي وقت جاءه
وفعلها قبل الطواف بكرة
وبعد أن يقام للركعة
أولها أن تقوته مكتوبة
أو انتهى إمامه للجمعة
وخاف فوت الركعة الأولى
ولا تنس للظهير إن خرج
ولم يجر تنقل إذا عرج
ومنه قل صلاة تسبع تعد
بالركعتين أربعاً كذا أورده
لما بلبيل أو نهار تغفل
موضوعة ومن أراد بقصر
سجتها محذوا إذا قرأ
في كلهما مهلا مكررا
كذلك في ركوعه إذا رقع
وفي اعتداله بعدة إذا رقع
وسجدتيه والجلوس إذ فصل
بينهما ولا سراحة حصل
كذلك مع تشهد قياتقى
مكررا عشرا بكل ما مضى
وزاد في القيام بعد الفاعه
خمساً فصارت خمس عشرة رقة
فهذه خمس تلي سبعين
بكل ركعة أنت بقية
وركعتا استقارة لكل من
قد رام أمراً في قبله تن
لما أتى في الخبر المشهور
ولينع فيها بالدعاء المأثور
ومنه أيضاً ركعتا الزوال
عقبه وبعد الاعتسالى
وقس به الوضوء واليها
فركعتان بعد كل منهما
وبعد غروب الشمس منسقاه
ثم السجود خمسة قد قيسما

وَمُسَمَّاةً لِقَارِئٍ وَسَامِعٍ
لِلْمَسْجِدَةِ مَعَ أَرْبَعٍ وَعَشْرٍ
لَا مَسْجِدَةٍ فِي صَلَواتٍ لِلشُّكْرِ
وَالشُّكْرِ أَيْ مَسْجِدَةٍ لِمَنْ يُشِيرُ
بِنِعْمَةٍ جَدَّتْ أَوْ أُنْفَعَتْ شَرِ
لَكِنْ سَجُودَ الشُّكْرِ لِكُلِّ مَنْ يَدْخُلُ
صَلَبَ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا بِإِطْلَاقِ
ثُمَّ سَجُودَ سَبْعَةٍ بِأَنْ تَشْرَكَ
بَعْضُهَا بِالْأُخْرَى فَكُلُّهُمَا وَبِشَرْكَ
وَنَقْلُ قَوْلِي مِنَ الْأَرْكَانِ
أَوْ كَرَارِ الْفِعْلِ مَعَ نِسْبَتَانِ
وَيَا لِهَؤُلَاءِ سَاهِيَا يُبْرِدُ
بِذَلِكَ فَعَلَ رُكْعَةً تَزِيدُ
وَبِالْقَعْدِ مَوْضِعَ الْقِيَامِ
وَبِنِظْمَةِ الْيُسْرِ وَالسَّلَامِ
سُوءًا وَشُكْرًا فِي الصَّلَاةِ بِحَقِّهِ
مَعَ فَعْلِهِ زِيَادَةً لِمَا فَعَلَ
وَبِإِنْخِرَافِ رَاكِبٍ فِي تَقْلِيدِهِ
أَنْ لَا يَطْلُ وَلَا يَكُنْ بِفَعْلِهِ
وَعَادَةً عَنْ طَرِيقِهِ حَتَّى انْخَرَفَ
وَلَمْ يَكُنْ لِقَبْلَةِ الْوَرْدِ انْخَرَفَ
فَلِسَجُودِ سَعَةِ اسْتِبَابِ
وَفِي انْخِرَافِ الرَّاكِبِ لِيُضْرِبَ
فِيهِ سَهْمًا بَعْضُهَا فَلْيَسْجُدِ
قَبْلَ السَّلَامِ آخِرَ التَّسْبِيحِ
ثَلَاثِينَ حَتَّى يَسْجُدَ بِكُلِّ
لَكِنَّهُ مِنْ مَسْجُودٍ يَكْرَهُ
مَنْ فِي الصَّلَاةِ قُلُّهُ هُوَ فَجَعَلَ
فِيهِ أَنْ لَا يَسْجُدَ إِلَّا بِفِعْلِهِ
لَا أَنْ يَسْجُدَ بِفِعْلِهِ أَوْ مَعَهُ
فَلَا يُعِيدُ بَلْ كَيْفَ مَا أَوْقَعَهُ
وَسَاجِدٌ لِسَبْحِهِ فِي الْجُمُعَةِ
وَلَمْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ هَذِهِ سَعَةً
أَوْ أَهْلُهَا انْقَضُوا إِذَا أَيْقِنَا
إِلَّا قَلِيلًا وَنَظَرًا أَرَبَعًا
فَلْيَكُلُّوها الْأَنْظُرَ أَرَبَعًا

جَاءَهُ أَوْ يَلْحَقَ أَرْبَعُونَ
لَوْ بَطَلَتْ لِمَنْ يَوْمَ قَبْلَ
حَتَّى فِي الْأَوَّلَى وَأَتَمُّوا الْجُمُعَةَ
ثَانِيَةً لَا مَنْ بِهِ يَأْتِسِمُ
خَاطِبًا أَوْ يَدِينُهُمَا فَاسْتَخْلَفَا
خُطْبَةَ الشُّكْرِ وَأَمَّا آخِرُ
أَيَّ ضَعْفٍ عَشْرِينَ لِقَعْدِ الْجُمُعَةِ
وَهُوَ إِذَا فَارَقَهُمْ فِي رُكْعَةٍ
وَهُوَ إِذَا أَتَمَّهَا فَقَدِمُوا
فَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ فِي الْجُمُعَةِ
تَقْدِيمُ خُطْبَتَيْنِ أَيْ مِنْ قَبْلِهَا
بِلَفْظَةِ الْحَمْدِ وَلَوْ مُصَرَّفًا
لَفُظَ صَلَاتِهِ عَلَى النَّبِيِّ
ثُمَّ يَوْمَعِي بِالْتِقَاؤِ لَوْ يَمَّا
وَبِالذِّعَانِ ثَانِيَةً يَكْفِيهِ
وَأَيُّ نَفْسٍ فِي أَحَدَاهُمَا
وَبِالْمَلُوسِ مُطْلَقًا فَصَلَا
بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ خُطْبَتَيْنِ
قُلْتُ وَبِالْتَّسْبِيحِ وَظَهَرَ أَفْلَحَ
وَتَلَزَمَ الْحَرَامُ الْمَكْلُوفُ الذِّكْرُ
مِمَّا يَقُمْ حَيْثُ يُقَامُ أَوْ يَنْدَا
رَبِّهِ وَصَوْتُ لَوْ قَرَضَاهُ وَقَفَّ
وَلَا يَصِحُّ ظَهْرُهُ إِذَا فَعَلَ

وَلْيَسْجُدْ وَافِي الصَّوَرَيْنِ أَيْفًا وَقَامِرِينَ بَعْدَهُ أَقَامَا وَغَيْرُهُ

ثُمَّ الْأَلَى مِنْ قَبْلِ يَنْقُضُونَا
تَقْدِيمُ جَائِزٍ لَا هِلَاقَاتٍ
وَالْخَالِفُ الظَّاهِرُ أَنْ قُدِّمَ مَعَهُ
فِيهَا وَإِنْ أَحْدَثَ مِنْ يَوْمٍ
مَنْ حَضَرَ الْخُطْبَةَ فَالْمَنْعُ انْتَفَى
كَالْعِيدِ أَوْ سَمَاعِهَا تَادِرًا
قُلْتُ وَحَاضِرُكُمْ قَدْ سَمِعَهُ
ثَانِيَةً يَتِمُّونَ الْجُمُعَةَ
تَخْصِيصًا لَهُمْ صَلَاتُهُمْ يَتِمُّونَ
وغيرها وما شَرِّهَا فَمَعَهُ
صَلَّى وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَرَجَّعَا
وَلَفْظَةُ اللَّهِ تَعَالَى مُرَدِّفَا
وَمَا مَعْنَاهُ مِنَ الْمُرُوكِ
نَحْوَ أَطِيعُوا اللَّهَ فِي كُلِّهَا
بِرَحْمَةِ اللَّهِ لِسَامِعِهِ
وَبِالْقِيَامِ لِلْقَوِي فِيهِمَا
وَسَمِعَ أَرْبَعِينَ أَهْلًا وَالْوَلَا
وَبَيْنَ مَا صَلَّى وَبِالظَّاهِرِ
إِنْ قَاتَ شَرْطَ حَصْبِهَا مَا ذَكَرَ
وَأَسْتَنْبَى الْعَدُوَّ إِلَّا أَنْ حَضَرَ
يَبْلُغُهُ مِنْ صَبِيٍّ إِذَا هَدَى
مِنْ بِلَدِ الْجُمُعَةِ فِي أَدْنَى طَرَفٍ
إِلَّا إِذَا الْإِمَامُ فِي الثَّانِي أَعْتَدَكَ

ويجوز أن يسلم
ويجوز المنع مع إمامه
وأخيراً قبل ابتداء سلامه
فصل

ويلزم المأموم ما قلناه من
من رأى إمامه معتدياً
فليستول وليأت بالسجود
معه ولو ماتم بالنعوذ
إن كان بين السجدين بفصل
أو كان للشهيد من يجعل
أو كان لا ستر حية كما روى
مجدد وهو وثلافة علم
ويلزم الاتمام حيث أتم
مما فرم من يرى ميتاً
دون الشهيد والقوت بل
ثلاثاً مندوبة مع من فعل
ومن تسبى بكل حال
وكل تكبير لا يتقالب
إن تابع الإمام حيث يتقل
أو كان محسوباً له ما قد قيل
فزع

من في الركوع أدرك الإمام
فمنه حتماً سقط القيام
وأسقطوا الم القرآن أجمعاً
لا سورة لا تعدى لن يسهما
لعه أو كونهما سريته
والجهر أسقط عنه في الجهرية
وأسقط الجلوس والتشهد
إن أسقط الإمام كلا في الأداء
أعني به التشهد المقدم
ومثله القنوت فيما قدما
باب صلاة الجماعة
صلاة تها من كفاية تنسخ
في كل مكتوب إذا غير الجمع
يقبها أو لو الهى الأحرار

بحيث يبدؤ في القرى الشعائر والمهم في الترك من رخص الأبعد رعم أو مخصص

والتدب للعدو وإن يصطبر
حيث زوال عذره توقعه
عذر وبعد الفجر من سفر
ولم ينله صدره لو ودعه
لكمه عند الزواج أو في
مبكر الأيسر بعض طبيب
زالت وعند الخطبة الأضاد
قلت ولم تدب أخيراً خطبة
ويندب التثنية لأمري عطس
على الذي من مبكر قريب
يقبل والتسليم والنعوذ
بينهما كقول هو الله أحد
فهم بليغة بقصد سقلا
بمبكر مستدير ثم نزل
بالله مع آخر الإقامة
يترك قبلنا فحين تقترت
قلت يا ذن زوجها يجوز
أو صعب طبيباً فلا حضوراً
إذا تخطى الناس لا يلام

وغيره بينهما قد حبرا
يظهروا إلى قوات الجمعة
وكتهم جماعة إذا استسز
أيسر ما لم تنأت الجمعة
وليزيدها استحبوا الغسلا
والتراب إن يعجز عن الماندبا
والشئ بالهينة والفضلات
وترك يد يسوى تحيته
والرد للسلام بالتدب أسن
وسن أن يسلم الخطيب
وبعد ما تم له الصعود
ليفرغ الأذان شخص وقعد
وكون خطبة قريبة إلى
يدأبوا السيف والأخرى شغل
عن مبكر مبتدراً مقامه
وسورة الجمعة في الأولى وإن
ثانية وتضرع العجوز
وإن يكن لباسها مشهوراً
وواحد الفرجة والإمام

باب صلاة الخوف

إن أمكن الكف عن المفاتلة
صلاة عسفاً بأن يصلي
ثم إذا في الركعة الأولى سجد

ليعجز من يحاربون كان له
إماماً أو نائباً يا لكل
تحرس فرقة عليها معتمد

وَأَنْ يَكُونَ حَاقِبًا أَوْ حَازِقًا
أَوْ حَاقِبًا أَوْ لَطِيفًا تَأْتِي
أَوْ تَأْتِي أَوْ خَافَ مِنْ غَرِيمٍ
بِشَرِّ غَيْرِ أَوْ عَلَى مَعْصُومٍ
أَوْ عَنْ وَفَاقٍ خَافَ لِأَفْطَاغٍ
أَوْ رَاجِيَ الْوَدَّ شَيْءٌ ضَاعًا
أَوْ قَامًا عَلَى مَرِيضٍ وَجَدَهُ
أَوْ الْمَرِيضَ لَا يَطِيقُ بَعْدَهُ
ثَمَرِيٍّ مِنْ أَنْفِهِ إِذَا حَضَرَ
أَوْ غَوِيٍّ قَرَابَةً لَا يَحْتَضِرُ
وَشَرُّهَا أَنْ يَتَوَلَّى الَّذِي اقْتَدَا
جَمَاعَةً أَوْ مَوْجَهَا كَالْأَقْتَدَا
وَالْمَقْتَدَى يَنَالُهَا أَنْ كَثُرَا
مَعَ الْأَمَامِ مَجْمُوعًا بِلَا امْتِزَاجٍ
وَأَنْ أَمَّ خَلْفَهُ رُكُوعَهُ
فَقَدَرَكِ لِلرُّكُوعَةِ الْمَشْرُوعَةِ
وَمُدْرَكِ لِلْجُمُعَةِ الْحَقِيقَةِ
بِرُكُوعَةٍ وَأَنْ يَكُنْ مُلَقِّقَهُ
بَابُ مَا يَجُزُّهُ اسْتِغْنَاءُهُ
عَلَى الرِّجَالِ بِحَدِّ الْحَبِيرِ
كَذَا مَا أَكْثَرَهُ حَرْبُ
وَكُلِّ مَسْنُوحٍ نَوَاقِثُ أَوْ ذَهَبٍ
أَوْ فِيهِ لِلتَّوْبَةِ عَيْنٌ تَصْطَلِحُ
لَا حَيْثُ كَانَتْ بِالْصَّلَاةِ تَسْتَرُ
وَيَجُزُّ اتِّخَاذُ كُلِّ مَا ذَكَرَ
وَالرِّجَالُ فِي الْجَمْعِ الْخَنْزِيرُ
ذَوْنُ الصَّبِيِّ مُطْلَقًا وَالْأَنْثَى
وَلَكِنْ الدِّبَاجُ قَدِيمٌ
فِي الْحَرْبِ إِذَا دَفَعَ بِالسَّلَاحِ
وَجَازَعَهُ نَجَاةُ الْقِتَالِ
جَمِيعٌ مَا قَدَّرَ لِلرِّجَالِ
كَدِّ الْحَبِيرِ عِنْدَ فُلٍّ وَحَرْبٍ
وَجَازَعَهُ السِّنُّ حَقٌّ بِالذَّهَبِ
وَجَلْدٌ غَيْرُ الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ
جَلْدُ الْغَنِيِّ وَالْحَمِيرِ
وَجَلْدٌ غَيْرُ الْكَلْبِ مُطْلَقًا وَعَكْسُهُ وَفَرَعَ كُلُّ الْيَمَانِ

وَبِالْفَرَاحِ مِنْ سُجُودٍ لَا بَسَّةَ
وَالْتَحَقَّتْ بِهِ عَلَى الْإِمْكَانِ
يُحْرَسُهُ مَنْ كَانَ حَارِسًا فِي
أَوْضَعِهِ ثُمَّ إِذَا مَا فَرَعَا
وَلَحِقَتْ تَشْهِيدُ الْإِمَامِ
إِنْ يَكُنِ الْعَدُوُّ وَجْهَ الْقِبْلَةِ
وَمَا لَهُمْ عَنِ الْعُيُونِ سِتْرَةٌ
وَحَيْثُ لَا فِي وَجْهَيْهَا يُصَلِّي
بِفِرْقَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ جُعِلَ
لَكِنْ صَلَاةُ ذِي الرِّقَاعِ أَوْلَى
بِكُلِّ فِرْقَةٍ طَمَّ فِي رُكْعَةٍ
إِذَا بَارِعَيْنِ مِنْ كُلِّ خَطْبٍ
حَاجَةٌ أَرْتَمَ كَيْفَ الْبُخْبُ
وَأَنْ كُنِيَ الْبُخْبُ فِرْقَتَانِ
وَتَمَوْهَا وَلَهُمْ كَالْمُفْرَدَةِ
وَفِي الْأَصْحَحِ أَنْ يَكُونَ قَارِي
وَحَمْلُهُ السَّلَاحُ فِيهَا مُسْتَحَبٌّ
وَسَنْ فِي الْمَرْبِ أَنْ يُصَلِّيَ
وَنَظَرُهُ لِفِرْقَةٍ سَتَقْدِرُ
وَحَيْثُ لَا يُمْكِنُ أَوْ حَالًا يَفِرُّ
مَوْجِرٌ وَرَاكِبٌ وَذَوَا أَعْمَالٍ
وَالْمَقْتَدَى مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْجَمْعِ
مُلْكِيٌّ عِنْدَ أَحْيَانِهِ وَمَا

لِأَمَامِهِمْ تَسْجُدُ تِلْكَ الْحَارِسَةُ
وَحَيْثُ يُسْجِدُ الْإِمَامُ ثَانِي
أَوَّلُهُ وَغَيْرُهُمْ مِنْ صَقَبٍ
سُجُودُهُ تَسْجُدُ رَأْسَ الْوَعْيِ
وَسَلَّمَ الْإِمَامُ بِالْأَقْوَامِ
قُلْتُ بَارِضًا سَوَتْ أَوْ قُلْتُ
وَقَدَرَا فِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةً
صَلَاةً هَادِيَةً يَطْنُ تَحِلُّ
لَهُ الصَّلَاةُ ثَانِيًا تَنْفِلًا
مِنْ يَطْنٍ تَحِلُّ وَهِيَ أَنْ يُصَلِّيَ
مِنْ الشَّائِئِ وَلَوْ فِي جُمُعَةٍ
وَفِي الرِّيَاضِ وَلَكِنْ يَسْبَبُ
مِنَ الْمَلِكِ حَارِسًا لَا يَكْفِي
أَوَّلِيَّ بِكُلِّ فِرْقَةٍ ثِنْتَانِ
وَلَحِقَتْ أَحْيَانًا تَشْهَدُ
وَذَا تَشْهَدُ فِي الْإِنْفِطَارِ
إِنْ ظَهَرَتْ سَلَامَةٌ وَمَا وَجِبَ
ثِنْتَانِ لَا يَمْنُ ثَلَاثُ أَوْفٍ
فِي ثَالِثِ الْقِيَامِ لَا التَّشْهَدُ
مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالنَّارِ وَالْمَاءِ عَذَرٌ
كَثِيرٌ وَتَارِكُ اسْتِقْبَالِ
وَمُسْكُ السَّلَاحِ أَوْ مَا شَبَّهَهُ
يُعَدُّ رُفِيَّ صِيَاحِهِ وَتَمَسَّا

وواجب لكل ميت مسلم

غسل وتكفين ودفن فاعلم
كذلك الصلاة لاشهد المعركة
بل واجب في غسله ان تتركه
وتترك الصلاة ايضا وبين
ان يجملوا شياء بها الكفن
وجاز في الذمي ان يغسله
كغيره اما صلاة ثم فلا
والدفن والتكفين بالمرآت
وهكذا في العهد والامات
والسقط كالكبر في الهات
ان ظهرت اماراة الحياة
وتحرم الصلاة ان لم يظهر
ولم يقبل أربعة من أشهر
وغسله بماء زبد الاربعه
والغسل والتكفين في زواجره
ويترك التكفين بعد الاربعه
غسل وتكفين كذا الدفن معه
ومن تهرى قبل غسل ميتا
ولم يجز تقريبات طيب مجرما
ولا يغطي رأسه مجرم ذكر
وجها كراسه حيث استتر
وواجب ثوب ومن في الذكر
لثافتان مع إزاران قدس
وفي سواه الدرع والإزار
ثم اللفافتان والحنما

فصل

فرائض الصلاة ان يكبرها
باللفظ فيها أربعاً لا أكثر
ونية وقرئها بالاوليه
مع القيام ان يطلق ان يفعلها
وان يكون بعد اولها سلا
ام القرآن كلها مستملا
وان يكبر ثانياً فأوجب
من بعد هاصلا لله على النبي
وثالثا الميت الدعاء بحيث
قبل القراءة ان يدب التعوذ

وإن وقوف عرفات فاته
فالحج في قضائه يشق
خلاف ما في الرافعي والحاوي
للجلد من كلب ومن خنزير
ويجوز الميتة الذوات
وللشمار قلت والعلاج
في سائر الوجوه لا المصلي
منه حاجة كحرب تدع
والخشو والكعبة أو للطفل
وورق لحائمه ومصنف
لراكب كالسيف المربوب
لاجل تمويهه اذ لم يحصل
فقط لكل اصبع والانقله
وللنساء تغير فرسه
قلت وفي الآله وجما صطني

باب صلاة العيدين

صلى وإن فاتت شروط الجمعة
بين الطلوع والزوال الجامع
واستخلف الخارج من يصلي
من نصفه والطيب والترين
مبكراً وما شيا ذهباً
يخرج عندها الإمام مسرعاً
وكبر السبع يرفع اليد ذي
كلام من العيدين صنف ركعة
أولى من الصلوات وهو واسع
فيه وأحياناً كالتغسل
لقاعدة وخارج مسنون
وراجعاً في آخر استحباً
تحراً ولا يطعم حتى يرجعاً
ما بين الاستفتاح والتعوذ

كذلك التسليمة الاولى تجب وتندب التسليمة الاخرى كذا

وَأَنْ يَكُونَ فَوْقَهُ أَذْفَنُ
عَلَامَةٌ يَتَوَشَّى مِنْ لَيْتٍ
وَيَكْرَهُ النَّبِيضَ وَالْيَنَاءَ وَلَا
يَجْزِيَاءُ فِي مَكَانٍ سَيِّئًا
كِتَابُ الزَّكَاةِ

إِنَّ الزَّكَاةَ مِنْ حَقِّ الْبَارِي
وَالْقِيَمَةِ مِنْ غَنِيمَةِ الْكُفَّارِ
وَفِدْيَةِ الصِّيَامِ وَالْكَفَّارَةِ
وَالْحَاجَةُ بِالنَّصِّ فِي الْعِبَادَةِ
لَكِنْ هُنَا مَقْصُودُ الزَّكَاةِ
مِنْ مَوْضِعِهَا فَهِيَ الْبَاتُ
كَذَا الْفَرْدُ وَالْمَرْوُضُ وَالْمِ
وَفَطْرَةُ مِنَ الصِّيَامِ حَيْثُ نَسَبُ
وَشَرْطُهَا الْإِسْلَامُ وَالْحُرِّيَّةُ
وَهَكَذَا تَقِينُ ذِي الْمُلْكِيَّةِ
وَالْحَوْلُ لَا فِي نَابِتٍ وَمَعْدِنٍ
وَلَا دَكَازٍ وَزَكَاةُ الْبِذَنِ
وَلَا نَبَاتٍ بِلَوْلَا حَيْثُ
تَنْفِيسُهُ بَعْنِهِ لَنْ يَنْبَسَا

فَالْبَارِي تَنْفِيسُهُ بَعْنِهِ
فَرِيحُهُ زَكَاةٌ يَحُولُ نَفْسُهُ
وَالشَّرْطُ أَيْضًا كَوْنُهُ تَمَكَّنًا
مِنْ دَفْعِهَا لِأَهْلِهَا يَصْمَنَا
وَأَنْ يَكُونَ مَالُكَ النَّصَابِ
وَذَلِكَ مَعْدُونٌ مِنَ الْأَسْبَابِ
بَابُ زَكَاةِ النَّقُودِ

وَلَمْ يَجِبْ فِي ذَهَبٍ حَتَّى يَبْرَى
عِشْرِينَ دِينَارًا كَمَا قَدْ خُيِّرَا
وَلَمْ يَجِبْ فِي فِئْتَةٍ حَتَّى تَمِيلَ
بُنْسُ النَّوْدِ وَهُمْ كَمَا نَقَلَ
فَرِيعٌ عَشْرٌ فِيهَا وَتَسْلُزُ
فِي كُلِّ مَا سِوِ الْحَيِّ يَحْدُمُ
كَذَلِكَ فِي الْمَكْرُوهِ لَا الْمَبَاحِ
وَلَوْ كَبِيرٌ قَابِلٌ لِاصْلَاحِ
وَهَكَذَا النَّقْدَيْنِ جِنَاسٌ سَبَّحَا

مِنْ مَعْدِنٍ فَرِيعٌ عَشْرًا خُرْجَا

وَلَوْ قَرَأَ لَمْ يَتَذَكَّرْ وَفَرَا
وَأَقْرَبَتْ وَكُلُّ تَكْبِيرَيْنِ لَهُ
مُهْلًا مُكْرًا وَوَضْعًا
إِمَامُهُ فِي سِتِّ تَكْبِيرَاتٍ
ثُمَّ أَفْتَتَحَ خُطْبَةً بِتَسْبِيحٍ
قُلْتُ وَفِيهِمَا الْقِيَامُ يَنْدُبُ
وَفِي سَوَى الْحَجِّ ثَلَاثًا كَبِيرًا
فِي مَشْيِهِ الطَّرْقُ إِلَى التَّحْرُمِ
مِنْ طَهْرِ حِجْرٍ لَا يَقْضَاهُ عِشْرُونَ
وَشَاهِدُ الرُّؤْيُودُ وَقَوْلُ
قُلْتُ وَذَا كَمَا يَقُولُ الرَّافِعِيُّ
وَبِأَيِّ الْيَوْمِ الْقَضَاءُ وَقَدْ دَعَى

قَافٍ وَفِي الْآخِرَى بِخَمْسٍ كَبِيرًا
بَيْنَهُمَا سَجْدَةٌ وَحَدَّةٌ
يُمْنَى عَلَى تَسَاوَرِهِ وَتَابَعًا
أَوْ فِي الثَّلَاثِ كَوْنَيْنِ يَأْتِي
وَحُطْبَةٍ ثَانِيَةٍ بِتَسْبِيحٍ
وَمَنْ يَصِلُ وَحَدَّةً لَا يَخْطُبُ
يَلْتَقِي الْعِيدَ بِصَوْتٍ جَهْرًا
وَعَبَّ الصَّلَاةِ كُلِّ مُسْلِمٍ
فَرْضًا وَإِنْ نَسِيَ يَكْبُرُ إِذَا ذَكَرَ
مَا لَمْ يُغِبْ وَأَنْظَرُ إِلَى التَّحْدِيدِ
إِلَى سَوَى الصَّلَاةِ غَيْرَ رَاجِعٍ
أَهْلُ السَّوَادِ يَرْجِعُونَ قَبْلَ الْجَمْعِ

بَابُ صَلَاةِ الْخُسُوفِ

زَادَ رُكُوعَيْنِ وَقَوْمَتَيْنِ
وَالْأَرْبَعُ الطُّوَالِ فِيهَا يَقْرَأُ
أَيُّ الرُّكُوعَاتِ زِيَادًا فَسَحَا
مِنْهَا وَالسَّجْدَتَيْنِ وَالْحُسَيْنَا
وَلَا يَكْرَهُهَا وَلَا يَطْوِيهَا
فِي طَوْلِهَا بَيْنَ أَحَادِيثِ عَمَدٍ
جَمْعَةً لَا مَقْرَدَ وَيَنْدُبُ
خَيْرَ تَوْبَةٍ وَقَاتَتْ بِأَجْلَا
وَيَطْلُوعِ شَمْسِهِ الْخُسُوفِ
بِالْفَرْضِ ثُمَّ الْيَتَّى ثُمَّ عَيْدًا

صَلَّى الْخُسُوفَيْنِ بِرُكْعَتَيْنِ
وَالسَّجْدَةِ الْأُولَى بِهَا لَا الْقُرْآنَ
حَالَ الْقِيَامَاتِ وَأَنْ يَسْحَا
لِمَا تَنَزَّلَتْ وَضِعْفُ أَرْبَعِينَ
وَلَا يَطْوِيهَا لِبَطْنِ الْأَجْلَا
فِي سَجْدَةٍ وَقَدْ دُعِيَ وَرَدَ
وَالْجَهْرُ فِي الْخُسُوفِ يَخْطُبُ
فِي خُطْبَةٍ ثَانِيَةٍ حَتَّى عَلَى
وَبِالْعُرُوبِ فَإِنَّهُ الْخُسُوفُ
وَحَيْثُ لَا يَأْمَنْ مِنْ قُوَّةٍ بَلَا

ش وَهُوَ الدِّفْنُ الْبَاهِلِيُّ الْخُذْرَجُ

فَإِنْ يَجِدُهُ فِي مَكَانٍ يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ أَوْ فِي طَرِيقٍ يَسْلُكُ

أَوْ مَوْضِعٍ مَسْلُوكٍ أَوْ مَطْرُوقٍ
فَلْيَقْلُطْهُ مِنْ غَيْرِ مَا تَنْصَرِفُ
إِلَّا إِذَا رَأَى الْمَكَانَ عَرَفًا
فَهُوَ لَهُ فَإِنْ يَكُنْ لَهُ نَفْسًا
فَلْيَذِمْ مَلِكَهُ أَوْ سَيَّاهُ
وَهَكَذَا إِلَى الْغَايَةِ أَحْيَاهُ
بَابُ زَكَاةِ التَّجَارَةِ

وَكُلُّ عَرْضٍ لِلتَّجَارَةِ اشْتَرَى
فَالْفَرْضُ فِيهِ رُبْعُ عَشْرِ الْمِثْقَالِ
فَإِنْ جَرَى تَمْلِكُ بِنَفْسِهِ
فَوَيْلٌ لَهُ مِنْ جَرَى ذَلِكَ النَّفْسِ
وَإِنْ جَرَى بِغَيْرِ نَفْسٍ فِي بَلَدٍ
فَغَالِبُ الْمُنَادِينَ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ
أَوْ بَعْضُهُ وَبَعْضُهُ فَإِنْ عَرَفَ
مِقْدَارَ كُلِّ مَنَامٍ لَمْ يَخْتَلَفْ
وَحَيْثُ كَانَتِ الزَّكَاةُ لَا يَزِيدُ
فِي عَيْنِهِ كَأَن تَكُونُ سَائِمَةً
أَوْ كَأَن تَغْلَا مَطْعَمًا أَوْ ثَمَارَةً
زَكَاةُ اللَّيْنِ لَا تَجِبُ لَهُ
لَكِنْ يَسْقَى حُرْلَهَا نَفْسُهُ
عَلَى زَكَاةِ الْغَنِيِّ حَيْثُ تَلَزَمُ
ثُمَّ اقْتَصِرَ لِلْغَنِيِّ حَوْلَ مَطْعَمِهِ
مِنْ آخِرِ الْحَوْلِ الَّذِي قَدْ سَبَقَ
وَاللَّيْنِ وَالْمَرْبُوعِ ثُمَّ الْأَرْضِ
أَنْ تَبْلُغَ النِّصَابَ فِي عَرْضِهَا
فَزَكَاةُ كُلِّ مَنَامٍ مَقْسُورَةٌ
بِحِجَّتِهِ عَمَّا سِوَاهُ سَرْمَدًا

بَابُ زَكَاةِ النِّعَمِ
وَتَلَزِمُ الزَّكَاةُ أَيْضًا فِي النِّعَمِ
مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَمِنْ غَنَمٍ
وَلَمْ يَجِبْ فِي غَيْرِهَا زَكَاةٌ
فَالْإِبِلُ فِيهَا كُلُّ حَمِيرٍ شَاةٌ
الْغَنَمِ وَالْعَشْرِينَ ثُمَّ تَنْتَقِلُ
فِيهَا بَيْنَ الْحَمِيرِ وَالْإِبِلِ
مِنْ بَعْدِ حَوْلٍ كَامِلٍ بِإِحْقَاقٍ
بَابُ اللَّيْنِ عِنْدَ قُدَمَائِهِ كَفَى

كُسُوفُهُ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَوْتِ
عِيدٌ وَجُمُعَةٌ عَقِيبُ الْكَشْفِ
لَا غَيْرَهَا ذَكَرَ هَذِينَ مَعَهُ
فِي تَحْوِيزِ زَلَالٍ بِالْإِلَافِ نَفِيرًا

ثُمَّ الْكُسُوفُ وَلَا مِنْ الْفَوْتِ
وَلَتَكُنْ فِيهِ الْخُطْبَةُ مَرَّةً فِيهَا
قُلْتُ نَرَى بِالْخُطْبَتَيْنِ الْجُمُعَةَ
وَسُنَّتِ الصَّلَاةُ لِلْعِبَادِ

بَابُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ

وَيُبَدُّ مَا صَلَّى وَلَوْ تَطَوُّعًا
وَإِنْ رَأَى الْخَنَفَ يَدْعُوهُ
يُتَخَذُ سَقًى وَسِوَاهُ وَلَتَكُنْ
صَلَاةً مُؤَقَّتَةً وَهَذَا النَّصْرُ
وَإِنْ سَقَى قَبْلَ الصَّلَاةِ ظَهَرَ
وَيَأْمُرُ بِالْمَامِ كُلًّا بِأَنَّهُ
عَنِ الظُّلُمِ وَيُخْرِجُ فِي الرَّابِعِ
يَدْعُوهُمْ وَمَعَهُمُ الْبَهَائِمُ
خُرُوجُ ذِيئِي وَعَنَا مَتَارًا
مِنْ الْجَمِيلِ وَشَفِيعًا جَعَلَهُ
لَا يَسْمَا مِنْ آلِ خَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ
وَيُبَدِّلُ التَّكْبِيرَ بِاسْتِغْفَارٍ
وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ فِي أَمْنِهَا
وَيَمْنَةً يَسْرَى كَذَا حَتَّى تَرْجِعَ

سُنَّ لِلْإِسْتِسْقَاءِ أَكْثَارُ الدُّعَاءِ
أَوَّلُهَا فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ
وَالْأَفْضَلُ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ
كَأَلَيْدٍ قُلْتُ الْحَقُّ لَا تَخْصِي
وَكُرَّرَ الصَّلَاةُ إِنْ تَأَخَّرَ
لِلشُّكْرِ وَالِدُّعَاءُ وَالصَّلَاةُ
بِالْيَمِينِ وَالصَّوْمُ وَبِالْزَّائِجِ
مَعَ الْمُشْتَوِّعِ وَجَمِيعُ صَائِمٍ
وَشَيْخَةٍ وَصَبِيَةٍ وَجَارًا
وَيَذْكُرُ الْإِنْسَانَ بِسِرِّهِ أَعْمَلَهُ
وَالْأَفْضَلُ اسْتِسْقَاءُهُمْ بِالْأَنْفِيَاءِ
ثُمَّ كَيْدُ خُطْبَتَا اسْتِسْقَاءِ بَابِ
بِالْعَمَلِ فِي ثَانِيَةِ دُعَائِهِمَا
وَالْمَلُومُونَ رَدُّهُ سَفَلًا يَدْعُو

فصل في تارك الصلاة

عَنْ وَقْتِهَا نَوْمًا وَنَسِيَانًا فَغَفُو
عَنْ وَقْتِ جَمْعِ حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ
لَا أَجْمَعُ اسْتِثْنَاءَ الْقَتْلِ

مَنْ أَخْرَجَ الصَّلَاةَ مَتَا فَرَضَهَا
مُؤَسَّعًا وَإِنْ بَعْدَ أَخْرَجَ
أَوْ تَرَكَ الْوُضُوءَ ثُمَّ صَلَّى

٢ وفي نسخة بدل هذا من بعد حول ولقد هاكتفي . بَابُ اللَّيْنِ أَوْ يَجِي

ثُمَّ الثَّلَاثُونَ إِلَى مِنَ الْبَقَرِ
فِيهَا تَبِيعَ بَعْدَ حَوْلِ بَيْتِ
وَالْأَرْبَعُونَ فَرَضُهَا مِائَةً
قَدْ اكْتَمَلَتْ حَوْلِينَ فَوْقَ السَّنَةِ
وَلَمْ تَزِدْ شَيْئًا لَدَى الْخَمْسِينَ
وَأَفْرَضَ تَبِيعِينَ لَدَى السِّتِينَ
وَمِنْ هُنَا يَغْيَرُ النَّصَابُ
وَالْفَرْضُ حَسْبَمَا اقْتَضَى الْحَقُّ
وَوَاجِبُ فِي الْأَرْبَعِينَ مِنْ عَتَمِ
شَاةٍ وَذُونَ الْأَرْبَعِينَ كَالْعَدَمِ
وَأَوْجِبُوا شَاتَانِ كُلَّ عِزَّةٍ
إِنْ كَانَ مَعَ إِحْدَى وَعَشْرَ مِائَةٍ
وَالْمِائَتِ حَيْثُ زَادَتْ وَاحِدَةً
فِيهَا ثَلَاثُ مِنْ شِئَاءٍ وَارِدَةٍ
وَحَيْثُ كَانَتْ أَرْبَعًا مِائَةً
فِيهَا شِئَاءٌ أَرْبَعٌ يَفِيئَا
وَهَكَذَا مَكْرُورًا لِلشَّاءِ

من بعد ذابغة المائتين

خمس

يَصَارِمُ ثُمَّ يَصَلِّي وَجَعِلْ	فِي الْقَبْرِ لَمْ يَطْمَسْ كَمَنْ حُنَا قُتِلَ
بَابُ الْجَنَائِزِ	
يَكُونُ كُلُّ ذِكْرٍ مَوْتٍ وَاسْتَعْدَّ إِلَى ذَوِيهَا وَالْمَرْيُضِ أَوَّلَى لَا يَمْنُ ثُمَّ عَلَى قَبْرِهِ لِقَبْلَةٍ وَعِنْدَهُ يَسِرُ وَطَنُهُ يَتَسَنُّ فِي مَوْلَاهُ وَشَدَّ فِي عَصَابَةِ حَيَاهُ وَلَيْتَ مَقَامُ صَحْلٍ بِالزَّيْدِ رَأْسَهُ تَعْتَهُ فَلَا يَنْكَشِفُ وَبَطْنُهُ يَتَحَسَّيْفُ لِقَبْلَةٍ وَنَزَعَ مَا فِيهِ قَضَى مِنْ أَنْوِيَةٍ أَرْفَقَ حَمْرَهُ بِرَفِيقِ غَايَةِ وَلَوْ عَرِيقًا كَالصَّلَاةِ وَالْكَفَنِ وَصَحَّ عَسَلُ الْمَيْتِ مِنْ كَأْفُورِ وَأَكْمَلَ الْغَسْلَ بَانَ يَغْسِلُ مَقْصَصًا بِفَضْلِ طَرَفٍ وَكَرِهٍ وَيَمْسَحُ الْبَطْنَ وَقَدْ أَجْلَسَهُ يَخْرِقُهُ عَلَى يَدٍ قَدْ لَفَا ثُمَّ يُوَضِّيهِ وَضَوْءُ الْحَيِّ وَبَعْدَهُ يُوَاسِعُ السِّنَّ مَسْطُ يَسِيرَ كَأَفْوَرٍ لَشَقِّ آيَمِنَ بِالسَّدْرِ وَالشَّرْطِ بَانَ لَا يَبْقَى	لَهُ يَتَوَبُّ وَالظَّلَامَاتُ تُتَرَدُّ وَذَوَا أَحْصَاءٍ رَقَبَةٌ يُولَى يَلْقَى وَوَجْهَهُ وَأَحْصَاءَهُ تُسَلَّى وَبِالشَّهَادَةِ التَّلْقِينِ وَتَحْمِصَتُ إِذَا قَضَى عَمَلَهُ قُلْتُ يَكُونُ رَبُّهَا أَعْلَاهُ وَالْمَدِّ وَالسَّرَّ يَتَوَبُّ فَرْدٍ قُلْتُ وَأَنْ يَصَانَ عَنْهُ الْمُصْحَفُ وَفِي رَفِيعٍ كَالسَّرِيرِ جَمِيلًا وَمَا لَذِي يَحْمِصُ اسْتَقْبَلَتْ بِهِ وَعَسَلُهُ فَرَضَ عَلَى الْكُفَايَةِ وَالدِّينِ قُلْتُ الْفَوْرُ عَزِيمُ أَحْسَنَ وَعَيْرَتِي عَلَى الْمَشْهُورِ عَلَى سَرِيرٍ فِي مَكَانٍ قَدْ هَلَا رُؤْيَاهُ مَا لَا حَاجَةَ فِي نَظَرِهِ وَعَسَلُ فَرْجِهِ وَمَا يَحْسَهُ وَلَيْتَ عَدِيسَهُ وَالْأَنْفَا وَشَعْرَهُ بِسَدْرِ أَوْ خَطْمِي ثُمَّ يَصِيبُ بَارِدًا يَهُ اخْتَلَطَ ثُمَّ يَسِيرُ بَعْدَ عَسَلِ الْبَدَنِ وَلَثَّ الْغَسْلَ فَإِنْ لَمْ يَنْقُ

خمس

تَشْيِيفُهُ وَأَشْرَ الْمَحْرَمِ

فِي الْعَمَلِ أَخَذَ شَارِبٍ وَظَمَّ

يَرَى الْخَمَّادُونَ عَسِيلَ وَرُضُو

لَا مَرَأَةً إِنْ كَانَ كُلُّ أَهْلٍ

وَدُونَهَا أَيْضًا فَأَجْنِبَهُ

يَسْجُ وَالنَّالِجُ مَنْ لَمْ يَجْعَلْ

رَتَّبَ عَلَى مَا فِي الصَّلَاةِ ذَكَرَهُ

يَمْنُهَا كَالْعَكْسِ وَالْعُسْلُ إِلَى

وَأَمَ قَرِيْبِهِ وَمَنْ كَوْنَتْهُ

لَا الْعَكْسُ وَالزَّوْجَةُ لَا الرَّجْعِيَّةُ

وَالْكَفَرُ رُفْعُ عَسَلِ الزَّوْجِ يَدْعُ

وَالْمَرَأَةُ الْخَنِي كَيْفَ فِي الصَّبْرِ

أَدْنَاهُ تَوْبٌ سَا تَرَكُلُ الْبَدَنَ

لَهُ وَالْفَرَسُ لَا لِلْوَارِثِ

لِقَائِهِ طَوِيلَةً عَرَا ض

وَجَازَانِ يَزَادُ لِلرَّجَالِ

لَا مَرَأَةً خَمْسَ وَأَنْ يَمْنَعُ يَجِبُ

تَمَّ خَارَ وَلَهَا قَتَابُ

تَمَّ لِبَسَطُ وَالْحَوْطُ دَرَهُ

مُسْتَلْقِيًا وَدَسَّ فِي الْبَيْتِ

قَطْنٌ يَكَا فُورٌ وَيَجْزَى الْكُفْنَ

وَشَدَّ وَالشَّدَادُ فِي الْقَبْرِ صَرْفٌ

وَرَجُلٌ بَيْنَ الْعُودَيْنِ حَمَلٌ

خَمْسَ أَوْ سَبْعَ ثُمَّ لِيُعْكِمْ

بَقَاءَهُ لَا مَعْنَى وَمَا كَرَهُ

وَالْحَلَقُ أَمَّا خَارِجٌ فَدَيْمُضٌ

أَحَقُّ جَمْعُ يَطْلُبُونَ الْعُسْلَ

أَنْتَى قَرَابَةٍ بِحَدَرِيَّةٍ

فَالزَّوْجُ حَقٌّ مِنْ سِوَاهَا أَرْبَعًا

ثُمَّ الرِّجَالُ مِنْ بَحَارِمِ الْمَرَّةِ

وَحَيْثُ لَا يَحْضُرُ إِلَّا أَجْنِبِي

وَجَازَ لِلْسَّيِّدِ عَسَلُ الْقَنَةِ

إِنْ تَعْدِمُ الْعِدَّةُ وَالزَّوْجِيَّةُ

زَوْجًا وَإِنْ تَرَوَّجَتْ بَانَ تَضَعُ

فِي خَرْقَةٍ وَلَا يَمْسُ وَالذَّكْرُ

تَمَّ بِمَا مِنْهُ لَهُ اللَّيْسُ الْكُفْنَ

وَالْمَنْعُ مِنْ ثَانٍ وَتَوْبٌ ثَالِثٌ

أَوَّلَاهُ فِي ثَلَاثَةِ بَيَاضٍ

لَا بَانَ يَكُنْ مِنْ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ

عَامَّةً مَا وَفِيصُ وَالْأَحَبُّ

وَهِيَ إِرَارٌ وَالْقَيْصُ ثَانِي

يَبِضُ وَلِلْأَنْثَى الْحَرِيرُ يَكْرَهُ

تَمَّ لِيَضْعُهُ رَافِقًا عَلَيْهِ

تَمَّ لِيَلْصُقَ بِمَا فِي الْبَدَنِ

لِغَيْرِ مَحْرَمٍ يَعُودُ وَيُلْفُ

وَجَهْزُ الزَّوْجَةِ زَوْجٌ أَحْمَلُ

والفرض صاع جسده لم يختلف من غالب الاقوات في ذلك المحل

أو كان بين موسر ومعسر
فمضى صاع حب للزبير
وليط كل من عليه وطرته
زكاة من ثلثه مؤنته
ولم تجب عن كافر وناشير
وزوجة الاب الفقير العاجز
ولم تجب زكاة على احد
ومثلها في ما مضى من الولد
باب اخذ الفقير في الزكاة
والفرض في مال الزكاة بنفسه
وقد يكون الفرض غير جنسه
فالزمن في عرض التجارة القيم
والشاة فرض الخبز من مال النعم
والنقد أو ثلثان في الجوزات
والنقد أو نصف في النقصان
عن قيمة الأعتاق اجتماع
فرضين منها بعد أخذ الساع
بالاجتهاد دون تقصير يقع
ودون تدليس من الذي دفع
وصرف ما يعجل الامام من
نقد اذا لم يجر عنها قد ضمن
واللامام الصرف مطلقا بسلامة
اذن جديدا عاما بما حلا
باب اجتماع زكاتين
جتمعا من مال لم يعتبر
الابعد مسلم فيه التجسر
فقيه صاع عن زكاة القطر
وبه بعد الحول ربع العشر
باب المبادلة
ومن يبادل في خلال الحول
يصيرها مستأففا للحول
لان يكن مبادلا بالعرض
بان يبيع بعضه ببعض
او باعته بالنقد او شرأه
به نصا بدون من سواه

وحيث لم ينهض بما قد صنع
واثنان مؤخر أو الإسراع بها
ومكثهم حتى توارى أول
من مات في وقت قتال جلا
حتى الذي أجب وليل جث
ولكن الشهيد في شيا به
والوجه في ثوب القتال الترخ
وعصوميت مسلم أو قد جمل
والسقط مع بلوغه الى مد
وليسترا بخير قية وليد فسا
وفي صلاة العضوي سوى الكلا
ولكن الذي وليد فن فقط
فأغسل ولكن كلهم ثم أقصد
مقدما فيها وغسل الرجل
ثم بقايا العصبان قد مر
ثم الأسن العدل والحر على
ثم اقتراع أو تراضي ناسه
وعجز الأنتى وغير جازي
صلاته واحدة وقرب
وراء المرأة بعد الحنث
فقرعة وبالتراضي والتقي
سوى النساء فحيث للرجل
وركنها النية والتكبير

فاثنان خارج العودين معه
ومشيم أما منها يقصد بها
ثم على المسلم صلات الأ
من كافر به ولا يغسل
لأما بأسباب شهادة حدث
ملكها فت قلت ذا أولى به
خف وجلد وفر أو دنع
اسلامه وهو يدار ناعيل
أربعة من أشهر فصاعدا
قلت وليس الف مشروطا
وباختلاج سقطنا يصلي
وحيث ميتنا بغير اختلط
في الصلوات والصلوة المتدى
الأب ثم الابن وأعل وانزل
مرثيا بالارث ثم الرجم
أفقه منه والريق فضيلا
وموقف الإمام عند راسه
تقدم وجار الجنازة
من الإمام رجلا ثم الصبي
وحيث محل ذكر أو أنق
ونحوه ولا ينحى الأسبقا
قلت وللصبي أو للشكل
بأربع والخمس لا يصير

باب الخلطة وخطبة الاموال في الزكاة نوعان كل منهما ساق قلت

أو يخلطوا بمالك كل جبار
ممن خلطه. الجوار
فإن تدحولا وسواهما خلط
نصابه كانا لواحد فقط
مع اتحاد مسرج ومشراب
والغبل والمراج ثم الحلب
والحرز والجربين والدكان
وحافظ وغيرها في الثاني
فرع
له نصاب غنم فباعا
في المحل شخصان مضافا
ففي كل نصف شاة قد ختم
أخراجه لحولم متى ختم
أولهم يبيع بل خلطا ما ليكما
واختلف المالان في حولهما
فكانوا أول الأحوال
وكالجوار في زكاة الثاني
باب تعجيل الزكاة
تقبلها يجوز عن عام فقط
لأنه التساوي لكن يشترط
بقاؤه للفرض أهلا وكذا
بقاء الاستحقاق فحين أخذ
كم يحصل الأجزاء بالمحل
فإن تدا واحد لم يحصل
وموته وفقر من يترك
وفقد ماله الذي قد ترك
وفتأ قابضها أو يعرف
بقره وماله أصل عرف
فيما لم يقع المجل
موفقه استرد المجل
إن بين التميل حال دفيه
لقابض أو كان عالما به
باب قسم الصدقات
تخص الأصناف وهي الآتيه
محصورة بالنص في ثمانية

في زائد واستطير السلام
عليكم بميه التمام
قلت وليست بعد غير مبطله
على الرسول وعقيب الثانية
في حق غير العاجز القيام
تكميله كذا وإن يفر أخفى
عاذ ويدعولا ولي الإيمان
ولا يم أحمد لكن بشركا
ذاك نعم بطل بالتخلف
والفرض فيها بمخير سقط
ومن يعيب والدفين صليا
ولا على قبر النبي أحمد
من يوم موته لفرضها صلح
يخرج من وحش ورجاكتها
أكل والمجد يصلب أفضل
رأس بموخر ومن ثم يسئل
ولو لا نبي القبر الأرجل
فمن خصى فعصب قد ورجم
إن يهجر الواحد ويترأعين
أو لبنة وقع جد نصدا
وللرضى حثا ثلثا من دنا
وريش ماء بعد مسح
شبرا ولا طين ولا بخصصا

قلت ولا يتابع إلا ماما
فيه على الأصح والسلام
وسورة أحمد عقيب الأوله
وأن يصلي في عقيب الثانية
دعاؤه للميت واختام
ويستحب رفعه اليدين في
ولو يليل ومن الشيطان
وكبر المسوق حيث أدركا
إن كبر الإمام وليتبعه في
إن لم يكن عذر تكبير فقط
وبالتسامع رجل ما كفيها
عليه لا ذي غيبة في البلد
ممن إذا مات قلت والأصح
وبعد هاتين والأقل ما
وقامة وبسطة تعدك
وصم على شفير قبر ويحل
رفقا إلى القبر وليس يدخل
روح فحرم فبعد من نظم
قالا جني مصفعا لا يمين
ووجهه إلى تراب وسيدا
وسددت فرجانه وطينا
ثم يهاك بالساجي التراب
وارفع ولو يجرى بالحصى

في الفقرة مع ساكنين المعقه والعاملين بعد والمولف مكاثين ثم غار ميتا

لأعمال بل جاز بالآقل
وكون كل مسلم حرا يجب
لم ينسب لهاشم والمطلب
ولا يجوز نقلها عن البلد
لأنه إن لم يكن لهم فقد
لكن له تفرقها ان اشهر
عن كل مال باطن وما ظهر
والدفع للامام وهو الأفضل
حيث الامام في الامام يبدل
باب قسم الغنمة والغني
ما كانا من مال اهل الكفر
غنية ان يتفرع بالقتل
وغيره في كسر الغريمين
وجزبة وكساح الارضين
ومال مرتد وضلع حادث
ومال ذمي بغير وارث
ففي الغنمة المقدم السلب
لقاتل القاتل ان كان ارتكب
في قتله امرام شقا وغيره
به كفا ناسره كان اسير
وتس الباقي فخره قف
والاربعة الاخماس منه تصرف
لحاضري القتال دون من يحق
من هذا لكن السرايا تستحق
ثلاثة للفارس المقاتل
سهم وسهم واحد للراجل
وحس الحرس الذي قد وقفا
فجه يعطى لال المصطفى
والحس في مصالح الاسلام
وحسه يكون ثلاثا
والحس منه الساكنين استحق
وحسه لابن السيل المستحق
وحسوا الفتي ابتداء فاعلم
فجه تخير اهل المغنم
والاربعة الاخماس للاجناد
من ارضد والغزو والجهاد

ويحترم كهو وفي السطوح
وجمعا لحاجة وانتم
بحاجز التراب وقدم افضل
اي كونه تبا كذا ان يدفن
قلت ولا مكفن الحريير
في الارض والثوب اللين عينا
وجاز ان يتركه والندب منع
وعز ندبا وعلى الصبرا جملا
وللصاب وثلاثة ثمند
والكافرون بالقرب مؤمنا
واندب لغير اهله ان يصلوا
ولم يعدب بنباح اهله

باب الزكاة

في دون خمسة وعشرين رابل
او كل خمس سنوي صاير
كواجب في غنم اي دوسنة
صح ولو عن ابل مراعي
واجب عليه حق او ولد
وفي ثلاثين وست بدلت
ست واربعون حقة معه
ست وسبعون لها ثنتان
في الفروا التسعين حقتان
عشرون مع واحدة بعد المائة

فضل على التسميم في القصص
ورجل حيث اشتداد حشا
الى مدار العبد وانس لليل
بغير غسل لا بغير كفن
نعم يجوز التمس للمقبور
قلت كذا بالغ مال طلبا
والصبر للعبد وبنو وجزع
يوعد اجر والدع الذي اليل
قلت لحاضر ووجه لا بد
عز وواعكس والدع خص بنا
لم طعاما مشيعا وليجوا
الا اذا اوصاهم بغيره

لصائم عدا شهر الصوم
ان يصوم في افساد صوم يوم
رابعا كفارة العين مسح
خيشة مباح او حرام قد وقع
واجب الثلاثة المقدمة
اعتاق نفس ذات رق سلمه
سليمة مما يخل بالعمل
من العيوب كالعي وكالشلل
وصام عند فقد هاشم بن مع
تابع بنو حيفض ما انقطع
واما انقطاعه بالفطير
غيره وان يكن بعد ذر
اوله يقطع فليطه من قوت غلب
ستين مسكنا لكل مذبح
في الثلاث العتق والصابر
والقتل لم يجز له طعام
واجب العين ان يكترا
اما باعناق كما قد ذكر
او كسوة او عشرة امدارج
لشرة ونقد كل قد وجب
وصام ان يعجز عن الجمال
ثلاثة ولو بلاك نوال
باب القديكة
انواعها ثلاثة فالأولى
مد فقط لفطير يوم يحصل
من حامل ورمضه وذى كبر
للمغوف في شهر الصيام من نذر
او غيرهم حيث القنا يؤخرو
لمثل شهر الصوم لامن بعدد
وقص فطر واحد بلا ضرر
لمح او شعرة من الشعر
وفي معنى ترك ليلة بها
وفي حصاة عند ترك رمها
وقتل صيد محرما وفي الحرم
ونبتة ان قوما بالمدشم
وغيرها من واضع البيات
ان يبلغ المدين كل في التميم

ويعد تسع ثم كل عشر
يبتلون كل أربعين
في مائتين ما تجده حاصلا
لا يها لصفه ونصفه
وعند فقده بكل حاصلا
عن البنايت لليون او على
لا التكمس والواحد بعض كل
ما شاء منها ومما وجد
فلان يقع في أخذ ساعيا الخطأ
وقاقد واجبه يخبر
او مع أخذ الجبر مرة علا
او جاوز الجدة اوردى الى
بهران فلتان رقى عن جدته
وقاقد ومن يجبر ان فقط
وجبر احدى درج شاتان
بخيرة الدافع لا النوعين
وما اذا كان الذي قد أعطيا
وفي ثلاثين من الأبقار له
وقل من يجعل نصف سنة
أي ذات ثنتين من السنين
بكل عشر ثم عشرون جعل
وفي شياه أربعين واحدة
مع مائة شاتان بل عن احدى

معير واجب هذا القدر
وحقة في كل ما خسينا
ياخذ ياخذى الجنتين كاملا
لاجل تشقيص خلاف ضعفه
ما شاء من كليهما او نرلا
عن الحقائق مع جبر كملا
او بعض صنف يجعل للأصل
يد من عين للصوف الأجود
يجبر ينفذ او يشقيص اعطيا
بين النزول مرة ويجبر
لا لمريض او معيب ابلا
يبتلون ولها اثنتان فلا
لياخذ الجبران فالنص معه
يقسم فائتين يعلو أو هبط
أو فضة في الوزن عشرين
خلاف مالو كانتا اثنتين
جبرانها مالوها ورصيا
ركي بيع سنة مكملة
واربعين بقرا مسنة
وغير الواجب من سئينا
مع مائة كائنين من ابل
لكن بعشرين وشاة رائدة
وما شى شاة ثلاث ادى

والثاني من النواحي سائمة ان اغتيل صيد واختلاف نبت الحرم

وثالث الأنواع مطلق الدم
بقيل صيد أو بوط، محرم
أو قصر أظفار ثلاث أو شعر
واللبس والتطبير ودم الشعر
وقطع نابت من الأشجار
بالحم المكن والإحصاء
ولقوات النسل والقران
ومثله تمتع الانساب
كذلك الفساد بالجماع
وتركه الطواف للوداع
وترك الحرام من المقات
والرمي الجمار في الأوقات
وتركه البيت بالمزدلفة
وفي منى الليالي المشرفة
كتاب الصوم

ويشترط لهمة الصيام
في الصائم العقل مع الإسلام
وعلمه بالوقت أيضا والنقاء
من حيفها ومن نفاس حيفا
وللوجوب أن يكون مسلما
مكلفا يطيق جوعا وطمعا
ثم الفروض ثمة من ليله
وأجزاء الزوال نفيه
وصائم وترك ما قد فطرنا
كحبة وما يذوق فطرنا
ثم الصيام كله أقسام
فرض ومندوب كذا حرام
والربع المكروه فالفرض قيم
ثلاثة منه فم قد كرم
في فعله التائب المأمور
وذلك شهر الصوم والتكفير
للقتل والظهار والوقاع في
شهر الصيام بالنهار فاعرف
ولازم التفريق وهو الثابت
ففي تمتع وفي قصران
وللنوازل الواجب في

ثم لكل مائة شاة ولكن
ولا المريض والصغير والذكر
وماله أن يخلف قال كمالا
مراعي قيمته للصائت
ففي ثلاث عشرات معسر
إن عدلت نصف ورابع المائة
في عكس ما قلناه عكسه وجب
وما نبي ذرهم نقره وما
بربع عشر دون جاز الحلي
أو لم يرد نحو ما أو بأباحة
ولا اختلاط واشتباة حررا
أو امتحان الماء فيه اعتدا
في موضع أعياء أو موايت
حال اختيار خمسة من أو
أو لم يحف عادة فرطسا
بالنضم والدولاب والتأويل
بدين فسيط باعتبار النشو
وعندنا يندب حرص التمر
فإن يضمن بالصرح المالك
فناقد في كله تصرفه
يضمنه بجففا أو تلفا
وإن يحاق السبب ادعاء
لأحيفه والترك ان حر التمر

ياخذ ما يعيب بيع اقترت
عن له الكامل إلا ما ذكر
يقدر ما يلقاه معه حاصلا
من معز وعكسه سبيان
وعشر ضان آية ما يجوز
والربع من ضانية فحاشرة
وزك في عشرين مثقا لأذهب
زاد ولو من معدن وإن طسا
ولو يقصد الأجر من مستعمل
به ككسور نوى إصلاحه
بالنار أو يقرض كلاً أو كذا
وما يضرب جاهلي وحسدا
خمس وفي جنس من المقات
وزايد جف وعن غير نفق
عشر وإن سقاء حتى غصبا
فيضفة والسقي للذكور
والحال مهما أشكلت فسو
أهل الشهادات لكل التمر
التمر الخاف وتقبل ذلكا
وبعد أن يضمنه لو يلفه
ولم يقصر فضائه انتفى
أو غلطا يمكن صدقناه
أو لم يحف فله قطع التمر

والنذر حيث شرط تفريق وجد ثالثا ما فيه كل منهما وسلم

وهو المصاعن شهر صور قدما كذا في حلق وصيد وشجر

والنيس والتعليق دهر الشعر
ووطء محرم وفي الإحصاء
والذي ان يطلق وفي الأطنان
والنقل أنواع كثير أكدنا
من الجميع خمس عشر تسرد
الاثنيان والمجس ثم عرفة
والسبع من ذي الحجة المشرقة
والعشر من محرم كذا المحرم
والسبع من شوال مع شعان من
ومين أيام ونا سوسا
وسودها ايضا وعاشورا
وصوم يوم ثم بعد التيسر
يومان أو يوم بغير صوم
وصوم يوم فوته أن يؤجدا
فهذه أنواع صوم أكدنا
وفيها الصيام أن خفي الضرر
لحامل ومريض وفي السقير
والشج والمريض وكذا نفلته
الى قضا مافات من فرض له
وصوم يوم جمعة حيث انفرد
ومثله افراد سبأ واحد
وصوم كل الدهر ان يجف ضرر
بصومه او فوت حق معتبر
لكنه للجم يوم عرفة
خلاف الأولى فانه لا تفرقه
وامنعة في العيدين والتسريق
والجبيض والنفاس عن تحقيق
كذلك بعد التصفير شيئا
وبوم شك ويجز أن كانت
عن نذرا وكفارة او عن قضا
أو واقفا ما اعتاد من قبل
او صام قبل التصفير شيئا
بما من الصيام بعده حصل
باب ما يفيد الصوم
ويفيد الصيام في نفل
وكونه باي لغة مضمنا

وَسَلَّمَ الْعَشْرَ وَلَا لَزُومًا
يَمْلِكُ بِالشَّعَاوِضِ الْمَرَادِ
وَالرَّبْعَ مَالَهُ يُوْبَعَدُ إِلَّا قَبْلًا
مِنْ تَقْدِيرِ رَأْسِ الْمَالِ وَأَمَّا الْغَالِبَا
وَحَيْثُ تَقْدِيرُ سَوَاءٍ مِمَّا
ثُمَّ مِنَ الْإِنْفَعِ لِلَّذِي اسْتَحَقَّ
فِي كُلِّ تَعْوِيضٍ تَعَاطَاهُ وَفِي
يَصَابُهُ أَوْ سَائِقًا مِنْ ذَنْبٍ
وَالْعَشْرَ كَيْفَ زَكَاةَ الْخَيْرِ
وَلَا انْعِقَادُ الْحَوْلِ فِيمَا عَشَرَ
وَيَلْزَمُ الْمَالُ فِي الْمَضَارِبِ
مِنْ رَجَحَاتٍ فَلْتُمْ وَلَنْ يُوْجَهَا
يُسَلِّمُ إِنْ كَانَ حُرًّا لِكُلِّ
وَوَقَّتْ فِي مَالٍ ذِي ارْتِدَادٍ
وَالرَّهْوُ فِي الثَّمَارِ وَالْحُصُولِ
فِي غَيْرِهَا فَإِنْ بَيْعٌ وَرَدَا
فَلْتُمْ وَلَوْ رَدَّ عَلَى التَّاجِرِ مَا
وَأَنْ يَحِبَّ عَلَى الَّذِي اشْتَرَاهَا
عَلَيْهِ الْأَعْقَبُ الْإِخْرَاجُ
يَحُولُ أَصْلٌ لَا إِنْ الرِّبْحُ تَرَكَ
فَرَعَ بَعْثَرَيْنِ اشْتَرَى مَتَاعًا
بِأَرْبَعِينَ وَاشْتَرَى بِكُلِّهِ
بِمِائَةِ زَكَاةً إِذَا خَمْسِينَ

وما بين الأعيان عهد يرسل جوفًا ولو بمحنة كما مضي

ثم يقول الريح أعني ثابته
ونقده بضمه لما فيه
وبالنصاب عينه التكميم
ويكرهون البيع في المشروط
وللتجارات الأخرى ونما
وبدء حولها من الشري بلا
ان قطع في القوت عاما فلما
في معدن والسلك جسور العلم
والخط في جميع حول ولدا
أو لا لها للزكاة ويسوى
يجعل ملكا للحنا لطيف
ان كان من جس كمال مفرد
ومسرح تجمع فيه جمعا
والحلب المتكاثن والقبيل
وبيدر الحبوب والثمار
وموضع الحفظ ودكان رجع
على الذي خالطه بحصته
قلت وذاني خلطه الجوارذ
من حسيه منه فلا تراجعا
لو ظلم الساعي بغير عاد ذ
وان يكن عن اجتهاد الطالب
كالحق في قيمة تحرك
فلو ملكت أربعين مبتدا

والوطر عدا باختيار عالما
بمنع من يكون صائما
والدبر مثل القيل في الإتيان
لا المحل والتليل والاحسان
ولا من العين والموت ولا
بكر في كفايه لن يبطلا
ثم على من أفند الصوم القضا
وهكذا كفارة لما مضى
بالوطر في شهر الصيام آثما
بذاك من حيث الصيام عالما
والزمو اسالك باق اليوم
لمضى صيام شهر الصوم
عدا ومن عن نية لئلا يغفل
أو ظن ليلا فزوبا فاعرف
أو ظن يوم الشك من شعبان
فبعد من شهر الصيام بامنا
أو في الوضوء لما يحرف سبعا
مبالغا مضمنا مستطفا
باب لا فطار في رمضان
والفطر فيه واجب الثمنا
في ذات جين أو فاس عرضا
وجازع القضاء في الشر
وللمريض ان يفت به ضرر
وموجب القضاء والعذر اذا
لمشرف على هلاكه انقذا
كما ميل ومرض ان تشفقا
على الجنين والرضيع مطلقا
أو آخر القضاء بلا عذر الم
شهر الصيام بعد من عام تلا
وللقضاء من القضاء الكبر
والحكم في الإغنا ونحو استقر
وما على الجنون بعد فطره
من فدية ولا فضا في غيره
باب ما يكره في الصوم
وعشره تكرر في الصيام
تسام والذوق للتعلم

وممنعه علما كذا الحمار وجهه شخصاء الإحتمار غرة

وكونه لفطره مؤخرًا كذا استنباطك عن زوال آخره

وان يرى شهوة خيلته
وقلة ان لم تحرك شهوته
باب ما يصلح له الجوف ولا يضر
ولم ينظر ما يجوز فيه يحصل
مع سوا واكره او يمنعه
او بين انسان به رفق جرى
مع غيره عن بحة حين اعترى
ولا غبار نار من طريق
او كان من غيرة الدقيق
ولا ذباب طائر ان يحذف
بنفسه ولو بمو من تحذف
باب الاعتكاف
بمسجد يختص الاعتكاف
ومثله في ذلك الطواف
والشرط في المعتكف الاسلام
عقل كذا وقد حيز قد منع
والاعتكاف واجب الاطلاق
بالسكن والجماع والانسكاف
وبالخروج دون عذر او بعد
بالاعتكاف ثابت كقوله يد
ودفع حتى كان فيه بطلان
تعدى فكل ذلك مبطل
ان كان عذرا باختيار المعتكف
مع علة التحريم فيما قد عرف
وذو اعتكاف واجبا لا يخرج
من مسجد الاشياء يخرج
اكل وشرب مستغنى الامكان
بمسجد وحاجة الانسان
والحيض والنفس وان يجنب
والاذان ان يكن مرتسا
كذلك الإغناء والاستقام
ان شق مع كدهما المقام
وجمة لكن هذا مبطل
وعدة وخوف في يحصل
والخوف من تغير بالبدن
ان يفر بالدين والشهادة

عُرَّة تَالِيهِ فَوَاجِبُ عَلَيَّ
وَالْيَصْفُ فَمَا بَعْدَهُ وَعَمَرُو
عِنْدَ تَمَامِ كُلِّ حَوْلٍ هُوَ لَهُ
وَحَيْثُمَا تَخَلَّفَ ثَلَاثِينَ يَمْرُ
فِي السَّيَةِ الْأُولَى يَنْتَعِ وَالْيَقِ
وَعِنْدَ عَمَرٍ وَرُبَّمَا لَمْ يَزِدْ
وَلَوْ خَلَّفَتْ إِبِلًا عَشْرِينَ فِي
عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِكَ الْمُقَدَّمِ
وَتَلَفَّتْ يَنْتَعِ تَحَايِزِ أَبَدًا
وَتَلَفَّتْ آخِرُ كُلِّ عَامٍ
كَيْفَ لَكَ وَاحِدٌ كَذَا أَوْ تَصْرَفُ
عَلَى جَمَاعَةٍ مُعَيَّنَةٍ لَا
وَسُيْرَتِ اسْمُهُ الْمَالِكِ فِي
وَجُوبَهَا فِي سَائِمَاتٍ تَسْتَسْتَمِ
وَلَا دِيُونِ الْحَيَوَانِ وَالَّتِي
كَالْعَامِلَاتِ وَلِزُجْرِ الدِّينِ
قَدْ عَمِتْ إِنْ تَكُ صِفَاتُ كَوِي
وَجَعَلَ مَالٌ رَكْوِي أَضْعَافَهُ
وَنَذَرَهُ تَصَدَّقَ قَائِمُ مَنَعِ
وَقَدِمَتْ فِي التَّرَكَاتِ التَّرَكِيَّةِ
وَالْجَهَافِ وَحُفْنُوا الْمَالِ
وَالْعَصَبِ وَالْحَوْلِ وَالتَّقَرُّرِ
شَرَطُ لَا يَجِبُ الصَّانِ وَالْأَدَا

٤- بهما الحوى أو غاهرا وانهدام المسجد. ودفن ميت أو اداسها ده

كتاب الفسك من حج وعمره
والحج واجب على الا تمام
بالقول والبلوغ والاسلام
والوقت ايضا واستطاعة له
وان يكون الشخص حرا كله
ومثله العمرة فيها قد ذكر
لاوقته اذ وقتها لم يخص
والفسك اما فسك الاسلام
او فسل او قضا او التزائم
على وجهه ففعل النكاح
افرادهم تمتع فمران
فمرة من بعد حج تمتع
افرادهم وعكسه التمتع
واما شخص فبما دخل
فمارن وبعد حاج حصل
وليس في اعمالها اصلاح
فمارن ايضا وعكسه امتنع
والزواج ليس مفردا بدم
فان يكن من سأكف ذلك الحرم
او قربه او عاذا ثم آخرما
بالحج من ميثاقه كن يكرما
او قديم العمرة من شوايب
او اخر الحج لعامة نال
اركانها الاحرام والطواف مع
سعي وحلق الرأس كبقا وقع
فان اراد عمرة من في الحرم
يخرج لادى الحل فهو مكروه
فان يكن من دون ذلك آخرما
صحت ولكن اوجبوا معه الدما
والافضل الجمرات فالتعليه
في الفضل فالتعظيم فالحد بيبه
باب اركان الحج وواجباته وسننه
اركانها الاحرام والوقوف مع
حلق وسعي وطواف اذ رجع
وشروط مطلق الطواف الظاهر
وفقد تنكيس له والستتر

يجوز وهو ضامن وما تلف
والمستحقون الزكاة شركا
وقدر قيمة لعن الجليس
فقد رها بيعا ورهنا بطلا
وقدر رها يخرج من رهن اذا
والحول لو كرر في نصاب
وليس بالقلب الزكاة او توى
او لو كيل الامل مهنه يقبل
عن غير ذي التكليف والسلطان
وهو ومن وكل يد فعان
وهو الاحب ان يكن عدلا ولو
يخاضر بحسب لا ان عتبا
بل واقع تصدقا الا اذا
او ان يقع عن آخر ووقعا
لا حذها مما شرتنا الحولا
وللو كاشى العد فرب المرعى
بلا صلاة فملا تحسن لك
بل نبيعا كاله الا كاره
قلت السلام مثلها استعابا
وما يعمل يجزى ان انعقد
كمال الاعتجار او شاتين
بما يجن ولقطين القوم
ان وجدت شروط الاجر وكذا

لا تألف

من قبله لا الوقص فيسقطه حذف
بواجب من جنسه من ملكا
وذا الكفا في حال خمس
قلت ولو مال يجارة فلا
سواه لم يملك بلا ابد الذا
فقط فلا تكرار في الايجاب
صدقة فرضا لماله هو
له الموكل ابو عفى والولي
ممنوع وسبها كما اقرت
للمستحق او الى السلطان
اخرج مطلقا فللعنايب او
ولم يقد لو تالفا تبينا
صرح اذ ذاك بان يستنفذ
واندب بان يعلم شهر من سعي
فيه واول الشهر اول
في ضيق مريضه ويبدعي
ولي على غير نبي او ملك
وهم بنو مطلب وهاشم
وغیره مالم يجرى خطابا
حول ولو قبل النصاب المستجد
في ما ثمة ثم نصاب تنب
يجزى من اول شهر الصوم
وجوبه وهو كما لو وجدنا

أو خاف أن تفوته المكتوبة
أوسنة راتبة مطلوبه
ولرجال الاضطباع والركل
والعدو في ثلاث طوافات أول
والثاني فيما بعدهما بالهيئة
وركنان بعده مسنونه
وواجبات الحج وهو ما لزم
في جبر كل فدية إذا عذر
أحرامه به من الميقات
وروى إجمار إلى إجمار است
ولو عتقا كان ذلك المرى
أو كان بلور الصدق الاسم
حق المديد وهو في الأحجار
لا حيث منه استخرجت بالنار
وأن يبيت الناس بالمزدلفة
وفي من حيث انتهوا من عرفه
الأذى سيقاية العتاس
كذا رعاة الأبل دون الناس
وأن يطوف بالوداع من طعن
لا حاض ومن بمكة وطن

فصل

ومن فيه أن يلبى الفقى
وأن يطوف للقدم إذا أتى
والجمع بين الليل والنهار في
يوم الوقوف أخرا بالموقف
وشدة السعي بموضعت
أضاد بين ذيتك المبلين
أو صار مخطا لبطن وادى
مصرف ليس بأشتداد
كذلك الأضال حيث تسحب
كما مضى وأربع من الخطب
مخطبة بمكة في السابع
ومخطبة في مكة في التاسع
وفي من كذا يوم العدد
وناقى التشريق يوم النحر
وكلها من بعد فرض الظهر

وَالْمُسْتَحَقُّ لَمْ يَسَلْ قَبْضًا لَهُ
مِنْ مَالِهِ حَيْثُ يَلَا سُؤَالَ
بِأَعْدٍ أَوْ فَرَطٍ فِي الْأَمْوَالِ
وَالْمُسْتَحَقُّ عِلْمُ التَّجْعِيلِ
لِلْحَسَنِ وَالْعَشِيرِينَ ثُمَّ اسْتَكْلَا
وَلَوْ عَدَّتْ بِنْتُ لَبُونٍ بِسَرْدٍ
عَمَهُ بِلَا زِيَادَةٍ مُفَصَّلَةٍ
يَتَلَفُ يَوْمَ قَبْضِهِ مَقْشُورًا
فِيهِ وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ الدَّافِعَا
إِذَا تَجَدَّدَ مِنْ ذَوَى الْأَمْوَالِ
مَا شَيْءٌ إِنْ قَبْلَ حَوْلٍ يَتَلَفُ

فصل في الفطرة

وَيُرْوَى بِشَمْسٍ لَيْلِ الْفِطْرِ
أَدَاؤُهُ قَبْلَ غُرُوبِ فِطْرِهِ
لِكُلِّ مُسْلِمٍ يَمُوتُ وَفَتَهُ
وَالْعَمْدَ بَقَاً وَمَقْطُوعَ النَّبَا
وَلَا كَسْتَوْلَدَ لِلْأَصْلِ
قُلْتُ قَرِيبَ أَرْبَعِ حِفَايَ
أَوْ بَعْضَهَا الْوُجُودَ مَا يَفْضَلُ
وَدَيْنَهُ وَقُوتٍ مِنْ مَوْنَتِهِ
وَالْقِسْمُ لِلْبَعْضِ وَإِنْ هَابَادَنَ
غَالِبَ قُوتٍ بَلَدٍ الَّذِي الْأَدَا
مُعْتَرَا أَوْ أَقْطَا أَوْ جُنْهَنَا

مُتَيْنًا كُلُّهَا أَعْمَالُهُمْ مِنْ الْمَنَاسِكِ الَّتِي أَمَّا هُمْ

فقطبتان قبله مقترنه
وحلق حتى الرأس للذكور
وغيرهم يؤمر بالتقصير
والذكر والوقوف والدعاء
بالمشعر الحرام حيث جاءوا
وان يبيتوا آخر التشريق فيه
منى ونبلة الوقوف فاعرف
وساوالاذا كان حيث تدب
اذ كل ذكر في محل يطلب
وغيرها وكل ذلك مستحب
ايضا لكل عمره الا الخطب
وما له تعلق بعمره
او بمنى كذاك او من كلفه
بات محرمات الاحرام
وليست من محرمات اشياء
وطه وتقبل كذا استمناء
والطيب والنكاح والمباشره
بشهوة وليس اشياء سائر
فليس تقاض وما تقدم
على الرجال والنساء حرما
وليست على الرجال النساء
ان يلبسوا عمامة او برنسا
والحف والخطب والقلنسوة
والصبي من كل ولوليقيه
وقتل والاكل مما يصبه له
او ان يدل غيره فيقتله
وقص شيء من شعور او ظفر
وقص كل جاشر متى يقصر
كذلك دهن راسه ويحجته
وليس في النسيان غير فديته
ان كان اثلا فاكثرتل صيد
فان يكن تمتعا لم يمسد
باب التحلل
له وجرة أربع فالاول
لمن آمنوا نكحهم وأكملوا
فان أتوا بالرى والطواف مع

قُلْتُ وَلَا الْقِيَمَةَ وَالذَّقِيفَا
أَوْ مِنْ أَجْلِ مِنْهُ لَا تَقُومَا
وَالْبَرُّ وَالشَّعِيرُ فَاقِ الثَّمَرَا
قُلْتُ الْجَوْبِي بَدَا بِالْثَمَرِ
وَأَنْ يَضِقَ مَا لَمْ يَدَا بِفَيْسِهِ
ثُمَّ يَمْنُ قَدَمُهُ فِي الْمَفْتَحِ
وَدُونَ أَذُنِ زَوْجِهِ أَنْ يَذِلَّ
وَهِيَ عَلَى الْمَعِيرِ لَيْسَتْ تَسْتَقِرُّ
وَقَلَّمَ الْحَرَّةَ عَنِ الْمَعْدَمِ
وَيَبِيعُ جُزْءَ عَبْدِهِ لِفُطْرَتِهِ
قُلْتُ وَلَوْ كَانَ فَيْسًا يُولُفُ

بَابُ الصَّيَامِ

يَبْتَدُ شَهْرَ رَمَضَانَ بِأَحَدٍ
أَوْ رُؤْيَا الْعَدْلِ هَلَالِ الشَّهْرِ
وَبَعْدَ أَنْ يَمْضِيَ ثَلَاثُونَ أَكْلًا
وَأَنْ يَصُمْ عَشْرِينَ مَعَ ثَمَانِيَةٍ
وَأَنْ يَسَافِرَ لِيَكُنْ لَمْ يَسِرْ
وَأَنْ يَكُنْ عَبْدًا يَمْسُكُ تَكْمَلُهُ
وَصَحَّةُ الصَّوْمِ يَقْصِدُ الصَّوْمِ
وَأَنْ يَكُنْ فَرَّاشًا طَبَائِعَتُهُ
كَيْمُلَ أَنْ يَبْوَى صَوْمَ الْغَدِ عَنْ
يَقُولُ صَبِيحَةَ ذُرْوَى رَمَادٍ
أَوْ صَبِيحَةَ أَوْ عَادَةَ الدِّمَاءِ

ولو

سنى وحلق حل كل ما استنع

وَمَنْ يَحْجُ قَبْلَ وَقْتِهِ أَهْلًا
فَمِنْ إِذَا أَتَمَّهَا أَهْلًا
أَوْ أَهْلًا الْإِنْسَانَ مَا تَدَّ أَهْلًا
مَنْ يَحْجُ أَوْ عَمْرَةً عِنْدَ الْأَدَا
ثَانِي الْوُجُوهَ مَنْ يَحْجُ أَحْرَمًا
فَلَمْ يَقِفْ وَمَا سِوَاهُ تَمَّ
ثَانِيًا أَنْ يَشْرُطَ التَّحْلِيلَ
لِقُدِّمَ مَالٍ أَوْ لَدَا حَقًّا
رَابِعًا لِلْمَصْرُوحِ يُوجَدُ
يُزَوَّلُ أَوْ سَيِّدٍ أَوْ مِنْ عَدُوٍّ
أَوْ رُوحٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ
لَمْ يَشْطَحْ أَثَاتُ ذَلِكَ الْأَعْرَافِ
وَمَالَهُ سِوَى طَرِيقٍ سَالِكٍ
أَوْ مِنْهُ مِنْ سَائِرِ الْمَسَالِكِ
ثَانِيًا يُرَدُّ تَحْلِيلًا حَيْثُ حُصِرَ
فَالَّذِي ثُمَّ الْحَلِّقُ بِالْعَصْرِ غَيْرُ
بَابِ جَزَاءِ الْعِيدِ

وَالْمَيْدُ فِي الْأَحْرَامِ صِدْقٌ
يَعْلُ مطلقاً وصيد بَرِي
أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ صَيْدُ الْبَرِّ
أَوْ لَهَا يَحْلُ لِلْمَنْطَرِ
مَعَ الضَّيَّانِ مطلقاً وَالثَّانِي
يَحْلُ قَتْلُهُ بِمَا ضَمَّ نَبِ
كَالذَّبِّ وَالْمُتَابِ وَالْفَرَابِ
وغير ذلك نفع من الكلاب
وكل صيد صائل لا يدفع
الآبَهُ أَوْ مِنْ طَرِيقٍ يَمْسَحُ
وَنَالَتْ الْأَنْوَاعُ مَا لَا يَقْتُلُ
وَالضَّيَّانُ وَهُوَ مَا لَا يُؤْكَلُ
إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَعًا لَوْحَشِيًّا كَلَّ
وغير ما كُولَ فِيهِمْ إِنْ قَتَلَ
رَابِعًا وَحَشِيٍّ صِدْقٌ
أَوْ فَرَعٌ وَحَشِيٍّ فَقَطْلُ لَا يَقْتُلُ
ثُمَّ الضَّيَّانُ وَاجِبٌ بِقَتْلِهِ
فِيهِ مِثْلُ بَدْنِ مِثْلِهِ
وغيره بما يَبْذُرُ يَقْتُولُ

وَلَوْ يَتَوَقَّعُ قَبْلَهُ وَلَيْسَ
وَمِمَّا يَحْسَبُ الْإِسْتِيفَا
لَكِنْ فِي بَاطِنَةٍ وَجْهَيْنِ
جَوَافًا لَهُ وَلَوْ سَوَى مُحْيِلٍ
فِي مَقْدَرٍ لَا فِي الْمَسَامِ ذَا كِرَا
مِنْ فِيهِ صِرَافًا قَدْ رِيَقُ تَرْكُ
وَالْعَامِ حَيْثُ يَحْجُ أَمَكْنَا
وَالْأَكْلُ كَرَاهًا وَكَثِيرًا نَاسِيَا
وَالْحَجُّ لَا فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ
مِنْ بَعْدِ فِيهِ وَلَيْكُفَّ فَنَزَعَ
وَالْعَقْلُ وَالْإِسْلَامُ وَالنِّقَاءُ
فِي أَيِّ جُزْءٍ وَقَبُولُ الْيَوْمِ
وَلَوْ تَمَّتْ وَلَا الْمَشْكُولُ
قُلْتُ أَوَالِصْبِيَّةِ أَوْ نِكَاحِ
يَعْبُرُ وَزِدَ فِيهِ أَوْ مَنُذُورِ
وَرَمَضَانَ لِلْيَتَوَى وَنُدِبَتْ
يَا لَمُرْتَمِ الْمَاءِ وَالسُّحُورِ
وَالْعُسْلُ قَبْلَ صُبْحِهِ إِنْ أَجْنَبَا
وَعَلَيْكُمْ وَذَوْقِهِ وَالْعَبْلَةُ
وَالْإِسْتِيفَا بَعْدَ أَنْ تَزُولَا
إِنِّي صَارَيْتُمْ وَأَنْ يَكْثُرَا
لِلصَّائِمِينَ وَاعْتِكَافِ الْمُسْجِدِ
وَلَا كَعَشِيرٍ آخِرٍ فِي الشَّهْرِ
لَا نَظِيرَ وَلَوْ يَفْكَرُ النَّفْسِ
لَا تَرْكُ قَلْبِهِ الْعَامِ مُطْلَقًا
خَيْرٌ هَذَا أَوْ دُحُولَ عَيْنِ
كَتَابِطِ الْأَذْنِ أَوِ الْأَحْلِيلِ
صَوْمًا يَقْصِدُ لَيْسَ رِيَقًا ظَاهِرًا
جَوَافًا لَيْسَ بَيْنَ أَسْنَانٍ بَطْلُ
وَالْمَاءِ مِمَّا يَتَمَضَّضُ مِمَّنَا
وَيَاجْتَهَادُ مِنْ بَيْنِ خَاطِبِيَا
وَالَّذِي جَامَعَ بِاسْتِثْنَاءِ
لِكَيْ يَصْغِيَ الصُّورُ إِنْ فَرَّطَ لَيْحُ
جَمِيعُ يَوْمٍ وَانْتِهَا الْأَعْمَاءُ
لَا الْعِيدُ أَوْ تَشْرِيقُهُ لِلصُّومِ
بِقَاسِقٍ يَشْهَدُ أَوْ مَمْلُوكِ
وَالْعَيْمُ غَيْرُ مُطْبِقِ السَّمَاءِ
وَلَا قَصْنَاءُ فِيهِ أَوْ تَكْفِيرِ
سُرْعَةُ فِطْرَانٍ يَقِينًا عَرَبَتْ
وَالْبَطُولُ لَا إِنْ شَكَّ التَّأْخِيرُ
وَتَرْكُ الْحَجِّ وَنَشْأَةُ يَدِّ بَا
وَأَنْ تَحْرُكَ شَهْوَةٌ تُكْرَهُ لَهُ
وَسَنْ إِنْ شِئْتُمْ أَنْ يَقُولَا
فِي رَمَضَانَ الصَّدَقَاتِ وَالْقَرَى
وَكَثْرَةُ الْقُرْآنِ وَالْمَجْدُ
وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ بِهَذَا الْعَشِيرِ

فَالْحَلِّقُ تَقْرِيْبًا وَذَلِكَ فِي النِّعَمِ مِنْ أَيْلٍ وَبَشَرٍ مِنْ عَقَمٍ

كذلك في غل ووحش البقر والكباش في ظبي وضع يجزى وفي الفزال أحكم بدع عنز وأحكم بشاة مطلقا في الغلب كذا العناق أحكم بها في الأربب والضب فيه الجدي والبرصوي جحر وقتل مبيد مسنوع اما الحمام وهو في الشرب عب فذبح شاة في حمامة وجب وان يكن أكبر كالسذابج والكبروان فاسع في اخراج قيمته وما عداه فسد ما في مثله عدلان قطعاً حكماً وحكم صيد المجد الحرام في المنع حكم الصيد الاحرام

باب رمى الجمار
الرمي يوم النحر وقتنه عرف بنصف ليل النحر بعد ان تقف ووقته المختار منه يجزى الى غروب الشمس يوم النحر ورمي هذا اليوم ورمي العقبة ثم الجمار بعده مرتبه فايداً بما لمجد الخيف تلى فالجرة الوسطى فالها يلى وعدة المرمى في الارباب سبعون حجة على التمام سبع يوم النحر والبراق في مدة التشريق باتفاق من الزوال والغروب الجارى في كل يوم وقت الاختيار وبالغروب آخر التشريق ثم وقت الحرازة في الجميع وانحتم

باب مواقيت النكاح
من جاز من المدينة الشريفة يكن له الميقات ذالحليفة

قُلْتُ وَفِي اتِّقَالِهَا أَقْوَالٌ وَلَيْسَ الْفَطْرُ هَلَاكَ حَيْزُهَا وَسَقَرُ الْقَصْرِ وَإِنْ نَوَى لَا وَصَوْمُهُ أَوْ لِي لَا تَصْرُرَ وَيَجْهَوْنَ مَنْ سِوَى الْمَرْتَدِّ لَهَا وَلَا أَمْسَاكَ يَوْمَ زَالَتْ وَيَجِبُ الْإِمْسَاكَ فِي ذَا الشَّهْرِ أَعْنَى مَعَ الْعِلْمِ بِحَالِ الْيَوْمِ فَمَا عَلَى مَنْ اعْتَدَى بِالْفَطْرِ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ وَالْمَرْجُلِ أَوْ حَائِضٍ أَوْ نَفْسَاءٍ مَقْطُوعٍ عَلَى الْوَجُوبِ مُفْسِدٌ صَوْمًا مَا أَشْمَهُ لِلصَّوْمِ لَا الْأَثْنَى وَمَنْ فَإِنْ تَكَرَّرَ الْفَسَادُ كَرَّرَتْ لَا مَرَضٍ وَسَفَى وَلَسْتُ تَقْرُ لَا هِلَهُ وَصَرَفَ مَدَّ وَاجِبٍ لَصَارَ حَيٌّ مُسْكِنٌ وَفَقِيرٌ مَنْ لَزِثَ مَنْ أَمَكْتَهُ الْقَضَا وَمَا كَمَقْطُوعٍ لِكَبَرٍ أَوْ سَمَلٍ كَدَا فَعِ الْهَلَكُ وَمَنْ قَدَّ امْكَنَ وَمَنْ قَضَى الْوَاجِبَ فَلَيْسَ مَا وَالْفَرَضُ عَنْ كِفَايَةٍ إِنْ شَرَعَا كَصَوْمِ يَوْمِ عَرَافَاتٍ لَا لِمَنْ

جَامِعَةٌ وَتَجَرُّمُ الْوَصَالِ وَمَرَضٌ كَامَضَى وَإِنْ طَرَا إِنْ بَعْدَ صُجُودٍ طَرَا أَوْ زَالَا وَيَجِبُ الْقَضَاءُ لَا بِالصَّغِيرِ وَالْكَفَرِ أَصِيلًا وَيَوْمَ الْقَدْرِ وَسُنَّ فِي الْقَضَاءِ أَنْ تَوَالَتْ لِمَنْ حَقِيقَةُ حَرَامِ الْفَطْرِ كَيَوْمِ شَكٍّ مَعَ ثُبُوتِ الصَّوْمِ لِامْسَاكَهُ فِيمَا قَضَى أَوْ نَذَرَ إِنْ أَفْطَرَ أَفْرَآلَ أَوْ لَمْ يَزَلْ بِالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ وَلَيْسَ كَيَوْمِ رَمَضَانَ يَجَازِعُ تَمَّا أَكْرَهُ وَالَّذِي بَقِيَ اللَّيْلُ ظَنُّهُ وَهِيَ يَمُوتُ وَجُودٌ هَدَرَتْ فِي ذِمَّةِ الْعَالِيزِ وَالصَّرْفِ حُظْرٌ مِنْ قُوَّةِ تِلْكَ الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَالِيَةُ قُلْتُ وَمَا تَجَرُّمُ الزَّكَاةِ تَجَرُّمُ قَضَى وَفِي تَكْفِيرِ قَتْلِ لَزِمَا أَوْ مَرَضٍ إِنْ خَافَا لِلْظُّفْرِ وَآخِرُ الْقَضَاءِ عَنْ كُلِّ سَنَةٍ كَذَا صَلَاةٍ مَيِّتٍ لَا الْعِلْمَا فِيهِ وَلَا عِبَادَةً تَطَوُّعًا فِي الْحُجَّجِ إِنْ كَانَ إِذَا صَامَ وَهَذَا

او مضر او من مغرب والشام فابحجة الميقات للإحرام يلزم اجعل لها مائة المين وست

وذا عرق العراق تجعل
بالنمل لكن العنق افضل
او بين مكة ومبقات سكن
او مكة فليعتبر ذلك السكن
باب الهدى

الهدى اما واجب او مستحب
ولا يجوز الاكل مما قد وجبت
وغيره في الاكل سلالا ضمنية
وفي تصديق وفي هدي
ثم الدماء من نوع قد آتت
في الذكر والنان اجتهادا المتبا
اما الذي في الذكر فهو اربع
جزاء قتل الصيد والتمسح
لحاق رأسه ان تاذى بالشعر
وذبة المصور حيا انحصر
فان يكن للصيد مثل حذرا
في المثل بين ذبحة او الشرا
بما له من قيمة طعنا
او ان يعثر على عدله ايا ما
وجبت مثله انتفى في الشرا
بما لا يورى والصام حذرا
وحيث اخرج الطعام أدى
لكل مسكن هناك مئدا
وعند فقوذي التمتع الدماء
نشرة بصومها قد الزما
ثلاثة في الحج في تحليه
وسبعة اذا أتى لأهله
وغيره ابا لحق في الصيام
ثلاثة او أربع طعنا
ثلاثة لسة من الحرم
كل له مدان او اهرأ دم
والزوا محصورا استطاعا
شاة والا قومت وابتاعا
بما لها من قيمة طعنا
وعند يحز عدله صياما
وغيره نوعان نوع ينسك
والرمي للجمار والبيات

وَسَبَّ شَوَّابٍ وَيَالُولَاءَ
خُولُفَ بِالنَّاسِ لِلْبَرِيضِ
وَصَوْمِهِ الْخَيْسَ وَالْإِسْنِينَ
أَوَّلَى وَعَاشُورَا وَتَاسُوعَاءَ
قَلْبًا وَأَيَّامَ اللَّيْلِ الْبَيْضِ
وَالذَّهْرَ وَالشَّرِيفَ وَالْعِيدَيْنِ

باب الاعتكاف

سَنَ اعْتِكَافُ مُسْلِمٍ ذِي عَقْلٍ
وَجَامِعٍ أَوَّلَى بَيْنِهِ وَمَنْ
جَدَّهَا لَقَا طَلِيعَ رُلَاهُ
بِمَائِهِ وَقَطْعِهِ بِالسُّكْرِ
وَالْإِحْتِلَامِ وَجَمَاعِهِ بِلَا
فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ بِهِ مُسَارِعَا
وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَيْثُ خُصَا
تَعَيَّنَ الْمَذْكُورُ أَوْ بَدِيلُهُ
كَلِّ الصَّلَاةِ وَمَتَى مَا عَيَّنَا
كَلِّ الصِّيَامِ لَا لِأَنْ يُصَلِّيَا
وَنَازِلُ اللَّهِ أَنْ يَعْتَكِفَا
عَكُوفُهُ فِي رَمَضَانَ وَامْتَنَعَ
وَنَازِلُ اللَّهِ لِإِعْتِكَافِ صَائِمَا
وَأَجْمَعَ لَا يَنْذُرُ الْإِعْتِكَافِ
وَنَازِلُ اللَّهِ بِمُتَضَيِّ الْهَلَالِ
وَأَنْ نَوَى الْيُولَاءَ كَالْتَفَرُّقِ
كَمَثَلِ هَذَا الشَّهْرِ بِالْقَضَاءِ إِذَا
وَعَشْرَةٌ تَنَاولَ اللَّيَالِيَا
وَنَازِلُ الْعَشْرِ الْآخِرِ إِنْ وَقَعَ

بَلَيْسُهُ فِي مَسْجِدٍ يَحِلُّ
يَخْرُجُ يَجِدُ وَمُقَدَّرَ الزَّمَنِ
وَتَوَكُّفِهِ الْوُطْءَ وَمَا اسْتَدْعَاهُ
وَالْحَيْضَ وَالْجُنُونَ أَوْ بِالْكَفْرِ
تَذَكُّرًا عَتِكَافِهِ فَاغْتَسَلَا
يُرْعَى الْيُولَاءُ وَلَيْسَ الْإِعْتِكَافُ
بِالْإِعْتِكَافِ أَوْ تَالِيَهُ أَوْ فِي الْأَفْصَا
حَيْثُ هُوَ الْفَاضِلُ لِمَقْضُولِهِ
لِلْإِعْتِكَافِ رَمْنَا تَعَيَّنَا
وَالصَّدَقَاتِ وَالْفَوَائِثِ قُضِيَا
يَوْمًا يَكُونُ صَائِمًا فِيهِ كَفَى
أَجْزَاءُ مَا مِنْ دَيْنٍ وَحْدَهُ يَقَعُ
وَعَكْسُهُ يَلْزَمُهُ كَلَاهُمَا
مُصَلِّيَا وَالْعَكْسُ مَعَ خِلَافِ
مَعَ اللَّيَالِي مِنْهُ لَا التَّوَالِي
وَأَنْ يَجْرِيَ اشْتِرَاطُهُ بِالْمَنْطِقِ
لَمْ يَشْرَطِ الْيُولَاءُ مَا يَوْمُ كَذَا
إِنْ كَانَ فِيهَا شَرَطَ التَّوَالِيَا
نَقَضَ كِفَاهُ وَالْيُولَاءُ مَا قَطَعَ

جبر الامر واجب اذ يترك كترك احرام من الميقات

بالميت عند الطين للوزاع
ثانها مكان للبيحاع
او كان من تطييب اوليس
بشهوة او قبله او ليس
باب افساد الصوم وما يكره فيه
بالوطء عند افسدوه جيمما
عن اول القليلين قدما
وواجب به بعيد ان قدما
وعند مجر عنه راس من يقر
فان يكن مجر سبع من غنم
والذبح والتفريق في ذلك اليوم
فان فرضت البعير فالطعام
بقية البعير فالصيام
وان يؤخر او يطأ فيما قد
فلا ولكن فيه شاة لا عدد
ويجوز المجدل فيه والنظر
بشهوة واخذ ما استقر
من المعنى بالمسجد الحرام
لرئيسه او بعد ربي راس
واخذ لذلك من مرماه
او من مكان يجيب بيسرة
اولقب الطواف بالاشواط
وغير ما مضى كالامتناط
باب فوات الحج
من فاته وقوفه محلا
بعرة وليقضه محلا
مع ذبح شاة في القضاء حالا
ولا تقرب المرأة استقلال
باب نذر الهدى وغيره
النذر لما ذبحا وعقب
او التزاما قربة من القرب
ثانها نوعان نوع اشهد
ان اسمه نذر الجزاء واستقر
وهو الذي لما يجلب بغيره
معلق او اندفاع بغيره
فيلزم الوقاية لا المطلقة

خروج من سبي لا كل أو
صلى على الميت لأن عرجا
وحضنها إن لم تسعه مدة
ولا آذان راتب والمرضى
زمان عذر غير قاطع الولا
ولا لمصر وفي الماكات
والشغل أن يستنيه عبارة

حاجة الشخص ولم يعبد ولو
أو قدرها بليت لأن أو حجا
قد طهرت فيها ولا للعبد
والسهم والكرو وحيد وقضى
أما قضاء حاجة الشخص فلا
مستثنا لأن عين الزمان
تعمى سوى الزهدة والنضارة

باب الحج

الحج فرض وكذلك العمرة
والشرط في كليهما الإسلام
جائز في المال ذو تصرف
وكل ما يطيق كان أمرة
فيخرج من مميز يذبح ذا
كلازم الحرام والحريه
ولولن أخراجه نقد ما
وأخرجت فريضة الإسلام
فلفضا فالنذر فالنقل هو
لوحج ذاعن فرض من في قربة
أو القضا في سنة لم يمنع
أو تمن أكثرى فقبل أن وقف
وإن نوى القارن المستأجر
فليقعا لنفسه وكى تجب
بطاعة لا المال واستيق ولد

على الصحيح بالترخي مرة
فمن سوى المكلف الأحرام
كالأب وليحضرة كل موقف
به مع التميز للباشرة
وزائد الاتفاق من ذا أخذ
مع دين والتكليف للفرجة
لكن بعيد سعيه ولأدما
عن نذرج وأعمار العام
أو الذي أقوى وإن غير أقوى
أو فرض معصوب وذاعن نذره
ومحرم بحجة التطوع
لنذر الحج إلى النذر انصرف
نسكا وحسن نفسه بالآخر
إنابة بأجرة أو محتسب
بمضى أو السؤال والكسب عمد

بل مع وجود ما به قد علما وغيره تبرر قد انتفى

لميت

وكل من في منزله قد عينا
شيا ولو بنية تعسفا

وعينو في مطلق الهدى النعم
ويكنى بالشيء في غير النعم
وسنة الأسباع قل تطوع
قالا كل منها جاشز لا يمنع
وليتبع تصرف الذي سدر
الابذبح واجب وسرور در
أو الركوب عند الاحتياج
اليه والاركاب للمحتاج
باب كيفية الاستطاعة
كيفية استطاعة الايات
بالج او بغيره نوعا
فمن يرد فعلا بنفسه يجب
في حقه استسكانه اذ اركب
ولم تزد مشقة الركوب
وان يكون واجد الركوب
وما به في كل رحلة علف
والزاد والماء ان يكن به الف
وجوده بالثمن المألوف
وعمل وسائر الظروف
والامن في طريقه وليحذر
خروجها بغير نحو محرم
وان تزد مشقة اذ اركب
اولم يصير مستكافا لئلا
باجرة او من يتبع عنه
تبرعا او بانفاق مفع
بانه ان حج عنه رزقة
يصير ما يحتاجه من نفقه
فواقع في الكل فعل الناسب
للمستطيع فقط للواجب
باب الصبر وره
من لم يحج فرضه ولا اعتمر
فحجه عن غيره لم يعتبر
فان يكن عن غيره سواء
فذلك عنه دون من سواء
بل واقع عماله ما خلا

وَرَمَيْنِ لَا يَرْجِي وَكَيْ يَجِبَ
وَلَذِي يَوْمُهُ وَالْزَّاحِلَةُ
سِوَاهُ فِي وَقْتِ الْحُجَّاجِ أَجَلًا
كَافٍ لَيَّامٍ وَالْأَذَاهُ
مَا طَالَ فِي الْمَسَافَةِ يُعْتَبَرُ
وَمُؤْنِ الْيَتَامَى أَنْ خَافَ الْفَقْرَ
مَعَ الشَّرِيكِ لَوْ بِحَاجَةٍ إِلَى
وَعَلَيْتَ سَلَامَةً فِي الْبَحْرِ
وَلَوْ بِأَجْرٍ أَوْ ذَوَابٍ عَقْلٍ
وَيَنْصِبُ الْوَلَدُ لِلْحُجُورِ
زِيَادَةَ الْإِنْفَاقِ فِي التَّطَوُّعِ
قُلْتُ وَهَذَا الَّذِي قَدْ حَجَّرَا
وَكَانَ مَا أَحْتَاجَ إِلَيْهِ أَرْفَعًا
لَزَائِدٍ وَإِنْ يَمُتْ أَوْ يُعْضَبُ
لَا مَعَ هَلَاكِ مَالِهِ قَبْلَهَا
وَأَمَّا يَنْبَغِي أَهْلَ الزَّمَنِ
فَإِنْ شَفَوْا فَلَا وَفَوْعَ عَنْهُمْ
وَلَوْ بِلَا إِصَابَةٍ فِيمَا وَجَبَ
أَنَابَ هَذِينَ وَعَبْدٌ أَوْ صَبِي
كِلَاهُمَا أَوْ وَاحِدٌ فَعُضِبَا
عَلَيْهِ وَالْإِحْرَامُ رُكْنٌ هَسَا
صُحِّجَ مِنَ الْخَيْرِ وَقَبْلُ جُعِلَا
لَا يَمْنَى لِلْيَاخِ وَالْكُرْهُ فَقَدْ

لَيْسَ لَزِمَهُ وَمَنْ عَضِبَ
أَنْ يَتَوَقَّى هُوَ بِالْإِنْفَاقِ لَهُ
إِلَى الرُّجُوعِ لَا يَدْبِرُهُ عَلَى
الْأَمْنِ يَكْسِبُ يَوْمًا مَا هُوَ
فِي سَيْرِهِ دُونَ رُكُوبٍ فِي سَفَرٍ
مِنْ بَعْدِ مَا فِي فِطْرَةٍ قَدْ بَيَّنَّتْ
وَأَجْرُ تَخْفِيرٍ وَشَقِّ مَحْمِلٍ
وَأَمِنْ طَرِيقٍ مِنْ مَرِيدٍ خَيْرٌ
وَمَعَ حُرُوجٍ مُحَرَّمٍ أَوْ بَعْلٍ
لَا مُرَأَةَ وَقَائِدِ الصَّرِيرِ
بِالسَّفَرِ الْقِيمُ ثُمَّ لَيْسَ يَجِبُ
فَلْيَحْتَلَّ مِثْلَ مَنْ قَدْ أَحْصَرَ
قَبْلَ شُرُوعِ حَجِّهِ تَطَوُّعًا
مِنْ مُؤْنِ الْحَاضِرِ دُونَ مَكْسَبٍ
مِنْ بَعْدِ مَا حَجَّ الْأَنَامُ أَمَّا
مِنْ قَبْلِ أَنْ يَرْجِعَ أَهْلُ الْوَطَنِ
أَوْ مَرْضًى قَدْ أَيْسَأَ أَوْ هَرِمًا
وَلَيْسَ أَجْرٌ وَلَيْسَ مَنْ أَحَبَّ
مُكَلَّفًا حُرًّا وَإِنْ كَمْ يَجِبُ
وَضِيقَتِ إِنْابَةٌ إِنْ وَجَبَا
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْبِرَهُ مِنْ حَكْمَا
وَوَقْتُهُ لِلْحَجِّ شَوَالُ إِلَى
لَعْمَرَةٍ وَهُوَ هَدْيٌ لِلْأَبَدِ

ومن يكن عليه فرض ويؤى شيا سواء لم يقع عين التوى

عن عمرة الاسلام حيث تفعل
كذلك الناس ما به قد احرما
فان يفران او يجمع الزمان
ولا يكون عمرة التبرات
واقعة عن عمرة النسيان
فمنع

من لم يجب عليه حج ونبها
يعين منه حجه و ربنا
ان لا يقع فهو لا يكون
من كاهن ومثله المجنون
ودومين غيره لم يوجد
كذلك الرقيق قبل اذن السيد
بل بعده وبعد تبيز الصبي
وبعد اذن من ولي كالأب
وحيث زال الرق او صباه
قبل الوقوف مطلقا كضاه
وقوفه عن حجة الاسلام
اذا أتى بالحج بالنكاح

باب دخول مكة
من شاءها فغير نكاح لم يجب
احرامه عند الدخول بل يذبح
اذ فعلت مع ما لها من الحرم
وخص بالثني عشر حكما كالتزوم
فعبده كقطع بنت يحرم
والمشي في نذر اليه يلزم
وفيه نحو الهدى والتخلد
الا لمحرم في سواه يحصل
وتدب احرام لكل من دخل
اليه مع تقلظ غرض من قبل
وان يصاب عن دخول من كبر
ودنه وليس فيه يعمر
ولا يجوز مطلقا للملحط
تملك الشيء الذي منه التلحط
وحاضره لم يجب عليهم
لدى قرآن او تمتع دور

باب كيفية حج المرأة

وحكمها في جميعها حكم الذكر في الحج الا في امور تعتبر

من اول

مكانه مكة بالحج لمن
ولتمتع ودع مكانه
افضل فالشيعي فالحديبية
ويكلا هذين ذوا الحليفة
وقرن والنجمة او يلبس
وحيث حاد اقبل اخذاهن
من دونيه لاهلهما والمارة
لكلهم أولى ولا خير ما
تعيده وفي القضاء أرض الآدا
لغيرهم من رحلتين وانعقد
نحو كاهن امك لان انش
بنية وان وجدت الأول
حجا فذا احرامه بالعمرة
او كان تفصيل فلم يدكر
ولادم وان يطف فيشكك
لكن يحج وبري منه بدم
صوم تمتع ومما قلت
تبع هذا ويحجبتين
ومن على المستأجرين فعمله
والزك للحج فقط ان يحصرا
في ساعة بين زوال شمس
ويكثير غلطوا الا التزير
ولو مع الرقاد دون الاعمال

كان يقيم مكة وان قرنت
بالعمرة الحبل بل الجمرة
أدنى الى مكة مما وليه
يميل عن المدينة الشريفة
وذا غرق أهل كل علموا
أو عن نكاح ومكان الكف
وبدوه أولى وباب الدار
عين مكبر ولكن يحسما
ان كان في المسكنين أبدا
بنية وان تفصيل فقد
مفصلة عين عن أي شكا
أحرم بالعمرة ثم آد حلا
فان يكن سوا له ذاعسرة
يجعل فرانا ومن الحج بيري
فالسعي والحلق والإحرام
من غير مكى وصام للعذر
ان كان حرج ما فقد أحرمت
تلتزم قرده كعمرتين
أو نفسه ومكبريه فهو له
من عرفات أي جزه خطرا
وضيح نحر يا عفا قد نفسه
بين زوال تحريم والفجر
ثم الطواف لهما سبعا ما

فان رفع الصوت منها يكره

مَنْ تَلَى وَهُوَ سَنَةٌ لَهُ
وَجَازَى حَقَّهَا أَنْ تَلْبَسَ
فِيهِ الْقِيَمَ وَالْقِيَامَ بِرَأْسِهَا
كَذَا الْحُجَّاءُ وَالسَّارَوِيلُ وَمَا
أَشْبَهَهَا وَذَلِكَ مِنْهُ حَرَمًا
وَالْحُجُبُ مِنْهَا قَبْلَ إِحْرَامِ بَيْنِ
وَالسُّنَنِ مَعَ طَوَائِفِ الْبِلَادِ حُرْمَتَيْنِ
وَلَا يَنْبَغِي الْأَصْطِغَارُ وَالرَّمْلُ
لَهَا وَسُورُجُهَا لَا يَسْتَحِلُّ
كِتَابُ الْبُيُوتِ

العقد نوعان فنوع يفرد
به امرؤ نحو البين المنعقد
والنذر والسلاة الا الجمعة
وعمره وكل حج أو قعدة
والصوم والاسلام ثم الثاني
معتز في عقده فخصما ب
واحصره في ثلاثة كما عرف
في جانب ولازم وتختلف
فما شئ الأيداع والوكالة
وشركة القنان والجمالة
والقرض والقرض والعارية
والرهن والابضاء والوصية
ثم الجواز قبل موت الموصي
له فقط في ذين بالخصوص
وبعد يكون للموصى له
قبل القبول فاعتبر بقوله
كذلك القضا جازمه تبيينا
في غير قاض للقضا تعينا
واللازم البيع واصلح وسلم
حوالة اجارة وذى اعم
كذلك المساقاة وعقد الخلع
وهية بالتفصيل لا المصدع
عارية للرهن بعد الرهن
وبعد فن ان يهر للذات
وبالقبول بعد موت الموصي
والهبر والسكاج بالنصوين
ان يلزم في جانبيه بالعوض

مِنْ أَوَّلِ الْأَوْدِ حَادِي الْحِجْرَا
بَيْنِيهِ نَحْوُ ثَلَاثِ أَسْتِثْنَا فِ
فِي دَاخِلِ الْمَسْجِدِ كَيْفَ كَانَ
وَسَبَّ أَدْرَجَ مِنَ الْحِجْرِ مَعَهُ
مِنْ غَيْرِ أَنْ تَدْخُلَ فِيهِ رَجُلٌ
أَوْ طَائِفٌ لَهُ يَحْرُمُ مَيْتٌ
أَوْ الَّذِي مَا طَافَ لِثَلَاثِينَ حَلًّا
لَهُ كَقَصْدِ النَّفْسِ أَوْ كَلَيْمًا
بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ الذَّهَابُ
ثَمَ ثَلَاثُ شَعْرٍ رَأْسِ الرَّجُلِ
وَنَازِلُ الْخَلْقِ يَفِي بِالْشَّذَرِ
جَارِ حَجٍّ قُلْتُ هَذَا أَفْهَمًا
مُنْعَا عَلَى سِوَى الْمَشْهُورِ
وَهُوَ عَلَى الْمَشْهُورِ رَكْنٌ فَلْيَحْجِ
وَمَنْ سَمِيَ بَعْدَ طَوَائِفِ الْقَادِمِ
تَمَتُّعُ الْإِنْسَانِ بِالْإِحْرَامِ
وَهُوَ عَلَى مِقْدَارِ قَصْرِ مِنْ حَرَمٍ
يَعُدُّ لِمَقَاتٍ مِنَ الْقِرَانِ
صُورَتُهُ إِحْرَامٌ شَخْصٌ يَكَلَّا
قَبْلَ الطَّوَائِفِ الْحَجَّ لَا الْعَكْسَ وَفِي
إِنْ أَعْقَرَ عَامٌ حَجٌّ يَقْبَحُ
وَالسَّنَةُ الْمُسَلَّ لِإِحْرَامِ نَوَى
وَلِلْوُقُوفِ فِي عَشْتِي عَرَفَةَ

وعتق عبد مطلقا ان اعتقه بعض ومثله المسابقة

فيه الجواز فهو عقد يختلف
كالمن بعد القبض والضمان
وجزئية وهذنة امان
امامية كتابة كذا الهبة
للبيع لكن بعد قبض اوجبه
باب انواع البيع
ونوعوا البيع الى انواع
ثلاثة بحسب الايقاع
لنا فذ وفاسد وما عهده
تحريره ولو صحها منعقد
فنا فذ برؤية ووصف
للعين والمراحمه والصرف
والحيوان ان بيع ما خسر
وما به شرط الحيا وقد حرك
اوانه من كل عيه كبري
او شرط ان يمتعه من يشترى
او باعه عين عقد واشترط
ان يثبت الحيا في عين فقط
او فرق الصفقة بالوصف الا ان
يجمع عقد بين بيع وسلم
وفاسد بيع ما اشتراه
ان باع قبل قبضه اياه
والبيع مع عجز عن التسليم
او مكرها بغير حق فاعليم
وفي الثنايين وبيع الجبله
وفي الملا قح وفيما ليس له
والبيع مع شرط سوى ما قدما
وفي الحصاة والربا فليعلم
وبيع عشب الفحل والمنا بذه
فالبذ بيع من يكون آخذ
والبر في السنبيل والملا مسه
فالمن بيع من يكون لامسه
والحيوان ان بيع بالعلم مسه
ما في المرايا او سقاخا بجمع
وفي الثمار مطلقا في سبيلها

وَلَوْ بَحِضَ وَلَوْ بَدَا
وَعَمَتِ الْمَرْأَةُ بِالْحَضْبِ الْيَدَا
لَهُ وَتَعْلِينَ وَرَكَعَتَانِ
سَيَرًا وَبَيْتَةً وَكُلُّ مَصْعَدٍ
لَا فِي طَوَافٍ قَادِمٍ وَالرَّجُلُ
عَلَى كَدَاهُ وَالْمَحْرُوجُ مِنْ كَدَا
وَيُخْرَجُ مِنْ يَسْكَ مِنْ يَدْخُلُ
لِطَائِفٍ وَحَجَرٍ يَقْبَلُ
فِي كُلِّ مَرْقَةٍ وَوَشْرًا أَوْ كَدَا
ثُمَّ يَشَارُ وَالِدَ عَاهُ وَرَمَلُ
أَيُّ فِي طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعَى وَلَا
سَعْيًا وَرَكَعَتَا الطَّوَافِ دُونَهُ
وَأَنْ يُقْرَبَ بَعْدَ رَمَلِهِ
وَرَكَعَتَاهُ مِنْ وَرَاءِ الْمَقَامِ
حَيْثُ يَشَاءُ مَتَى يَشَاءُ وَحَجَرًا
وَلِيَرْقُ قَامَةً عَلَيْهِ وَدَعَا
إِذَا بَيْنَهُ وَالْمَيْلَ بَيْتًا أَوْ رُجُوعًا
وَلْيَدْعُ وَالْإِمَامُ فَرْدَةً حُطْبُ
بِمَكَّةَ يُنْجِي بِمَا أَمَّا مَنْ
وَبَاتَ فِيهَا وَلَيْسَ لِعَرَفَةِ
بَعْدَ الزَّوَالِ وَمَعَ الثَّانِيَةِ
وَجَمَعَ تَقْدِيمَ بَيْتِي وَدَعَا
بِالْقَوْمِ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ مَرْدَلًا

تَسْمًا وَقَبْلَهُ التَّطْيِبُ
وَلَيْسَ أَيْضًا إِرَارًا وَرَدَا
وَالْفَرْصُ يُعْنَى وَبَلَكِيَانِ
وَمَهْبُطٌ وَحَادِيَةٌ وَمَسْجِدٌ
يَرْفَعُ صَوْتًا وَإِلَيْهَا دَخَلُوا
وَاللِّقَا الْبَيْتُ دَعَا وَرَدَا
مَكَّةَ لَا لِلنَّسِكِ وَالرَّجُلُ
ثُمَّ عَلَى مِثْلِ الْيَمَانِ يَقْبَلُ
وَبِعْدَ رَحْمَةِ بِمِثْلِ الْأَسْوَدِ
غَيْرِ النَّسَا فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى
يُقَضَى بِالْإِضْطِبَاعِ حَتَّى كَلَامًا
وَبِأَيِّ السَّبْعَةِ طَافَ الْهَيْئَةُ
أَبْعَدَ لَا لِيَسْوَةَ فِيهِمْ هَلَهُ
فَالْحَجَّ جَزَاءُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
مَسْرُومًا مِنْ بَابِ الصَّفَا فَلْيُظَاهِرَا
مَا شَاءَا وَلِلزَّوْفِ يَمْشِي وَسَعَى
إِلَى حِذِّ الْمَيْلَيْنِ وَلَيْسَ تَقْعُ
عَنْ بَعْدِ ظَهْرِ سَابِعٍ أَوْ مَرَّ نَصَبُ
مِنْ نُسْلٍ وَسَبْرًا إِلَى مِثْلِي
إِذَا طَلَعَتْ وَحُطْبَةُ مُحَقَّقَةٍ
أَذَنَ كَيْ يَفْرَعَ حَمَادًا وَطَرِ
إِلَى الْعُرُوبِ وَلْيُقْضَ وَجَمْعًا
وَبَاتَ وَلِيَرْجُلَ بَعْرٍ وَيَقِفَ

قبل الصلح دون شرط قلها وكل شيء نجس وفي الغدر وبيع عبد مسلم لمن كفر مشعره

وبيعه بشرط عتيق واليولا

لباشع او بشرط رهن بجريلا
او مع خيار الرؤية المعروف
اذ ارأى البائع والمشتري
وعقد الاعي باثنا او شاربا
ومعد الما بما او جاريا
اما الحرام حال الانقار
فمنه بيع حاصير لياؤ
كذا تعلق الشخص للرجات
والنفس ان يزيد فالاثان
ولم يكن مقصوده تشكاه
بل قصد تفرير من سواه
وان يبيع بعد بيع جاري
من غيره في مدة الخيار
والسوم بعد سور غيره بان
يزيد بعد ان قتر العتق
وبيع بربون بترك ما دفع
من مبلغ لباشع ان لم يبيع
وبيعه لئلا يجر المبيع
ومن يريد آلة اللهو الخشب
وسيفه لغير جلاي ظلم
والآلة للاصطياد في الحرم
كذلك المضرة التي بها يظن
بتركه للطلب كثرة اللبث
والمشتري يحرق في الغور
واجب بالرد صاع ثمرة
ان ترد بعد الحلب والاختلاف
او مع بقاء عنه الاختلاف
وتجزم التدليس نحو التمويه
والكذب في اخباره والتورية
وان يرى عيبا به ويكتفه
وكرنه بخر او جهة الامه
مسودا شعورا ما مضى
بجعدا وحسنه ماء الرخا
باب بيع الايمان
العين عند العقد اما حاصير
مرشاة ولا نقد حاصير
فبيع الاولى بالشرط يتعقد

سَعَرَهُ بَدْعُو وَفِي تَحْسِيرِ وَبِمَعْنَى بَعْدَ طُلُوعِهَا ابْتَدَأَ وَبِمَعْنَى قَوِيَّتِ الْإِتِّمَادِ مَنَعَ تَلِيَّةً وَعِنْدَ كُلِّ كَبْرًا وَبِمَعْنَى تَحْلِيٍّ وَلَقَدْ تَسِيرَ لِمَكَّةَ وَبَعْدَهَا إِلَى مَكَّةَ وَبَيْنَ مَا زَالَتْ إِلَى الْعُرُوبِ فَلَيْسَ سَبْعًا كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْسَ لِعَلَّةٍ لَا يَرْتَجَى أَنْ تَعْدِمَا وَالْإِنْفِرَ الْحَيْثُ أَغْنَى فَقَدْ وَتَرَكَ كُلَّ وَثَلَاتٍ فِيهِ دَمٌ وَالثَّانِي مِنْ قَبْلِ غُرُوبِهِ نَقَرٌ وَحَلَّلُوا بِأَشْيَيْنِ مِنْ حَاقٍ ذَكَرَ لَا الْوُطْءَ إِلَّا بِالثَّلَاثِ تَجَرَى وَبِالْفَرَاعِ حَلُّهَا فِي الْمُعْتَمَرِ قَاصِدُ سِيرِ الْقَصْرِ مِنْ مَكَّةَ لَا مُقَدَّارَهُ لَهُ وَإِنْ تَطَهَّرَ فَلَا	يُسْرِعُ بِالْقَوْمِ كَرَمِي حَجَرِ لِلْحَجِّ سَبْعَ زِمَامَاتٍ بِحَجَرِ لِلْحَجَّةِ الْأُولَى وَلِلرَّحْمَةِ قَطْعُ وَلَعْدَهُ الْهُدَى هَذَا تَحَرَّأَ وَلَطَوَافِ الزُّكَيْنِ بِالْعُرُودِ مُرٍ وَبَاتَ فِي لَيْلَاتٍ تَشْرِيقُ هُنَا بِكُلِّ حُمْرَةٍ مَعَ التَّرْتِيبِ فِي الرَّمْيِ لَا التَّكْبِيرِ مِنْ عِنْدِ غَلَبَةٍ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ رَمْيِ مِنْ رَمِيٍّ وَأَسْتَدْرَكَ الْمَتْرُوكَ سَابِقًا أَدَا وَقَرْدَةٍ مَذَكِّي حَاقٍ يَدْمُ فَأَجْرُ الْمَيْمَنِ وَالرَّمْيِ هَدْمُ وَرَمِيٍّ تَحَرَّأَ وَطَوَافٍ مَا حُظِرَ وَوَقْتُهَا مِنْ يَصِفُ لِكُلِّ التَّحَرُّ وَبِالطَّوَافِ لِلْوَدَاعِ قَدْ أَمَرَ لِحَاثِيٍّ وَعَادَ لِأَنْ وَصَلَا وَالْمَكْتُ لَا لِشُغْلِ سَيْرٍ أَبْطَلَا
فصل في محظورات الإحرام	
يَحْرُمُ بِالْإِحْرَامِ فُتَا زَانِ وَأَمْرًا سِتْرَةً بَعْضُ وَجْهِهَا وَرَجُلٌ أَنْ يَسُرَّ الرَّأْسَ بِمَا أَوْحِيطَ أَوْ حَمِلَ سِتْرَةَ الْبَدَنِ أَوْ نَسِجَهُ أَوْ لَصِقَهُ مِنْ جِلْدٍ	لُبْسًا عَلَى الْإِنَاثِ وَالذِّكْرَانِ بِلَا صِقٍ لَا حِيْمَةَ وَشِبْهِيَّهَا يَعْدُ سَائِرَ أَكْطِلِينَ لَا يَمَّا يَمَّا يَحِيطُ بِشُرُوحٍ أَوْ طَعَنَ وَعَبْرَهُ أَوْ عَقْدَهُ كَلْبِدٍ

وهذه إما بوصف شرف وذمة الانسان لولا ثوصفت

ككيس لحيته ولق يده
 لا كزار تحت خيط لزة
 ولا ارتداء يقيص أوقبا
 ولا حاجة ولكن بدم
 وهو على الخالق ان كرها خلق
 أسفل كعب أو زارا فعمد
 بما كرم جان وزعفران
 والذهن ذى النسيم الطرقيح
 وليس ما طيب قبل ان شرع
 ونظير طيب بدن مما سبق
 والنوم في أرض وقرطيا
 وبطء دفع قادر على الهوى
 وتورا شجار ورهب البدو
 عن نصيه كالريح اذ يعقب له
 في كيس أو قارور ارسلت
 وجهل طيب ما يمس لا العقب
 لا دهن رأس أصليع وما يظن
 ولا الخضاب وابانة الظفر
 ولا اذ استيئله شعر قطع
 قلت كما من حاجبيه طالا
 بالنفس أو مشط ولم نكره له
 قلت وجوز وأله بمسا لا
 والوطء والمقدّمات الناقصة

أو ساقه يمشر وعقده
 أو كان فيه يكة في جخرة
 ولا يميان وسيف صعبا
 كما لحاق دون الوقت للتألم
 لا فاذ نعل اذ الحف حرق
 ليس سراويل وتطيب قصد
 يقصد منه الریح للإنسان
 كالأكل مع طعم له أو ريح
 في نية الإحرام بعد ما شرع
 إحرامه لا الإنشغال يعرف
 قلت وشم الوردة لا ما استحبها
 عليه لا فأكهة ولا دوا
 والبان والذهن له في المروى
 لا عينه بمسده أو حمله
 وفارق المسك التي ما قدت
 ودهن رأس ولحي وإن خلق
 من رأس مستحج وسائر البدن
 والشعر لا مادا حل الجفن يضرب
 أو طفر الشعر والظفر سبع
 ولا دم إن شك الإسلا لا
 ولو يخطي وسيدر غسله
 يجعل فيه الطيب الإكحالا
 قلت العناق بأشبهاء عارضة

في كل ما جعله مؤثمة أو المحل ليس صالحا له

أصلا والأفاعير محله
وذكر قدس كيلو أو زنيه
أو ذريقه أو عده أو سبيته
وعن أو حدائقه أو حبوب
أو نحوها كالتمر والزبيب
لأنه لا يجرده ولا ردة ولا
حلوله أو كونه مؤثما
فإن يكن في العقد لم يثبت
يحمل على حلوله أو الجسد
وأن يطلوه في اشتراط الأجود
لا اشتراط أدنى ولا زنى
والشرط في ما جعله علم الأجل
فإن يقول في محرم بطلت
فصل

وكما است فيه شرطه
امكان ضبط لوازمه ضبطه
فيمنع النبل المربى والدر
الالائي السمار فلتعثر
والعد في جز ولو لم يطل
والورس والجلود والسفرجل
ونحوه كثر من الأعيان
كرايح والبص والرمات
والرق والخفاف والنعال
منوعة تعد أو تكاليف
والياسمين والبنفسج امسح
وسائر الاطراف كالأكارع
ومثلها ابصار رؤس الماشية
ودهن ورد ثم دهن الغالية
كذا تخفيض فيه ما يجمل
وكل ما من النبات يجمل
عليه غير جنسه بخلاف
بأبيرة ولم يكن مضبوطا
أو كان مضبوطا يصح قد طرا
من غير نسج أو ملونا بترى
باب الرضا

وإنما يجري بنقد أو بما يفقد منه طعمنا كعذب ما فإن نبيغ بمثله متعاضدا

وَعَدَ وَطِيءَ لَا إِنْ أَحْطَرُ جُهِدَ
شَيْءٌ مِنْ الْحَرَامِ بِالْإِحْرَامِ
وَيُوجِبُ الْإِتِمَامُ دُونَ الرِّدَّةِ
كَالْحَكِيمِ فِي تَحْلِيلِ الْمُحْصَرِ
وَالْإِجِيرِ الْأَجَرُ وَالْقَضَاءُ
وَتَرْكُ صَوْمٍ وَصَلَاةٍ بِإِعْتِدَالٍ
وَمِنْ صَبِي صَحَّ أَوْ مِنْ قَيْتٍ
وَلَوْ مَعَ الْإِفْسَادِ أَيْضًا لِلْمَرَّةِ
ثُمَّ الشَّيْءُ السَّبْعُ فَالطَّعْمُ مَا
بَعْدَهُ الْأَمْدَادُ وَالْمَرَّةُ مَعَ
قَوْنًا وَافْسَادًا كَانَ طَائِفَتَيْنِ
ثُمَّ وَطِيءَ وَصَحَّةٌ كَوَقْفَتُهُ
وَالسَّبِي ثُمَّ وَطِيءَ وَجَرَمًا
تَعَرَّضَ مِنْهُ إِلَى بَسَرِي
أَوِ الَّذِي فِي أَصْلِهِ مَا كَوَّلَ
فَرَعَ حَمَارِ الْوَحْشِ مِنْ أَهْلِي
مِلْكٍ أَمْرِي وَعَيْرُهُ لَا أَشْرَأَ
وَجَزْنُهُ وَيَبِيضُهُ عَنْ عَمْدٍ
وَبِيرَتُ الْحَرَمِ ذَا وَرَأَى
لَا يَجْرَادُ عَمَّتِ الْمَسَالِكَا
وَصَمَّوْا بِالْقَتْلِ وَالْإِزْمَانِ
أَوِ اللَّطْوَى وَرَمِيهِ فِي الْحِلِّ مَا
وَبَعَثَ كَلْبٌ دَرْبُهُ تَعَبًا

وَلَوْ بَرِّي وَصِيٍّ مِنْ قَبْلِ حِلِّ
يُقْبَدُ كَالرِّدَّةِ عَنْ رِسَالَةٍ
وَالْإِتْلَابُ لِلْإِجِيرِ عَشْدَةٌ
وَالْقَوْتُ لِأَبِ الصَّرْفِ عَنْ مُسْتَأْجِرٍ
ضَيْقًا كَتَكْفِيرِ الَّذِي أَسَاءَ
وَبِالْقَضَاءِ يَحْصُلُ مَا لَهُ إِلَّا دَا
وَعَدُهُ يُوجِبُ إِحْدَى الْبُذَيْنِ
أَوْ كَانَ قَدْ قَارَنَ ثُمَّ الْبَقَرَةُ
بِقِيَمَةِ الْأُولَى فَالْيَسِيَا مَا
قَرَأْنَهُ تَبَقَى لِحَجِّهِ تَبَعٌ
قَدْ وَدَّهِ ثُمَّ سَعَى ثُمَّ حَلَّتْ
فَرَمِي يَوْمَ عَجْرَةٍ وَطَوْفَتُهُ
يُحْرِمُ وَمَنْ يَحِلُّ الْحَرَمَ مَا
يُؤْكَلُ ذِي تَوْحِشٍ جَسِيٍّ
أَوْ ذُو تَوْحِشٍ لَهُ تَمْشِيْلُ
وَقَرَعَ شَاةً مَثَلًا مِنْ طَبَعٍ
لَا يَسُ أَوْ لَوْحِشٍ فِيهِ صَلَا
وَلَا يَبْصُحُ مِلْكُهُ عَنْ قَصْدٍ
عَنْ مِلْكِهِ فَالزَّمِ الْأَرْضَا
وَالدَّفْعُ عَنْ نَفْسٍ وَمَالٍ ذَلِكَ
وَلَوْ يَحِلُّ مِنْهُ أَوْ نَسِيَانٍ
كَالسَّهْمِ جَازٍ فِي الرُّوْرِ الْحَرَمَا
وَبِالْحَلَالِ رِبْطُهُ لَا مَقْتَنًا

كذا مساواة بيننا لا يظن
وفي اختلاف الجنس من شرط
له الحول مع تقابض فقط
والحيوان ان يقع با حصر
فما شئ ولو من جلا جرك
وعند جمع العبد جنس اختلاف
من طرفيه جنسه او من طرف
او نوعه او صفته لم ينعقد
ولم يزل محررا اذ اوجده
كصاع قمر معه درهم ورق
بدن او بدنه من فاستنفق
وصاع غير مثله من الردي
بمثله اوجده او بردي
باب المراجعة
من اشترى بضاعة واخبرها
بالتين الذي به قد اشترى
وباعها بجماع كدسهم
رجع لكل عشرة لم يحرم
فان يقل غلط ثم يدعى
زيادة فقول له لم يسمع
ولم يجب الى سماع يثبته
اقامها الا ابرج بيبته
محتمل لصدق ما يقول
وقوله بنفسه مقبول
والشترى مكن بالتحصيل
محلف على انتفاء علمه
ومثله في ذلك الما طلبة
كمانه في كل الف ساقة
باب الخيار
ويشترع الخيار في مواضع
من البيع مجلس التبايع
والشرط ايضا وهو لم يرد على
ثلاثة حيث نرادا لثلا
وفي تلقي الشخص للركبات
بكذا في السر والاثمان
وفي ظهور العيب عند ما يرى

وان يبدى الصيدين بعد العدم
يبرأ ولو في الملك في ذي التلف
اوصال كالفرخ لما قد اخذا
بمثله من نعم يحكم به
حتى اللذان لا يضطررا اتلفا
في المثل عدلان وعدلان فقد
والجزء للجزء كما عن ذي الصغر
لا العكس والميعب للميعب
ويضمن النقص من الام التي
او يضمن المذكور بالطعام
بمكة وقيمة الذي اتفق
وقابل الحامل بالمثل وما
او انه لكل مذكورا
كالصنيع كبس والتعام بدنه
ويقر الوحيش او الحمار
وكاليراسع هنا المحفرات
ما فوقه او تحت من طيور
لو محيرمان قارنان مثلا
يتمد الجزأ ولو في المحرم
ومن سوى المحرم للمحرر حل
وان اعان الحبل او دل على
وقطع بنت وهو رطب حرى
لا مؤذيا واذا خراف الشيرة

وحفر محرم وحل في المحرم
في اليد لا للقلب او مما اختطف
في حرم في الحبل والعكس كذا
عدلان اي كل فقيه منتهيه
او خطا قلت وحيث اختلفا
فيل يتخير وقيل بالاشد
والمرضى المثل والاثنى للذكر
لا باختلاف الجنس في التعيب
جنا عليها فانت يمين
بقيمة المثل من الانعام
منلية فيه يمين اتلفا
يدع حاملا ولكن قوما
يوما وفي الكسر على الاثمان
والارنب العناق قاربت سنة
للوحيش الامثال لها الا بقار
والظبي عتر والحمام شاة
قوم كطير الماء والعصفور
من النعام المنعني ابطلا
ويمة مذبوحة فليحرم
ما لم يصد له او المحرم ذلك
صيد عصي ولا جران اكلا
وقلعه لا لا حيل حريم
ان صغرت شاة ولا بقرة

وصفة قد فرقت بعد الشرا او ابتداء عند جمل المشتري قلت

قُلْتُ لَأَجْزَارٍ وَتَرَبَّاحٍ حَرَّمَ
وَأَنَّ الصَّلَاحَ قَالَ لِلْإِمَامِ
وَصَرَفَهَا وَلَوْ بِأَسْبَدِ الْإِلَ
وَحَرَّمَ الْهَادِي وَوَجَّحَ الطَّائِفِ
وَقَدْ تَدَاخَلَ الْجَزَاءُ إِنْ اتَّحَدَ
إِلَّا إِذَا كَفَرْتَيْنِ الْفَعْلُ
مَنْعَ الَّذِي حَرَّمَ لَأَمَّا ذُوهُ
وَلَيْسَ كَمَنْعِهِ وَالَّذِي أَحْصَرَ عَنْ
يُتَجَاجَ فِي الدَّفْعِ إِلَى قِتَالِهِ
بِنَيْتِهِ وَحَلْفِهِ وَالْحُسْرُ
كَأَعْرَاهُ مِنْ دَمِ الْحَرَامِ
لَا بِالصِّيَامِ بَدَلًا عَنْهُ فَلَا
يَلْزَمُ لَلْفَقْدِ الطَّعَامِ
وَلَيْسَ يَقْضَى مُخَصَّرًا وَإِنْ عَمَرَ
يَرْجُو زَوَالَهُ فَهَاتِ وَلَا دَا
وَمَنْ يَنْتَهَ الْحَاجَّ فَالْحَلَالُ
وَلَيْقِضَ حَاجَتَهُمْ وَتَلَزَمَ
حُجَّتُهُ لَا قَبْلَ هَذَا وَاسْتَقَرَّ
وَفِي قَرَائِنِهِ وَلَوْ قَدْ أَفْسَدَا
عَنْ حَرَمٍ قَصْرًا وَفِي الْفَوَاتِ
الْأَعْلَى مِنْ قَبْلِ نُسْكِ رَجَعَا
شَاءَ مُضْغٍ وَعَلَى الْأَحْيَاءِ
يَحِيطُنَا تَقَاوُتًا مَعَ الدَّمِ

يَكْرَهُ نَقْلَ لَا يَلْكَاءَ رَمَزِمَ
نَزَعَ سُورَ الْبَيْتِ كُلِّ عَامٍ
فِي بَعْضِ مَا يَصْرِفُ بَيْتَ الْمَالِ
كَذَلِكَ فِي الْحَرَمِ وَالْجَزَائِفِ
النُّوعُ وَالْوَقْتُ فِي الْإِسْتِمَاعِ قَدْ
وَجَارَتْ لِسَيِّدٍ وَتَعَلَّلَ
فِيهِ وَلِلَّاصْلِيِّينَ مِنْ مَسْنُونِهِ
وَقُوفِهِ وَكُتِبَ اللَّهُ بِأَنْ
لِلْمُخَصَّرِينَ أَوْ عَطَاءِ مَا لَمْ
كَذَا بَدِيعِ الشَّائَةِ حَيْثُ خَصَّرَ
وَكُلُّهُمَا أَيْتُمْ بِالطَّعَامِ
تَقَوَّى عَلَى صِيَابِهِ التَّحْلِيلُ
مُسَوِّمٌ مَتَى شَاءَ وَحَيْثُ رَامَا
أَطْوَلَ مِنْ مَعْمُودٍ دَرِيًّا وَصَبَرَ
يَكْرَهُ إِنْ يَنْتَرِطُهُ إِذَا ذَاكَ قَدْ
بَجَلَ مَا لَمْ يَرْقُ مِنْ عَمَلٍ
مَنْ حَجَّ ذَا تَمَسَّحَ أَوْ يَحْجِرُ
وَجَارَتْ تَقْدِيمُهُ إِنْ أَعْمَرَ
لَا حَاضِرَ الْمَسْجِدِ مَنْ لَا بَعْدَا
وَتَرَكُوا الْإِحْرَامَ مِنَ الْبَقَايَا
وَالرَّمْيِ وَالطَّوَافِ مِنْ وَدَعَا
تِلْكَ إِذَا حَالَفَ فِي الْمَأْمُورِ
كَأَحْكَمَ فِيهِمَا أَدَامَ يَحْرِمُ

وَجَهْلُ إِجَارِ الْمَسْجِدِ الْمَوْجُورِ
وَجَهْلُهُ بَعْضُهُ مَعَ كَرْنِهِ
مُقْتَدِرًا عَلَى انْتِزَاعِ عَمَلِهِ
وَعِنْدَ عَجْزِهِ قَدْ رُفِضَ
لَعَالَمٍ وَفَقْدِهِ وَصِفَ ذُو قَصْدٍ
رَفِيقًا مَرَامٍ قَدْ أَخْبَرَنَا
بَيْنَ بَابٍ بَعْدَ احْتِكَارٍ
وَيَحْجِرُ عَنْ ثَمَنِ فِي ذِي مَتْنَةٍ
أَوْ غَيْرِ الْمَسْجِدِ بَعْدَ رُؤْيِيهِ
وَبِاسْتِمَاعِ شَيْءٍ مِنْ أَنْ يَقْبَلَ
بِالشَّرْطِ إِلَّا الْعَقْدَ فَلْيُكَلِّفْ
كَمْ تَرَى التَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدَا
صَلَاةً بِشَرْطِ طَمَعٍ وَجِدَا
وَبِاخْتِلَافِ الْعَمَلِ الْمَوْجُودِ
عِنْدَ الشَّرَائِطِ جَدِيدٍ
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَعْلَى رَفِيقٍ
تَخَالَفَ أَدْمَى إِلَى التَّكَلُّفِ
وَفِي حُدُوثِ الْعَبْدِ بَعْدَ التَّمَرُّ
بَرَاءَتِهِ مِنْ ذِي بَاعَةِ سَتِي الشَّرِّ
بَابُ السُّبُوحِ الْبَاطِلَةِ
أَنْوَاعُ كَثِيرَةٌ وَلَقَدْ تَمَسَّحَ
فِي عَدِّهَا عَلَى الَّذِي مِنْهَا ذَكَرَ
فَمَنْ سَمِعَ الشَّيْءَ قَبْلَ قَبْضِهِ
وَصَحَّ فِي الْمِرَاثِ وَالْمَوْصِي بِهِ
وَمِنْ رَقِ سُلْطَانِ كَذَا الْمُسْلِمِ
فِيهِ وَرَبِّهِ الْوَقْفِ مَعَ مَا يَصْنَعُ
وَكَيْفَ يَكُونُ قَدْ اسْتَرْجَعَهُ
وَالْمَكْنَزِ وَالْعِيدَانِ أُنْثِيَتُهُ
وغيرَ حَافِظِهِ مَا لَمْ يُقَدَّرْ
عَلَيْهِ هَالَا كَالْحَامِ الطَّامِرِ
وَصَحَّ فِي الْجَارَةِ وَفِي سَلَمِ
وَعَلَى كَثِيرَةٍ بِحَيْثُ لَسَمَ
تَكَلَّمَ إِذَا أَلَا طَالَا الزَّمَنُ
وَبِيعَ مَقْصُودٍ وَأَبْقَى لَمَنَ
عَلَى انْتِزَاعٍ وَارْتِجَاعٍ قَدْ رَمَا

وبع عتق في محل آخر
ومنه ايضا جمل العتق
في بيعه او ما به قد اجمعه
وبعنا الحصة والمناجزة
فليس من البيع النافذة
وعن قرب عاتبة ملازمة
ببعضه لمن يكون لادسسه
كذا الضامين وعقب الفعل
وكذا عتق جسر كالزبل
مع الملازم كذا بيع العترة
كالصوف قبل جره او ما استمر
وبع من الملك الا في السلم
وفي الزبا وفي اجارة الذم
والبيع في مرفق ام الولد
والشرايات مع مكات فسد
وبع ما من الحرم يؤكل
بالجيران مطلقا فيسقط
وبع شاة من عاتبة لعت
بمثله او حين ذلك اللين
والبر في سبيلهم محاشية
معتبر من البيع الباطل
وبع بئر بعه بمشايه
وبع بئر بئر من كاه
ومرط بالبر بيع او مرط
بمثله كذا الزبيب والعنب
كذا طري اللحم بالطري
من حنيه كذا المشوي
وبابين بابين من حنيه
تفاضل فباطل في نفسه
والحم والخلول والالباب
والخبر والاسكال والادهان
كذا الدقيق كلها اجناس
فاله اصله يقاس
وبع عبد مسلم لمن كفر

لمن له اكثر من البقات
وحسبت مسافة اي ويحط
ثم يصم ثلاثة الايام
وسبعة يصومها في داره
وفي الحرم وهو لا يصيد ولا
ثلاثة من اصم طعما ما
ثلاثة هذا دم التغيير
تخصوصه بوجه ارض الحرم
افضلها لدم ما قد ينسا
وعشر عبيد الخمر معلومات

ولا يحط بحرام ياتي
نسبة ما تناو نابه فقط
ما بين يوم الخمر والاحرام
وفرق القضا على مقدار
مفسد لسك شاة او فليبدل
ليسنة تمسكوا او صامسا
بين الثلاث ودم التقدير
قلت وبالنسبة صرف اللحم تتم
في العمرة المروقة والحج وفي
وما لتسريق فعدو ذات

باب البيع

وما يعقد البيع اذا
كففت ملكك شيئا اشتري
ويقبول وكذا ان باعنا
والعكس لا من وارثنا خطيب
كلام الاجني قبلت
يعني وهكذا نعم ان جاوبا
وكيفية جعلته لوصا
مع كذا كالا مير بالتسليم
ويهدى من يشترى له الشاة
بعينه من بعد كالموصى بها
دون الذي استاجر والمسترجع
وارث وذوي اربها وان امر

لم يك ضمنا بايجاب وذا
ولو بان شئت على المشهور
من نفسه لطيفه متاسا
موافق معنى وقضاه اي
ولم يملك اشترى ابتعت
شعيا بيعت واشترى خطبا
وحده او ادخلته في ملكها
منه ولفظ هبة لا سلم
ومصحف ومسلم لا يحكم
له على خلف ومستو هبة
بالعيب او اقاله والمودع
بان يزيل الملك عنه من كفر

وَلَوْ كَانَتْ وَفِيهِمْ دُبِيرًا
وَلَا مَتَاعَ بَيْعٍ وَالْقَافِضُ قَبْضٌ
فِي نَافِعٍ شَرَعًا وَلَوْ قَدْ أُوجِرَا
وَالْبَيْعُ قَوْفٌ سَقْفٌ وَغَيْرُهُ
لَا كَاهُوِي فَرْدًا وَجَبَيْنِ بَرٍّ
وَسَكِينٍ يَلَا مِيرَ طَاهِسِرٍ
مَقْدُورٌ تَسْلِيمٌ كَوَيْتٍ وَابِيحٍ
فَلَا يَبْعُ بَيْعٌ لَعَيْنٍ عَيْبًا
وَحَانِ الْأَرْضُ يَحُلُّ عَقْدُهُ
وَالْعَصَبُ وَالْإِيقُ لَأَنْ قَدَرَا
بِلِلٍّ وَالْهَيْزُ يَلِيهِ مَنْ عَقْدُ
بَيْعِ الْمُضْمُولِي كَذَا شَرَاهُ
قَدْ عَلِمَا مَعَ عَيْنِهِ مَمْرَهُ
بِمَجْزُولَةِ الْقِيَمَانِ إِلَّا صَاعًا
صَبْرَتُهُ يَعْشَرُ وَيَبْطُلُ
وَجَاهِلًا خَيْرٌ وَكُلُّ صَاعٍ
وَلَعْنًا يَعْشَرُ كُلُّ أَحَدٍ
لَأَنْ بَيْعٌ عَيْبٌ جَمْعٌ يَمْنُ
عَلَى الْمَيْعِ وَسِوَاهُ نَفْطَرَا
أَوْ لَعْنَةُ إِنْ دَلَّ أَوْ صَوَانُ أَوْ
بَانَ بِمَا لَا يَغْلِبُ التَّغْيِيرُ
وَفِي طَعَامَيْنِ وَجْهِي مَنْ
مَجْلِسِهِ قَبْلَ تَخَايَرِ أَوَّلِهِ

وَأَمْ فَرَجَ بِالْفِرَاقِ أَمْرًا
لَهُ إِنْ اشْتَرَاهُ فَأَهْدَى عَرْضَ
كَالْمَنْ فِي الْمَتَرِ أَوْ الْمَاجِرِ
بِالْمَنْ لَمْ يَهْرَفْ فِي كُلِّ الْقِيَمِ
وَسَبْعٌ لَيْسَ بِبَيْعٍ كَالْمَنْ
أَوْ طَهْرُهُ بِالْقَبْلِ لَا التَّكَثُرُ
فِي الْبَيْعِ لِأَحَامٍ يُرْجَى خَارِجُ
مِنْ نَاقِصٍ بِفَضْلِهِ مِثْلُ الْأَنَا
كَمَيْسِرٍ أَوْلَدَهُ أَوْ عَقْدُهُ
فِي قَبْضِ ذَيْنِ الْمُشْتَرَى وَخَيْرًا
وَلَوْ يَنْظُرُ فَقَدْ هَامَ حَقُّ يَسْرَدُ
بَعَيْنٍ مَا يَمْلِكُهُ سِوَاهُ
كَبَيْعِ صَاعٍ صَدْرُهُ لَا صَبْرَهُ
وَالْقَدَرُ ذَمُّهُ كَالْوَبَا عَا
يَدُ كَلِّهِ مِنْ يَحْتَمِلُ لَا يَجْهَلُ
بِهِ وَمَعَ مَنْ هُوَ ذُو مَتَاعٍ
يُدْرِيهِمْ إِنْ يَتَوَافَقُ الْعَدَدُ
أَوْ مَا يَخْصُهُ مِنْ أَلْفِ تَقْسِيمِ
لَا قَبْلَهُ فِي غَالِبِ تَغْيِيرَا
أَجَرَ نَفْسَهُ أَوْ اشْتَرَى فَلَوْ
فِي مِثْلِهِ يَقُولُهُ يُحْيِيهِ
مَعَ الْحُلُولِ وَتَقَابُضِ لَدُنْ
يَحْسِبُهُ بِالْعِلْمِ بِالْمِثْلَةِ

وَمِلْكُهُ لَهُ يَصْعُقُ فِي صَوْبِهِ
بِالْيَدِ وَاشْتَرَاهُ مِنْ بَيْعِهِ
قَرَنَهُ بِالْبَيْعِ بَعْدَ مَا اشْتَرَى
وَعُودُهُ فِيمَا لَمْ يُوْجِبْ
وَبِالْبَيْعِ فَرَجَ أَوْ أَمْلَكَ
وَبِالْمَتَاعِ عَقْدُهُ مِنْ مُسْلِمٍ
بِمِلْكِهِ وَذَلِكَ صَفَاتُ بَيْعٍ

فصل

وَالْبَيْعُ مَعَ شَرْطٍ يَحْتَاطُ بِطَلِ
لِاشْتَرَاؤِهِ أَوْ قَبْلِ أَوْ بَعْدُ
أَوْ تَحْتَ أَوْ تَحْتَ أَوْ تَحْتَ
أَوْ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِهِ بَرٍّ
وَبَعْدَ ذَلِكَ بِالْبَيْعِ الْعَقْدُ
مِنْ عَيْنٍ بِالْمَنْ لَمْ يَعْلَمْ
وَشَرْطُ وَصْفٍ فِي الْبَيْعِ يَطْلُبُ
كَشْرَ كَوْنِ الْعَيْدِ مِنْ كَيْفِ
وَالْقَطْعُ لِلْمُتَارِكِ يَكُنْ فَقَدْ
صَلَا حَتَّى أَوْ أَنْ تَبْقَى إِنْ رُجِدَ
أَوْ لَا يَسْلَمُ الْبَيْعُ بَعْدَ أَنْ
يَبْعُ الْأَمْدَ قَبْلَهُ الْمَنْ
وَنَقْلُهُ مِنْ مَوْضِعٍ لِلْبَيْعِ
وَمِنْهُ بِكُلِّ عَيْبٍ وَاقِعٍ
وَلَا يَبْعُ بَيْعُ مَاءٍ قَدْ جَرَى
وَأَنْ يَكُونَ بِمُدَّةٍ مَقْرَرًا
وَلَا الْفَرَاكُ وَهُوَ مَرُورُ طَبَقٍ
فِي النَّظَرِ عَرَضًا أَوْ رَيْبٍ بَعِيدٍ
فِي خَمْسَةٍ مِنْ أَوْسُقٍ فَكَثُرَا
وَصَحَّ فِيمَا دُونَهَا أَنْ قَدَرَا
بِالْمَنْ مَعَ صَلَاحِهِ عَلَى الشَّيْءِ
وَكُلُّ مَرَاوَنٍ بِبَيْعٍ قَدْ خَصَرَ

فصل

كُلُّ الْمَرَاكِمِ بَيْعٌ بَيْنَهُمَا
قَبْلَ الصَّلَاحِ دُونَ شَرْطِ طَلْعِهَا
وَطَلْعُ نَحْلٍ إِنْ بَيْعٌ مُؤْتَرَا

لبائع وقبل الذي اشترى

باب المصلح

وشرطه أن يسبق التناصم
وأن يقر بملكه المتناصم
أو أجنبي نائب في التصام
وتعريفه غالب الأحكام
فالمصلح عن مبيع بيعها به
وهو بغير العين ببيع أجنبي
وإن يكن عنها جازا بالمنفعة
أو جازا بغيرها كمن منعه
بغيرها فإنه حاسرة
وقد يكون مطلقا أو عارضا
أو مطلقا أو مطلقا أو مطلقا
أو مطلقا أو مطلقا أو مطلقا
وملحه عن دونه المحقق
بيعته براءة مما يقع

باب الخوالة

تعتبر الخوالة والمخالفة
عليه لا يرثها والمخالفة
وصيفة مبرمها أحلتها
على فلان بالذي عندي كذا
وحيث قال أحلت على فلان
بعشرة ولم يرد فكاف
واعتبروا أيضا بالدينين
قد صلتا للبيع معلنين
تساويا في الخوالة والمخالفة
في الوصف أيضا والخلول والأجل

باب الوصية

أركانها الموصي ومن أوصيه
ومابه أو وصي ولفظ قاله
وملكها بموت موصي بوقف
وبالقبول أو بمرور يعرف
في القبول بانه للذي قيل
وحيث ردت فلو ارتفع جعل

بالكيل في كيل عبد المصطفى

عادة أرض العقد إذا لاقلا

جرما على التزلة زيادته

جزاف صبرة يا حري يا طيلة

والتقد بالتقد بوزن كهو

أو صبرة بالكيل من كبرى وإن

بعد نقابين في الاثنين إذا

ومحض محض والريبي والتمز

وعيب ورطب وقصب

وسائر القمار والليم إذا

والجوز واللوز كذا بوزنه

لا كل حال غير ما قلنا فرض

كسليم أما العرايا في الرطب

في يابس فخرصة لا الزايد

وما يحل في يسوا وفي اسمه

وسكر أو القطر والطرز

وزيت زيتون مع الفيل

وعند جمع العقد جنس يوزن

في طرفي لا بينهما وأختصا

في أحد النوعين بالآخر لا

معدنه فيها ولا دارا لها

أو باعه بالحيوان اللحم أو

لم نك أم وأب والفرع

والوزن في موزونه وتشتفي

قلت كمنقول التساوي إلا

قيمه بالوزن دون المادة

لا الكيل بالكيل ولا مكاييله

في الصوريين حيث بالتساوي

تفرقا ولم يكل ولا وزن

حال كماله كمين ولبن

مع النوى وماء زمان عصير

محض وخل عنب ورطب

جفت يدون العظم والحب كذا

واللب من هذا وذو دهنه

وما سائر لا لتمييز عرض

دون نصاب الزكوات كالعنب

في صفة المعديم وأجيد

أو أصيله فقير جنس سمه

ويجدود الزمان والميز كذا

جنسان كالطبخ والهندي

في طرفيه ولو الصم جوى

جنس أو النوع إذا اختلفا

إن باع دارا بغيره فاجزاء

بغيرها ما يدار مشاها

بفرقة الأمر قائم الأمر لو

من قبل تميز بغيره سبيع

وشرطها أن لا تكون مضمومة
ولا عمالة ولا تصح الوضعية
ولا الحمل أو به إن وليها
لست من أشهر فصاعدا
مع افتراض أمه ولا
تختف فراسا فلتصح إلا
حالة لغوي أربع سنين
أنت به فلتقتنع بيمينها
ثم اعتبار الدية المضمومة
للجل مطلقا من الوضعية
وصحبت بفرض حد حادث
وفوق ذلك باختيار الوارث
كذلك الخوف والمرتب
وقابل ووارث كالحجبة
ونفذت إذا اختار الباقي
ومن مدين حالة استغراق
دونه لما له إن استقطا
خبر إرادته أو أخطأ
وهذا أوصى به ولا افتقر
أصله إلى جارة فليقتل
من ذلك ماله يورث لم الولد
فمقتله من ذلك ماله بعد
كذلك عبد لم يكن مؤلا
يملك مالا مطلقا سواء
وعنه معلق على مبيعة
معلومه إذا أنت طلبت الضمة
في المرض الذي به الزهوف
ومات قبل المعلق المتيقن
باب المساقاة
هي أكثر ما عمل لبيها
للذكر في أشجاره مربية
منها بالعرق في ذلك الحمل
مع علم كل قدر مدة العمل
وكونها في مثلها بيد الغمر

والعتق والواحد في الرقبة
بقيمة الكل وقيمة الرهن
أول من الأركان عن شيخنا
يوجب وإن أزيل بطلا
كذا ومعلوم كقيل باليمن
ويعذر وعيب خيرا
هلك وتغير ثلاث وأقل
لعاقد وأذن وأجيب
حسب وموت الأجنبي يقتله
ليشترط أن يرا فتن عيب بطن
والعتق لا عدا على الصحيح
وللذي باع به المطالبة
إلا ذها لكن له أن يطعنا
بقتله وبيعته لا تلتفت
ككونها عاملا أو ذات لبن
من دون حمل أوها وحملها
مع قبض مشتركا لغصب فرد
ما لم يجب شرطه خيار وأجل
ويحرم التبعير في كل زمن
ليعنه الصنف إذا لست غلا
حاجته نعم بازديكا
ما سحره لكن يعين خيرا
من غير تغيير وسوم السائمة
كيفية والقسم لا الوصية
صحت وبيعا وتوزيع الثمن
قلت وقولي قيمة الرهن هنا
أو معة شرط هو مقصود ولا
لا شرط إشهاد وحكم المهر
وأجل ورهن غير المشترك
لا إن تعيب بعد قبض أو حصل
بيد من العقد والإيهام أبي
وليمصر على الذي يشترطه
لمن له العقد ويستندون أن
لا يعلم الباقي في ذي روح
والوقف والتدبير والكاتب
ويجبر القاضي وليس يجزئ
والكسب واستخدامه وقيمته
كالعتق تغييرا ووصف بطلان
لا بيع حامل بيع أو لها
أو ما يبيعها وحيثما فسد
والوطء منه شبهة ويحمل
وأن يبرأ من الثمن وفي الثمن
وحكم قوت اشتراؤه في الغلا
وبيع حاضره متاع باوى
ومشترى مال غريب ما دنا
ورفعه في ثمن الخدعة

وحصة معلومة مما ظهر
 في سوي غل وكثير لم يتبع
 لكن مع النوعين مع بالبيع
 وبالزكاة والمزاد كحصة
 وان يسافا فيها ويخرج صا
 والغل بالنار يزداد عن غل
 والعلف بالاشجار ايضا قد جوب
 بات المزارعة والمخابرة
 اولها ايجار ارض تزرع
 لعمال بالبعث مما يطبخ
 ويترها من مال قد اجرة
 تكونه من عايل بمناجرة
 وانطقت ومثلها المزارعة
 لكن تصح في الباع تا بعه
 ان كان في افراده بالما تفت
 وذلك لانه من بين غل او غن
 فحين سا قات فيه مازعا
 بغير تفصيل مطلقا متجا مضا
 ان كان للزوين عايل فقط
 مع علم كل قدر جزء مشروط
 بات الاجارة
 وقد رث بكل اربعة
 والشرط علم اجرة والمدة
 دكونه لم يشترط بعه
 كذا الشرع بعد ذلك العقد
 في النور في استنباط تلك المنفعة
 وذلك في استنباط عين او قعة
 واستثنى اشيا كحارة العف
 كناية لما يجد لغيره
 نصف الطريق او لكل منهما
 ليركما تما قبا ويسمي
 ومكرى عما مشبه يلى
 ان اكثرى قبل انقضاء الاول
 ومكرى عينا للاستعمال

بعد قرار من المبيع
 وصح بالفسخ اذا عقدت
 او الخلال والحرام يبيع
 او كان في البعض انفسا وتلف
 كنسبة الثلث من المخابرة
 مشتريا فبعه ما قيمته
 في نصف ماباع بنصف الثمن
 وما يساوي باثنين بما ينة
 وفيما في الثلث ان كل الموض
 والعقد عدده بان عدده من
 مثالا يبيع هذي الدار
 والبائع والشرا على الجميع
 عقدت خلفا الحكم فيها وقع
 نحو كتابة وبيع يذ ف
 قابل افراد يعقد كالتسقف
 في مرضية وخير والتجزئة
 ثلاثة يواحد تبنيته
 ان كان لا مالا سواه يقتني
 صحته في الثلثين تجزئة
 اتلف والبعض بنسبة يفض
 قد عقد العقد وتفصيل الثمن
 بدوهم وذلك بالديكار

فصل في الخيار

خبرها في المحض من تعاوض
 لنفسه يبقى لطفل لا له
 وبيع عبده نفسه والمنفعة
 كالمبيع والنيكاح والاعواض
 وبالخيار فيها تناسا
 لا الموت والجور والذي شرط
 او شرط النفس بجعل كفى
 والمالك بالزيع والازدياد
 وبيعه وحل وطهها لمن
 ابداه شيخي اذ جماع المشتري
 من قبل الاستبراء والاستبراء
 كبيعته مع طفله وما رضى
 لا كالتكاثبات ولا الحواكة
 وكل وارد على المنفعة
 عن ذين والشركة والقراض
 او فرق الا بدان لا اكرها
 لا حيث يقتضى لمشتري فقط
 صرفي ومطعمين او في السلك
 وبينما ذ العتيق والايلاذ
 غير قلت فيه اشكال حسن
 ان كان قد حصص بالخيار
 يكون لا بعد ملك لزمسا

كيف

كَيْفَ وَفِي الشَّامِلِ نَقْلُ يَحْرُمُ
وَالْمَهْرُ فِي رِطْلٍ سِوَاهُ وَاسْتَنْفَى
بَعْنِي مُشْتَرٍ وَبِاسْتِئْثَانِهِ
وَيَقْدُ الْعَقْدُ وَيَلَادُ الْإِمَا
وَوَطْءُ فِي زَمَنِ التَّخْيِيرِ
وَرَهْنُهُ وَهَبُهُ مِنْهُ إِذَا
وَكُونَهُ سَرَوْجًا أَوْ مَوْجِرًا
أَوْ بَائِعٍ إِجَارَةً مِنْ صَاحِبِهِ
لَا الْغَرَضُ لِلْبَيْعِ وَلَا إِنْ أَذِنَا
وَإِذْنُهُ يَوْطَأُ مُشْتَرِيهَا
وَقِيَمَةُ الْفَرْعِ الَّذِي إِلَيْهِ
وَمَنْ يَبِيعُ قِسْمَهُ يَقْتَرِفُ
تَعْيِينَ الْمَمْلُوكِ لِلتَّخْيِيرِ
أَوْ مُشْتَرِيهَا إِنْ يَجْزِي فِي يَوْمٍ
قُلْتُ وَلَوْ أَعْتَقَ ذِينَ الْمُشْتَرَى
وَقَدْ وَصَفَ شَرْطًا أَنْ يُقْصِدَ
وَالْكَفَرُ وَالْإِسْلَامُ فِي الْمَبِيعِ
وَكُونُهُمَا دَيْنَ الْيَهُودِ دَانَتْ
وَكُونُهُمَا كَيْفَ قَضَاهُ وَمَنْعُ
أَوْ خِلَا أَوْ حَصِيًّا أَوْ مَحْمُوكًا
فَرْدَانِ شَاءَ بِصَلْعِ الثَّمَرِ فِي
أَوْ مَا تَرَاضِيَ بِيَرْدِ اللَّبَنِ
وَصِبْغُهُ الْوَجْنُ وَالشَّرِيدُ

بِأَنْ وَطْءَ الْمُشْتَرَى مُحْرَمٌ
حَدُّهُ فِي مَا هُمَا قَدْ وَقَفَا
وَيُجُوبُ الْمَهْرُ فِي سِمَاوِهِ
مِنْ بَائِعٍ حَيْثُ الْخِيَارُ لَهَا
وَبَيْعُهُ الْمَبِيعُ كَالْتَّخْيِيرِ
أَقْبَضَ فِيهَا وَلَوْ مِنْ قَرَجٍ ذَا
فَسَخَّ وَقَدْ صَحَّ حَيْثُ خِيَرَا
إِنْ خِيَرَا أَوْ خَصِمَ الْخِيَارُ بِهِ
فِيهِ وَلَا أَنْكَارُهُ ذَا الزَّمَانِ
إِجَارَةً تَمْنَعُ مَهْرًا فِيهَا
يَنْسَبُ لَا سَكُونُهُ عَلَيْهِ
أَنْ يَقْتُلَ أَعْتَقَ ذِينَ عَقَبَ
إِنْ خَصِمَ الْبَائِعُ بِالْتَّخْيِيرِ
مَا قُلْتُ تَعَيَّنَتْ هِيَ لَا هُوَ
لَمْ يَحْفَ فَإِلَّا نَتَى مَكَانَ الذِّكْرِ
فِي نَفْسِهِ كَأَحْطَ وَالتَّجَعُّدِ
فَبِأَنْ بِإِخْلَافٍ فِي الْجَمِيعِ
أَوْ النَّصَارَى خَرَامًا بَانَتْ
لَعَنَ كَيْفَ قُلْتُ خِلَافَهُ الْأَصَحُّ
وَفِي الْمَصْرَةِ يَجْزِي وَبِأَنْ
مَا كُولَهُ مَحْلُوقًا بِهَذَا وَتَلَفَ
وَحَبْسِ أَمْوَالِهِ الرَّجْمِي وَالْقَتْلِي
لِلشَّعْرِ وَالرَّقِيقِ وَالتَّجَعُّدِ

كَالْعِدِّ فِي الْأَيَّامِ لَا اللَّيَالِي
وَيُضْمَنُ الْمَكْرَى جَمِيعُ الْمَنْفَعَةِ
لِلْقَبْضِ تَمَّ بَعْدَهُ كَذَا مَعَهُ
بَابُ الْعَارِ بِرَبِّهِ
صَاهِبُهَا تَحْتَمُّ وَيَمْرُقُ
بِمَالِهَا مِنْ قِيَمَةِ أَذْيَتِهَا
وَلْيَنْفَعِ عَسْبَ مَا لَهَا إِنْ
وَبِالْتَّقَاعِ إِنْ نَفَتْ مَا هُنَّ
وَلَمْ يَنْفَعِ مُسْتَعْرِضَاتٍ
لَهَا عِنْدَ مَرِيٍّ بِدَيْنٍ
إِنْ تَلَفَتْ بَعْدَ تَرْكِهَا بِهَا
مِمَّ عَلَى كَوْنِ الْمُعْرِضِ صَانِئًا
لِلدَّيْنِ فِي عَيْنِ الْمَعْرِضِ نَفْسِهِ
فَالدَّيْنُ ذَكَرْتُ بِهِ وَجَنِيهِ
وَوَصْفُهُ وَتَرْكُهُ شَرْطًا حَبِيبٌ
وَعَقْدُ هَامِنْ جَانِبِهِ لَمْ يَحْتَ
الْأَلَدِ فِي مَبِيتِ أَرْضًا فَلَا
يَعُودُ فِيهَا بَعْدَهُ قَبْلَ الْبِلَا
وَمُسْتَعْرِضٌ مَسْكُونُ الْمَعْتَدَةِ
فَلَا يَزِمُ إِلَى انْتِفَاءِ الْعِدَّةِ
بَابُ الْوَدِيعَةِ
وَيُضْمَنُ الْوَدِيعُ مَا تَعْدَى
بِأَحْذِهِ مَهَا بِأَنْ يَكْرَدَا
أَوْ يَنْتَلِيهِ بِلْ كَلْبًا بِالسُّرُورِ
لَمْ يَلْهُ أَنْ يَشْتَبِهَ بِالتَّقْدِيرِ
وَيُضْمَنُ الْوَدِيعُ حَيْثُ أَوْعَا
شَخْصًا بِالْإِذْنِ وَلَا يَحْتَ بِرَدِّهَا
وَهَكَذَا يَحْتَ بِهَا أَوْ نَقْلَهَا
بِدُونِ أَوْلَادٍ وَنَحْوِ مِثْلِهَا
وَبِرْكَ دَفْعِ سَكْلَاتِهَا فَإِنْ
يَرْكَبُ وَيَلْبَسُ مَا يَنْفَعُهَا مِنْ
وَبِالدَّوْلِ مَطْلَقًا أَمْزَرَ
يَفْعَلُهُ فِي حَقِيقَتِهَا وَيُسَمَّى
حَقُّ نَصَبٍ بِالْعَدُولِ تَالِيفُهُ

وَلَمْ يَجْعَلْ بَيْنَهُمَا نَسَبًا

بَابُ الْفَرَاغِ

وَعَدَهُ بِمَنْعِهِ بِالْمَقْدَرِ
مِنْ حَالِهِ الْوَقْعِيِّ وَفِيهِ
وَبَرِيءٌ مِنْهُ بِالْمَقْدَرِ
مِنْ مَالِهِ وَعَامِلٌ لَمْ يَأْمُرْ
بِشْرَاطِهِ الشَّرْطِيِّ حَتَّى يَرَى
فِيهَا خَصَائِصَ وَاحِدٍ قَسِدٍ
وَقَدْ سَدَّ أَبْرَفَتَيْهِ قَدْ
بَشَّرَ بِمَنْعِهِ بَعْدَ الْوَقْعِ
لَا مَنَعُ مِنَ الشَّرَاءِ وَحَسْبُ
فَلَا يَصْرِفُ بِلَاغٍ بَعْدَهُ

بَابُ الرِّكَالَةِ

يَحْتَمِلُ الرِّكَالَةُ التَّوَكُّلُ فِي
مَكَانٍ فِيهِ جَائِرٌ مَصْرُوفٌ
وَلَمْ يَجَزْ فِي مَلِكٍ الْبَهْوَالِ
كَالْإِثْنِ فِي الْكِبَرِ وَالْقَبِيلِ
وَلَيْتَمَعَ فِي مَلِكٍ خَدٌّ وَخَدٌّ
وَقَبِيضُهُ مَالُ الرِّبَا حَيْثُ عَقْدُ
وَقَبِيضُ تَرَاثُ الْمَالِ فِي عَقْدِ التَّكْرِ
وَالْوَطْءِ شَهَادَةُ بَهَا التَّزْوِيرِ
وَاللَّعْنِ وَالْإِيلَاءِ وَالْفَهْلُ
وَسَائِرُ الْإِيمَانِ وَالْإِقْرَارِ
وَهَكَذَا عِبَادَةٌ فَلَا تَشْكُ
فِي الْمَنْعِ فِيهَا مَطْلَقًا إِلَّا الشُّكُّ
وَدَفْعُ الرِّكَالَةِ لِلْمَصْنُوفِ
وَذَبْحُهُ أَجْنَبِيٌّ فَكَافٍ

بَابُ الشَّرِكَةِ

وَقَسَمْتُ نَوْعَيْنِ نَوْعٌ قَدَرِي
فِي الْمَالِ مُطْلَقًا كَارِثٍ وَشَرَا
وَمَا جَرَى بِالْعَقْدِ وَهُوَ الشَّافِي
فِي شَرِكَةِ الْعَيْنِ وَالْأَبْدَانِ
وَشَرِكَةُ الْوُجْهِ وَالْمَقَامَةِ
وَمَا عَنِ الْعَيْنِ غَيْرُهَا وَحَصَّةٌ

لَا لَيْحَ قَرِيبٍ بِمَدَارِ خِيَلَةٍ
وَلَا بَعِيدٍ كَالزَّجَاجِ حَيْثُ ظَنُّ
وَحَرُوهُ بِمَقْوِيَّتِ غَرَضٍ
يَقْصُرُ حَيْثُ أَوَّلِينَ يَقُومُ مَنَّةً
لَكِنْ إِذَا كَانَ يَفْعَلُ الْمَشْتَرَى
كَرَاهِيهَا مَعْتَدَةً وَتَحْدِيدَةً
وَالْبَوْلُ فِي الرِّبَا فِي الْوَقْعِ
أَوْ قَدْ قَالُوا لَمْ يَجْعَلْ سَلَمًا
حَتَّى يَحْتَمِلَ حَصِيًّا أَعَشَى
إِنْ كَانَ عَيْبُ الْمَيْعَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ
يَصْنَعُ بِالْمَنْعِ كَمَا لَوْ قَسَمَ
بِالْمَنْعِ وَالزَّجَاجِ وَالْإِخْرَاجُ عَنِ
لَا الْمَوْتُ لَوْ أَنَّ قَبِيضَ مَرْصَا
يُرَدُّ حَالُ الْعِلْمِ قُلْتُ وَأَعْتَبْتُ
بِرَأْيِي مُتَّصِلٌ مِثْلُ التَّيْمَنِ
وَالْتَقْلِيلُ أَنْ يَكُونَ حَتَّى يَخْلَصَ
بِمَا يَهْ مَرْفَعَةُ الْمَسْكَوْمِ
قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ أَنْ كُسِرَ
فَضْلُهُ أَنْ يَسْتَرِدَّ الثَّمَنَ
وَلَوْ وَجَّهَهَا يَتِمُّوَاسُخَدُ مَا
وَبَادِرُ الْأَشْهَادِ حَتَّى يَكْرَدَا
وَالْإِتِّفَاعُ حَالُ الْعِلْمِ يَكْدُرُ
قُلْتُ وَدُونَ اللَّيْسِ فِي الدَّرَجَةِ أَطْلَعُ

خَطًا وَمَا يَنْفُسُهُ تَحْفَلًا
جَوْهَرَةٌ بِالْمَنْعِ فِيهَا بِالْمَنْعِ
مِنْ كُلِّ عَيْبٍ كَانَ قَبْلَ أَنْ قَبِيضُ
يَعْلَبُ فِي حَيْثُ الْمَيْعَةِ عَدَمُهُ
أَوْ زَالَ قَبْلَ الْمَيْعَةِ أَيْحَتَرِ
وَمُسْتَحَاضَةً وَذَاتُ تَمَتُّهِ
وَالشَّرِّ وَالرَّوْحِ أَنْتَى أَوْ ذَكَرَ
الْبَحْرِ مِنْ مَعْدِنِهِ وَأَبْقَا
فَإِنْ أَحَارَهُ اسْتَقْبَلَ الْأَرْشَا
وَبَعْدَ قَبِيضِهِ يَسْبِقُ السَّبَبُ
وَأَقْبَرُ عَتٍ وَحَزْنَتْ مَثَلًا
يَحْزَنُ فَإِنْ يَجْهَلُهُ عَادَ بِالْمَنْعِ
فَقِصَّةُ الْعَقْدِ وَبَعْضًا بِالرِّصَا
لَهُ الَّذِي فِي أَحْذِ شَهْوَةٍ ذَكَرَ
وَالْمَيْعَةِ وَالْمَلِكِ الْعَقْدُ أَقَرَّ
بِغَيْبِهِ فَرَدَهُ وَإِنْ تَقَصَّرَ
كَالْعَيْنِ فِي الْحَامِضِ لَا التَّوَكُّلِ
ذَاقِمَةُ أَصْلًا كَيْفِي الْمَيْعَةِ الْمَذْمُورِ
نَعَمْ فَسَادُ بَيْعِهِ تَسْتَكَا
وَعَادَ أَوْ أَنْتَى إِلَى مَنْ حَكَمَا
الْبَيِّنَةُ أَنْتَى أَيْ شَهَادَةُ
دُونَ الرُّكُوبِ حَيْثُ قَدْ دُخِرَ
فَرَّاحُ بَيْعِي رَدَّهُ وَمَا تَسَرَّعَ

وَصَحَّةُ الثَّانِي دُونَ مَبْنٍ
بِالْعَقْدِ فِي مَا لَيْزَ مِثْلَيْتِ
سَاخَبَتْ عَنْهُ فَنِدَ الْاِخْتِلَافِ
فِي حُجَّتِهِ وَالزَّيْعِ وَالْاَصْنَافِ
وَالْمُخْلَطِ قَبْلَ الْعَقْدِ خَلَطَ بَوَاجِهِ
تَعَدَّى التَّيْنِ حَيْثُ يُطْلَبُ
وَالرَّجْعِ وَالْمُخْرَجِ كُلُّ وَرَعَا
بِنِسْبَةِ الْمَالِكِ حَيْثُ اجْتَمَعَا

فَرَعَ

لِوَحْدَةٍ بِغُلٍّ وَثَانِي مَرْبُوبَةٍ
مَعَ ثَالِثٍ يُسْقَى فَقُلْ لِلرَّادِيَةِ
وَالْبَغْلِ أَمْرٌ مِثْلُ عِنْدَ الشَّافِي
مَنْ كَسَبَهُ بِالسَّقَى وَهُوَ الْبَا فِي

بَابُ الْهَيْبَةِ

مِثْلُهَا بِالْمَالِ مَعَ اَنْعَقَدَ
اِنْ كَانَ مَعْلُومًا فَانْجَمِلْ قَسَدٌ
وَاِنْ جَرَتْ بِدُونِهِ فَيُحْيِي الْهَيْبَةَ
كَذَا مَا أَخْبَرَهُ أَزْوَاجُهُ
كَتَبَ لَهُ أَعْرَافُكَ الدَّارُ كَذَا
أَرْقَبْتُمَا وَانْ يَنْقُلْ مِنْ بَعْدِ دَا
اِنْ مَتَّ قَبْلَ فَلْيَعْلَمْ لِي بَعْدَ كَا
اَوْ مَتَّ قَبْلًا فَلْتَعْلَمْ بِمَوِي اَمَّا
وَبَعْدَ قَبْلٍ لَمْ يَمُتْ فَمَا وَهَبَ
وَالْاَصُولُ الْمَرْدُ مُطْلَقًا كَأَنَّ
مَا دَامَ فِي سُلْطَةِ الَّذِي وَهَبَ
وَمُتَّكَ بِالتَّقْبِضِ عَنْ اِذْنِ تَجِبِ

بَابُ الْعَهْدَانِ

ثُمَّ الْعَهْدَانِ كَكُلِّ نَوْعَانِ
فَالْأَوَّلُ الْعَهْدَانِ لِلْاِبْدَانِ
فَامْنَعُهُ فِي عَقْدِيَةِ لَرَبِّهَا
مِثْلُهَا كَحَدِّ شَرْبِ اَوْزِنَا
فَانْ تَكُنْ لِأَدَمِي كَالْقَوْدِ
وَحَدِّ قَذْفِ فَلْيَمِزْ فِي الْمَعْتَدِ
وَصَحَّ فِي الْأَمْوَالِ وَهُوَ الثَّانِي

دُونَ الْجَاهِ وَالْعَدَارِ حَالَهُ
مَالٍ بِلِ الرَّدِّ بِهَذَا أَبْطَلَا
رَدٍّ وَلَيْسَ مِنْهُ تَصْمِيمٌ كَانَ
خِلَافَ مَا لَوْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَا
بَعِيْنُهُ وَلَوْ يَمُودُ بَعْدَ أَنْ
أَوْ يَدِلْ لِمَا عَرَفَتْهُ مُتَلَفَةً
أَقْلَ مَا يَكُونُ مِنْ يَوْمٍ صَدَرَ
جَزَاءُ يَكُونُ مِنْ جَمِيعِ الثَّمَنِ
ذَلِكَ يَوْمَ عَقْدِهِ وَالشُّهُنِ أَيْ
أَقْلَ قِيَمَتِهِ لَوْ عَنَهُ خِصْلًا
بِمَا تَقِي قَوْمَ يَوْمِ الْعَقْدِ
عَشْرِينَ مَعَهَا بِلِ سَوَى سَلِيمٍ
حَالَهُ قَبْضِ بَيِّنَاتٍ يَغِيْبُ
قِيَمَتِهِ الَّتِي ذَكَرْتُ أَوَّلًا
قَدْ اشْتَرَى مِنْ بَائِعٍ حَسْرَ الثَّمَنِ
لَيْسَ يَرُدُّ اِنْ جَدَّ يَدُ عَدُوِّ مَا
بِالْأَرْضِ لَمْ يَمْسُجْ كَمَا لَتَرَضَى
رَدَّ بَارِشَ حَادِيَتْ جَمِيعًا
صُدُوْثُهُ لِيَا بَيْعٍ قَدْ لِيَعْلَمُ
قَسَمٌ قَدْ يَجِدُ دَتْ بِهَا الشُّفْعُ
سَوَاءُ الْبَعْضِ أَوْ الْجَمِيعِ
فِي ثَمَنِ تَوْصِفُ بِالْفَسَادِ

فَصْلٌ فِي الْقَبْضِ

وَالشَّرْحَ وَالْاَكَا فَاِنْ يَكُنْ لَهُ
وَلَمْ يَجِدْ اَنْ تَرَكَ الرَّدَّ عَلَى
اِنْ عِلْمُ الْمُسْتَعْرِضِ مِنْ يَأْسٍ عَنْ
أَعْقَبَ أَوْ أَوْلَدَ أَوْ تَعَيَّبَ
فَيَسْتَحِقُّ اَرْضَهُ مِنَ الثَّمَنِ
رَأَى يَلَا اَرْضَ لِنُقْصَانِ الْقِيَمَةِ
مِنْ مِثْلِ اَوْ مِنْ قِيَمَةٍ وَتَعَبَّرَ
عَقْدًا إِلَى قَبْضِ وَبِالْأَرْضِ يُعْنَى
نِسْبَةُ نُقْصَانِ أَقْلَ قِيَمَتِهِ
فِي حَالِهِ كَوْنِهِ مَعَ الْعَيْبِ إِلَى
مِثْلِ مَا ذَكَرْتَهُ بَعْدَ رَدِّ
وَلَوْ قَبْضُ رَادِيِ الثَّقَرِ
قَوْمَ يَوْمِ الْعَقْدِ لَيَسِينُ وَفِي
وَعَكْسِهِ فَانْشَبُ ثَمَانِينَ إِلَى
فَيَنْقُصُ الْحَسْرُ فَيَسْتَرِدُّ مَنْ
وَبَعْدَ اخْذِ اَرْضِ عَيْبٍ قَدْ دَامَ
وَقَبْلَهُ بَعْدَ قَضَاءِ الْقَارِضِ
وَإِنْ يَسِيْرُهُ رِبَوِيٌّ يَبِيعُهَا
وَبِالْتَرَضَى فِي سَوَى الْقَوْلِ
كَمَا أَجَابَ وَأَقَالَهُ تَقَعُ
حَايِزُهُ لَوْ تَلَفَ الْمُسْتَعْرِضُ
لَكُنْ مَعَ الْقَبْضِ وَالْإِزْدِيَادِ

فَبِمَا كَانَ الْحَقُّ أَوْ إِنْ سَابَقَ
فِي كِلَا دَيْنٍ تَأْتِيَتْ مَعْلُومٌ
لَا يَزِيدُ أَوْ يُؤْتِي كِلَا دَيْنٍ
مَعَ كَوْنِ رَبِّ الدَّيْنِ مَمْلُوكًا
يُضْمَرُ الضَّمانُ مَطْلُوقًا أَنْ جَبَلًا
وَلَا يَغْنِي تَأْتِيَتْ الْمَعْلُومُ
وَلَا ضَمَانُ الْجَبَلِ وَالضُّمُورِ
وَجَاءَتْ فِي مَرَدِّ عَيْنٍ وَرَمَزَتْ
خِيَارَ شَرْطٍ أَوْ سَوَاءَ بِالْفَقْه
وَفِي ضَمَانِ الدَّيْنِ الْمَرْفُوعِ
فِي مَرَدِّ عَيْنٍ الْمَوْضِعِ الْمَقْبُولِ
أَنْ بَانَ مَا قَابِلُهُ مَغْفُورًا
أَوْ نَاقِصًا فِي الْوَرْتِ أَوْ تَعَبًا
بَابُ الرَّهْنِ
وَمَا يَزِيدُ بَيْنَهُ فُتَاتٌ
جَوَارِ رَهْنٍ لَوْلَا يَدُ مَرْفُوعَةٍ
وَجَاءَتْ بِعِ الدَّيْنِ وَالْمَنْفَعِ
وَالرَّهْنِ فِي الشَّيْءِ غَيْرِ الْمَوْضِعِ
كَذَا لَعَدُّ عَقْدِهِ مَقْبُولٌ
بِصَفَةِ وَجْهِ دَقِيقَةٍ يُسْتَقْبَلُ
حُلُولُ ذَلِكَ الدَّيْنِ كَالْمَدِينِ
وَمِثْلُ ذَلِكَ كُلِّ مَرْغَبٍ أَحْفَرٍ
وَلَوْ شَرَطَ الطَّعْمُ عِنْدَ مَا يَحِلُّ
مَا كَانَ مِنْ دَيْنٍ بِهِ الرِّهْنُ يَحِلُّ
وَمَعَ رَهْنٍ مَقْفُوعٍ وَمُسْتَقْبَلٍ
مِنْ كَثَرِ لَا يَبِيعُ مِنْهُ فَأَعْلَمُ
فَرَمَزَتْ بِدُونِ فَرْعِهَا يَقْبَحُ
وَعَدَّتْهُ وَابْيَعُ فِيهَا الْمَسْبُوعُ
وَالرَّهْنُ يَحِلُّ بَعْدَ قَبْضِ أَمَانَةٍ
وَرَبَّاهُ أَوْ جَبَلًا ضَمَانَةً
فِي جَبَلٍ كَوْنُهُ مَقْبُولًا
إِنْ ضَمَانٌ بَعْدَ عَقْدِهِ مَرْهُونًا
وَعَكْسُهُ أَوْ مَارَبِدٌ مَرْهُونًا
عَارِيَّةً وَعَكْسُهُ وَاسْتِئْجَارًا

الْقَبْضُ فِي الْعَقْدَانِ حَالَهُ
وَالْقَبْضُ فِي الْمَقْبُولِ بِالْفَقْه
وَوَضْعُ بَائِعٍ لَدَيْهِ الْمُشْتَرِي
وَلَيْسَ بِدَلِيلٍ عَلَى الْقَبْضِ أَنْ
مَقْدَرًا حَيْثُ يَتَقَدَّرُ عَقْدُ
حَدِّ دَلِيلًا فِي الْمِكْيَالِ أَنْ
وَلَا يَبِيعُهُ وَلَوْ كَالْإِذَا
وَطَرَفِيهِ وَالْمَدَّةُ تَوَقَّفُ
وَبِالْجَمْعِ قَبْضُ جَزْءٍ شَاعَا
فَالْمُشْتَرِي يَجِبُ حَالَهُ رَأَا
كَانَ لَهُ الْقَبْضُ وَالْأَجْمَرُ
وَكُلٌّ مِنْ خَافِ الْفَرَاقِ الْمَسْكُونِ
وَقَبْلُ قَبْضِهِ إِنْ أَهْلَكَ مَكْرًا
فِي يَسْرِهِ بَارِي عَيْدِهِ حُجْرَةً
عَنِ الضَّمانِ الْمُشْتَرِي وَمَا يَزِيدُ
وَالْبَيْعُ وَالذَّيْنُ أَمَانَةٌ بَيْنَهُ
وَكَاذِبِي مِنَ الْهَبَاتِ قَبْلَهُ
مِنْ بَائِعٍ مُسْتَقْبَلٍ وَخَيْرٍ
وَالْمُشْتَرِي الْمُتَلَفُّ مِثْلُ الْقَرْضِ
مَنْ أَتْلَفَا بَا مَرَّةً فَبُورَ اجْتَرَحَ
لَا يَبِيعُهُ وَلَوْلَا وَلَا أَهْمَةً
وَالْقَرْضُ وَالْإِثْرُ الْفِيمَا يُضْمَرُ
مَنْ مَنَ وَعَوَضَ عَنِ الدَّيْنِ

وَذَا

وَبَعْدَ ثَمَنِهِ لِيَسْرِيَ مِنْ أَرْبَعٍ
أَوْ بِأَيِّ شَيْءٍ فَاسْتَعْمَلُوا
وَبَعْدَ أَنْ أَقَالَهُ مِمَّا اشْتَرَى
أَنْفَاقَهُ سَرَفُهُ بِلَا تَبَيُّرٍ
وَبَعْدَ فَطْحِ مَرْجُوهِ غَيْرِ عَوْنٍ
أَنْفَاقَهُ مَرْهَنًا عَدَّهُ هَذَا وَبَعْدَ
بَابِ الْخَيْلَانَةِ
تَقَعُ فِي كُلِّ الرِّقَبِ بِالرِّصَا
لَا يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُنْ مَرْهَنًا
أَوْ كَانَ مِلْكًا لِمَنْ كَانَ مَرْهَنًا
وَأَشْفَقَتْ مِنْهَا وَرَوَّعَا
لِمَالِيَةِ الْمَرْهُونِ كَمَا تَقَعُ
وَلَمْ يَكُنْ أَقْبَرُ مِنْ خَبَرٍ
وَعَلَى الْفَقِيهِ عِلْبُ آدَاهُ
جَمِيعُ ذَلِكَ الْفَرْقُ أَوْ كَوْنُهُ
مِلْكًا لِمَنْ كَانَ مَرْهَنًا وَبِالْمَالِ
جَمِيعُهُ فَإِنَّهُ شَرٌّ عَالَا
فَإِنْ كَانَ مِلْكًا عَلَى مَالِهِ
أَوْ جَدُّهُ شَرٌّ فَاسْتَعْمَلُوا
أَوْ جَدُّهُ شَرٌّ فَاسْتَعْمَلُوا
أَوْ جَدُّهُ شَرٌّ فَاسْتَعْمَلُوا
وَحَكَمَ فِي حَالِهِ الْفَقِيهُ
فَكَرَّمَهَا فِي حَالِ الْإِنْفَاقِ
لَكِنَّا لَنَزِمُهُ لِنَسْتَعْمِلُ
إِنْ صَحَّحْتَ جَاهُكَ أَنْ تَسْتَعْمِلُ
وَلِلْفَقِيهِ عِلْبُ هَذَا فَاسْتَعْمِلُوا
فِي الْحَالِ أَنْ يَكُنْ أَنْ يَكُنْ
وَيَرْجِعُ الْمَوْلَى بِمَا سَأَلَ
رَقْمَهُ مَعَ رَدِّ مَا آدَاهُ
وَجَبَّ أَدَى بَعْدَ مَوْتِ مَرْبِيهِ
أَوْ خَطْبَ شَاعِنِهِ لَمْ يَتَّقِ بِهِ
وَيَرْجِعُ الْإِسْتِثْنَاءَ لَمْ يَتَّقِ بِهِ
فِي مَوْضِعِ أَدَى لِمَوْتِ الشَّيْءِ
وَكَانَ ثَلَاثَ مَالٍ الَّذِي حَصَلَ

فَصْنَعَةُ سَمَرٍ أَيْ مِمَّا يَبْطُلُ
كَأَلَمْ يَصْنَعْ مِنْ عَلَيْهِ وَأَقْبَرُ
هَذَا بَدَائِعُ وَلِلْفَقِيهِ
هَذَا فِي الْخَيْلَانَةِ لَا يَتَّقِ بِهِ

فصل في موجب لا لفظ المطلقة

وَلَيْتَكَ الْعَقْدَ كَيْفَ جُنْدًا
وَلَيْتَكَ الْحَطَّ وَحَطَّ الْكَلَّ
أَشْرَكَتُ فِيهَا بَعْدَهُ بَيْعٌ فِي
بَيْعٍ بِمَا قَامَ عَلَى مِثْلِهِ
وَالْمَوْنَ الَّتِي عَلَيْهِ فَلْيَزِدْ
وَأَجْرِ فَيْلِهِ وَبَيْتِهِ وَمَعَ
وَرَادَ وَاحِدًا كُلَّ عَشْرَةٍ
دَعَّ وَاحِدًا مِنْ كُلِّ عَشْرٍ وَاحِدًا
وَحَادِثَ الْعَيْبِ وَكَوْنُهُ جُنْدًا
وَتَابِعَ إِنْ كَانَ مَرْعًا طِفْلًا
وَحَيْثُ لَا يَصْدُقُ فِي الْإِخْبَارِ
لَكِنْ لَيَقْطَعُ مَا يَتَّقِدُ أَحْطَطُ
وَفِي تَقْصُصَاتِهِ يَصْدُقُ اسْتَفَى
وَسَمِعَتْ خُصْمَهُ إِنْ ذَكَرَا
وَالْأَرْضَ وَالْعَرْصَةَ بِالْإِسْكَانِ
وَبُقْعَةٍ وَفَرِيَةٍ وَدَسْكَرَةٍ
تَنَاولَ الْأَشْجَارَ وَالْبَنَاءَ
وَدَائِمًا نَبَاتُهُ إِنْ يَبْدُرُ

بِالْمَنْ الَّذِي جَرَى فِي الْإِبْتِدَاءِ
فَقِيلَ التَّوَلَّى يَعْمَلُ التَّوَلَّى
شُرُوطُهُ وَصَحْفُهُ فِي التَّصَدُّقِ
وَلَيْتَكَ الْمَيْسُ فِيهِ كُلُّهُ
غَيْرَ الَّذِي اسْتَبَقَا وَهُمَا فَاسْتَعْمِلُوا
بِزَجْرِهِ دَهْرُهُ كَمَا قُلْنَا وَقَعَ
وَمَعَ حَطِّ الْكَلِّ الْمَفْسَرَةِ
وَالْحَبْرَ الصَّدَقَ فِي الْكَلِّ عَمْدُ
أَوْ اشْتَرَاهُ أَحْيَاءً أَوْ عَيْنًا
أَوْ اشْتَرَى بِالْذِّينِ يَدْرُ الْمَعْلَا
حُطَّ تَقَاوُصَتْ بِلَا يَنْبَغُ
بِأَسْوَأِ الْأَمْرَيْنِ دُونَ الْأَعْبَاطِ
مَعْنَاهُ وَإِنْ يَكُونُ مِلْكًا
فَيُفْصِلُ صَدَقَ كِتَابُ زَوْرٍ
وَسَاحَةِ وَالْبَاعِ كَالْبَسَاتِ
تَشَابَهَ الْقَصْرِ لِأَهْلِ الْمَقْدَرَةِ
وَأَعْلَى بَقِيلَ هُوَ هَيْدُ بَاءٍ
لَا الزَّرْعَ وَالْبَدْرَ وَفَوْحًا جَزْرَ

بغير رقية الرقيق أو أقل
أو جعل منافع العبد العوض
والعتق أيضا شرعا في
بيع عبد نفسه وعتقه
بعد التماس منه حال رقيه
كقول سيدي أعتق
بعثه أو أن يقول بعتي
نفسى بالثمن فبيعه أو عتقه
ثم الولاء بينهما للمستبيد
وأجني قال أعتق عبي
هذا ما ألف وهو مع صف
إذا أحب طبق قول القائل
ثم الولاء في هذه الشايد
باب الإفكاري
ويجوز الإفكاري من مكلف
مستبيد التي التصرف
لأن صبي بل ولا يجوز
اصلا ولا من مفلس يدين
إذا أقر بعد مجيئه بمسا
يضر أرباب الدين الفقرا
كان أقر لا يبرأ من آفة
عشرين بعد الحج عن ماله
أو لم يبرأ سبيل أطلقا
ولا من في نرداك مطلقا
ولا سيوف بعد حجر وأقنت
أقرانه بنذر فرب البدن
والحد والصلص والتدبير
وصية وخلع رزية وقع
وفي طلاق وظهار ونسب
سليما أو بائناك النسي
ولا رفق حيث لم ياذن له
مولاة في التصرفات قبله
وصيه منه بعد أن سيده
وليقتن من كتب ومالي في يده

وخير الجاهل لأن جعله
وقصر الوقت ونقاه بيلا
ويأزم البائع نقله الجحر
وأجروفت الثقل بعد القبض
وخير الجاهل للتصحر
مالم يضره إذا يخرلا
والدار أرضا وعرضا وسبا
كالسقي والرف وباب وكلا
وخير الرعامع الفوقاني
والعرق والأوراق لأرض الشجر
وعنه ببعه متصفا
كالجحر في صلاحه وبقيا
والفسخ للشاح إن سقى أصر
لمصهار طوية فالبايع
وبيع رزق حبه ما استدا
وبيع بطيخ وبير قبل أن
فيه اختلاط بشرط أن قطع
فيه الوجيز ثم شرعه ذكر
وليدور الاختلاط خير
والمشترى يضمه بالخلطه
وليسق من باع وبالمرصط
وإن يتركه هلاك المشترى

فصل في تصرف العبيد

له أو التفرغ منه كفسكه
أجر وصح قبضه مشغلا
إن دفت وأن يسوي الجحر
مع جهل مشتر بجال الأرض
بالثقل إن لم يبلغ نقل الجحر
والعبد ثوبا والذواب الثغلا
ومستبنا قسدا لبقاء مكنا
بشرط إثبات ومفتاح عاق
والشجر الرطب من الأغصان
ولا الذي من الثمار قد ظهر
في الباع والجحر وعقد عقدا
ثم لكل منهما أن يسقي
وإن يضر ترك ثماره الشجر
إمالة ساق وإما قاطع
والتقل في الأرضين عنها فردا
تصلح دون الأصيل أو ما يغلن
فإن يقع أبطله قلت اشبع
بأنه كما اختلاطه سدر
إن لم يهب جديده للمشترى
وصرفوا من بعدها مشترية
قبل وبعد لأن القطع شرط
فالفسخ بل إن يبيع خير

وبعد الاقرار الصحيح
من الزوج عن اقرار الزنا
او زنا او غيره للفرقة
او بغيره او قطع طرف فان
فقط الحد ودون المال
ولم يمكن غيره بغير

فصل

اقرارهم بيمين لم يكن
الا بغير اقرار المقيم
فان يقل عندي له دماهم
او زاد لفظ عدة فلا كرم
وزدق المقر في الحالين
واحدة منها بغير يمين
او عدة من بلدة الانبيات
ان كان فيها عدة في الشاف
ومن جرى الاقرار منه في مرض
فماته لم يثبت له يمين
باب الشفعة

خفت بامر من وبنت داخل
في يمينها بالبقاء الداخل
وسائر الامران لم تظهر
وبالشريك في ابتاع ما اشترى
من شقيق امرئ اسمها اذا وجد
لم يبطل الدعوى الذي منها قصد
باب الغصب

الغصب الاستيلاء على حق الشئ
بغير حق كركوب ذي القوى

تكن لغيره مال ما فيه عمل
كقلم غرس منه او مبيع فعل
لا حيث صار المهر طوا للبيات
والفعل نوبا او زجاجة انا
والنقد حلا مطلقا بغيره
فلا يرد واجد لا اصله
وسائر المقتضات الجارية

بلاذن لا سكوته للسرق
لوعا ووقتا نص لافي الرقبة
ولامع السيد او من اذنا
لا في اتجار دون اذن وكفى
او سمعه السيد والمعتمد
والبحر بالعق وبيع وقفا
تسليمه حتى ذوى تعديل
ثم ولو صار عتيقا طلبة
وكالوكيل مع رب المال
واذ يما قبل بغير كسبه
كفى صمان العبد او محاقبه
لكن ان استخدم سيد غيره
وهو وان ملكه السيد لم
ومح ان يقبل ما قد اوصيا
البعض للسيد مهما يجب
وجز بعض لا لغيره ان سري
كالسيد لا النكاح والشرع ولا

تجارة ولا زمر وان ابق
منه ونفعها ولا ما كسبه
وعنده بلاذن فيما عدا
بينه او كونه بلا حقا
في الحجر هو وان نفاه السيد
وعرف الاذن له ان يمتعا
بالاذن يشهد ان كالوكيل
ذود بينهما كعامل المضاربة
ورجعا لا العبد بالكمال
ومال الاتجار دون الرقبة
مؤدعه والمهر او انفاقه
اقل اجر مثله ومالكه
بملك ودون الاذن خلعه انظم
له به او هبة واستنبا
انفاقه في فوزه كالمصبي
وهو السيد وما الرد ترك
صمانه حيث عين الاذن خلا

فصل في التحالف

ان وارت او عاقدان اختلفا
بمحنة العقد ويفقتان
ففي يمين كل واحد حلف
ترتيب ذوا فاض الحالف على
ندابدا مكاتب بالكرسر

في وصف عقد عومن واعترفا
بينه او لهما ثنات
لقا ولتباتا والندب نصف
منافع من واحد قد سكا
وبائع وزوجها في المهر

عقبه ثلاثون سنة وعشرين سنة
وتصه بالثمن أو بغيره
كذا القدر من ماله أو بغيره
ويجوز أن يفسد
أربعة ثمان على التمسك
فالمثلث الذي وهو ما يوزن
بجلى أو زنى وجا فيه التمسك
وبما يوزن المثلث كما في
بما أنه في الواقع
تالها بعد جنى ثا شلقة
سنة فليحس منه ثلثه
وذلك الأقل من أربعين
من قبل الحاقه وأربعين
رأى بها حالها كلف
أربعة فيها الثمن بالثلث
ففي المبيع ثلثه الثمن
والفرض صاع ثلثي الثمن
ومثل ثلثي ثلثي ثلثي
من ثلثي الثمن الذي يوزن
وغيره الرقة الحب
جنى غيرها حراما فلا تقبض
وربما أن يقبض الإنسان
ثلاثين جنيلا من الثمن
فمن قبله مائة
بغيره الأربعة أو ثلثه
وأن حن المصير حاله
ومات فأفرض قيمة لربيه
من فاضل ماله وهو الأقل
من قيمة الجاني ومن قدر البدل
ومن بطس كوجه لا صله
أو بغيره بغيره في فعله
فواجب ماله إلى بكن دخل
وقبله مهر ونصفه الأقل

لأمسلم ثم الذي قد حكمنا
لأفي دم والبصم والعق قد
بقيمة الناقص يوم خرجنا
مفصل وقيمة للهارب
ليس لها ومو جرایر ذم مع
لثمنه يمين كحل واحد
يحلف والبايع والمسلم في

باب السلم

وقبض رأس المال حيث العقد ثم
وإن أحال مسلم ثم قد
ولو مكان العقد صار عبدا
وقرية كبرى وقطر ساغا
مقدور تسليم لدى الحبل
ليجوه ولم يجز في قدر
وخير المسلم في محله
مؤنة وبانقطاع قد ملكا
معلوم قدر في كبر حراما
مالا يكال عادة فليوزن
ووزن أو كيل ولا يغير
كأجوز مسوى القصور والعدة
تعيده اليك والعد بطل
كلهم رجان وكوزوز وما
وفي إلى شهر ربيع أول

والعين في مفعة شرط السلم
ولو مع القبض فإن يفسد يرد
ولو ناسلم فيه ديننا
تعيده أياها لا باعنا
ولو لقط ما بشرط التقل
بالكون تحصيله ذو عسر
إن غاب من عليه لو لقطه
وإن يجزه ثم يندم خيرا
ببضا وقوفه يوزن أمسا
كفت منك مع عده اللين
في القبض لا بد من فيما يصغر
والذرع في نحو الثياب وقد
يعقد الاغنيا معلوم الأجل
كالنفع الآمن ذويه علما
أوله لا فيه حل أول

جُزْءٍ مِنَ الْأَوَّلِ أَمَّا الشَّهَرُ
 إِلَى ثَلَاثِينَ وَمَا يُطْلَقُ صِرْفُ
 أَعْرَاسِهِمْ فِيهَا اخْتِلَافًا ظَاهِرًا
 يَذْكُرُهُ فِيهِ الْفُقَرَاءُ وَالْمَسْكِينُ
 فِيهِ جُودٌ وَكَثْرَةٌ فِيهِ
 فِي جُودِ النَّبِيِّ وَالْقَسْدِ
 لَا سِمَاءَ وَلَا مَلَاحَةَ وَلَا
 وَاللَّيْمُ رَاضِعٌ وَحَمِيٌّ مُتَكَلِّفٌ
 وَالْعَطْمُ بِالْمَرْفِ وَطَوَّلُ الشَّقَةِ
 وَنَاعِمُ الْمَلِكِ وَالْمَتَأَقَّةُ
 وَمَوْضِعُ الدَّمْعِ فِي الْقَصْرِ
 قُلْتُ رَفِيقُ الْمُرُودِ وَالطُّرُوسِ
 دَلِيلُهُ يَمُرُّ سَاعِدًا لَا يَنْ
 فِيهِ نَجْمٌ وَلَا صِفَاتُهُ وَإِنْ خُلِعَ
 عَلَى الْأَصْحَى وَكَذَلِكَ الْعَتَابِيُّ
 وَالْثَمَرُ وَالْخَيْضُ عَنْ مَلِكٍ خَلَا
 فِيمَا وَجُودُهُ يَمُرُّ كَالْأَمَةِ
 مَعْنَا أَيْنَ أَدَامَا أَحْسَلَهُ
 أَوْ كَانَ ذُو مَوْنَةٍ تَوَدَّى
 لَا شَرْطَ الْأَجُودِ أَوْ شَرْطَ الرَّدِيِّ
 ثُمَّ إِذَا أَجُودَ مِنْهُ أَدَّى
 وَلَا يَغْنَمُ وَقْتَهُ وَالْمَوْضِعُ
 وَجَارُ قَرْصٍ مَا أَجْرُنَا سَكَمَهُ

فَهُوَ الْهَلَالِيُّ وَتَمَّ الْكَسْرُ
 إِلَى الْحُلُولِ وَصِفَاتُ تَخَلُّفٍ
 قُلْتُ يُوَجِّهُ لَمْ يَدْعُهُ نَادِرًا
 بِالْقَوِيَّةِ إِنْ أَسَى وَصِغَرُ وَكَبُرُ
 وَكَوْنُهُ أَنْتَى وَصَيْدُهَا وَبَسْرُ
 فِي مَنْ أَرَقَ أَمَةً أَوْ عَبْدًا
 تَكَلَّمْنَا أَوْ دَعَيْنَا أَوْ تَعَدَّ
 أَوْ عَيَّرَهَا حَسْبًا وَجَبًا وَكَيْفُ
 وَعَرَضَهَا وَغَلَطًا وَدَقَّةُ
 وَالْفَيْدُ وَالرِّقَّةُ وَالصَّفَاقَةُ
 جَارُ وَحَامٍ مُطْلَقُ الْمَذْكُورِ
 لَا الْقَرْفِيهِ الدُّودُ وَالْمَلْبُوسِ
 كَأَنَّهُمْ فِي صِفَاتِهِ وَذَاتِ
 كَأَنَّهُ وَالشَّهْدُ وَجِينُ وَأَقِطُ
 وَخَلَّ مَا جَفَّ مِنَ الْأَعْنَابِ
 لَا فِي رُؤُوسٍ وَكَارِعٍ وَلَا
 وَالْفَرْعُ وَاللَّالِي الْمُسْتَعْقَلَةُ
 إِنْ كَانَ لَمْ يَصْلُحْ مَكَانَ الْعَقْدَةِ
 وَجَارُ شَرْطٍ جَيِّدٍ أَوْ أَرْدَا
 قُلْتُ الرَّدِيُّ نَوْعُهُ لَمْ يَسِرْ
 فَوَاجِبُ قَبُولُهُ لَا الْأَرْدَا
 كَفَى الْأَدَا بِالْعَدْرِ مِنْ مَمْنَعٍ
 لَا غَيْرَ لِأَنَّ حُلَّ غَشِيَانِ الْأَمَةِ

بَابُ الْقَطْعِ

انْزَاغًا فِي نَسْفَةٍ هُنَا تَنْزِدُ
 فَالْمَعْنَى مَقْلُوعًا إِذَا وَحِيدٌ
 بِقَرَّةٍ أَوْ فِي فَلَاوٍ مُتَسَبِّحٌ
 وَمِنْ صِفَاتِهِ لَمْ يَكُنْ يَنْزِعُ
 حُلَّ الْقَطْعِ وَالْبَيْزُ فِيهِ سَيْبُهُ
 فَإِنَّ ذَا الْمَلِكِ يُؤَمِّمُ مَقْلَعَهُ
 مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَأْتِهِ تَمْلِكُهُ
 لَنَفْسِهِ بِصِفَةٍ تَمْلِكُهُ
 وَتَلَمِينُ الْوَحْشِ الْمَغِيرِ يَتَمَنَّى
 فَأَخَذَهُ لَنَفْسِهِ مِنْهُ
 وَالثَّانِي مِنْ أَنْزَاغِ الْجَادِ
 كَمَا مَقَى حَتَّى أَتَى الْقَصَادُ
 وَالثَّلَاثُ الْأَنْزَاغُ بَامَةً فَكُنْ
 نَحْوُ الطَّيَامِ فَالْجَمْعُ مِنْ رَجَدٍ
 فِي أَكْلِهِ بِقِيَمَةٍ لِرَبِّهِ
 أَوْ يَنْزِعُ وَحِفْظُ مَا اشْتَرَى بِهِ
 وَرَابِعُ الْأَنْزَاغِ لَقَطْعَةُ الْحَزْمِ
 تَمَرُّهَا عَلَى الدَّوَامِ فَلَمْ تَزَمْ
 فَكُلُّ لَقِطَةٍ لَقِطَةٌ أَوْ لَيْشْرُكُ
 وَلَا يَجُوزُ الْأَخَذُ لِلْمَلِكِ
 خَامِسُهَا مَنْ يَلْقُظُ هَذَا يَجِبُ
 عَلَيْهِ فَوَاجِبُهُ حَتَّى ظَلَمَتْ
 أَوْ دَقَّتْ بِهَا كَيْفَ لَيْشْرُكُهُ
 إِنْ خَافَ قَوْتَهُ وَفِيهِ لَوْ أَنَّ خَرَفَ
 سَلَامَتُهَا الْمَوْجُودُ مَعَ الْقَطْعِ
 أَوْ تَعْنَى أَوْفَقُ ذَا اللَّيْطِ
 أَوْ قَرَّةٍ أَوْ تَعْنَى مَذْفُوفٍ
 فَإِنَّ ذَلِكَ لَقَطْعَةٌ يَكُونُ
 سَابِقًا لِلْقَطْعِ حَتَّى يَنْزِعُ
 يَدَارِي نَاوِعًا لَقِطَةً أَيْ يَنْزِعُ
 مِنْهُ وَصَارَ لَقِطَةً لَنْ يَنْزِعُ
 ثَابِتًا لِلْقَطْعِ مُبْدًى وَتَكُنْ
 يَدَارِيهِمْ غَنِيمَةً لِقَى لَقِطَةً

يعطى لبيت المال حسبها فقط
تأجيلها التناط لم يرد
في بيت المال ان لم يسلم
فصل

وقلة الرقيق للثديان
أقرها أوفى التناطيه أذن
وفي التناطيه دون اذن رقيه
لو تلت مع تعلق به
فلن يرد لها اذ من عند
أو فليست بها له من بعده
ان لم يكن مكاتباً ولا
فهي له بحفظها استقلالاً
فان لم يكن نفسه فالحاكم
بغيره الحفظ فهو لا يرد
وذا الخون والصبا والنجس
بالشع التناطيه كل شيء
ويكفر التبريد اوله من
وبعد تعلقها له
كذا التناطيه قاسي وتبريد
من عنده وعند عدل توجب
وان يعرف وحده لا تكفي
بذلك الامع لمين مشرف
ويمنع استعهاها عند السفر
لواجب من قبل تفريد صدر
باب الاجابة

انما لم تسان قسم قد ضربت
بالشع منها وهو عشرة
لعدة ولعدة وعشرة
كذلك الاسبقية ثم الهدنة
والحل والرضاع والزكاة مع
ظهور وخمس ونقاس قد وقع
اقل في الثلاثة الموحدة
والخمس والتفاس كل أكثر
والباس والبلوغ للانسان

لمقرض منه بايجاب وذا
هذا بمثل حذو واصرفه
أو قال ملكك اياه على
وملك ما استقرضه بالقبض
وهو من الرقة عليه مكاتباً
أما الاد في الوصف والوقت
نعم لظافر يستقرضه
قيمة أرض القرض يوم رويته
ويستقرض القرض بشرط يجل
كره ما صح وردد الجيب
أو زائد في القدر أو بعد مضي
كوفت هب قلت ان كان يمل
أو شرط الرهن بدني غير دا
وان يكن من غير شرط أو ضا
أجود أو أكثر لم يحرم ولا
ولو جرى شرط بان يسرقاً
أو بعد يومين وماله عرض
فالشرط دون القرض دون التناطيه
وكافلاً والرهن والاشهادا

باب الرهن

كشيل أقرضت وأسلفت حذا
فيما يزيد يدك بل عنه
ان أسلفه بدلاً ان قبلاً
ثم الرجوع جائز في القرض
وردد مثل صورة تعبت
مكانه فهو كما في السلف
في موضع غير مكان قرضه
ان لحقت مؤنة في نقلية
نفعاً الى المقرض هذا المذهب
في القرض عن مكسر وعن روي
شهر وفيه عرض للمقرض
ورده لا في المكان الأول
قلت وان اهدى اليه اخذاً
فرد في قطريه سواء أوقضا
يكره بل يدب في تين كلاً
مكسر عن ضيقه أو أردا
أو انه يقرض غير ما اقترض
وشرطه الاقرار عند القاض
به فالاشان جميعاً جكاداً

صحة رهن العين بالاجابة من	مالك بيع وقبول المرهين
أو التماس والولي رهناً	كذا مكاتب وعبد اذنا
حيث يساوي مشقراة الثمن	والرهن أو هب أو انفاق عمن

أَوْ لَوْ فَالْأَزْمِيهِ أَوْ مُضِلِّهَا
عَلَانَةً أَوْ حُلُولَ دَيْنِهِ
قُلْتُ وَلَمْ يَجِزْ لَهُمْ أَنْ يَرَهُمْ
وَأَرْسَلُوا أَنْفُسَهُمْ لِلْمَوْتِ أَوْ
أَوْ غِيْطَةً أَوْ دِينَهُ تَعَدَّ رَأً
وَرَهْنُ بَعْضِ الْعَيْنِ مِثْلُ الْكُلِّ
غَيْرُ مَعْلُومٍ يَوْصِفُ عَيْنُكَ
وَلَا مَكَاتِبَ وَمَا لَمْ يَطْهَرِ
وَأَنْ لَمْ اسْتَغَارَ وَاسْطَرَّ ذِكْرُهُ
وَأَنْ تَهْتَكُ أَنْ يَتَأَلَّفَ بَطْلًا
رَهْنًا لِوَأَحَدٍ فِيهِ تَخَصُّصَاتُ
فِي رَقَبَةِ الْمَرْهُومِ وَالرَّجُوعِ
وَأَنْ جَنَى فِي يَدِهِ فَيَبِيعَ فِي
وَيَأْمُرُ الْمَعِيرَ وَهُوَ مَنْ هَمَّ
بِرَدِّ رَهْنٍ أَوْ طَلَابِ الدَّيْنِ مَعَ
أَنْ لَمْ يُؤَدِّ رَاهِنٌ وَبِالْقَمْنِ
وَأَرْهَنَ بِدَيْنِي مِنْ فَلَانٍ ذَا جَعَلِ
وَأَمَّا بِحُزْنٍ رَهْنٍ مَسَا
قَبْلَ حُلُولِ دَيْنِهِ مَعَ شَرْطِ أَنْ
مَكَانَهُ وَهَكَذَا يُفْعَلُ إِنْ
يَتَأَيَّدُ مِنْ كُلِّ دَيْنٍ يَكْلُزُ مِنْ
فِي زَمَنِ الْحَيَاةِ لَا يَجِيزُ عَلَى
وَالرَّهْنُ فَوْقَ الرَّهْنِ زَيْنُ دَيْنٍ

ضِيَاعَهُ مُرْتَقِبًا أَنْ تَرْتَجَا
عَلَى سِوَاهُ أَوْ تَفَارِقَ عَيْنِهِ
مَنْ عَلَى الْإِيْدَاعِ لَا يَسْتَأْذِنُ
بِأَعْوَانِ نَيْسَبَتِهِ لَنْهَبِ اتَّفَقُوا
كَالْأَرِيشِ أَوْ قُرْبَتِ دَيْنٍ آخَرَ
أَنْ قِيلَتْ بَيْعًا لَدَى الْحَلَبِ
أَنْ يَحْتَمِلَ عَلَى الْحُلُولِ سَبْقُهُ
بِالْعَسَلِ وَالْمَوْقُوفِ وَالْمَدْبَرِ
صِفَاتُ دَيْنٍ جَسَدِيٍّ قَدَرُهُ
الْأَبْقَى الْقَدَرُ لَا يَجْعَلُ
وَعَكْسُهُ وَهِيَ ضَمَانُ الدَّيْنِ
أَنْ يَقْبِضَ مَرَّةً مَمْنُوعٌ
جَنَاحُهُ قَهْدٌ كَالْتَلَفِ
رَاهِنُهُ بِمَكَّةَ وَالْمَرْهِنِ
حُلُولُهُ ثُمَّ لِيَرْاجِعَ وَلِيَبِيعَ
بِإِجْعَالِ مَالِكَ عَلَى مَنْ قَدَرَهُ
كَقَبْضِهِ وَرَهْنِهِ إِنْ امْتَثَلَ
يَأْتِي الْجَنَافُ وَالْفَسَادُ عَلَيَا
بِإِعْزَازِ ذَلِكَ وَيَبْرَهُنَ الْقَمْنُ
طَرَا فُسَادُ غَيْرِهِ فَمَارَهُنَ
أَوْ أَصْلَهُ لَزُومُهُ عَمَّا لَمْ يَكُنْ
مَكَاتِبَ وَالْحَمْلُ مَا لَمْ يَكْمُلْ
لَا الدَّيْنُ فَوْقَ الدَّيْنِ بِالرَّهْنِ

بِالسَّيْنِ أَوْ بِإِيْضٍ لِلْمَكَانِ
وَمُدَّةُ الْمَقَامِ لِلْمَسَافِرِ
وَمَسْجُوفٍ فِيهِ أَوْ فِي الْحَافِرِ
كَدَاجِيزِ الشَّرْطِ حَتَّى الْعَقْدِ
وَحَمْسَةُ مَضْرُوبَةٍ بِالْعَقْدِ
فَالشَّرْطُ فِي أَوَّلِهَا الْحُلُولُ
وَالثَّانِي مَبَاشَرَةُ التَّاجِيلِ
ثَالِثُهَا بَيْعٌ مَعَ طَلَبِهَا
رَابِعُهَا التَّاجِيلُ كُنْ أَبْرَأَ
خَامِسُهَا تَأْجِيلُهُ شَرْطُ لَهْ
لَكِنْ أَجَازُ وَعِلْمُهُ وَجَهْلُهُ
قَلَمٌ يَجْزِي تَأْجِيلُ رَأْسِ الْمَالِ
فِي سَلَمٍ وَالْمَرْهِنُ بِأَحْلَافِ
وَفِي الْأَجَازَةِ أَعْتَدَ الْبَايَةَ
وَجَزِيَّةً بِالْكَفَالَةِ وَالْكَفَالَةُ
وَسَائِرُ الصَّفَاتِ وَالْأَعْيَانِ
يَجُوزُ فِي تَبَايَعِهَا الْأَمْرَانِ
وَالْمَرْهِنُ وَالْقَرْضُ وَالْمَرْهُومُ
تَأْجِيلُهَا شَرْطُ لَهْ لَكِنْ يَجِزُ
وَمِنْهَا الرِّقَابُ فَكُلُّ يَفْعَلُ
بِقَبْضِهِ وَعَلَيْهِ أَذْيُوحِدٍ
وَأَحْلُو الْإِيْدَاعِ وَالْعَارِيَّةُ
وَعِلْمُهُ وَجَهْلُهُ سَوِيَّةٌ
بِالسَّيْنِ
الْحِزْ ذُو نَوْمٍ أَوْ خَصْمٍ
وَيَتَدَيَّنُ مِنْ ذَلِكَ بِالْمَحْضِيِّ
يَجْزِي رَاهِنُ رَبِّ الدَّيْنِ
إِلَى الْوَقْفِ وَحُجَّةٍ فِي الْعَيْنِ
وَسَيِّدٌ فِي عَيْنِهِ الْمَكَاتِبُ
أَوْ أَبْقَى وَهُوَ عِنْدَ الْقَامِصِ
وَفِي الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِ أَمَّا
ثَانِيهَا وَهُوَ الَّذِي قَدْ عَمَّا
فَجَزِيَّةً فِي الْأَفْلَاسِ فِي الْأَمْوَالِ
فَمَالُهُ تَصَرَّفَ فِي الْمَالِ

كذا السفيه بعد الاختيار
وجرى في المال والاقتدار
وذي الجنون مطلقا وذي البصيرة
فيما بعد الطاعات حيث يعبر
والعبد للمولى وجري ما لم يكن
في الثلثين ان جرى بلا عيوض
فان يكن لو ابريت فليوقف
جميعه فان شئني فليصرف
ومطلقا ليرثه فيها هلك
فان تزل فنادي فيما ملك
وجري اطلاق وتبدل مرفوع
بحكم قاض بعد مرفوع ومرفوع
وجري باقهم يزول مطلقا
عند ارتجاع ما به قد علقا
باب القندين
ان فلتن القاضى مدينا قدما
من ما لو على جميع المراسم
بما كل ومرفوع ومرفوع
وملئس لمن كتبه غفر
وقد مؤثورة الاموال
في بيعها كاحدة الدلائل
وقوم المدين ايضا ان
عياله وبعد موت بالكم
وتجوه كاجر خبير المسير
وديه ان كان قبل ان يبيع
مع رهن عين عند رهن الدين
ليست حتى استند تلك العين
وذو من باعه ولا يقف
من المدين قبل جره العوض
مقدم باذن عين ماله
اذ اراه ما قضا محاله
او ناقضا وصفا بان لا يبرر
بالعقد كالمدين في قطع النقد
او انكار زيادة مستقيمة

وتخرج الرهن ببيع من يرى
والقاي الا داه والرهن يات
صحة شرطه ببيع ذي حلال
لا غير معنى القبط كالمباين
في رهنه اما تصرف منه
لا موت عاقبة ولا الباقي من
ولا تخرج القصور ما تمسا
ببيع ذي الشكيب كالتعيين
فيه لغير رهن وعنده
فيمضي مدة الذهاب
وشروطه اذن جديده كالهبة
يبرأ باليداع لا القراض
اذ لا يعار النقد والمقارضة
واعتدروا عن عذو البارة
والعذر عذري انه لو هجرنا
ولا يبرهن وتزويج ولا
ولا بلا براء وهو باق ما نزع
والوطء والاجارة المستعصية
وسمى كمالا مستوحدة
كذا انتفاع ضرر القطع الخطر
وجاز اعتاق وابلاد الذي
قلت اختيار غيره ان الامة
ومن مقل حيث وصف تلكا

والقرض لكن طرفاه اخر
لمن عليه الدين والرهن بطن
والحمل في رهنية الام دخل
في عرضة ولا كنعين الثبات
رهن فقبل القبض فسخ لو وقع
عبد ولا جنابة رهن رهن
لا يقبض الحرا اذن ولو رما
للدين والتوكيل للمدين
سوى مكاتب ومن في يده
البو كالبائع والارهايب
والمستعير والذي قد غصبة
قلت هنا بجاه باعراض
من شرطها النقد في منافضة
ان المراد فاسد الاعارة
بزيئة النقد المقارضا
لاجارة ولا بان توكتلا
فالبائع والترويج والرهن امتنع
بعد التحل من سواه والهبة
في الرق والكتابة الصحيحة
لا القصد والجم وعمن لم يضر
ايسر بالقيمة في يومئذ
هنا يوم حلت مقومة
لم يك الا بعد ان يفككا

وَيُغْرَمُ الْمَعِيرُ إِذَا تَمَوَّتَ بِهِ
خِلَافَ حِلِّ وَرِثَتَا وَنَفْسًا
لَمْ يَشْرُطَ التَّجِيلَ أَوْ رَهْنُ الثَّمَنِ
يَأْذَنُ ذَا فِي هَبْنِي وَرَهْنِي
وَحَلُّهُمَا مِنْ جَدِّ الرَّجُوعَا
وَجَائِدًا لِلْبَيْعِ قَبْلَ الْعُدْوَعِ
وَالرَّهْنِ وَالْقَبْضِ وَلَوْ أَقْرَا
وَعُدْوَةٍ عَنْ إِذْنِ قَبْضِ قَبْلَهُ
قُلْتُ وَهَذَا فِي الْقَضَاءِ ذَكَرَهُ
وَالْيَدِّ مَعَ أَمَانَةٍ لِلرَّهْنِ
شَهْرَ مَضَى أَوْ يَبْعُهُ نَفْسُهُ
وَكُلَّ صَاحِبِ كُلِّ عَقْدٍ قَسَدًا
وَلَا يَنْقَاضُ إِلَّا بِجَمَاعٍ أَلْبَدًا
لَا ذَوَابْثَ يَنْتَابِرُ بَعْدَ الْإِثْمَا
بَيْنَ حَلٍّ وَأَجْرٍ إِنْ أَيْتَ
فَإِنْ أَمْرٌ بَعْدَهُ لَا التَّصَرُّفُ
يَأْذَنُ بِهِ أَمَّا يَطْلُبُ الْجَلَّ
وَقِيَمَةُ الْفَرْعِ وَمِنْ قَبْلِ الثَّمَنِ
لَهُ وَبِالْفَيْسِقِ وَلَوْ بِالزَّائِدِ
وَبَاعَ مَرْهُونًا يَأْذَنُ سَبَقًا
وَمَوْنَ الرَّهْنِ كَأَجْرٍ زِدْ مَنْ
وَيَجْنِي يَفِي عَلَى الرَّهْنِ الْبَدَلُ
مِنْ زَائِدِ رَهْنٍ كَحَمَلِ الْبَطْنِ

كَوْطَاءِ مَمْلُوكَةٍ غَيْرِ تَشْتَبِيهِ
كُلُّ يَأْذَنُ صَاحِبِ الدِّينِ إِذَا
وَيَرْجِعُ الْأَذْنَ قَبْلَهُ سَكَانَ
وَعَادَ قَبْلَ قَبْضِهِ عَنْ إِذْنِهِ
فِي الْأَذْنِ قُلْتُ بَعْدَ أَنْ يَبْعَا
إِذْنٌ وَهَاهُنَا هُوَ الَّذِي أَرْتَهِنُ
وَالْقَبْضُ عَنْ رَهْنٍ وَدَعْوَى أُخْرَى
وَقَدَّرَ مَرْهُونٌ وَمَرْهُونٌ كَهُ
فَهُوَ مِنَ الْعُدْوَةِ فِيهَا كَرَرَةٌ
وَشَرْطُهُ عَارِثِيَّةُ الْمَرْهُونِ إِنْ
مِنْ بَعْدِهِ وَقَبْلَهُ تَسَامِيْنُهُ
ضَمَانًا أَوْ قَدْ ضَمَانٍ أَبَدًا
يَنْزِعُهُ فِي وَقْتِهِ وَأَشْهَدَا
لَهُ وَاللَّابِ بَيْعِهِ مُقَدَّمَا
عَنْ بَيْعِهِ وَمَنْ أَدَامَا وَجَبَا
فَوَطْرُهُ زَنَا وَلَا يَخْتَلِفُ
فَسُجْبُهُ تَوْجِبُ مَهْرٍ الْمُسْتَلِ
إِنْ رَدَّ دُونَ إِذْنٍ وَاحِدٍ ضَمَنَ
تَحْوِيلُهُ مِنْهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ
وَهُوَ لِرَاهِنٍ وَكَيْلٌ مُطْلَقًا
مَهْرَبٍ وَالسَّقَى عَلَى الَّذِي رَهْنُ
لَا إِنْ دَعَى مَرْهُونٌ وَمَا اتَّصَلَ
وَذَلِكَ الْمَوْجُودُ حَالِ الرَّهْنِ

أَوْ أَشْرَكَ كَالْبَطْنِ أَوْ مُنْفَصِلَةً
كَمَهْرٍ فِي دَيْنٍ لِلْعَدْوِيَّةِ
يَدْفَعُ إِلَى ذَوِي الدِّينِ
أَوْ زَادَ مِنْ وَصْفٍ وَمِنْ وَصْفٍ
كَصَفَةِ الْعَدْوِيَّةِ مَعَ رَهْنٍ
فَإِنْ كَانَ فِي ذَاتِهِ كُلُّ رَجْعٍ
مُضَارًّا بِنَفْسِهِ الَّذِي وَقَعَ
وَالَّذِينَ الرَّائِدُ الَّذِي وَقَعَ
وَأَنْ يَدَّ لَوْ صَفِي كُلِّ رَجْعٍ
وَمَا لَهُ فِي النَّفْسِ شَيْءٌ مُطْلَقًا
وَلَا عَلَيْهِ فِي الزَّيَادِ حَقًّا
وَأَنْ يَزِدَ فِي تَأْفِيهِ أَوْ بِالْأَشْرِ
مَعَ نَفْسٍ وَصَفٍ فَالْحَقُّ مَسْتَبْرَقٌ
وَالَّذِينَ كُلُّ رَأْيٍ وَمَسَا
لِيَأْتِيَ فِي النَّفْسِ شَيْءٌ الزَّيَادِ
لَكِنْ لَهُ فِي الْعَكْسِ اخْتِذَا وَجَدَ
مِنْ مَا لَهُ مَضَارًّا بِمَا فَتَدَّ
وَأَنْ يَكُنْ مِثْلُهُ قَدْ اخْتَلَفَ
أَوْ دَوَّاهُ يَدَّ بَعْدَهُ فَقَدْ
لَا الْخَطَأُ بِالْأَعْلَى فَلَا يَطْلُبُ
بَعْدَهُ لَكِنْ بِهِ يَصَارِبُ
بَابُ الْمَرْقَبِ
تَبْرَعُ الْإِنْسَانُ فِكِ الرَّقَبَةِ
وَصِيَّةُ إِبَاسَةٍ وَقَبْ هَبْنِي
وَشَرْطًا وَقَبْ صِيَّةٍ وَنَفْسُ
وَهَكَذَا جَبْتُ أَوْ سَلْتُ
وَشَرْطًا مَوْتُوفٍ دَوَّاهُ الْمَنْفَعَةِ
لَا تَحْوِيلُهُ وَمِنْ رَجْعٍ مَعَهُ
وَوَاقِفُ أَمَلِيَّةِ التَّسْبِيحِ
عَلَى أَمْرٍ تَمْلِكُهُ لَمْ يَمْسُحْ
وَجُودُهُ مَعْقِنٌ إِذْ يَوْفَقُ
أَوْ جَهْدُهُ فِي مَبَاحِ يَصْرَفُ
وَالْمَلِكُ فِي الْمَوْتَرِ مَلِكُ رِيَا
سَبَاحَتُهُ أَيْ غَيْرُ مَحْفُوفٍ بِرِيَا

باب إحياء الموات
 حقيقة الموات في الأرض
 ما لم يعرف الزمان الماضي
 وقسم البلاد في الأحكام
 إلى بلاد الكفر والإسلام
 فأول القسمين ملكه ويجب
 لمن على تلك البلاد وقد غلب
 ثانیها وهو الذي بأرضها
 فإن يكن غارة لم يفت
 فملكه لهم وإن لم يفت
 وللذين بعدهم تخلوا
 وصلى ما لا صانعان يملكون
 مما كازى الإمام فيه يفعل
 مع ما به من مدين مستقيم
 بأن يكون ما طلال لم يعلم
 والمدين الموبوء أما ظاهر
 أو باطن في أرضه فالظاهر
 ما لم يمان منه الاستخراج
 والباطن المحتاج للصالح
 فليمنع في الظاهر الاقطاع
 وطالب الإحياء لا يطلع
 بل ذلك بين المسلمين مشترك
 من نال منهم بعضه فقد ملكه
 فحت ضاق فليقدم من سبق
 فإن أتوا بما فقره أخوة
 وحق كل قدر ما يحتاج
 فان يزد فحقه الاثر عما
 والمعون الباطن كالذي ظهروا
 لكن هنا الاقطاع ما لم يفت
 وبما أن يجرى الامساك
 امرضا لنا نرى بها الاقسام
 ولم يجر لنفسه وقد ترك
 نقص الحق لا يجرى غير الوري

وإن نفاها رهن وأدى
 والرهن ينفك بأن يبرأ من
 والبیع والهلك وقيل الجاني
 والاقتصاص وله الأرض لأن
 لغرض مثل اختلاف اثنين
 في الجبل والتأجيل أو في القدر
 ولما ينفك بعض إن وحيد
 أو من عليه أو من العارية
 وقول رهن لمن قياره
 عنه إلى نفسك أولى ثم لك
 لو ادعى عليكهما أنهما
 وأقسمتا فواحد صدق
 ثم الذي صدق إن يشهد على
 وحيث كل منهما يرجع أن
 يقبل إن يشهد وإن شخصان
 وأنه أقسم هذا العبد
 فيصنف هذا العبد موهون لدا
 لغیر من صدق بل إن اقتضى

باب التفليس

يطلب من مفلس مدين
 وللسفيه لا لمن لم يحضر
 وراد عن مفدا وماله حجير
 عليه من تصرف مقرب

من غيره إلى المقر ردا
 جميع دين ويصنع المهرين
 والعقود للسيد بالمجان
 يرهنه بدیل مقبول رهن
 أرهنها عبدین أو دينين
 كان القليل بالكثير قد رهن
 تعدد في دائن أو ما عقد
 له أو الأرض بلا رهنية
 بيع لك أولى بعه وأسوف الثمن
 يفسد ما لصاحب الدين ترك
 قد رهنها بمائة عبد هما
 فأجعل ينصف الدين رهنًا حقه
 مكذب بالرهن أيضا قبلا
 لا رهن منه بل شريكه رهن
 يدعيها الفاعل إيجاب
 رهنًا به فإن يصدق فردا
 مصدق ثم له أن يشهد
 حالها الشراكة ليست ترينى

كتاب الفرائض

للامرئ استأب بكل قد لزم
وهو النكاح والولاء والرحم
والزواج الاشارة فافهم ما وجد
كلالة للمالكين ان فقد
ارباب الاسكات ثلاثة الاول
او كان غير حايض فافصل
وسنة موافق فكل
لزامه بالمعنى مستحق
رقيق كذا القتل عن يمين
وردة كذا خلاف الدين
والدار في الحرف والدين
والدور كذا في بعض النسخ
والواحد عشرة ان غير
هم ابنه وابن ابنه وان ترك
ابن غير لاب وان عكس
كذا في النسخ من الجهات متحلا
وان اخ ان كان بالانثى
كذا في النسخ وانه كل لا
والزوج ايضا ثم ذوالولاء
وقرئوا سقما من النساء
بنت كذا بنت ابنه والامر
وردة وان شئت تعصم
وردة ومن لها الولاء
وهذه تمت بها النساء
وحيت بنت ما لزم ينظم
قارء دلى ذوالفرع من الم
واقف على التهام بالتوبة
ما فعلت واسعد بالزوجة
ثم ذوالارحام بعد تعصم
جها ثم في عدها احدى عشر
اولاد واخيه وابنه وانما
للامرئ بنت عظم وارج
وسنة لا يمتة ونعمة

وَلَوْ بَاحِلَ وَلَوْ مَغْبُوتَا
تَحَايَجَرِ مِنْ اِقْدَارِهِ يَدَيْنِ
وَرَدَّهِ الْمَغِيبَ لَا اِنْ اَغْبَطَ
فَارْسَهُ لَهُ لَعِيبٌ حَادِثٌ
لِفُلَيْسٍ عَنْ حِلْفٍ مَرْدُودٍ
لَمْ يَحْلِفِ الْخَصْمُ كَمَا اِنْ لَيْسَ لَهُ
وَمَالٌ مِفْلِسٍ يَقَاضِي بَعَا
لَا مِفْطَا سَرَعَتُهُ بِحَضْرَتِهِ
فَإِنْ يَشَأْ فَلْيَبِيعِ الْمَتَاعَا
وَلَوْ يَحْلِسُ قَالَ فِي الشِّمَةِ
يَبْدَأُ مَنَّهُ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ
وَلَوْ سَوَى جِئِسَ رَضُوا لَأَسْكَا
وَعَادَ بِالْخِصَّةِ يَقْضَى حَقًّا
مَا بَاعَهُ الْفَاضِي قِيَا بِجَمِيعِ
وَيُنْفِقُ الْفَاضِي عَلَيْهِ وَعَلَى
مِنْ غَرَسِهِ وَالْفَرْعِ وَالْأَصْلِ إِنْ
إِنْ كَانَ ذَا كَسْبَيْنِ وَاسْتَشْرَى
وَقُوَّتُهُمْ لِيَوْمٍ قِسْمَةٌ قَدِ
لَا هُوَ وَبَيْتُكَ يَقَاضِي وَوَجِبَ
بِفِرَاقِهِ إِلَى عُسْرٍ نَبَتْ
أَوْ يَأْتِيَانِ حَيْثُ لَا يَحْدُ لَهُ
مَعَ بَاحْتَيْنِ قَحْصَا وَاجْتَهَدَا
وَيَضْرِبُ الْمُسْرُ بِالْمَعَانِدَةِ
إِذْ هُمْ مِنَ الزَّحَامِ أَمُونَا
تَعَامِلُ يَلْقَى لَا يَحْتَرِ
لَا يَحْيَا رَوَانِ الرَّدَّ سَقَطَ
وَيَسْكُو مِفْلِسٌ أَوْ وَلَرِثَ
عَلَيْهِ أَوْ مَعَ وَاحِدٍ شَبِيدٍ
دَعْوَى وَمَا يَوْصِي لَهُ أَنْ يَقْبَلَهُ
وَمَالٌ مَذْيُونٌ لَوْ سِرَّ بَعَا
قُلْتُ وَقَالَ غَيْرُهُ يَخْصِرْتُهُ
أَوْ عَزَّرَ الْمَانِعُ حَقًّا بَاعَا
عَلَيْهِ تَعْوِيلُ قَضَاةِ الْأُمَّةِ
وَنِسْبَةُ الدِّينِ الَّذِي حَلَّ قِسْمُ
بِفِرَاقِهِ انْجِصَارُ الْفَرَمَا
مِنْ تَعْدِيَانِ لَا اِنْ اسْتَحَقَّا
وَلَمْ يَفْرَمِ ثَمَنَ الْمَبِيعِ
مَمُونُهُ أَقْلٌ كَأَفَى هُوَ لَا
بِيعَ وَقَسِمَ وَكُسُوا بِالْعَرَفِ لَا
دَسَمَتْ شِيَابُ لَا يَمُوتَا وَسَكَنَى
وَيُوجَرُ الْوَقْتُ وَأُمُّ الْوَلَدِ
حَبِيسُ الْمَدِينِ وَلَوْ أَمَّا وَابٌ
يُشَاهِدُنِ مَعَ يَمِينٍ طَلَبَتْ
مَالٌ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ يَتَا جَمَلَهُ
ثُمَّ إِذَا الْأَعْمَارُ طُنَا شَبِيدَا
قُلْتُ إِذَا لَمْ يَجِدْ حَبِيسَ فَايْدَهُ

ومثل ذلك حاله وحالته
وجده لأمه وحبه
أدلت بهذا الجد فامر البهة

فصل

يخبر من الرجال الفرض ثم
أب وجد عند فرع وابن أم
ومثله الشقيق في الشقة
والزوج ابنا ماله في التركة
وعشرة مع خمسة فيهم حصص
تصيب كل نفسه كما ذكر
ثم ابنه وابن ابنه كذا ذكر
والجد من الشقيق الأقرب
وابن الشقيق والأب الذي لا
ثم ابنه كذا ذكر
بالأبوين وابن ابنه كذا ذكر
ثم ابنه وذو الولد الأصغر
ومن كذا ذكر كذا ذكر
وعند نقد الكل بيت المال
وقسموا التميم في الأثان
فتقط إلى مراتب ثلاث
لعمام بغيره كذا ذكر
ولم يكن لغز من كذا ذكر
وعاميت بالغير وهي البيت
وبقيت الآن مثلها والأخت
شقيقة تكون أو من الأب
ان تأت كل مع أخيه الأقرب
وعاميت مع غيره بغير
أخت له شقيقة أو من أبي
مع بنته أو بنت الابن أو لها
فصا عتاف كل ما تقدم

فصل

ثم الفروض ستة في الذكر
ثلثان من ثلث وسدس فادر
والنصف ثم الربع والثلث الأدنى

لصاحب المفلس في الخالص من
يعليه العود إلى متاعه
ولا يأن يبيعه أو حررا
بالمفلس استيفاءه لا الهرج
من عويض الدين الذي حل ولو
مع الذي زاد بغير فصل
والولد أحسن من العقد صدر
وإن رأى البائع الإمتناعا
وخصه بقيمة الأمر إذا
لا حيث حق لازم به ارتبط
زينا بمثل أو بدو به بيلا
أو أجنبي أو يذرى لفساد
فأضررت له بالجزء من أثمان
من قيمة الكل والإعتبار في
من يوم عقده وقبض ولما
وإن بقي عبد من اثنين اتزن
فصاحب المفلس إن شاء أخذ
وفي الكرايفلة من مملوكة
ومرعه بقي بياجر قدما
وقد مت مصلح للعجز
وإن بنى من أكثرى أو عرسا
في القلع يقلع أو يمولو الأرجع
وعزم النقص والتخلف فعمل

تعاوض لا ما يحجر يقررت
حالا يتخو الفسخ لا جماعه
قد رسوى المفوض إن تعذرا
وموته ولا إذا أدا أبي
بعد ولو لتقديعه به ارتضوا
كثير ما أقرت والمحمل
وليعطيه قيمة غير في البشر
عن بدله القيمة فليسا عا
في ملكه كان ولو يعود ذا
ومررت وصار فرحا وخطط
أرض لنقص لا لنقص فعلا
بالعقد عو الزين بالأيقاد
لنقص بنسبة النقصات
ذايا قل قيمة للتالف
يبقى يا على القيمتين فيهما
هذا بهذا وبقي نصف الثمن
على الجديد منهما هذا بيلا
لأمن وعند فاض تركه
به على كل غريم فيهما
وليبقى في المبيع دون أجر
والقائمة انفقوا والمغلسا
ويبدل القيمة عنه أو قلح
أصلح شئ للغريم والمقل

والثوب

وَالْتَوْبُ أَنْ يَصْبِغَهُ أَوْ يَغْتَرِبَهُ وَالْحَبْسُ لِلنَّصَارِ وَالْأَجْرُ هُنْدُ لَقَضَرَهُ بِالْأَجْرِ هُنَّ حَبْسُهُمَا	يَعْلُ بِشَارِكٍ بَارِئٍ فِيهِمَا يَتَلَقَّى فِي يَدِهِ وَمَنْ قَصَرَ يَفْسَحُ وَلَا فُلْيَضَارِبُ عَرْمًا
---	--

بَابُ الْحَاجِرِ

يُحْجَرُ مَنْ جُنَّ إِلَى أَنْ يَفْرُغَ وَذَلِكَ بِأَسْتِكْمَالِ خَمْسِ عَشْرَةَ وَبَنَتْ عَائِشَةُ لِبُطْلَانٍ مِنْ كُفَرٍ مِنَ الْهَدْيِ وَغَيْرِهِ وَجَنَّبَهَا تَمَّ نَصْرُهَا تَمَّ الْمَالِيَّةُ وَكُلُّ إِفْرَامٍ بِهِ حَقٌّ مَسْكُوعٌ وَلَيْتَصَرَفَ بِعَهْدَةِ أَبِي هَجْدٍ وَلَمْ يَعُودَ بِأَقْفَاقَةٍ وَلَا لَا الْعَقْنَ وَالْقَصَائِمَ وَالْفَلَاقِي بَلْ وَقِيلَ يَسْتَبَدُّ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ وَحِفْظُ أُمُورِ الْإِسْلَامِ وَالشَّيْئَةِ وَالْبَيْعِ وَالشَّرِيِّ هُمُ الْحَيْثُ يَرَى وَعَنْهُمْ اسْتَأْجَرَ مَعَ مَسْرُومَةٍ وَالْحَيَّةِ فَالْقَاضِي عَلَيْهِ حَجْرًا وَطَارَى السَّيْدُ بِرَمْدَانِ رَمْدٍ وَطَارَى الْجَمُونُ لَا يَلِيهِ	يُجُونُهُ وَالْقَطْلُ حَقٌّ يَبْلُغُ أَوْ حِلْمٌ أَوْ حَيْضٌ أَوْ حِلُّ الْمَرْهَةِ وَفِي حِلَّتِ الْبَلَدِ وَأَحْلَفَ وَذَرَّ أَهْلًا مِمَّنْ يَسْلُمُ أَعْرَابًا وَأَسْتَشْنَى التَّنْدِيرَ وَالْوَصِيَّةَ فِي أَمْرِ دُنْيَا وَدِينٍ فِي الْأَصْحَى تَمَّ الْوَصِيَّةُ تَمَّ حَاكِمُ الْبَلَدِ تَوْبٌ وَفِي الشَّفْعَةِ أَوْ أَنْ يَمْلَأَ إِنْ كَانَ دَاخِلًا بِمَعْرِفٍ أَكَلُ مِنْ قَدِيرٍ نَفَاقِي وَأَجْرٌ بِالْأَقْلِ حَتْمٌ بِقَدِيرٍ مُنْفِقٍ وَالتَّزْكِيَّةُ مَعْمُومَةٌ مَا لَمْ يَرُدَّ لَهُ الشَّرِي وَعَائِدُ التَّنْدِيرِ لَا فِي الْأَطْعَمَةِ خِلَافٌ عَوْدٌ فَيَسْقُ مِنْ لَا يَبْدَأُ قَلِيلُهُ الْحَاكِمُ لَا أَبَ وَجَدَ ذُو الْحَكْمِ بَلْ لِلْأَبِ أَوْ أَبِيهِ
---	--

بَابُ الْقَتْلِ

الضَّلَعُ عَمَّا يَدْعَى عَلَى سَوْدٍ فِي الْعَيْنِ بَعْدَ ثَبُوتِ الْخِيَارِ	مَا يَدْعَى مِنْ بَعْدِ إقْرَارِهِ هُوَ فِيهِ وَفِي مَنَعَةِ إِبْجَامٍ
--	---

فَالثَّلَاثُ فَرَضٌ أَرْبَعُ فَرَقَ
وَهَنْ بَنَاتُ الْإِبْنِ وَالْبَنَاتُ
فَعَا كَذَلِكَ الْأَخْبَارُ
مِنْ أَبَوَيْنِ كَانَتَا أَوْ مِنْ أَبٍ
لِذَا خَلَا كُلُّ عَنِ الْمُعْتَصِبِ
وَالثَّلَاثُ فَرَضٌ الْأَمْرُ حَيْثُ لَعَدَدُ
مِنْ إِخْوَةٍ وَلَا لَمَسَتْ وَكَدَّ
لَا مَعَ أَبٍ وَأَخٍ الزَّوْجَيْنِ
بَلْ ثَلَاثُ مَا يَتَّبَعُ عَنِ الْفَرْصَةِ
وَالثَّلَاثُ مَنْ وَلَدَتْ أُمُّ رَأْفِدٍ
عَنْ وَاحِدٍ وَالسُّدُسُ عَنْ الْوَاحِدِ
مِنْ وَلَدَتِهَا الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى
وَلَيْتَوَى الْقِسْمَانِ فِي الْيَمَانِ
وَفَرَضٌ أَمَّا أَنْ تَكُنَّ مَعَ الْعَدَدِ
وَفَرَضٌ أَمَّا أَنْ تَكُنَّ مَعَ الْوَلَدِ
وَالْحَدُّ مَعَ فَرْجٍ لَهُ حَكْمُ الْأَبِ
وَفَرَضٌ حِدَّةُ الْأُمِّ أَوْ أَبٍ
وَبَنَاتُ الْإِبْنِ أَنْ تَكُنَّ مَعَ الْبَنَةِ
وَالْأَخْتُ مِنْ أَبِيهِ مَعَ شَقِيقَةٍ
وَالنَّصِيفُ فَرَضٌ حَتْمُهُمْ بَشَرٌ
فَقَطُّ كَذَلِكَ بَنَتْ وَأَخْتُهُ
شَقِيقَةٌ وَثَلَاثُ بَنَاتِ الْأَبِ
إِنْ تَفَرَّقَ كُلُّ عَنِ الْمُعْتَصِبِ
وَكُلٌّ مِنْ تَحْتِهَا نَفْسَاتُهَا
مَنْ أَنْ تَحْتِهَا حَرَامَاتُهَا
وَفَرَضٌ زَوْجٌ حَتْمٌ كَرْدٌ
وَالرَّبْعُ فَرَضٌ وَجَاهُ الْوَلَدِ
وَفَرَضٌ مِنْ تَرْفِيقِهَا أَنْ لَمْ يَكُنْ
فَرَعَ وَالْأَكَاثُ فَرَضُهَا الثَّمَنُ
دَحِشٌ قَامَ مَا فِي الشَّخْصِ كَمِ
يَرِثُ وَإِنْ بَعْدَ سَوَاءٍ كَالْعَدَمِ
فَضْلٌ فَا تَحْتِ
بِالْإِبْنِ أَوْلَادُ الْبَنِينَ يُحْتَجُّ
وَبِالْأَخِيَّةِ أَمَّا فَا تَحْتِ يُحْتَجُّ

وسائر المجلات بالأمم اجتمع
والشقيق اجتمع حاملا الأب
وكالاج المذكور ثم مشقة
في جيبه ومثل كل نجلة
وبابن بنت الابن نجبت
وبابن الابن معها نجست
ان كان في ربتها أو أنزلا
واختص بالباقي متى عنها علا
وبالتقاف اجتمع أمه الأب
فان يكن معها اخ نجست
واجتمع جد و أب أولاد أم
وبالفرع الوارثين نجبتهم
فصل
ان ابنة كالابن لكن لا يرث
منه بنت صليط مثل ما يرث
وبنت الابن مثل بنت الصليب
لكن مع ان نجست باجته
والجدة اجتمعها كما تصدق
فما عا ثلث وثلاث ما بقي
والجدة في ميراثه مثل الأب
فما يرث من جيب الخ المقتصر
وكالشقيق اجتمع حاملا الأب
لا مع شقيقه فلا نجست
وكالشقيقه اعتبارا للأب
لكن لها الشقيق حرمانا نجبت
فصل في الأصول الأولى
ثم الأصول سبعة ووصفها
اثنان ثم أربع ووصفها
وهكذا ثلاثة ووصفها
وصفها ووصفها ضعف الستة
فالنصف والباقي كذا الضعفان
قل عمل كل بالحساب اثنان
والثلث والثلثان أو الباقي
ثلاثة في الكل بالتقاف

وهو بعض المدعى في الدين
والجى الصلح اذا لم تسبق
ومن موثقل وذى كسر على
والخط مع هذا وعكسه وخط
لأن جرى مع اجني عنه ان
في الصلح عنه وله في العين مع
لا يصرف احد في الشارح
وما يضر دأمر و بنصب
وعبرنا في لست سفله
من أول التدريب إلى باب له
فيجذب الرقيق والنجس
ياذن من هذا الذي قلنا به
لأذن شخص باب داره وجد
وليس يستأذن في باب على
وقلح في داره من داره
أو للصيا أو كوة واستفعا
ولم يميز الزام بعض الشركا
بثالته قلت وبعض الناس
لا عبره وما لذي اتياع
فانه حالص ملكه قسا
وحيث كان لشريك امتنع
أو يفض المعاد كما يبيضا
عن المعاد بدلا أو يقيضه
ابرا ولكن هبة في العين
خصومة لأن يعنى ينطق
دين خلول وصيحي بطل لا
معه وبالأكثر عندنا فقط
قال أقر باطنا وركن
ذا مبطل من قادر ان انتزع
عسا و كوة ولو في واسع
ونجلا ورأسه ان رجا
ملك لكل واحد من أهله
والجار إذا لآب باب ليس أهله
ويعبر عن العمن وباب يفتح
ما بين رأس سكة وبابيه
ما بين رأس سكة والمشهد
أدنى إلى الرأس وسدلا ولا
ولا لمن لا صق مع سكاره
شريكه بالآذن حتى رجعا
بعضا عارة ولا ان يشركا
يراه في التحق بالأساس
الزام بان ترك الاتياع
يشا يجهل ومتى شاهد ما
عليه أخشاب فان شاء وضع
معا ولا يلزمه ان يعطيا
عنه لكي يمنعه أن يفضنه

والربع والباقي والنصف منه
قل أصل كل منها في أربعة
والسند والباقي بيت أربعة
والنصف والباقي أنت ثمانية
ثلث فربما أصلها ثمانية
وضعت في السند والربع
فصل
وهذه الثلاثة الأصول
أعني التي تأخرت عنك
فتلغ الستة بعد العشرة
شفاء وترأر بها مقربة
ثاني الأصول العاشر اثني عشر
نقول أو تأرأر إلى سبع عشر
وأصل أربع وعشرين انقطعت
عولاً بسبعة وعشرين فقط
فصل

ان تقسم على جميع أهلها
فربما سمعت إذا من أهلها
أو تكلمت على يديهم
فربما في أهلها محسنة
وإن يكن موافقاً لها
منها أفت وفقه مقامه
وإن يقع كسر على حنين
فصاعداً أنت في الحالين
وفوق الذي قد وافق العتبات
وكل ما بينهما كما
وأهلك أقل عدد إذا قسم
على جميع المشتات تنقسم
فإن تكن ثمانية فواحد
منها فقط أو دخلت فالزائد
وإن تكن ثمانية فاربعة
من ضرب وفي واحد في آخر
وهكذا إن أبنت فما حصل
من ضربها في بعضها وهو أقل
فأخبره في الأصل الذي أصله

وَصَدَقَ الْوَاحِدُ مِنْ هَذَيْنِ	لَوْ أَدْعَى مُلْكًا عَلَى تَخَصُّصٍ
فِيهِ وَلَوْ تَمَلَّكَ بِسَبَبٍ	وَصَالِحِ الشَّفْعَةِ لِلْمَكْدِبِ
مَا بَيْنَ مَلَكَيْنِ لِرَبِّ دَاوَدَ	وَالْيَدِ فِي الْجِدَارِ وَالسَّقْفِ الَّذِي
ذَيْنِ بِالْإِصْصَالِ فِي الرُّصُوفِ	وَالَّذِي احْتَصَنَ بِنَاوَهُ فِيهِ
بِنَاوُهُ بَعْدَ بِنَاءِ الْمُتَّصِلِ	قُلْتُ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ
وَمَعْقِدَ الْفَيْطِ وَنَشْبَهُهُ	لَا يُلْجِذُوعَ وَيَخْرُجُ جِهَهُ
وَمُمِيسِكَ الْجَامِ وَالْمَعْلُوقِ	وَالْيَدِ لِلْمُرَاكِبِ دُونَ السَّائِقِ
وَعَرَصَةِ الْخَانِ أَوِ الْجِدَارِ	وَالْيَدِ فِي الْأَيْسِ لِيَذِي الْجِدَارِ
حَيْثُ يَدُ هَلِيلٍ هَامَ مَرَفَاهُ	لِصَاحِبِ الْأَسْفَلِ لَا سِوَاهُ

بَابُ الْحَوَالَةِ

رَضَى الْخَيْلِ وَالَّذِي أَحَالَهُ	مَشَرَّطٌ لِيَتَحَقَّقَ الْحَوَالَةُ
عَلَى الصَّحِيحِ وَثُبُوتِ الدِّينِ	لَمْ يَشْرَطْ رَضَى سِوَى هَذَيْنِ
لُزُومُهُ عَلَى الَّذِي يُجْبِلُهُ	وَأَنْ يَكُونَ لَازِمًا أَوْ أَصْلُهُ
أَيُّ فِي حَوَالَةٍ عَلَيْهِ لَابِيَّةٌ	عَلَيْهِ لَا كَالْجَمِّ فِي الْكِتَابَةِ
دَيْنًا هَا كَاجِلٍ وَكَسْرٍ	إِنْ اسْتَوَى فِي صِفَةٍ وَقَدَرٍ
تَسَاوَى الدِّينَيْنِ فِيمَا فَصَّلَا	وَصِدِّ هَذَيْنِ وَأَنْ لَا يَجْمَلَا
ذِمَّةً مَنْ عَلَيْهِ يُحْتَالُ فَلَا	وَعَوَّلَتْ حَقًّا لِحُتَالٍ إِلَى
مُطْلَقًا أَوْ تَدْرَعُ الْأَنْكَارَا	رُجْعِي لَهُ إِنْ كَانَ أَوْ قَدَّ صَارَا
حَرًّا إِذَا أَحَالَ مَنْ يَبِيعُ	وَالْفَسَحَتْ إِنْ ثَبَتَ الْمَبِيعُ
وَيُجْلِبُ الْمُحْتَالُ مَهْمَا يَجِدُ	غَيْرِيهِ يَتَمَنَّي الْمُسْتَعْبِدُ
يُزَوِّدُهُ تَقْصِيمُ الْحَوَالَةِ	وَحَيْثُ يَالْعَيْبِ أَوْ لَا قَالَهُ
إِذَا أَحَالَ الْمُشْتَرِي لَاشْتَرَا	أَوْ يُحْتَالُ أَوْ يُجَارَى

بَابُ الضَّمَايِنِ

يغير قول او بما عولت له
فابدأ من صديقه فمقتسم
على اربعة وس غالباً كما علم
فصل في الاختصاص
نأتي على نوعين من حيث النظر
في الاصل او في ركني نعمته
فحيث كل الاصلين تراقت
بفعل التصحيح ايضاً واقفت
فارد ذلك الوفاق تلك المسئلة
والاصلياً كلها شرذكة
وفي توافق الركنين حصل
اقل عدتها كما حكا
وهو الذي يجزئ سهمها
فاضرب به فيما مطلقاً اقيم
فصل في المناصفة
وتلق ان لا يسم الخلف
حتى يموت بعض من تخلفوا
فاجعل لكل ميت على حده
مسئلة يارثه منفرده
ثم اعتبرها بالذي من قبلها
كما تجزئ فقط من اصلها
واسوي فيها بعد الا اعتبار
ما في التصحيح باخصاص
واعلم بان جزء سهم السابقه
ما بعدها ان لم تكن موافقه
نصيبها منها وفي المواقفه
يكون جزء السهم وفق اللائحه
واعلم بان جزء سهم الثانيه
نصيبها من قسم تلك الحايثه
فان يوافقها النصيب فاجعل
وفق النصيب جزء سهم ما يلي
فاضرب لكل وارث في القسم
سهاً منه منها بمنزله السهم
فابدأ من صديقه فاذا فقهه
وهكذا في قسم كل مسئلة

صع ضمان الأهل للشرع
وصانين وعاجل تأجيله
أثبت بحق ثابت يعرف من
وقر والفساد والزيادة
ويشمل الكل ضمان الدرك
لأرض أو من أصله للزوم
كافي الأبرار وكالافرار من
وصع منه الأكل التكفيل
محل امرئ حضوره استحقاق
الايق هو للقيوم
ككافل ولولتها البينه
وورثت عنه ويبر كافل
أو طلقاً فوضع التكفيل
وان يمت ذا أو حتى أو هرب
ومفيد شرط الزوم في الأصح
وقتامضي وعادتم اعتقلا
زيد تكفلت به ضمنت
كذا تكدت كفلت بدت
أحضرت الشخص فزعم أو كفل
وقوله أضرذا أو ذي
وشرط ابراه الأصيل أبطله
وشرط تأقيت كين الأبرار لا
ووليا وبخلاف المكين ان

وعن صريح مفليس وموسى
واعكسه والتأجيل لا المحل ولا
يملكه كدرك ان الثمن
وعيب ماسع ونقص الصفة
ونقصات العدي قول حك
في غير ابل دية معلوم
فرد إلى العشرة تسعة ضمن
بيد ان رمي المكفوك
وبالذي بدونه لا يبقى
والعبد لو كوتب للجنود
والعين ان توجب لرد موته
سلم حيث شرط اذ لا حائل
وبحضور منه التكفيل
أو تلف العين فلا شيء وجب
وموضع المكفول ان يعرف قسح
بلفظ الالتزام نحو ما على
كذا تملت أو التزمته
فلان أو أنا بذا المال وأن
أو صان كذا جميل وقيل
ذا المال لا يقيم غير وعبد
كشرطه الخيار والتعليق له
بشرط معلوم حضور أحلا
أبر الأصيل برى الذي ضمن

وهو

فصل في الشريكة

او كما يترجى وامر بعد
من ولد له من شريكه
يشترى الشريك مع اولاد له
في ثلثهم مكانه في الارث
فان يكن مكانه اخ لا يرث
فلا تشرك بل سقوطه ورثته
فصل في ميراث الحجة
للحجة سدس المال مع فرع ذكر
والسدس والباقي مع الانثى استر
وان يكن مع اخوة اشقيبا
اولوب فالأكثر استحقاقا
من ثلث كل المال والمقاسمة
كما أنه اخ لمن قد قاسمه
وان يكن معه كلاً الصنفين
فليعط ايضاً أكثرهما ميراث
لكن بعد الاخوة الأشقيبا
عليه اولاد الاب الأحقا
ويستقطون الكل بعد عنهم
ويأخذون ما بقي عن حريمهم
ان كان فيهم ذكر فالأكثر
تعطى فيه ما زاد عنها لثلاث
وان يكن هناك ذكور من نساء
ذالجه تعطى ما يكون الاكثر
من سدس كل المال والمقاسمة
وللث ما ألقاه فرضاً حصة
وحيث يبقى دون سدس أو سدس
أو كم يكن باقي فللجد السدس
ان كان موجوداً أو لا غير
له سدس كامل أو بمسألة
ولم يرث اخوته بمال
في هذه الثلاثة الأحوال
فصل
وليس للميت في الميراث شيء
ولا له من وارث فالأقل

ولا كذا الآخر والمقتل
حق بان يبرئه أو يأخذ
تخليصه المضمون ان طوبى به
فلا ولا اعتقائه لو يعتقل
ودافع للدين في الدفع اذن
كان الأديان بالاذن بالآقل من
والدين في صلح جرى ان شهدا
معه وان فسقوا الشاهدان كسفا
او صدق المؤدى المضمون كنه
مريض موت دين تسعين ضمن
فياخذ الثلثين من ميراث العليل
وربعه من ارث اصل اخذاً
ورثة الكفيل نصف ما ضمن
او حاز كل ما الاصيل خلفه
أي فيهما معاً وهذا اسم

باب الشريكة

صحة شريكة العنان تحصل
بالاذن من كل بان يصرفها
في مال شريكة لدى العقد استمر
في القدر او قدرها بمجهول
والربح والخسران غير تقسيمه
ومفسد شرط تفاوت وكل
له وصدق اشتراء لكما
من له التوكيل والتوكل
أما اشتراكاً واحدة فما كفى
تمييزه وان تفاوت وقع
اذن وكل منهما وكفيل
بقدر مال ذا وذا بالقيمة
له على الآخر اجر ما عمل
أم لا وفي خسران لا في فيما

ولم يكن في ان الزمان ثابته
ولا ابن من قد لا تحت اذ لا تحت

فصل

من يتصف بموجي فريز بها
فليعلم بالاقوى فقط وليست
وضابط الاقوى هنا ما يجب
للأخر الموجود أولا يجب
أو ما يرى أقل منه يجب
لكونه أجل منه قد با
فمن يطا بشبهة أماله
أو في كج من يرون حله
فمنها بنت له يا حنه
لأموقة استقمتا بذنه
وان يطا بنت لها حلفتها
لبنتها أمالها وأختها
فأمها وان تكن لا يجب
أختها لبيت بحاله يجب
أو بنته الصغرى فأمها ولد
فبنته الكبرى ترى أمها الولد
وأم أمه وذي ان يجب
فحجها أفلون بنت الأم
أو يتصف بموجي فليعلم
فحكه ما من عن قيس
أو موجي فريز وتقصيب
بنتها في الإرث حسبما وقع
فخو روج معق وابن عم
بالفرض والتقصيب المألوس

فصل

لا يورث المفقود بل أمواله
موقوفة حتى يبين حاله
بغية طويلة أو بينة
محملة بموته معينة
وأمته من غير أيضا وقف
البيان حاله بما وقف
وليس للفقير سوى المفقود

والعز لا يفسحها من مفرد
وفي عزلة عزل مفرد قد
لغيره فأجر مثل نسا لا

باب الوكالة

في قبيل النيابة الوكالة
وقبض حق وثقابه وقبض
ويملك ما يباح والمضامير
ولا شهادة وإقرار ولا
ولا يمين ومن الأيمان
كالنذر والظهار والتعليق
يعلم من وجه يزيل الضرر
عبد أو نوحا ومسا عيت
وقد رمل لي في التوكيل
ويخصومات خضوعه وإن
عني وتطليق وسبع دون ما
كم يقبل ما يشاء أشد
كغير من يجب في الكج إن
ويقر بنت في كند عته
وتجوسع وشري من ذي عها
سوف يصير ملك من وكله
كالعبد والناسق والسفيه في
توكيله للتفيل في أن يوصلا
إن أو عته وإن يهاق بمصيقه
ويستد الجعل السمي واسمي

عقودها والفسخ كالأقاله
ولو بعية وإن عقود من
أثم وأشأت حد وذي العلاء
تجعل به مقرا الموكلا
إلا وه وكلم اللعان
أراد في الاعتراف والتطليق
لم أعين من كل الوجه كثيرا
أو نوعه وثمنا كذا همتا
وعابه ذاباع التوكيل
لم يمي تعيين وما يملك من
كل قليل وكثير منهما
من ممكن من الباشرة
تأذن به وكالوكيل إن أذن
يعمل كالتأضي نيب عنه
ولم يمي بيع أو عتاق ما
لممكن كمثل له
قبول تزويج وفعل السلف
هدية وأذنه من دخلا
ووجدت ينفذ وتصرفه
فساد هادن علق التصرفا

وإن يبدن

وَأَنْ يَدْرُوكَ آدَارًا
وَأَنْ يَدْرُوكَ آدَارًا
فَلَمْ يَقَالَ شَيْئًا الْعَزْلُ إِذَا
فِي كُلِّ مَا يَنْبَغِي لِلْوَكِيلِ
الَّذِي السَّابِقُ لَفْظُ الْعَزْلِ لَا
لَا تَهْ فِي لَاحِقٍ يُؤَدِّي
وَمَنْ الْمَثَلُ فِي الْأَمَلِ عَقْدُ
وَبَانَهُ أَبَاحَهُ لَا يَطْفُلُهُ
وَشَرَعَهُ الْخِيَارَ فَامْنَعْ وَاعْكُفْ
فَلَمْ يَكُنْ يَدْرُوكَ هَذَا الْقَوْلَ
وَأَسْتَأْنِ لَوْ بَدَأَ مَنْ قَدَّرَ عَيْسَا
وَقُلْ لَهُ أَقْبَضَ سَلَمٌ يَتَحَلَّى
وَأَنْ مَعِيَا اشْتَرَى وَالْعَبْدُ قَدْ
لَا أَنْ رَضِيَ مَوْكِلٌ فَتَسَرَّبَ
وَرَدَهُ مَوْكِلٌ حَيْثُ وَقَعَ
وَلَيْسَ يَسْتَوْفِي الَّذِي وَكِلٌ فِي
وَأَنْ يَعْينَ مُشْتَرٍ وَرَمَنَ
وَحَيْثُ لَا نَهَى الْحَوْلُ وَالْأَجَلُ
كَيْفَ شَرَا شَاةً بِقَدْرِ مَا اشْتَرَى
وَبِحُكْمٍ مَوْكِلٌ فَلَا يَزِيغُ وَلَا
وَلَمْ يَنْتَهَ وَلَا يَصَالِحْ وَأَعْمِمَ
عَلَى مُدَامٍ صَحَّ عَمَلُ أَنْ فَعَلَ
وَفَسَدَتْ بِقَاسِدِ التَّصَرُّفِ

فِي الْعَزْلِ أَوْ كَرَّرَهُ تَكَرَّرًا
فَالْعَزْلُ أَنْ كَرَّرَ مَا كَفَى لَهُ
آدَارُهُ فَإِنَّمَا تَأْيِشُ زَا
فِيهِ التَّصَرُّفَاتُ بِالْوَكِيلِ
لَفْظُ وَكَالَهُ لَعَلَّه مَثَلًا
أَنْ تَبْطُلَ الْعُقُودُ قَبْلَ الْعَقْدِ
حَلَّ وَمَا سَوَّيَ مِنْ نَفْسِ الْبَلَدِ
وَنَفْسُهُ وَلَوْ مَعَ الْأَذْنِ لَهُ
وَلَيْسَ يَصِحُّ مِمَّا يَزِيدُ فِي الْخِلَافِ
بِمَا كَفَى الْجَوَائِزَ كَانَ أَوْلَى
مِنْ قَبْلِ مَا أَمَكَّهُ أَنْ يُوجِبَا
وَأَنْتَ الْعَرَفُ لِإِطْلَاقِ الْأَجَلِ
جَهْلُهُ فَمَوْكِلٌ وَرَمَنَ
كَامُ الشَّرَى عَيْنَ بِالْعَيْنِ اشْتَرَى
عَنْهُ وَأَنْ رَضِيَ وَكِلٌ وَمَنْعُ
أَشَاءَ حَقِّ وَالْعَكْسُ فِي الْأَعْرِفِ
وَالشُّوْقُ وَالْمَيْسُ وَقَدَّرَ عَيْسَا
وَالْقَدْرُ مَعَ مَعْلُومَةٍ لَهَا بَدَلُ
شَاءَتَيْنِ سَاوَتِ كُلَّ الْمَقْدَرِ
يَشْهَدُ لَهُ فِي تِلْكَ لَا أَنْ عَزْلًا
وَلَا يُفَرِّقُ وَيَصْلِحُ عَنْ دَمٍ
لَا أَنْ عَلَى الْخِيَارِ كَالْمَقْدَرِ
وَاشْتَرَى بِالْعَيْنِ فَاشْتَرَاهُ فِي

وَيُوقِفُ الْبَاقِي إِلَى التَّيَمُّنِ
وَالْحَلُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُؤَقَّفًا
لَوْ صَحَّ وَغَيْرُهُ مَصْرُوفٌ
لَمْ يَكُنْ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ
بِكُلِّ حَالٍ ثَابِتٌ لَنْ يَمْنَعَهُ
فَلْيُعْطَ مِنْ مِيرَاثِهِ الْحَقِّقَا
وَيُوقِفُ الْمُشْكُوكَ فِيهِ مُطْلَقًا
مُتَّحِجِ الْبَيْعِ
يَكُونُ ثَلَاثَةً أَقْسَامُ
حَلَالٌ أَوْ مَكْرُوهٌ أَوْ حَرَامٌ
قَالَهُمَا إِلَّا لِعَيْنِهِ أَمْتَنَ
أَوْ غَيْرَهُ كَمُسَدِّدٍ لَهُ رَجْعٌ
أَمَّا الَّذِي لِعَيْنِهِ فَكَالِشَيْءٍ
وَالَّذِي سَبْعَ سَنَاءٍ يَحْتَبِ
أَمْ يَنْبَغِي أَنْ يَحْتَبِ مُطْلَقًا
وَعَقْدٌ وَحَالٌ قَدْ تَلَقَّاهَا
وَبَيْتُ اخْتِارَ وَالْبَيْعُ
مِنْ الرِّضَا مَعَ فِيهَا الْمَنْعُ
وَأَمْنٌ مِنَ الْأَصْحَابِ وَرُجْعٌ إِلَى
وَرُجْعٌ مِنْ جَمِيعِ الرِّبَا
وَرُجْعٌ بَيْتُ مُطْلَقٌ وَرُجْعٌ لَمْ
لَكِنْ ذَا قَبْلِ الدُّخُولِ مَا حَرَّمَ
وَالْجَمْعُ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَبَيْنَتَا
أَوْ عَمَةٍ أَوْ خَالَةٍ أَوْ اخْتِنَا
وَجَمْعٌ عَمِدَ فَوْقَ رُجْعَيْنِ
وَجَمْعٌ غَيْرُهُ رَقِيقَتَيْنِ
أَوْ فَرْقَ أَمْرٍ بَيْنَ مَقَاتِلَ
وَجَمْعٌ أَثْنَى مُطْلَقًا وَرُجْعَيْنِ
وَبِالْإِتِّبَاعِ مَحْرُومٌ لَنْ رُجْعِي
مِنْ نِسْوَةٍ عَمُورَةٍ أَوْ شَبَابِي
وَتَسْعَةُ نِكَاحُهُمْ لَمْ يَمْنَعِ
لَكُونَهُ مَقَارَءُ الْمَقْسَدِ
شُقَارُهُ وَمَنْعُهُ وَتَحْرِيمُهُ
وَمَنْ وَلِيٌّ مَرَأَةً لَا يَفْعَلُ
إِيَّاهُ مُقَدَّمٌ فِي الْمَعْرَةِ

وذلك الاستبراء واذات العدة
وماء في حملها ترثا تب
وذا كثر ما لها كتاب
وأمة لمزله النكاح
وروطها بملكوها
مكروهه النكاح بالنفري
كذلك للخليل المشهور
من غير شرط مفيد وما وقع
عن خطبة من بعد خطبة نفق
لغيره بشرط ان يبر مسك
لذلك القربايات بالرماس
أما الحلال فهو باقي الأربعة
حالية عما مضى من صحاح
ومن زمان يسع بعد الزنا
ان يترك الاتق التي يمارسها
أو اقربا او بنتها حتى التقى
من مائة من الزنا بها في
لكن مع الكراهة الشرعية
في هذه والآيات بالزوجية

فصل

ومن خصائص الحق الأفضل
نكاحه بلا شهود وقت
ولا صداق مطلقا بحال
بل ساقط في الحال والمآل
وعقده بدون اذن من نكح
ودون اذن اهله في العقد
ووجهه ومحرما قد باشره
ومنه رقيقة وكافرة
أما التبري فليجروا
وجعله اعتاقا صداقا
والحل بالتزويج من رب الوارث
وجمع خسر نسوة فاكثرا
وان يحرق الوارث عيشه
والمنع من نكاحه بعده
ومن تولى غيره الشقيقت

ذمته والعكر عنه لا يقع
أو في الشرا بالعين أو موكلا
خالف في الذمة في شرا
وحكم عقده بالوكيل يشك
ويجده بعلمها بلا عرض
اعاؤه أو زال ملك أو دفع
منه تعدد وليصمن لا الثمن
وعاد لو عليه بالغيث يرد
يقول أشهد والوكيل ضمنه
تطلب أن نقام للوكالة
والأثر ان يدعى وان يثبت هذه
للهلك أو للرد قبل التحديد
والقول قوله مع اليمين

باب الأقرار

واخذ مكلفا قسرك على
وقوله أعفقت منه شركا
عز قال لا ففي المرجوح
وقوله نعم لمن قال أشترى
وليعين الشيء الذي ادعيت لا
وفي أما عليك لي نعم بكلي
قصيته أدبته وإيضا
عن صلة ولا اظن واقرا
قلت وان ضم إلى الصريح ما
لاهل الاستحقاق لم يقل كذب

في ذمتي عندي كذا معي كذا
لوسير خطيه وهل لك
ذلك من اقراره الصريح
عندي ذا لا حيث عن عيني عني
ال قال صايجي عنه مشكلا
صدقت أبريني أجل وأمهلا
به مقرر لا مقرر عريبا
به وزن واستوفيا وحده وغير
يقوم الاستبراء فليس ملزما
معين ما يوقع القلب

مَعَهُ كَانَ قَالَ لَذَا الْمُجْتَرِ
وَدَابُّو يَأْنِ يَقُولُ بِسَبَبِ
قَرْنٍ شَرِيٍّ مَنْ كَانَ قَالَ عَنْهُ
وَكَمْ بَعْدَ مُشْتَرِيهِ بَيْعٍ مَنْ
فِيهِ تَرَاثُ الْعَبْدِ إِنْ مَاتَ أَخَذَ
وَمِنْ مَرِيضٍ وَلِذِي وَرَاثَةٍ
لَا أَنْ يَقُولُ وَهَيْسَةَ فِي مَعْقِلِ
لَا بَعْدَ بَحْرٍ وَلَا عَيْدٍ أَذِنَتْ
خِلَافَ مَا لَوْ قَالَ عَنْ تَعَامُلِ
فِي يَدِهِ وَكَسْبِهِ وَإِنْ أَقْرَبَ
عَلَيْهِ سَيِّدٌ يَدَيْنِ قَالَ مِنْ
أَوْ الرِّقِيقُ دُونَ إِذْنٍ قَالَ لَهُ
أَوْ ذَا أَوْ ذَا بِلِقَاضِيٍّ أَوْ مَانَسِيَةٍ
كَقَوْلِهِ أَتَأْتِي لَمْ يَنْفُذْ عَلَى
وَلَا جَنَاحِيَةٍ لِمَالٍ قَدِيمٍ
وَلَا مَوْرِثٍ وَإِنْ أَقْسَرَا
وَلَكِ الْفُ دَرَاهِمٍ وَيَصْفُ
وَيَصْفُ مَالُكَ أَقْتَصَى فِي ذَيْنِ
وَالثَّلَاثُ أَنْ يَذْكُرَ مَكَالَ النِّصْفِ
وَفِي لِكُلِّ الْفُ لَا يَصْفُ مَا
وَالنِّصْفُ إِنْ يَسْتَتِينَ ثَلَاثًا مَوْصِيَّةً
تَزِيدُ مَا مِنْ فَوْقِ كَسْبٍ ذِكْرًا
بَعْدَ ذِكْرِ الْكُفْرِ مِنَ الْمُعَيَّنِ

عِنْدِي كَذَا وَمُسَيِّدٍ وَقِيَتْ
هَذِي لِمَا لِكَيْمَا الْحَقُّ وَجِبَتْ
أَعْتَقَتْ ذَا الْعَبْدِ فِدَاءً مِنْهُ
بَاعَ وَقَفَ وَلَاءَهُ أَمَا الثَّانِي
وَالَّذِي يُمْكِنُهُ الْإِنْسَانُ نَفَذَ
بِخَالِفِ الْأُمَّةِ الثَّلَاثَةَ
وَكُنْ مِنَ الْبَيْتِ بِالْأَنْكَةِ
بِالَّذِينَ إِنْ أَطْلَقَهُ وَلَمْ يَبَيِّنْ
فَنَافِذُ أَدَاؤُهُ مِنْ حَاصِلِ
رَقِيقَةٍ الْمَازُونِ بَعْدَ أَنْ حَجَرَ
تَعَامُلِ يَمْرُوعِي وَقِيَتْ إِذْنُ
عِنْدِي كَذَا مِنْ جِهَةِ الْمُعَامِلَةِ
لِمَوْصِيٍّ تَعْلُفًا بِالرَّقَبَةِ
سَيِّدِهِ وَلَيْتَبَعَ إِنْ كَمَلَا
بِالْعَيْنِ لَا أَقْرَبُ ضِدَّ السَّقَمِ
يُحِبُّ يَحْبَسُ إِنْ أَصْعَرَ
مَا لِعَلِّي وَعَلَيَّ الْفُ
أَنْ لِكُلِّ مَنَّهُمَا الْفَيْنِ
لِكُلِّ الْفُ مَعَ نِصْفِ الْفُ
لِلْآخِرِ الْآلُفُ وَتِلْكَ لَهَا
كَانَ لِكُلِّ الْفُ الْآرْبَعُ
مِثْلًا وَكُسْرًا رُبْعًا وَكَثْرًا
عَلَى الَّذِي عَيْنُهُ وَلَيْتَكُنْ

ان لم يكن ابا ابى الزوجين
كان ابنه بين ابين آخر
زوجيه فليست ذم شرا
ويكنى الا بانيان في النكاح
بلفظ تزويج أو الإنكاح
مع الرضا من كل زوجة خلا
تزوج جد أو أب بكر أو لا
أو تزوج بمنزلة أو الأمة
سيد لها بعد أن تزوجها
كذا الرضا أيضا من الزوج وبني
الأصغر عاقل أو بدون جتب
فصل
الأولياء هم أولو التعصيب
كما مضى في الإرث بالترتيب
ولا يلحقها الابن باليسق
والجد أولى من ذوي الأخوة
فان يكن عتيقة يكن رطل
مولاتها والذي لها سبيل
فان تمت مولاتها قدوة المولا
وتبعه القاضى وليا جعلا
وليشترط كون الولي المعتبر
حرا بشدا أعدالة ذكر
وحيث أقرم الولي أرغفل
أو غاب قدر رجلين لا أقل
أو قصده تزويج المولى له
كان الولي حاكم المسيرة
وحيث فيه الأولياء متنازعوا
لكونهم في رتبة تعارفا
وليشترطوا شاهدين هاهنا
ما سوف يأتي فيها مبينة
لكن يصح بابن الزوجين
وبالعقود وبالاصليات
وبابن كل صح لا يحل له
وجوزوا مستورى العدالة
لا سترأبلام ولا التعريف

لو كان في شأني شاهد به بطل
فصل في الاستحالة الباطنة
وهي الشقار وهو قد انكسر
بين على أن يتكلم بنك
ويقيم كل مهر لاخرى قبل
ولم يسمع الصنعين ما قد جعل
ودون ذكر البضع ليس بطل
ومتعة وهو الذي يؤجل
كذا كاح يحرم في الإبتداء
لا رجوع بل جائز ان يشهدا
ويبطل العقدان من شخصين
قد زواهما ولية زواجيت
اذ اجهلنا عين من تقدمتا
فمن بطل مهر قبل لزوما
فان علمنا عين من تقدمتا
فقد هو المصير ومنها
وذا الاستبراء والمعدة
من غيره ولو يشك عنده
زهد وطمع دون دعوى البطل
واسمعه من ربايته بالحل
فيلزم التأخير لا نقصان
ربطها وبيعة الألف
وحيث قامت رتبة وقد عقد
بأن فقد حلها لم يتعقد
أو طلقها في عدة أو حرمة
أو مدة استبراء أو حرمة
بأن خلف طهر وقد تكلم
فيل البيان لم يصح في الأصح
ولم يجزئ لم ينكح
كافؤ كمن له نكاح
انتهى أولى التوراة والانبيل
مع كونها من ولد اسراءيل
ان لم يكن أصلها قد دخل
في دينهم من بعد نسخ يحصل

بعدد الكسر لعطف ونقص
هذا لا ينفك القدر مرات
فان يقل لكل ألف عندية
أعطى ثلاثة أوفاضلا
وقوله ان هذا ألفا
وهالة طريقة أخرى شرط
مخرج واحد من الكسرين في
من حاصل من ضربها هذا على
من ضرب عدد أحد الكسرين
والحاصل حفظ بعد هذا الأمر
من حاصل من ضرب مخرج في
والنقص في الاستحالة كما في
أو ضرب حاصل فيما عدا
كل من القدر له ينسبته
وفي لزوم ألف الألف نصف
يتلوه الألف ثلاث ما لزيدنا
وحاصل من بعد نقص النصف
أربع نصف ستة تنسبه
حق زيد يا قتيبا أقباس
وحاصل من بعد نقص الثلث
أربع أخماس فثان وفي
وقائل ان لكل ألفا
فالحاصل من بعد نصف ردتا

مادونه فيما بالاستثناء خص
معينا المقيز والكسرات
وثلاثا ما للذي قد وليه
كذلك ثلاثة وأعلى
ونصف ماله والألف نصف
لها اتفاق القدر والقدر فقط
مخرج كسرا آخر ضرب واحد في
ما قد أبنا لك ما تحصلا
في عدد الآخر من هذين
ثم يزيد مثل كل كسر
سيمي عليه عند العطف
والحاصل انبث إلى المحفوظ
وبعد ذلك قسمه على محفوظنا
في نسبة وخارج من قسمته
ما لعلني ويلي ألف
الحاصل المحفوظ خمسة هنا
من حاصل من ضرب مخرج في
ثلاثة الأخماس اذ تنسبه
من ألفه ثلاثة الأخماس
أربعة ينسبه في البعث
أربعة الأخماس أي من ألف
أي ينصف ثم ثلث عطفنا
تكون تسعة اذا نسبتا

هذه إلى الخمسة كانت مثلها
فكان للأول في قبائمه
وليك بعد أن تزداد السنة
لخمسة محفوظه فمثل
فللثاني يذكر بعد الأول
وفي لزيد ألف الأتمنا
ألفان الأ نصف مالا أول
ألفان الأ نصف شيء والمثمن
ذات اثنين ثم بعد المائتين
لأول سبع من المئين
معاد لا شيئا فسبع مائة
أثنان شيء وينصف ثمنه
خمسین فالأول ذو ثمانين
كذي وشي فيهما قبلنا
عصبة يجيب أراد
مال ومع عظيم أو كبير
وأم فرع في الأصح لا يجز
خمس شيعة تلك خمسين
لكن بياقيس ومغشوش قبل
في العبد ألف باس ثمان عشرة
وهوله عارية وما جعل
بالقصد أولا ولم يستغرق
أو يخرج عنه ولو من أبيه

وتلوها أربع أخماس لها
ألف مع الأربع من أخايسه
ثلثا ثمانين إذا نسبته
لها وأخماس ثلاث تسوا
ألف وأخماس ثلاثة تسوا
مال علي ولذا عندى أنا
لزيد شيء فيكون لعل
مهما انقص من ألف زيد فيكون
خمسون مع ثمانين نصف ثمن شيء
وينصف ثمن الشيء مع تسعين
خمسون معها عدلت بسبعين
وينصف ثمن عادلي في وزنه
من المائات فيضعها للثاني
حجة ويجيب يستغنى
لأر تسليم ولا عيادة
أو من كذا أكثر باليسير
وذرهم ولو يصغر ملتين
ديارنا اثنتان مع سبعين
لألفاوس حيث عرفا أو يميل
به وذهبه وأرض جرة
بالمالك واستثناءه أو يميل
من غير أن يجمع ذو التفريق
كفى الطلاق وسوى جنسية

ومن سوى أولاده إذا علم
دخولهم من قبله نسخ قد لم
وإن يكن من بعدان يبدل
لكن إذا تضمنها المنة لا
والصايرين شلهم والسائر
إذ وافقهم في الأصول الظاهرة
وكل من عن دينه يتقبل
فما عدا سلا مبه لا يتقبل
ولا يقر لكافير نساء
ولا له مرتدة ولا لثا
ثم النكاح بمرثاة يحصل
من واحد قبل الدخول يطل
لابده بل ما نقض العدة
ان انقضت قبل انقطاع الردة
كذلك في ملك الدين يطل
وليفسخ بالملك حين يحصل
فأله نكاح متى يملك
ولا لها نكاح عده تملك
فلو شرت قبل الدخول بعلها
بهرها المعلوم لم يجز لها
بل يطل ابتاعها الذي ذكر
للدور فيه والنكاح ليس
فصل في الأئمة المكره
إذا نهى عن خطبة نقرها
كان النكاح بعدها مكرها
بأن تكون الخطبة المنهية
تعد منها خطبة مرضيه
أجيب فيها التام الذي لا يرد
بها تنعيز الحب المعشوق
ولن بعد آذنا أو معرضا
فما لا عند الحب أعزها
ويجوز التصريح للعتة
بخطبة إلى انقضاء العدة
ويجوز التعريض للرجعية
وجوز والأمرين للثانية

وَإِذِ الَّذِي اسْتَنْتَى وَمَاتَ الْبَاقِي
 قُلْتُ وَلَيْسَتْ شَيْءٌ مَبِينُ الْأَجَلِ
 سَلَّمَ وَيَا لَيْمِينَ عِنْدَ مَا
 وَمَا قَدِمْتُ وَهُوَ فِي وَدِيعَتِي
 مِنْ بَعْدِهِ لَا قَبْلَهُ بِحَالِيهِ
 فِي ذِمَّتِي وَلَيْلِغُ لَفْظُ مَقْفِي
 وَفِي وَمِنْ يَشْهَدُ كَذَلِكَ يُقْبَلُ
 أَوْ قُضِيَ أَوْ هِيَ عَنْ خَيْرِ مَنْ
 يَقُولُ فِي مَبَارِثِ وَالِدِي لَذَا
 تَخَصُّصٌ عَلَى أَبِيهِ بِالَّذِينَ أَقَرَّ
 فِي الْكَيْسِ مَعَ خَلْقِهِ عَنْ دَاوُدَ
 يَنْقُصُ عَنِ الْآلِفِ فَلَنْ يَنْتَهِيَا
 ظَرْفًا وَمُظَرًّا وَلِأَيِّهِ أَفْخَرُ
 بِالْأَمِّ كَالشَّارِبِ بِالْأَشْجَارِ
 قُلْتُ وَفِي عَلَيْهِ قَصٌّ مَا شَمِلَ
 مَا لِي لَهُ أَوْ مِائَةٌ فِي مَا لِي
 عَقْلُهُ وَلَوْ أَتَى خَيْسَكَمَا
 أَلْفٌ كَمَا بِالْأَنْوَكَانِ الْعَطْفُ
 أَوْ تَحْتَهُ أَلْفٌ فَالْفَاءُ دَعْنُهُ
 أَلْفٌ وَأَلْفٌ فَكَأَلِفٍ قَبْلَهُ
 وَدَرَاهِمُ بِلْ دَرَاهِمَانِ أَشْنَانِ
 مَكَانَ دَرَاهِمَيْنِ دَاوُدَ بِنِ
 وَدَرَاهِمُ وَدَرَاهِمُ يَكْتَرُمُ

ثلاثة

ويكره النكاح للحلال
 ما لم يكن مقارنا لمطل
 فان يكن كونه اذ حصل
 وطء فطلقها لمزوجها بطل
 كذلك المفزور بالحرية
 او نسب لكونها بكر
 فعلى شرط ان تكون حرة
 لم ينعقد نكاحه ان عترة
 وكان من لم يكره الامة
 وليست قدان لم يكن محترمة
 مع الخيار مطلقا للسير
 في الفسخ دون معة ونسب
 لفسخه قبل الدخول ولما
 بعد الدخول هو مثل الزمنا
 فان يكن حمل في بضع
 لمرتها فميتة اذ يوصى
 حيا ولكن بعد دفعه مخرج
 حياء على من غره بما دفع
 وصح مع خلفه اشتراط النسب
 وخبروه ان يكن اعلى نسب
 والحكم في الصداق ما تيسر
 وقية المولود لم يجب حنا
 فان تكن هي التي به تعسر
 فليات فيها كل ما في العكس من
 فصل
 لغير جمع من زوجات
 في عصمة ولو تزوجت
 وقتة على نكاح الحرة
 وطلقان اي ولو من حرة
 فان يكن باذن سيد سكتي
 ولم يكن مخالفا للاذن صح
 ومهرها في ذمة العبد يجب
 وما مع الماذون اي والمكاتب
 من كبه بعد وجوب الفسخ
 ودون اذن مستحق الفسخ

فإن بطل فهو مثل سلق
ذمة باقي بواذ يصنع
وجازي المسلم المرأة
لكن بشرط أن تكون مملوكة
مع كونه بخشي الزوج في الزنا
وعاجز أن مهر حرة هبة
ولا يكون تحت من نسل
من حرة مطهنة لا تنسخ
فصل

من الميراث سبعة إذا ثبتت
بها الحجة في النكاح ثبتت
في الميراث والميراث والبر
حين من الزوجين منهن ما خلص
أو كان مثل غيره في علة
وخرجت عنه وعنته
وغيره أن تكن رتقاء
في ضمنه النكاح أو حرة
فورا من الثبوت لكن يملك
ذو عنة عاملا ومنه يعل
دعوى الجاهل فيه لأن ثبتت
بكثرة وباليمين قد أثبت
فصل

عن زوجة لها كتاب أسكنها
دام النكاح مطلقا فليعلمها
أو غيرها فإن تخلف بطل
والمر شرط لم يكن دخل
فإن يكن بعد الدخول تنظر
عدها أن أسكن فيها استمر
أو استمر كرها فحسبها
فسخ النكاح حيث صار مطلقا
أو أسكن عن كافي تخلفا
فالفسخ فوراً قبل وطئ غيرها
أو بعده ثم أقدم في العدة
دام النكاح بعد والمودة

ثالث يلزمه درهمان
رفعا ونصا ويوقف ويجز
فكيف كان درهم لا يزيد
والواو ناصبا فإن الحكم
عده كذا قلت وفي هذا نظر
لأن حسابا أو معة قصده
وفي الطلاق مثل هذا الحكم
لا حيث للتمييز جاء الذي درهم
إقراره بدرهم ونصف
هذا الزيد ولغيره غير ما
إن قبض الأول منه برضا
ولثنين ومقدارين
لما يوصفان ولا أوصاف
منه ولو أن يكل هذا
والقبض والزنا وكل فغل

ثلاثة وإن يؤكده ثالث
لويكده درهم الشخص أقر
مكرراً لفظ كذا ومقرراً
إلا إذا كسر ره بشما
أن يلزمه للذي له أقر
وواحد في ألف درهم أحد
أو يقصد الحساب دون قيم
والألف في ألف درهم منهم
ولا يكون منهما نصف في
وذا الزيد بل لغيره سلمنا
عصبت هذا منك وهو لا يتبا
والاعتبار فإن يتار يخين
ومطلق منه وبالمضاف
أو سببين يجعلان واحدا
خلاف إلا نشأ خلاف القتل

فصل في الإقرار بالنسب

نسبة ميتة وحكي قد جبر
لمنكر ذلك لما كمال
من أمته غير زوجتين
علوقها في ملكه كالحكم لو
قطعا إذا عين أو من غيرها
عقبا وللواحد من ولدته
ويدخل الفرقة لا يسترق

أثبت بإقرار مكلف رجل
بمكن أن صدقه أو مات لا
ومع الإيلاء لفردين اثنين
ولا فراسين بالإستيلاء أو
بعد التملك العلوق حدثا
فقايف فرقة وما عدت
أصغر من معين معه عتق

او ظن كفره الى تمامها
بين الفراق من اسلامها
لكنها ان اسلمت ولم يطق
فبرها جميعه قد سقطا
وجيئا نقارنا اسلاما
فمطلقا عقد النكاح واما
او شك في التقييد والمعية
بعد الدخول حالة الزوجية
او اسلمت في العدة استقرا
على النكاح بعد واستمر
وان يكن على الدخول سابقا
فباعليه منها تصادفت
اساذا اتخلفا ثم ادعى
معية فقول له ان يسلم
او ادعى تماثرا فليسمع
مع البين قوله وليسمع
او اسلم امرؤ على ان يسمي
لا تقبل ان الجمع كالانثى
او اسلم العبد على فلا يش
والحر من خسر من الإكراه
وبعدهم اسلم في الزمان
او كن من أهل الكتاب الخ
من وجه ففقط من الاثنى
يختارها والعبد زوجين
وغيرها يختار رابعا فقط
وغيرهن باختياره سقط
وقن ابا اختياره فليسمي
وليظهرن ما هن من مؤمن
او عن إمامه او في العدة
اسلمن فافسخ الجميع عقده
فان يسلم له تزوج الأمة
حين اهتدى الجميع فليختر أمه
او حرة ممن فليسمي
إذا أسلمت وتلفض الارضا
فان أحرت لا تنقض العدة

والأمرت لم يوقف وثايت لب
ولو يسبق محله أو انصف
ولم يثبت أن يحجته وإذا
يما حوى الصادق في اعتراف
غير يقول وأمرت حاز النسب
بمجد نسبة الذي له اعترف
أنكر بعضهم فيسرأ أخذ
بخصه المقيم خلا في

باب العارية

مَنْ يُعِيرُ مَنْ لِيَتَبَرَّجَ صَحِيحٌ
عَيْنًا لِنَفْعِهِ لَمْ يَكُنْ تَسْمِيَةً
وَهُوَ قَوْلِي وَمَبَاحٌ يَعْلَمُ
أَوْ انْتَفَعُ مَا يَشْتَلُ الْمَعَارِ
مَنْ سَوَى الْحَرَمِ قُلْتُ وَلَيْزَ
وَلَا يَبْصَحُ الصَّيْدَ مِنْ أَحْرَمٍ
وَكُرْهَتْ مِنْ وَلَدٍ لِيَعْدَ مَا
كَرِهَ حَسَاءٌ مِنَ التَّلِيلِ
يَلْفُظُهُ مِنْ طَرَفٍ وَفَعِلَ
مِنْكَ لِكَيْ يُعِيرَ فِي إِجَارَةٍ
لِبَدَنِ وَمَوْزِنِ الرَّزْكِ كَيْفَ
الْأَبَالِ اسْتِغْثَالَ خُدَّهَا مُطْلَقًا
الْأَعْلَى قَاضٍ بِهَا اشْفَالَهُ
يَنْفَعُهُ وَلَيْتَنَفَعُ مَا ذَوْنَهُ
مِنْ نَوْعِهِ لَا إِنْ نَهَى وَلَيْسَ
لَا بِالْعَرَائِسِ لِلْبَنَاءِ وَاسْتَعِ
كَمَا يَطْلُ لِيَعْدُ فَوْقَهُ يَصْنَعُ
وَالدِّينَ بِأَيْدِيهِ إِنْ وَفَّرِيَا

أَهْلُ تَبَرُّجَاتِهِ عَلَيْهِ صَحِيحٌ
لِسَبَبِ اسْتِغْثَالِ نَفْعٍ يَمْلِكُ
بِحَسَاءٍ كَرِهَتْهَا وَلَوْ أَذِنَ بِهِمْ
مِنْهُ وَلَا التَّقْدِيرَ وَلَا الْجَوَابِ
شَوْهَا وَمَنْ لَا تَشْتَمُ مِنَ الْعِزِّ
وَفِي هَلَاكِهِ الْحَرَمِ أَوْ قَوْمًا
وَأَنْ يُعِيرَ مِنْ كَثُورٍ مُسْلِمًا
تَقَاءَ بِالْإِيحَابِ وَالْقَبُولِ
مِنْ طَرَفٍ وَفِي أَعْرَتْ ابْنِي
تَفْسُدُ وَاعْلُ تَوْفِي اسْتِغَارَةٍ
سَوْمٌ وَقِيمَةٌ لِيَوْمِ التَّلْفِ
مِنْهُ وَإِنْ أَرْكَبَهُ تَصَدَّقَا
وَمَنْ اسْتَأْجَرَ وَالْمَوْصِي لَهُ
وَمِثْلُهُ فِي الْقِرَاءَةِ أَوْ مَادُونَةٍ
وَالْعَرِيسُ بِالزَّيْعِ وَلَا عَكْسُهَا
الْعَكْسُ أَيْضًا وَمَنْ شَاءَ رَجَعَ
بِالْأَجْرِ إِنْ أَبَى وَأَشْرَانِ قَلْعٍ
وَمَا لَزَعَ فَيَأْجُرُ بِقِيَا

كانت كما لو لم يجد لها عند
أول ما وبنتها ولا دخل
او دخل بالدخول منها بطل
في الأمر دون بنتها وامنتها
مؤدا بوطه أيم أوها
ان مملته مع الأستلام
بجمع ما معنى من الأحكام
فصل

من تحت عبد عنتت بحبر
في الفسخ فورا لا يعق يفتد
من زبها في مرض اذ يفتد
موتيه وثلاثه لم يفتد
فيمها مع مهرها ويطل
بعينه من قبل فسخ يحصل
فصل

بالوط في اقبال الخصم لخصم
تصدق الواط بدنيا مائة
وحيث كان الوط في ارباب
حيضها فالنصف من دينار
كتاب الصداق
صداقهم نوعان مهر المثل
وما لخصم الولى للفتل
في العقد فالثاني بوطه قرأ
او صوت شخص منها وشطرا
بقرقة ان لم تكن هي السبب
ولم يقرأ ومهر مثلها وجب
بالوط والنكاح والرضاء يفي
خلع كذا حيث شاهد رجع
فالوط اماوط شبهة وحيد
او في نكاح فاسد لم يفتد
ثم النكاح في التي تفوض
بالوط او بالموت ان لم يفتدوا
وكون ما معاه عينا تحرم
كالخمر او بجولة لا تغلب
اولم تكن ملكا له بل وصفت

او جعل السبل جوبا بدرا
والغرس ان يشترط والا التقيبه
بقية فان اباها قيل لك
قبل فراغ فالدخول ما امنع
والزم ثم قالع سوى الحفر
من تشا والقول قول من ملك
وزكبت وزا ربح اعارة
لم تلتف العين ولم يفتد لنا
يكون معنى للنسراج أصلا

باب الغصب

ومن على مال سواء استولى
بغير حق كركوب عاري
وكيلوس الغرس أو ان دخلا
أصنف والفقوى فيه يضمن
سلمه بمثله ان تلفا
والمثل ان يفتد يفتد اليتم
يزد واحد كان يرغب في
لا كباقيه وذا الهزيمة
وحيث صار منه مثلي بما
من يوم غصبه الى ان تلفا
صما نه ان عاد لا ان ذكر
يضمن بالاكثير من نقص ومن
عزم عن عبده جنى ما اخذ

مكاتباً أو أم فرج أو لا
والنقل والأزواج في المقار
بقصد ما سبيلاً فالنصف لا
ما القدر حاصره ويضمن
وذاك كالعصير صار قرقفا
من يوم غصبه الى القدر ولم
قيمه في غير أرض التلف
يضمنه ليس يزد القيمة
مولى والغرس بالافصى في ما
من نقص أرض تلف وما أنقى
وقاطع من عبد المقتدرا
مقدرا وثانياً يضمن ان
وقد حلف فيه نصف اودا

نقصها وقبل قبح التفت
وكونها في القيد ثوبا بهروى
فإن بعد النقص ثوبا بهروى
أومع غرور وبشرط فاسد
أو جمع نسوة بمهر أو حيد
والخلق كالنكاح ثوبا قد نرى
من الصداق مطلقا وقد علم
ثم الرضاع الزوجية الكبيرة
قد أضعفت صحتها الصغيرة
وفي رجوع الشاهدين بعد ما
أن يشهدا على إطلاق حتما
وحيث كان المهر من ثوبا
فلا اعتبار بالناس من أهلها
بالعصبات ولا من الرخص
كجدة ومالة من عكس
ثم الناس ببلدة مقارفة
وليغير في وسبها المطابقة
فترج
من وصيت لزوجها صداقها
فت قبل وطها طلاقا
يرجع عليها بعد أخذ ما بذلت
لها بنصف ماله من البدل
ولا يجوز للولي أن يهب
صداقها بغير مال مكتسب
فصل
وكل أنثى أن تتأرق بعلها
يجب عليه دفع مائة لها
لا بعد فرض قبل وطه أو ملك
زوجته ولا لمن عنها هلك
ولا لمن تسببت في فرقة
كمنها بجنبه أو غشيه
وفي اللعان لم يكن هو التبت
في فسحها فدفعها لها أو جنته
فصل
وليمة السرور فعلها زواج

كتمه عن غير عاقل فكم
يسقط للثبيل بما تنظرا
سواء فهو صام من ليل سقط
أو دل من يسرق شيئا فسرق
يجب عليه فلو كانت ما شئت
تضمن بالثبوت بل غيرهما
صاذا لفا صيب وما العبيد
أو أرتش نقص أو صمان فرقة
لا عينيه والعكس بالإيقاد
ولا الملاحى والصليب والسم
أو خرد في ورد ذي وذي
زاد وضمنه ولو بفعله
بالأذن إذ لا عرض أو حيل
ودون إذ في الجدار لم يمسد
وساحة أدريج في النيا وفي
مختار ما ليس بمال من ظلم
وخاف هلكه وإن مات البشر
قصد خلاصه وأرسته حمل
ولو تطل العصبير د مبيع
والبييض إذ فرج وأجلد ديع
ولو بمضموب فقصه على
والزوجة بيع مبيع إن يسبغ
والزروع والعراس واليا ولو

يلت وفتح زرق مال مخترم
أو ذاب بالشمس وحيث أشعر
بالريح أو قد فتح الحرز فقط
أو صاع شئ عنده أو دون حق
والبيع والخمر معا منفعته
فإن الغوات لاسن الكلب وما
كذا ولا يسقط أبراصيد
والزيت والعصير نقص قيمته
لا سيما جذا أو بالكساد
بالكبر لا الحرق وخمر مخترم
ورد ما ينقصه مع الذي
ورد تراب الأرض أو كمشيه
في صورة الطم وسوى الحفرا
وخرق الثوب يارث النقص رد
سيفينة هذا إذا لم يخف
كما به يحيط جرح مخترم
لا حيث ما يرتد فالطرف كسر
لأن يفعل ما لك الطرف حصل
تفريق أرض النقص كالبذر زرع
ومرقة تطلت وإن صبغ
صبغ وبين ذا وذا ما فضلا
توب خلاف العكس والبيع قلغ
نقص قلغ وتملكا نفوا

وَمِنْ دَعَىٰ لَهَا بَقْرَسَ فَلْيُغَيِّبِ
 الالغزير ككلا وصور
 منقوبة ولا نزل الوحصر
 وحل نكر ونفسه
 ولقطه لمن أثوا في العنق
 والترك والوفاء لرحام
 حرصا على مروءة الأقارب
 باب القسم والنشور
 والزموأزوح النساء فيهما
 في النوم بين لأرب الإماء
 والقسم أما أن يع أو يحض
 فالكبر في رفاها السنع خض
 وبالثلث ثيبا بلا قصصا
 فان تشا ستمتعين القضا
 ومن يسافر لا لقلعة محب
 إحدى نسائه بقرعة محب
 وخصها بالنوم مدة السفر
 ولا قضا لباقيات في الحضر
 وقنة بليكة والقترة
 بليتين حيث كانت حرة
 ولم يحل لناسر ولا أمة
 ممنوعة بمنع سيد الأمة
 ومن تسافر لا يذن بعلها
 لشغلها أو سافرت لشغلها
 ياذن ولم يكن لها محب
 بنفسه فالحا قسم يحجب
 واختص بالباقي من الأثاث
 في هذه المسائل الثلاث
 وعم حيث يستوي في الرتب
 بل يسوي بينهما في الثوب
 بليلة أوليتين سركا
 أو ثلاث حسب ما به أشدا
 ولم يحجب وطء ومزلا خرج
 في نوبة قضى الخرج بالذليج

وَأِنْ سَرَتْ جَنَابَهُ كَانَ عَمَلٌ
 لَمْ يَمَيِّزْ فَهَلَاكَ فِيهِمَا
 أَخَذَهُ مِنْهُ وَلَا يَرْجِعُ إِنْ
 يَأْخُذُهُ مِنْ مَالِكَ أَوْ أَخَذَا
 بِالْجُزْءِ وَالْكُلِّ بِمَهْرٍ يَدْفَعُ
 فِيهِ لَهُ كَارِشَ نَقِصٍ مَا بَيْنَا
 ضَيْقًا بَرِيٍّ وَبِقِصَاصٍ وَجَبَا
 رَوْحُهُمَا الَّذِي قَدْ ظَلَمَهُ
 أَعْتَقَهُ نِيَابَةً وَنَقَدَا
 دَفْعَالَهُ مِنْ عَالِمٍ أَوْ جَاهِلٍ
 بِالزَّهْنِ مِنْهُ قُلْتُ حَيْثُ جَهْلَا

باب الشفعة

تَلَبَّتْ لَا غُلُوبِيْلًا قَرَارٍ
 مِثْلُ الْمِيزَانِ يُطَوَّقُ فِي الشَّارِعِ
 يَفْتَحُ أَوْ آخِرَ الشَّرِيكِ
 وَكَالْوَلِيِّ لَا الْوَصِيِّ قَمْنَعُ
 مِمَّنْ عَلَىٰ يَدَيْهِ مِلْكُهُ طَرَا
 عَنْ يَمِينٍ مِنْ كَوْنِهِ ثُمَّ رَفَا
 إِنْ حَدَّثَتْ شَهْرًا مِثْلًا لِأَوْلَدِهِ
 بِحِصَّةِ الْمَلِكِ وَإِنْ تَقَسَّرَا
 وَالْعَقُورُ فِي الْبَعْضِ الْجَمِيعُ يَسْفُطُ
 أَخَذَ الْجَمِيعَ كَشَرِيكِ مَا ضَرِ
 أَوْ يَأْخُذُ الثَّلَاثَ الَّذِي قَدْ حَصَصَ

وَلَمْ يَحِبَّ قَبُولَهُ إِذَا أَبْذَلَ
 هَرَبَةً مِنْهُ وَخَلَطَهُ بِمَا
 لَا خَلْطَ بَيْنَ شَعِيرٍ وَضَمِنَ
 يَبْلُغُهُ أَوْ يَعْدُ صَامِنًا إِذَا
 مَقَابِلًا كَالْمَشْتَرَى لَا يَرْجِعُ
 لَا قِيمَةَ لِلْوَلَدِ الْحَرِّ هُنَا
 وَهُوَ بِأَكْلِ مَالِكَ مَا غَضِبَا
 كَذَابًا أَوْ لَدَمَالِكَ أَمَةً
 أَوْ بَاتِنًا بِهِ يَقْبِضُ أَوْ إِذَا
 مِنْ غَيْرِ عَرِمٍ لَا يَقْتُلُ الصَّالِحَ
 وَلَا يَأْبِدَا عِ وَيَجَارُ وَلَا

وَشَفْعَةٌ فِي ثَابِتِ الْعَقَارِ
 يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ بِالتَّوَابِيعِ
 قَمْنَعُ مِمَّنْ أَوْ يَدَيْهِ الْمَمْلُوكُ
 كَوَارِثُ الْمَرْبِضِ إِنْ غَسَا بَيْعُ
 فِيمَا الْوَصِيِّ بَاعَ لَا فِيمَا الشَّرِيكِ
 يَمُوزِنْ لَا عَوْصُ مَسْلُفِي
 وَمَا بِهِ أَوْصَى لِلْمُسْتَوْلَدَةِ
 وَالشَّرَكَاءُ حَتَّىٰ شَرِيكَ الشَّرِيكِ
 بَعْدَ وَشَفْعُ الْعَقْدِ لَا يَسْفُطُ
 وَحَيْثُ يَعْقُورُ وَاحِدٌ لِلْآخِرِ
 فَالْثَانِ إِنْ يَحْضُرُ شَاهِدٌ شَفْعُهُ

ما دبت أمانة النشوز لا
يا في مهر بل يعطى أولا
فان يصير بشرها محققا
فالوعظ مع مهر وصيب مطلقا
او ادعى كل على سواه
تعديا ودام الاشتباه
فليبت القاضي لكل حكما
من أهله حرا أمينا مسلما
فان يرد كل من الزوجين
صلحا يجب اصلاح ذات البين
او الطلاق وكنى الحكم
في خلعها ورفق مال ملتزم
وكل الزوج الذي من جانبيه
في قبضته له وفي الطلاق به
باب الخلع
الخلع عقد فرقة على عرض
بلفظ خلع أو طلاق بالعرض
ولم يكن بالخلع شقيا بل عقد
به طلاقا في بقى العقد
وما يسمى من صحيح يكره
او فاسد فهو مثل بغير
او لم يسم بل نواه والتسليم
قبولها فهو مثل بغير
وحيث صح بانت المألكة
فلا تنجح بعده المراجعة
كتاب الطلاق
وفرقة النكاح في الحياة
طلاق او فسخ وكل آلف
ومحصن الطلاق في أنواع
ما منه مهور والإختلاف
وفرقة الإيلاء والشقاق
والفسخ أنواع هي التوافق
كفرقة الاعتسار عن مهر وعن
جميع ما لها عليه من مؤث

لا في الذي يحصل من قرأيد
وعهدة الثاني على شفع
ثم ليقاسم دين ثالث حضر
ويملك الشفص بما بعد الشرا
يلفظه أخذه بالشفعة
بشرط كون المشتري الشفص
خلاف إيجاب أو المثل لما
أو قيمة ليوم عقد فيما
كالبيع والمعة والتميم ودم
شفصا مع المنقول أو تعيبا
ولم يجزئه لتفريق وفي
أبدله ويلحق الشفع خط
دون تفاوت يعيب للعرض
فان بيع يأخذ بما شأ ومنع
للمشتري منفردا قلت وما
ومقتضى إطلاق المنع هنا
وغیره ومنع البائع أن
والزوج في الفرقة بالتشهر
في ثمن وقدره وفي الشرا
وسقطت وإن شفع يدعي
وإن أقر باع يبيع ذا
وفي قبضت ثمن المبيع
وهو متى أنباه را ولا صبي

من قبل لأول كالتراويد
أول دون مشتري المبيع
قلت وأيا منهما شاء يبدل
يصير منقولا كقبض قد طرا
أو ملكت شفص هذه البقعة
بدقة الشفع أو له قضى
يبدله لمشتريه سلهما
كالعبد مما يقضى تقويا
أو حصه منه إذا ما العقد من
بمجرد العقد كليل أذهب
بائن الاستحقاق والمزيف
رمان تحيير والتعيب فقط
في قيمة وما سوى البيع تقض
ردا يعيب وخيار إن وقع
يمنع إن كان الخيار لهما
ولم يساعده عليه شيئا
يرجع بالأفلاس لأعيب الثمن
كردة والقول قول المشتري
وشركه وجهه إن قدرا
علما بقدر ثمن لم يسمع
يدفع اليه ثمنه وأخذ
منه يفر في يد الشفع
وفاسق فليبدل بالطلب

وفرقة اللعان أو من عتقت

أو بالفرق أو عتقت

كذا بوط شهية والسبيل

بالمرئاد أو بإسلام حتم

أو أسلم الإنسان عن نفسه

لم تصلح الجمع كالأختين

والحر عن خمس من الأناث

فصاعدا والعبد عن ثلاث

وبالرصاص والقتال قد طهر

لواحد من دينه لا حبرا

وملك زوج زوجة كعقبه

وفتوه كفاءة ليرثه

فصل

وللطلاق صيغة تستعمل

صريحا أو كناية فالأول

الفاظلة السراح والطلاق

والإفئدة والخلع والفراف

كذا نعتي أنت جوابا

لعاقل طلقها خطايا

ملفسا لانسائه وقدما

بها مفران يجب مستجيرا

ثانها ما أحتمل الطلاقا

أو غيره ممن تولى فراشا

نحو آخرجه وأذعني وأعزف

أو الحق بأهلك أو غربي

ونحو أنت بائن خلقت

أو بنة أو بنية بستره

وفارق الفسخ الطلاقا

فيما يكون للسلطان

كالإفئد والطلاق بالظهار

فكل ذلك في الطلاق جاري

وفي الطلاق بعده والرجعه

وصفه بنية أو بدعه

وكونها تحتاج للمحذر

في عودها إلى نكاح الأرب

شفيع أو في الحين ميثك

أو مشتر بعبادة تراعى

نفلا وأكلا كما شفيقال بهما

بركة وبحث من تشقعا

ابتعته بالرخيص ثم أشهدا

بينة أو مفرم ليقيل

لأمنة وعكسه الحواي نقل

في شركه التوكيل هذا الأظهر

أو يهب البعص أو الجيعا

شفيعه بالجمل أو قاسم من

عقوا أو كالعارية الذي بنا

باب القراض

فأشترط الإيجاب والقبولا

خذ وأتجر فيه كذا عاملت

معين بالضرب لا نحو الحولي

مطلق توقيت كعام مثلا

ومع شخص واختلاف التاجر

له وشرط الربح ذاتي ربك

وذا الأثمار التساق ثبته

قال لك النصف خلا فعكسه

سدس قصير ونصفين اجعل

أو مفيد قارنه تصرفا

لم يشترط الكل لمن يملك ذا

لأن يؤجل ثمن أو يعيب

أو زاد أو في قدرها قد بعا

ولو بنايب ولو صمما

وقتها وبالسلام ودعا

عن ثمن الشقص وليس حيدا

والترك للمقدور لا توكيل

قلت هنا المغمم خص بالنقل

والرافعي قال ذاو يعدر

يُطبل حقه كان يبيعسا

ولو يجهل لا إذا صالح عن

وكله وزرعه بقي هنا

عقد القراض يشبه التوكلا

إجابه قارضت أو صاربت

في محض نقد قدره لم يجهل

في يد عامل لا لاختار لا

أو أقت البيع ولا في نادر

وعمل المالك لا المملوك

بينهما إن علمت جريته

كبيننا أو ساكتا عن نفسه

قلت ولو قال لك النصف ولي

ومع فساده لشرط انتفى

وليسحق أجرة المشيل إذا

ثم الطلاق قد يرى شيئا
في قبيله وقد يرى بديها
اولا ولا فالاول الذي وقع
في طهر ذات الحيض حيث يقع
وطهؤه ولا يحصى قبيلة
وما سوى البذر من طهره
وضابط البذر كما حصل
في حيض او نفاس من بها دخل
او طهرها من بعد وطهؤه فيه
ولم يكن حمل بها شيئا
وخصمها ثالث الا انواع
صغيرة وذات الاختلاص
وغير مدخول بها من النساء
ومن تكون حاملا أو آيسا
وفرقة الشقاق والام بلاءه
فإنه سمع من النساء
تكن رأيت شقة حصرية
زادت على ذم السبع بالحيرة
وصح تعليقا وان ينجس
ومن يعلق جازا أن ينجس
لا العبد في تعليقه بعقبة
ثالثة ولم ينجس في رقبته
وحائض شديدا قد جاوزا
تعليقه بالطهر لان نجسا
ومن يكن مللا فما على صفه
معلقا يقع بتعليق الضيقة
حال الكاح حيث فيه علقا
أيضا وعنده قد هان بطلقا
فالم يكن تعليقه بان ترك
في الطلال فليقع متى يرى
أوبات بالصدى والوصية
كطليقة شنيعة بدعيته
أو ان يطانق ثلاثا لم يصح
زديها أو أمرا وفيها مضى

وهو كمن وكل لا في بيعه
وزوجه كالعبد قال الجبر
وان يقامر من غيره ما دون
شريكه ببعض ماله شرط
ملك ربحه كعنا صيب اذا
ثان من العامل اجرا ورعا
في الرد بالغيث ودون الاذيان
وان أعاد وتصح بيع مسا
أو خمس نقص وتصح بيع
والمال منه أجر حمل الثقل
وان يباشره فليس أجر
عليه والطمح وحمل العنبر
وبعد رفع العقد رجعا يملك
ذو المال لا زائد عن يحد
ويجبر النقص به ولو صدرا
ورد قدر رأس ماله الحب
وحيث يرضى ماله به ولا
وقرر الوارث حيث يقضى
فائة ورجحا ثنتان
قرر وارث فصر سستا
وحصة العامل فيما يسترد
فأش مال مائة ثم كسب
يؤديه رجحا فان عاد الى

غير نقد وشري فربيعه
على الأصح لا اذا قال اشترى
وتيسلج بزاز وكى يكون
أو دون اذن فاسد وهو فقط
نصر في ذمة واخذ
بينهما الأصح ان تنازعا
سافر ضمنه ويضمن الثمن
باع ببيع بلكه تقدم ما
قلت وان نص على الجركب
والكيل والعدن وأجر النقل
ونققات نفسه والنسب
ونحوه والأجران يستاجر
بقسمة المال كذا اذ يملك
كولد وقبل قسم يورث
نقص يورث العين من بعد الشرا
ما كان ان يفسح على موعلا
ربح يبيع من مربيون حسلا
بلفظه في النقد لا في العرض
والربح ما بينهما بضمها
لكل شخص ثلاث يفتى
تقررت رجحا وخسران وجده
عشرين وأسترد عشرين احسب
مال ثمانين يصيب من عملا

أو قد يرى بخاطباً بالمدعي

أو صنفه إحدى النساء السبع
وإن جرى التعليق بالخالف
كما ساقى لم يقع بحال
كان يحصل حقيقة أو تصفا
معي غلا ما تطلقا به معا
ومن يظهر فيه أو لا عتبا
أو منه صار شاكرا بآثا
فوطئها بالملك بعد لم يحل
إلا التي كأنها أن تستحل
وحل أيضا وطئ من قد ظاهرا
بينها ولكن بعد أن يكفرا
ومن تين بنونه صفى وقد
سروحت عادت بغير العدة
ومن يطلق نصف طلقه فتع
جميعها على جز قد وقع
أو قال نصف طلقه فالطلق
ما لم يرد بكل نصف طلقه
كتاب الرجعة

بضع بالشرع كما تعتك
رد ذلك إلى أو استكت

وبالكاتب التي تويها
جلا ولو صريحة في بابها
كفره تعتك رجعت
نعميكي وحلكي أعدت
لكما يخالف النكاح في
فهي الولي والشهود باعدي
ولفظه النكاح والزواج
وفي معنى وليها الزوج
وفي رضاها وجوب المهر
وحالة الإحرام أيضا فاذر
وشرطها بقاها والعدة
فلوطأ حمل على المعتدة
من شبهة فلتنقل بعدته
وغيره والرخاعها في مذبة

خسران عشرين وعشرين أربع
فراش مال خمسة وسبعون
بينهما سيوية جعلنا
خسر وقدر رجيه والتلف
وقدرا ضليه ونية الشرا
الفان مالى ثم قال الشخص لك
فللمجود ربع ألف يصفو
حاصلة فجعلوا اللثافي
أشبه ما يأخذ نافي ما تلف
فيه افصح العبد إذا تخالفا
كذا وقال بعده غلطت
لغو وبعد أن يقل خيرت
عند اجمال صدق هذه الكلمة

باب المساقاة

وإنما يصح أن يساقيا
وعينا بعد خروج المير
وأن يزارع الذي تخللا
وأنخذ العايل والعقد سبع
إن أقت يزم من تحصلا
أخر أعوام ومع شريك
وتفقات ذوا حيث استأجرا
يقوله ساقيت أو عاملت
وعرفا استجار نوعين متى

تخللا وكما عرسا ورويا
أولا إذا الخارج لم يوسر
وعسر إلا فرد لو قد عملا
ولا تخاير فهو بالنقص امتنع
الربع فيه غالبا ولو الح
ومع شرط عمل المملوك
بأجرة من مالك فله حظرا
ألا قوله استأجرت مع قبلت
مالكه يشترط الشفاعة

وَعَقْدُهُ نَبَاشٌ فَمَا يَقُولُ
إِذْ لَمْ تَسْمَعْ عِدَّةَ الْمُطْلَقِ
وَلِلْقَوْلِ الثَّانِي الَّذِي فِي الْأَوَّلِ
كَأَنَّ الْوَأْتِ هُنَا ذَلِيلٌ
بَابُ الْإِيْلَاءِ

حَقِيقَةُ الْأَوَّلِ بَيْنَ بَعْضِهَا
لِيَتَرَكْنَ وَطْئَهَا بِقَبْلِهَا
مُؤَبَّدًا وَفَوْقَ ثَلَاثِ عَشَرَ
أَوْ مُطْلَقًا أَوْ شَرًّا لَا يَتِمُّ
إِنْ مَوْتُ الْجَمَاعِ مِنْهُ مُطْلَقًا
بِقَبْلِهَا وَصَحَّ أَنْ يُطْلَقَ
بِكُلِّ لَفْظٍ صَالِحٍ لِمَصِغِيَّةٍ
صَرِيحٍ أَوْ كُنَايَةٍ مَعَ نِسْبَةٍ
فَالْمَوْلَى وَالْإِثْنَانُ وَالْمُتَابَعَةُ

كُنَايَةٌ فِي ذَلِكَ وَالْمُؤَاتَقَةُ
وَالرُّوْطَةُ وَالْجَمَاعُ كُلُّ جَمْعٍ
مِنْ الصَّرِيحِ وَالْمُتَابَعَةِ الْبَكْرِ
وَلْيُسْقِطَ بِالْمَوْتِ بِذَاتِهِ
وَكُلُّ وَصْفٍ كَانَ مِنْ صِفَاتِهِ
وَبِالْمُطْلَقِ وَالْعِتَاقُ مُطْلَقًا
إِنْ كَانَ كُلُّ الْجَمَاعِ عَاقِلًا
وَبِالزَّامِ قَرِيبَةً بِذَمَّتِهِ
كَالْمَصُومِ مَا لَمْ يَمُتْ قَبْلَ مَدَّةِ
كَأَيِّ وَطْئٍ صَحَّ هَذَا الشَّهْرُ
وَصَحَّ حَيْثُ لَمْ يَمُتْ شَهْرًا
وَجَمَاعًا تُعْنَى الشُّهُورُ الْأَرْبَعَةُ
وَلَمْ يَطْلُقْ لَزْمُهُ بِالْمُتَابَعَةِ
مَعْرِفَةً فَإِنْ أُنِيَ مُعَاتَدُهُ
فَلْيُوقِعِ الْقَاضِي عَلَيْهِ وَاجِدَهُ
أَوْ كَانَ عَدُوًّا لَمْ يَنْقَضِ
عَلَى الْجَمَاعِ بَعْدَ ذَلِكَ فَمُتَّ
وَحَيْثُ تَأَلَّى الْعَظِيمُ الْخَلْفَ
وَاخْتَارَ طَائِفَتَهُ كَمَنْ خَالَ
وَيُطْلَقُ الْإِيْلَاءُ بِطَرَفٍ كَأَنَّهُ
مُقْبِلًا وَبِالْمُطْلَقِ الْبَاسِئُ

وَعَمَلًا بِجُمْلَةٍ يُفَصِّلُ
مُكَرَّرًا وَكُلُّ مَا خُتِجَ التَّمَرُّ
وَسَمَمُهُ بِمِلْكٍ بِالظُّهْرِ
عَرَفًا وَيُسْقِطُ لَوْ ذَاهِبًا
يُفْقُ مَشْهُدًا أَوْ لَا جُعِلَ
أَوْ يُفْخِ الْعَقْدَ بِأَجْرٍ مِثْلِهِ
وَلَوْ عَنِ الْعَامِلِ أَبَدًا ثَالِثًا
أَتَمَّ بَلَّ لَا جَبْرَ مِمَّا لَمْ يَكُنْ
يَسْتَأْجِرُ الْقَاضِي عَلَيْهِ مُشْرِفًا

بَابُ الْإِجَارَةِ
صَحَّةُ الْإِجَارَةِ بِإِجَابِ كَمَا
وَيُجَوِّزُكَ أَوْ أَجْرُكَ
وَيَقْبُولُهُ بِأَجْرَةٍ تُشْرَى
لَا بِالْعَمَارَةِ وَلَا جَرْهُ الْمَحَلِّ
وَمُطْلَقُ الْأَجْرِ عَلَى التَّجْعِيلِ
فَلَا يُجْزِئُ عَنْهَا أَنْ يُسْتَبَدَّ لَهُ
كَذَلِكَ الْإِبْرَاءُ مِنْهَا لَا فِي
مَعَ لَفْظِهِ اسْتَأْجَرْتُ فِي الزَّيْنِ
مَقْدُورَةَ السَّلَامِ شَرَعًا قُومَتْ
وَبَطَلَتْ فِي كَلِمَةٍ بِلا تَعْبٍ
وَبِالطَّعَامِ وَجَرَّاسِ الْكَلْبِ
وَمُطْلَقًا أَنْ يَتَوَقَّعَ وَاسْتَفَى
وَلَزِمَ أَنْ قَابِلَ حَيْثُ جَرَى

أَكْرَيْتُ أَوْ أَجَرْتُ أَوْ جَرَّهَا
مُسْقَعَةُ الشَّمْسِ خِلَافَ بَعْثِكَ
أَوْ عَلِمْتُ فِي ذِمَّةِ الَّذِي أَكْرَيْتُ
لَعَمَلٍ إِنْ كَانَ مِنْ بَعْدِ الْعَمَلِ
مَوْصُوفَةٍ بِالْقَبْضِ وَالْحُلُولِ
وَلَا عَلَيْهَا فِيهَا الْحَوَالَةُ
إِجَارَةٌ غَيْبِيَّةٌ كَالْكَافِي
أَمْرًا وَخَالِصٌ مِنْ مُسْقَعَةٍ
وَحَصَلَتْ لِكُلِّ وَاعِلِمَتْ
وَزَيْنَةٌ بِالْقُدْرَةِ وَأَوْ ذَهَبَ
وَصَيْدُ كُلِّ وَلَزِمَ الْحَبِّ
مَاءٌ وَمَا يُعْتَادُ مِنْ غَيْبٍ كُنِيَ
فِي غَيْبِهَا الْأَمْرُ الَّذِي أَكْرَيْتُ

أَوْ بَعْدَ الرَّحِيلِ فِي الْحَيَاةِ
أَوْ لَوْ كُوبٌ يَصِفُ دَرْبَ بَشَرٍ
وَلَمْ يَجْزِ لِقَلْعِ سِنِّ صَهْتٍ
لَكِنَّ لَهُ وَلَوْ لَا رِضَاعَ صَبِيٍّ
كَأَحْكَمِ وَالتَّدْرِيسِ وَالْإِمَامَةِ
يَجُوزُ كَالْتَعْلِيمِ لِلْفَرَائِدِ
وَقَدْ أُجِيزَ لِإِمَامِ الْأَمَّةِ
وَعَيْنِ الْمَوْجِرِ قَدْ رَامَتِ الْمُنْفَعَةَ
وَلَوْ بَطُولُ مَعَ بَقَاءِ الْعَيْنِ
وَعَيْنًا مَرْتَضِيًا وَالْمُسْكِنَا
بِالْإِزْتِقَاعَاتِ وَبِالْكَيْفِيَّةِ
أَوْ أَكْثَرُ لِمَلٍّ وَيَعْرِفُ
صَحْمًا يَجِيئًا وَلِحِمْلٍ ذَكَرَ
وَقَدْ مَطْعُومٌ لَا يَحْمِلُ
وَلَيْسَ مَا يَرْكَبُهُ أَوْ ذَكَرَ
وَسَيَرَهَا وَمِثْلُ أَنْ عَدِمَا
مِقْدَارَهُ أَوْ بَيْدِيهِ امْتَحَنَا
لَا لَفٍ مِنْ مَعَ مَا قَدْ ظَلَمْنَا
لِقَفْدِ سَبِيحٍ وَلِحَرْثٍ قَالَا
وَلَا سِتْقَاءَ مَوْضِعِ الْبَيْرِ عَرَفَ
وَعَدَدَ الدَّلَالَةِ أَوْ وَقْتُ اسْتِقَاءِ
وَيُلْزَمُ الْمَوْجِرُ أَنْ يَسَلِّمَنَا
خَالِيَةً بَدْءًا أَوْ مَقْتًا حَاوَلْنَا

وَهَيَّا الْأَجِيرَ لِلْفُرُوجِ
وَنَصِفُهُ ثَانٍ وَلَوْ مِنْ يَوْمٍ جَرَّ
وَدُونَ إِذْ فِي الزَّوْجِ مِنْ مَكُونٍ
مِنْهَا أَيْزٌ وَلَمْ يَجْزِ لِلْفَرْسِ
وَمَنْ لَتَغْرِيقِ الزَّكْوَةِ رَامَهُ
وَلِيَحْيَا زَالِيَةً وَالْأَذَانِ
أَنْ يَكْتَرِيَ لِلْفَرْسِ وَأَهْلَ الدِّمَةِ
إِمَّا يَوْفَى مِثْلَ سَكْنَى جَمْعَةٍ
أَوْ يَحْمِلُ عَمِلَ لَا ذَرِيَّةَ
وَالطَّلُوقَ وَالْفَرْصَ وَمَوْضِعَ الْبِنَا
لَوْ فَوْقَ سَقْفٍ كَانَتْ الْبِنِيَّةُ
رَأَيْتُهَا بِرُؤْيَةٍ أَوْ يَصِفُ
الصَّبِيحَ وَالْوَسْمَ وَوَرْنَا وَنَظَرَ
وَعِنْدَنَا مَعَالِفًا يَفْصِلُ
الْجَنَسَ وَالنَّوْعَ وَسَيَرًا وَسَرَى
عَرَفَ وَنَحْوُ لَا رَأَى أَوْ عَلِمَا
وَالزَّجَاجَ وَصَفَهَا تَعْيِنَا
وَمَنْ يَزِيدُ وَنَهْ فَعَرَفَا
ذَا صُلْبَةٍ أَوْ رَحْوَةٍ مِثْلَا
وَالدَّلُوقَ وَالْحَقَّ عَيْنَانَا أَوْ وَصَفَ
وَمَا كُنْتَ لِسَقَى أَرْضٍ مُطْلَقًا
دَارًا وَسِنْدَسًا وَبِالْوَعَةِ مَا
بُعِدَ لَهُ وَيَعْرِى الَّذِي أَهْدَمَ

وبالتقصا مدة الأيلا
وموت إحدى أربع نسائه
لأن كان قال لم أطا كرسنه
فانثقت بالموت في تلك السنة
وان يحامهن الواحدة
تعين الأيلا لملك الواحدة
من وطه أو قال لا أخلص
كل من الزوجات فهو رافع
من كل زوجة وليس يطل
بموت بعضهن حيث يحصل
باب الظهار
وكل زوج صح أن يطلقها
صح الظهار مرة أيضا مطلقا
والظهار وإن يكن من ذبح
لزوجته أنت كظهار الحجب
ومثل أنت كل عضو قد قصد
لزوجته كالفراة والكبد
وغیر ظهار الأم غرضها
ورأسها وغیرها كظهارها
فليتم به الظهار مطلقا
لأن نوى كرامة أو أطلقا
وقوله أنت كأمي يحتمل
كناية إذا نواه يحصل
ومثل أي كل تحم ترحم
مالم يكن تحمها شرعا طارا
كزوجها من حيث كانت قبله
كغيرها من النسا جلا له
وحيث صحته له طهارة
فما فيه الزم الكفارة
وعوده امتاها وقتا يسع
طلاقها بعد الظهار لو وقع
وان يكن من أربع يطالع
بكلمة فأريها يحكم
لأن يكن نورا لمن أطلقا
بكلمة ولم يكن مطلقا

باب اللغات
هو اصطلاح قول زوج أنشد
بالله في صادق من كد
فيما رتبها به من الرضا
وليس من فيهما من لنا
يقول ذلك أربعا ما ذكر
وخامسا يقول بعد أن زجر
ولعنة الله عليه تضرب
إن كان فيها قال من يكذب
حيث جاء بالعنان لم يحد
بقد فيها ويتبع عنه الولد
وفارقه فريته بحيث كره
وخرت فلا يحل بعدله
وتسحق أن تعد للزنا
ما لم تلاق من قبل ما قد لا عانا
لكن تقول أنه لقد كذب
على ثم تبدل المعنى العصب
فلا تعد بعد أن تلا عنه
لكن نصيب منه غير محصيه
فان يكذب نفسه عاد الولد
وعد لكن دام تحريم الأب
ويكلم التكريم في الإيمان
هنا وفي قاعة اللغات
فصل
شروط اللعان الأربعة فإني وإن
يلقن الألفاظ من بها التعت
وسبق قذف زوجته بها بعد
أو احتياجا إلى نفي الزك
فلا يلاعن قط أجنبيته
الا بقتل مرفى زوجته
فإنه لو سواه انتفى
فزع به أم كان بالذم والعتق
ووطئها بشبهة إذا وجد
فزع لها بنفيه لا إذا فقد
فسائر الأحكام من نفي الولد

بغير كره كإتباع ما عصب
نقسه بالفسخ والحرام
كذا عليه إذ بذمة تقع
ويحلا والخط والظرف كره
والصنع والذور والجبر على
والخط والرضاع ليس يبيع
لولا ما استأجر والدرا تقطع
شرط بأن لا يقال فيه
وبدل مستوف وما استوفيه
وتلف المذكور واللبس نزع
فيأولته أو خطوة لا يعذر
وهو أمين ضامن التقيمين
وإن مضت مدته وإن عثر
أجر وإن لم ينتفع بعينها
ولا يندام السقف فوقه فمن
أو اعتدى كبدل حميين من
وبدل أفقرة الشعيير
وأجر زائد مع المسمى
أبدل زرعها بغيره ومقت
فالمذهب المحض مرد أن يحتره
وبين ما سمي وأرض بنا لا
وأجعل ليكره الزائد ذا
كما حكم في الجلاء وإن مراد ولا

وبرة حلقه أنف ويجب
ويجب الإكاف والخطام
إعانة المحتاج والجمل رفع
وفي استقاء دلوه وحبه كره
مستأجر ومهل ومات لا
حصانة وعكسه وورعوا
وبدل المأكول إلا أن وقع
شرط وليس العقد يقتضيه
ومنه في ذمتهم بغيابه
إن نام ليلا ومن الألى يدع
ويرتدي به ولا يأتيزر
كما فيل الحام والأجوير
إمكان الاستيفاء منه واستقر
ما جهرام لا أو هو المرحنا
وقتلوا ستمه فيه أمن
برها من الشعيير وأمكن
بالبر لا بالعكس للذكور
بصمته وأجر مثل مهك
يزرع مكان البرية الذرنا
مابين أجر مثل زرع الذرة
أرض بزرعها وقلع حالا
بجمل به أو كان معه قسطا
أجر لما يدون شرط عملا

لَا دَاخِلُ الْحَمَامِ وَالْقَبَاءُ إِنْ
فِي حَيْفِ الْمَالِكِ وَالتَّعَاوُثِ
وَبِأَهْدَامِ دَارِهِ وَتَلَفِ
حَجٍّ إِذَا أَحْرَمَ وَالْأَرْضِ إِذَا
أَوْحَسَ الْعَيْنُ سَوَى كَثَرَى
الْفَسَحَتِ بِالْقِسْطِ لَا إِنْ يَفْقَى
وَلَا بُلُوعِ الْمَا وَلَا تَحْرِيرِ
وَلَمْ يَعُدْ وَتَقَاتِيهِ أَفْرِضِ
وَالْتَقَمِ خَيْرَهُ يَوْمَ كَالْعَصَبِ
لَا إِنْ يَبَادِرُ بِنَدَارِكِ وَلَا
فِي أَرْضِهِ أَوْ حَسِ الْكُورِ بِلَا
لِعَاقِدِ عُدْمٍ وَقُلْ لِلْبُودِ دَعِ
بِهِ عَلَى الْغَاصِبِ وَالْمُرْتَبِ
خِلَافُهُ إِنْ نَحْنُ قِسْنَاهُ فُحِقَ

يَحْطُهُ ثُمَّ اخْتَلَفَا فِيمَا إِذَنْ
عَنِتُّ أَرْشَادُونَ أَجْرًا نَابِتِ
مُعِينِ الْأَجِيرِ وَالْفَهْرِ وَفِي
مَا فَسَدَتْ بِحَوْمَاؤِ أَوْ قَدْ
وَمُدَّةُ الْإِيجَارِ كَانَ قَدْ رَا
عَاقِدُهُ هَالَا الْأَوَّلُونَ بَطَلَا
عَبْدٌ وَمَا لِلْعَبْدِ مِنْ تَحْصِيرِ
فِي مَالِ بَيْتِ الْمَالِكِ تَقْضَى
وَكَلَالًا بَاقٍ وَانْقِطَاعِ الشَّرِبِ
إِنْ يَفْسُدُ الزَّرْعُ وَيَبْقَى خَلَا
تَقْدِيرِ مَدَّةٍ وَلَا إِنْ حَصَلَا
وَالْمُسْتَعِيرُ لَمْ يَجِزْ أَنْ يَدْعَى
وَالْمُكَتَبِيُّ مِثْلَهُمَا وَالْأَحْسَنُ
مَنْفَعَةٍ بِحَقِّ مَلِكِ التَّحَقُّقِ

بَابُ الْجَعَالَةِ

صَحَّتْ جَعَالَةٌ بَأَنَ يُلْشِرُ مَا
مَشْبُوضٍ أَوْ لَا سَامِعٍ الْبِدَاوَلَةَ
وَقَبِلَ أَنْ يَفْرَغَ نَقْصُ مَا جَعَلَ
كَالْزَيْمِ أَقْرَبَ أَوْ إِنْ عَاوَنَا
الْأَلَةَ وَيَمْنَعُ التَّشْرِيدَا
لِعَمَلٍ مَعْلُومٍ أَوْ يَهْوِي
وَيُجَوِّزُ وَيُسَمِّتُ مَا لَمْ يَسْمَ
مِنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ أَوْ أَنْ جَعَلَ

أَهْلُ اجَارَةِ يَجْعَلُ عِلْمَا
هُوَ الَّذِي اسْتَحَقَّ أَنْ كَمَلَهُ
جَارٌ وَنَقْصُهُ بِقَضَائِ الْعَمَلِ
غَيْرِ الَّذِي عَيْنُ مَنْ قَدْ عَيَّنَا
إِنْ رَادَهُ كَرَاهٍ مِنْ أَعْلَا
وَلَوْ لَغَيْرِ كَانَ ذَا حُصُولٍ
مِنْ جَانِبَيْنِ فَيُفَسِّحُ الْمُلْتَزِمُ
الْجَعْلُ فِيهَا نَحْوُ نَحْرِ أَوْ يَهْمَلُ

وغيره تبارق ولكن لا تحدد
فلا تلا عن بعد لكن كل من
عزى للتكذيب في القذف النع
بقذف في غير محضات وانحصر
في ذات كثر وجنون وميغ
ومن منعت لكن مع الإكره
أو وطئت طوعا بالاشتباه
وذاث رق مطلقا محضه
أو كوتبت ومثلها المعصنه
وذاث تدبير كذا أم الولد
فالغش لم يجب بقذفه حد
وقد يرى المغش للثا ديبا
للعلم بالتصديق والتكذيب
كقذف في أنثى بعد انجاب الزنا
أو طفلة جماعها لم يمكنها
فلو أراد الإتيان لم يجب
اليه بل تمزيقه حقا وجب
باب العدة
تعدت حماسا الزوجات
لفرقه الحياة والمساكن
ففي الحياة لم يجب ان تفعل
الابوطه او منى أو حلا
خبرة ترى الدماء فسا
عديها ثلاثة أقراء
وغيرها من ذاتها أو ميم
عديها أربع عام استقر
وذاث ترى ان يحمل فمران
وغيرها شهر ونقص الثاني
وعدة الوفاة ثلث عام
وعشرة ايضا من الأكيام
مع البالي حيث كانت حرة
وذاث رق نصف تلك الحرة
وذاث حمل مطلقا معصده
بالوضع ان ينسب لرب العده

ولو بالاحتمال مع إمكانه
كان نفاة الزوج في لقائه
فينتفى برضه ذلك مطلقا
ولو جينا ميتا محلة
او مضعة قد أخبر الفقهاء
بأنه لا دميح آبل
بعد انفصال الكل حق الثاني
من توأمين مدة الإنكاح
ولذلك دون سنة من أشهر
قبل انفصال التوام المؤخر
باب الاستبراء
وذلك إما واجب أو مستحب
ففي الإمامي خمس آجال وجب
من ثقلت للزمن من حرته
والعكس فالأولى هو السنة
والثاني في عتقة وبرجند
ثالث في مانت عنها السيد
رابعها مستقلة من رفق
مثلها كالإرشاد مثل
رابعها تجد استسكان
لربها من بعد الإمتناع
في فرقة الزوج بلا إصابته
او غير ما عن بعض الكاتبة
خاصها تجد الإباحة
لغيره كقتضيه انكاحه
ويصح للذي قد اشترى
نروجه استبراؤها بعد الشراء
ونزوج انثى حرة إذا هلك
بيل كما من غيره ولا ترك
من الأصول والفرع من برث
فليقتل فإن بين رجل برث
ولم ينجب في جمع عدة تمت
اقصاها الأعلى اثنتان
موطونين إن بين رضاءها
ولم ينجب ثم ماتت عنها

أو كان عصبا فأصح ما قيل
وحينما أنكر شرطه وفي

أن له أجرة مثل ما عمل
معين وسعيه فكيف

باب إحياء الموات

موات الإسلام وإن تقدم
أو أقطع الإمام أي مؤمن
جوهره العلاج بيديه وما
لأن رعي بحرطه وباب
مع غرس باع مع سقف البقي
ونحوه كالشوك حول الزرعة
لا عرفات قلت والمزدلفه
والموضع المعمور في الأيادي
وموضع الركن وكل ما يرى
وموضع النازح والدواب
إن استقى بين والمصب
وموضع يحشى انهار لو حفر
قلت الذي في صوب فتح الباب
وكل ما للماء من تجاري
وليصرف مالك بالعادة
ومد بعنا إن شاء أو حاما
وحينما يستول مسلم لما
أو أقطع الإمام قدرا أحله
ولا يبيع وللإمام أطلق
وجاز نقض ما سوى التقيع

عمرانه من قبلنا أو أعلمنا
أحياء صار ملكه يعمد
للخبر فالكاقر أو من أسما
خلق في ترربة الدواب
من مسكن أو جمع ترب الأرض
ولإحياء رتبة الماء مئة
في رأي شيخنا ومنى كعرفه
أولا ولا حريمه كالنادي
من رفق مثل المناخ للقرى
وموضع الرداد والدواب
له ويجوز بركة للمصب
أو ينقص المالك لقناة والتمر
ومطرح الرماد والرائب
ومطرح الثلج حريم الناس
وغيرها يجعل للمخداة
إن أحكت جد رانه أحكاما
يرعى كفورا أو مواتا أعلمنا
صار حق دون طول واشتغل
حجي لغو نعم التصديق
بالنون إذا كان حجي الشفيع

سَفَعَةُ الشَّارِعِ لِلطُّرُوقِ
وَالْبُلُوبِ مُسْتَرَجِعًا وَاحَقَّ
وَفِي بَيُوتِ اللَّهِ لِلتَّعْلِيمِ
حَتَّى يَخْلَى حُرْفَةً أَوْ أَتَقَلَّ
وَالصَّلَاةُ تِلْكَ لَا غَيْرُ وَفِي
وَلَوْ لَشُعِلَ غَابَ بَلْ فِيمَا ظَهَرَ
فَلْيَسِقْ مَنْ جَارٍ بِنَفْسِهِ إِلَى
فِي غَيْرِ وَافٍ وَلَيْسَ رَحِمَ وَمَنْعَ
وَحَرَرِ مِنْهُ بِطَرَفٍ مُلْكًا
وَأَنْ يَضِيقَ يَمْرُغَ فِي الْمَرْءِ الَّتِي
وَفِي الَّتِي يَمْلِكُ حَافِرٌ بِدَلْكَ
وَشِرْكَةُ الْقَنَاقَةِ مَا بَيْنَهُمْ

وَلَعَمْرُ اللَّهِ بِلَا تَضْيِيقٍ
وَلَوْ يَطْوِي الْعُكُوفَ مِنْ سَبْقِ
لَطَالِبِ الْقُرْآنِ وَالْعُلُومِ
أَوْ فَارَقَ الْمَوْضِعَ وَالْأَلْفَ أَنْفَصِلَ
سَبْقِ أَمْرِي فِي رَبِطِ التَّصَوُّفِ
مَنْ مَعْدُونِ إِلَى قَضَائِهِ الْوُطَرِ
كَعَيْهِ مَنْ أَحْيَا الْمَوَاتِ أَوْ لَا
إِذَا لَبِثَ بِالْكَفِّ مِنْ مَنَةٍ قَطْعَ
وَأَنْتَانِ إِنْ تَسَاوَقَا بِشَرِّكَمَا
يَجْفِرُهَا الرِّفْقُ حَتَّى الرَّحْلُ كَلَّ
عَلَى الْمَوَاشِي لَا الزَّرْعُ مَا فَضَّلَ
بِحَسَبِ الْأَعْمَالِ أَوْ مَا غَرَّمُوا

بَابُ الْوَقْفِ

وَوَقَفَ شَيْخٌ لِيَرْجِعَ صَلَاحُ
وَهَكَذَا اسْتَلْتُهُ كَانَ ذَكَرَ
صَدَقَةً حَرَامًا أَوْ مَوْقُوفَةً
أَوْ بَيْعًا وَمَسْجِدًا جَعَلْتُ
كَذَا تَصَدَّقْتُ إِذَا عَمْتُ كَيْفِي
فِي كُلِّ مَا يَمْلِكُ مِنْهُ الرِّقْبَةُ
لَا يَقْوَا تَهْ كَمَنْ يَعْلَمُ
عِنْدَ وُجُودِ وَصْفِهِ الْمَذْكُورِ
وَصَحَّ الْوَقْفُ لِمَا لَمْ يَنْظُرْ
لَا نَفْسِهِ وَلَا مَكَاتِبَ وَلَا

يَقُولُ وَقَفْتُ أَوْ حَبِثْتُ صَحَّ
لَفْظُ تَصَدَّقْتُ وَقَالَ فِي الْأَثَرِ
أَوْ بِأَنْتَقَاءِ هَيْبَةٍ مَوْصُوفَةٍ
لَكِنَّا حَرَمْتُ أَوْ أَبَدْتُ
بِهَا وَالتَّمْلِكُ فِي الْمَعِينِ
مُعَيَّنٌ يُنْقَلُ يُسْتَفَادُ بِهِ
عَتَا قَهْ بِصِفَتِهِ وَيَعْقِبُ
وَيَبْطُلُ الْوَقْفُ كَيْفِي التَّذْيِيرِ
وَلَا خِيَارَ إِذَا رَأَى فِي الْأَظْهَرِ
مُسَاجِرًا أَوْ فَرَعَهُ عَلَى

تَعْدُ كُلُّ عِدَّةٍ الْوَقْفَةِ
مِنْ مَوْتِهِ أَوْ عِدَّةِ الْحَيَاةِ
مِنْ الطَّلَاقِ أَيْ ذَيْنِ أَعْظَمَ
فَهُوَ الَّذِي فِي حَقِّهَا تَحْتَمُّ
أَوْ أَسْلَمَ أَمْ وَغَيْرَ اثْنَتَيْنِ
أَخْتَيْنِ أَوْ عَلَى رَقِيقَتَيْنِ
أَوْ مَرَاثَةً عَنْ أَمِيرٍ وَقَدْ قَضَى
قَبْلَ الْبَيَانِ فِي جَمِيعِ مَا مَضَى
تَعَدُّ كُلُّ عِظَمِ الْقَدَرِ
وَلَمْ يَجِبْ كُلُّ مَنْ الْأَمْرَيْنِ
وَمَنْ يَمُتُ عَنْ أَمْرِ فَرَعٍ وَالْحَقِّ
بِرُوحِهِمَا وَلَا عِلْمًا مَنْ سَبَقَ
فَعِدَّةُ الزَّوْجَاتِ بَعْدَ التَّالِي
تَعَدُّ هَاهُنَا بِكُلِّ حَالٍ
وَأَنْ يَكُنْ بَيْنَ الْوَقْفِ وَالْإِسْتِغْرَاقِ
سِتُونَ يَوْمًا ثُمَّ خِصَّةٌ آخِرُ
فَضَاعِدًا لِحَيْضَةٍ مَعَ مَا خَلَا
أَوْ اسْتَقْرَدُونَ مَا قَلْنَا فَكَدَّ

بَابُ الصَّاعِ

لَا يَنْبَغِي الرِّضَاعُ بِحَرَمِيَّةِ
الْإِبْرَةِ ذَرَأُ دُمِيَّةِ
لِلنَّسَبِ وَقَدْ فِي حَيَاتِهَا الْفَقْلُ
بِحَرْفٍ طَوِيلٍ قَبْلَ حَرْفَيْنِ أَنْفَصِلَ
بِحَمْسِ رَمَضَاتٍ وَذِي رَمَضَاتٍ
فَالْقَطْعُ إِعْرَاضًا يَحْتَقِ الْقَدُّ
فَإِنْ رَجَعَتْ فِي الْحَالِ أَوْ تَحَوَّلَا
لِتَدْبِيرِهَا الثَّانِي بِلَا قَطْعٍ فَلَا
وَبِالرِّضَاعِ الْإِسْتِغْرَاقُ بِاللَّبَنِ
لَا الصَّبِ فِي الْإِبْرَةِ وَلَا الْحَمْلُ
ثُمَّ الرِّضَاعُ مُطْلَقًا إِنْ حَرَمَ
أَقْرَبُ الْأَنْثَى يَكُنْ حَرَمًا
أَقْرَبُ الْغُلِيِّ الَّذِي لَهُ اللَّبَنُ
لَا إِنْ مَرْنَا أَوْ كَانَ رَزَقًا وَالنَّعْنَ
أَوْ كَانَ جِهًا فَهُوَ التَّلَامُثُ
بِالْمَرْمَةِ أَحْصَى جَانِبًا لِإِنَارَةٍ

وَمَنْ يَبْلُغُ مِنَ الْبَنَاتِ خَمْسًا
أَوْ نَالَ خَمْسًا مِنْ حَلَاةِ النِّسَاءِ
أَرْضَعْنَ طِفْلًا كُلَّ اثْنَيْ عَشَرَ
فَأَخْضَعْنَ بَيْنَ عَدَا الْبَنَاتِ مَنَعَهُ
لَكِنْ هُنَّ صَرِيحٌ مَوْطُوءَاتٌ أَيْ
وَلَمْ يَبْلُغْ أُمُومَةً بِمَا اكْتَسَبَ
وَمِنْ لَهُ حَلِيلَةٌ بِهَا لَبَسَتْ
فَقَارِقَتْهُ لَمْ يَزَلْ لَهُ اللَّيْلُ
مَا لَمْ تَقْصُرْ مِنْ غَيْرِهِ فَلْيَنْتَسِبْ
بِرِصْنِهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ الْحَمْلُ نَسِيبٌ
لَكِنْ إِذَا انْزَوَجَتْ فِي الْعَدَّةِ
فَارْضَعَتْ طِفْلًا فَتِلْكَ الْمُدَّةُ
كَانَ الرِّضْعُ تَابَعًا لِلْإِنْقَاءِ
لَمْ يَرْفَعْهُ فَيُؤْتِ لَهُ الْإِنْقَاءُ
بِقَائِهِ لَدَى اِحْتِمَالٍ مِمَّنْ
أَوْ غَيْرِهِ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُمْكِنْ
بَابُ الْمُنْقَابَاتِ
مَلَكَ الْبَيْنَ وَالنِّكَاحَ وَالنِّسَبَ
كُلُّ بَعْدٍ فِي وَجْهِهَا سَبَبٌ
فِي الْأَخِيرِ الشُّعْخُفُ حَتَّى أَتَفَقَّأَ
يَتَقَى الْأَمْوَالُ وَالْفُرُوعُ مُطْلَقًا
فَشَرَطُ فِقْهِ فِي الْجَمْعِ مَعْتَبَرٌ
وَيُجْزَى كَالْجُزْأَيْنِ وَالْمَعْقَرُ
وَنَزْوِجَةُ الْأَهْلِ بِشَرَطِ يَسْرَتِهِ
بِمَا جِئِلَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَرْجِعُهُ
وَبِالنِّكَاحِ أَوْ جَوَاطِلِ الْمَوْتِ
لِزَوْجَةٍ وَخَادِمٍ لَهَا بِلَا نِزَاجٍ
يَكُونُ ذَلِكَ عَادَةً لِمُثْلِهَا
أَوْ عَجْزًا بِدُونِهَا عَنْ شُغْلِهَا
وَأَنْ تَكُنْ رَجُومًا أَوْ حَامِلًا
فَقَدْ طَلَّقَتْ فَإِنْ يَمُوتُ مِنْهَا قَلَا
وَالزَّوْجَارُ الْبَهِيمَةُ الْمَوْتُ
بِمِثْلِ لَا يَنْصَرِفُ كَمَا الْبَدَنُ
وَلَمْ تَكُنْ فَرْقٌ مَا تَطْلُقُ
وَمُثْلُهَا فِي ذَلِكَ الرَّقِيقُ

أَهْلُ لِلْمَلِكِ ذَلِكَ لَا الْبَهِيمَةَ
وَذِي أَرْتَادٍ وَمُجَارِبٍ كَمَا
دُيُونُهُ أَوْ مِنْ شَمْلٍ تَطْلُقُ
وَجَارَانِ يَأْخُذُ مِنْهُ لَوْ وَفَّقَ
وَنَفْسٌ عَبْدٌ وَيُطْلَقُ عَلَى
بِشْرَاطٍ يَمْنَى رَدِّ بَطْنٍ بِشَاكٍ
مَجْنُونٍ أَوْ لَمْ يَجْزِ مَوْتًا
يُشَاءُ أَوْ خِيَارَهُ وَلَا عَلَى
وَسِطَةٍ وَآخِرَانِ أَنْ تَقْطَعَ
كَالْوَقْفِ إِذَا رُبَّاهُ لَا تَقْرَفُ
وَلَعَدَّةُ هَذَيْنِ عَلَى صِنْدِ الْغَنِيِّ
وَأَتَّبَعَهُ فِي لَا تَوْجُوهٍ وَالنِّسْبَةُ
لِعَادِلٍ كَيْفَ عَلَيْهِ يَجْعَلُهُ
يَصْرِفُهُ مَصْرِفَهُ وَأَخَذَا
وَجَارَانِ يَغْنَمُ لَهُ وَأَسْتَبَدَّ لَا
تَوَلِيَّةَ مِنْهُ وَذَلِكَ تَثْبِيتُ
وَالْوَأُولُ لِلْقَرْبَى فِيهَا مَعْنَى
مَنْ يَبْعُدُ بَطْنٌ قُلْتُ جُلُ الْفَتْحَا
لَا الزَّائِفِيُّ وَيَتِمُّ رَتَبًا
وَمِثْلُهُ الْأَوَّلُ وَالْأَعْلَى يَجِبُ
وَمِثْلُهُ ذَرِيَّةٌ وَالْوَلَدُ
وَلَا الَّذِي يَنْفَى وَلَا الْجَنِينَا
خُشَاهُمْ لَا أَحَدُ الصَّفَقَيْنِ بَلْ
وَنَفْسِهِ وَالْطِفْلُ فِي الْمَشِيمَةِ
يُشْرَطُ أَنْ يَقْضَى بِرَبِّهِ وَمَا
يَا كُلُّ أَوْ يَوْفَقُهُ يَنْتَفِعُ
لِلْفَقْرَاءِ ثُمَّ بِالْفَقْرِ انْتَصَفَ
مَا لَكُمْ وَمَنْ يَبْعِدُ قَبِيلًا
وَحَيْثُ نَعَتْ عَدَمُ الْبُصَيَّاتِ
وَلَا بِشَرَطِ الْمَسْحِ أَوْ عَوْدِ مَتَى
مَنْ يُوْجِدُونَ لَا يَنْقَطِعُ أَوْ لَا
فَهِيَ إِلَى أَقْرَبٍ وَاقِفٌ رَبْعٌ
وَمَا عَلَى رَدِّهِ وَتَمْرٌ وَيُوقَفُ
فَلَّذِي لَمْ يَفْنِ حَظٌّ مِنْ قَبْلِ
وَفِي الذُّكُورِ فَضْلُهَا أَوْ التَّوَلِيَّةُ
يَعْمُرُ يَكْرَى وَالنِّمَاءُ يَحْصِلُهُ
مَشْرُومَةٌ وَالْبَعْضُ أَنْ يَرْتَمِ قَدْ
سِوَاهُ إِلَّا حَيْثُ شَرَطًا جَعَلَا
يُحْكَمُ إِنْ كَانَ عَنْهَا يَسْكُتُ
وَلَوْ بِمَا تَنَاسَلُوا أَوْ بَطْلًا
يَتِمُّ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ شَبَهَا
كَذَاكَ قَالَ أَقْرَبُ بَعْدَ الْأَقْرَبَا
تَنَاسُلُ الْحَاكِمِ نَسْلٌ وَعَقِبٌ
حَقٌّ وَوَاصِيَيْنِ لَا مَنْ يَحْفَدُ
وَجَارٍ فِي الْبَنَاتِ وَالْبَيْتَا
عَلَى الْمَوَالِي مَعَ وَجُودِ مَنْ سَفَلَ

لكن له ان يطلب الزيادة
من مؤن وكسوة معتاده
فصل

لزوجة من مريض مذب
وخادم مذب وثالث الثاني
وزوجة من مريض مذب فقط
لكن لها مذب ونصف وسط
وخادم من متوسط يترك
مذب فقط ومثله من اعسر
ومن له ابن وابنة فالنقطة
بينهما على السوي تحققة
ومن له الاتفاق يثبت ان
يعطى جميع ماله من الميراث
وبالنسبة يسقط الاتفاق لا
لزوجة وخادم لها نسلا
باب الحصانة
هو التزام الحفظ والتعهد
لكل من يميزه لم ينجس
بالفعل والتطبيق الترتيب
وكل ما يحتاجه في التميز
وامه وان علت تقدر
على اب وان علا اذ توسم
بالفعل والاسلام والحركة
وكونها من نكاح حليته
وعنه مع الخلو من سقير
وجار حمن كافرين كثر
لكن متى يميز المحضوث
فمنه من يميزه يكون
وجيها تداقما الحصانة
او تخت من لاه حصانه
او سافرت او كان كل في بلة
مستوطنا فقل بها الا انفراد
وقد مثا قام الام القم
يزين عن اقارب الابوة

ومن علا يفسد او قد صححا
ومع واحد له في القابل
او ليس المقر الوصف
وهو يعود يعوّد والصفة
بعضا على بعض ووصف قد وقع
والوقف عقد لازم فيطرح
وشرط واقف ومالك الباري
اي ليس يختص به اهل الخبر
بانه يختص والمحرر
ويستحق الذي عليه وقفا
قلت وان بني على الاقوال
وربها يملك كالتساج
وزوج القاضى ياديه ولا
سيوهم اذ شرط وقف يدرى
وبدل الموقوف حيث يملك
وبالجفاف صارت الاشجار
وتحت حصر مسجد وخشيه
الا باجراق وداره التي
بيعت لما يصححه لا المسجد

باب الهبة

الهبة التملك من غير عوض	ولو من الاعلى ويمنع ان عرض
في صلبها التقييد بالثواب	وانما تصح بالانجاب
كمثل اعترت جعلها لك	عمره او ما عشت احياتك

لكنهم قد قدموا أم الأب
والأخت من أب وأم أو أب
على التي تكون من أم فقط
فمنها من الثلاث قد سقط
وان بقيت أب عن الحصة
فالجدة يستحقها مكانه
كما يقوم عنه في الصلاة
والغسل والتجهيز للأموال
كذلك كل وارث قريب
كما مضى في الإرث بالترتيب
كتاب الجنائز
وأوجب الفصاح في نفوس
يعني ومعنى وجراحه نفوس
أن يعصم القليل بالأماني
أو ذمتهم أو عهد أو أمان
مع كونه مكانا لمن قتل
في وصفه سواء فيه أو قتل
لا العكس وهو أن يعصم الجاني
بكرهه خرا أو الإيمان
أو أن يكون للقتل واليد
وان علاوان يكون سببا
وشروطه تكليف ذلك الجاني
وضله بالغدير والعذر
وكونه مثلن ما أحكامنا
من مسلم أو كافر بدارنا
وشروطه من ثالث وثاني
ما في مجيئه والجناف
وشركة المصرون في الإثم
أو فقد نصيبان مجيئ
وشروط الاقتصاص في الجراحه
جميع ما قدره والمساكنه
ويجوزون القتل في أقسام
في فرض أو مباح أو حرام
فالغرض في الحرب والمردع
من ترك الصلاة أو طرعا قطع

وَلَوْ تَلَّانِ مَتَّ قَبْلِي عَادَا
إِنْ مَتَّ أَوْ وَهَبْتَ مِنْكَ عَمْرَكَ
الْمَوْتُ قَبْلِي عَادَلِي وَإِنْ حَضَرَ
جَعَلْتُ رَقِي لَكَ أَوْ رَقِيتُ
أَوْ قَالَ بَيْعْتُ مِنْكَ ذَا بِلَا مَن
أَوْ آخِرَ الْقَبُولِ فِيمَا صَحَّحَا
قُلْتُ وَمَانِيَهُ جَلُّ الْكُتُبِ
مَنْ عَلَيْهِ فَقَدْ أَبْرَأَ عَمَلَهُ
وَالْقَلِيلُ لِلدَّكْرَامِ وَالشَّلَطُفِ
وَمِلْكُ الْمُوهُوبِ بِالْقَبْضِ وَقَدْ
مَنْ دِينَ قَبْلَهُ وَبِالْمُتَّحِلِ
وَلَوْ بَاسَقَمْتُ الرُّجُوعَ وَرَجَعُ
أَرْضًا وَلَوْ رَجَعَ أَوْ دَبَّرَ أَوْ
وَأَنْفَكَ رَهْنًا وَكِتَابَةً وَمَا
لَوْ فَرَّخَ الْبَيْضَ أَوْ لَبَّدَ رَيْبَتَ
بِقَوْلِهِ رَجَعْتُ أَوْ رَدَدْتُ
لَا الْبَيْعُ وَالْإِعْتَاقُ وَالْإِنْلَافُ

بَابُ الْقَطْعِ وَالْقَيْطِ
مَا صَاعَ بِالْعَقْلِ عَنْهُ أَوْ سَقَطَ
لَا الْقَبْدُ ذِي التَّمْيِزِ لَا فِي نَهْيٍ
كَذِبَ الْإِشْهَادِ بِهِ وَلَا يَجِبُ
لِلْحِفْظِ كَمَا يُلْزَمُهُ تَعْرِيفُ أَذْنٍ
فِي الْمُهْلَكَاتِ مِنْ صَغِيرِ السَّيْعِ
مَكَاتِبُ وَالْحَرُوفُ بَعْضُ الْقَطْعِ
كَتَبْتُ غَيْرَ جَاهِلٍ الْقَرْبِ
وَعِنْدَ آمِنٍ مِنْ خِيَانَةِ يَدٍ
مَعْرِفَاتُهَا لِحِفْظِهِ وَمَنْ
وَلَمْ يَكُنْ سِوَى الْمُسْتَعِ

لِي أَوْلَيْنِ مِيرَاثِ اسْتِقْدَادَا
هَذَا عَلَى أَنَّكُمَا حَضَرَكَ
قَبْلَكَ مَوْتِي فَعَلَيْكَ ذَا اسْتَقْرَرُ
لَا مِنْكَ عَمْرِي عَمْرُ ذَا وَهَبْتُ
وَلَا بَعْلِي قِي وَتَأَقَّبْتُ الرِّمْنَ
بَيْعًا وَبَحْرًا خَيْرَ قَسَمَا
هَذِهِ وَدَيْنُهُ أَنْ يَهْبِ
وَاللَّيْثُ فِي الْمَعَادِ صَدَقَهُ
هَيْبَةُ بِالْعَمَلِ وَالْقَبْضِ أَكْتَفَى
خَيْرَ وَارِثٍ إِذَا مَاتَ أَحَدُ
مَنْ رَأَى دِينَ رَجَعَ أَصْلُ مَا يَلِي
وَلَوْ خَالَ الْعَصِيرُ أَوْ نَزَعَ
أَكْرَى وَالْبَائِعُ ذَا الْحَكْمِ رَأَى
رَجَعَ حَيْثُ يَلِكُهُ عَادَ كَمَا
وَفِي الْبَيْتِ وَالْعَرِيسِ مَا رَتَبَتْ
إِلَى أَوْ نَقَضَتْ مَا وَهَبَتْ
وَالْوَطْءُ وَالْإِيْلَا دِمْعٌ خِلَافِ

وَأَمَّا حَلَّتْ لَهُ وَبِالْحَرَمِ
إِنْ كَانَ مِثْلَ حَبْتَيْنِ بَرًّا
يَذْكُرُ أَوْ صَافٍ وَأَوْجِبُ مَوْنَهُ
فِي كُلِّ يَوْمٍ طَرَفِيهِ ذِكْرَهُ
فَكُلُّ أَسْبُوعٍ فَكُلُّ شَهْرٍ
وَجِهَانٍ وَاخْتَارَ الْإِمَامُ الثَّانِي
فِي بَلَدِ الْقَطْرِ وَأَيُّهَا سَكَنَهُ
وَذَلِكَ مَا لَمْ يَتَمَلَّكْهُ يُعَدُّ
مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْخُذَهُ كَالثَّمَنِ
وَجَارًا أَكْلُ لِفْسَادٍ يُعْرِفُ
إِنْ كَانَ مُمَكِّنًا وَإِلَّا خِصَامِ
يَقْفُهُ الْقَاضِي لِعَدْلٍ يَحْفَظُهُ
وَيَنْصَغِيرُ الْوَلِيُّ نَقْلَهُ
حَيْثُ لِلْإِسْتِقْرَاضِ لِلصَّبِيِّ
يَضْمَنُ وَالصَّبِيُّ بِالْإِتْلَافِ لَا
رَقَبَةَ الْعَبْدِ وَكَأَلْتَقَاطِ
كَانَ أَقْرَبَ سَيْدٍ أَوْ خَلَا
فَهُوَ تَعْدِي مِثْلَ مَا لَوْ أَهْمَلَهُ
وَأِنْ جَرَى تَمَلُّكُ بَرْدٍ
وَرَايِدٍ مُنْصِلٍ بِأَحْجَبِهِ
بَوْصِفِهِ وَرَقِيمَةٍ يَوْمَ مَلِكٍ
وَلَقَطُ غَيْرِ بَالِغٍ إِنْ بُدِيَ
لِمُسْلِمٍ عَدْلٍ بِشَرْطِ الرُّشْدِ

أَوْ حَارَهُ خِيَانَةً فِي الْحَالِ كَمْ
وَمَا يَقُولُ إِنْ يَعْرِفُ قَدْرًا
عَلَيْهِ وَلِيَصِلَ لغيرِهِ سَنَهُ
يُجَرِّبُهُ ثُمَّ كُلُّ يَوْمٍ مَرَّةً
قُلْتُ وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ فَلْيُجَرِّبِ
دُونَ الْعَرِاقِيِّينَ وَالرُّوْيَانِي
كَانَ إِذَا الْمَلْفُوطُ فِي الْقَمْرِ وَجَدَ
أَمَانَةً وَإِنْ خِيَانَةً قَصَدَ
إِنْ بَاعَهُ بِحَاكِمٍ إِنْ يَكُنْ
كَالشَّاةِ فِي الضُّمَرِ أَوْ يَتَحَقَّقُ
بِالْكَلْبِ بَعْدَ الْعَلَمِ بَلْ مِنْ عَامِي
لِيُشْرِفَ فِي تَعْرِيفِهِ وَبِحُطَّةٍ
ثُمَّ لِيَعْرِفَهُ لِلْإِسْتِمْلَاكِ لَهُ
وَجْهَهُ وَبِالْقَصِيرِ مِنْ وَلِيٍّ
بِتَلْفٍ وَالْأَخْذُ مِنْ عَبْدٍ عَلَى
الْأَخْذِ مِنْهُ مُوجِبٌ لِإِسْقَاطِ
فِي يَدِ عَبْدٍ ثِقَةٍ وَلَا
وَعَيْنَ الرَّدِّ مَعَ الزَّائِدِ لَهُ
مَعَ أَرْضٍ عَيْبٍ كَانَ فِيمَا بَعْدَ
وَجَارَ حَيْثُ طُنَّ صَدَقَ الْمُهْجَةِ
وَالْمِثْلُ فِي الْمِثْلِ رَدًّا إِنْ هَلَكَ
فَرَضَ بِإِشْهَادٍ وَحَصْنَةٍ كَذَا
خَرُومٍ مَكَاتِبٍ وَعَبْدٍ

وَمَنْ رَنَا فِي حَالَةِ الْإِحْصَانِ
وَالْفَقْدِ الْمُبَاحِ وَهُوَ الثَّانِي
ثُمَّ الْحَرَامُ قَتْلُ ذِي أَمَانٍ
وَلَوْ مِنَ الْكُفَّارِ بِالْعَدْوَانِ
فَصَلَّ
جَنَاحُ الْإِنْسَانِ عَمْدًا أَوْ حَطَا
أَوْ شَبَّ عَمْدًا وَأَسْمُ ذَا شَبَّ الْخَطَا
فَالْعَدْوَانُ الْقَتْلُ وَالشَّيْءُ بِمَا
يَتَلَفُ ذَلِكَ غَالِبًا إِنْ حَرَّمَ
وَالْخَطَا السَّهْمُ الَّذِي رَمَاهُ
إِذَا أَصَابَ غَيْرَ مَنْ يَنْدَاهُ
وَحَدَّ شَبَّ عَمْدًا أَنْ يَقْتُلَ بِهَا
شَخْصًا بِمَا اتَّلَفَهُ لَنْ يَقْلِبَنَا
ثُمَّ الْقَتْلُ فِي الْأَخِيرِ بِمَا مَنَعَ
وَأَجِبُ فِي الْعَدْوَانِ وَقَعَ
فِي قَتْلِ شَخْصٍ غَيْرِهِ أَوْ مَنْ يَرَى
مُؤْمَرًا لِقَوْلِهِ عَيْنَ اجْتِرَى
أَوْ قَتْلُ شَخْصٍ مُطْلَقًا أَنْ يَتَقَطَّلَ
الْيَدِ بَعْضُ لِرْثِهِ إِذَا قَتَلَ
كَتَلَّ فَرْدًا مِنْ شَخْصَيْنِ الْأَبَا
وَالثَّانِي أَيْضًا أَمَةٌ مِنْ تَبَا
فَمَا عَلَى مَنْ ابْتَدَى بِهِ قَوْدٌ
لَا رِثَةَ عَنْ بَقِي بَعْضِ الْقَوْدِ
وَقَتْلُهُ وَرَقِيمَتُهُ وَإِنْ يُعَدُّ
مَكَاتِبًا وَمِثْلُهُ أَمُّ الرُّكْدِ
أَوْ مُسْلِمٌ لِكُفْرِهِ فَإِنْ رَمَحَتْ
ذِيًا الذَّمَّ ثُمَّ أَسْلَمَتْ
أَوْ أَسْلَمَ الْمَرْتَدُّ بَعْدَ كَلْبِهِ
ذَائِرَةٌ أَوْ ذَمَّةٌ لِيَسْمُوَ
فَاتٍ بِالْمِرَاحَةِ الَّذِي رَمَى
لَمْ يَسْقُطِ الْقَتْلُ مِنْ ذَلِكَ السَّلَامِ
أَوْ قَتْلُ حَرَمٍ بِوَرَقٍ فَإِنْ
يَجِيحُ وَرَقِيٍّ مِثْلُهُ كَمَا زَكِيٍّ
فَرَدُّ رَقِيمَةٍ فَإِنْ يَمُوتُ
بِهِ الْجَرْحُ فَالْقَتْلُ لَمْ يَقْتُلْ

او يقتل الرقيق مجهول النسب
وبعد قتله الى الرق انتسب
وقتل شخص قتله تخمينا
كتاليع الطريق مع من قتلنا
او قد ملغوا بآبوس وذكروا
ان الذي قد قتل لم يكن بشرا
او ظن حربيا بدا الحرب
او قتل الحربا غير حر في

فرع
واوجبوا العقاب مرتبا بالسبب
كما على من باشر القتل وجب
في القصاص حكم على من قد قتل
من الشهود بعد قتل قد وقع
وقال ان قد تعدت الكذب
وخلت ان قتله بها يجب
ثم القصاص لان لم تذكره
كما يكون لانها لم تذكره
فصل

القتل عمد لم يكن معصيا
شيئا اذا اتيه او تعسفا
وقد يرى التكفير فيه وحده
كقتل شخص نفسه او عبده
او مسلما قد ظنه حر بيتا
بدار حرب ان يكن حقيقيا
او القصاص وحده كان حقيقيا
وان يقتل مثله ان احصينا
ويلزم التكفير مع غم الدين
في خطا وشبهه في التسمية
كذلك التكفير او جميع قود
او دية القتل عن ذلك القود
في القتل عمد حيث كان يجهل
كقتله مكافئا اذ يقصم
ذلولى قتله في الحال
والعصية تأكد ابالمال
الا اذا استرق من الذي قتل

بإذن سيد كلف صادر
قدم بسبق ففني ومن ظفر
ففرعة والنقل من بدو الى
عكس ومن كل الى مثاله
كالذمار فيها والذي عليه
ولا الدفين تحته وان لقوا
ثم مع الاشهاد ثم من قضى
عليه والقيط مسلم بان
ولو مع استلحاق شخص ذي
كالقفل في الأصول او في من
ثم بغير تبايع للسداير
وتابع السادي واصل عدا
وهو دال الدعوى يرق لعدم
الابالغ ولم يستام فقد
والقطع بالقطع وارث ماجى
استلحق القيط شخصان حكم
اهل الشهادة جميعا جريه
وانه اصاب في اصناف
اب او ام قلت مع اشكال
كواطى ظهره كالخلف
بصية وان لو اجد جعل
ثم انتسابه بميل الخلد
وهو بدعوى ذي يد يرق لا

منه ولكافر لفظ الكافر
له عدالة على من استتر
قري ومن ذين الى البلد ولا
وماله يحفظ باستقلاله
وتحت له ما دنا اليه
خطا وبالحكم منه ينفق
من مال بيت المال ثم استقرضا
يوجد حيث احد منا سكن
ان عدم الحجة بعد الحكم
سبانه بدون اصل مسلم
بعد اصليتا من الكفار
بالكفر وهو بالغ مرتدا
حريم يقتل حر مسلم
قالوا يديه ويقتل فيه يخذ
في بيت مال وله الارث هنا
بالحجة ثم يقاضى علم
يعرض مولود علمنا نسبه
اربعة في رابع يوافي
فيه لعلم قاضى بالتحالف
بالحوض والشرط نكاح الأول
ثم لثان فاليه ما استقل
وفي نزاع حضيه الحكم باليد
باللفظ او بالحد لان حصلا

يقطع كل من يديه فانه مل
ولم تكن دية القتل رادت أولا
فالعقوبان ائله او القود
وجاز بالملك واستيفاء يده
او عيذه لعبد الثاين قتل
فالقتل اوفال عقولا على يده

فصل
العبد مثل الحر من قد جاز
عليه الا في مسائل هت
في القصاص حيث جاز بعضا
حرية او رقة تعصبا
وحيث لم يجز على الجاني قود
فقيمة الرقيق من نقد البلد
وفي ضمان نفسه قل تعصبا
او صافه وسات الا في الذكر

فصل
ان يشترط في القتل جمع يعمل
انواهم ثلاثة فالاول
ان يقتلوا بفعلهم ان كانت
عدا بغير شبهة عدوانا
والثاني كون فعل بعضهم خطا
او شبهة فالقتل عنهم اسقطا
وثالث الاقناع وهو ما سقط
به فقاموا لنفسه من بعض فقط
والرابع لا سيما في الوجوب
في حق كنية وذريب
وقايل لنفسه او منعه
في حق كناية لفرعيه
وذى صبا وذى جنين شاركوا
يوهم وكل فعل مهلك

فصل
ما كان دون النفس ملحق بها
من عضو او معنى يخرج انتهى
لغظم رايه مطلقا فان صرح

او حجة مع سيب الملك كقد
وقول ذاك فقط لا يثبت
للغير بالرق وان غير نفسا
يصرف في تصرف تقصدا
زوجة وسلمت كالحرة
يجعل مهر المثل والمسمى
حرو وتعد ثلاثة اقرا
لكن يشترط ان يكون هلك
نصف المسمى والجميع ان دخل
أدى كدين قبل اقرار به
والدين في ذمته تحمله
من قبل اقرار ولو بعبد

باب الفرائض

يخرج من تركه الميت حق
والعبد ينجى والمبيع مات من
تحريره والدفن بالمعروف
وارثه كالرهن بالدين وان
دين يرد العيب او شردي
يقسح وفي وجه قوي ثالف
ثم الوصايا بعدت من ثلث
من مستحق النصف زوج بنت
لا بوزن او اب وكلا
عصب واليت وبنت ابن ذهب

بالعين كالزكوة والرهن اعتلق
كان اشتراه مقيما ثم مؤث
ثم ديونا لزمته ثوب
تصرف الوارث ثم يستتر
في يترعد وان ولم يسود
تصرف الوارث كالضمان
باقية ثم ما بقي للورث
وبنت الابن وكذلك الأخت
أخ يساوي رتبة وإدلا
أختا صليين وأختا بنت أب

او علم غير الراي وهو الموضع
فيها القصاص واجب بقدرها
من جنا ولم يجب في غيرها
كذلك الاطراف والمعا في
فيها القصاص ان يرها الجاني

فصل

ويثبت القصاص للوراث
جميع بنسبة الميراث
فواحد عند انفراق يكتفى
مستوفيا او قسمة الخلف
يدخلها القوي دون العاجز
ولكن القصاص غير جائز
بغير اذن الحاكم الموطن
يعزى الذي به استغلا
واذنه يفتن بالذي عرف
بقيل نفيس دون معنى ظرف
وان يكن بغير سيف قد قتل
يقبل بسيف او بمثل ما فعل
ما لم يكن بخوفه قد جرى
فالسيف في قصاصه تعينا
باب الديارات
في كل مرتبة اذا قتل
بغير حق مائة من الابل
ثم الديارات كلها من عات
تعليلها في حق كل جاني
عما وشبه العمد بالتأنيث
في كلها كذا بالتأنيث
منها فلا ترون من الحقائق
ومن جناح مثلها والتماني
قل امرهم كلها حراما
ثانيها التخييف وهو جازل
في حق كل من حصى وخطا
وذلك بالتخييف حيث تعطي
من نبات الناقة الحاض مع
بنى اللبون مع نباته فح

والجدة واحدة من ذى وفيه
لكن هذا في حساب ذين
قلت الى اكد رنغري لو فرض
وعصب ابن الابن بنت ابن وكو
ومستحق الثلثين من رقت
والربع الزوج يفرع ذكر
والثمن الزوجة والزوجات
والثلث الأم والأشنان فيها
عصبة للأبوين بعده
وثالث الباقي برؤيتين وأب
والسدس فري من نبات الابن لو
بفردة منهن منها أدنى
مع التي للأب والأم هيبة
بالذكر الواسط أنثيين
وقد الأم وبالفرع الأب
والأم أيضا مع الأخوة
والعصبات حائز ان يفرد
الابن بعده ابنة واستغلا
وقد الأب ولا ترتيب في
وعادد الوارث منهم غيره
وحاز من قسم وثلاث اجودا
قلت قسم أقل من منع حوى
لكن بذي الفرض يحوز الراي

قال نصف مع زوج وأم قل جدي
فالجدة مع أختي كالتنين
أح مكان الأخت فيها الرض
أسفل منها حيث فرضها نفوا
عن فردة من ذات نصف سقت
وعيره وزوجة وأكتر
مع فرع من ندر كره الوفاة
من ولد هاراد وشرك معها
الزوج والأم والأجددة
أم وقصد هم هذا اللفظ الأدب
بذكر أدلت بنت حسب أو
والأخت للأب وان كثرنا
وجدة فصاعدا لا مدلية
والجدة الفردة كالتنين
وجدة الأجددة بنتي يسكت
حيث على فردة يزيد قوة
وما بقي بعد الفروض ان ومجد
فالأب فالجدة له وان عكلا
جديا ولا راي في الأعرف
مهم على الجدي يرحي حين
جداد اصحاب فرض فقدا
قسما وهذا مع الضعيف سوى
في القسم والسدس وثلاث الباقي

ثُمَّ إِلَى النِّصْفِ لِأَخِي تَكْمَلُ
 وَأَعْطَى أَخِي إِلَى الثَّلَاثِينَ ثُمَّ
 ثُمَّ بَوَّهَ كَذَا فَالْعَمَّ
 ثُمَّ بَوَّهَ كَذَا فَالْعَمَّ أَبَ
 فَأَيْنَ لَهُ فَمَعْنَى وَلَوْ جَرَى
 ثُمَّ الَّذِي يَنْفُسُهُ لِلْمَعْنَى
 حَمَامَةُ يَوْمَ الْعَيْتِ لِحَقَّا
 وَالْأَخَ وَأَبْنِ الْأَخِ جَدًّا سَبَقَا
 ثُمَّ أُولُوا تَعْصِيهِ وَرَتَّبَ
 إِنْ مَسَّ مِنْ أَبَائِهِ الرِّقَ أَحَدٌ
 تَقَدَّمَ وَهَذَا وَتَجَرَّ
 وَمَعْنَى الْأَقْرَبِ ثُمَّ مَعْنَى
 فَلِإِسْنَةِ مُفْرَدَةٍ إِذَا بَانَتْ
 وَمِنْ عَيْتِهِ وَمِنْ أَخِيهَا
 وَلِإِسْنَةِ مُفْرَدَةٍ قَدْ اشْتَرَتْ
 بِالْأَجْنَبِيِّ الْأَبَ ثَلَاثَ النَّسَبِ
 ثُمَّ لِمَيْتِ الْمَالِ ذِي الْأَحْسَانِ
 يَنْسَبُ الْفَرُوضُ ثُمَّ دَوَالِجُ
 كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ ذَا عَصَوِيَّةٍ
 وَاجْعَلْ خَوَلَةَ كَمَا الْأُمُومَةَ
 وَتَرْفَعُ السَّافِلَ بَطْنًا بَطْنًا
 مُقَدِّمًا سَبَقَ كُلَّ جِهَةٍ
 وَافْرِضْ شُبُهَاتِهِ فِي الْإِسْوَا

وَوَلَدَ الْأَبَ لَهُ مَا يَفْضَلُ
 أَخٍ مِنَ الْأَصْلَيْنِ فَالْثَّاقِصُ أَمَّ
 لَا بَوَّهَ ثُمَّ إِذَا لَا أُمَّ
 فَأَيْنَ لَهُ فَمَعْنَى الْعَصَبِ
 يَمُوضُ أَوْ نَفْسُهُ مِنْهُ اشْتَرَى
 عَصَبُهُ لَوْ مَعْنَى الشَّخْصِ كَقِي
 يَرْتَبِ فِي دِينٍ مَنْ قَدْ عَقَّقَا
 ثُمَّ الَّذِي أَعْتَقَ مَنْ قَدْ عَقَّقَا
 أَوْ مَعْنَى الْأَصِيلِ كَأَمَّ وَأَبَ
 مِنْ دُونِهِ وَجِبَةِ الَّذِي وَكَذَلِكَ
 وَلَا غَيْرِهِ وَيَسْتَقَرُّ
 ذِكْرُ كُلِّ مَنْ أَصُولُ يَسْبِقُ
 يَشْتَرِيَانِ الْأَبَ غَيْرُ ثَمَنِ
 نِصْفًا وَرُبْعًا مِنْهُمَا يُعْطِيهَا
 بِأَخِي الْأَمَّ وَأُمَّ ذَكَرَتْ
 مِنْ أَخِيهَا وَثَلَاثَةُ لِلْأَجْنَبِيِّ
 ثُمَّ ذَوَا الْفَرُوضِ لَا الزَّوْجَانِ
 وَهُوَ كَمَنْ يَدُلُّ بِهِ فِيمَا قَسَمَ
 وَلَيْسَ ذَا فَرِيضَةٍ مَكْتُوبَةٍ
 وَاجْعَلْ كَمَا الْأَبَوَّ الْعُمُومَةَ
 وَمَنْ عَلَا نَزَلَ كَمَا صَبَطْنَا
 بَعْدَ إِلَى الْوَارِثِ دَوْرَ الْمَيْتِ
 بِأَنَّهُ الْوَارِثُ لِلَّذِي تَوَا

عشرين من كل سبلا يراعى
 كما من الحمايق والحجداج
 ولتجبر وحرها فيها سلف
 من نفس أو مفعول وجر وطر
 فمعنى ذى الكل حتما لذكر
 كالنفس والعقل وما رتب
 والأدنين ثم سبغ وبقي
 وكاللسان والكلام والذكر
 والبطن واليد والرجلين
 والمشى والإفضاء والعينين
 وكسر صلب حيث إجمال نظر
 وسبغ جلد لم يعد له بدل
 وبعضها بالنصف دون من
 كسفة وأحد المنيثين
 والنصف من بزم اللسان مطلقا
 أو من كلام فقد تحققت
 واذن وتسمها وعين
 وضونها وأحد التذنين
 من مائة ولو يقطع الحمة
 والميزان بالحكومة الحمة
 وكبد وبطنها ورجل
 ومثها كذا النصف العقل
 وخصة والية وشعر
 والنصف من ذوق ثم فاذر
 وبعضها بالثلث كالأمومة
 ومثلها الجائفة المعلومة
 والثلث من عقل ومن لسان
 والرابع من كل من الأجفان
 وعشرها في بعض ما سبغ قطع
 ونصفه في كل من قد فليح
 وهكذا الملة الإهسايم
 فيها نصف العشر بالتمام
 والنصف والنصف والايضاح في
 وجه ورأس مفردات فاعرف
 وعشرها ونصف عشرها شريع

بانت العاقلة
هم غيبات النجس الاصله
وربعه فمهلون عمنه
اد اجنى لكن بشبه عمنه
او خطا عمن دون العبد
ودون صلح واعتراض من قتل
والعبد والمرد والذي انتقل
للكفر من كفر وكافر ربح
سما فقتل ان يميمب اسلمنا
او بعد اسلام وقيل احتلف
عاقلة في وقت قتل قد سلف
وفي امور يعمل الذي يحيا
تبع الذين يقتلونه هشا
فمن جافا رتد ثم اسلمنا
فالاشر من اهل عقل منبلا
وما عدا الارض مما قد فصل
من دية المقتول حمل من قتل
وحملوا بمقتضا بعد رما
من رفق لكلهم قد اسلمنا
كذلك ذمى اجماعا منبلا
وقيل موت من اجيب اسلمنا
فالاشر حل كل ذمى عقل
وحمل الجف ما منها فقتل
ورابع الامور الاضطدام
كما سياتي بل هو المختام
فصل
في العبد غلط دية المقتول
ودية بالتثليث والمثلث
واخذها من مال جان افراطا
وخفت من كل وجه في الخطا
فقتل ولثلاث اخلت
وللذين يقتلون حملت
وفي ثلاث ثلثت مع الخطا
في الحرم المكي والذي سطا

واقسم نصيبا لمشيبه به
كأثر فيه منه وان بعض نجب
وكل من ادلى بغير عطلا
وكل جده في الام احجب
وبنت الابن في الابن نجبت
وولد الاصل بالابن نجب
وولد لابن بالاب بالمعصية
والأخت من اب باحسين اذا
ادما لها من اخوة سوا واحد
والاثر شرط النجس في صور
والبنين بين بالأم وحبد
منها ومن لواليد والولدة
رابعة قلت وجميعها باخ
سندس يرفج وبأخت محملة
سندس يرفج واب واب وامر
لذا الواخت في تعصبتها
ثامنة يرفج وأخت حملت
تاسعة أم وفرعها ثلث
هي واخوها باب اذ منعت
فهذه الخمس عليه ان يرد
وان اراد نجب نفص لاسه
فدس بالاب مع ام الاب
واجعل احال لاب والمجسوا

قد رت وارثا على المشبه
بعضا قهرا في مشبه وحب
به واما ولد الأم فلا
وانجب بقر في الأم بعدى لار
كذلك بالبنين لان عصبته
ويانبه وحاجب له الاب
من ولد الاصلين ام واب
ما كانت لالاب والام ودا
وولد الأم يرفع ويحبذ
اخوة بكثرة كما ذكر
وولدى ام وثلاث يولد
اولاب مع ذن والمفاددة
والام مع اخ عن الأم انفسخ
والام مع اخ من الوالدة
والبيت وابن ابن وبنت عمن
جر ما بها بالاخ عن نصيبها
والاخ والاخذ الأم خللت
اخلا اصلين واخا قد دلت
عن سندسها بالاخ عندي وقعت
بالنجس نقصانا وجر مانا سرت
فواحد خامسة وسادسة
الأم اثر في اختيار المذهب
مع ولد الأم الذي به اتروى

في فعله بقيل تحريم الرجم
كذلك في شهر حرام قد حرم
وليت في شبهه من قتل
واجلت وحلت لمن عقل

فصل

وان تجد حزين قد يصا دسا
معا فانها اود ومكر واهما
سنت كلا نصف ما سواه
مكروب غيره الذي رماه
ونصف ما حصه من الدين
لكن على من يقبلون النارية
وليت ان يفعلوا به قسدا
وخفت عند انتفاء القصد
ومثل كل منهما المستخرج
في الفلك ما لم تغلب الرياح
فليضما كما مضى ان قسرا
والاستطام منها قد ممدرا
وفي اصطدام واقف وما شئ
صم اعداء ذلك الماشي
لا الواقف المذكور في الآية
عائلة الماشي لها مؤدته
وعكسه في عاشر بمصطجع
او حارس بشارع لم يتسرع
ولورموا بمخيف فاندفع
فقتلوا بالجر الذي رجح
أهدرت من كل يده رجسته
ساجدوا وكان باقة دينه
موتها على الراس القاضيه
يحملها عن الجميع العاقلة
فصل

جنى ضرب بطن انثى فترك
جنبها المصوم ميتا وانفصل
نقرة عبد رفيق أو أمة
فان يكن حرا تكن مقومة
بعض ما لأمه من الذم

والأزلة بالفرض وبالقصص
وكان عيم ولد لأم
وفرضه متمتع بالبيت أو
واستويا فيما عمن التصفيق
ومن فريصتين ورثة بك
إمايان تحجب مثل يائسة
ما حجت كاليت أخت لآب
قلت كاخت لآبها إمرأ
مخالف الإسلام لم يرب ولا
وخر بعض وجميع ما ملك
وعنه هل يورث ما خلى نفوا
كوبت والميتي أو من حصلا
أخوة الأم وفي نحو الفرق
ومال مفقود إذا حكمنا
وقبل قف بصيحه من أسر
والجمل والصحيح لا ضبط معه
ويوقف المشكوك في الشيء الذي
وعده الرئيس أصل المسئلة
وذكر كالتبين فليعد
واحدة ذلك مهما يكن
أو ما بقي في ثلث باقي بالآقل
من ضرب ذافي وفق ذابحية
وفيه كالا للتساوي بأحد

شخص كزوج معين أو ابن عم
فان يكن هذا مع ابن عم
يبت الابن فمقد ما نفوا
وفي الولاء بالنسب قديم وأفرق
ترتحت قوتها لا بهما
أخت لأم وطئت أو بالتي
أو بالتي أقل في التنجيب
وعند حجية كبر الحجام
مخالف العهد ولأمن قتلا
يورث والمرئد قل لأزلة لك
كذلك الرزديق ومن رقب ولو
من الزنا ليس من الأم ولا
امنع توارثا يجهل من سبق
بموتيه لا قبله قسمنا
ومن إلى الذي يقف يقتصر
قلت وقيل منها أربعة
أشكال والأسوء في الكل خذ
ان كانت الورثة من لأفرض له
ان جمعا ومخرج الفرض عدد
وأصلها المخرج الأعلى ان في
والأصل ان لم يقسم ما قد حصل
بالجزء قد تساويا بتخرجه
لكن أجزاء الفروض ان ترد

من غافل لو ابريت فطلى هبة
والرقيق مشتركة في القسم
لأنهم من ضرب لو وضع بالأثم
وفيها كثافة فان شرب
حيا ومات عاجلا او لم يزد
ذالم لو يرب فالفقيه
أوردية لنفسه متلوته
وحيث علق مدة بلا الم
ومات فاحكي في العنان بالعد
وحيث استأثر عافا لم ينف
مصدق في عدم الصنات
باب القامة
تقريبها اقسام مدع على
مبين بالقتل حيث قسم لا
ويجوزوها مع شروط غيرها
من الشروط فانها قد علمنا
وجود كوث ثم اى قريته
ليصدق قول المدعى عليه
كذا انفراد من علم اذعى
عن اختلاف غير أهل من نفس
وأن تكون عدة الايمان
مع مدع حسين با شيقات
فان يرد عن واحد فلتقسم
كما لا يرد لكن غير كثرها لزم
كما يرد مع تكول المدعى
على الذى عليه بالقتل اذعى
فليخلفوا الحسن حيث افرأ
بل كل شخص حينما تعددا
وحيث لا لوث هناك يعلم
فالمدعى عليه قبل يقسم
حسن او يرد لها للمدعى
فان آتى فتروكه لم يستمع
وحيث اتم ابتدأ او يرد
عليه بغير دية ولا قود
ولو بعد اذعى ولم يزد

اعلت اجزا يخرج اليها
وفي الأصول القول داخل في
قسته عالت لعشيرة ولا
بالوث والثالث عال بالثمن
وردد كل صنف تنكسر
واشركه اذ لا وفق ثم قابل
خذ احد المثليين والاكثر اذ
حاصل ضرب احد الصنفين
وان تباينا خذ ما ارتفع
ثم لتقابل بين كل ما حصل
وبين ذا ورابع وما كمل
فاضربه في مسئلة مع عولها
يضرب في المضروب فيها فبركه
تخص عليه الرد ليس يتجبه
وهو لها اصل ان الباقي انقسم
عنيت من مخرج هذى الاسم
فاصلها حاصل ضرب الاسم
وان عدمت من عليه لا يرد
قلت المراد بالسهم عدد
زوج وبيت من بنات يضرب
عمرين وام مفرما بيتان
أم وبيت رجعت من بيت
قلت وأما في الحنافا فعدة

مدخل تقص نسبة عليها
سيت وضعها وضع الضعيف
وضعها ثلاث عولات علا
كزوجة وابوين وابنتين
له سهمان الى وفق ذكر
ما بين صنفين فليما شل
تدخلا وان توافقا اخذ
في وفق صنف اخر من دين
من ضرب اجمع في ذا اجمع
وبين صنف ثالث واربع العمل
فاضربه في مسئلة فان تعل
فكل صنف خطه من اصلها
والردان خالط من في المسئلة
فاذفع اليه فرضه من مخرجه
على سهمان من يرد التسيم
لو لم يكن رد وان لم يقسم
او وفقها في المخرج المقدم
فاصلها ما للسهمان من عدد
رد وسهم اذ صنعهما يتخذ
اثنتين في أربعة وتحسب
فليضرب الخمسة في ثمان
لا ربع ثلاثة للبيت
حالاتهم زاد عليهم بأحد

فَصَحَحَ لِكُلِّ حَالٍ مَسْئَلَهُ
وَالْأَمْرُ فِي اثْنَيْنِ إِذَا تَمَّا ثَلَا
أَوْ ثَبَاتَانِ كَالْكَبِيرِ عَلَى
ثَالِثٍ كَذَا إِلَى أَنْ يَفْرُغَا
ثُمَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا اسْتَقَرَّ
مَسْئَلُهُ حَصَّةٌ فِي غَيْرِ الْأَصَرِ
وَأَقِيمَ لِكُلِّ وَارِثٍ مِمَّا يَدْعُ
أَوْ قُلْ لَكَ الْحَاصِلُ مِنَ صَرْفِ الَّذِي
مِنْ بَعْدِ أَنْ يَسْطَرَّهَا إِذَا تَكْثُرَ
أَوْ حَاصِلُ مَنْ قِيمَ الْإِرْثِ كُلَّهُ
وَصَرْفٌ خَارِجٌ بِهِ فِي سَمِيهِ
وَمَنْ يَتَوَّاهُمْ وَارِثًا أَمَا اسْتَوْعِبَ
وَعَبْرَ وَارِثٍ لِنَاثٍ كَانَ ذَا
فَهَلْكَ ابْنٌ أَوْ عَيْنٌ أَعْرَبٌ وَعَيْنٌ
أَوْ هُوَ ذُو فَرْصٍ فِي الْأَوَّلَى قَدْ مَرَا
لَا تَوْبَيْنَ وَأَبٍ وَبَعْلٍ
فَقُصِّصَتْ عَنْ بَقِيٍّ أَوْ نُقِلَتْ
وَزَوْجَهَا وَأَمَّا تَمَّ تَسْجُحٌ
يُفَرِّضُ لَمْ يَكُنْ وَالْأَخَى لَهُ
وَصَرْفُهُ مَسْئَلَةُ الَّذِي انْكَسَرَ
تَبَانٍ أَوْ وَقَفَا إِنْ عَنْ لَهُ
قُلْتُ فَكُلُّ مَنْ لَهُ مِنْ أَوْلَاهُ
وَمَنْ مِنَ الْآخَرَى لَهُ يُنْصِيبُ

بِالْفَرَضِ حَيْثُ مَعَهُمْ مَنْ هُوَ لَهُ
أَوْ تَوَافَقَانِ أَوْ تَكَاخَلَا
حِزْبَيْنِ ثُمَّ قَابِلِ الْحَصَّةِ
فَإِنَّهَا تَصَحُّحُ مِمَّا بَلَغَا
حَاصِلُ صَرْفِ سَمٍّ هَذَا مِنْ أَصَرٍ
أَوْ وَقْفِهِ حَيْثُ تَوَافَقَ ظَهَرَ
نِسْبَةُ مَا يَحْصُهُ مِمَّا ارْتَفَعَ
حَصَلَتْ فِي تَرْكَةِ أَوْ وَقْفِ ذِي
وَقِيمِهِ عَلَيْهِ أَوْ وَقْفِ ذِكْرٍ
أَوْ وَقْفِهِ عَلَيْهِ أَوْ وَقْفِ لَهُ
وَبَعْضُهُمْ إِنْ مَاتَ قَبْلَ قِيمِهِ
أَوْ بَعْضُهُمْ وَفِيهِمَا هُمْ عَصَبَةٌ
فَرَضَ كَمِثْلِ الزَّوْجِ وَأَبِي عَزْرَا
بَنِي سِوَاهَا فَلِلَّذِينَ مَوْتٌ عَنْ
عَالَتْ كَانَ مَاتَ عَنْ أُخْتَيْنِ هُمَا
فَتَكُمُ الْأَخْتُ الَّتِي لَا صِلَ
عَيْنٌ وَلَدِي أُمٍّ وَأَخْتٌ كَمَلَتْ
لَاخْتَهَا فَقُصِّصَتْ عَنْ سَرَحٍ
كَمَا مَضَى تَقْصِيعُ كُلِّ مَسْئَلَةٍ
سَهَامَ حَقِّهِ عَلَيْهَا إِنْ ظَهَرَ
تَوَافَقَ بَيْنَهُمَا فِي الْأَوَّلَى
يُصْرَبُ فِي الْمَضْرُوبِ فِيهَا هُوَ
يَأْخُذُ لِكُلِّهِ مَضْرُوبٌ

أَصْلًا عَلَى الْحَسَنِ إِلَّا أَنْ وَجِدَ
كُسْرَهَا فَلْيُخَيَّرْ كَمَا خَلَا
أَوْ مَاتَ فِيهَا قُلْ إِنْ يَكْتَلَا
فَادَّارَا دَوَارِثَ أَنْ يَجْلِفَا
إِلَيْهَا جَمِيعًا مُسْتَأْنِفًا
أَوْ قِسْمَ الْبَعْضِ وَبَعْضُ عَابَا
فَيُقْسَمُ الْغَائِبُ حَيْثُ آدَبَا
فَصَحَّحَ
مَنْ يَمُوتُ بِالْقَتْلِ مَعَ سِجِّ قَتْلٍ
وَأَنَّهُ يُقْتَلُ غَالِبًا قَتْلًا
أَوْ نَادِرًا أَوْ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ
فَذِيَّةٌ فِي الْحَالَتَيْنِ تَعْبَلُ
بَابُ أَحْكَامِ الْمَرْتَدِ
مَنْ يَرْتَدُّ عَنْ دِينِنَا فَلْيَسْتَبْ
فَإِنْ أَبَى قَتْلُهُ فَرَأَى وَجِبَتْ
كَتَارَةُ الضَّلَاةِ مَعَ تَقْصِيرِ
وَحَالَتِ الْأَمَلِ فِي أُمُورٍ
فَمَنْ أَقْبَى بِالْإِرْثِ ذَا لَمْ يَقْتُلْ
وَلَمْ يَكُنْ يَحْكُمُ الَّذِي اسْتَقَرَّ
وَلَمْ يَكُنْ نَكَاحُهُ فِي الْمَرْدَةِ
وَلْيَفْطَحْ إِنْ لَمْ يَقْتُلْ فِي الْعَدَةِ
وَلَا يَحْلُ ذِمَّتُهُ وَقَدْ هُدِيَ
دَمًا وَأَيْضًا مَلِكُهُ لَمْ يَسْتَقِرَّ
وَارِثُهُ وَالْإِرْثُ مِنْهُ فَقَدْ أَسْبَبَهُ
وَالْمَنْ أَيْضًا وَالْفَتَا
بَابُ أَحْكَامِ الشَّرَّانِ
تَمُوتُ الشَّرَّانُ نَفَذَ كُلُّهُ
مَنْ قَتَلَ أَوْ فَعَلَ عَلَيْهِ أَوْلَاهُ
وَالضُّبُطُ فِي التَّكْرَارِ وَالرَّبِّ
وَلَا يَحْدُثُ فِيهِ لَكُنْ يَكْفِي
وَلَا يَصِلُ فِيهِ أَصْلًا وَالْفَتَا
إِذَا تَوَافَقَ وَاجِبٌ لِمَا مَضَى
وَإِنْ أَقْبَى بَرْدَةً فَلْيَسْتَبْ
فَإِنْ أَبَى قَتْلُهُ فَرَأَى وَجِبَتْ
وَتَرْكُهَا عَنْ بَقِيٍّ مُسْتَبْ

وَحَدَّثَ تَهْدِيدُ غَيْرِهِ بِمَا
يَصْرُحُ بِالْأَحْثِ كَانَ ظُلْمًا
وَشَرْطُهُ أَنْ يَقْدِرَ الْمُهْدَدُ
عَلَى حُصُولِ مَا بِهِ يَهْدَدُ
وَعَجْزُ مَكْرِهِ عَنِ الْخَالَفَةِ
وَلَفْظُهُ حُصُولُهُ أَنْ خَالَفَهُ
وَيَحْصُلُ الْإِكْرَاهُ بِالْتَهْدِيدِ
بِمَوْلٍ كَمَثَرِهِ الشَّهِيدُ
وَكُلُّ مَعْدُودٍ كَأَخْذِ الْمَالِ
وَحِسْبَةِ الطَّوِيلِ حَسْبًا لِحَاكٍ
وَلَيْسَتْ التَّصَرُّفَاتُ تَعْنَدُ
مِنْ مَكْرِهِ وَبِالْقَصَاصِ يُؤْخَذُ
كِتَابُ الْجِهَادِ
بِجِهَادِ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْقَوَاكِبِ
فِي حَقِّهَا فَرَضَ عَلَى الْكُفَّاءِ
إِلَّا إِذَا احْطَأَ بِهِمْ بَيْتًا
فَلْيُعْتَبَرُ تَسْبِيحُهُ فِي حَقِّهَا
وَقَدْ مَوَافَقًا لَأَهْلِ الشَّرِّ
عَلَى الْحَارِبِينَ أَهْلَ الشَّرِّ
فَلْيُؤْخَذُوا فِي الْحَرْبِ مَقِيلَتٍ
عَلَى الْقِتَالِ بِلِ وَتُدِيرُ بَيْنًا
وَحَيْثُ لَمْ يُسَلِّمُوا فَلْيَقْتُلُوا
وَعِزُّ ذَلِكَ مِنْهُمْ لَا يَقْبَلُ
كَأَهْلِ حَرْبٍ مَالَهُمْ كِتَابٌ
أَوْ شِبْهُهُ فَالْسُّفْلَانِ تَابُوا
وَاللَّامِ قَتْلُ كَافِرٍ أَسِيرٍ
مِنْهُمْ وَلَوْ هَبًا وَمَحْتَلَّ النَّظَرِ
وَالْمَنْ وَالْعَدَا وَارْتَفَاقَ قِتَا
لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ حَقٌّ قَدْ مَسَا
وَحَيْثُ لَمْ يَهْزَلْهُ فَلْيَصْرَحْ
وَلْيُجَسِّسَ الْأَسِيرَ حَتَّى يَنْظُرَ
فِي الْكَامِلِ الْمُكَلِّفِ الْمَرْدُودِ
وَالرَّقِ فِي جَوَاهِ بِالْأَسْرِ اسْتَقَرَّ
وَلَمْ يَطْلُبْ بِالْجِهَادِ كَافِرٌ

فِي مَا يَحْصُلُ ثَانِيًا مِنْ أَوَّلِهِ أَوْ وَفَّقِهِ وَلَمْ يُطْلَ بِالْأَمْثَلَةِ

بَابُ الْوَصَايَا

الْحَرْزُ وَالشَّكْلُفُ أَهْلُ التَّوَصِيَةِ
أَوْ قَلْبُ وَجُودٍ مُعَيَّنٍ أَهْلُ
وَدَايَةِ شَرْطٍ صَرَفًا فِي الْعَلْفِ
وَمُسْعِدٍ وَقَابِلٍ وَنَاكِثٍ
لَكِنْ يَشْرُطُ أَنْ يَحْزِرَ وَابْعَدَانِ
وَلَوْ بَعِيْنٍ قَدْ رَحِظَهُ وَإِنْ
وَهِيَ بِقَدْرِ الْحَقِّ لَعَزَّ مَمْلُوكٌ
لَا حَقَّ قَدْ فِ وَقَصَاصٍ وَاحْتِلِ
وَبِمَنْفَعٍ وَذِي صَلَاحٍ
وَالزَّيْلُ وَالْحَمْرُ حَيْثُ مُحْتَرَمٌ
إِنْ كَانَ لِلْوَصِيِّ وَثْلُهُ أُعْتَبِرَ
مِنْ مَالِكٍ مُمُولًا وَإِنْ بَدَا
بَعِيْرُ الْإِسْتِحْقَاقِ مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ
مَوْتٍ مُضَافًا أَوْ مَجْزَأ حِسْبٍ
بَعِيْرُ مَنْ يُوْهَبُ مَا رَادَ إِذَا
حَيْثُ دَفِينُ الْمَيِّتِ دُوْ طُورٍ
وَرَايْدُ الْعِنَقِ الَّذِي أَوْصَى بِهِ
وَكَثْرَى بَعْضُ بَقْدِ رِقَبَتِهِ
لَا رَيْتَهُ الْبَعْضُ وَلَا لَتَهَابَهُ
أَوْ وَارِثُ الْمَرْيُضِ هَذَا إِنْ قَضَى
وَفِي نِكَاحِ الثَّغَابِيِّ جَمْعًا

لِجَهَةِ عَمَتْ وَلَيْسَتْ مَعْصِيَةُ
لِلْمَالِكِ حِينَ مَا كَالْعَدِ كُلِّ
ثُمَّ الْوَصِيُّ ثُمَّ حَاكِمُ صَرْفٍ
لِلدِّينِ أَوْ مُحَارِبٍ وَوَارِثٍ
بِمَوْتِ كَالزَّايِدِ عَنْ ثَلَاثِ أَذَنْ
صَحَّ عَنْهُ بَيْعُهَا وَمَا غَيْرُ
بِكُلِّ مَقْصُودٍ لَنْتَلِ بَقِيْلُ
إِبْرَاهِمَ كَأَحْلٍ قَدْ أَنْ حَصَلَ
مِنْ مَوْطِلِ الْهَوِ لِلْبَسَاحِ
وَالْكَبِ لِلْمَصِيدِ وَبِزَرْعٍ وَبِعَمٍّ
بِفَرْضٍ قِيَمَةٍ وَكُلُّهُ أَقْدَرُ
تَقْوِيَتُهُ مَمْلُوكٌ مَالٍ أَوْ يَدَا
أَصَافُهُ لَوِيَّةٍ أَوْ فِي مَرْحَلَةٍ
مِنْ ثَلَاثَةٍ بَعْدَ قَضَائِهِنَّ يَجِبُ
أَتْلَفُ وَالَّذِي دَفَعْنَا تَقْدَا
كَالْقَبْضِ لِلْوَهْبِ وَالْتَدْيِيرِ
مُخَيَّرُ التَّكْفِيرِ وَالْكِتَابَةِ
وَكَيْرَانِيَةِ لِبَعْضٍ بَعْضُهُ
وَلَا قَبُولُهُ إِذَا أَوْصَى بِهِ
قَبْلَ الْقَبُولِ كَالثَّغَابِيِّ عَوْضًا
تَبَرُّعًا لَوَارِثٍ وَأَوَّلًا

اِنْ مَاتَتِ الزَّوْجَةُ اَوْ لَمْ تَزَلْ
 لَاحِثَةً عَنْ مَهْوَرٍ مَثَلِ نَزَلَتْ
 لَا اَجْرَ نَفْسٍ وَفَرَضٍ وَالْاَقْلُ
 كِتَابَةٌ فِي صَحْفَةٍ ثُمَّ وَضَعَتْ
 اَوْ عَقِبَهُ وَاجْبَرَهُ جَمِيعًا
 ثَمَّ مَوْجِلٍ وَمَاتَ
 فِي كَوْنِهِ عَنْ قِيَمَةٍ لَهُ عِلَالًا
 قَدْ مَرَّتْ فِي الْعِتَاقِ اَقْرَعًا
 وَلَمْ يَرْقِعْ عَلَى الْمَيْتِ مِنْ
 تَخْرُجَ عَلَيْهِ فَيَكِلَا الْحَيَّ رَقًّ
 لَوْ قَالَ اِنْ اَعْتَقْتُ سَعْدًا فَيَكُرْ
 وَمَا سَوَى الْعَيْقِ فِيهَا قِسْطًا
 وَارِثٌ مِنْ اَوْصَى عَلَى مِثْلِهِ
 فِي الْمَرِيضِ الْخَوْفُ كَالْقَوْلِ كَيْفَ
 وَاقُولُ مِنْ فُلَانٍ وَآخِرُ
 وَكَالْخَوْفِ اسْرُسْفَاكَيْنِ دَمٍ
 كَذَلِكَ تَقْدِيمُ امْرِئٍ لِلرَّجِيمِ
 اَوْ عَسَرَتْ مُشِيْمَةٌ اَوْ طَلَقَتْ
 وَالْوَرْدُ وَالْغَيْبُ وَشِبْهُ النَّزْعِ
 وَوَجَعَ الْفَرْسِ وَحُمَى يَوْمَيْنِ
 اَهْلَى شَهَادَةٍ فَاِنْ صَحَّ نَبْرُ
 لَمْ يَكْ ذَا خَوْفٍ فَمَا تَلَا اِذَا
 اَعْطَاوْا مِنْ مَالٍ لَمْ يَجْعَلْتُ

فَرَأَى الْمَهْرَ اَحْتِسِبَ مِنْ ثَلَاثِ
 وَلَمْ يَرْتَبِهَا الزَّوْجُ فَلَمْ يَسْتَشْكَلْ
 مِنْ قِيَمَةٍ وَمِنْ نَحْوِهَا اِنْ حَصَلَ
 مَرِيضًا اَوْ بِالْوَضْعِ الْاَيْضًا وَوَقَعَ
 مِمَّا يُعْرَفُ كَقِيَمَةٍ اِنْ بَيَّعَا
 قَبْلَ حُلُولِهِ وَلَا اَلْتِفَاتًا
 وَاَوَّلًا مُبَعَّرًا فَكَا وَلَا
 وَلِاِنْ يَتَّقِ ثَلَاثَ كُلِّ قِطْعَةٍ
 قَبْلَ دُخُولِ يَدِ الْوَارِثِ وَاِنْ
 وَاِنْ عَلَى حَيٍّ فَثَلَاثَةُ عَمَقٍ
 حُرِّفَ لَا قِرْعَةٍ وَالْاَوَّلُ حُرٌّ
 وَلَيْسَ سَلَطٌ بَعْدَ اَنْ تَسَلَطَا
 وَمَنْعُهُ مِنْ زَاوِيَةٍ عَلَيْهِ
 وَذَاتِ جَنْبٍ وَرِعَافٍ يَحْجُجُ
 سَيْلٌ وَكَالْاسْمَاءِ لَذَى التَّوَارِثِ
 مِنْ اسْرُوهُ وَقِتَالِ الْقَتْلِ
 وَلِلْقِصَاصِ وَاصْطِرَابِ الْيَمِّ
 اَوْ بَانَ طَاعُونَ حَيٍّ اَطْبَقَتْ
 وَالِدَقِ دُونَ حَرْبٍ وَرَبْعٍ
 وَلِيَعْتَمِدَ فِي مُشْكِلِ طَبِيبَيْنِ
 صِحَّتُهُ وَيُظْهَرُ الْبَطْلَانِ اِنْ
 مَاتَ نَجَاءً بِاَوْصِيَتْ كَذَا
 وَكِتَابَةٌ كَقَدْ عَيَّنْتُ

وَمِنْ بَعْضِ نَقْصٍ وَغَيْرِ طَائِفَةٍ
 كَرَضٍ وَكَالْمَنْ وَكَالْمَنْ
 وَكُلُّ عَذْرِ مَا نَفَعُ وَجَوَّبَ حُجْجَ
 الْاَلْفَوْفِ فِي الطَّرِيقِ جَائِزٌ
 مِنَ الْمَوْصُوفِ اَوْ مِنَ الْكُفَّارِ
 وَاِذَا نَزَلَ الدِّينُ اَيْضًا وَالسَّقْفُ
 لَمْ يَجِبْ حَيْثُ الْمَاوِلُ مُعْتَمِدٌ
 وَالْاَبْرُورُ فِي الْخَوْفِ مُطْلَقًا
 اِنْ كَانَ كُلُّ سُلْطَانٍ وَاشْفَقَا

باب البغاة

قَتْلًا مَقْشَرًا اِسْلَامًا
 يُحْتَرَفُ فِي ثَلَاثَةِ اَقْسَامٍ
 قَتْلُ اَهْلِ الْبَغْيِ وَالْمُخَارِجِ
 كَذَلِكَ قِطَاعُ الطَّرِيقِ الْخَارِجِ
 فَالْاَوَّلُ الْقَتْلُ فِيهِ يُنْتَرَعُ
 وَحَيْثُ وَلِيٌّ مُدْبِرًا لَا يُنْتَرَعُ
 كَالثَّانِي اَيْضًا حَيْثُ صَارَ يَدِيهَا
 عَنْ قِيَمَةِ الْاَمَلِ اَوْ مَبَانِيهَا
 وَبِالْفَقْدِ الْحَرْبِ مِنْهُ تَنْتَرَعُ
 اَمْوَالُهُ وَمَا لَهُمْ لَمْ يَرُدَّ
 وَلَمْ يَضْمَنْ مَا يَحْرَبُ اَتْلَعُوا
 وَلَا عَلَى جَرِيْمٍ يُدْفَعُ
 وَيُسْتَرْمَانُ بِذِي وَاَنَا وَيَلَا
 لَهُمْ يَكُونُ سَانِعًا مَقْبُولًا
 وَشُرْكَةً يَحْكُمُ مَطْلَسًا
 فَاِنْ يَفْتِ شَرْطُ فَكَا لِقِطَاعِ
 وَالْحَكْمُ فِي الْقِطَاعِ اَنَا نَتَبَّحُ
 جَمْعُهُمْ وَعَنْهُمْ لَا يَنْتَبَحُ
 حَتَّى يَصْرِفَهُمْ مَفْرَقًا
 وَحَكْمُ جَرَاهُمْ كَمَا قَدْ سَبَقَا

كتاب السيد

مَا اخَذَ الْحَرْبِي مِنْ مَقْصُومٍ
 فَرَدَّهَ لِلْمَالِكِ الْمَقْصُومِ
 وَمَا اخَذَ نَاهُ بَقَرٍ مِنْهُمْ

أَوْ بِرَقَةٍ أَوْ لَقَّةٍ فَمَنْ
 حَمَمَ تَجْبَسَ إِلَّا السَّلْبَ
 فَدَفَعَهُ لَتِائِلَ فَوْزٍ وَجَبٍ
 وَجَانَا كُلِّ غَاثٍ مِنْ مَقْتَمٍ
 مَدَارِهِمْ وَلَا مَنَانٍ فَاغْلِبْ
 وَمَنْ إِلَى عَمْرٍاءَ غَيْرَهَا وَصَلْ
 يَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّ مَانَعِهِ فَضَلْ
 وَجِبَتْ قَاوِمَانَهُمْ فَمَنْ يَقِفْ
 بِالْهَيْفِ مَنَالٍ بِجَانٍ يَنْصَرِفْ
 أَنْ لَمْ يَكُنْ لِقَاؤُهُ تَحْتِ كِبَرَا
 أَوَّلِ لِقَائِهِ مَعَ تَحْرِيفِ عَدَا
 وَجَانُزٍ قَتْلٍ كَلِّ كَا فِي خِلَا
 مِنْ رَقَبَةٍ بِالْأَكْبَرِ لَا أَنْ قَاتَلَا
 كَذَلِكَ الرِّبُولُ قَتْلُهُ أَيْضًا حَرَمٌ
 وَجَانُزٍ قَتْلُهُمْ بِمَا يَعْتَمِدُ
 كَالنَّارِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهَا الْحَرَمُ
 أَعْنَى بِهِ الْمَكِّي فَهُوَ مُحْتَرَمٌ
 وَفِي سِوَاهِ يَكْرَهُ التَّعْيِشُ
 إِنْ كَانَ فِيهِمْ أَحَدٌ مَقْصُومٌ
 وَلَا دَعَا إِلَى الْعُرْمِ حَاجَةً
 وَعَقْرُ خُرَجْلِهِمْ لِلْحَاجَةِ
 وَرَمَى جَيْشِهِمْ وَأَنْ تَشْرَسَا
 بِصِبْيَةِ أَوْ بِالْعِيدِ وَالنَّسَا
 وَأَنْ يَمْتَ مُسْتَأْمَنٌ بِدَارِنَا
 فَالْهَ جَيْعُهُ فِي تَلَسَا
 عِنْدَ انْتِفَاءِ وَارِثٍ وَمَا بَقِيَ
 فِي لَنَا إِنْ كَانَ لَمْ يَسْتَفْرِقِ
 بِأَبِ الْخَزِينَةِ
 أَقْلَهَا فِي الْقَامِ دِينَارٍ يَفِي
 عَنْ كَذْخَرٍ ذَكَرُ مَكْلَفٍ
 مِنْ الْيَهُودِ أَوْ مِنَ النَّصَارَى
 أَوْ مِنْ عَجُوزٍ يَأْبُدُ النَّارَا
 وَمَا كَسَا لَامَامَ نَدْبًا أَهْلَا
 فِي عَقْدِهَا بِجَانُزٍ أَقْلَهَا

وَالْكَتَبَ وَالْقَبُولَ مِنْ مَعِينٍ
 كَيْفَ وَصَايَةِ أَوَّلِ الْوَارِثِ لَهُ
 وَإِنْ لَهُ أَوْصَى بِهِ فَلَوْ أَمْرٌ
 قَبُولُهُ كَمَا لَكَ الدَّائِبَةُ فِي
 وَقِفْ بِمَوْتِهِ عَلَى أَنْ يَفْضَلَا
 تَوَرَّيْتُ أَنْ يَقْبِلَهُ وَارِثٌ كَمَا
 يَقُولُ مَعْنَى أَخِي مِنْ لَرِثِ
 أَعْطَا مِنْ أَعْوَادِي عَمُودًا وَقَفُوا
 فِيهِ يَعُودُ النَّهْوُ أَيْ تَطْرُحُ
 وَقَالَ شَيْخِي قَوْلٌ مِنْ يَمِينِ
 خَالَفَ مَلَبْلًا مِنْ طَبُولٍ فَعَلُوا
 وَالْقَوْسُ لِلَّتِي لِرَجْمِ الْأَسْهَمِ
 وَدَائِبَةُ الْفَرَسِ وَبَعْدُ
 وَلَصَهُ الْبَعِيرُ لَيْسَ يَشْمَلُ
 وَالْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْتَوْرُفَلَا
 وَالشَّاةُ غَيْرُ السَّحْلِ وَالْعَنَاقُ بَلْ
 وَيَشْمَلُ الْفَقِيرُ مَسْكِينًا كَيْفَ
 كَقَوْلِهِ لِحَمَلِهَا وَأَتَتْ
 وَحَيَّ الْكَلْبُ الْحَيَّ وَالَّذِي
 أَعْطَا التَّوْحِيدَ وَفِي إِنْ كَانَ
 وَخَيْرُ الْوَارِثِ فِي اثْنَيْنِ وَقَدْ
 رِقَاقِهِ وَيَلْفُوا فَتَبَطَّلُ
 وَحَيْثُ يَبْقَى وَاحِدٌ لَيْسَ
 وَكَوْنُهُ بَعْدَ إِذِ الْمَوْصَى فِي
 إِنْ مَاتَ بَعْدَ كَلِّ رَقِيقٍ قَبِيلَةٍ
 سَيِّدُهُ يَبْعَثُهُ لَا يَبْعَثُ
 قَوْلُ مَا قِيلَ أَصْرُ فِي الْعَلَفِ
 وَمَلَكًا وَهَجْمُهُ كَقَوْلِ ابْنِ
 لَوْ شِئْتَ نَسَبْتَهُ أَوْ حَكَمًا
 وَلَا الَّذِي عَنَّا قَدْ مِنْ ثَلَاثِ
 عَمُودٍ لِلْهَوَى وَفِيهِ وَبَسَا
 إِنْ كَانَ لِلْبَيْتِ لَيْسَ يَصْلُحُ
 كَالرَّافِعِي مَا اقْتَضَاهُ النَّظَرُ
 طَبْلُ مَبَاحٍ إِنْ حَوَاهُ نُسْرًا
 لَا مِنْ قِيَمِي وَهِيَ ذَاتُ عَدَمٍ
 وَالْحِمَارُ وَالْمَرَادُ الْأَهْلِي
 أَنْتَى وَقَالُوا شَامِلٌ وَأَوَّلُوا
 يَشْمَلُ أَنْتَى مِثْلُ أَعْطَا أَجْلًا
 أَلْفُ الرِّقَقِ لِلْجَمْعِ قَدْ شَمَلُ
 تَكْسٍ وَإِنْ يَجْمَعُهُمَا يَصْصَفُ
 بِاثْنَيْنِ أَمَا لَوْ أَنْتَ يَمِيتُ
 يَقُولُ إِنْ كَانَ غَلَامًا حَلْدِي
 فِي بَطْنِهَا فَلِلْعَلَامِ بَابَا
 يَفْتَى بِطَلَانٍ هُنَا وَيَا أَحَدُ
 وَبَعْدَهُ لِقِيَمَةٍ يَنْتَقِلُ
 أَمَا الْإِرْقَا فَثَلَاثَةٌ هُنَا

غير الفقير فالغنى أمر تقسه
ونصفها عن متوسط الشقة
وحيث تجري عقد هابا كثيرا
من الأقل الزموا بما جرى
وأن يكونوا عند عقد جاري
لم تعلموا الجوان باليستر
فإن أوفوا ذلك نقص ولنا
تبلغهم من بعد ذلك المأثم
ومن يقل في الله ما لا ينبغي
أو يدبنا أو في الكفا الأبلغ
أو في أي أو رنا بئس له
وإن يكن باسم نكاح قد تم
أورثه مسلما عن الإسلام
أو قطع الطريق في الأمان
أو علم الأعداء بغيره لنا
أو دبت من بين لهم أو طنا
فإن شربنا نقتضها بما حلت
فليقتض فوراً به أولاً فلا
فصل
وليعلموا أظهار منكر لنا
ويزين بينا كنية بأمر لنا
ومن دخول مسجد لنا بسلام
إذن وسقى مسلم حراً طلاً
ومن طعام لا يجوز عندنا
كلمة خير من صياقة لنا
ومن ركوب الخيل والركوب في
سرج وركب كالمديد فاعرف
والتزموا بالشدة للزنتار
على شياهم وبالغنيار
ولو أراد كافر أن يسكننا
أرض البحار قط لن نمنحها
لكن له المروء والمقام
ثلاثه إن ياذن الإمام
ولم يمكن من دخوله الحرم
ولا يجوز دفنه إن مات ثم

تلقى إلى العتق أصروا فامثل
من كل جنب أم يعون داراً
وحافظوا كل القرآن الفقرا
والفقرة والحديث لا العبير
والرقاب للمكائين
يجوز إعطاء خالده ما سزا
إن قال للربايح نصف بطلا
على الأصح نصفه للفقرا
ووارثا والصند والذي كفر
قبيلة لا الأبوان والولد
من عرقي بخلاف ذي الرحم
وأقرب الأقارب الفروع
ثم جدوة تلي في القوة
وهذه لهذه عدي بركة
وبالمنافع التي للغير
لا العقر من جارية والمهنت
أجره أو سفر أتم بهذا
وسبعة لو ارش إن أقتا
كالشاة أو صم الذي ينتج
مثلاً وإن بيع لأرض يطل
ويسمى حقه إن فديا
ونقصها إن كان قد أقتة
وحججه المفروض كالزكوة

والبعض لم يشتر لأن يقل
لو قال جبراني فإن الجارا
ولم يرد من كل جنب عشرا
والعلماء هم أولوا التفسير
وليسيل الله للفايزين
وقوله بخالده والفقرا
بخالده والربح أو جبريل لا
وفي خالده والله يشرى
أقارب الإنسان يشمل الذكر
والولد من أقرب جدان يعد
ولأم الأم إذا أليسا فهم
أقربني وأبنته ممنوع
ثم الأصول بعده الأخوة
ثم عموه كذا الخولة
أقرب قديم وأخا الأصلين
موصى له يملك ما العبد كسب
وفرعها كمي ولا منع إذا
وإن تليف فما الضمان بنتا
والقيدي الموصى له يخرج
والأقصاص واشترى بالبدل
حق الذي له ينفع أو صيا
وأحسنوا من ثلث قيمته
والج إن يطلق من الميقات

بل ينشئه ونقله فعبثا
ما لم يميزا فإنا نأمننا
باب الهدنة

يعقد هالما منا ولو بمن
ينوب عنه ثلث عام أو بان
يكونا أمر نقتضها مقوضا
له متى بداله أن ينقضا
وجوزت للمشر من بيننا
إذا رأينا الإمام صغرا فينا
ولم نخرج على خراج يدفع
فناهم كذلك أيضا يمنع
أن يعطى المسلم مالا للهدنة
من مشرك أن لم يعطيه الهدنة
أو بأسره فليمن أن يعطيه
أو يذمه بالقتل فالدية
وحيث هادن الإمام أن عقد
عقدا على ما لم يميز فيها فسد
وإن أتى عهد لنا قد أسلمنا
أو امرأة قد أسلمت لن نغزها
لسيد الرقيق قيمة ولا
لزوجها المهر الذي قد بدلا
وبعد ما يبلغون المائتين
أن نقصوها ثم كانوا حربنا

فصل

جوز ما أن مسلم مكلف
أكراهه وأسرته كل نفق
لكافر أو عده محصور
أو محجوبين ولا أسير
أربعة من أشهر وحيث منع
بالنقض قبل الانقضاء لم ينجح
وحيث ذميان أو معاهدة
ومسلم أو مسلم وذو جد
ذمي أو معاهدة وذمي
تعاكما فاختار وجوب الحكم

والذين والمذور والكفارة
من ثلث فلولو صابا يرحم
على ثلث ما نوب من إرث
وكان وصى لأمرئ بما شئ
فشئ الذي به الأجر كمل
ثلث شئ وخرج عنه
وهو مع الشئ الذي قد كمل
فحسنة الأسداس للخمسين
فثلث الباقي ثمانون خرج
والخرج أو تكفيره المائتين
والصوم والصلاة ما أن نقعا
لو استحق ثلث ما أو صيا
ولو يجزأ أو نصيب أو يحظر
فاجعل على ممول أقله
فصحيح لولاه تلك المسئلة
بالضعف في مثليه في ضعفيه
أربعة الأمثال للثلاث
أقله ولو يجزأ أو صيا
تعمل مثل الأسهم البقية
وخرجها بجزء باقي جليريا
وذاوات وإرث كصيف تعبر
أو صي أو اثنين برنج ما وجد
أولة من أربع دغ ثلثه

من أصله فإن نك الوعارة
ثم من أصل ما لم يتسم
من قال مجوا وأجبي من ثلث
ومائة أجرة ثلث الحجة
وثلث باقي مائة لكن نزل
حسون الأسدس شئ ومنه
عما أبت مائة قد عدلا
علا لة وشيئا سيتين
النصف منها مع سيتين لخرج
أداة لا الاعتاق أجبي
ميتا ولكن صدقات ودعا
يشلثه فهو الذي قد بقيا
أو سهم أو ثلث سوى شئ لفظ
وينصيب ابن له ومثله
وزرة عليها وأدفعه له
ثلاث أمثال وزرة عليه
وينصيب أحد الوراث
وجزء ما من بعده قد بقيا
عنيت من مسئلة الوصية
كالصيف ثم كالسهم الباقي
بعد زيادة النصيب إن ذكر
وثلث باقي وينصيب ابن أحد
للباقي بل مسئلة للورثة

ثَلَاثَةٌ حَيْثُ النَّصِيبُ ثَبَعَهُ
أَوْزِدَ عَلَى مَسْئَلَةِ الَّذِي وَرِثَ
أَوْصَى ثَلَاثَ وَبِشْرٍ مِمَّا فَضَلَ
مَسْئَلَةَ ثَلَاثٍ مِنْ تَحْرِجِيَّةٍ
يُخْرِجُ الرَّبْعَ بِنِصْفٍ فَاصْرَبِ
مَسْئَلَةَ الْأَرِثِ مِنْ ثَلَاثِينَ زِدْ
أَوْزِدَ عَلَى الْمَسْئَلَةِ الْأَرِثِيَّةِ
مِنْ فَاصِلِ الْمَسْئَلَةِ الَّتِي لِيَذَى
مِنْ قَوْفٍ أَجْزَاءُ الْوَصَايَا لِلرَّبْعِ
أَبُو ثَلَاثَةٍ أَوْ لِيُاسْتَحْتَقِرَ
الْمَالُ سِتٌّ وَنِصْفٌ فَبَقِيَ
فَاصْرَبِ إِذَا ثَلَاثَةٌ فِي بَيْتِهِ
زِدْهُ عَلَى الْحَاصِلِ كَيْ يَكُونَ
أَنْ زِدَ زَائِدٌ عَلَى الثَّلَاثِ أَقِيمَ
كَوَقْدٍ أَحْبَرُ أَوْ تَقْصُرَ أَجْمَعًا
أَنْ زِدَتْ الْوَرَاثَةُ شَيْئًا صَحِيحًا
بِكُلِّ مَا أَوْصَى بِهِ وَأَنْ لَا
أَوْ أَقِيمَ مِنْ مَضْرُوبِ ذَلِكَ أَوْ وَفَّقِهِ
فَبَيْنَ حَاصِلَيْنِ مَا تَقَاوَسَا
لَنْ لَهُ أَجَازٌ وَلِيَجْعَلَ وَرَا
نَصِيبَ فَرْدٍ مِنْ بَيْنِ وَرَثَةٍ
فَالثَّلَاثُ النَّصِيبُ مَعَ قَسْمَيْنِ
يَتْبَعُهَا أَرْبَعَةُ الْأَقْسَامِ مَعَ

قُصِّرَتْ ثَلَاثَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ
فَنَصِيبُهُ فَنُصْفُهَا ثُمَّ الثَّلَاثُ
وَنِصْفُهَا بَيْنَ ابْنَيْنِ جَعَلَ
وَمَا تَبَقِيَ ذُو وَفَاقٍ مُتْبِعِيَّةٍ
اِثْنَيْنِ فِي ثَلَاثَةٍ أَوْ أَحْسَبِ
قَرْدًا ثَلَاثَةً فَنُصْفُهُ قَرْدٌ
مِنْ نَفْسِهَا بِنِصْفَةِ الْوَصِيَّةِ
أَوْ زِدْ عَلَى الْمَسْئَلَةِ الْخُرُوجِ الَّذِي
زِدْ ثَلَاثًا وَالنِّصْفُ لِلثَّلَاثِ بَعِ
وَنِصْفُهَا بَيْنَ وَصْدَيْنِ الْبَاقِ
حَسَّ عَلَى ثَلَاثَةٍ لَمْ يَلْقَ
فَحَسَّةٌ بَانَ النَّصِيبُ الْبَيْتَةُ
ثَلَاثَةٌ مِنْ بَعْدِهَا عَشْرُونَ
ثَلَاثًا عَلَى نِسْبَةِ تِلْكَ الْأَسْمَاءِ
نِسْبَةُ نَقِصِ الثَّلَاثِ عَنْ كُلِّ مَعَا
كَمْ يَقْدِرِينَ أَنْ قَدْ سَمِعَا
وَالْأَكْثَرُ أَقِيمَ أَوْ قَسَمْتَ الثَّلَاثَ
فِي ذَا عَلَى تَقْدِيرِ التَّفَقُّهِ
لِكُلِّ مَنْ أَجَازَ صَارَ ثَابِتًا
ذَا أَحْسَرَ حَالَاتٍ وَجِثْ ذَكَرَا
ثَلَاثَةٌ وَنِصْفُ بَاقِ الثَّلَاثِ
فَثَلَاثُ الْمَالِ نَصِيبُ ابْنَيْنِ
قَسَمَ بَقِي لَابْنٍ بَقِيَ فَقَدْ وَقَعَ

باب الخراج
الأرض أن تقع بغيرها
بأنها للفاطمين أنفسهم
لكن إن اشتراها إمامنا
لوقفها صارت به وقفنا لنا
في أخذ الخراج كل عام
أي أجرة في الكبر والاسلام
أوفقت صلحا على أن تجعل
ملكنا لحكمها كما حلا
أولها لم وإن يسودوا
خراجها جزية تصد
باب السوق
بمع بالخيل وبالأقاليم
والابل والحمير والبغال
والنبل والرياح والأعاجيل
بكل ما من آلة الحرب يحصل
وبما لا هله أخذ اليوم
عليه أن يشترط لمن يسبق فبعض
الثامن الامام أو يسواه
أو من سابق وإن ساءوا
ولم يجز أن آخرها ما لبت
ما لم يكن محل بيع ذبي
مركوبه كقولك كونهما
مع كونه كقولك كونهما
في أخذ المالكين حيث يسبق
ولا يكون غارما إذ يسبق
وجها سبق انتهى أو سفا
هما معا فلا وجوب مطلقا
وان اتى مع واحد وقدما
تقا ستما مال الاخير منهما
ثم الذي مع المحلل استقل
ايهما مال نفسه الذي بذلك
أو كان غير ما مضى فليجمل
مال الاخير منهما للأول

والشرط علم مبدأ أو غايته والاستبوا في البدء والنهائية وعلم قدر المال أيضا والعرض وحاشي رهن او ضمن بالعرض والشرط ايضا ان يكون من عدد ولو جرى من واحد فقط فشد عوارم على عشرة سها ما وعك ايضا عشرة سها ما فان شطب فعهده عن عتق زيادة قدرهم في ذمتي وجاز ايضا جعل بعض المال لمن يلقى السابق ثم التالي ان يقضي الاخير في جعل له ولم يرد سواه عن من قبله

كتاب الحدود

الحكم اما ان يكون قتيلا او قطعاً او ضرباً بنصف امر لا ما يقتل او ضرب القلادة عن رجل وناطح الطريق ايضا ان قتل كذا في المرتد والذي زنا لكن بشرط ان يكون محصنا بان يرى مكلفا حرا صديقا منه حرام في نكاح معتبر وبعده الصفات حتما فشرط في حال الجماع والزنا فقط والقطع في قطع الطريق ان يلقى ما لا كذا في سارق حيث وجب والضرب وهو الحد جدا التكر وقاذف وكل من ان ينجس فليضرب السكران اربعين وضعت في قاذف يقيسها ومن زنى بغير محرم مائة وفي الرقيق نصف كل اجزاء ومن تمت بجمه بحد من ولا

كل نصيب خمسة قال ثلثت اوصى ابوههم بنصيب لابن باقى ثلاث ايضا وربعة منه بقى ربع نصيب جملا ثلاثة وعشرة كل ولد اعقق اعيدا ثلاثة وكل وايرته اجرته ان خرجا وان لم يخرج اعيد فان ذاك ثلثه وان لم يخرج عتق حتى ثلاث ايرته وقد نقص فيما تين مع شيتين عدل عدل ثلاثا ثمانية سواء وما تة تعدل اشيا امر بعه يرجع عن تبرع قد علقا وقيل اقوى ومقد ماتهم والعرض للبيع كالتواذنا ووطء منزلي وايجار اذا لو قطع الثوب قبضا او عجن او جعل الخبز فبيننا والفقير كذا الهدام الدار لا في العرصة وخلطه بمرأ بما عين من وصى ببعضها او وصيت لينا انكر او عمر او ذاك تركه

سمع فقسمين يزيد البعث وربع باقى بعدها يستثنى ثلاثا ربع نصيب نصبة وصية تبسط ارباعا على اربعة حاز فلا يصاب احد وكسب فرد مائة ولم يقبل فز عنه يعقق وبالكسب تجا يخرج لغيره كاسب يعقق من شئ بماله من الكسب ليقع شيتين عادل لمشلى ما خلص فان جبرت ثم قابلت حصل ثنتين مع اربعة اشياء اربع عتق ربع كسب بعه يموت بماله في مطلقا كذا الولي ومشيهاته فيه ولا يجاب فيما رهننا في مدة اوصى بها بقى كذا اولسج الغزل او الحب طعن المحشو والاختنا ببابا وليكون وبيننا العرصة او يعرض في براء الاجود بالصبرة ان يما لدا اوصيت صند ما انا ونقله وينبع مال ملكه

مُوصٍ بِثَلَاثِ مَالِهِ وَالْجَارِيَّةِ زَوْجَهَا وَشَرَكُوا بِالثَّانِيَةِ

فَصْلٌ فِي الْوَصَايَا

صَحَّ لِتَقْيِيدِ الْوَصَايَا وَوَفَا
وَمِنْ وَلِيِّ وَوَصِيٍّ إِذَا
لَا فِي حَيَاةِ جَدِّهِ عَلَقٌ أَوْ
لِسَانُهُ أَمْسَكَ بِالنَّصْرِفِ
مُطْلَقُهُ يُحْفِظُهُ الْمَالُ إِلَى
مِنْ مُسْلِمٍ وَأَنْ يَكُونَ كَأَفِيٍّ
وَأَعْتَبَرُ الْحَالَ بِصِبْرِ الْأَوْلَى
أَوْصَى إِلَى اثْنَيْنِ وَلَوْ مَرْتَبًا
ذَا فِي وَكَالَةٍ وَإِنْ فَرَّدَ فَرَطُ
جَنَاحٍ ذَاكَ وَإِنْ يَخْتَلِفُ
فَلَيْلَهُ الْقَاضِي وَفَرَّدَ قِيلًا
رَبِّدٍ وَهَذَا دُونَ رَبِّدٍ قِيلَهُ
وَصَدِيقُ الْوَصِيِّ هَلْ خَانَ وَفِي
لَا مَوْتَ وَالِدٍ وَرَدَّ الْمَالُ

ذُبُوبِهِ أَيْضًا يُخْرِجُ كُلَّهَا
فِيهِ عَلَى الطِّفْلِ وَمَنْ يَجْنَأُ
أَقْتِ أَوْ إِشَارَةً نَقْمٍ كَوُ
إِنْ كَانَ مَالًا مَبَاحًا وَاصْرِفْ
خَرَجَ جَمِيعًا مُسْلِمًا إِنْ حَصَلَ
عَدْلٌ لَدَى الْمَوْتِ قَالَعَ الْمَاضِيَا
وَأُمُّ أَطْفَالٍ بِهَذَا أَوْلَى
وَقِيلًا تَعَاوَنًا وَوَجِبَا
يُبْدِلُ وَالثَّانِي اسْتَقْلًا إِنْ شَرَطَ
فِي حِفْظِهِ هَذَا إِنْ أَوْفَى الْمَصْرِفِ
مُسْفِرٌ ذَلَا فِي ضَمَمَتْ ذَا إِلَى
فَمَعَ آمِينَ أَوْفَلَا انْفِرَادَ لَهُ
مِقْدَارَ خَرَجٍ قُلْتَ مَا لَمْ يَسْرِفْ
قُلْتَ كَذَا الْقِيمِ لِلْأَطْفَالِ

بَابُ الْوَدِيعَةِ

أَوْدَعْتُ تَوْكِيلَ حِفْظِ الْمَالِ
لَا إِنْ طَرَأَتْ حَاجَةٌ لِأَهْلِ الْبَلَدِ
ذَا الْمَالِ أَوْ وَكِيلَهُ الْقَاضِيَا
بِغَيْرِ أَيْضًا مُسْتَبْرَأً مِنَ
أَوْ نَقَلَ الْمَوْدِعَ بِالْغَنِيِّ بِلَا
حَرْزٍ أَقْلَ أَوْ سَقْلًا هَلَكُ

فِيضَمُّ الْمَوْدِعُ بِالْغَرَضِ
بِالْمَالِ لَمْ يُوْدَعْ فِيهِ وَوَجَدَ
فَالْعَدْلُ كَالْمَتِّ لَا مُفَاجِئَا
عَدْلٍ وَإِنْ أَوْصَى فَلَمْ يُوْدَعْ فَلَا
خِيفَةٌ غَارِقَةٌ وَنَارٌ أَوْ إِلَى
أَوْ عَلَفَهَا بِغَيْرِ سَهْمٍ تَرَكَ

يُحَذِّرُ وَالْإِغَاءَ حَقَّ بَعْمِلَا
فَإِنْ يَقُومُ ذَلِكَ الْأَمْرُ حَالَهُ
وَلَا تَعُدُّ حَامِلًا حَتَّى يَسْتَلِدَّ
وَالْمَرِيضَ بِرَقْمٍ شَقِيقًا
حَقَّ يَزُولُ مَقْعُهُ وَدَارُهُ
وَحَيْثُ لَا يَرْتَجَى لَهُ زَوَالُ
كَقَوْلِهِ فِي حَدِّهِ عَشْكَالُ
أَعْصَانُهُ خَمْرُونَ غَضًّا أَوْ مَانَةً
فَقُرْبَةً أَوْ مَرْتَبًا يَجْزِي عَنْهُ
إِنْ كَانَتْ الْأَعْصَانُ قَدْ تَرَكَتْ
أَوْ مَسَّ كُلَّ جَسَدِهِ فَالْمَلِكُ
وَجَانِبُ الْحَرِّ الشَّدِيدِ بِدِ الْحَدِّ
وَالْبُرْدِ لَكِنْ لَا يَجُوزُ بِالْجَدِّ
وَالنِّسْبِ فِي سَمَرِ الْخَشِينِ
وَفِي زَيْنَةِ غَيْرِ مَحْمُودِيَةٍ
فَالْحَرَامُ مَا كَانَ مَلَا يُقَرَّبُ
وَفِي حَوَالِ نِصْفِ عَامٍ أَوْ جَبَا
وَكَالِ زَيْنَةِ الْوَرِاطِ لَكِنْ مَرْتَبًا
مَنْ كَانَ مَفْعُولًا بِهِ وَغَرْمًا
وَلَيْزَمُ التَّمَرُّقِ بِذَاتِيَابِ
بِهِمَةِ وَالنِّسْبِ مِثْلُ الزَّائِي
بَابُ قَطْعِ الشَّرْقَةِ
أَلْهَ شَرْطٌ وَهِيَ كَوْنُ مَاسَرَفِ
رُبْعًا مِنَ الدِّيَارِ خَالِصًا طَرَفِ
أَوْ مَابِشَاوِي الرَّيْعِ مِنْ سِوَاهِ
أَوْ مِنْ نَصَارٍ وَزَيْنَةِ سِوَاهِ
وَكُونُهُ مِنْ حَرْزٍ مِثْلَهُ أَخَذَ
بِمَقْصَرٍ مَرَفِ الْمَكَانِ حِينَئِذٍ
وَأَشْتَرَطُوا مَعَ مَا مَضَى خَلْقَهُ
عَنْ شِبْهِهِ بِالْمَلِكِ وَالْأَبْنَاءِ
وَلَا يَجُوزُ قَطْعُهُ بِمَا مَلَكَتْ
كَمُوجَرٍ وَلَوْ بِمَالٍ مُشْتَرَكٍ
وَلَا بِمَالٍ أَصْلِيهِ وَفَرَعِهِ
وَذَا النِّكَاحُ أَحْكَمُ إِذَا بَقِيَ

فقطع اليمنى من اليمين
وبعد ما اليسرى من الرجلين
وثالثا اليسرى اليمنى فانقطع
ورجله اليمنى تمام الاربع
وتسقط اليمنى باليسار
تقطعها والعكس ايضا جارى
واسقطوا يدا رجل مطلقا
ان قطعت وعكسه قد حققا
والرد للمبرق مطلقا يجب
فان يفت ببدل كما لو قد غصب
باب قطع الطريق
ان كان اخذ المالا والقتل انتهى
عن قاطع لها فتمت من كلف
بكل ما راي الامام نفسه
بالجس او بدنه مبرقا له
وقوله حتم يقتل النفس
من غير اخذ المال لا في التمس
بل فقطع اليمنى من اليمين
كذلك اليسرى من الرجلين
فان يفت ببدل اذا يمسره
ورجله اليمنى يمكن جزاره
وعند اخذ المال والقتل قتل
وصليه ثلاثة بعد لجعل
اوتاب بطل اخذ ماله سقط
منه حدود حصص به فقط
لا غير ذلك من حقوق ربنا
او آدمى كالفقاص والزنا
بشرطه في سائر الابواب
كالخروج الماخوذ والنصاب
والسحق جازان بنفسه
بالعمر بما ناكدا له ما لدية
والشرط في القطاع شركة فلا
يكون منهم ذوا احتلاس متجلا
باب القتيال وضمان البهائم
للشخص دفع ما نزل عما عصم

بالاثم او ينشر صوفي ما اعتنى
او اخذ العين له او انتفع
او بدل الماخوذ بالباقي خلط
والكل ان اتلف بعضا انفصل
كالنوم فوقه يني وسرق
او عين الربط يحكم فصحب
او داخلا يربطه فضاغ او
اوصيحت بان يدل المودع
في غير منزله المثل او ينساها
لكن قرامه على من يظلم
وكفرت اود وند تمام غرض
ما لكها للتردد او مع ذا محمد
قلت وهذا الصحيح لا ما قاله
ومنكر الزوم في الرد اقبل
فلم يرد المال مع تمكنه
وضامن اخذها من السفينة
وصمنا ان اتلفا الوديعا
قلت ومما قال شيخى ينبغي
وما يقصد المثل من جر يالك

باب قسيم الغنى والغنيمة
نحو الذي يحصل من اثارهم
ومن البيع اجناسا قسم
كسده تغير ولكل من نسب

كلبسه للذود ان نعتنا
لان نواه كركوب ما امتنع
فكله او عينه فذا فقطع
بالعهد او يخلفه اهلك حصل
في البر من حيث رقاد يستحق
يكفيم وضاع منه لا غصب
من خارج فطر والعكس نفوا
مصادرا او سارقا او يضيع
كما يحكم لو سلمها اكراما
ويجوز عنها وميتا يقيم
ما طل في تخليته ان اعترض
ثم استمع بينه له ببرد
مناقضا في آخر الوكا له
او قال ردها على الوكيل لي
كما يحكم في ثوب هوى في مسكنه
والطويل لان كان الحسية فيه
لا القرض والموهوب والبيعا
في موجد مئة لم يدبغ
تجوزنا ايداعه كالمال

من نفيس او مال وعيسو ورم
وان يكن بالنقل او قطع الطريق
ولا هتان بالاختف والاختف
والدفع عن يمين ونفس يلزم
لا النفس ان يصل عليها مسلم
مع كونه اذ ذلك محققا القم
قد فقه عنها اذ لم يلبس
ومن رأى شخصاً بينه دخل
وبعد امر بالخرج ما اعتل
فرضه وان يمت لم يستج
ان لم يكن بدون ذلك يدفع
ومن يضمن عنقه ولا يدفع
من عنقه الا بغيره فاستج
فاستجرت أسنانه كانت قد
كعب من حرمة امرى نظر
بيته من كره تمتع
وكان من ثياب به مجردا
ان يخل عن حليلته لمن نظر
وتم منسورة عن النظر
وعن منافع فرماها من السكن
بما يحف كالحصاة او طعن
به تعود فانهت الى المعنى
فلا يكون ضامناً قدره
فصل
لو اتلفت بهمة شيئاً فابت
تكن اذا مع من له بدعي
لما ليل او مارة اتلفت
او في طريق متيق تدانقت
اولم يكن معها اذ اليمين
لكن مع التعريض فيها ضمتا
ماله يقتصر ذلك المتلف
فان يقتصر الفان متلف
باب الجدار المائل
اذا اتفق جداره معتد لا

وذكر كائنين يعنسب
وليفير القوم والعديلي
والمتقي بعد خمس كامل
بقدر ما يحتاج والزواج
كذا الى ان تنكح النساء
قدم بنى هاشم والمطلب
فالرب الاسن فالسبق في
متى اراد وكنا با محصيا
سمى لكل فزقة عريف
ان ايسا ومن يمت والمالك قد
وما من الاخايس هذى الاربعة
او بعضه يصرف باستصلاح
وما بايجاف الخيول يحصل
في الحرب مثل ان فقا او قلعا
او اسيره لا عاقل وان رمى
يصحب من جنيته امامه
ومن ثياب ولباء واخذ
لانفسه ويدل عنه اذا
وبعده الحسن كما من بسط
لتماعلى حصر ولو احد
او الذي يؤخذ بعده وما
في شاهد الحرب له وان مرض
بعد انقضاء حربه او خرجا

فقال او بملكه قد اذ خلا
منزها فالتفاضا حصر
فذاك او بملكه بئر حفر
وقد تزدى فيه شئ فتلغ
فلا صمان مطلقا فيما عرف
مالم يكن ميلا وموضع التلف
بالحرم المكي فالجاء حصر
باب الاشربة
لشكر وغيره تقسم
فاول القسم منها يحرم
ولو قليلا او لثاء او علقش
مالم يحفظ منه الهلاك بالعطش
او غير حال اكله بلقمة
فتنتن في المالتين الحرمه
ثانيها ان كان رجسا حراما
لا الرجس من ماء وبول للثا
او طاهرا فحت مرفح فحذر
او كان ذاك غالبا يستقدر
وحل شرب الماصغ الصغر
وما عد المصير والمستقدر
وان عذ ماء طهر او نجس
فاستعمل الطهر واشرب النجس
وكل ما من جامد اذ لا
عقلا كيج لم يكن خلا لا
باب الاطعمة
يجل اكل كل شئ طاهر
كتم وضع وطا بشر
والصن والبريق ما عدا البشر
وما يرى مستقذرا او ذاصرا
وكل ذي ناب ومخلب وما
في حرمت عليكم قد حرم ما
وما يرى مستخبنا عند العرب
وكل ما من الدواب يركب
لا الخيل وامنح كل ما ارنا

لِفَيْتَةٍ بِالْقُرْبِ أَوْ فِرْسَةٍ
وَلَا سِيرَعَايِدَ وَكَافِرٍ
وَلَا جِيرِمَعَ قَبَالَ لَا الَّذِي
صَبَى وَلِلْمَرْأَةِ وَالَّذِي لَرَأَى
عَنْ غَيْرِهِ يُعْرِفُ بِالرَّمْجِ إِلَى
وَلَوْ كَوَيْدَ فَرَسٍ وَكُوَيْدَ
ثَلَاثَةَ مِنْ أَسْمِهِ لَا رَأَيْدَا
شَارَكَ فِي غَنِيمَةِ السَّرِيَّةِ
بِالْقُرْبِ وَالْكَلابِ عَدَاوَتُهُمَا

يَمُوتُ فِي أَشَانِهِ لَا نَفْسَهُ
أَسْلَمَ أَوْ مُحْتَرِفٍ وَتَاجِرٍ
حَذَلُ وَلِيُخْرِجَ وَلِلْعَبْدِ وَذِي
يَأْذَنُ لَهُ الْأَمَامُ سَهْمٌ وَلَكِهِنَّ
رَأَى الْإِمَامُ قَدْ وَهَذَا جَعَلَا
مِلْكٌ إِذَا لَمْ يَكُ فَاقْدُ الْقَوَى
يُعْطَى وَيُعْطَى مِنْ سِوَاهُ وَاجِدَا
جَيْشُ الْإِمَامِ رَاصِدُ النُّصْرَةِ
وَحَيْثُ لَا يُمْكِنُ قَسْمُ أَقْرَعُوا

بَابُ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ

إِنَّ الزَّكَاةَ لِلْفَقِيرِ مِنْ لَا
إِنْ كَانَ لَا لِقَاءَ بِهِ كَمْ يَمْنَعُ
الْثَّانِي مَسْكِينٌ يَقَعُ مَا وَصَفَا
لَا مِنْ بِلَاقٍ مِنَ الزَّوْجِ وَمَنْ
يَقُولُ ذِينَ كَافِيَ الْعَامِ
الْثَّالِثُ الْقَائِلُ فِيهَا الْإِجْرَاءُ
كَحَاسِبٍ وَقَاسِمٍ وَسَاعِي
أَهْلُ شَهَادَةٍ وَكَالْكَاتِبِ لَا
رَأَيْهَا مَوْلَفٌ قَدْ ضَعُفَا
كَذَا شَرِيفٌ يَعْطَاهُ أَعْلَنَهُ
وَمَوْلَفٌ عَلَى الْجِهَادِ
إِنْ كَانَ مِنْ تَحِيٍّ جَيْشِ سَهْلَا
أَخَاسِ الرِّقَابِ هُمْ صَحْبُهُمَا

يَقَعُ مَالُهُ وَكَسْبُ حَلَاةٍ
تَقْفُهُ مِنْ حَاجَةٍ بِمَوْقِعٍ
بِمَوْقِعٍ مِنْ حَاجَةٍ وَمَا كَفَى
بِأَحَدٍ مِنْ قَرِيْبِهِ يَكْفِي الْمَوْتَ
وَحَلْفَانْدَ بَا لِلْإِتْهَامِ
وَأَيُّ شَا مِنْ بَيْتٍ مَالٍ جَعَلَا
لِفَقْرِهِ أَبْوَابُ الزَّكَاةِ وَارَى
قَاضٍ وَوَالِي بَلَدٍ وَإِنْ عَلَا
فِي الدِّينِ نَيْتَهُ وَقَوْلُهُ كَفَى
بَيْنَ حَيٍّ أَهْبَدَا أَمْثَالُهُ بِالْبَيْتَةِ
لِمَا نَعِ الزَّكَاةَ وَالْأَعَادَى
وَقَدْ رَأَى الْإِمَامُ جَعَلَا
كَتَابَةً لِحَبْرِهِمْ وَصُنُوحَ

اليه

إِلَيْهِ أَوْ سَيِّدِهِ إِذَا أَذِنَ
بِرِّقٍ أَوْ أَغْنَى يَغْنُمُ لَا إِذَا
السَّادِسُ الْغَارِمُ إِصْلَاحِي
وَعَارِمٌ لِنَفْسِهِ لَا مَأْثَمًا
وَالضَّمَانُ حَيْثُ عَسَرَ عَمَلُهُمَا
بِشَاهِدَيْنِ أَوْ يَكُونُ الْحَقُّ قَدْ
سَامِعَ الْأَصْنَافَ سَبِيلَ اللَّهِ دُونَ
فَيْئًا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَا أَفْقِيَرٍ
وَالْمُنْفَقَاتُ وَالسَّلَاحُ الْآخِرُ
لَا عَاصِيًا مَعَ عُسْرِهِ مَا أَوْصَلَهُ
لَا كَافِرٍ مِنْهُمْ وَتَمَسُّوسٍ بِرِّقٍ
وَمِنْهُمْ مَقْفُودٌ وَلَوْ فِي بَلَدٍ
وَأَسْتَوْصِبُوا وَجَارًا أَنْ يَتَكَبَّرَ
مِنْ كُلِّ صَنِيفٍ وَلَهُ التَّفْضِيلُ فِي
وَأَنْ عَلَى تَحْصِينِ يَفْتَحُهُمْ فَلَا
وَالنَّقْلُ مِنْ مَوْضِعٍ رَبِّ الْمَالِ
لَا يُسْقِطُ الْفَرَضَ فِي التَّكْفِيرِ
كَذَا إِذَا الْأَصْنَافُ جَمَاعَةً عَدُوا
أَهْلَ الْخِيَامِ الْمُسْتَقْبَلِينَ مِنْهُمْ
نَقْلٌ لَدُنِّي بَلَدٌ ذَا الْأَمْسَرِ
يُصْرَفُ إِلَى مَنْ دُونَ قَدْرِ الْقَمَرِ
كَتَرِيَّةٍ بِشَرْطِ الْإِنْقِطَاعِ
وَالْمُنْفَقَاتُ بِمِثْلِ اللَّهِ وَفِي

صَرَفٌ وَلَوْ قَبْلَ حُلُولِهِ فَإِنْ
أَتَلَفَ قَبْلَ عَيْتِهِ مَا أَخَذَا
وَلَنْ غَنَى وَلَوْ نَقْدٌ حَكْمًا
وَلِنْ بَدَتْ تَوْبَتُهُ إِنْ أَعْدَمَا
وَأَعْطِيَا قَدْرَ وَفَا دَيْنِيهِمَا
صَدَقَهُ أَوْ اسْتَقَاضَ فِي الْبَلَدِ
تَطَوُّعٌ بِالْعَرُومِ مَنْ لَا يَأْخُذُ
وَقَرَّ سَامِلِكِ أَوْ أُعِيرَا
إِنَّ السَّبِيلَ وَهُوَ الْمَسَافِرُ
مَقْصُودُهُ أَوْ أَرْضُ مَالٍ هَوَلَهُ
وَلَا تَصِيْبِينَ لَوْ صَحِيحٌ مُسْتَقِيمٌ
لِنْ يَنْوُوا وَالنَّقْلُ غَيْرُ جَيِّدٍ
يَعَامِلُ وَيَتَلَا تَشْفِي هَيْسَا
أَحَادٍ صَنِيفَانِ مَرْكُزٍ يَصْرِفُ
عَرْمَ مَيُوسٍ أَقْبَلُ مَا تَمُوتُ لَا
فِي فِطْرَةِ وَالْمَالِ فِيمَا زَكِي
يُسْقِطُ وَالْإِيصَاءُ وَالْمَذْوَورُ
فِي بَلَدٍ وَالنَّقْلُ مِنْهُ يَلْزَمُ
مَنْ مَعَهُ لَوْ جَدُّ ثُمَّ يَحْتَمِلُ
عِنْدَ الْوُجُوبِ فَإِنْ اسْتَقْرَأَ
وَحَكْمٌ كُلُّ حِلَّةٍ فِي الْمَسِيرِ
تَمِيزُ الْمَاءِ وَالْمَرَامِ
أَنْفَعًا شَاءَ بِصَحَارٍ عَرَفَ

بِقِلْبِهِ أَوْ مَعَهُ قَدْ زُجِرَتْ
وَتَكْرَهُ الْجَلَالَةَ الَّتِي طَهَّرَتْ
فِي مَحَلِّهَا نَعْبُورُ مِنَ الْقَدَرِ
حَقٌّ طَيْبٌ لِمَهْنَةِ الطَّاعِدِ
نَفْسِهِ أَوْ عِلْفًا بِطَاهِرٍ
وَأَمْرُهُ الْمَجَامُ وَالْكُنَاسُ
لَا أَجْرَةَ الرِّقَابَةِ فَعِ الْبَاسُ
وَلَمْ يَجْزِ لَشَاهِدٍ عَلَى الْأَوَا
بَلْ لِلزُّكُوبِ حَيْثُ قَائِمٌ بَعْدًا
بَابُ الْعَيْدِ وَالذَّبَاغِ
ذُو الْعَيْدِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ امْتَلَأَ
بِيَدِهِ أَوْ أَلْفٌ كَالشَّيْخَةِ
فَالْقَطْعُ لِلرِّيِّ وَالْحَقْلُ
ذَكَاتُهُ بِالْمَذْخِ الْمَعْلُومِ
أَوْ صَادَهُ بِغُرْسِهِ أَرْسَلَهُ
أَنْ لَمْ يَجِدْ بِهِ حَيَاةَ حَلِّهِ
أَوْ وَجَدَتْ لَكُنْهَا لَمْ تَسْتَقِرْ
أَوْ لَمْ يَقْضِ الزَّكَاةَ مِنْ ذِكْرِ
كَتَبَهُ قَدْ سَلَّ سَكِينًا مَعَهُ
فَاتَ فَوْرًا أَوْ بَعْدَ وَمَعَهُ
وَبِاصْطِيَادِ السَّهْمِ صَيْدَ لَهَا
مِنْ السَّلَاحِ وَالطُّيُورِ عَلِمَا
فَكَانَ مَعَ إِرْسَالِهِ مَسْتَقَرًّا
مَنْزِلًا أَوْ جَزْءًا لَنْ يَأْخُذَ
مَكْرًا حَتَّى يَرَى مُعْتَادًا
مَعَ كَوْنِهِ مَعْرِىً بِمَا قَدْ صَادَا
فَلَوْ مَضَى بِنَفْسِهِ أَوْ أَرْسَلَهُ
لِغَيْرِ صَيْدٍ لَمْ يَجْزِ أَنْ تَقْتَلَهُ
وَشَلَّ ذَا السَّهْمِ وَالْإِرْسَالِ
فَتِ أَخْطَأَ لَمْ يَجْزِ بِجَانِبِهِ
وَعَلَهُ نَفْسُهُ فَلَا فَعْدَ
عَنْ نَقَابٍ ثُمَّ مَيَّسًا وَجِدَ

وَصَدَقَاتُ النَّفْلِ فِي الْأَسْرَارِ
وَشَهْرُ صَوْمِ الْمَدِينِ وَالَّذِي
وَأَوْجُهُ فِي كُلِّ مَا عَنِ ذَا فَضْلٍ
أَوَّلَى وَفِي قَرَيْبِهِ وَالْجَارِ
لَهُ مَهْرٌ مَا اسْتَحَبَّتْ مِنْهُ ذِي
أَصْحَابُ نَعْمَ إِنْ الصَّبِيُّ أَحْتَمَلَ

بَابُ النِّكَاحِ

خَصَّ النَّبِيُّ بِوُجُوبِ الْأَصْحِيَّةِ
وَقِيلَ لَيْلٍ وَسَوَالِكِ فِيهِ
كَذَا طَلَاقُ امْرَأَةٍ مَرْغُوبَةٍ
مَنْ هُوَ فِي الصَّلَاةِ وَالْمَشَاوِرِ
مِنْ غَيْرِ قَبْدٍ لِمَدِّ وَكَرَاهٍ
وَحَرْمَةُ الصَّدَقَاتِ تَقْلِبُهَا
عَلَى قَرَابَتِهِ وَالْمَوْلَى
وَأَنْ يَأْدَى مِنْ وَرَاءِ تَحْرِيمِهِ
إِلَى الْمَلَاقَةِ وَبَذْلِ الْمَنِيِّ
وَحَبْسٍ مِنْ تَقْلَادِهِ لِلْعَائِلَةِ
وَاللِّكَايَةِ وَالْقِيَّةِ دَخَلَ
قُلْتُ وَأَنْ يَكُنِيَ أَبَا الْقَائِمِ مِنْ
وَيَا بَاحَةَ الْوَصَالِ صَائِمًا
أَيُّ الَّذِي يَخْتَارُ قَبْلَ الْقَسَمِ
وَجَمَلُهُ الْمِيرَاثُ عَنْ صَدَقَةٍ
وَأَنْ يَكُونَ شَاهِدًا وَقَابِلَةً
وَيَا حَسْبَ لِنَفْسِهِ وَيَا خُذَا
وَأَنَّهُ يَمْنُ يَنْشَأُ وَمِنْهُ
وَيَا نِكَاحَ هَبْ وَأَنْ تَكُنْ
وَدُونَ مَهْرٍ وَشُهُودٍ وَوَلِيٍّ

أَوْ كَانَ مِنْ مُلَوَّرَةٍ أَوْ وَقَعَ
بِهِ مَاءُ أَوْ بَسَارًا مَسْتَحَبًّا
لَا يَحْتَكَ كَانَتْ ضَرْبَةً لِيَسْتَلِيَهُ
قَاتِلَةً فَاحْكُمَا إِذَا بَحِيلَهُ
وَلَوْ لَوِي فَقَدْ نَفَسَتْ
بَصْرِيَّةً حَلَّ بِغَيْرِ مَنٍّ
وَكُلُّ مَا فِي الْمَهْرِ مِنْ مَنٍّ يَحِلُّ
رَأْيَانًا طَلَاقًا أَوْ قَتْلًا
فَإِنْ يَشَاءُ فِي الْبَرَاءَةِ فَاسْتَحَبَّ
كَاسِرُ طَرَانٍ مُطْلَقًا وَالصَّبْرُ

بَابُ الْأَصْحِيَّةِ

ثُمَّ الدَّمَاءُ قَدْ تَكُونُ وَاجِبَةً
وَقَدْ تَكُونُ سُنَّةً فَالْزَّاحِيَةُ
فَالْمَحْجُوزَةُ فِي الْأَصْحِيَّةِ
أَوَّلَى التِّي قَدْ قُبِلَتْ لِلْأَصْحِيَّةِ
وَالسُّنَّةُ الْأَصْحِيَّةُ الْمَعْلُومَةُ
وَفِي عَقِيْقَةٍ وَفِي الْوَلِيْمَةِ
أَمَّا الصَّبِيَّةُ فَالْجَبِّ لَهَا النِّعَمُ
مِنْ أَيْلٍ وَبَقَرٍ وَمِنْ عَسَمٍ
فَالْمَجْدُوعُ الضَّانُ كَفَى إِذَا يَحْدَعُ
أَوْ يَدَّ حَوْلَ فِي سَوَاءٍ يُشْتَرَعُ
كَذَا ثَمَنُ غَيْرِهِ ثَمَنُ بَقَرَةٍ
أَوْ مَعْزٍ فِي ثَلَاثَةِ الْأَعْوَامِ قَرَرُ
أَوْ لَيْلٍ فِي سَادِسٍ فَرَاثِدٍ
وَالنَّشَاءُ تَكُنِي مُطْلَقًا عَنْ وَاحِدٍ
فَإِنْ تَكُنْ مِنْ أَيْلٍ أَوْ مِنْ بَقَرَةٍ
فَرَاثِدٍ عَنْ سَبْعَةٍ كَمَا اسْتَقَرَّ
وَشَرْطُهَا سَلَامَةٌ مَا يَحِلُّ
بِطَرَفِهَا وَكُلُّ نَامَتِهَا كَلْبٌ
فَتَمْنَعُ الْعَوْرَاءُ وَالْمَرْجَبَاءُ
كَذَا لِكُلِّ الْجَبَّاءِ وَالْمَرْجَبَاءِ

قُلْتُ وَأَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ وَلَا
وَكُونِهِ بَيْنَ الْيَسَاءِ لَا يَجُوزُ
قَالَ الْعَرَا قِيُونَ وَالشَّيْخُ أَبُو
وَأَنْ يَصِلَ بَعْدَ نَوْمٍ يَنْقُصُ
وَلَبِغُ مَا أَكْرَمَهُ اللَّهُ بِهِ
وَأَنَّهُ يُبْصِرُ مَنْ وَرَائِهِ
وَأَنَّهُ لِلْأَنْبِيَاءِ قَدْ خَتَمَ
وَأَنَّهُ عَلَى الْخَطِّ لَا يَجْتَمِعُ
وَأَنَّهُ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ
أَوَّلُ شَافِعٍ وَمَنْ يَشْفَعُ

إِحْرَامُ فِي التَّحْيِيصِ هَذَا أَتَيْتُ
قَسَمًا كَذًا صَحَّهَ الْأَصْطَحْطِيُّ
حَامِدُ بْنُ الْبَغَوِيِّ يُجِيبُ
وَصَوَّءَ مَنْ سِوَاهُ مِنْ غَيْرِ وَصَوَّءَ
مَنَامُهُ بِالْعَيْنِ دُونَ قَلْبِهِ
كَمِثْلُ مَا يُبْصِرُ مَنْ تَلْقَاهُ
وَأَنَّ أُمَّةً لَهُ خَيْرُ الْأَسْمَاءِ
وَشَرُّهُ نَاسِجُ كُلِّ مَا شَرِعَ
وَمِنْهُ يُسْتَشْفَى بِبَوْلٍ وَدَمٍ
أَوَّلُ مَنْ بَابُ الْخِيَانَةِ يُقَرِّعُ

فصل في العقد ومقتد مائة

يُنْدَبُ لِلْمُتَنَاجِ ذِي التَّاهِبِ
وَالَّذِينَ يَكْرَأُ بَعْدَهُ وَأَنْ يَرَى
إِذَا ارْتَفَعَتْ هِيَ أَيْضًا تَنْظُرُ
يَعْتَمِدُ مَنْ يَأْتِي لَهُ بِالْمَصْفَةِ
وَمِنْ نِسَاءٍ مَسْ شَيْ شَعِيرٍ
وَأَنْ أَيْبِنَ وَلِذَاكَ النَّظَرُ
وَلَا يَأْتِي لَيْسَ يُعَدُّ الْكُشْفُ لَهُ
وَلَا الْمَسُوحُ وَمَحْرَمٌ وَفِي
أَمْرٍ وَالْأَمَّا بِغَيْرِ رَابِعَةٍ
كَلَيْسًا وَمِنْ رِجَالٍ وَالْقِي
لَا فَرَجَهَا قُلْتُ الْحُسَيْنُ جُوزُهُ
وَلَا مَعَ النِّكَاحِ وَالْمِلْكِ وَلَوْ

أَنْ يَنْتَحِ الْوُلُودُ ذَاتَ النَّسَبِ
وَجَهًا وَتَقَبُّهَا وَأَنْ لَمْ يَوْمَرَا
وَمَنْ عَلَى الرُّؤْيَةِ لَيْسَ يَقْدِرُ
مُخْطَبَةٌ وَخُطْبَةٌ لِلْخُطْبَةِ
وَعِيره مُحَرَّمٌ لِلذَّكْرِ
لَا يَحْتَاجُ كَالْعَلَّاجِ يُحْطَرُ
تَهْتَكُ فِي سَوْءَةٍ فَحَلَلَهُ
هَذَا وَطَقِيلٌ لَأَمْرًا هَقٍ وَمِنْ
بِالْأَمْنِ لَأَمْنٍ سَرَفَةٍ لِرَكْبَةٍ
مَا بَلَغَتْ فِي السِّنِّ حَدَّ الشَّهْوَةِ
وَالْمُتَوَلَّى مِنْ سِوَى الْمَمْلُوكَةِ
فِي سَوْءَةٍ لَكِنْ كَرَاهَةً حَكَمُوا

وَالْمَنْعُ فِي مَرْبِضَةٍ أَيْضًا وَجِبَ
أَنْ كَانَ كُلُّ بَيْتٍ إِلَّا الْخُرُوبَ
وَلَيْسَ يَنْقُضُهَا أَوْ مَرَعَهَا
وَكَسْرُ قَرْنٍ مُوجِبٌ لِمَتَمِّهَا
كَذَاكَ فَقَدْ لَبِغَ وَالَّذِي
وَمِنْهَا يَفْقَدُ إِذَا نَهَا وَجِبَ
فصل

وَيُنْدَبُ اسْتِمَاعُهَا مَعْلُومًا
سَلِيمَةً مِنْ تَحْرُكٍ قَرْنًا
وَذِيهَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيسَى
وَأَجْزَأَتْ فِي وَقْتِهَا الْمَحْدُودِ
بِأَنْ مَضَى مَقْدَارُ رَكْعَتَيْنِ
خَفِيفَتَيْنِ ثُمَّ خُطْبَتَيْنِ
كَذَاكَ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرْطِ
الْمَاغْرُوبِ آخِرُ الشَّرْطِ

وَأَنْ تَكُونَ بِاللَّهَارِ مُدْعَى
وَأَنْ يَكُونَ مَسْلُومًا مِنْ يَدَيْهِ
وَحَالِصٌ وَذِي جَوْنٍ وَالْقِي
أَجِبَ مِنْ ذِي الْكُفْرِ وَهُوَ أَيْ
وَالَّذِينَ فِي مَكَانِهَا وَأَنْ يَدْرَ
فِي الْعَشْرِ أَخَذَ ظَهْرَهُ كَذَلِكَ الشَّمْسِ
وَكُونَهُ مُسْتَقْبِلًا مُبْتَدِئًا
مُصْلَبًا عَلَى الشَّجَرِ أَوْ لَا
كَذَا الدَّعَاءُ يَمْدُ بِالْمَأْثُورِ
عَنِ النَّبِيِّ بِالْفَقْرِ الْمَشْهُورِ
وَتَرْكُ فَعْلٍ رَأْسَهَا فَاَنْ دَعَى
مِنْ الْقَفَا عَصَابَةً أَوْ لَشَعًا
وَعَوَهُ لِأَبْلِ مِنْ كِبَارِهِ
وَالَّذِي لِلْبَقَارِ وَالْأَنْعَامِ
فَالْفَخْرُ فِي اللَّبَةِ دُونَ مَيْنِ
وَالَّذِي تَحْتَ تَمَجُّجِ الْغَيْثِ

وكونه للودجين قاطعا
من قطع المعلوم والمرى متا
وان يكن تحسان كل قد نج
اضحية الا خرون الاذن صح
واجزات عن فرضها مع علما
يكون بين القيمتين فيها
فصل

ويجب سابع الايات
عقيدة متا فان للعتلام
وعبره شاة فقط تفصل
اعضائها من غير كسر فمطل
فالرجل تقطع ينشأ للقاء بلكه
ويطبخ الباقي بمخلوقا بلكه
واطلعت للناس بالاضحية
والفقر اولي بها عديتكم

فصل
قد كان اهل الجاهلية العرب
لهم امور يجعلونها قرب
برعهم وبالدعوى الكاذبة
كقولهم بحيرة وسائس
وتولم وصيلة وحام
فانطلت باصدق الكلام
اولها هو التي تكونت
لها نتائج خمسة بطون
فكن تكون آخر الكل ذكر
اذا نشأ منها وتعتبر
متروكة طرد المد لا تركب
ولم تكن لغير صنف مخلد
والثان ما اعتقه مولاه لا
يفعه بخدمته ولا ولا
او البعير هذه لست به
لكل محتاج كصيف يركبه

قلت ولا يعسر ولا يقبل
وكالجواب خطبة المعتدة
وليسوى الرجعية التبريض ما
اجاب من يجبرها او غير من
نطقا وجاز الذكر للقياس
يقول زوجت وانكحت ابدى
نكاحا تزويجا انكحت او
في ذي خلا فامثل انكح ومما
والحد والصلاة بعده على
بشرط تحيز واطلاق ولا
اى في نكاح الشهادة الرضى
لا الدين او غير يقف الفسوان
بمجة او بتدكر بطل
للسيد المليم تزويج امه
ويولي سيد بيا المصلحة
والملق من سيدة ويحار
ويولي والد وان عرض
ويما اذ بعضها يحزر
لفقد وطء قبل ولزمت
لا طفلة ولا من الطفل ومن
يجح واربعاً وغير الكفو لا
وزوجا بمحونة بيا المصلحة
ثم الامام بعد شورى الاقرب

محرمه واختيط فيمن اشكلا
تصريحاً امع لا لرب العدة
بحرم بل ذي بعد ذي ان علما
بغير والسلطان في التي بمن
من خاطب وصحة النكاح
تزوج انكح وقيل بعد ذي
لفظ تزوجت وزوج وزوا
كان يحفى هذه متزجيا
يحب يدب ان تحسلا
تس حضور سامعين قبل
ولو بمشورى عدالة مضى
يعرفه بعض الصالحين او بين
يسيد وفسق هذا اما نقل
كافرة لا كافر لسلمة
ان يل مالا وولي ان يسلمه
لا العبد والسيد ليس يقهر
عقن ها جميعها حال المرض
ثم يجدي عن آب وبغير
تزوج من جنت لتزوي فريه
من بمن فردة يزوجها ان
معينه وامه من عقلا
وان طرا بعد البلوغ رجة
بجونة تحتاج ثم العصب

لَا الْفَرْعَ دُونَ سَبَبٍ وَمُشْكِلٍ
لَهُ بِإِذْنِهِ وَحَيَاتُهَا بِلَا
وَبَعْدَهُ السُّلْطَانُ لِلرَّأَةِ فِي
بِالْقَمْتِ فِي الْبِكْرِ وَيَلْزَمُ الْوَلِيَّ
وَعَتَهُ وَسَقَهُ وَفَيْسَقَ
كَذَلِكَ الْجَنُونَ لَا الْعَمَى وَلَا
وَأَنْ يَغِيبَ مَقْدَارُ قَصْرِ أَوْجَعِ
مَكَافِي أَوْ الْوَلِيَّ الرُّوحَ مَعَ
رُوحِ سُلْطَانٍ وَلَيْسَ يَسْتَقِلُّ
وَالرُّوحُ فِي وَكَأَلْفٍ يَصْرُحُ
وَاحِدَةً بِشَرْطِ إِذْنٍ مَنْ وَلِيَّ
بِمَا هُوَ الْأَقْلُ فَمَا عَمِيَا
يَلْعُو وَمِطْلَاقُ نِسْرٍ وَاحِدَةٍ
وَلَوْ مَعَ الْوُطءِ فَلَا مَهْرَ كَمَا
كَأَحْكَمَ فِي مَرِيضٍ مَوْتٍ قَدْ سَمِعَ
وَمَا نَسِيبُهُ وَمَنْ لِلْمَرْبِ
أَوْ هَاتِمٍ نَسَبٍ أَوْ مَنْ جَبَتْ
وَجَرَّةٌ دَنِيَّةٌ وَمَنْ تَعَفَّ
وَلَوْ بِفَضْلِ حُصٍّ وَالْيَسَارِ
وَجَاوَزَ أَنْ ذِي وَالْوَلِيَّ رَضِيَا
وَقَدِيمَ الْأَفْقَةِ ثُمَّ الْأَوْعِ
وَصَحَّ مِنْ غَيْرِ وَقَفَ لِلْبَسْرِ
إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ وَلَمْ تَرَ الرُّوحَ لَوْ

أَعْتَقَ كَالْمَرْأَةِ لَكِنَّ الْوَلِيَّ
إِذْنٍ عَلَى تَرْبِيبِ إِرْثٍ نَزَلَا
يَحِلُّ حُكْمُهُ بِإِذْنٍ وَكَتْمِي
إِحَابَةُ الْمُتَقَسِّمَاتِ الْعَقْلِ
وَحُفْلُ دِينَ وَالْقَبْرِ وَالرَّقِي
لِغَاوَةِ إِلَى الْبُعِيدِ نَقْلًا
بِالْفَضْلِ لَا الْجَبْرِ مِنْ عَيْتَا
فَقَدْ الْمَسَاوِي أَوْ فِي الْأَحْرَامِ وَقَعَ
وَكَيْلٌ مَحْرَمٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
وَلَا حَتِيَا جِالِجِ السَّفِينَةِ يَسْكُ
وَأَنْ إِلَى السُّلْطَانِ وَالْعَكْسِ حَلِي
وَمَهْرٌ مِنْ لَاقَتْ وَمَا زَادَهَا
وَأَنْ يَذُونَ الْأَوْسَ يَنْجُو رَاشِدَةً
رُوحَ عَبْدٍ أَمَّةٍ لَهُ هُمَا
بِعَمِيَّتِهَا وَتِلْكَ ثَلَاثٌ وَنَحْوُهَا
وَلَقَرِيْشٍ إِلَى الْمُطْلَبِ
عِيَا يَهْ الْخَبَارُ هَاهُنَا ثَبَتَ
وَحَرَّةٌ كَقَوْلِ الْغَيْرِ مَنْ وَصِفَ
وَبَحْوَحِينَ مَا يَهْ اَعْتَسَارُ
بِالْعَبْرِ لَا الْقَاضِي وَبَعْضُ الْأَوَّلِيَا
وَبَعْدَهُ الْأَسْنُ ثُمَّ يَقْسَرُ
فِي سَابِقِ اثْنَيْنِ وَلَمْ تَرَ عَرَبِي
مَاتَتْ وَالْإِنْفَاقُ عَلَى هَذِي نَفْوَا

وَالثَّلَاثُ الشَّاةُ الَّتِي قَدْ انْتَبَهَتْ
مِنْ الْبَطُونِ سَعَةً وَأَرْوَجَتْ
بِاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وَاسْتَقَرَّ
فِي ثَابِتِ الْبَطُونِ انْتَبَهَتْ مَعَ ذِكْرِ
قَالَوَا أَقْدَمْتُ وَأَصَلْتُ أَحَالَهَا
فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ لَا جَلَسَا
وَدَرْ لَكَ الْأَرْبَعُ لِلْمَرْبِ
وَالْجَوَارِ لِلنَّسَاءِ بِجَالِ
وَأَجَرَتْ إِذْ الشَّاةُ بِمَرَاتِنَا
فِيهَا لَهَا مِنَ الْأُمُورِ الْوَارِثَةِ
وَالشَّاةُ أَنْ مَاتَتْ بَانَتْ قَدِيمٌ
أَوْ ذَكَرَ خَصْمَا يَهْ أَصْنَانَهُمْ
وَأَنْ أَنْتَ بِالْجَدِي مَعَ أَثَاكَ
يَعَالُ أَيْضًا وَمَلَّتْ أَحَالَهَا
فَذَكَرَ هَذَا الْجَدِي لِلْأَصْلَامِ
مَتَمَّ فِي سَائِرِ الْأَيْتَامِ
رَابِعًا لِحَالِ لَا يَلِ يَضْرِبُ
عَشْرِينَ بَعْدَهَا لَا يَفْقَدُ
بَلْ نَفَعَهُمْ مِنْ طَرَفٍ قَدْ جَرَى
وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَطْرُقْ مِنْهُمْ حَتَّى
بَابُ الْإِيمَانِ
وَأَعْلَمُ أَنَّ سَائِرَ الْإِيمَانِ
عَلَى اخْتِلَافِ حُكْمَانِ غَايَاتٍ
أَمَا تَكُونُ فِي خُصُومَةٍ نَفْسِي
أَوْ غَيْرِهَا تَمَّ الَّذِي فِيهَا وَقَعَ
أَمَا لَمْ يَفْعَلْ وَهِيَ مِنْ يَنْكُرُ
أَوْ حَلَبَ حَقٌّ وَهِيَ خَيْرٌ تَذَكَّرُ
قَسَامَةً مَعَ الْعَمَانِ وَالَّتِي
مَعَ شَاهِدٍ فِي الْمَالِ وَالْمَرْوَةِ
بَعْدَ التَّكْوِيلِ وَهِيَ كَالْأَقْدَارِ
خَامِسًا مَعَ شَاهِدِينَ جَارِي

فِي سَمْعِهِ فِي رَدِّ عَيْنٍ قَهْرِي
وَبَعْدَ عَوِي عَنْهُ وَعَشْر
وَبَرَحَ عَمْرِيَا فِي الْيَمِينِ
عَلَى عَزِيمٍ غَاشِيٍّ أَوْ مَبِيتٍ
وَعَوَانَتِ طَالِقٍ فِي أَمْسٍ
وَقَالَ لَمْ أَرِدْ مَطْلَقَ نَفْسِي
إِمَّا لَمْ تَمْرِي بِلَا خَصْمٍ مَعَهُ
فَانْهَ ثَلَاثُهُ مَعْلُومَةٌ
لِفَوَالِمِينَ مَحُولَةً وَاللَّهُ
مِنْ غَيْرِ تَصَدُّقٍ أَوْ مَعَ الْإِكْرَاهِ
وَلَا انْتِفَادٍ فِيهَا وَالْمَنْعَقُ
هِيَ الْيَمِينُ بِاخْتِيَارٍ أَوْ قَسْدٍ
فَإِنْ يَكُنْ كَذِبًا عَلَى شَيْءٍ سَلَفَ
فِيهِ الْغَيْبُ مِنْ بَيْنِ مَنْ خَلَفَ
فَصَلِّ

وَحَيْثُ لَا يَعْلَمُ سَبْقُ يَبْطُلُ
سَابِقُ دَيْنٍ فَالْكَاحُ لِلَّذِي
لَوْ أَمْدَقَتْ لَيْسَ تَقْسَمُ
مِنْ نَسَبٍ وَمِنْ رِضَاعٍ لِلْأَبَدِ
عُمُومَةً وَقَوْلُهُ الْحَوْلُ
وَعَبْرَتُهَا لَا وَلَدَ الزَّوَالِ
وَأَمَّ احْتِفَادٍ وَجَدَةَ الْوَلَدِ
أَوْ حَرَمَتْ أَصُولَهُ فَصُولُهُ
أَوَّلُ فَصِيلٍ سَابِقٍ الْأَصُولُ
أَصُولُ زَوْجَةٍ وَإِنْ غَشِيَهَا
بِالْمَلِكِ أَوْ شَبَهَةِ الْوَالِدِ كَمَا
وَالْمَرْءُ فِي شَبَهَةِ دُونَ الرِّقِ
وَحَرَمَ الشَّخْصَ بِعَدْوٍ دَانٍ
وَجَمْعُ خَمْسٍ وَلَيْسَ بِدَلِيلٍ
وَلَوْ بِهِ اخْتِلَافٌ مَعَ فِي الْآخِرِ
وَجَدَتْ بَيْنَ ذِي وَذِي حُرْمَةٍ
فَإِنْ تَبَيَّنَ سَابِقُهُ أَوْ اشْتَرَى
أَوْ كَيْفَ بَابُهُ وَتَزْوِجُ شَجْعٍ
أَنْثَى وَبَيْتَ زَوْجِهَا أَوْ أَمَّهُ
إِنْ تَكُنَّ السَّيِّدَةُ مِنْ لَمْ يَجْمَعَا
أَوَّلًا وَثَنَيْنِ عَلَى الرَّقِيقِ
يَعْنِيهِ قُلْتُ وَوَجَدَانِ الصِّفَةِ
مَعَ انْتِشَارٍ فِي نِكَاحٍ مَعَ لَا

وَتِلْكَ إِنْ خَلَفَ بِأَنْ يَجْهَلَ
يَخْلِفُ بِالْبَيْتِ وَأَنْ يُقَرَّزِي
وَيَكُونُهَا وَرَيْتُ تَحْرُمُ
حَرَمٌ مِنْ لَا دَخَلَ تَحْتَ وَلَدٍ
كَالْبَيْتِ يَنْفِيهَا مِنَ الدَّخُولِ
وَأَمَّ غَيْرُ وَاحِدٍ لَا مِنْ نَسَبٍ
وَإِخْتِ أَوْلَادٍ مِنَ الرِّضَاعِ قَدْ
فُصِّلَ أَدْنَى مِنْ هُمْ أَصُولُهُ
وَزَوْجَةُ الْأَصُولِ وَالْفُصُولُ
فُصُولُهَا أَيْضًا وَمِنْ وَطْئِهَا
فِي عِدَّةٍ وَفِي انْتِسَابٍ فِيهَا
بُرْءٍ بِهَا أَوْ لَمْ يَسْتَكْثِرْ
إِنْ تَشَبَّهَتْ صِرَتْ حُرْمَاتٍ
تَجْمَعُ ثَلَاثٌ وَهِيَ فِي مَقْدَرِ يَبْطُلُ
وَأَشْيَيْنِ آيَةٌ تَقْرَأُ ذَكَرَ
نِكَاحًا أَوْ وَطْئًا بِمَلِكٍ أَوْ هُمَا
أَوْ بِزَوْالِ الْمَلِكِ بِمُحَرَّمٍ طَرَا
أُخْرَى لَهُ وَلَا يَسْلَامُ مِنْ تَكْنِ
وَحُصِّصَتْ مَمْلُوكَةٌ بِالْحُرْمَةِ
وَمِنْ ثَلَاثًا طَلِيقٌ حُرْمَةٌ
فِي الثَّانِيَةِ لَا ذِي مَعَ التَّعْلِيلِ
شَرَطُ إِلَى إِيْلَاجٍ قَدْ رُحِّسَتْ
فِي شَبَهَةِ وَوَطْئِ مَلِكٍ مَشَا

وَمِلْكُهُ وَمِلْكُهَا وَلِلَّذِي
 بَدَأَهُ أَوْ لَوْ بَعْضًا وَلَوْ كَانَ الَّذِي
 بِهِ كَانَ يَقُولُ إِنَّ تَحْتِكَ
 تَمَّ النِّكَاحُ بَعْدَ هَذَا يَجْرِي
 وَبَدْوُهُ لِأَمَةٍ لَوْ حُرَّةٌ
 وَلَوْ كِتَابِيَّةٌ أَوْ مِنْ بِلَقْلٍ
 وَلَا الَّتِي عَاتَى بَعِيدًا وَالَّتِي
 وَلَوْ تَسِيرًا وَمُسْلِمٌ مَلِكٌ
 دُونَ الْجَوْشِيَّةِ أَوْ ذَاتِ الْوَتَنِ
 حُرًّا أَوْ مُجَلَّدًا وَغَيْرَ الْجَلْدِ
 وَحُرٌّ بَعْضٌ كَالرَّقِيقِ لَوْ جُمِعَ
 وَأَمَةُ الْكِتَابِ دُونَ مُسْلِمَةٍ
 وَأَتَمَّا حَلَّتْ مِنَ الْكُفَّارِ مَنْ
 قَدْ آمَنَ الْأَوَّلُ مِنْ آبَائِهَا
 أَوِ الَّتِي تَعَزَّى لِإِسْرَائِيلَ
 وَوَتْنِي أَحَدَ الْأَصْلِيينَ لَهُ
 وَتَرَمَّتْ صَابِيَةٌ وَسَامِيَةٌ
 وَلَا يَجُوزُ كَوْنُهَا مُقْتَرَرَةً
 وَالزَّوْجُ لَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ يَقْتَضِي
 وَبَعْدَهُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قِفَ
 وَلَوْ بَعْضٌ لِلزَّيْمِيَيْنِ أَوْ
 وَلَوْ صَحِيحًا أَفْسَدُوا الْمَصَاهِرَ
 كَذَا الْمَسْمُومِ وَلِفَاسِدِ قُضَى
 كَاتِبُهُ وَفَرَعُهُ الْحَرْدِيُّ
 يَنْبَغِيهَا عُلُقُ سَبَقِ عَتِيقِ ذِي
 بِصَحَّةٍ فَقَبْلَهُ أَعْتَقْتُكَ
 وَأَمَتَيْنِ حَرَمُوا لِلْمُسْرِ
 حَصَلَ أَوَّلُهُ عَلَيْهَا قَدْرَةٌ
 مِنْ مَهْرٍ مِثْلَ قَبْعَةٍ لَا ذِي عَاجِلٍ
 غَالَتْ وَرَثَقَا وَيَأْمُرُ الْعَنْتِ
 ذَاتِ كِتَابٍ قُلُوبُ الْوُطْلُوكِ
 وَحُرَّةٌ وَأَمَةٌ إِنْ يَجْمَعُ
 يَبْتَغِي فِي الْأَوَّلِ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ
 لِحُرَّةٍ وَأَمَةٍ لَمَّا امْتَسَعَ
 لِذِي الْكِتَابِ فَلَمَّا مُحَرَّمَةٌ
 مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى يَعْلَمُنَ
 مِنْ قَبْلِ تَحْرِيفِ بَابِئِيسَاسِهَا
 مِنْ قَبْلِ نَسْخِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
 وَقَرِئَ هَذَا وَلَا مُتَقَبِّلَةً
 خَالَفَتْ الْأَصُولَ وَهِيَ مَهْدَرَةٌ
 وَرَدَّةٌ وَسَبَقُ إِسْلَامِ الْمَرْءِ
 إِنْ لَمْ تَكُنْ ذَاتُ كِتَابٍ يَرْفَعُ
 تَمَّ نِكَاحُ الْكُفْرِ بِالْبَعْضِ صِفَ
 كَانَ مُؤَقَّتًا وَتَابِعًا رَأَوْا
 يَنْبَغِيهَا كَذَا طَلَا الْكَافِرَةَ
 بِمَهْرٍ مِثْلَ فُسْطَ مَا لَمْ يُقْبَضِ

خَلَفَتْ أَوْ أَحَلَّتْ بَالَهُ اشْتَبَهَ
 تَعْبِيرُهَا مَا لَمْ يَرُدَّ بِهَا الْحَرِّ
 أَمَّا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ أَلَّهُ وَلَا
 أَقْبَوْصَ مِنْ صِفَاتِهِ هَلَا

فصل

حَكَمَ الْبَيْتِ بِالْخَلْفِ لَهَا تَطْلُ
 كَذَاكَ مَا اسْتَنَاهُ الَّذِي يَنْقَلِ
 وَمِنْ رَأَى بَعْدَ الْبَيْتِ حَشَّةً
 خَيْرًا أَوْ مَا يَقْتَضِي تَحْيِيئَتَهُ
 ثُمَّ لَيْفَ عَنْ يَمِينِهِ وَمَا
 عَدَا الْمَقَامَ جَائِزٌ أَنْ يَقْدَمَا
 وَيَكِلَ مِنْ عَلَى تَزْوِجٍ عَلَى
 نَوَاجِةٍ أَوْ تَرْكِهِ قَدْ اشْتَبَهَ
 فَيُشَارُ التَّزْوِجَ الَّذِي ذَكَرَ
 فِي عِدَّةٍ مِنْجِيَةً مِنْهُ يَبْرُ
 فِي أَوَّلِ الْحَالَيْنِ وَهُوَ الْمَثَلُ
 وَالْحَشَّةُ فِي الشَّاذِ وَفَقَائِئُ
 وَمِنْ يَقُولُ وَاللَّهِ لَا أَسْكُنُ
 أَوْ قَالَ لَا أَسْكُنُ وَهُوَ كَانَ
 أَوْ قَالَ لَا أَلْبَسُ وَهُوَ لَا يَلْبَسُ
 أَوْ قَالَ لَا أَجْلِسُ وَهُوَ جَالِسٌ
 أَوْ قَالَ لَا أَرْكَبُ وَهُوَ رَاكِبٌ
 فَحَشَّةٌ إِنْ اسْتَدَامَ رَاجِعٌ
 وَإِنْ يَقُولُ فِي تَمَرَةٍ بَيْنَهُ لَا
 أَخْرَجَ وَلَا أَكُونُ أَكَلًا
 وَلَا أَكُونُ مُسْكَا لَهَا تَبْرُ
 بِأَكْلِ بَعْضٍ مَا جَلَسَتْ أَفْقَرُ
 أَوْ قَالَ لَا أَكُلُهَا فَادْخَلَتْ
 فِي غَيْرِهَا وَبَدَأَ أَكَلَ فَطَلَتْ
 وَاحِدَةً فَحَشَّةٌ قَدْ امْتَسَعَ
 وَإِنْ يَحْتَفِظُ نَفْسَهُ فَبِالْوَرَعِ

قصہ

لَوْ قَالَ لَا أَكُلُ بَرًّا وَهَذَا
إِلَى دَقِيقٍ أَوْ سَوَاقٍ فَأَكُلُ
أَوْ قَالَ لَا أَكُلُ حَتَّى أَفَاكُلَ
شَحْمًا بَغِيرَ الْفُطْرِ وَالْجَنِّ حَصَلَ
بِإِوَالِيَةِ الْوَلَحِّ غَيْرِ النَّعْسِ
وَالصَّيْدِ وَالْجَلِّ وَكَبِيرِ فَأَعْلَمَ
أَوْ قَالَ تَمَرًا فَتَنَاوَلَ الرُّكْبَ
وَعَكَّهُ كَذَا الَّذِي بِيَدِ الْعَبِّ
أَوْ قَالَ لَا أَكُلُ دَرَاهَنًا فَتَقِلُّ
لَا كَلِمَةً تَبْدُو جِنًّا فَاسْتَقِلَّ
أَوْ قَالَ لَا أَكُلُ خَمْرًا فَضَرَبَ
بِمَا شَرِبَ فَذَابَ فِيهِ وَشَرِبَ
أَوْ قَالَ لَا أَشْرَبُ مِنْ سَوَاقٍ
فَنَالَهُ مَا لَا أَكُلُ أَوْ بِالذَّوْقِ
أَوْ قَالَ إِنِّي قَطَلْتُ أُنْكَرُهَا
زَيْدًا بِحَالٍ ثُمَّ بَعَثَهُ سَلَامًا
عَلَى أَنَا مِنْ وَهْوَ فِيهِمْ وَتَوَكَّلْ
بِهِ بِسَوَاءِ حَيْثُ حَضَرَ السَّوَى
أَوْ كِتَابٍ أَوْ رَسُولٍ حَكَمْنَا
لَا حَتَّى فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ
وَأَنْ يَقُولَ لَا أَكُلُ الرُّؤْسَ
لَمْ يَحْتَثْ بِهَا أَلَمْ يَكُنْ مِنَ النَّهْمِ
وَلَمْ يَكُنْ مِنْ بِلْدَةِ بَهَا الْفَرْدِ
بِجِ الرُّؤْسِ عَادَةً مِنَ الْجَسَدِ
بَابُ الْمَذَرِ
وَلَا يَصِحُّ الْمَذَرُ إِلَّا فِي قُرْبَيْ
لَمْ تَتَّعِنْ كَصَلَاةٍ تَسْتَحِبُّ
فَلَوْ جَرَى نَذِيرٌ فِي سَنَتِهِ
بَعِيْنَهَا فَرَأَى أَنَّ أَقْبَمَهُ
فَأَنْ تَوَلَّى فِيهِ أَوْ تَمَرَّصًا
وَإِحْطَاءَ الطَّرِيقِ وَأَنْ يَنْقُصَ

بِقِيَمَةٍ قُلْتُ وَفِي الشَّيْءِ
 وَاتَّخَذَ الْجَنَسُ أُغْيَرَ بِالْقَدْرِ
 لَا لَلَّتِي قَدْ قَوَّضَتْ وَاعْتَدُوا
 أَوْ طَلَّقَ الْأَخْتَيْنِ أَوْ رَفِيقَهُ
 ثُمَّ الْجَمِيعَ اسْكُمُوا فليس له
 وَإِنْ جَمِيعًا اسْكُمُوا أَوْ سَبَقَا
 فَخَيْرُ الْأَخْتَيْنِ وَالْجَحْرَةُ لَا
 فَيَرَى لَا إِنْ قَارَنَ الَّذِي قَسَدَ
 وَالْيَسْرَ وَأَمِنْ الزَّيْنِ فِي الْأَمَةِ
 وَحَكْمًا بِالْحَقِّ إِنْ خَصِمَ رَضِيَ
 تَقْرِيرُهُ لَوْ صَارَ كُلُّ مُهْتَدِي
 وَلَا لِمَنْ قَدْ عُوْهِدًا وَاخْتَارَا
 وَعِدَّةُ الشَّهَةِ لَا فِي الرِّدَّةِ
 مِنْ أَخَوَاتٍ وَأُمَاءٍ وَصِيْقَتْ
 وَالْبَيْتُ لَا لِدَا إِجْلٍ بِالْأُمِّ قَدْ
 وَحَرَّةٌ ذَاتُ كِتَابٍ قَدْ مَتَّ
 إِنْ مَتَّ الْحَرَّةُ وَهِيَ مُسِيْلَةٌ
 زَكَاحٌ ذِي أَدْعٍ وَحَرَّةٌ تَعْدُ
 وَبَعْدَ دَيْنٍ تَدْفَعُ الْمُؤَخَّرَةَ
 فِيهَا هَذَا الْحَاوِي مِنَ الْمُتَابِعِي
 فَلَا عِتَابَ رَفِيهِ بِالْيَتَامَى
 لَا الْغَيْرَ وَالزَّوْجَ قَدْ فِي الْقِيَمَةِ
 فَكُفَّهَا فِي حَقٍّ مِنْ سِوَاهَا

وَالْعَبْدُ تَتَبَّنِ وَيُخْرِجُ النَّقْصَ
أَوْ قَبْلَ عَقْدِ صَارِدَ الْإِيمَانِ
وَمَعَهُ أَنْ أَسْلَمْتَ اثْنَتَانِ
إِنْ كَانَتَا رَفِيقَتَيْنِ لَا إِذَا
تَمَّ طَلَاقُهُ وَلَوْ مُعَلَّقًا
وَالْفَسْحُ أَنْ قَرَّبَ السَّرَاحَ
لَا الْوُطْءُ وَالْإِيلَاءُ وَالظُّهَارُ
فِي بَعْضِهِمْ وَاجْتِبَاءُ اللَّادِي
لَهُ وَلِلْفِرَاقِ عِبَادُ الصُّورِ
فَإِنْ يَمُتْ مِنْ قَبْلِهِ فَكُلُّ
وَوُفِّقَ الْأَرْضُ إِلَى الصَّلَاحِ وَمَعِيَ
عَلَى سِوَى الْأَرْضِ كَيْفَ جَدَى الشَّيْءِ
لَا أَنْ يُطْلَقَ ثُمَّ تَلْبَسَ مِنْ هَيْبَةٍ
أَوْ أَرَبَ مِنَ الْكَيْفِيَّاتِ قَدْ
تَقَدَّمَ تَأْخُذُ لَا التَّأْخِيرُ

فَمَا إِذَا مِنْ قَبْلِ مَا أَهْدَى عَقْدَ
وَمَعَهُ مَا أَسْلَمْتَ اثْنَتَانِ
تَمَّ بِحُرِّ تَعْيِينَاتِ
تَأْخُرُ الْحُرَّةُ عَنْ هَذَا أَوْ ذَا
لَا أَنْ يُعْلَقَ اخْتِيَارًا مُطْلَقًا
تَعْيِينُهُ هَاتِيكَ لِلتَّكَاثُفِ
وَجَازَ أَنْ يَحْضُرَ مَنْ يَحْتَدَرُ
قَدْ أَهْدَى الْكَيْفِيَّاتِ
وَاجْتِبَاءُ لِيَعْتَارَ وَعِزَّ أَنْ أَصْرَ
تَعْتَدُ الْأَقْصَى قُلْتُ إِذَا لَحُلَّ
تَفَاوُتَ يَجُوزُ لَا إِذَا أَوْقَعَ
طَلَقَ بِالْتَّعْيِينِ ثُمَّ التَّبَسُّكَا
أَحَدَى الْكَيْفِيَّةِ وَالْمُتَدَيَّةِ
تَخَلَّفَتْ وَالنَّفَقَاتِ لَا مَدَّ
وَرَدَّةُ الْأُنْثَى خِلَافَ الذَّكَرِ

فصل في الخيار وأحكام آخر

وَبِالْجُدَامِ وَالْجَوْنِ وَالْبَرَصِ
وَعَنْتِي مِنْ قَبْلِ وَطْءٍ وَقَرَّتْ
بِالْعَقْدِ عَلَيْهِ وَلَا مِنْ بَعْدِ مَا
وَلِلْوَلِيِّ بِالَّذِي عَمَّ إِذَا
وَبَعْدَ وَطْءٍ وَالْمُسْتَأْنِ طَرَا
يُخْلَفُ شَرْطُ نَسَبٍ وَسَلَمٍ
وَوَلَدٌ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ ذُو نَسَبٍ

خَيْرٌ وَبِالْجَبِّ وَلَوْ بِهَا نَقَصَرُ
وَرَفِيقٌ وَإِنْ طَرَا مَا اقْتَرَنَ
زَالَ وَمَا مِنْ بَعْدِ مَوْتِ عِلْمًا
قَامَتْهُ كَمَنْعٍ تَزْوِيجُ بَيْدَا
مِنْ بَعْدِهِ كَرْدَةٍ وَخَيْرًا
وَصُدْرِي لَا يَخْلَفُ الرُّعْمُ
خُرُوجُ السَّيِّدِ حَتَّى أَصِلَ أَبُ

لكنه ان صدّه الاعداء
عن فعله لم يلزم الفسخ
كذبها اصبحت عتيها
فقال موت بينه وبينها
وان جرى بصوم عام عتبه
فصومه حتم كما قد بينه
لانغريد مطلقا ولا قمتا
ومثله شهر الصيام في الفسخ
او صوم يوم فيه يريد يقدم
فجاء وصومه تحتكم
وحيث فأت الفسخا فدلزم
اوجاه ليلا فاعلا له علم
فان يقل يوم القدوم موقعا
فراحت صياحه مؤبدا
ان لم يكن موافقا لمقتضى
ما به عن صومه ولا قمتا
باب آداب القاضي
جلوسه للحكم غير محتجب
ساكن قلب لا يمسجد مذنب
وفعله ان شهد الجنازة
او عاد مرضا فابعد جاشا
كما له ان يحضر الولاية
او يترك الجمع تركا دائما
وان يجي مقدما للحجاج
وعونه لا وقت الاحتياج
وان راى حشمتين قد قدما
اليه يسكت او يقل تكلمتا
او مدعين في الدعاوى اترد حوا
فمن يكون سابقا يقدم
عنه بدعي غالبا فان وجد
من واحد منهم خصما بلد

نهاء عن خصامه المذكور
فإن بعد جازاه بالتعزير
وشاور الأجازة العلم
ولا يقدح غيره في الحكم
وحكمه بعلية فيما عدا
عقوبة لله ما مضى أبدا

فصل

أن يحط في حكم عيان ينفق
فإن تغير اجتهاده فمضى
بما يراه بعد الاستقلال
من غير نقض الاجتهاد الأول
والبحر والتعديلان لم يحصل
من شاهد عدل فقلل قبلا
كذلك الترجمة التي تفسر
ما يسوى عدلين ليست تسبق
ثم الشهود حيث ما يكملوا
وارتاب فيهم فقلل والمثلوا
وليكف في التعديل هذا عدل
مع علم بالحق والشهود قبل
ويستحقون الذي قد عدلوا
وكان القاضي ومن قد جعلوا
صاحب رأي الحاكم المذكور
متصفا بالعلم والتدبير
ونعمه كبس الرقاع ثم لا
يفهمها حتى يكره أولا
وليحمد كتاب قاض قدوة
مع شاهده عدل والا فليزد
باب القصة

واجرة القسام حيث يقسم
في بيت مال المسلمين نكح
فالشركاء بعده كل شخص
بقدر ما يأخذه من الحصص

قيمته يوم ولادة متى
وبحايته فمضت القيمة
وذا وما ذكرته من قبل
وعاد إن يعزم بها على الذي
إن عتقت وأحصه فمن عتقا
وعتق كل الرمس لأن ذى مرض
روح يرقى مترا إن عتقا
رجعيا أو أسلا مة تخلفا
دون اجازة وللصبيبة
لا لولي وجهل عتق واليماز
إن حلفت عذر ولو يعترف
فسنة إن طلبته أمهلا
يطلب بالوطء وإن لم يعترف
هذا ولو سافر واستغنى
قلت الرضى أثناءها وقبلها
كما تحكم لو استغنى الاستغناء
ولو يطلعتك شتم راجعا
لا إن يجتذذه وصدق من محمد
ولم يلاعنها ولا في العنة
لا إن أنت لعدوة بأربع
فإنه مصدق في التالف
رجوع مودع على من أودعا
ذاكلها فالقول قول الشايف

حيابدا لا بالحدود ميتها
من أمه لسيد مغرومة
في ذمة العبد كغير المثل
قد عر لا بالبر بل إن نكذى
عليه والعاقبة إلا السيئة
وذلك ثلث المال قبلما استغنى
من قبل فسبحا ولو قد طلقا
وإن يؤخره اليما كفى
ومن نحن عقيب الأهلية
بالعتق لا بالعتق وعلى البدار
بعينه أو بعد دية تخلف
فإن لنفي عتقه تخلف فلا
ترفع لقاض ويبيع تسقى
في غير النكاح لأن ترضى
على الأصح غير مستقط لها
من قبل أن يجري الابتاع
صورتها وغير ما في واقعا
جاءها إلا إن آتته بولد
ولا في الإيلاء فقول المتبر
أو طلب الرضاها كالمودع
والسحق إن يعزمه نفي
ومثل دأري في يد اثنين ادعى
بأنها بينهما ينصفان

فَدَعِيهَا سَمَهُ إِنْ يَسْبَحُ
مُقْتَرَحَةً وَالْبَعْلُ
وَالَّذِي يُرْسِلُ الْقَتْلَ فِي الْإِثْنَانِ
وَقِيَّةُ الْإِيْلَا وَيُقِي الْعَتَّةَ
وَيَجْعَلُ أَمَّةَ الْقَرْعِ وَجَبَّ
وَصَدْرِي وَلَيْدٍ لَا فِيمَنَّهُ
بِالْمَلِكِ بِالْقِيَمَةِ لَا إِنْ تَسْتَقِ
وَلَوْ وَحْدَى الْحَارِيَّةَ الْمُشْتَرَكَةَ
وَلَيْسَ لِلْيَسِيرِ وَحْدًا لَوْلَا
وَلَيْسَ قَرْعُهُ مُسْتَمْتَعًا
وَأَسْتَأْنِ شَوْهًا وَتَزْوِجُ أَمَّةً
إِنْ شَقَّ صَبْرًا وَخَلَفَ الْقَتْلَا
وَلَوْ عَجَزَتْ عَنْهُ أَوْ رَفَعَتْ
وَالْمَهْرُ مَهْمَا يَتَعَيَّنُ شَيْعًا
بِالْمَوْتِ وَانْفِسَاخِهِ وَبِالْإِطْلَاقِ
وَالْعَصَبَاتِ قُبِيَّتْ فَالْأَدْنَى
وَبِالنَّهَارِ اسْتَحْدَمَ السَّيِّدُ مَنْ
وَأَخَذَهَا لِلزَّوْجِ كَيْلًا لَا فِي
وَمَهْرُهَا السَّيِّدُ فَإِنْ دَخَلَ
مِنْ قَبْلِهِ وَمُسْقَطٌ مِنْ قَبْلِهِ
كَوْطُ أَصْلِ أَمَةٍ زَوْجَهَا
وَلِنْ تَمَتْ وَلَوْ يَقْتُلُ الْأَجْنِي
وَلِنْ يَبْعُهَا سَيِّدًا أَوْ يَعْتِقُ

مِنْ ثَالِثٍ فَالثَّانِي فِي التَّشْفِيعِ
كُلُّ تَمَتُّعٍ لَهُ وَالْعَزْلُ
لَا الْحِلَّ وَالْحَيْلُ وَالْإِحْصَانُ
وَالْإِذْنُ نَظْمًا وَافْتِرَاشُ الْقَهْرِ
مَهْرٌ وَتَعْيِيرٌ وَيَتَبَتُّ النَّسَبُ
وَيَتَبَتُّ لِأَصْلِهِ أُمِّيَّتُهُ
لِلْإِبْنِ مِنْ قَبْلِ أَوَّلِ الدَّرَقِ
يَتَبَتُّ فِيمَا الْقَرْعُ مِنْهَا مَلَكَةً
وَيَعْتَمِدُ فِي الْغَيْرِ فِي الْقَوْلِ الْأَسَدُ
أَقْرَبُهُمْ قَوْلًا رُتْ قَوْلُ عَا
لِأَصْلِهِ الْحِرَّ الَّذِي قَدْ عَدِمَهُ
بِقَوْلِهِ بِلَا يَمِينٍ شَيْعًا
أَوْ طِفْلَةً إِنْ اِجْتِيَاحُ يَتَقَى
تَعْيِينُهُ وَجَدَّ الْمُسْتَمْتَعَا
وَالْخَلْعُ وَالْعَتَقُ يُعْذَرُ كَالشَّقَاوِ
وَيَأْسُوهُ إِنْ يَهْزِقَ أَقْرَبُ عَا
زَوْجَهَا وَالزَّوْجُ لَمْ يَتَّفِقْ إِذَنْ
غَيْرُ وَلَوْ صَاحِبَةً اخْتِرَافِ
سَلَمُهُ وَيَسْتَرْدُّ مَا بَدَلَ
رَدَّتْهَا كَقَتْلِهَا وَقَتْلُهُ
مِنْ ابْنِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَوْجِبَهَا
وَخَرَقَ لِنَفْسِهَا فَكَلِمَتِي
أَوْ وَلَهَا أَوْ صَى بِمَهْرِهَا بَقِي

فَإِنْ أَرَادَ وَالْقَسَمُ الْوَاحِدًا
وَكَانَ حَظٌّ مِنْ أَرَادَ مَا شَاءَ
مِنْ غَيْرِهِ وَكَانَ بَعْدَ يَنْتَفِعُ
بِهِ أَجِبْ ثُمَّ عَيْدُ امْتِنَاعِ
وَقِسْمُهُ بَقَرَةً كَمَا تُعْرِفُ
عَلَى أَقْلِ الْأَنْصَانِ خَلْفَ
وَلَا يَجُوزُ كَوْنُهُ مُتَمَرِّقًا
نَصِيبُ شَخْصٍ لَمْ يَرِدْ تَفَرُّقًا
وَالِاتِّحَاضُ اخْتِصَالُ الدَّارِ
وَمِنْ سِوَاهِ الْعِلْمِ بِالْإِجْبَارِ

فصل

إِذَا ادَّعَى بَعْضُ عَلَى بَعْضٍ عَقْدًا
فِي الْقَسَمِ حِرًّا أَوْ أَجْنَبًا فَقَطَّ
فَلْيَحْلِفْ الَّذِي عَلَيْهِ يَدْعَى
إِنْ لَمْ يَمُتْ بِنَيْتِهِ مَنْ ادَّعَى
فَإِنْ يَتَمَّهَا أَوْلَا أَوْ حَلَفَا
بَعْدَ تَكْوِيلِ حَصْمِهِ قَبْلَهَا كَفَى
وَيَنْقُضُ الْقَسَمَ بَعْدَ ذَيْنِ
كَتْمَتِهَا فِي زَكَاةٍ يَدِينُ
أَوْ اسْتَقَى بَعْضُ مَقْسُومٍ هُوَا
مَعِينٌ مِمَّنْ كَوْنُهُ غَيْرُ سَوِيٍّ
نَفْسُهَا جَمِيعًا وَالْأَلَا
نَفْسُهَا فِي الْقَسَمِ مُسْتَقِلًا
وَالْمَعْنَى فِي الْإِجْبَارِ قَدْ تَحَقَّقَا
فِي قِسْمِ صَنْعَةٍ سِوَاهِ مُطْلَقًا
وَهَكَذَا مَعَ صَفَةِ أَنْ يَشْتَرِطَ
كُلُّ لَشَخْصٍ وَاجِدَ مِنْهُمْ فَقَطَّ
وَصَحِيحٌ فِي مَنْقُولِ نَوْعٍ وَتَجَرَّ
وَعَوَاهَا فَلَا صَفَتَ تَحَقُّقِ الصَّفَرِ
بَابُ الشَّهَادَاتِ
أَنْوَاعُهَا فِي سَبْعَةِ تَقْصِيلِ
يَحْتَسِبُ مَا فِيهِ الشُّهُودُ تَقْبَلُ

نِكَاحُ هَذِهِ وَمَهْرُ صَدَقَةٍ
وَحَبْسُهَا لِلْمَهْرِ لَيْسَ لِأَحَدٍ
لِشْتَرِهَا إِنْ يَطَّأُ بَعْدَ الشَّرَى
وَأَشْطَرَطَ الْقَبُولُ فِي اعْتِقَالِكَ
وَتَلَزَمَ الْقِيَمَةُ لَا الْوَفَا وَلَا
وَالْمَهْرُ وَالْإِنْفَاقُ لَيْسَ بِضَمٍّ
كَالْأَبِ بِالْعَقْدِ وَمَا يَزِيدُ مِنْ
وَفِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ وَوَطِئًا
وَأَنْ يَقُولَ لِعَبْدِهِ سَافِرٌ مَعِيَ
وَزَوْجَةٌ تَمْلِكُ بَعْضَ الْبَعْلِ
وَقَبْلَ وَطْءٍ مَهْرُهَا يَسْقُطُ لَا
قُلْتُ فَضُفَّ مَهْرُ هَذَا يَسْقُطُ
وَبَعْدَ وَطْءٍ وَإِنْ بِهِ اشْتَرَتْ صُحْبَةً
مَلِكٌ مُؤَيَّدٌ لَهُ ثُمَّ هَلَكَ
مِنْ بَعْدِ وَطْءٍ فَيَكُونُ الْمَهْرُ
وَمُحَرَّمَةً وَلَا عَدْرًا دَعَتْ
وَالزَّوْجَ مِمَّا أُجِيرَتْ فَلْيَحْلِفْ
قُلْتُ رَأَى تَحْلِيفَ هَذَا الْبُعْثَى
وَأَنْ تَمْكِنَهُ وَزَوْجَتِ وَلَسَمَ
وَبَادَعَا الْخُنُونَ وَالْجُنْحُ لَدَى
أَوِ الصَّبِيِّ أَوْ عَقْدَةُ الْوَكِيلِ فِي

لِبَائِعٍ وَمُعْتَقٍ وَمُعْتَقَةٍ
وَمَهْرٌ مِثْلُ فِي نِكَاحٍ قَدْ فَسَدَ
وَبَائِعٌ إِنْ قَبْلَهُ الْوَطْءُ جَرَى
لِشْتَرِهَا لَا إِذَا الْفَتْحُ حَكَمَ
يُصَدِّقُهَا فِيمَتَهَا مَا جُهِلَ
سَيِّدُ عَبْدٍ فِي نِكَاحٍ يَأْذَنُ
مَهْرٌ عَلَى الْقَدْرِ الَّذِي فِيهِ أَذِنَ
فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ وَحَدُّ نَفْسِيَا
أَوْ أَمَةٍ زَوْجَهَا لَمْ يَسْمَعْ
مُسْتَحِبٌّ نِكَاحُهَا كَالْكُلِّ
إِنْ مَلَكَ الزَّوْجَةُ مِنْ لَا دَخَلَ
وَلَيْسَ شَيْءٌ سَاقِطًا إِذَا وَطِئَ
إِنْ صَمِنَ السَّيِّدُ فَرَعَ لَوْ تَنَكَّحَ
مُورِثٌ وَبَعْضُهَا ارْتَبَا مَلِكٌ
نَزَكَةً وَقَبْلَ وَطْءٍ شَطْرُ
رَاضِيَةٍ نَظْفَارُهَا مَا سَمِعَتْ
عِنْدَ الْعَرِاقِيِّينَ وَالْمُصَنِّفِ
وَالْمُتَوَلَّى وَعَنِ الْجَلِّ رُويَ
تَرْضَى يَكُنْ مِثْلَ الرِّضَى التَّيَكُّنُ ثُمَّ
عَقْدُ عَهْدٍ نَادَاكَ أَوْ مَا عَمِلَ
إِحْرَامٌ مِنْ وَكَلْتُ زَوْجًا حَلْفَ

بَابُ الصَّدَاقِ

كَالْمَنْ الصَّدَاقُ بَلُّ لِلْعَرَسِ بِالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ حَبْسُ النَّفْسِ

فَتَأْهَدُ فِي رُؤْيَةِ الْهَلَالِ فِي
تَهْرِ الصَّبَامِ بِاعْتِبَارِهِ يَنْفَعُ
وَشَاهِدٌ مَعَ الْيَمِينِ قَالُوا
فِي الْمَالِ أَوْ مَا الْقَصْدُ مِنَ الْمَالِ
وَشَاهِدٌ مَعَ مَرَاتِنِ يُطْلَبُ
فِي الْمَالِ أَوْ مَا فِي النِّسَاءِ يَنْفَعُ
وَشَاهِدَانِ فِي سِوَى الزَّانَا اسْتَفْرَ
وَشَاهِدَانِ مَعَ تَمِينٍ فِي صُورٍ
سَبْعٌ مَضَتْ بِالْقَرَبِ فِي الْإِيمَانِ
وَأَوْجِبُوا الرِّبْعَةَ فِي الزَّانِ
وَالْوَطْءِ لِلدَّوَابِّ وَالْأَمْوَالِ
مِثْلُ الزَّانَا الْمَذْكُورِ فِي الْإِشَارَةِ
وَأَرْبَعٌ مِنَ النِّسَاءِ اسْتَقْبَلَتْ
بِهِ النِّسَاءُ غَالِبًا عَنِ الْحَبْلِ
وَحَيْثُ يَرْجِعُ الشُّهُودُ قَبْلَ مَا
أَنْ يَحْكُمَ الْقَاضِي بِهَا لَنْ يَحْكُمَ
أَوْ بَعْدَهُ فَلْيُغَيَّرْ مَرَاتِنُ الْحَاكِمِ
مَا فَوْتُوا بِهَا مِنَ الْأَمْوَالِ
كَالْفَتْحِ وَالْعَدَالِ وَالطَّلَاقِ
وَالْقَتْلِ وَالرِّضَا وَالْإِعْتِاقِ
وَلِشَطْرٍ فِي الشَّاهِدِ الْمُخْرِجِ
وَالرِّشْدِ وَالْعَدَالَةِ الْمَرْضِيَّةِ
وَالنُّطْقِ أَيْضًا ثُمَّ مَنَعَ وَيَضَرُّ
كَذَا التَّفَاتُ تَعْقِلُ وَلَتَعْتَبَرُ
مُرُودَةً وَحَدُّهَا التَّخَلُّقُ
بِمَا بِهِ أَمَثَلُهُ تَحْتَلِفُوا
فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَالْمَكَاتِ
مَحَافِظًا بِحَسَبِ الْأَمَكَاتِ

فصل

وعاز مع شرائط الشهادة
شهادة منهم على شهادته

وَلَوْ لِي غَيْرَهَا الْحَسَنُ إِلَى
وَفِي الزَّوْجِ فَلَدَى أَمِيرٍ
وَمِنْ بَيِّنَاتِ رَجْعِ الثَّانِي وَمَعَ
لَا هِيَ بَعْدَ الْوَطْءِ وَلَمْ يَلِ إِلَى
غَيْرِ وَأَقْصَاهُ ثَلَاثَةٌ فَلَنْ
وَالْمَهْرُ بِالْوَطْءِ وَلَوْ حَرَمًا
وَمَوْجِبُ فَسَادِهِ يَحْيَتْ لَمْ
وَالْحَرْمُ أَوْ يَحْدُثُ دُونَ الْأَرْزِ
بِزَائِدٍ مِنْ مَالِ الْإِبْنِ أَوْ عَقْدُ
جَهْلُهُ وَلَوْ بِإِذْنِ سَقَا
وَأَنَّ لِلْوَلِيِّ الْفَأْ أَوْ عَلَنَ
مِثْلُ فَكَاحٍ وَاحْتِلَافٍ وَقَدْ عَضَ
كَدَّ أَعْدَ زَكَا لَوْ أَصْدَقَا
قُلْتُ وَشَرْطُهُ الطَّلَاقُ الْبَائِنُ
مَهْرُ الْمِثْلِ مُفْسِدُ النِّكَاحِ
وَشَرْطُ أَنَّ الْفَرْسَ لَا يَحُلُ
وَدُونَ مَا مَوْرٍ وَمَهْرُ الْمِثْلِ أَنْ
عَبْدُهُ بِالْعَبْدِ أَوْ أَنْ يَجْعَلَنَّ
وَأَنْ يَزَوِّجَ أُمَةً مِنْ غَيْرِ مَا
أَوْ قَالَتِ الرَّشِيدُ زَوْجِي بِلَا
أَوْ أَنْ يَحْتَ بَدُونِ مَهْرٍ الْمِثْلِ
فَمَهْرُ مِثْلِ بَدْخُولٍ وَجَبَا
مِنْ رَوْحِهَا الْفَرْسُ وَحَسْبُ النَّفْسِ

تَسْلِيمِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤَجَّلًا
يُوضَعُ فَالْتَسْلِيمُ بِالْمَقْبُولِ
مَنْعٌ سِوَى مُبَادِرَانِ شَرْعًا
طَوِيقٌ وَسُطُوفٌ وَالْإِسْتِجْدَادُ لَا
يُتِمُّهَا إِلَى الْجَهَارِ وَالسَّمْعِ
مَقْرَرٌ وَمَوْتٌ فَرِيدٌ مِنْهَا
يُمْلِكُ كَحَضْرٍ وَتَحْرِقُ وَدَمٌ
بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلَهَا وَلَا يَنْبَغُ
بِأَمِّ الْإِبْنِ أَوْ بِمَا شِئْتَ وَقَدْ
أَوْ شَرْطُ الْخِيَارِ فِيهَا أَمَدٌ قَا
أَنْ أُعْطِيَ الْوَلِيُّ الْفَأْ مِثْلًا
لَا مَرَاتَيْنِ أَوْ نِسَاءً يَعْوَضُ
تُعْلِمُهَا الْقُرْآنُ ثُمَّ أَفْتَرَقَا
غَيْرُ مُسَاعِدٍ عَلَيْهِ هَاهُنَا
شَرْطُ الْخِيَارِ فِيهِ وَالسَّرَاحُ
وَشَرْطُهَا أَنْ لَا يَطَاهَا الْبَعْلُ
يُطْلَقُ كَانَ يَزَوِّجُ الْحُرَّةَ مِنْ
بُضْعًا صَدَقًا وَيُجِبُ مَهْرُ الْعَلَنِ
صَدَاقٌ أَوْ بِالْمَهْرِ مَا تَكَلَّمَا
مَهْرُ فَيْتَنِي مَهْرُهَا أَوْ أَهْمَلَا
أَوْ غَيْرُ نَقْدٍ ذَلِكَ الْمَحَلُّ
فِي يَوْمِ عَقْدِ وَلَهَا أَنْ تَطْلُقَا
لَهُ وَلِلتَّسْلِيمِ قَبْلَ الْمَسْرِ

فِيمَا عَدَا عَقْرَةَ الرَّحْمَنِ
وَمِثْلُهَا تَهَادُ الْأَجْصَاتِ
وَلَمْ يَقُولُوا بِاشْتِرَاطِ اثْنَيْنِ
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْلَيْنِ
كَلَّ يَكْفِي بَأَن يَكُونَ اثْنَانِ
عَلَى سَلَا الْأَصْلَيْنِ بِشَهَادَاتٍ
وَلَمْ يَكُنْ مِنْ سَيِّدٍ لَعَبْدٍ
وَلَا لِأَصْلٍ شَاهِدٍ وَوَلَدِهِ
لَكُمَا مَقْبُولَةٌ عَلَيْهِمَا
بَلْ مِنْهَا صَحَّتْ عَلَى ابْنَيْهَا
نَقْدُهُ أَمَّا وَفَرَّقَتْهُ
صَرَّتْهَا وَإِنْ تَكُنْ بِعَصْمَتِهِ
وَصَحَّتْ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ
لِزَوْجَةٍ وَاحِدٍ الْآخَرِ
وَحَيْثُ رُدَّتْ لِقِيَامِ تَانِي
فَرَأَى صَحَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ الْمَانِعِ
مَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْأَدَا مَتَّعَهُمْ
فَلَمْ يَكُنْ قَبُولُهَا عِنْدَ التَّمَسُّعِ
وَأَنْ تَقْعُ بَيِّنَاتٍ فِيهَا
تَعَارُضُ فَمَا لِقَاطُ أَحْكَامِهَا
بِأَبِ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ
مَنْ أَدْعَى شَيْئًا عَمَّا لَا مَحَبَّ
كَثَلُ هَذَا الطَّرِيقُ وَرَقَا أَوْ قَدْ
أَوْ بِأُظْلَامِ الشَّرْعِ بِعَيْشَةٍ
خَرَابِيسًا وَلَا قَبْضَتَهُ
أَوْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا كَانَ يَكُونُ
حِينَ أَدْعَا صَبًا أَوْ بَحْرًا
وَحَيْثُ صَحَّ مَا دَعَى فَإِنْ يَقْعُ
بَيِّنَةً أَوْ يَتَرَفَّعُ خَصْمٌ لَزِمَ

وَلَيْسَ فَرَضُ أَجَنِّي بِمَضَى
كَذَلِكَ الْإِبْرَاقِيلَهُ وَجَازٍ مَعَ
بِزَائِدٍ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ لَا عَلَى
وَالْإِغْتِيَارُ بِقَرَابَةِ الْأَبِ
وَمَا بِهِ تَقَاوُثُ الرَّغْبَةِ مِنْ
وَمَا بِهِ تَسَاخُحُ الْعَشِيرِ لَا
فَنَاقِصٌ قَدْ تَقَاوُثَ وَفِي
بَوَقْتٍ وَطَاءٍ أَرْفَعُ الْحَالَاتِ
وَالْمَهْرُ دُونَ تَعْدِيدِ إِنْ عُدَّتْ
وَيُصَفُّ مَهْرٌ وَاجِبٌ بِالتَّسْمِيَةِ
عَادِلٌ إِلَى الرُّوحِ وَإِنْ أَبَى دَفَعُ
قُلْتُ إِنْ اخْتَارَتْ وَالْأَيْدِ
كَأَرِشٍ مَا جَعَلَ عَلَى مَا مَهْرٌ
بَعْدَ نِكَاحِهِ بِإِذْنِ السَّيِّدِ
طَلَاقُ عَمْدٍ بَعْدَ مَهْرٍ دَفَعَا
أَوْ نِصْفُهُ لِمُشْتَرٍ أَوْ مُعْتَقٍ
لِمَالِكِ الْعَرَسِ وَإِنْ أَعْتَقَهَا
لَوْ مَالِكِ الْعَرَسِ هَذَا أَعْتَقَا
مِنْ قَبْلِ وَطَاءٍ فَعَلَى الْمُعْتَقِ أَوْ
أَوْ نِصْفَهَا لِلرُّوحِ أَوْ مِنْ شَرَى
كَأَخْلَعُ مُطْلَقًا كَذَلِكَ الْإِيمَانُ
لَا بِالَّذِي يَسْبَبُ مِنْهَا جَرَى
ذِي رَوْحٍهَا فَالْكُلُّ قُلْتُ وَهُوَ

أَوَّلًا وَلَا فَالْخَلْفُ الَّذِي أَدْعَى
عَلَيْهِ حَتَّى يُلْقَى دَعْوَى الْمَدْعَى
مَا لَمْ يَكُنْ قَدْ أَدْعَى عَلَى صَبِي
بُلُوغِهِ فَاتَّكَرَّ الدَّعْوَى لِلصَّبِيِّ
أَوْ أَدْعَى زَوْجًا عَلَى مَنْ قَدْ شَهِدَ
أَوْ جَرَّهَا كَيْ يَحْكُمَ قَدْ عَمِدَ
وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ
فِي تَحْدِيدِ غَيْرِ الْقَدَرِ وَاللَّغَاتِ
وَمِنْ عَلَى أَعْيَالٍ نَفْسِهِ خَلْفُ
أَوْ عَمِدَ بِهِتِ الْعَيْنِ الْمَعْرِفِ
أَمَّا عَلَى أَفْعَالٍ غَيْرِ مَنْ ذَكَرَ
فَالْبِتُّ فِي الْأَشْيَاءِ وَفِي حَضَرٍ
وَبِهَا أَوْ فَعَلَى عِلْمٍ حَقِيقَتَا
فِي نَفْسٍ فَعِلَ الْمَعْرِفَتَا مُطْلَقًا
وَعِنْدَ نَسَبِ الْحَضَرِ حَقِ الْمَدْعَى
وَعِنْدَ مَنْ أَخَذَ مَا بِهِ أَدْعَى
وَأَذَرَ لِي الْحَضَرِ مَا لَا يَطْفُرُ
بِهِ وَلَوْ بِهَرَبٍ أَبَى يَكْسُرُ
يَطْفُرُ بِجَنِينٍ حَقَّهُ إِذَا وَجَدَ
وَعِنْدَ جَنِينٍ إِنْ جَنِينٌ فَقَدْ
فَصَلَ فِي تَكْوَلِ الْحَضَرِ
وَحَيْثُ صَارَ الْحَضَرُ نَاصِلًا فَلَا
يَقْضَى عَلَيْهِ بِالتَّكْوَلِ أَوَّلًا
بَلْ بَعْدَ تَحْلِيلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَى
فَإِنْ أَيْ فَعَلَهُ لَنْ يُسَمَّكَ
وَقَدْ يُسَمَّى الْحُكْمُ بِالتَّكْوَلِ
وَذَلِكَ فِي مَسَائِلٍ قَلِيلٍ
إِذَا أَدْعَى الذَّمُّ بَعْدَ الْعَامِ
بِمُسْقِطِ الْجَزَاءِ كَالْإِسْلَامِ

أَبْرَجُ الْمَهْرُ لِعَبْدٍ يُشْتَرَى
بِلِ مَهْرَهَا الَّذِي كَامَرَ لَهَا
وَحَجْرَةٌ تَخْلُتُ فِي أَثَرِ
وَلَوْ يَتَوَدَّمُ وَلَوْ أَوْصَتْ بِبَيْتِكَ
بِإِلْتِفَاقِي فِي تَحْيِيلِ ذِي مَمَرٍ
وَتَرْكُ سَقَى وَرِضَاعٍ لَزِمَا
وَبَدَلُ الْوَاجِبِ يَوْمَ التَّلْفِ
وَعَادُ الزَّوْجِ أَقْلُ الْقِيَمِ
لِتَلْفٍ مِنْ قَبْلِهَا كَالْحَكْمِ كَوِ
لَا زِمَ حَقُّ بَصْدَاقٍ اعْتَلَقَ
أَوْ بَادَرَتْ بِدَفْعِ قِيمَةِ الْحَى
أَوْ قَدَّأَتْ لِمَصْلَحة الزِّيَادَةِ
قُلْتُ رَجُوعُهُ يَنْصِفُ قِيَمَةَ
وَلَوْ مِنْ الْجَنَسِ عَلَى مَا رَجَحَهُ
وَقَبْلَ يَنْصِفُهُ يَوْمَ زَيْدٍ يَتَبَرَأَ
وَيُحْبِسُ الْمَهْرَ إِذَا لَمْ تَخْتَرِ
وَتَمْنُ النَّصْفِ إِذَا لَمْ يَفْعَلِ
أَوْ قَدَّأَ لِلنَّقْصِ عِنْدَ الْمَرْبِ
وَصُعْبَةُ أُخْرَى وَجِلٌّ وَكَبَرُ
أَوْ وَهْبَةُ الْعَيْنِ لِأَنَّ تَبَرُّيَا
تَعُودُ هَذَيْنِ إِلَى الزَّوْجِ نَبَتْ
وَيَقْضَى أَفْسَادُ يَنْصِفُ الْبَدَلُ
لِأَنَّ حَيَاةَ فُورَتْ يَلَا سَبَبَ

كَلَا وَلَا لِسَيِّدٍ قَدْ أَهْرَأَ
إِذَا بَقِيَ كَلْدُ مَيْتٍ دُبْعَا
قَدْ أَسْلَمَا أَوْ مَتَرَا فَعَيْنِ
وَأَحْرَمَ الصَّائِدَ وَالْكَلَّ تَرْكُ
وَأَمَةً تُرَضِعُ قَرِيعًا مَعَ تَطَرُّ
مُلْتَمِزًا بِبَيْتِكَ ذَيْنِ مِنْهُمَا
مِنْ بَعْدِ هَامِغٍ أَرْضٍ لَقِصْ يَصْنَعِي
فِي يَوْمِي الْأَقْبَاضِ وَالنَّحْمِ
عَلَقَتْ الْأَعْنَاقُ كَالْتَدْيِيرِ
إِنْ هُوَ لَمْ يَصِيرَ إِلَى زَوَالِ الْحَقِّ
صَاحِبِهَا فَلَا زِمَ أَنْ يَقْبَلَا
كَالْحِلِّ أَوْ كَالصُّعْبَةِ الْمُعَادَةِ
حَلَّتْهُ بِأَهْنَةِ الْقَدِيمَةِ
أَبُو عَلِيٍّ وَالْوَسِيطُ صَحْحَةُ
وَيَنْصِفُ أَجْرَ مِثْلِ صَوْنٍ مَرَا
وَأِنْ أَصْرَتْ مَا بَقِيَ بِهِ شَرِي
عَنْ يَنْصِفُ قِيمَةَ لَهُ بِهِ قِصِي
كَزَيْعٍ أَرْضٍ أَصْدَقَتْ وَالْمَرْبِ
يَنْقُصُ حَسَنَ الْعَبْدِ وَأَوْجَلُ الشَّرِّ
وَقَسْطُ تَالِفٍ وَمَا قَدْ بَقِيََا
إِنْ تَلَفَ الْبَعْضُ كَمَا لَوْ هَبَتْ
خَلَعَ يَنْصِفُهُ وَلَا يَفْعُو الْوَلِي
هَذِي وَلَا مَهْرًا وَالْكَلَّ وَجِبَ

أَوَادَعِي دَفْعَ الْخَرَجِ فِيهِ
لَعَامِلٍ غَيْرِ الَّذِي يَأْتِيهِ
أَوَادَعِي مِنْ حَصْرِ الْقَتْلِ لَا
يُلَوِّعُهُ كَيْ سَمِعَهُ بَيْتًا لَا
أَوَادَعِي الْمَسْمُومَةَ الْعَانَةَ
مِنْ الدَّوَاءِ نَافِثًا أَوَانَهُ
فَهَوْلًا كُلُّهُمْ إِنْ تَشَكَّلُوا
يَحْكُمُ عَلَيْهِمْ قَالَا خَيْرُ لِقَاءِ
وَمُدَى الْأَسْقَاطِ وَالْفِعْزِ عَمِ
وَمُدَى الْبُلُوغِ مِنْ سَمِّ حَرَمِ
بَابُ الْعَتَقِ
أَمَّا يَكُونُ الْعَتَقُ بِالْإِجْبَارِ
عِنْدَ الْوُقُوعِ أَوْ بِالِاخْتِيَارِ
فَأَوَّلُ الْقَسَمِينَ فَأَعْرِضْ عَنْهُ
بِأَنَّ تَمْلِكَ الرِّقَاقِ نَفْسَهُ
أَوْ صَارَ حَرَمًا لَكَ لَا صِلَةَ
أَوْ فَرَعَهُ وَلَوْ بِغَيْرِ فِعْلِهِ
أَوْ شَاءَ الْعَبْدُ بِالْحَرَكَةِ
وَلَمْ تَكُنْ شَهَادَةً مَرْضِيَةً
وَبَعْدَ ذَلِكَ يَمْلِكُ الْعَبْدُ دَخَلَ
فَالْعَتَقُ قَهْرًا فِي الْحَقِّ قَدْ خَصَرَ
ثَانِيًا بِصِفَةِ شَرِّهِ
صَرِيحًا أَوْ كِتَابِيَةً بِالنِّبَةِ
أَمَّا الصَّرِيحُ فَهُوَ تَرْكُ الرِّقَةِ
وَالْعَتَقُ وَالْمَرْبُ يَرْكُلُ أَوْجِبَ
وَكُلُّ لَفْظٍ صَالِحٍ لِعَتَقٍ
وغيره كناية في العتق
فمن جرى اعتناقه في محنة
فليعتبر من أصل مال تركته

مَا يَهْمَا الْقَاضِي بَرَاهُ لَا قَا
لِوَادَعَتْ تَعْمِيَةً وَيَتَكَبَّرُ
أَوَادَعِيَ الْوَلِيَّ لِلْمَحْنُونَةِ
وَالزَّوْجِ قَدْ مَرَّهَ كَانَ يَدْعِيَا
فَلْيَتَحَالَفَا وَيَعْتِقُ الْأَبُ
وَعَقْلًا أَنْ سَلَفَتْ وَقَدْ تَكَلَّمُ
وَمِنْ وَجْهٍ أَقْرَبَ بِالْبَيْتِ كَاجٍ
وَأَنْ تَقُمَ بَيْتُهُ الْأَلْفَيْنِ فِي
بَيَانٍ مُسْقِطٍ نَمَّ كَوْدُ كَرَا
بِلَا فَرَاقٍ فَلْيَحْلِفْ وَيَدْبُ
لِمُسْلِمٍ فِي يَوْمِهَا الْأَوَّلِ مَسْجُ
وَحَيْثُ مَنْ يُؤْذِيهِ ذُو حُصُورٍ
وَصُورُ الْخِيَارِ لَا عَلَى
الْإِلْتِحَاصِ بِالْحُصُورِ سَلَفَتْ
وَالْأَكْلُ عَنْ قَرِينَةٍ قُلْتُ وَلَا
وَفِي صِيَامِ الْفَقْرِ أَنْ شَقَّ عَلَى
رَضَى بِهِ وَجَائِزًا أَنْ يَرْجِعَا
وَنَشْرُخُ بِسُكْرٍ وَلَقَطُ ذَا
كَرَاقِعٍ فِي ذَيْلِهِ وَقَدْ بَسَطَ

وان جرى في مرض قد انقل
بموته فقلتها هو المحل
فما يكون عنه زاندا يترد
ان رده الوارث لأم الولد
ومن لبعض عبده قد اعتقا
سرى عليه في الجميع مطلقا
او اعتق الشريك ملكه سرى
ايضا الباقي العبد حيث انشرا
بقية الشفيع الذي قد فوزه
على الشريك ولو فوزه فمعه
لا حيث كان معسرا الورعي
ان يعتق ادمية مختصا
وان يفتق ثلث يمين او ثما
في دفعة مبرته او افرعا
باسم التدبير
حقيقة التدبير ان تعلقا
عتقا بموت سيد قد تعلقا
ولم يجر الا بلفظ جاري
من ذي كلوغ عاقل مختار
صريحه كانت او كانت
عتيق او عتيقة بموت
وعورات سيدي مولايه
او بعد موتى سابق كفايه
وبعد رجوعه ممنوع
لكن زوال ملكه رجوع
وان يدترجامله فليخلص
مدبر ولا كذلك بغيرها

بَابُ الْقَسَمِ

الْقَسَمُ حَمٌّ وَمَعَ امْتِسَاجٍ
لِزَوْجَيْنِ وَلِزَوْجَاتٍ خَلَا
بِأَنْ دَعَاهُنَّ إِلَى مَسْكِنِهِ
بِجَاعِهَا فِي الشَّرْعِ وَالطَّبَاعِ
مُعْتَدَّةٌ وَنَاشِئَةٌ مُمِشِلَةٌ
فَلَمْ تُجِبْهُ أَوْ بَعِيرٌ إِذْ نَبِهَ

تَرَحَّلْ أَوْ لَغَرِضٍ شَرَعِي
 وَهُوَ بَانَ يَطُوفُ بِالْجَنَّةِ
 وَوَقْتُ عَقْلِ لَا يَحْصُنُ أَنْ يَضِطَّ
 وَلَيْلُهُ أَقْلُهُ وَفِي الْأَصْحَرِ
 وَجَارَ أَنْ يَشْرُكَهُمْ دَهْرُهُ
 لَا لِلَّيْلِ تَعْيَقُ قَبْلَ اسْتِقْصَا
 جَدِيدِهِ مَا وَطِئَتْ أَمَاسِي
 وَإِنْ يَسْتَعِ وَالْيَمَّا سَهَا بَدَا
 وَسَنَ قَسَمَ فِي الْإِمَامِ وَسُنَا
 فِي كَيْلَةٍ مِنْ كُلِّ أَرْبَعٍ وَمَنْ
 قُلْتُ مَوْضِعُهُ لَقَرِي سَكَنِي
 وَلْتَجَمَّعُوا فِي الرِّضَى فِي الْأَنْقِ
 وَالْأَصْلَ لَيْلٍ لَا وَبِ الشُّكُونِ
 وَلِلَّذِي سَافَرُ وَفَتْ أَنْ تَزُرْ
 لِمَنْ خِيفَ زَمَانًا قَلَا
 قَصَى يَقْدِرُهُ وَإِنْ تَحْصَصَا
 وَبَعْدَ تَجْدِيدٍ وَلَا مِنْ نَوْبٍ
 فَإِنْ يَلِيلٍ تَمَّ يَقْصِدُ مَسْجِدًا
 نَوْبَهُ مِنْ صَرَّةٍ كَوَّهَبَتْ
 وَمِنْهُ خَصْمُهُ بَمَنْ شَاوَوْصَلْ
 وَجَارَ عَوْدُهَا وَمَا قَبْلَ الْحَبْرِ
 قُلْتُ الْإِمَامُ هَاهُنَا الْفَرَمُ أَدْعَى
 وَالزَّوْجُ أَنْ سَافَرَ لَا لِنَقْلِهِ
 لَهَا عَلَى الْمَعْقِلِ وَالْوَلَدِ
 لَمْ يُوْذِ وَالْوَلَدُ وَصُولُهُ أَمِنْ
 وَتَقْصِ الْأَخْرَى لِقَوْبِ مَاشَرُطْ
 ثَلَاثَ الْأَقْصَى بِقَرَعَةٍ قَسَحَ
 وَصَغَفَ مَا لَا مَقَرَّ لِلْحَبْرَةِ
 لَيْلَتِهَا وَهُوَ يَسْمِعُ خَصْمَا
 يَكْرِيَا لثَلَاثَ خَصْمَا هُوَ
 قَصَى لَغِيرَهَا وَالْأَزْوَاجُ
 مَبِينُهُ لِقَرْدَةٍ وَالْأَدْنَى
 مَضَى إِلَى ذِي وَدَعَا ذِي بَأْمَنْ
 وَمَنْ حَتَّى يَحْسِنَهَا يَسْتَنْقِي
 مِنْ مَسْكِنٍ مُفْصِلِ الْمَرَافِقِ
 فِي اللَّيْلِ لَا الْحَارِسِ وَالْأَتُونِ
 لَكِنْ عَلَى الصَّرَّةِ فِي الْأَصْلِ دَحَلْ
 وَالْغَيْرُ فِي مُهْمَةٍ وَالْأَلَا
 يَوْضِعُهَا لِأَنْ يَقْبَلَ وَعَصَى
 آيَةً مَنْ كَانَتْ لِيُظْلِمَهُ سَلْبُ
 وَنَحْوَهُ قُلْتُ لِيُخَوِّفَ فَعَدَا
 لَهُ أَمْتَانُ لَا لِيَصْرَقَ آبَتْ
 إِنْ ائْتَصَالَ نَوْبَهُمَا حَصَلَ
 فَاتَ يَصْنَعُ كُلَّ بَاحَةِ الثَّمَرِ
 وَالصَّيْدَ لِأَنْ يَهْدَا قَطْعَا
 بِالْبَعْضِ بِالْقَرَعَةِ كَانَ مِثْلَهُ

فان يزل تدبرها المحنوم
 فخلها تدبرها المحنوم
 وان يكاتب بعد ان يدبر
 فجارش كمنه بلا امير
 بات امهات الاولاد
 ان قنة من سيد حرمنا
 حلا والقت حله وان ترك
 سقطا يري بفره كما ورد
 صارت بوضع حملها ام ولد
 لا حمل غير السيد المذكور
 كالوطء باشيانه او غير ذر
 ولم تزل على النكاح بحجره
 للسيد المذكور كالمدة بفره
 وفارقها في خصال سبع
 فلا يصح بيع ام القسرة
 ولم يجره من لها ولا هبة
 وان يكن اوصى بها فكليلة
 ولا يكون ضامنا للجارية
 جناية تعد منها ثلثيه
 وعنفها من رأس مال السيد
 وفرعها يتبعها ان ينكح
 وجعل ام فرعه مكانة
 وعنفها باسبق الامرين
 من الاداء الموت في الحالين
 فصل
 وذات الاستيلاء لا تباع
 الا التي لنفسها تباع

لَا مَدَّةَ الْمَقِيمِ أَوْ يَالْبَعِثِينَ لَهُ وَمَنْ ذُوَانِي جِدَّةٍ إِذَا أَخْرَجَ وَلَيْقَ لِلْآخَرَى وَزَوْجٍ يَحْظُ وَأَنْ يَحْقُقَ الشُّشُورَ هَجَرَ أَنْ لَا يُعِيدَ جَارَ ضَرْبٍ أَنْ يَجْعَ وَأَنْ تَعْدَى فَلْيَجْعَلْ بَيْنَهُمَا يَبْعَثُ قَاضٍ حَكِيمٍ كَمَا لَه	تَحْلِيفٍ مَنْ قَدْ قَرَعَتْ فِي مَرْثَلَه بِرَّ وَجْهٍ فَحَقَّهَا فِيهِ أَنْ دَرَجَ مِنْهَا أَمَارَةَ الشُّشُورِ يَعِظُ مَصْصِعَهَا وَأَنْ تَكْرُرَ أَوْ ذَرَى غَيْرَ تَخَوُّفٍ مَعَ ضَمَانٍ مَا وَقَعَ وَأَحَالُ إِنْ تَشَكَّلَ فِي أَهْلِهِمَا إِنْ رَضِيََا إِذْ عَمِلَا نَوَ كَلَاه
---	--

بَابُ الْخُلْعِ

مُطْلَقٌ خُلْعٌ وَفِدَاءٌ وَنِكَاحٌ وَفَاسِدُ الشَّرْطِ وَالَّذِي عُمِدَ تَطْلِيقُ بِنَصْفِ طَلْقَةٍ أَوْ بِنَصْفِ فِي عِدِّ أَوْ قَبْلَهُ مُطْلَقًا وَالْخُلْعُ مَعَ مَنْ كُتِبَتْ مَا ذُوْنَه يُوجِبُ مَهْرَ الْمِثْلِ بِلِ مَعَ الْأَبِ بِالْمَهْرِ أَوْ بِمَا لَهَا لَا مَالَهُ وَصَحَّ لِابْنَيْنِ فَالْإِثْرُ دَهْ إِذَا جَرَى بَعْوِضٌ مُتَسَوِّلًا وَيَقْبُولُ وَيَتَخَوُّ رَادًا طَلَّقَ ثَلَاثًا بَكْدًا خَفَقَتْ عِزَّ سَائِلًا بَكْدًا أَفْقَلْتِ صَاحِبَتَانِ فَأَجَابَ صَدْرَهُ خِلَافَ خَالَتِكُمَا فَتَقَبَّلَ فِي الْحَالِ لَا يَأْتِي وَقِيَتْ وَمَتَّى	أَجَلَهُ أَوْ قَدْرَهُ مَا عُمِلَ وَعِزَّ مَالٍ لَا دِيمَ وَإِنْ طُلِبَ أَوْ رَضِيَ أَوْ فِي عِدِّ أَوْ لَفِ وَقَوْلُهَا فِي الشَّرْطِ وَأَفْقَرًا أَوْ لَا وَمَعَ مَنْ اسْتَرْفَتْ ذُوْنَه يُشْرطُهُ الضَّمَانُ مِمَّا يُطْلَبُ عَلَيْهِ إِنْ صَرَخَ بِاسْتِقْلَالِهِ يَبْصَحُ فِيهَا إِنْ تَعَدَّى الْعِدَّةَ وَكَانَ مَعْلُومًا كَالْفِ مَسَلًا وَافَقَ إِيحَابًا وَإِنْ قَالَتْ لَذَا وَاحِدَةً بِلْتَمَ أَوْ طَلَّقَا وَاحِدَةً بِلْتَمَ أَوْ سَأَلَتْ أَوْ حَفْصَةً خَالَتَهَا وَعَمْرَةَ بِالْفَرْطِ حَيْثُ لَمْ يَلْتَمِ رَجُلٌ مِنْ صَوْبِهِ وَالصُّورَتَيْنِ مَرَّتَا
---	---

وفصل

أوردت مرهونة أو جانيه
لتفسير في هذه والثانية
وإن تله فرع من المكاتب
قبل الأداة كان تابع الأب
رقا وبعثا وكذا الولد
لدون نصف المولى من وقت الألة
ولم يصر بوضعه أم ولد
أو فرقه فاحكم بغير الولد
وإنما صارت به مسئولة
إن كان ذلك بعد طه أو جده
أو من كان وأمسكت فله
تعتل له كل الزمونه بالموت
حتى يموت أو يصير مثلهما
في الدين أو يكون معتقها
باب أحكام الرقيق
يفارق الإحراق أن لا يجمع
عليه وانفادها بها متنع
وفي سقوط نجه ونحوه
الابن ذرأته في ذمته
وعودة الانثى كمررة الذكر
في صحة الصلاة لأجل النظر
بل حكمها كمره فيها يترى
منها فغير محرم لن ينظرها
وفي امتناع كونه منرجما
أو شاهدا أو كونه مقرما
أو خارضا أو قاتنا أو قاسما
أو كاتبان يكون حاكما

وَقَصَلَ لَفْظُ قَدْ لَيْسَ يَمْنَعُ
الْأَذَاذَ اَعْلَقَهُ وَالشَّرْطُ فِيهِ
وَيَدِيمُ وَشَرْطُ اعْطَا اَحْزَرَ
وَلَا نِبَاةً وَلَا اسْتِقْلَالَ لَا
وَبِرَاءَةً عَنِ الْمَهْرِ وَأَنْتَ
أَوْ أَنْتَ أَنْ طَلَّقْتَنِي بَرِيءٌ
وَلَسَمِعْتَنِي طَلَّقْتُكُمْ مَا
لَا بَابُ وَأَنْ يَقُولَ لَطَلَّقَهُ
تَطْلُقُ رَجْعًا وَالْأُولَى بَابُ
لَوْ فَرَدَهُ تَقْبَلُ مَا أَخَفْنَا
عَلَى كَذَا فَاَمْثَلُ الْأَمْرِ حُدًى
وَأَنْ يُحِبَّ مُطْلَقَةً بَأْتَتْ وَكُو
وَنَافِدٌ خَلَعَ مَرِيضَةً وَأَنْ
ثَلَاثٌ وَبِالْعَبْدِ مَسَاوِي الْأَلْفِ
يَكُونُ هَذَا الْعَبْدُ لِلْعَتَلِجِ
مِنْ ثَلَاثِهَا وَاسْتَعْرِفَ الَّذِينَ رَضُوا
مَا كَانَ سَمَى وَبَهْرٍ مِثْلَهَا
وَصِيَّةٌ يَأْخُذُ بِصَفِّ الْعَبْدِ
أَوْ الْمُسَمَّى بِصَفٍّ وَقَدْ مَا
فَتَلَقَّى الْعَبْدُ حَرَى أَوْ يَنْقُضُ
وَفِي اخْتِلَاعِ أَمَةٍ وَأَذِنَا
وَكَسَبَ هَذِهِ وَمَا تَجِبُ
دَيْنًا وَمَهْرًا مِثْلُ الْإِطْلَاقِ

وَقِيلَ أَنْ يُتِمَّ كُلُّ رَجْعٍ
أَهْلِيَّةُ التَّزْوِيجِ أَوْ مِنْ سَفِيهِ
وَرَجْعَةٍ وَمِنْ أَيْهَا يَجْرِي
أَبَدًا يَمَّا مِنْ مَالٍ يَبْقَى قَالَا
وَالَّذِي أَبْرَأَهُ عَنْهُ ضَمِنَ
فَطَلَّقَ الزَّوْجَ فَذَارَ جَعِي
عَلَى كَذَا أَنْ تَقْبَلَهُ لِرُجْعَةٍ
وَعِزُّهَا وَتَقْبَلُ فَاَلْمُحَقَّةُ
لَكِنْ عَلَيْهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا هُنَا
سَيِّئًا وَحَيْثُ قَالَتَا طَلَّقْنَا
بِأَيْنٍ وَضِدَةٍ فِي ذِي وَذِي
يُجَاوِزُ الْأُخْرَى فَرَجْعًا رَأَا
بِقَوِيٍّ مِثْلُهَا فَالزَّائِدُ مِنْ
وَمَهْرٌ مِثْلُ هَذِهِ كَالنِّصْفِ
وَقَدْ رَمَاهَا بَنَتْ أَنْ كَيْطُلُجِ
نِصْفُ هَذَا الْعَبْدِ أَوْ فَيَنْقُضُ
ضَارِبُهُمْ وَبِذَلِكَ أَنْ كَانَ كَمَا
مُضَارِبًا فِي نِصْفِهِ مِنْ بَعْدِ
يَمْرٍ مِثْلُهَا هَذَا أَنْ عُدَّ مَا
هَذَا وَمَهْرٌ مِثْلُهَا عَنْهُ عَرَضُ
سَيِّدُهَا يَكُونُ مِمَّا عَمِيْنَا
فِيهِ مَسْمَى سَيِّدٍ يُقْسِدُ
وَمَا تَرُدُّ تَقْرُمُهُ بِالْإِعْتَاقِ

أَوْ قَاضِيًا أَوْ بَالِيًا لِيَتَحَكَّمَا
عَلَى الْعَوْمِ أَوْ أَمَّا مَا أُعْطِيَ
أَوْ أَنْ يَرَى بِحَاكِمِ أَمِيْنَا
فَامْنَعُهُ فِي جَمِيعِهَا يَتَقَيْنَا
وَلَا يَكُونُ مُطْلَقًا وَلَيْسَ
فِي غَيْرِ تَزْوِيجٍ وَلَا وَصِيَّةٍ
وَلَا يَصِحُّ مَالُكَ بِحَالٍ
فَرُطُوهُ بِالْمَلِكِ كَالْحَالِ
وَلَمْ يُطَالِبْ بِالزَّكَاةِ مَا عُدَّ
زَكَاةً فَطَرَفُ خَلَجٍ فِي الْإِبْتَدَاءِ
وَبَعْدَ ذَلِكَ السَّيِّدُ الْمَطْلُوبُ
بِالدَّفْعِ عَنْهُ حَيْثُ يُلَوِّحُ الرَّاجِعُ
وَلَمْ يَحْزَنْ تَكْفِيرُهُ بِالْمَالِ
وَلَا لَهُ سَهْمٌ عَلَى الْقَتْلِ
وَمَنْ يَكْفُرُ أَوْ يَزِيحُ أَنْ دَفَعَ
لَهُ سَوِيَّ سَهْمِ الرِّقَابِ لَمْ يَقْعُ
وَلَا يَصُومُ غَيْرُ فَرَضٍ حَتَّى يَمُوتَ
الْأَبَاذِنْ سَيِّدٌ فَلْيُعْتَبَرْ
وَلَمْ يَكُنْ مُطَالِبًا فِي الْحَالِ
أَنْ يُعْتَرَفَ لِعَبْدِهِ بِالْمَالِ
وَلَا لَهُ الْمُتَقَاتُ مَا الْقَاءُ
لَا عَلَى حُكْمِ أَمْرٍ سَوَاءٍ
وَأَمْرُهُ وَالْإِرْثُ مِنْهُ يَمْتَنِعُ
وَالْإِرْثُ مِنْ مَعْصِيَةٍ لَمْ يَمْتَنِعْ
وَلَمْ يَكُنْ كَقَبِيلٍ مِنْ سَوَاءٍ
مَا لَمْ يَكُنْ بِالْإِدْنِ مِنْ تَمْلَاةٍ

وَالشَّرْطُ وَالْإِجَارُ كَالْتِزَامٍ
قُلْتُ مِنَ الشَّرْطِ عَلَى أَنْ لِيَهُ
رَجْعِيَّةٌ مَا أَتَيْتُ مِنْ مَالٍ
وَأَنْ يَعْطَاهُ بِعَطَاءٍ وَصَنَعَ
وَمَنْ يَأْتِي بِشَيْءٍ يَعْطَى أَخْذًا
وَوَقَعَ الطَّلَاقُ بِالْمَغْلُوبِ
وَفِي عَلَى ذَا وَهُوَ مَرْوِيٌّ وَعَلَى
أَوْ أَنَّهُ مَرْوِيٌّ وَهُوَ مَرْوِيٌّ
فِي الْمُؤَوَّجَيْنِ الْأُولَيْنِ إِذَا لَمْ
يَجْأِزْ جَبْذُ اللَّبْلِ
وَالْمَعْنَى الَّتِي تَبَيَّنَا
وَيُعْصِبُ حَمْرَةً لَا قَرْنَ
عَرَبِيٌّ هَذَا الثَّوْبُ وَهُوَ مَرْوِيٌّ
وَطَلَّقَ مَعِي إِنْ صُمِمْتُ
أَوْ طَلَّقَ فَمَا وَبِتْ صُمِمْتُ
وَمَعَ طَلَّقْتُ وَطَلَّقْتُ وَقَدْ
بِهِ أَتَدَاءٌ فَهُوَ رَجْعِيٌّ وَإِنْ
إِنْ عَدَدًا تَطْلُبُ بِأَلْفٍ فَاتَّفَقَ
أَلْفًا وَالْأَلْفُ صَمًا نَطَقًا
وَاحِدَةً بِهِ وَطَلَّقْتُ مِنْ
وَأَنْ يَطْلُقَ طَلْقَةً مُحَابَا
كَقَوْلِهِ أَمَّا اخْتِلَاعُ أَجْنَبِي
أَوْ طِفْلَةٍ أَوْ وَلَدٍ بِمِلْكِيهَا

وكل ما فيه من المالدية
فيه منه قيمة ولا بد منه
ونقصه فيه له حكمته
وكل ما من يعلقون القيمة
ولا يجوز رجه إذا ارتك
بل حله وفيه تبعات
كالنصف من مولى يملك
من دية عنه وليست محال
وجازعه رقيقة
ولم يزد عن جمع مائتين
ومطلقا طلاقه ثنتان
وهكذا عدتها قرآن
ولم تلاق عن سيدا ولو كان
رقيقة وحره عقد الصبح
ولم يقد به امرؤ فحقها
حرية ولا امرؤ تبعها
وقادف الرقيق لن يحد
وفرض تكفير به يؤدى
وليس يستقل بالنيكاح
وتجبر الاثنى لدا الانكاح
وتسمى كنصف من سيولها
ونهرها ملك لمن عداها
وفرضها برها قد احق
ان يعترف بوطئها محققا
باب احكام البعض
وحكمه كالقن في اشياء

أَوْ يُولَايَةَ أَوْ الْوَكِيلَ لَهُ
أَوْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَهُ يَنْقُصُ عَنْ
تَحْتَ مَكَانِهِ وَحِينَ يَنْقُصُ
وَلَوْ تَطْلَعُ مَهْرُ الْمَثَلِ هُوَ فَاسِدٌ
قُلْتُ وَشَيْخِي كَانَ يَسْتَشْكِلُهُ
وَحِينَ مَا يُطْلَقُ عَلَى الْمَرْأَةِ مَا

بَابُ الطَّلَاقِ

صَحَّ الطَّلَاقُ مَنْ مَكَانٍ وَفِي
قُلْتُ الْأَصَحُّ فِي النِّكَاحِ الْعَقْدُ
وَلَوْ بَطُلَتْ سِوَاهَا أَوْ قَسَقَ
أَوْ لَقِيَ اللَّفْظُ بِلَا فِيمَ وَانْ
ظَلَمًا يَحْتَدُّ وَرِكْ كُلِّ شَيْءٍ
الْأَعْلَى اثْنَتَيْنِ أَوْ أَحَدًا هَا
فِي عَكْبِهِ وَكَلِمَاتِ الْكُفْرِ
وَالْفَطْرَ لَا زِنًا وَقَتْلًا وَحَيْثُ
وَلَوْ يَحْلِقُ وَلَمْ يَبْنِهَا
إِنْ كَانَ قَبْلَ شَرْطِهِ عَيْتُهَا
يَقُولُ سَرَحْتُ أَوْ طَلَقْتُ
وَأَنْتَ طَالِقٌ كَذَا مُطْلَقَةٌ
يَا طَالِقُ وَتَوَجَّعَ اللَّهُ لِي
طَلَقْتُهَا لَطَلَبًا لِأَنْشَاءِ وَمَا
وَبِكَايَةٍ كَكُتِبَ أَنْتَ
وَبَايْنُ وَبَنَةٍ وَبَنَةٍ

كثيرة كالامته والقضاء
والتطلاق والنكاح والعقد
كذلك في عقوبة وفي قود
وفي وجوب وانقضاء محمية
وفي وجوب حجة وعمرته
وفي شهادة وفي وجوب
ما من من مؤنة القربى
وان تصريحا بمحترره
تحت رفق لم تكن محترره
وحكمه كالمحرج لم ينفذ
بمن به رفق ولا له ينفذ
وفي وجوب كونه مكفرا
بالمال دون الصوم حيث لا يرا
وحكمه كالمقنن باعتبار
وباعتبار صار كالأحرار
فلكه ببعينه المحرجه
وارثه للرق مطلقا فقد

بَابُ الْقَرَعَةِ

ان تكتب الامعاء ثم تخرج
على السهام او بعكس ينهج
في المال او في غيره فالاول
في قسمة الاملاك حيث يحصل
كذلك في تمييز بين مطلقا
عن ملكه بها كما قد سبقا
ثانها عند استءاء فسميه
بين النساء مطلقا في نومه

مُطْلَقَةً أَطْلَقْتُكَ اعْتَدِي وَلَا
وَرَدِي وَاسْتَبِرِّي رَحِمَكَ
وَحَوْجَتِكَ عَلَى غَارِبِكَ
تَرَوْنِي بَجَرِي ذَوْقِي أَذْهَبِي
بِذِيَّةٍ أَوَّلَ لَفْظٍ تَوْجِدُ
طَلَا قَبْلَهَا اخْتَارِي بِهِ قَدُوتِيَا
اخْتَرْتُ نَفْسِي وَتَوْتِي أَوَّي
لَا الزَّوْجَ وَالنِّكَاحَ أَفْنَاكَ اللَّهُ
وَاسْتَبِرِّي يَنْلُوهُ مِنْكَ رَحِمِي
كُفَّارَةً لِأَنْ تَوِي الطَّلَاقَا
لِأَمَةٍ قَدْ أَوْكَالَ الْعِبَارَةِ
كُلُّ مَا يَعْقِدُهُ وَمَا يَحْتَلُ
وَمَا كُنِيَ لِفَطْنٍ وَإِنْ صُرِفَ
وَشَغَرَهَا وَدَمَهَا لَا قَصْلَهُ
وَلَا لِمَقْشُورٍ وَلَوْ مِنْ بَعْدِ مَا
فِي طَلَاقٍ فِي رَجَبٍ إِذَا اسْتَهَلَّ
وَطَلَّقَ إِخْرَ أَوْ سَلَخَ رَجَبَ
أَوَّلَ إِخْرِ رَجَبٍ أَوْ صَفَرٍ
وَآخِرَ الْأَوَّلِ فَالْطَّلَاقُ
وَلَيْكَلَةُ الْقَدْرِ إِذَا اتَّخَذَ
فِي الْقَوْلِ فَلَسَّ أَنْ تُرْدَ تَجَرِيرُهُ
وَإِنْ عَلَى الْأَوَّلِ لَيْكَلَةُ عَطْفٍ
إِذَا مَضَى يَوْمٌ بِأَجْرِ الْعَدِّ

يُغَيِّرُ الْحُكْمَ إِذَا لَمْ يَدْخُلَا
بَيْنِي دَعِي عَنِّي الْيَقِي بِأَهْلِكَ
وَحَوْلَتُ أَنْدَهْنَ سَرَبِكَ
كُلِّي أَشْرِي أَرْجِي بَعْدِي غَرْفِي غَرْفِي
وَإِنَّا مِنْكَ طَلَقٌ وَيَقْصِدُ
تَقْوِيضُ تَطْلِيْقٍ فَاوْتَبَ هِيَا
أَوْ أَبَوِي أَوْ أَخِي أَوْ عَجْمِي
وَلَا اقْعُدِي الْغَرْفِي وَمَا جَا مِثْلَهُ
أَنْتِ حَرَامٌ مَعِي عَلَى الْزِمَرِ
أَوْ الْقَهْرَارِ وَتَوِي الْأَعْتَاقَا
مِنْ نَاطِقٍ لِلْآخِرِينَ الْإِشَارَةِ
أَمَّا الصَّرِيحُ فَهُوَ مَعْنُومٌ لِكُلِّ
بُحْرَةٍ أَوْ زَوْجٍ وَعَضْمٍ كَكَيْفٍ
وَمَا بَدَأَتْ قَائِمٌ فِي الْجُمْلَةِ
عَلَّقَ نَزْوَجٌ وَالزَّوْجُ لَزِمَا
وَيَوْمَ الْأَتْنَيْنِ يَنْجِيهِ مِثْلُ
فِي آخِرِ الْحُجْرِ مِنَ الشَّهْرِ وَجَبَ
أَوْ غَيْرَهُ أَوَّلَ يَوْمٍ آخِرِ
آخِرِ يَوْمٍ أَوَّلِي يَلِيْقُ
لَيْلَاتُ عَشْرِ آخِرِ تَجَوُّزَا
أَوْ قَعْتَهُ فِي أَوَّلِ الْآخِرَةِ
بِالْحَجَّ صَحَّ وَالْحُجُوزُ انْصَرَفَ
وَبِالنَّهَارِ مِثْلُ وَقِيَّةٍ اسْتَدْرَكَ

أو أخذ أحدهما معه في السفر
ففرقة بين الجميع في المحصر
أو للزناح بيت أولياء
نكاح أو دم للاستبراء
أو قاصدي أحياء موت مستحبا
أو غيره أو قاصدين معدتا
أو بين مدعين في سبق القضا
مندا المحصورة ففة كما مضى
باب حكم الأعمى
واجعله في الأحكام كالصغير
وفارق الصغير في أمور
فما عليه مطلقا جهادا
ولأنه في القبله اجتهادا
والبيع منه والشرائز بنفسه
وليس في عينه مطلقا دية
والشرط في تكليفه بالجمعة
وجوده لفتا ينعض معه
تبرعا أو بالتقاسير الآخرة
وكان لا غنى عليها قدره
وفي وجوب حجته وعمرته
وجوده لقائده كجفسيه
ويكي الأذان منه وسده
ودعه بل ينعون صيده

وَيُضَيِّعُ الْمَاءَ مَثَلُ صَفَرٍ
وَقِيلَ مَوْتٌ ذَا بَشِيرٍ قَهْلُكَ
قَالَ ثَلَاثًا كُلَّ يَوْمٍ أَوْسَنَهُ
وَطَلَّقَهُ صَبَحَ غَدٍ وَأَوَّلِي
يَرِدُ وَاطِ أَوْ يَمِدُ الْأَرْضَ مِنْهُ
بَيْنَهُمَا وَطَلَّقَ أَحَدًا كَمَا
لِعَيْنِ عَرَسِي وَبَشِيرٍ أَوَّلِي
وَبَاشِرًا وَمَنْ سَوَى إِنْ عَلِمَا
فَطَلَّقَ اثْنَانِ بَلْ إِنْ اخْتَلَعَا
وَوَطَلَّقَ إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ مَضَى
فِيهِ وَفَسَخَ حَيْثُ رَجَعِي وَمَاتَ
وَبَعْدَ تَحْطِطِ إِنْ تَنَبَّ عَنْ إِنْ إِذَا
وَرَمَى لَأَحْصِبَ أَوْ عَصِيرَ وَلَا
وَوَطَلَّقَ إِنْ كَلِمَتِ إِنْ دَخَلَتْ
وَوَطَلَّقَ إِنْ كُنْتُ حَامِلًا ذَكَرَ
فَوُلَدَتْهُمَا وَكُلَّمَا وَقَعَ
لَا إِنْ يَكُنْ حَمْلُكَ ذَا أَوْنَا قَسَمَا
مَعَانِلَاتٍ وَعَلَامِيْنِ هُمَا
كَطَلَّقَ مَعَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ
وَذَكَرَ اثْنَيْنِ نَالَ الْوَالِدَةُ
وَلَيْسَ عَادِ إِنْ تَحِبَّ وَمَنْ لَا
وَقَالَ نَرْوَجُكَ أَوْ نُسَوِّيَا
فَذَلِكَ لَا إِنْ قَالَ أَنْتِ وَاحِدَةٌ

وَسَنَةِ بِأَشْهُرٍ اثْنَيْ عَشَرَ
عَنْ فَوْقِهِ قَبْلَ بَشِيرٍ بَانَ لَكَ
وَاحِدَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الرَّأْيَيْنِ
تَحْرِمِينَ قُلْتُ قَبْلَهُ بَشِيرٍ
وَإِنْ يَقُولُ أَرَدْتُ يَوْمًا أَوْسَنَهُ
لِزَوْجَتِهِ وَغَيْرَهَا مُكَلِّمًا
رَجْعِيَّةً أَوْ قَعْنًا فَلْيَقْبَلْ
ذَلِكَ وَإِنْ طَلَّقَهَا أَوْ كَلَّمَا
أَوْ كَانَ قَبْلَ الْوَطْدِ طَلَّقَهُ تَقَعَّ
قَبْلَ مَوْتٍ وَخُبُونٍ مِنْ قَضَى
وَلَمْ يَجِدْ دَمْعَ بَعْضِ الطَّلَاقَاتِ
وَبَعْدَ جِبِينِ قَالِي حِينَ كَذَا
دَهْرٍ فَمَا كَبَعْدَ مَوْتِي جَعَلَا
بِنْ أَوَّلًا بَعْدَ أَخِيرٍ فَعَلَتْ
وَاحِدَةً وَالصَّغْفَرُ لِلْأُنْثَى ذَكَرَ
طَلَّاقَهَا فَطَلَّقَ الْكُلَّ سَبْعَ
شَيْءٍ وَإِنْ وَلَدَتْ إِنْ تَلِدَتْهُمَا
كَالْقَرْدِ لَا يَأْخُزُ فِي كَلَّمَا
وَإِنْ وَلَدَتْ وَلَدًا فَقَرْدَةٌ
ذَكَرَ الْكُلَّ وَخُنِّي وَاحِدَةٌ
تَطْلُقُ بِأَشْيَاءٍ وَنَادَى جُمْلَةً
طَوَّلَقَ وَأَيُّ عَدَّةٍ يُوسَى
بِالنَّصْبِ قُلْتُ جَعَلَهُمْ مَاسَعِدَةً

بِحِ كَلْبٍ أَوْ يَسْمُهُمْ رَشَقَةً
كَمَنْ مِمَّنْ دَفَعُوا الْمَرْيُوفَةَ
وَلَا يَكُونُ قَاسِمًا لِيَصْحَبَا
بَيْنَ الْوَرَى وَلَا أَمَامًا أَعْمَلَا

فَرَعَ
إِنْ يَشْهَدُ الْأَعْمَى بِشَيْءٍ مُنْعَا
مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَيْنِهَا أَوْ مُنْعَا
أَوْ شَاهِدًا بِمَا اسْتَقْبَلَ فِي الْمَلَا
كَالْعَقْدِ أَوْ قَبْلَ الْعَمَى مُخْتَلَا
وَالْعِلْمُ بِالْخَصْمِينَ أَمْ قَدْ وَجِبَ
فِي هَذِهِ فَقَطُّ بِالْإِسْمِ وَالنَّسَبِ
أَوْ بِاعْتِرَافٍ مِنْ بَازٍ أَوْ قَرِ
مَعَ قَبْضَتِهِ إِلَى الْأَدَا فَلَغَبَتْ
بَابُ حَكْمِ الْأَوَّلَانِ

وَفَرَعَ كُلُّ حُرَّةٍ حُرًّا فَإِنْ
تَكُنْ إِذَا أَمْلَكَهُ فَالْفَرْعُ قِنْ
أَيُّ عَالِيهَا وَفَرَعَ مِنْ تَسْتَوْدِ
بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ بَعْدَ يَوْمٍ خَدِ
كَمَنْعٍ مِنْ قَدْ عُلِقَتْ عَلَى سَيْفِهِ
إِنْ يُلْفِضُ عِدَّةَ الْعَقْدِ أَوْ عِدَّةَ الصَّنْفِ
وَفَرَعَ مِنْ قَدْ كَرِهَتْ أَيْضًا وَلَا
لِرَبِّهَا شَيْءٌ يُعْلَمُ مِنْ أَجْلِهَا

لَا مَن يَكُلُ قاصِدُ التَّوْحِيدِ
 أَوْ عَدَا مَن أَوْلَاهَا الْآنَ ذَكَرَ
 أَوْ قَالَ إِنْ كُنْتُ كَمَا سَمِيتُ
 مَنًّا وَكَلَّمَا اسْتَحَالَ عَقْلًا
 كَسَيْعِيلِ الشَّرْعِ لَأَعْرِفِي
 لِلْعَوِي وَلِيَرْضَى رُزْعَهُ
 وَطَلَقَهُ حَسَنَةً فَيُجِيعَهُ
 أَوْ قَالَ لِلوَاحِدِ مَن مَّثَالِي
 وَوَقْتَهُ لَهُ وَتَلَمَّكَافِي
 وَحَامِلًا إِنْ كُنْتُ بِالتَّيْبِينِ
 وَالْوُطْءَ لَا يَحْرُمُ لِأَنْ جُورِيَتْ
 وَطَالِقُ إِنْ كُنْتُ حَائِلًا إِذَا
 تَحْتَامُ وَتُعْطَى النَّاسَ عَلَى
 إِنْ قَبْلَ سَنَةٍ شَهْرٍ تَصْنَعُ
 أَوْ مَعَ وَطْءٍ لِلشَّهْرِ السَّنَةِ
 وَطَالِقُ إِنْ حَضَتْ بَدَأَ الْقَبْلَ
 وَطَالِقُ حَفْصَةٍ الْآنَ قَدِمَ
 وَحَفْصَتُهَا وَتُعْطَى إِذَا تَقَسَّمَ
 مِنْ غَيْرِهَا حَاجَةً كَوَضْعِهَا
 وَطَالِقَانِ أَسْمَا إِنْ حَضَمَا
 ثُمَّ سَوَى وَاحِدٍ يَصْدَقُ
 طَالِقُ إِنْ شُدَّتْ بَيْنَ تَقُولَا
 وَالْعِتْقُ وَالتَّدْبِيرُ شُدَّتْ لِأَذَا

وَطَالِقُ بِالْأَمْسِ أَوْ أَمْسٍ عَدِ
 ثُمَّ طَلَقًا فِي الْمُنَى ذَا الشَّرْ
 مُكَافِئًا لَهَا وَإِنْ أَحْيَيْتُ
 وَقَالَ قَوْمٌ وَالْإِمَامُ أَنْ لَا
 وَإِنْ دَحَلْتَهَا وَإِذَا لَمْ
 وَطَالِقُ لِسَنَةٍ وَبِدْعَةٍ
 وَبِصِفَاتِ الذِّمِّ وَالْمَدِيحَةِ
 لَمْ يَهْ كَمْ يَصِفُ فِي الْحَالِ
 تَحْوِيلًا طَلَقْتُ طَلَقًا تَابِ
 إِنْ وَلَدَتْ لِأَرْبَعِ السِّنِينَ
 ثُمَّ لِسَنَةٍ شَهْرٍ وَصَنَعَتْ
 مَمَسَتْ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ فَلَتْ ذَا
 إِنْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْإِسْتِبْرَاءِ لَا
 أَرْ وَلَدَتْ قَوْفَ سِنِينَ أَرْبَعِ
 مِنْهُ وَبَحْرَمُ الْبَيْعِ الْبَيْتَةِ
 وَحَفْصَةُ بِالْأَيْفِ التَّسْكِينِ
 أَوْ شَاءَ ذَا أَوْ مَوْنَةٍ قَبْلُ عِلْمِ
 فِي حَقِّهَا يَثْبُتُ لَا مَا يُعْلَمُ
 وَكَرَّ نَاهَا وَبِجَمْعِ صُنْعِهَا
 أَوْ أَرْبَعًا أَوْ ثَلَاثًا كُلُّهَا
 قُرُوءَةً كَذَبَ مِنْهُ تَطْلُقُ
 مِنْ كَلَفَتْ حَالًا كَمَا فِي الْإِبِلَا
 مَا عُلِقَتْ وَلَوْ قُلْتُ بِالْقَلْبِ ذَا

ورفع شاة الهدى والأضحية
 الواجبين هدى أو أضحية
 والمحل عند البيع تابع لمن
 بيعته به مقابل بعض الثمن
 والفرع بعد الرهن والاحاقه
 ومن جث ومثلها المعارة
 كذلك مع بعدا أيضا أو فقه
 بالأم أو بما لها من منفعة
 وكان حربيين ذلك أيضا
 والموت أو بحدمة وقارص
 ورفقها موهنة أن تصنع
 من قبل فقه مطلقا لم ينجع
 والفرع بعد الغضاب وقصر قبل
 بتوهمها وبغيرها الذي بطل
 أو استعارة وبيع يفتي
 من قبل فقه والضمان ينجع
 والفرع مرتد بغير ميت
 إن ينفذ في ردة الأصلين
 وسلم إن كان كل سلبا
 كذلك في الإسلام برز منها
 أو بين مرتد وبين أصل
 في الكفر مبرقاع لئلا مثل

تَشْتَرِي

وكل فرس كان من أم راب
فتابع أباه حنفا في النسب
وفي الزكاة تابع الحنف
وتابع في دينه للأشرف
وللاشد في البراء والدينه
وللاحسن منها في الامنيه
والاكل والتبليس والمناكه
وفي جوارحه ما يكون ذابحه
قال ذبح والكاهن كل يحرم
واكله والله ربي أعلم
وتم هذا النظم للتحرير
بالعون من مولانا الجليل
نظم الفقير الشرف المرحوم
ذي العجز والتقصير والنزبط
ابنائه الفان مع سببها
لمن حراها من سواها فخرته
لكمنا بكر عروش تطلب
كنوا كرمنا منصفنا لا يخطب
اذا رأى عيبا بها لا يفتنه
بل يحسن الفن بها ويصليته
معاملها بالعلم والاعضاء
ومالها مهر سوى الدماء
وحتمها في عاشر الانبياء
من رجب في قايين الاعوال
بعد الثمانين من السب
بعد انتهاء تاسع القرون
فيما لمي اختم بحبر علي
ولا غيب بك ربي أملي
واجعله في الدارين نافعا لنا
ونا فعا لكل من يؤمننا
فاغفر لنا يا ربنا ذنوبنا
جميعها واسر لنا عيوبنا

وَنِصْفَ اثْنَيْنِ وَيُصْفَا مِنْهَا
وَرُبْعَ طَلْفَةٍ كَسِيمٍ وَحَسَنٍ
تَصَوِّبُهَا لَكِنْ يَغْيِرُ عَطْفُ
ثَلَاثًا إِلَّا طَلْفَةً وَقَبْلًا
فَذِكْرُهُ هُنَا مِنَ الشُّكْرِ
ثَلَاثًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْخَالِقُ
مَا بَيْنَهُمْ أَوْ عَلَيْهِمْ مِمَّا
رَابِعُهُ أَشْرَكَ أَنْ يَقْضِيَ إِلَى
عَلَى كَالْظَهَارِ لَا الْإِيْلَ قَرْنَ
وَأَنْ يَكُنْ عَنْ ضِعْفٍ مَا أَرْفَعُ
أَوْ ثَلَاثَ أَنْصَافٍ بَسْتَكُنْ
تِيَّاسُ وَالْطُّفُلُ لَا يَكْرَهُ
حَسَبَ الَّذِي كَرِهَ لَا أَنْ الْكَلَا
أَوْ قَبْلَ وَطْدٍ لَأَزَادَ أَلَمَهُ
كَيْفَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمَلِكُ
إِعْتَاقَهُ وَيُدْرِمُ وَالْحَلِيفُ
ثَلَاثًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ طَارِقُ
كَالْعَكْسِ أَوْ ثَلَاثًا أَنْ شَبَّ رَاذًا
أَوْ عَقْلًا مِمَّا قَضَيْتُ
يَعْتِقُ نِصْفَهُ وَلَا ارْتِجَاعًا
وَوَاحِدَةً اثْنَيْنِ يَمْنَعُ عَنْهُمَا
أَوْ حُرَّةً عَيْنٍ مِنْ رَهْيٍ عَنْهُمَا
قُلْتُ وَذَا فِي الْعَيْقُ أَنْ يَلْزِمَا

وَطَلْفَةٍ بِلِ اثْنَيْنِ الْأَمَّ
أَوْ قَالَ نِصْفَيْهَا وَثَلَاثَ وَسَدَسٍ
وَلَوْ بَانَ كَرِ طَلْفَةٍ فِي
وَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا
بَيْنَ هَذَا الْحُكْمِ فِي الْإِفْرَارِ
أَوْ قَالَ يَا طَالِقُ أَنْتَ طَالِقٌ
لَا أَنْ يُوْخِرَ الْبَدَأُ أَوْ قَعَا
مَا لَمْ يَزِدْ عَنْ عِدَّتِهِ وَعَلَى
طَلْقِهَا إِذَا هُوَ يَكُنْ وَارْتِ
بِاللَّهِ وَحْدَهُ فَطَلْفَةٌ تَقْعُ
أَوْ قَالَ حَسَا وَالثَّلَاثَ اسْتَشْنَى
وَكُلَّ فَرَسٍ طَلْفَةٍ فِي طَهْرٍ مِنْ
فِي حَامِلٍ وَمَا يَكْرَهُ عُدَا
يَسِيرُ فِصْلٍ وَخِلَافٍ قِطْعَةٍ
أَوْ قَوْفٍ أَوْ عِلْقٍ لَا الشُّكُوكُ
أَوْ طَالِقٌ أَنْ يَشَاءَ أَوْ أَنْ لَمْ يَكُنْ
لَا فِي الظَّهَارِ وَالْبَدَأُ وَطَالِقُ
وَاحِدَةً فِشَاءَ أَوْ قَوْفٍ ذَا
تَشَاءَ طَلْفَةٍ أَوْ اثْنَيْنِ
وَفِي رَقِيقٍ مُعْسِرٍ بِنَاعَا
وَفِي رَقِيقَيْنِ اشْتَرَى فَرْدَهُمَا
كَأَنْ نَسَى وَطَالِقٌ إِحْدَاهُمَا
وَوَارِثٌ لَا أَنْ يَمُتَ قَبْلَهُمَا

وَقَتْنِي أَطْلَاقِي النَّسَوي
وَبَانَ بِالتَّعِينِ أَنْ قَدْ وَقَعَا
وَأَنْ يُوْخِرَهُ كَيْفَ الْبَيَانِ
وَلَهُمَا كَيْفَ الْإِثْقَانِ وَفِي
قَدْ أَقْرَهُمَا أَوْ قِيْلَا
وَالرَّوْحُ أَنْ عُلِقَهُ بَانَ هَلَكُ
أَوْ قَالَ إِنْ آلَيْتُ أَوْ طَلَقْتُ
فَطَالِقُ أَنْتَ ثَلَاثًا قَبْلَ ذَا
فَطَالِقُ مِنْ قَبْلِهِ أَنْتَ فَذَا
لَا فِي سِوَى الْجَبَاحِ كَالطَّلُوعِ
وَلَيْسَ بِإِثْقَانٍ وَمَنْ وَصِفَ مَا
وَصِفَةٍ لَا يُغَيِّرُ بِالْوُقُوعِ صِفَ
أَيُّ بَطْلَانٍ عَرَسِيهِ فَإِنْ يَمُوتُ
فَطَلَقَهُ وَبَطْلَانٍ هُمَا
وَقَبْلَ وَطءِ امْرَأَةٍ فَبُوحْدَا
وَبَطْلَانٍ هَذِهِ يَحْلِفُ فَتَلَا
وَأَنْ حَلَفْتُ بِطَلَانٍ لَكُمْ
فَمِنْهُ إِنْ كَرَّرَهُ مَا طَلَقْتُ
بَسْرًا بِإِتْلَاعٍ مَا بَيْنَهَا
بَلْ كَيْلُ بَعْضٍ وَتَرْوِيلُ مِنْ دَرَجِ
بَرْوِيلُ بِالظُّفْرِ أَوْ تَنْتَقِلُ
وَلَوْ بَلَّ كُلُّ قُرْمٍ أَوْ رَمَانَهُ
قُلْتُ قَتَلْتُ الْفَرْصَ غَيْرُ نَافِعٍ

يُخَالِفُ الْبَحْرَ وَشَرَحَ الْحَاوِي
ذَانِ بَلْفُظٍ لَا يَنْجِيَا مَعَا
عَمِي وَلَوْ قَدْ مَاتَتِ الثَّنَائِي
أَرَدْتُ زِي بَلْ تِلْكَ أَوَّلُ بَلْتَنِي
عَمِيْتُ ذِي وَذِي فَذَالِ الْأَوَّلِي
مُورِتُ نَرْوِجَةَ هَذَا أَقْدَمَلَكُ
كَالْفَنِي أَوْ رَاجَعْتُ أَوْ ظَاهَرْتُ
وَأَنْ أَطَا وَطءًا مَبَاكًا أَوْ ذَا
لَعُوًّا بِالْفِعْلِ يَابُ أَوْ يَابَا
خَلِفْتُ وَلَيْسَ بِأَلَوْ قُوعِ
طَلَا قَالِ إِيْقَاعًا وَقُوعًا يُسَمَّى
مِنْ قَبْلِ بَيِّنَتَيْهَا وَبِالْحَلْفِ
عَدَمُ مَعَادِهِ وَأَنْ وَطءٌ فَقَدْ
مُعِيْدَةٌ مَرَاتٍ ثَلَاثَ لَزِمَا
وَأَنْ نَكَاحٍ مِنْ أَسْنَتٍ جَدَا
تَطْلُقُ الْأَمْرَ بِهَا قَدْ دَخَلَا
فَطَالِقُ مَعِي هُنْدٌ مِنْكُمْ
وَلَوْ بَيِّنَتِي النَّوِي فَقَرَرْتُ
وَالْقَذْفُ قَالِ الْمَسَالِكُ بَرِّفَهَا
وَبِالضُّعُوفِ قَالِ الْوُقُوفِ فَالْمَرْجُ
لَعَمْرِي أَوْ ذُوْنِ أَمْرٍ عَمَلُ
بَسْرٍ بِمِلْءِ أَيْ شَيْءٍ كَانَتْ
عِنْدَ الْإِمَامِ وَهُوَ مِلُّ الرَّافِعِي

بجاء طه المصطفى المختار
وآله وصحبه الأطهار
والحمد لله على التماس
وافضل الصلاة والسلام
على النبي المصطفى والآل
والغيب اهل العلم والكمال

تم متن التمرس ويلييه
كتاب نهاية التدرب
في نظم غاية التعريب
لناظم أيضا

كتاب
التهذيب
 في نظم غاية الترتيب

للعامة العامل والفهم
 الكامل الشيخ شرف
 الدين يحيى بن
 الشيخ نور الدين بن
 موسى بن وهبان
 بن محمد الشيرازي
 بالقرن الحادي
 عشر لله
 تعالى
 ٢

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي قد اصطفى
 للعلم خير خلقه وشرفا
 وافضل الصلاة والسلام
 على النبي افضل الابرار
 محمد وآله وصحبه
 والتابعين عليهم
 وبعد اذا العلم خير رافع
 لاسماء الله الامام الشافعي
 فهو انعم المصطفى ولم يعب
 له نظير من قرين يهتدى
 مطبقا بعلومه الطائفة
 مطابقا للوازي اتقاها
 بهد في عصره لبيته
 وبعده اصحابه الاجيله

وذرناهم قال ان لم تصدق
 والخبر الاول ان صدقا ظهر
 ومن اوفد سوي الاحياء
 ورؤية الغير لجلال وتماز
 وان قرأه الغير وهو احم
 ومع دهور الكلام وبها
 وكل ما يسمى بعين وقديم
 والقذف والقتل بمسجديه
 لاس شجرة وطفره ولا
 والنس بالكلام او من حيث لا
 ولا القدوم بالذي مات ولا
 ماليا وشاعرا في الكل
 قلت راي شيخ الوقوع حيث لا
 مع قولهم بعدد التطبيق
 حالة اكره وشبهه بعدد
 وان اطلق زوجة فبعد
 فان يطلق عشرة عتق
 وكلما واحدة منهن
 طلاق فان تم اثنين كزمت
 وطلقة واحدة في الثانية
 وان ثلاث ثم اخرى او معا
 وتان ثم تان ان ولدت
 والاوليان تطلقان كله
 بريقه سرقة لم اسرق
 بشاره والصدق والكذب خبر
 ورأيه وفي صفاء المساء
 عذبه واقله اذ العيان راء
 ومطلقا لعزل اهل الحكم
 يسمع سمعا لفظا او صمما
 كتابه سطر طلاقها سليم
 فاذا فقه وفيه مقبول كرمي
 رؤية ربي في المراتة مثلا
 يسمعه ولو يبرح حملا
 من مكرم او ناس او من حملا
 وهكذا الذين دون حبل
 شعور بالعلق امر مشكلا
 على الذي يعلم بالعلق
 مع علمه فعند جهل اجدر
 حر الى الاربع هذا العدد
 وخمسة زدان يكلم نطق
 ثلث فصا جباها او هن
 ثلاث في الاولى ومن باخم
 وطلقة وطلقة في الثانية
 يلدن يطلقن ثلاث جمعا
 معية فالأخريان مشغ
 وفردة ثم ثلاث جملة

اعظمهم ائمة وحسنهم
امامهم وغير ذلك من
وصف القاضى او شجاع
مختص في غاية الابداع
وغاية التعريب والتدريج
فصار يسمى غاية التعريب
مع كثرة التقسيم في الكتاب
وحصره خصال كل باب
نظرة مستوفية لعلمهم
سهلا لحفظهم وفيهم
مع ما به تروى المعقولة
اولا من مطلق قيد ثمة
ثمة لا صلب الاصيل
ولم يترخص في التطويل
وحيث جاء الحكم في كتابه
مستقما اثبت بالمعنى بعبارة
متين ما اختار به بنقلهم
وربما حدث منه من امله
ان لم يجد له دليلا
ولا الى تاء بيله سميلا
وقد مشيت مشيه في الغالب
في عده وحقه المناصب
مرتبة مرتبة مبيحة
مطاطة المبتدى مقلى أنا
فما مثل الشرح في الوضوح
وكنه فيه كالأب النضوح
ارجو بذلك اعظم الثواب
والنفع في العالمين بالكتاب
وربنا المسؤل في سبل الأمل
والعون في الاتمام مع حسن العمل
كتاب الهامة
لهاميا سعة وهو المطر
والماء من بحر وبر وهنر

ثلاث لأولى ولكل والدة
قلت ولولي ثم ثان ثم في
والغير طلاق ولوها تات
طلاق أخيرة وأوليت
في العكس للأولى ثلاث ولين
صابطه أن الثلاث القاعد
فقط فطلقة أو اثنتين
وان يطلق حائضا أو نفسا
كذلك الطلاق في طهر اذا
أو ما استدخلت العرس بلا
من زوجة فذا اليد على حنظل
وشدب الرجعة وليست في
ولو على جميع الثلاث استولى
وهو من يطهر حاله بجعلا
وطلق نفسا مما قال
وقبله يرجع والمعلق
ان ذكر من عدد أو نوبيا
ولو بالاختلاف في الصريح
وقصد تفرق على الأقراء لا
يلغى للنسبة والتقييد
وهكذا استنداء بعض النسوة
كعنتها بزوج جديده
أو قال في مطلق ما قد علقا

من الثلاث الباقيات واحدة
ثلاث لأولى ولا أخيرة
معاً وتاب سعاقيات
ثلاث والثالثة استثنى
تتو بطلقة والأخرى تن
الأولى اضع عقيب واحدة
فقط فذي تطلق طلقين
أو في أخيرا الطهر لا المحيض أسا
فيه وطى أو في محيض قبل ذا
طهر رجل لا اختلاص حصلا
لكن الى وقت وقوعه نظرو
بما الى الطهر والأستحى
لكن تفرق الثلاث أول
مقتدة والفتح أيضا لا ولا
تملكها اذا فلتطلق حالا
منه لى ويقع المنق
وما يقول الزوج ان تطلق هيا
والصدق كالتطليق والنسريح
يعمل في ثلاث أو قد وصلا
كثيرا سكنى ويحى العبد
لا ان بدت قرينة يلقوه
أو حله الوثاق عن مشدودة
يومين قلت باطنا لا مطلقا

وَدَيُّوهُ فِي جَمِيعِ مَا وَرَدَ لِأَنَّهُ يَقُولُ أَوْدَتْ أَنْ شَاءَ الصَّهْدُ

فصل في الرجعة

يَصِحُّ أَنْ رَاجَعَ أَمَّا كَانَتْ
تَقْبَلُ حَلًّا بَعْدَ تَجَرُّدِهَا لَمْ يَكُنْ
رَجَعَهَا رَاجِعًا أَوْ تَجَعَّلَهَا
إِلَى أَوْ قَالَ إِلَى نِكَاحِ
وَبِكَايَةِ أَعْدَتْ حِلَّهَا
وَكُنْ وَجَتْ وَبِالْخَطِّ وَلَوْ
لَمْ تَرْضَ لَا يَحْدُثُ تَطْلُقٌ وَلَا
يُوجِبُ مَهْرَ الْمَثَلِ لَا فِي رَدِّه
فَرَقَ إِذَا تَكَرَّرَتِ الرَّجْعَةُ لَوْ
تَصَدَّقَ بِهَا خِلَافَ الْإِرْتِجَاعِ

باب الأيلاء

يُفَسِّرُ الْإِيْلَاءُ بِأَنَّهُ حَلْفٌ
عَلَى امْتِنَاعٍ مِنْ جَمَاعٍ مُتَكَيِّفٍ
كَمَثَلِ الْإِيْلَاءِ وَغَيْبِ الْحَشَفِ
وَالْوَطْءِ وَالْجَمَاعِ وَالْإِصَابَةِ
وَبِالْإِيْلَاءِ كَمَا بَيَّنَّا كَلَامًا صَغِيرًا
بِهَا كَذَا الْقُرْبَانِ وَالْفُتْيَانِ
وَجَمْعُ رَأْسَيْنَا وَسَادَّ أَبْعَدُ
أَطْلَقَهُ أَوْ فِي يَمِينٍ أَوْ تَرَا
يُمَثِّلُ حَقِّي بِنَزْلِ الْمَسِيحِ
يَمُوتُ أَوْ يَفْتَدِمُ حَيْثُ يَعْلَمُ

كذلك من عين وثنية ونحو
ثم الماء أربع أيضا ثم
إما يكون طاهرا مطهرا
أي مطلقا وليس كروا يرى
أو طاهرا مطهرا لا يمكنه
مستمسك بغيره من غير
أو طاهرا ولا يجرى مطهرا
لكنه مستغلا أو غيرا
بظاهره بالخيط كثير
سواء الحصى والتفديري
بأنها مستمسك بما وصل
إليه من نجاسة ومهر قل
من فلتين أو بها تغتسل
ثم كونه بالفلتين قدرا
والفلتان نصفين قربا
يرطبل بعد الدوى قد يجرى
ويكفي ما مع كثرته
كالماء في التمسك حال قلته
أو يجرى قليل ما على محل
نجاسة إذا كانت اتصل
ولم يزد وزنا ولا تغيرا
فطاهر ولم يكن مطهرا
فضل في التوالد والأنثى
من التوالد مطلقا لا نجاسة
لصالحه بعد الرقابة يكره
وأكدوه للصلوة والوضوء
وبعد نوم أو لا يتم بغيره
وتحريمات تستعمل الأواني
وإن تكن من أنفس الأعيان
الأمم المنقذ فاعرف في الإكاف
بحرمة استعماله والأقفا
لاضيق من فضة صغيرة
في المرف أو ليا جعة كبيرة

بَابُ الْوَصْوِ
 قَرْضُ الْوَصْوِ بِهِ مَعَ تَسْلِيهِ
 لَوْجِيهِ وَغَيْلٍ وَجِيهِ عَلَيْهِ
 وَغَيْلٌ كُلُّ سَاعِدٍ وَغَيْفٌ
 ثَمَانُ أَيْنٍ بَعْضُهُ فَمَا بَقِيَ
 وَمَسَحَ بَعْضُ الرِّاسِ طَلْقًا بَمَا
 وَفَسَلَهُ مَرَجَلُهُ مَعَ تَعْنِيهِمَا
 وَالسَّادِسُ التَّرْتِيبُ مِثْلُ مَا ذَكَرَ
 وَغَطَسَهُ تَكْنِي وَانْ لَمْ يَسْتَقِرَّ
 وَهَالِكٌ عَشْرٌ كُلُّهَا سِتْرٌ كُنْ
 السُّقَى فِيهِ أَوَّلًا بِالسُّقَى
 وَالْقَبْلُ لِلْكَمِينِ خَارِجُ الْوَمَا
 وَمُضْمِنٌ وَاسْتَيْشَنَ وَنَجَّهَا
 وَاسْتَحْجَبَ الرِّاسَ وَفَاقْدَسَتْ
 وَالْأَدْبَانُ بَاطِنًا وَمَا ظَهَرَ
 بَا وَخَلَّ سَائِرُ الْأَصَابِعِ
 وَنَجْمَةٌ كَشْفَةٌ فِي الْوَأَقِصِ
 وَقَدِمَ الْيَمْنَى عَلَى الشِّمَالِ
 مِثْلًا فِي كُلِّهَا مَرَّ الْحَبِ
 بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَطِّينِ
 مَسَحَ بِمَا يَجُوزُ فِي الْوَصْوِ مَسَحَ
 أَرْبَعَةٌ مِنَ الشَّرْطِ فَتَسَجَّ
 أَنْ يُقْبَلَ مَنْ يَبْدُو ظَهْرَهُ كَمَلٍ
 وَيَسْتَرُّ كَمَلٍ فَرَضَ يَسْلُ
 وَيَقْبَلُ لَشِبِّهِ مَتَابَعًا
 وَظَهَرَ كُلُّ رِيْدٍ شَرْطًا رَابِعًا
 وَيَسْجُ الْفَيْمُ فِي إِفَا مَسْتَدَةً
 مَقْدَارُ تَوْجٍ كَامِلٌ بِمِثْلَتِهِ
 وَيَسْجُ الْمَاءُ مِنَ الْمَرْأَةِ
 ثَلَاثَةٌ تُعَدُّ بِاللَّيَالِ
 ثُمَّ ابْتَدَأَ الْمَدِينُ بِالْمَدِينِ
 وَهُوَ الَّذِي مِنْ بَعْدِ الْبَيْتِ

وَهُوَ كَانَ يَعْلَقُ الطَّلَاقَ
 وَالصَّوْمُ دُونَ فَرْجِيَّتٍ وَعَلَى
 كَانَ وَطَنُهَا قَعْدَى مُعْتَقٍ
 وَإِنْ يَزِدُّهُ أَنْ أَطَاهَرَتْ فَلَا
 وَقَعِيقٌ قَبْلَهُ بِشَهْرٍ
 وَبَاعَ هَذَا الْعَبْدَ قَبْلَ أَنْ أَتَى
 وَدَوْنَهُ يَبْنِي عُنْفُهُ وَفِي
 أَنْ عُبِيَتْ وَالْإِسْتِجَاعُ قَائِدُهُ
 أَوْ لَمْ يَهْلُ كُلُّهُ وَإِنْ يَزِدُّ هُنَا
 وَلَا أَطَاهَرَتْ كُنْ قَبْلَ الْيَمِينِ
 وَلَا أَطَاهَرَتْ فِي الْعِلَامِ الْأَعْدَةُ
 فَإِنْ مَضَتْ أَشْهُرُهُ الْحَكِيمَةُ
 وَلَمْ يَهْلُ يَزِدُّ وَالْإِيمَانُ عَنْ
 وَمَا بِهَا مَا بَعْدَ وَطَنٍ إِلَّا
 فَطَلَبَ الزَّوْجَ بِهِ دُونَ وَلِي
 بِالْعَرَسِ مَا يَنْتَعِمُ أَنْ كَانَ
 حَانَ إِلَى طَلْقِهَا مِنْ حَكَمِهَا
 ثُمَّ لَبِيْنٍ أَوْ يَحِينُ نَزْوَجَهَا
 حَسَنَةً وَلَوْ مَعَ الزَّوْجِ
 مِنْ غَيْرِ مَا حُنْتُ وَلَا انْجِلَالٍ
 وَحَيْثُمَا طَلَّقَهَا أَوْ يَسْتَنْفِي
 وَلَوْ كَلِمَةً طَلَقَ الزَّوْجَ غَابَ
 وَيَا وَكَلَّ الْعَرَسَ بَعْدَ الْمُدَّةِ

وَالْعَقَقُ أَوْ يَلْتَزِمُ الْأَعْتَاكَ
 صِيَامُ هَذَا الشَّهْرِ أَنْ وَطَنُ نِي
 أَوْ عَنْ طَهَارِي ثُمَّ عَنْهُ يَعْتَقُ
 طَهَارُهُ يَعْتَقُ وَلَكِنْ عَنْهُ لَا
 ثُمَّ مَضَى فَإِنْ جَاءَ يَجْرِي
 بِشَهْرٍ انْجِلَالُ الْإِيمَانِ ثَبَتَا
 فَأَمَّتْ طَالِقُ يَنْعِي الْحَشَفِ
 لِذَا وَلَا وَطَنُ كُلِّ وَاحِدَةٍ
 مَبْنِيَّةٌ عَيْنُهَا أَوْ يَبْنِي
 ثَلَاثَ زَوَاجَاتٍ فَذَا فِي الرَّابِعَةِ
 كَذَا وَيَسْتَوْفِي وَيَسْتَوْفِي الْمُدَّةَ
 وَمِنْ زَمَانٍ رَجَعَةُ الرَّجْعَةِ
 رَقِيقَةٌ وَلَمْ يَطَاهَرْ فِي الزَّمَنِ
 نَفَاسًا أَوْ حَيْضًا وَصَوْمًا نَفَلًا
 وَسَيِّدٌ بِالْقَاضِ أَنْ لَمْ يَحْصُلِ
 بِالزَّوْجِ طَبْعِي يَنْفِي لِسَانًا
 وَاحِدَةً وَمِنْهَا أَنْ أَمَّتْهَا
 وَسَقَطَتْ مِمَّا يَغِيْبُ فَرْجَهَا
 عَلَيْهِ أَوْ أَلْجَى وَجَعُ الْمَوْلَى
 وَلَا تَرَى ثَلَاثَةَ الْإِمَهَالِ
 إِسْلَامُهُ وَعَادَ فَلْتَسْتَأْذِنَ
 بَعْدَ الشَّهْرِ بِطَلْقِ أَوْ يَابُ
 إِنْ غَابَ قُلْ طَلِقْ أَوْ ابْتَ الْبَلَدَةَ

وَأِنْ مَضَى أَمْكَانُهُ ثُمَّ طَلَبَ عَوْدَ إِلَيْهَا طَلَقَتْ وَلَمْ يَجِبْ

بَابُ الظَّهَارِ

تَشْبِيهُ ذِي التَّكْلِيفِ مَنْ لَمْ يَتَيْنِ
جَلًّا وَجَزًّا هَا كَشْفِهَا طَلَقًا
ذَاكَ ظَهَارٌ مُتَكَرِّرٌ فِيمَا يَجِبُ
ظَهَارٌ رَابِعٌ وَإِنْ لَمْ أَنْكِحْ
بِالْمَوْتِ لَا الْعَوْدُ وَفِي كَأَمِيَا
وَأَنْتَ طَالِقٌ كَظَهَارِ عَمِيَا
أَرَادَ مَعْنَاهُ كَلَامًا هُنَا
وَهِيَ حَرَامٌ مِثْلُ ظَهَارِ أَمِيَا
أَوِ الطَّلَاقِ بِالْحَرَامِ وَالَّذِي
وَعَكْسُ مَا قُلْنَا ظَهَارٌ وَإِذَا
وَلَحْظُهُ أَنْ أَمْسَكَ الْمُتَصِفَةَ
حَيْثُ يَفْعَلُ غَيْرَهُ قَدْ عُلِقَتْ
أَوِ الَّتِي ظَاهَرَهَا وَطَى قَبِ
تَحْرِمُ كَأَمَّا يُضْحَقُ كَقَرًّا
إِلَّا إِذَا مَعَ اتِّصَالِ أَكِيدَا
أَوْ عَرَسَهُ مِلْكٌ لَغَيْرِهِ وَاشْتَرَى
وَكُوْفَاعُ شَهْرِ صَوْمٍ سَبَقَا
رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً بِاللَّهِ جَلَّ
يُمِثِلُ جُؤُنَ عَالِبٍ وَهَدِيمٍ
كَامِلَةِ الرِّقِّ بِلَا شَوْبٍ يَعْوَضُ
فِي نِصْفِ عَبْدَيْنِ وَبَاقِي دَيْنِ

وَمَنْ يَسَافِرُ بَعْدَ نِكَاحٍ فَالْحَجَرُ
وَالْعَكْسُ يُتَسَوَّى بِمَدَّةِ السَّفَرِ
وَمِثْلُ ذَلِكَ الْمَجْعُودُ بِمَدَّةِ
ثَلَاثَةِ أَشْهُارٍ وَفِي الْقَضَاءِ مَدْرَتُهُ
كَذَاكَ طَلَقٌ خَفِوٌّ مِنْ مَرَجَلِهِ
وَكُلُّ شَيْءٍ مَوْجِبٌ لِنَفْسِهِ

بَابُ الْأَسْتِغْنَاءِ
وَيَجِبُ اسْتِغْنَاءُ كُلِّ مُحْدِثٍ
مِنْ كُلِّ مَجْلِسٍ خَارِجٍ مُلَوِّثٍ
بِالْمَاءِ أَوْ ثَلَاثَةِ أَجْحَادٍ
يَتَنَبَّهُ مِنْ مَوْضِعِ الْأَقْدَارِ
وَالْحُجْمِ أَوَّلِي دَائِمَتِهِ الْحَجَرُ
وَالْمَاءُ أَوَّلِي وَجْهِهِ إِذَا تَقَصَّرَ
وَلَيْسَتْ قَبْلَتُهُ بِمَوْضِعِ رِجْلَيْهِ
فَلَا وَدُونَ عِنْدَ قَدِيدِ سِرِّيهِ
كَذَلِكَ الْعَوْدُ مَوْجِبٌ لِمَنْ دَفَرَ
وَحْتًا كُلَّ غَيْرٍ مِنَ الشَّعْرِ
وَالظِّلِّ وَالطَّرِيقِ وَالْأَجْحَادِ
وَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ بِجَسَادٍ
وَحِيدٍ كِرْدٍ وَالْكَلَامِ وَالْعَبَثِ
وَيُظْهِرُهُ بِالْمَاءِ مَوْضِعُ الْحِثِّ

بَابُ نَوَاقِصِ الرُّصُودِ
لَوْ أَقْصَرَ الرُّصُودُ مَجْلِسَ خَارِجٍ
مِنْ مَجْلِسِهِ لَا الْمَاءَ الْخَارِجَ
وَنَوْمَهُ إِلَّا مَعَ التَّكْلِيفِ
وَمَا أَنْزَلَ الْعَقْلُ كَأَنْ يَنْوُبَ
رَمْسٌ مِنْ الْأَدْيِ يَتَقَرَّبُ
وَلَسْنَا أَنْتَ رَجُلًا حَيًّا أَلَمْ تَكُنْ
لَا لِمَنْ أَنْتَ عَرْمًا أَوْ فِي الصِّغَرِ
وَلَا بَيْنَ أَوْ بَطْنٍ أَوْ شَعْرٍ

بَابُ الْعُسْلِ
وَجُزْءُهُ سِتَّةُ أَشْهُارٍ
ثَلَاثَةٌ مَحْضٌ بِالنِّسَاءِ
الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَالْوِلَادَةِ

عند انقطاع الكل للمساواة
واشترك النساء مع الرجال
في الموت والجماع والآنزال
وان برد فروصه فالنية
والغسل للنياسة العينية
وان نعم الماء سائر البدن
مع الشعور ظاهر وما يكن
وليس تحت قبله الوضوء له
والنطق بما يذاته بالسملة
والدخول باليمن والسمال
مذكرا مطلقا مؤنثا
ففضل في الاعتكاف المستوف
وهالك ايضا اعتكاف تسن
بسمرة وعشرة عدا حسن
لجمعة والعبد والكسوف
وغسل الاستقاء والخوف
ومن يغسل ميتا ومن دخل
في دينين بعدكم اغتسل
ومن بد اغتسل او جنوب
اذ افارق غسله مسنونا
وقامه الدخول في الحرم
كذا دخول البلدة الحرم
والوقوف بعدها في عمرته
وللبيت بعد المزدلفة
وفي متى ثلاثة للراحي
وللطواف سائر الايام
باب التيمم
شرطه وجود عذر كسفر
او مرض يقتضي مع الماء للضرر
ووقت قبل ماله تنجسا
وسعيه في الوقت وتحصيل ما
والفقد بعد سعيه المتكبر
واخذ تربا من طهور
اما الفروض مطلقا فالنية

ينوي لكل نصف كل من ملك
نوى لها الجميع او يعصب ذا
او كان مرجوا مريضا ففي
واخرسا يقيم والمنفصلة
الا من الا بهكم والعصر مع
ولا الذي يفقد والمستولدة
فذلك لا يجوز كفي جنينه
وليعيد المحلى وذا العسر مع
ولو يلا يتيه او احتوى
او مرض او مضى او اقضى
لا ان تكن واسعة او يعيب
ورأس مال كسبه ينفقها
ثم الى سيتين سكتنا دفع
مملكا اما حدوه ولو
مذا فبي به ومن لا زما
يهرم ومرض يسدوم

باب القذف واللعان

قذف يروي الأصل الذي التكليف
عن الجماع حيث يستوجب حد
بلفظ نيك ولولج الحشفة
وان يتد كبر وضد تحت
وحالدها من الناس عنا
او ثبت الزنا ويعلمه

غير الرقيق المسلم العفيف
او كانت الحرمة فيه لا يبد
في الفرج قلت ان يهرم وصفه
وفرخ داود كرمك زنا
مع فيهم زناة او ذا وزنا
ولست يابن خالد لا منه

فَيَسْبِغُ الْقُرْبَةَ الْمُنَوَّهَ

وَمَسَحَ كُلَّ وَجْهِهِ وَالْيَدَيْنِ
مَرَّتَيْنِ أَيْ بَصُرَ بِنَفْسِهِ
وَمِنْ لِسَانِهِ قَالُوا أَلَيْسَ
مَقْدُومُ الْمُنَى عَلَى الشَّمَاكِ
وَأَنْطَلَقُوا بِأَرْتَادٍ يَحْصُلُ
وَكُلُّ مَا بِهِ الْوُجُوهُ يَبْطُلُ
وَمِنْ قَوْلِهِ الْمَاغِيرُ بِحَسَبِ
قَضَائِهِمَا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ
وَمِنْ بِهِ جَبْرَةٌ تَيْمَنًا
عَنِ الْعِلَلِ بَعْدَ مَسْحِهَا بِمَا
وَعَلَّ مَا يَبْدُو مِنَ الْعَصِي
فِي رَفِطِ طَرَفِ عَصَا الْخَرْجِ
وَحِثَّ صُلْبُهَا لِقَضَائِهِمْ يَلْتَمِزُ
مَا لَمْ يَكُنْ يَحْضُرُ فِي التَّيْمَنِ
أَوْ وَصِفَتْ بِغَيْرِهِ عَلَى حِدَتِ
وَلَمْ يَكُنْ يَتَمَسَّحُ بِالْخَبَثِ
وَأَوْجِبُوا الْعَادَةَ التَّيْمَنَةَ
لِكُلِّ فَرْعٍ لَا تَقِلُّ فَاغْتَابُوا
بَابُ الْخَامِسَةِ
وَعَنِ كُلِّ خَارِجٍ مُبَقَّرٍ
مِنْ أَيْ فَرَجٍ يَخْرُجُ إِلَّا الَّذِي
وَكُلُّ مَنْ طَهَّرَهُ مَحْمَدًا
لَا الْكَلْبَ وَالْخَنَازِيرَ مِنْ فَرْجِهِمَا
وَكُلُّ مَيْتٍ غَسَّ بِغَيْرِ شَيْءٍ
لَا الْأَدَمِيَّ وَالْجَرَادَ وَالشَّمْلَذَ
وَكُلُّ جُرْدٍ فِي الْحَيَاةِ مُتَعَمِّلٍ
كَمَسَّةِ الْحَيِّ الَّذِي مِنْهُ فَيُصَلِّ
وَجَلَدُ كُلِّ مَيْتَةٍ وَغَطُّهَا
كَذَا الشَّعْرُ بِرُكْمٍ كُلِّ مَحْمَدٍ
وَعَنِ كُلِّ مَا نَعِيَ أَنْ أُسْكِرَ
نَخَاسَةً كَالْخَمْرِ لَا مَا حُدِّثَ
وَلَمْ يَفْعَلْ مَا لَمْ يُسَلِّ لَهُ دَعَا
فَلَا يَصْرُفُ مَيْتَةً قَلِيلًا
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ طَرَجٍ أَوْ تَغْيِيرٍ
وَعَنْ دِيمٍ وَغَيْرِهِ يُسِيرُ

وَلَا يَلْبَسُ أَرَادَ لَفِيهِ
رَنَاتُ يَلْبَسُ وَلَا فِي الْكُرْنِ
يَحِبُّ رَوْحًا عَنْ رَنَاتٍ لَا كَمَا
بُوجِبُ صَنْقَفٍ أَرْبَعِينَ جِلْدَةً
وَلَوْ يَتَكَرَّرُ وَيَضْفَعُ عَلَى
أَيْ بِالزَّوْنِ مَجْلِسٍ حَكِيمٍ وَهُمْ
وَلَوْ بِالْإِسْتِيفَاءِ اسْتَقْلًا
زَنَاهُ أَوْ أَبَاحَهُ أَنْ يَقْدِفَا
إِنِّي لَمْ أَرِنْ فَلَنْ يَحْلِفَ يَحْدُ
فَحْلِفَ الْقَاضِي مَسْمُومًا هَسَا
وَيُورَثُ الْحَدَّ كَمَا لَمْ يَحْلِفَا
وَوَارَثَ الْمُجْرِمُونَ فَلَيْسَتْ وَفِي
لَعْنِهِ التَّعْزِيرُ دُونَ الْحَدِّ
يُبَاحُ لِلزَّوْجِ أَنْ اسْتَيْقِفَهُ
فَلَمْ يَكُنْ مُؤَكَّدًا يَقُولُهَا وَقَدْ
أَوْ اسْتَقَاضَ مَعَ تَحْلِيفِهِ كَمَا
وَحْتُ شَيْءٌ وَمَرَّ رَأْمُ ذَنْتِهِ
كَمَا لَوْ اسْتَبْرَأَ بِحَيْضٍ أَنْ حَصَلَ
مَعَ الْإِعَانِ مِنْهُ وَهُوَ مُشْتَبَرٌ
فِي كُلِّ مَرَّةٍ مِنَ الْخَمِينِ وَفِي
وَالزَّوْجِ فِي الْخَامِسَةِ اللَّعْنُ ذَكَرَ
وَتَلَّتْ فِي خَامِسَةٍ فَيَا لِعُصْبِ
إِمَهَالَهُ ثَلَاثَةً وَالْأَوَّلُ

وَبِمَقَامِ مَكَّةَ الْمَعْمُورَةِ
وَصَحْرَةِ الْمُقَدِّسِ الْمُطَهَّرِ
وَالْبُحُورِ بَيْتِ نَارِ لَا صَنَمَ
وَوَعظًا وَخَوْفًا بِالْقَمَدِ
يَجْعَلُ وَاحِدًا يَدًا عَلَى فَمِهِ
فَأَنَّهُ مُوجِبَةٌ فِي شُكْلِهِ
وَهُوَ لِنَبِيِّ الْإِنْسَابِ الْمَكِينِ
وَحَدِّهِ أَفْوَاجُ الْحَالِ لَا فِي الْحَمَلِ
عَنِ اللَّعَانِ لِعَسَى أَجْهَامُ
مُتَعَتِ مَوْلُودَ لَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ
سَمِعَتْ مَا سَرُّ وَقَيْتِ الضَّيْرَ
وَيَا حِمْلَهُ وَلَا نَبِيَّ أَحَدٍ
مَنْ لَمْ يَنْبِ عَنْهُ يَوْطَرُ اتَّصَفُ
مَنْ جَانِبَيْنِ يَا غُرَافٍ مَنْ يَطَا
قُلْتُ إِذَا الْقَائِلُ فِيهِ الْمُعْتَدُ
هَذَا وَلَوْ سَبَقَ حُجْدُ الْقُدُفِ
حَيْثُ بَصِيدُهُ أَوِ الْكُذْبِ قُطْعُ
تَشَبُّهُ عِنْدَنَا كَذَا سَقُوطُ حَدِّ
بِهِ كَذَا الْحَصَا بِهَا فِي حَقِّهِ
إِنْ رَجَعْتَ ذِمَّةً يَحْكُمُكَ
يَكْرَأُ فَرْجَتَ بَيَانٍ وَانْتَصَفُ
وَلَمْ تَلَا عَنْ حِلْدَتِ حَدِّ الزَّيْنِ
قُلْتُ وَفِي بَابِ الزَّيْنِ تَدَاخُلًا

بِعَصْرِ جُمُعَةٍ وَبِالْمَقْصُورَةِ
وَبَيْنَ قَبْرِ الْمُصْطَفَى وَالنَّبِيِّ
كَيْسُهُ وَبَيْعُهُ لَذَى الذَّمِّ
وَالَّتِي حَامَتِ بَابَ الْمَجِيدِ
وَعِنْدَ مَرَّةٍ مَنَ خَارِجِيَّةٍ
وَقَالَ رَبُّ الْجُلُوسِ اتَّقِ اللَّهَ
وَأَشْرِطْ التَّكْلِيفُ لِلدَّلَاحِ
وَلَوْ جُنَيْتًا وَقَضَى مِنْ قَبْلِ
لَأَنَّ يَقْلُ عَرَفَتْ وَالْأَعْرَاضُ
نَحْمُ إِنْ اسْتَلْقَى كَالْتَأَمِينَ فِي
غَيْرِهِ لَا فِي جَزَيْتِ حَبِيرًا
يَلْحَقُ لَا لِنَسَبِ بِيْلِكَ بَكْدُ
مَنْ تَوَافَى وَعِقَابُ مَنْ قَذَفُ
يَعْبُرُ حِلَّ وَاشْتِئَاءِ شِيرِ حَا
وَمَعَ امْتِكَانِ حُوقِهِ الْوَلَدُ
إِنْ كَانَ فِي النِّكَاحِ أَنْ تَسْأَلَ فِي
أَوْ امْتِنَاعِ عَدَمِهِ وَمُنْعِ
وَيُلْعَانُ الزَّوْجُ حُرْمَةُ الْأَبَدِ
لِزَوْجَةٍ وَالْأَجْنَبِيِّ يَنْطَفِئُ
وَيَلْزَمُ الْعَرَسُ بِهِ حَدُّ الزَّيْنِ
وَلَمْ يَجِبْ إِنْ لَاعَنَتْ فَرْجُ قَذَفُ
يَا لَوْ طَرُدُ قَذَفُهَا وَلَا عَنَّا
لَاوِلَ وَمَرْجَمَتْ لِمَا تَسْكَلا

وَالْمُسْلَى فِي الْكِبَالِ وَالْأَزْوَاجِ
نَحْمُ بَلْ سَابِثُ الْأَخْيَارِ
بِقِسْلَةِ نَعْمَةٍ وَتَذْهَبُ
بِالْعَيْنِ مِنْهُ وَالْثَلَاثُ تَنْدُبُ
لَا مَبِيتًا بَالٍ قَبْلُ أَكْثَرُ
حَبْرًا فَيَكُنِي رِشَّةً عَنْ مُسْلِمٍ
وَالشَّرْطُ فِي عَجَاسَةِ الْكَلَابِ
سَمِعَ وَاحِدًا مِنْ بِلَازِيسِ
نَحْمُ الدِّبَاعِ أَكْثَرُ التَّطَهِيرِ
وَجِلْدُ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ
وَالْحَرَامُ تَخَلَّتْ نَظْمُ لَسَا
مَا لَمْ يَكُنْ يَطْرَحُ عَيْنُ الْإِنْسَانِ
بَابُ الْحَيْضِ
كُلُّ الدِّمَاءِ مِنْ سَائِرِ الْفَرْجِ
ثَلَاثَةٌ تَعْدُ بِالْحَرْجِ رُجْ
نَفَاسٍ وَحَيْضٍ وَاسْتِحْضَاةٍ
وَفِيهَا يَحْتَاجُ لِلزَّيْنِ صَدِّ
فَالْحَيْضُ مَا تَأْتِي بِهِ الْحَيْضَةُ
وَلَيْسَ عَنْ وَضْعٍ وَلَا عَنْ عِلَّةٍ
نَحْمُ النَّفَاسَ بَعْدَ وَضْعِهِ ثُمَّ مَا
عَدَاهَا اسْتِحْضَاةٌ فَلْيَعْلَمَا
كَخَارِجٍ قَبْلَ تَمَامِ تَسْعِ
سَنِينَ أَوْ مَعَ طَلْقِهَا فِي الْوَضْعِ
وَالْحَيْضُ نِصْفُ شَهْرٍ أَوْ أَقْصَاهُ
وَلَيْلَةُ يَوْمِهَا أَوْ نِسَاءُ
وَسِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ لِمَا غَلَبَ
وَكُونُهُ مِنْ بَعْدِ تَسْعِ قَدْ وَجَبَ
أَقْلُ طَهْرٍ بَيْنَ حَيْضَتَيْهَا جُعِلَ
كَنِصْفِ شَهْرٍ ثُمَّ أَقْصَاهُ جُعِلَ
وَإِنْ أَمْرَدَتْ قَدْ رَوَى الْعَالِي
فَنُصْلُ شَهْرٍ بَعْدَ حَيْضٍ قَالِبٍ
وَعَايَةُ النَّفَاسِ السَّيِّئَةِ

بَابُ الْعِدَّةِ

تَعْتَدُ حُرَّةٌ وَلَوْ كَانَتْ بَطْنًا
يُفْرِقُهُ حَيَاةُ زَوْجٍ أَوْ هَيَا
وَلَوْ صَبِيحًا وَخَصِيصًا وَأَمْرًا
ثَلَاثَةَ أَشْهُارٍ أَطْلَافًا كَثَا
وَأَمْرًا لَمْ تَرْجِعْ صَاحِبًا أَصْلًا
مُدَّةً بِأَيِّ سَنَوَةٍ الْعِشِيرِ
وَبَاقٍ مُهْمَرٍ وَلَنْ تَنْسَى عِدَّةً
وَمَا سَوَى الْكَثَرِ لَا حِسَابَ لَهُ
وَأَيُّ قَبْلِ نِكَاحٍ يَطْلُرُ
وَيُوقِفُهُ الزَّوْجُ وَهِيَ حُرَّةٌ
وَيَطْلُقُ بِأَيِّ قَدٍّ أَهْمَا
وَنَزَلَكَ التَّرْتِيبُ بِالْمَصْنُوعِ
وَالْحَسَبِ وَالطَّبِيعِ وَفِي الطَّعَامِ
وَدَهْنِ شَعْرِ وَكَثْرَةِ الْأَنْجِدِ
وَبِالْهَيَا رَمَحَتْ لَا الْأَبْيَضِ
وَفِي عَرَّةٍ يُقْرَأُ بِسَمْعٍ إِذَا
وَيَكْمَلُ الْفَصْلُ بِالْحَمْلِ
وَلَوْ تَنَفَّسَتْ رَحْمَةً إِنْ أَخْبَرَتْ
لَا عِلْفًا وَمَعَ صَبِيٍّ أَوْ مَسْجُوعٍ
وَإِنْ تَلَدَ بَعْدَ الْفَقْدَانِ لَا قَلْبَ
مِنَ الطَّلَاقِ لِحَقِّ الزَّوْجِ هُنَا
وَالْحَقُّ الْقَائِفُ فِيهَا قَدْ فَسَدَ

وَإِطْلُقْ وَلَوْ فِي عِدَّةٍ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ
أَسَدَ حَلَّتْ مَبِيَّةٌ أَوْ وَطِيئًا
عَلَى بَاسْتِيقَانِهَا أَنْ تَبْرَأَ
بِحَتَا شَهْرٍ دَمٍ وَلَوْ حَمْلًا زَكَا
أَوْ نَسِيَتْ أَوْ بَلَعَتْ لَا عِلْفَ
لَهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الشُّهُورِ
أَكْثَرُ شَهْرٍ أَوْ لَيْلٍ كَأَحَدٍ
فَإِنْ تَحَمَّلَ قَبْلَ الْفَرَاغِ الْأَوَّلِ
فَالْعِدَّةُ أَسَنَانِ قَبْلَ الْأَوَّلِ
بِأَشْهُارٍ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرَةٍ
مَحْشُورَةً حَالَتْ بِالْأَقْصَى مِنْهَا
لَهُ وَحَلَّى الْحَبَرِ وَالْمَصْنُوعِ
وَالْحَمْلُ إِنْ جَرَمَ فِي الْأَحْرَامِ
وَالْمَصْرُوفِ لَيْلٍ لَيْلًا لِلزَّمَدِ
وَدُونَ تَرْكٍ مَا ذَكَرْنَا تَقْضِي
تَعْتَدُ الْأَفْرَاقُ بِصُفٍّ غَيْرِ ذَا
يُمْكِنُ مِنْ ذِي عِدَّةٍ فِي الْكُلِّ
قَوَائِلُ أَنْ لَوْ تَدْرُومُ صَوَّرَتْ
لِعَدَمِ الْأَمْكَانِ فِي الْأَصْحَى
مِنْ أَرْبَعٍ مِنَ السِّنِينَ وَالْأَجَلِ
وَالنَّائِجِ الثَّلَاثِي حَيْثُ أَمْكَنَّا
وَمِنْ زَمَانِ الْوَطْءِ أَمَّا الْوَلَدُ

وعالمًا يكون أمرًا بمسكًا
ولحظة أقله إذا حصل
وقد ترمي ولادة بلا بيل
وان أردت مدة الحمل الأقل
فمنصم عام بين وضع وحمل
وبالسنين أربع للأحكام
وعالمًا بتسعة من أشهر
باب ما يحرم على الحائض
وتحريم الصلاة كالنظر في
من حائض ومساها للمهجع
والنظر بالقرآن إن لم تقصد
أدكاره ولها في المسجد
كذلك الدخول تحت سطح الدماء
والصوم واستماع زوجها بها
يكون بين امرأة ورجل
بوطئها ولها لا الرأفة
وصومها من قبل الاعتكاف
يحل دون سائر المحرمات
وما عدا الثلاث المأخوذة
حرمة بالخيانة المؤبدية
وكل ما حرمت بالمحيض حل
لمحدث الثلاث الأولى
حكايا الصلاة
معه وصها حتى فوق الظهر
من الزوال ينتهي بالعصر
إذا صار طول كل شيء مثله
بعد الزوال غير ظل قبلة
والعصيان مع مصير ظلاله
بعد الزوال ثم لا عن مثله
وان يصير مثله ظل طاري
بعد الزوال فهو الاختيار
وبعد الجوارم ما لم تعرب
وبالغروب جاء وقت المفرد
لظهره والسر والاذان مع

إقامة وخمس ركعات تسع
وفي القديم يترك امتداد
إلى العشاء والراح اعتماد
ووقته في الاختيار بما مضى
على الجدي وينقضي إذا انقضى
ثم العشاء بعد حجرة الشفق
ويتم إذا بدا فجر صدف
مختاره ثلث ليل يجرى
جواره إلى طلوع الفجر
والصبح بالفجر الأخير
ويتم بالشمس حين طلوع
ووقته المختار للإسفار
ثم الجواز للطولج البحري
فصل

فرض الصلاة لازم الألف
بالقبل والبلوغ والإسلام
والظهور من حين ومن ثبات
قدرة الصلاة بالتقاء النيران
وبغيره الصبي بعد عشر
وبعد سبع بحسب ما لا يمر
والنفل أقسام خمس تفعل
جماعة كالفرس وهي أفضل
وهي الاستسقاء والكسوف
للشمس والقمر والحسوف
ومنه سبع عشرة لا تسبح
جماعة بل للفرس تسبح
من قبل فرض الصبح ركعتان
والظهر أيضا بعد ثلثين
وأربع من قبل فرض الظهر
وأربع كذلك قبل العصر
من بعد فرض المغرب اثنتان
ثم العشاء بعد ثلثين
وتركة لو تركه وهي الأقل
فإن فصل قبلها عشر أكمل

وعدة الوطء من التفرق
أقل إمكان لو لو كمل
سنة أشهر وقلت مع خلل
وإن خللت يكن ذا حملا
للزافي النجس والتموير
يتم ثمانون فروع الظهر
وللإماء عشرة وسنة
ولذوات الأيتام ثمان
مهما ثلاثون وأربعون مع
كم الطلاق بولادة الولد
ومخطئة في كلتا وحلفت
عادتها ووقت وضع إن على
ونفيها الرجعة أن يتوقف
والزوج في أي زمان طلقا
وأنه راجعها من مدة
كذا بالإيقاف منها على
في وقت الإيقاف أو أي سبقا
وإن مضت وحلفت ثم ادعى
وهي له ومهر وثبتها على
وحيث لم يشهد له عدلان
فإن نفق يارجماع الأول
في الممين مهر مثل كله
الإلاد ادعى على مستبهمه

أو موته عنها أو التلويق
وبين توأمين الأقصى مع خلل
أذ هذه المدة للخل الأقل
آخر فأشراط كونه أقل
أقله أربعة شهور
في الظهر ضعف سنة وعشر
وخطتان في الجميع السنة
وأربعون والإماء اثنتان
سبع إن الطلاق في الحيض وقع
وللإماء مع ثلاثين أحد
في غير أشهر ولو من خالفت
وقت الطلاق الإيقاف حصلا
على زمان الانقضاء المطلقا
حيث على وقت الولد انقفا
بالإيقاف أنها في العدة
وقت ارتجاع إذا نزاع حصلا
في رجعة والإيقاف إن أطلقا
رجعها فشاهاه ميمعا
ثان يهدي إن يكن قد دخل
حلفها إن شاء دون الثاني
أو تنكر ارتجاعه وتنكح
غيرها ولم تصر عرسا له
تعت امرئ زوجية مقدمه

فَإِنْ تَقُلْ طَلَّقْتَنِي وَهُوَ نَفْسِي
وَجَازَ مَا يَحْلِفُ مِمَّا يَقُولُ
وَلَيْسَ يَقُولُ إِذَا عَاشَكَ الْمَرْءُ
إِنْ تَتَّقِي أَوْ حَلَفَ بِفِرْدٍ
أَوْ قَدَرَاتٍ وَتَمَّتِ الْأَقْرَابُ لَمْ
أَمَّا لِتَحْمِيْنٍ فَيَا لِحُلْ بَدَا
وَوَطَى الزَّوْجَةَ فِي الْعِدَّةِ بِهِ
وَبَعْدَهُ ثَلَاثِينَ وَالْإِنْفَاقُ
وَفِي أَعْتَادِهَا لِتَطْلُقَ رَجْعُ
وَأَنْقَطَعَتْ بِحُلْطَةِ الرَّجْعِ لَمْ
وَالْمُجَاعِ فِي نِكَاحٍ قَدْ فَسَدَ
أَوْ بَعْدَ تَجْدِيدٍ مَعَ الْوُطْئِ بِهِ
وَرَجَعَتْ فِيمَا تَتَّقِي وَإِلَى
وَلَا زَمَتْ مَسْكَنَ فَرْقَةٍ وَإِنْ
إِنْ تَتَّقِي أَوْ فِي كَيْفِيَّةٍ تَكُنْ
وَلِقِيَامِ الْمَعْدُ وَالْمَهْجَرَةِ
وَجَبَتْ فِي سَفَرٍ لَمْ تَتَّقِي
قَوْمُ الْبَيْتِ فِي الْبَدْوِ أَوْ فِيمَا
بَعْدَ قَضَاءِ حَاجَةٍ كَذَا فِي
وَمُدَّةُ السَّافِرِينَ أَعْيَبُ
كَثَلُ مَا لَوْ خَرَجَتْ مَعَهُ لَمَّا
وَإِنْ تَقُلْ بِإِذْنِكَ أَنْ تَقُولَ بِهِ
وَجَبَتْ لَمْ يَأْتِ بِهَا فَمَا دَنَا

هَذَا تَكُنْ زَوْجَتُهُ إِنْ حَلَفَ
إِلَى لَا أَعْلَمُ أَوْ فَلَيْسَ كُلُّ
وَالْإِكْفَاقُ بِالْعِدَّةِ الْمُؤَخَّرَةِ
حَيْثُ دَمٌ مَعَ حُلْمَا لَمْ يُوْجِدْ
تَضَعُ وَلَا أَمَدَ وَصِيْعَهَا تَضَعُ
ثُمَّ لِتَطْلُقَ بَدَا أَوْ جَدَا
تَعَلَّقَتْ وَقَبْلَ وَضْعِ الْمَشْيَةِ
لَهَا إِذَا كَانَ بِهِ الْأَحْقَاقُ
زَوْجٍ وَقَبْلَهَا وَقَبْلَ أَنْ تَضَعُ
تَعْدُ لَا بِالْوَضْعِ فِيمَنْ لَمْ تَنْتِ
وَلَتَنْتِ وَهِيَ أَنْ تَطْلُقَ بَعْدَ
إِسْتَأْنَفَتْ كَانَ يَطْلُقُ الرَّجْعِيَّةُ
أَنْ وَضَعَتْ إِذَا أَحْسَتْ حَيْلًا
لَوْ لَمْ يَرْضَى وَمَسْكَنًا إِذْ
لَا لَاحْتِيَاجَ مَطْعَمٍ وَقَطْنٍ
وَالْخَوْفُ فِي نَفْسٍ وَفِي مَالِ الْمَرْءِ
فِيهِ كَمَا لَوْ أَحْرَمَتْ أَوْ بَرَّحَلْ
فِي قَرْيَةٍ ثُمَّ لَعَدَ لَزُومًا
مُدَّةً إِذْ بِهِ وَفِي اعْتِكَافٍ
إِنْ لَمْ يَعْنِ مُدَّةً فِي الْأَذْنِ
يَجْتَازُ ذَا وَمَا لَهَا أَنْ تَخْرُجَ
يَحْلِفُ لَا وَارْتَهُ بَلَى هَيْهَ
وَجَازَ فِي الْفَاضِلِ أَنْ يُسَاكِنَا

كَذَا الْعَقْدُ وَنَقْلُ لَيْلٍ يُوْجِدُ
مَعَ التَّرَاجُحِ الْخِلَافُ أَكْثَرُ
ثُمَّ الْعَقْدُ أَقْلُهُ ثَلَاثِينَ
وَلَمْ يَزِدْهُ الْجَلُّ عَنْ ثَمَانٍ
أَمَّا صَلَاةُ اللَّيْلِ فَالْمُتَعَدِّ
وَهُوَ الَّذِي مِنْ بَعْدِ نَوْمٍ يُوْجِدُ
وَلِلتَّرَاجُحِ أَعْيَبُ عَشْرِينَ فِي
شَهْرِ الصِّيَامِ كُلِّ لَيْلَةٍ ثَلَاثِينَ
بَابُ شَرْطِ الصَّلَاةِ
شَرْطُهَا أَرْبَعَةٌ لِذِي الْفِطَنِ
طَهْرُ الْمَلْبَاسِ وَالْمَكَانِ وَالْيَدَيْنِ
وَسِتْرُ لَوْنٍ عَوْرَةٍ وَإِنْ حَلَا
وَعَلِمَهُ بِالْوَقْتِ وَلَيْسَ بِإِذْنِ
وَتَرَكَ الْأَسْتِقْبَالَ فِي نَفْسِ السَّعَةِ
وَشِدَّةِ الْخَوْفِ الْمُبَاحِ مَعْتَمَرٌ
بَابُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ
أَوْ كَانَتْ عَلَى الطَّرِيقِ الْأَيْتَهُ
بَعَثَتْ لَعْدَةً مِمَّا يَنْبَغِي
نَهْيًا مَعَ لَفْظِ تَحْيِيْنٍ صَدَقَ
مَعَ الْقِيَامِ فِي الْفَرَسِ وَبِالْزَيْدِ
وَبَعْدَهُ الْقِرَاءَةُ الْمُسْتَحْبَلَةُ
فَاتَعَهُ الْكُتَابُ مِنْهَا السَّمْلَةُ
وَبَعْدَهُ أَرْكَعٌ وَاطْمَأَنَّ رَأْسًا
ثُمَّ اعْتَدَلَ وَلَمْ يَلْغُ رَأْسًا
وَأَسْجَدَ إِذَا ثَمَّ الْحَقُّ سَاجِدًا
وَبَعْدَهُ اجْلِسْ وَاطْمَأَنَّ قَاعًا
وَبَعْدَهُ اسْجُدْ كَالسَّائِقَةِ
وَأَعْدُدْ هَامُكَ بِأَلَا مَقَامَرَةً
وَهَكَذَا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ خِلَافًا
تَكْبِيرًا مَعَ سَبْعَةٍ فَكَا وَلَا
وَأَجْلَسَ أَخْرَأَ وَأَنْتَ بِالسَّجْدِ
وَبَعْدَهُ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ
وَبِهِ الْخُرُوجُ فِي قَوْلِ هَيْبِ
مُسَلِّمًا مَرَّتَيْنِ كَمَا ذَكَرَ

فصل

وَالصَّلَاةُ سُنَّتَانِ قَبْلَهُمَا
وَسُنَّتَانِ فِي خِلَالِهَا وَقَلْبُهَا
فَالأَوَّلُ الْإِذَانُ وَالْآخِرَةُ
لِفَرْضِهَا حَتَّى الْقَضَاءِ إِذَا مَاتَ
وَالثَّانِي أَوَّلُ الشَّهْرِ يَنْبَغِي
فِي كُلِّ فَرَسٍ فَوْقَ مِائَتَيْ
كَذَا الْقَنُوتُ آخِرُ الدَّاعِيَةِ
فِي الْمَسْجِدِ بِلَا مَخِيرَةٍ أَمْ تَزَلُ
كَذَا قَنُوتُ الْوُتْرِ فِي قِيَامِهِ
مِنْ نَصْفِ شَهْرِ الْمَعْنَى لِاخْتِلَافِهِ

فصل

وَعِدَّةٌ هِيَ أَيْ الْمَذْكُورَةُ
فِي خَمْسٍ عَشَرَ حَقْلَةً مَحْصُورَةٌ
رَفْعُ الْيَدَيْنِ مَعَ تَحْرِيمِ وَتَجَمُّعِ
رُكُوعِهِ وَالرَّفْعُ مِنْهُ إِذْ رَفَعَ
وَوَضَعَهُ الثَّمَنِي عَلَى السَّجْدَةِ كَذَا
تَوَجُّهُهُ وَذِكْرُهُ التَّعَرُّفُ
وَالْمَجْرُودُ الْإِسْرَارُ وَالشَّامِلُ فِي
أَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ سُورَةُ الْبَقَرَةِ
وَالنُّطْقُ بِالتَّكْبِيرِ كَمَا اسْتَقْبَلَ
وَجَمْلَةُ التَّعْبِيعِ كَمَا اعْتَدَلَ
كَذَا ذَلِكَ النَّسَبُ فِي الرُّكُوعِ
وَفِي السُّجُودِ مَوْضِعُ الْحُضُونِ
وَالْإِقْبَاشِ فَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ
أَمَّا الْآخِرُ فَالْتَوَكُّؤُكَ عَلَى الْحَيْضِ
وَبَسْطُهُ الشَّامِلُ مِنْ يَدَيْهِ
مَوْضِعَيْنِ قَرِيبَيْنِ
وَقِيَمَةُ الْيَمِينِ سَوَاءُ الْمَسْجِدِ
فَلَمْ يَزَلْ مَسْطُورَةً مَسْجِدَهُ
تَرَفُّعٌ مَعَ تَهْنِئَةٍ مِنْهُ
بَدَأَهُ وَالتَّسْلِيمَةُ الْآخِرَةُ

فصل

فِي خَمْسَةِ تَخَالُفَاتٍ الذَّكَرُ

وَيَدُ خُلِّ الْخُلُوةِ حَيْثُ جَارِيَةٌ
وَأَمْرُهَا بِهَا بَعْدَ الطَّلَاقِ
وَلَمْ تَمْزُ وَلَوْ لِقَوْمٍ خُلُوةٌ
فِي عِدَّةِ الْأَشْهُرِ بَاعَ دَارَهُ
أَبْدَلَهُ لَهَا وَبِالْأَعْسَارِ
قُلْتُ فَإِنْ يَنْقُصُ زَمَانُ الْعِدَّةِ
لِلْفَرَسِ مَا زَادَ وَإِنْ سَارِدَ
وَحَيْثُ لَا اسْتِقْرَارَ بِلَا قَلِيلٍ
قُلْتُ وَمَنْ فِي دَارِهِ لَوْ طَلَّقَتْ
عَلَى الْفَرَسِ إِذَا بَعِثَ الْمُسْكِنَ
وَأَسْتَقْرَصَ الْقَاضِي عَلَى مَنْ يَلِيهِ

فصل في الاستبراء

مَحْرَمٌ شَرٌّ مِنْ كُلِّ مَنْ عَشِي
لِأَنَّهُ تَزَوَّجَ ذِي وَدَى مِنْهُ
كَطَالِقٍ كَأَنَّ لَهُ مَنَكَوحَةً
وَالرَّفْعُ لِلزَّوْجَةِ وَالزَّوْجِيَّةُ
إِلَى مَضَى حَيْضَةٍ أَنْ تَكْمُلَ
قُلْتُ الْإِمَامُ قَالَ ذَاكَ إِنْ يَمْضِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَا فَلَا حَاجَةَ تَضَعُ
وَالشَّهْرُ وَالْوَضْعُ وَلَوْ مِنْ الزَّوْجِ
وَعِدَّةٌ إِنْ اعْتَدَّهَا أُنْجَحَتْ
وَبَعْدَ إِسْلَامِ الْجَوَاسِيَاتِ
وَالْقَوْلُ لِلسَّيِّدِ فِي أَخْبَرْتَنِي

مِنْ الْأَمْرِ وَرَأَيْتُ الْقُرْشَ
وَبَحْصُولِ مَلِكٍ غَيْرِ عَرْسِهِ
وَالرَّفْعُ لِلتَّكْنِ بِقِيَمَةِ الصَّحِيحَةِ
تَمَعٌ وَوُطُوهُ الْمُسَيِّبَةِ
وَلِنْ وَطِيٍّ وَانْقَطَعَتْ بِالْحَيْضِ
مِنْ قَبْلِ وَطُوهِ أَقْلَ الْحَيْضِ
كَمَا لَوِ الْجَمَاعُ فِي الْمَطَرِ وَقَعَ
مِنْ بَعْدِ أَنْ يَلْزِمَ مَلِكُهُ هُنَا
وَبَعْدَ أَنْ طَلَّقَتْ الزَّوْجَةَ
وَالْوُثْنِيَّاتِ وَمُرْتَدَّاتِ
بِهِ وَلَمْ يَطْلُقْ مَنْ وَرَثَتِي

وَأَنَا بَعْدَ حَيْضِهَا وَالسَّيِّدَا
إِنْ هُوَ لَمْ يَدْعِ الْإِسْتِزَارَ فِي
أَنْ لَيْسَ مِنْهُ وَإِنْ الشَّخْصُ لَمْ يَدْعِ
يَحْتَمِلُ الْمَلِكِينَ الْحَقَّ نَسَبَتَهُ
هَذَا إِذَا يَوْظَمُهَا أَقْرَا

الْحَقُّهُ عِنْدَ الْإِحْتِمَالِ الْوَلَدَا
وَلَدَتْ مِنْهُمَا يَكْذِبُ يَحْلِفُ
رَوْحَتَهُ وَالْوَلَدُ الَّذِي طَرَا
بِهِ وَصَارَتْ هِيَ مُسْتَوْلَدَةٌ
بَعْدَ شَرَاهَا بَعِيرًا سَتِيرًا

بَابُ الرِّضَاعِ

حُصُولُ دَرٍّ فِي حَيَاتِهَا حَلَبُ
إِنْ حَصَلَ الْجَمِيعُ فِي مَعْدَةٍ حَتَّى
لَا الْحَمْلَ حَمْلًا لَا يَحْوِيلَ وَمَا
وَلَوْ مِنَ الْمُسْتَوْلَدَاتِ حَمْلًا
لَا أَخَوَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ قُلْتُ لَا
أَوْ مِنْ تَقَرُّقِنَ عَلَى مَنْ يَنْسَبُ
وَمِنْ ذِكْرِنَا إِنْ مِنْ أَشْيَاءٍ أَحْتَمِلُ
عَنْ أَوَّلٍ وَمُرْصِعًا لِمَا نَسَا
وَيَدْفَعُ الطَّارِئَ النِّكَاحَ وَانْدَفَعُ
قُلْتُ فَإِنْ يَصْنَعُ رَحْمَتِي التَّوْبَةَ
فِي الْأَجَنِيَّاتِ تَعْدُ السَّاقِيَّةُ
وَلَوْ يَقُولُهَا وَقَوْلُهَا دَفَعُ
لَا يَسْتَرِدُّ مُؤَكَّرًا وَيُنْسَبُ
لَا إِنْ أَرَادَتْ جَرْمًا قَدْ رَضَعَتْ
وَيُصَفِّ مَا يَسْمَى أَوَّلُ الْكَلِّ دَفَعُ
وَيُصَفِّ مَهْرًا لِمَثَلٍ غَرَمَ مَرْصِعَةً
لَا إِنْ تَدَبَّ قَبْلَ كَوْنِ غَيْرِهَا

وَحَاصِلُ مَنْ دَرَّهَا وَإِنْ غَلَبَ
أَوَّلُ الدَّمَارِ قَبْلَ حَوْلَيْنِ بَشَرِي
كَلْفُ ظُهُهَا يَقْبِضُ حَرَمًا
أَوْ مِنْ اسْتَوْلَدَ هَاوٍ مِنْ نَسَا
يَنْبَتُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ هُوَ لَا
يَلْبِسُ مَنْ عَلَيْهِ قَدْ دَرَّ اللَّيْنُ
يَنْسَبُ الرِّضَاعُ إِنْ بَلَسَ حَصَلَ
لِرَوْحَتِهِ الشَّخْصُ وَإِنْ أَبَانَهَا
لِرَوْحَتِهِ كَيْفَ فِيهَا وَقَعَ
فَلَيْسَ بِالْمَدْفُوعِ لِلْأَوَّلِ لَدَا
لِلدَّرِّ الْأَبْرَصُ الشَّيْبَةُ
مَهْرًا بِالْأَوْطَى وَإِنْ قَبِضَ وَقَعَ
لَا شَهْدَتُ بِشَرِّهِ مَرْصِعَتُهُ
وَأُمُّهَا وَالْبَنْتُ لَا إِنْ أَدَعَتْ
رَفَعَتْ إِلَى الَّتِي نِكَاحًا انْدَفَعُ
لِلزَّوْجِ لَكِنْ لَبَدَّ وَطَأَ أَجْمَعَهُ
حَوْلَيْنِ وَهُوَ مُسْقَطٌ لِمَهْرِهَا

فِي الْحَكْمِ نَدْبًا أَوْ وَجْهًا بِمَعْتَبَرٍ
فَرَقْتُهُ سَنَ أَنْ يَأْتِيَ عَدَا
عَنْ جَانِبِهِ رَاكِعًا وَسَا حَيْثَا
وَأَنْ يَقْلُ بَطْنُهُ عَنِ الْغَيْضِ
عِنْدَ الْجَمْعِ وَهُوَ صَمْتُ حَيْضَتِهِ
وَجِهَهُ يُسَمَّى بِالْفَرْجِ وَسَبَّ
إِلَى طَلُوعِ الشَّمْسِ فِي الْكَوْنِ
وَيُخْفِضُ الْأَنْثَى بِكُلِّ حَالٍ
صَوْنًا لَهَا بِحَضْرَةِ الرِّجَالِ
وَالسَّنَةِ التَّسْعُ لِلذَّكُورِ
إِنْ نَابَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُمُورِ
وَيُخْفِضُ الْأُنْثَى بِطَنِ كَهْمَا
ظَهَرَ إِلَيْهَا الشَّخْصُ بَعْدَ كَهْمَا
وَعَوْرَةِ الرِّجَالِ حَتَّى تَسْتَرْطَ
مِنْ سَرَةِ رُكْبَتِهَا فَفَقَطُ
وَعَوْرَةِ الْحِمَّةِ دُونَ مَعْتَبَرٍ
مَكَانَ غَيْرِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ
وَأَنْ يَكُنْ رَقِيقَةً فَكَالْذَكَرِ
وَسَوْفَ يَأْتِي بِكُمْ عَوْرَةُ النِّظَرِ
فَمَصْلُ فِي بَطْنِهَا الْعِلَاقَةُ
وَالْبَطْلَانُ لِلْمُضَلَّاهِ تَعْتَبَرُ
لَمَنْ أَرَادَ عَدْلًا حَتَّى عَشْرًا
وَهِيَ الْكَلَامُ الْعَدَا وَمَا أَشْبَهَ
إِذَا بَلَغَ رِفَافُ شَوْخِ الْقَهْقَرَةِ
وَالْفَعْلُ إِنْ كَثُرَ وَلَادُهَا الْحَمْلُ
وَمَا ظُنَّ مِنْ حَيْضٍ إِذَا مَكَتْ
وَمَثَلُ ذَلِكَ أَنْ تَكْتَفِ بِمُورٍ بِهِ
وَأَنْ يَصِيرَ تَارِكًا لِلْقَبْلَةِ
وَأَكْلِهِ وَشَرِبِهِ وَرَدِّهِ
أَوْ غَيْرَ بَعْدَ انْقِطَاعِ دَيْبَتِهِ
فَصَلُّ

وَكُلُّ مَا فِي الْحَيْضِ مَرْوًا يَحْلَا
قَوْلًا وَفَعْلًا حَذَاهُ أَيْضًا يَحْلَا
فَالرَّكْعَاتُ سَبْعٌ عَشْرَةٌ يَرَى
وَالْحَدَثَاتُ صَدْعُهَا بِأَمْرٍ

بَابُ التَّعْقَابَاتِ

أَوْجِبَ لِمَرْيَمَ مَكْنَتَ زَوْجِهَا وَإِنْ
وَلَوْ صَغِيرًا لِأَصْغَرَةٍ إِلَى
أَوْ وَصَغَتْ وَإِنْ قَضَى عَلَى أَحَدٍ
مِثْلَ الْإِمَامِ اخْتَارَهُ أَوْ حِيلَتْ
أَوْ وَطَأَ أَوْ تَعَلَّيْهَا أَتَتْ
أَوْ دُونَ زَوْجٍ خَرَجَتْ وَالْفَرْضُ
لَكِنْ يَجُوزُ طَاعَةٌ إِنْ غَابَا
وَأَمَّا الْإِيَابُ بَعْدَ الْعِلْمِ
أَوْ أَمْسَكَتْ وَأَصْلَتْ النِّصْفَةَ
وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ وَنَذْرًا وَقَعَا
بِالْمَسْجِدِ كُلِّ يَوْمٍ الصَّكِيحَةِ
عَلَّابُ قَوِيٍّ ثُمَّ فَا لِمَنْ سَبَرَ
وَمَنْ يَرْقِي مَسْجِدًا يَنْصِفُهُ عَلَى
وَرِطْلٍ يَمُوكِلُ أَسْبُوعٍ وَمَنْ
يُحْرِقُ أَوْ أَمَقَ أَوْ أَنْفَقَا
وَلْيُعْطَهَا حَقًّا وَحَيْثُ تَخْدُمُ
وَقَدْرُ مَدِينٍ وَرِطْلَيْنِ وَعَنْ
وَوَرْنُهُ رِطْلَانِ قُلْتُ تَقْلُوعًا
عَلَى ذَوِي الْيَسْرِ وَفَرَبٍ مِجْكَ
وَأَبْدَلْتُ تَبْرَمًا وَمَقْنَعَةً
جَبَهُ قَزَاوِينَ الْكَنَائِبِ
وَأَمِيعَتٌ بِحَافَا أَوْ كَسَاءً

مُخَدَّة

وَالْحَسَنُ فِيهَا تَشْرُطُ الْإِيَابَاتِ
وَتَسْعَةُ مِنَ التَّشْهُدَاتِ
تَبِيحُهَا ثَلَاثَتُهَا مَا شَاءَ
وَنَصْفُهَا بَعْدَ ثَلَاثٍ مُنْشِئَةً
وَجَمْلَةُ التَّكْبِيرِ حَيْثُ يَجْمَعُ
فَاتَرِهَا تَسْعُونَ ثُمَّ أَرْبَعٌ
وَجَمْلَةُ الْأَرْكَانِ مِنْ بَيْتِ الْمَانَةِ
عَشْرُونَ ثُمَّ سِتَّةٌ مُشْرَاهُ
مِنْهَا ثَلَاثُونَ أَبْنَاءُ خَصِيصَةً
بِالصَّبْرِ فَاقْبَلْ مِنْهُ كَيْفَ تَحْتِ
وَالْمُفَرِّقُ اخْتَصَبَ مِنَ الْأَرْكَانِ
بِأَرْبَعِينَ بَعْدَ هَامِ كِتَابِ
وَقَدْ بَقِيَ خُصُوعٌ ثُمَّ أَرْبَعَةٌ
عَلَى رَأْسِ نَفْعَةٍ مُوَرَّعَةٍ
وَكُلُّ ذَلِكَ بِالْيَدِ يَمِينٍ يُعْلَمُ
وَجَمْلَةُ الْأَرْكَانِ لَيْسَتْ لَهُمْ
وَمَنْ يُعْمَلُ الْفَرْضُ عِنْدَ غَيْبِهِ
عَنِ الْقِيَامِ جَالِسًا فَلْيَجِبْ لَهُ
وَأَنْ يَكُونَ مَعَ عَمَلِهِ لَمْ يَسْتَلْجِ
أَيْضًا جَلُوسًا فَلْيَصِلْ مُصْطَفِيًا
بَابُ سَجُودِ السُّبُورِ
سُنُّ السُّجُودِ عِنْدَ فِعْلِ مَا بِي
عَنِ فِعْلِهِ أَوْ تَرْكِهِ مَا مَوْرَبِهِ
فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ عَيْنًا يَطْلُقُ
فَأَسْجَدَ لَهُ إِنْ كَانَ سَهْوًا يَحْتَصِلُ
وَالْتَرْكُ لِلْمَوْرَبِ تَرْكُ فَرْضٍ
أَوْ غَيْرِهِ مِنْ هَيْبَةٍ أَوْ بَعْضٍ
فَالْفَرْغُ مِنَ السُّجُودِ بِحُجْبٍ
بِلِ فِعْلِهِ يَعْزَمُ وَأَنْ ذِكْرُ
بَعْدَ السَّلَامِ وَالرَّيْطَانِ يَفْرُقُ
عَنِ الْبِنَاءِ السُّجُودِ يَنْدُبُ
وَأَنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ ذَوَلٍ مِثْلِهِ
فَيُسَلِّطُ كَيْفَ إِذَا عَنِ فِعْلِهِ
وَالْبَعْضُ حَيْثُ فَاتَحَ لَيْسَ يَنْدُبُ
بَلْ يَجُوزُ اسْتِدْرَاكُهُ إِذَا يَرْكُ
إِنْ كَانَ بَعْدَهُ يَفْرُقُ اشْتَعَلُ

مَحْدَةً حَصِيرًا أَوْلَدَ أَكْثَرًا
 مِنْ حَرْفٍ وَحَجَرٍ وَمُؤْنَةٍ
 وَلِلضَّانِ مَرْثُكَ كَالسِّدْرِ
 قُلْتُ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْمَاوِزِي
 وَغَيْرُهُ يَلْزِمُ فِي الْمَوْدَةِ
 فِي الشَّهْرِ مَرَّةً وَلَيْسَتْ تَجِبُ
 كَمَنْ الْمَا بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ
 وَمَسْكَنًا لَا قِيَامًا عَامَرَهُ
 وَجَارَ أَنْ يَحْدُثَ مَا كَالْكَسْرِ لَا
 لِلْمُسْخِمِ قُلْتُ بِإِلْقَائِهِ
 وَجَهَانِ أَخْرَانِ فِي ذِي الْمَسْئَلَةِ
 ثُمَّ عَلَى مَا قَالَهُ الْقَفَالُ لَا
 وَاحْتَمَلَ السُّؤْلُ قُلْتُ لَا عَدْلَ
 وَأَنَّهُ يُبْدِلُ مَنْ سَأَلَ لَهَا
 وَمَنْهَا مِنْ مُجْرِي وَمَنْ
 أَصُولُهَا لَا قَرْدَةٍ مِنَ الْأَمَا
 وَبِالشُّوْرِ فَلْيَعْدُ مَا يَبْدُكُ
 وَكَانَ مَلَكُهَا وَمَنْ يَعْجُزُ عَنْ
 أَوْ كَسُوهُ أَوْ مَسْكَنٍ أَوْ مَهْرٍ
 ثَلَاثَةٌ يَفْضَحُهُ الَّذِي قَضَى
 صَبِيحَةَ الرَّابِعِ بَلَّ أَنْ سَلِمَا
 وَإِنْ لَثَا لَيْسَ تَسْلَمُ تَسْلَمُ
 خِلَافَ الْإِيلَا وَالرِّضَا لِلْأَبَدِ

أَلَّةُ شَرْبٍ وَطَبِخٍ وَغِدَا
 وَالْحَبْرُ وَالْمِشْطُ وَمَا تَدْرِيهِ
 وَأَجْرُ حَامٍ لِفَرْطِ الْقَرِ
 وَالْبَعْوَى أَنَّهُ فِي السَّرْدِ
 دُحُولُهُ وَالرَّافِعِي أَيْدُهُ
 أَجْرُهُ حَامٍ وَمَنْ يَطْبِيبُ
 لِلْمُجْبِنِ لَا الْيَفَاسِ وَالْجَمَاعِ
 حَتَّى انْقَضَتْ أَوْ مَرَّكَ أَوْ جَارَهُ
 مَا مِنْهُ تَسْبِيحٌ كَمَا حَمَلَا
 فِي ذَا الْقُدَى وَاخْتَارَهُ الْقَرَالِي
 وَالرَّافِعِي يُصَوِّرُ أَنْ لَيْسَ لَهُ
 يَعُولِي الَّذِي تَعْدُهَا مَكْمَلًا
 لَوْ زُرِعَتْ لَهُ عَلَى مَا يَفْعَلُ
 لِرَبِّهِ أَوْ خِيَانَةً يَفْعَلُهَا
 وَمِنْ خُرُوجٍ وَدُخُولٍ الْمَسْكَنِ
 وَجَارَ أَنْ تَقْضَا مِنْ عَمَلِهَا
 وَعَادَ بِالْمَوْتِ لِمَا يُسْتَقْبَلُ
 أَقْبَلَ انْفِاقٍ لِحَاصِرِ الزَّمَنِ
 قَبْلَ دُخُولِهِ قَبْعَدَ الْقَبْرِ
 أَوْ مَسْكَنَ الزَّوْجَةِ مِنْ أَنْ تَقْضَا
 لَهُ فِي الْحَامِسِ أَيْ مِنْهَا
 وَبِرْجُوعٍ عَنْ رَضَى تَدْنِي
 لَا يَلْزِمُ الْوَفَا وَمِلْكُ السَّيِّدِ

وَيَنْدُبُ الشُّعْرَ حَبْرًا لِحَبْلٍ
 وَتَارِكُ الْحَبْلُ لَا يَسْوَدُ
 لَعَلَّهَا وَلَا لَهُ سَعْوَدُ
 وَمَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ أَعْتَبَهُ
 بَقِيَّتُهُ وَقَدْ أَنْ يَنْبِي سَعْدُ
 ثُمَّ السُّعُودُ سَعْدَتَانِ بَعْدَ مَا
 بَيْنَهُمَا وَقِيلَ أَنْ يَسْلَمَا
 فَصَلَّ

فِي الْأَوَّلِ وَالْثَوْنِي فِيهَا الصَّلَاةُ
 كُلُّ صَلَاةٍ لَمْ تَكُنْ هَا سَبَّ
 فِي الْخَمْسَةِ الْأَوَّلَاتِ حَتَّى تَحْتَلَّتْ
 مِنْ بَعْدِ رَضَى الشُّعْرُ مِنْ وَفَاءِ الْأَوَّلِ
 الْوُطُوخِ الشُّعْرُ مِنْ الْإِبْتِدَاءِ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ الدَّلَاجُ الْمُحْتَمَرُ
 الْمَارِ تَعَالَى الشُّعْرُ وَتَعَالَى الْقَطْرُ
 وَمِنْهُ لَا سَبَّ إِلَّا بِالْمَسْكَنِ
 فَالْفَلَّ فِيهَا جَانِبَانِ أَنْ أَرَقَعَهُ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ الْعَصْرُ لَا يَصِفُ لَهَا
 عَنَّا لَمْ يَرْجِعْ لَمْ يَسْتَأْذِنْهَا
 بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ
 صَلَاتُ الْجَمَاعَةِ أَمْرٌ دُنِبَ
 فِي الْخَمْسِ وَالْمَنْصُورُ بِهَا تَجِبُ
 وَالشُّعْرُ فِي الْمَنْعِ لَا الْإِيمَانِ
 بَيْنَهُمَا فِي حَالَةِ الْإِحْدَادِ
 وَيَقْبَضِي السَّاءَ بِالرَّحَالِ
 وَلَا يَنْصَحُ عَكْسَهُ بِالْحَالِ
 وَلَا اقْتِدَاءَ شَيْءٍ بِشَيْءٍ
 وَلَا بَأْتِي بِخِلَافٍ عَكْسِهِ
 وَغَيْرُهُ مِثْلُهُ فَلْيَقْبَضِ
 وَلَا يَنْصَحُ قَدْرَهُ بِمَقْصِدِ
 وَلَا اقْتِدَاءَ قَارِي لِلْفَاعِلَةِ
 بِمَقْصِدِ بَعْضِ الْخُرُوفِ الْوَاقِعَةِ
 أَوْ مَعْرِضٍ وَلَيْسَ فِي تَحْلِيلِهِ
 أَوْ مَعْرِضٍ وَلَيْسَ فِي تَحْلِيلِهِ
 وَمُطْلَقًا صَحَّ صَلَاةُ الْمُقْتَدِي
 إِنْ كَانَ يَجِي إِعْلَامُهُ فِي الْمَسْجِدِ

ولا يصرفه بعد مطلقاً
أو عاقل غوياب أغلقاً
وإن يكن كل بغير مسعود
أو بغير شخص منها فليقتد
بشرط قريب وانقضاء الحائل
فإن يكن مع رابط مقابل
لنا قد لموضع الأمصار
مع اقتناء سائر الأقاليم
ودفع حد القريب بعين
هنا ثلاثين بيتين مختار
وحيث صحت فقرة فتكون
بكل شخص من مكن
بشرط علم القدي بجار له
وما جرى عليه في انتقاله
ولم يجر للقدي التقدير
في موفيقه بالفساد بحكم
وشروطها توافقاً انظام
ملا في المأموم والامام
فالحس بالكنوي والجنائز
وعكسه في الكل غير جائز
وفرضها بغيرها والعكس صحيح
كذا القضاة بالأدلة الأصح
باب صلاة المستأجر
قصر الزمان جائز ولغيره
له شروط ستة وهي الشف
وأن يكون جائزاً وأن يرى
سته عشر فرسخاً كثر
ونية الصيام مع الإحرام
وترك الاقتداء بغيره
وكونه مؤدياً لكل قصور
بشرط القضاء والفوات في السفر
والجمع بين طهرين وتقصيره
في وقت فرضيهما كقصيره
كذا جمع من يومين الصيام
في وقت أي دنيا الفرضين
والجمع الجمع بالتقديس

لأخذه وبيعته إن أبداً
وعرضه ليومه وليلتة
ولو كسوا بأمه استقلاً
فوارث من ذين قديم الأب
أمر وفي الأخذ بعين جعله
وللتليل لا يسد أقرعاً
وواجب العرس بلا افتراض
وصرفه من مالها لترجماً
ولقريب عاجز عن قاضي
فهو على أم الصغير وجب
عليه إن لم يتبع غيرها
أخرى وعن يكاد ما انفصلت

مبين مملوكية وأهله
ويلزم الفاضل عن تقوية
لغيره وأصله مقبلاً
المنع ثم الأصل ثم الأقرب
وقد مت أباه أعني على
وللتساوي بالسواء وزعاً
وكيف يقر ذا بقرض القاضي
وأخذه يلزم حيث منعاً
إن منع الأصل كالاستغناء
أشهد كالجيد وارضاع اللبن
ثم إذا تعينت وأجرها
وجاز أن يمنعها إن حصلت

باب الحصانة

والعقل والإيمان أي للمؤمن
وأما زمنه إن كانت
في حصنه وإن رضى أن يدخله
إن قال لا يدخل داري يمتثل
ونسبة الرقي لسيده جعل
وتب عند انتهاء للعصب
ولاية الأئمة بآل العصب
مستدخ الثمة لو ينفرد
والأب والجدة ونحو العم
للزم بالإنذار مديات

الشرط فقد الرقي للمختصين
ووصف الإسلام والأمانة
ومبطل لكاح من لاحق له
وعاد أن تطلق فهو الشرط
وأما حصن من لا يستقل
إسكان بآل أب قاب أب
قلت فإن سهم التبرخي
وقولهم كاف وأما أمر
فامتنع من فراقه للأمر
تقدم الأمر فأمهات

يظهر مقارب التسليم

من أول الفريسيين والتحرير

ايضا بكل منهما فليمنس

باب صلاة الجمعة

لها شرط سبعة يلتزمها

كون المصل على قدره من الصلاة

مكفلا مستويا خيرا ذكر

ذات صفة بحيث لم يزل عزم

والشرط ان لا يفتقر في صلاة

ما من غير واستدانة العدد

وكونهما علة في كلهما

أو سرعة وكونهما من أهلها

وخليلان قبلها مع ظهر

في وقتها وان كان وقت الظهر

مع الغبار والجلوس المعتد

للفصل بين الخطبتين ان يقرأ

والحمد لله ثم العبد لله

على النبي وآله من الخيرات

وكونه للورسين داعيا

وآية من القرآن تلاها

وحيث مضى الوشا وشهد عزم

فالظهر عند تأييدهم بها لزم

فلا تقام في ذوى النواوى

ولو أقاموا عزمهم يوازي

ولا يجوز جعتان في صلاة

الاكثر من خمسين في العدد

لا يملك قبل قدرها يحتاج له

فان تكن زيادة فباطلة

اذ اعلنا انها تخلف

عن جميع لو جمعوا بها كفت

ولا يمتز كون غير الزائدة

تعاقت اذ كلها كواحدة

وحيث ما لم يعلم التقدر

وغيره فالظهر بعد يكره

والعلم بعد وبسطه

وأخذ الظاهر وطيب فليست

أب كذا قاب ذا فوالدات

مولودا صلين فوالد فم

لولد لا يوين يوجده

يتاوه فرع الجدي للاصليين ثم

ان ففدت يحض من قد رعى

بنات عمارت يظيم شو لا

تقدم الا نتي بكل منزلة

الى اخ ان كانتا في مرتبة

انتي دلت بذكر ان يحرم

م يريت المحرم والعبد سوا

جاز فان يحتر ابا فما منع

ارساله لرفقة ومكتب

ان سافرت او والد للمفلة

يبغى ليجو عارة لم يؤخذ

واليد من عصبات كهو

كبرى وسلمها لبيته معهما

عليه اتفاق عليه ان حسن

لاكن جلوس معه لا يكل احب

وقع قلت من ولي الطبع اهم

طوقا وجهه الرقيق بد لا

وعلفه سائمة ان احببا

جزءا وكلا اوليوجران منع

فرع مواشيته يتر في مابد

قربى فترى قاب فامهات

أب على ترتيب ما قلناه ثم

تتلوه حالات كذا قالوك

ثم أب تتلوه بيت فرع أم

للأب ثم عمة لا ير

بنات حالات فأحوال تلا

فولدم دون من لا ارت له

وبيت أخت تسبق المنسبة

قلت ولا حضنة المحرم

ارتا ولا للذكر الذي هو

ومرضى ميمر فارت رجع

أما زبارة وأما لأب

وأخذه طفلة وطفلة

قلت خوف الذمير والفقر الذي

فان تراهي تسمي وسوى

بل مشيه ابن العم لن يسما

وان هم تدافعوا الحضان فمن

والرقيق ما كفى عرا وجب

أولقة أولقنين بدسم

وحسن في كسوة وخملا

ولا تعين ما عليه ضربا

دون عارة العفار وليبع

ثم يبيع المال فرع لا يضر

وَاللُّسُّ لِلْيَاسِ وَالْإِنْفِصَالُ
لِخَطْبَةِ وَتَحْرُمُ الصَّلَاةُ
الْأَصْلَاحُ رَكْعَتَيْنِ شَدِيدِ
لِذَا خَلَّ أَحَدُ قَدْرٍ قَدْ لَسْتُ
بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ
وَأَكْثَرُ الصَّلَاةِ لِلْعِيدَيْنِ
فِي حَقِّ ذِي التَّكْلِيفِ تَحْتَمِلُ
وَوَقْفَهُمَا مِنَ الطَّلُوعِ يَنْسَبُ
إِلَى الزَّوَالِ وَالْقَضَاءُ يَنْسَبُ
تَكْرَارُ الْإِنشَاءِ فِي الْقِيَامِ
سَبْعًا وَسَبْعِينَ تَكْرِيرًا الْأَحْزَامُ
مُسْتَحَبٌّ لَا مَهْلِكَةَ
مَعَ الْجَمْعِ قَبْلَ أَنْ يَنْسَلِكَ
وَقَدْ تَكُونُ قِيَامُ النَّاسِ
بِأَيِّ حَيْثُ مَثَلُ سَبْعٍ مَا ضَمِنَ
وَيَنْدَهَا بَيْنَ خَطْبَتَيْنِ
كَيْفَ قَدْ فِي سَائِرِ الْأَرْكَانِ
تَسْتَعِينُ الْأَوَّلَى بِتَكْرَارِ
تَسْمِئَةِ الْأُخْرَى تَسْمِئَةُ بَاقِي
تَعْلَمُ الْأَوَّلَى تَعْلَمُ الْخَطْبَةَ
وَيَوْمَ عِيدِ الْفَرَحِ الْفَرَحُ
وَيُسَمَّى التَّكْبِيرُ فِي السَّاجِدِ
وغيره الشَّامِلُ لِكُلِّ وَارِدٍ
مِنَ الْغُرُوبِ لِمَا تَعْبُدُ
الْمَدَامُ خَلَّ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ
وَيَعْدُ أَنْ يَسْمُوَ الْكُفْرُ
وغيره هَامِ مِنْ مَقَالَتِهِ
مِنْ مَجْمُوعِ قَوْلِهِمْ تَحْرُمُ
لَا يَرَى الْكُفْرَ فِي بَعْدِ عَصْرِ
بَابُ صَلَاةِ الْكُفْرَيْنِ
بَيْنَ تَرْكَمَتَيْنِ الْكُفْرَيْنِ
وَالْحُسُوفُ بِالْأَدَا الْمُتَوَكَّفِ
فَلْيَأْتِ الْقِيَامُ مَرَّتَيْنِ
كَمَا الرُّكُوعُ فِي كُلِّ التَّكْبِيرِ
تَطِيلُ فِي قُرْآنِهِ
تَكُونُ فِي السَّبْعِ كَمَا رُكِعَ

يُجْرَى مَسْتَوِلَةً أَنْ تَرْجِعَا
كَالْفُطْمِ قَلِيلَةً وَجَزَةً إِذَا
وَحَيْثُ دَرَجَاتُ ضَلُّ عَنْ وَكِدَ
لِحَاثِ رَاجِعًا رَهًا لِلْمَسِيدِ

بَابُ الْحَرَجِ

وَمُعْتَبَرٌ لِتَلْفِ الْعَصُومِ فِي
أَمَّا بِإِيمَانٍ أَوْ الْأَمَانِ
كَفَاتِلِ النَّفْسِ وَكَلْفٍ مِنْ تَرْقٍ
وَالْحَصْنُ الزَّائِلُ عَلَى الْأَنْدَادِ
وَذَا عَلَى تَشْدِيدِهِ يَمْدُ خَلٍ
يُقَصِّدُ فِي الْعَادَةِ بِالْمَعْنَوِيَّةِ
مُبَاشَرًا أَوْ سَبِيحًا أَوْ شَرْطًا
بِهِ وَارْتِدَادُكُمْ لَا يَلْتَمِسُ
وَالرَّيْشُ الْأَلْمُومُ مَمْلُوكُهُ
وَحِفْرُ مَا صَرَ الْمَرْوُورُ كُلُّ
لِفَرْضِ الْحَافِرِ لِأَنْ صَدَرَ
مُسْلُ الْحَنَاحِ وَالْبِنَاءُ وَصْنُهُ
فِي الْمَلِكِ قَرْقٌ عَادَةٌ وَصَلَحًا
بَيْنَ أَوْ أَرْعَدَهُ قَطَا حَا
فَفَرَّقَ الصَّغِيرَ لِأَنْ جَعَلَهُ
أَوْ أَوْقَدَتْ فِي السَّطْرِ فِي الرِّجْلِ
تَسْقُطُ وَالْجَمْعُ نَصْفًا يُعْتَبَرُ
وَأَوَّلُ الشَّرْطَيْنِ كَمَا لَمْ يَفُورِ
فِي النَّفْسِ لَا عَلَى مَحَارِبٍ بِإِلَا

حَالَتَيْنِ مِنْ إصَابَةٍ وَتَلَفٍ
يَحْرُبُهُ وَالْعَمْدُ لِلْإِنْسَانِ
فَأَعْتَمَهُمَا عَلَى سَوَى مِنْ اسْتِحْقَاقِ
وَأَهْلُ دِمَةٍ وَذِي أَرْبَتِ دَادِ
فِي تَلَفٍ لَأَصْفَعَةٍ لَمْ تَقْلُ
تَلَفُهُ بِالظُّلْمِ لِلتَّفْوِيزِ
كَفَاءً عِيدٍ يَحْذَرُ مِنْ تَحْطِي
مِنْ ذِي الْقُعُودِ وَيَقَامُ عَكْسًا
كَعَنْقَةٍ وَتَحْوِشُ صَرْحَةً
فِي شَارِعٍ وَحَيْثُ هَذَا الْفَعْلُ
إِذِنْ الْأَمَامِ وَلَهُ أَنْ يَحْفَرَ
ذَا مِيلَ لِأَنْ يَمْلَ وَيَسْعَهُ
بِالْطُّفْلِ قُلْتُ أَوْ يَنْقُ سِلَاحًا
مِنْ عَلُوٍّ أَوْ عَمَلِهِ سَبَا حَا
فِي مَوْضِعٍ ذِي سَبْعٍ فَكَمَلَهُ
أَوْ بَارِزِ الْمِرَابِ وَالْجَنَاحِ
أَقْوَى كَانَ رَدَاهُ ذَا وَحَقَرِ
وَنَصَبُ نَصْلٍ مُوجِبُ التَّكْنِيزِ
يَجْرِي كَذَا الْفَصَاحُ جُعِلَ

وَنُوحِ الصَّامَانَ أَبْضَالَ لَه
وَلَوْ مَكَاتِبًا وَبَعْضًا مَثَلَهُ
وَلَا لِأَذِينَ وَفِي قَطِيعِ سَرَى
كَأَنَّكَ فِي النَّارِ وَلَا إِنْ يَرْغَبُ
فِي كَامِلِ الْفَيْسِ كَدَى الْمَوْتِ مَانَهُ
وَوَلَدَى لَبُونَةٍ وَحَقَّتْهُ
كَعْبِهِ يَغْتَبِقُ وَالْجَرَفِ
لَجَرِيهِ عَبْدًا لَغَيْرٍ فَعَتَقَ
سَيِّدِهِ مِنْهَا أَقْلَ مَا وَجِبَتْ
وَأَرْبَشَ مَا جَنَاهُ حَالُ الْمَلِكِ أَوْ
كَفَطِيعَ كَيْفَ عَبْدٍ غَيْرٍ فَعَتَقَ
رَجُلًا لِسَيِّدٍ أَقْلَ تَأْدِيكِهِ
وَأَنْ يَعْدَ قَاطِعُهُ فِي الرِّقِّ
كَانَ الْأَقْلَ مِنْ سَيِّدٍ بِسَيِّدِي
وَقَتْلَ مَنْ أَخْطَأَ فِي ذِي رَحِمٍ
هَذَا هُوَ الْأَصْحُ عِنْدَ الْمُعْظَمِ
وَحَرَمٌ وَشَبَّهِ عَمْدَ نَظَرَهُ
فَمَاتَ فِي صُغُورِهِ بِالْزُلْفَةِ
نَسَاوِيًا وَأَرْبَعِينَ خَلْفَهُ
وَأَسْتَدْرَكَ الْخَطِيئَةَ وَلَكِنْ ضَمِنَهُ
مِنْ يَوْمِ مَوْتِهِ وَبَرَّحَ مِنْهُ
مَقْدَرًا رَقْلَتَهَا لِكُلِّ وَاحِدٍ
لَدَاهُ عَمَّا اخْتَنَجَ مِنْ دِينَارٍ

وَعَبْدِهِ فِي وَقْتِ صَيْبٍ نَاكِهِ
سَبْعَ مَكَاتِبَ أَسَا وَقَتْلَهُ
وَتَارِكُ مَوْتُهُ دَفْعَ مَا طَرَأَ
كَفَرًا بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ صَغِيرٍ
قَدْ حَسِبْتَ بَيْتَ حُكَّامِينَ مُجَرَّبَةٍ
وَحَدَّ عَقَبَةٍ فِي الْخَطِّ اسْتَحْضَهُ
أَسْلَمَ وَالْمَرْثَةُ بَعْدَ الرَّمِي
ثُمَّ سَرَى فَمَاتَ أَدَى وَحَقَّ
بَعْدَ بِمَا جَنَى عَلَى مَلِكٍ ذَهَبَ
رَقِيمَتُهُ وَخَيْرَةُ الْخَائِفِ رَأَوْا
فَأَخْرَجَ الْأُخْرَى وَآخِرَ التَّحْقُقِ
مِنْ بَعْضِهِ قِيمَةً وَمِنْ ثَلَاثِ الذِّمَّةِ
وَيَجِيحُ الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْعَتَقِ
وَالْيَضَمِّ مِنْ قِيمَتِهِ لِلْسَيِّدِ
قُلْتُ مَنْ سَبَبُ الْخَطِّ مُحَرَّمٌ
وَحَرَمَ الْبَيْتِ الْبَيْبِ أَوْ رُمِي
بِكُرْهِهِ عَلَى صُغُورِ شَجَرَةٍ
بَيْنَ بَيْنِ جَدِّ عَتَقَ وَحَقَّتْهُ
أَيَّ حَامِلًا يَقُولُ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ
يُؤْخَذُ فِي الْأَخْرِ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ
وَمَا سَرَى مِنْ وَقْتِهَا أَجْعَلْتَهُ
مِنْ وَسْطَى أَيْ هَالِكٍ لِي أَشَدَّ
زَيْعٌ وَذِي شَيْءٍ يَرْفَعُ مَعَارِي

صَلَّى الْإِمَامُ رَكْعَةً بَطْنًا يَمَنَةً

وَمِنْ جَوَانِبِهِ فَلْيُعْهَدَ
وَفِي كُفْرِهِ الشَّيْءَ سَلَى أَسْرَ
وَمِنْ جَوَانِبِهِ فَلْيُعْهَدَ
وَحَبَّتْ نَاسَتْ فِيهَا فَلَا قَمْعًا
وَالْخَطِّانِ سَنَةً كَمَا حَصَى
بَابُ صَلَاةِ الْإِسْتِغْفَارِ
إِسْنٌ عِنْدَ وَقْتِ الْأَمْتَارِ
صَلَاةُ الْإِسْتِغْفَارِ فِي الْأَقْطَارِ
فَلْيُجْزِ الْإِمَامُ قِيلَ بِالْإِسْنِ
يَأْمُرُهُمْ أَنْ يَصَلُّوا الْعِدَّةَ
وَتَوْبَهُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ مُؤْتَقِ
وَكَبِيرَةِ الْخِيَرَاتِ بِالصَّدَقِ
وَصَوْمِهِمْ ثَلَاثَةَ أَشْهُمَا
وَلْيُجْزِ الْإِمَامُ رَابِعَ صَبَا مِمَّا
إِلَى الْمَسْكُونِ مَطْرُوحٍ التَّحْقُقِ
بِأَحْسَنِ الشَّابِّ وَالْتَمَاسِ
وَالْخَطِّانِ بَعْدَ هَذَا كَالْعَبْدِ
فِي الْقَوْلِ وَالْأَفْعَالِ وَالتَّكْيِيدِ
لَكِنْ هَذَا سَنَ الْفَقِيرِ
زِيَادَةُ التَّزْيِينِ وَالتَّحْسِينِ
كَذَلِكَ بِالْمَجْزُوعِ وَالْإِسْتِغْفَارِ
وَيُبَدَّلُ التَّكْيِيدُ بِالسُّجُودِ
وَلْيَدْعُ الْإِمَامُ بِالْعَمَلِ الْمَأْمُورِ
عَنِ النَّبِيِّ بِطُغْيَةِ الْمَشْهُورِ
وَلْيَعْمَلَنَّ عَلَى الزُّلْفَةِ أَسْفَلَهُ
كَذَلِكَ النَّبِيُّ رَلِيمِينَ حَرَلَهُ
وَلْيَفْعَلُوا كَيْفَهُ وَانْ دَعَا
سَرَادَعُوا أَوْ أَمَّا أَنْ أَسْمَا
وَسَمِعَ الْمَرْغَدُ أَوْ بَرِي بَرِي
وَأَغْتَسَلُوا فِي سَبِيلِ وَادِرَ جَرِي
وَأَسْمَتْ بَعْدَ أَنْ يَكُونُ
صَلَاةُ الْإِسْتِغْفَارِ إِذَا امْعَطَرُوا
بَابُ كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ الْخَوَافِ
الْفَرَاغُ ثَلَاثَةً فَإِنْ رَأَى
أَعْدَاءَهُمْ فِي غَيْرِ قَبْلَةٍ دَقُّوا
وَعَيْنَ هَذَا عِنْدَ الْعَوْرَةِ وَاقِعُهُ

وَقَوْلُ الصَّلَاةِ لَمْ يَجْعَلِ الْبَشَرِ

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

وَيَتَقَى لَمْ يَجْعَلِ الْبَشَرِ

بِمَوْتِهِ مَهْشَرًا لَا مَشْرَه

وَالْمَرْبُوعُ شَدِيدُ الرَّحْمَةِ

وَمَرْدُ مَطْلَمِ الْمَرْبَةِ

وَمَتَّ مَاتَ مَحْمُودٌ عَمَّاهُ

مُسْتَسْلًا وَلَيْتَ أَعْصَاهُ

وَالْفُتْلُ كَوَالْتِكُنْ وَالصَّلَاةُ

وَالدَفْنُ لِلْأَمْوَاتِ وَاجِبَاتُ

الْإِلَهِيَّةِ وَالصَّلَاةُ تَحْرِمُ

وَعَسَلَهُ وَأَنْ تَقَاحِشَ الدَّمُ

وَالْإِسْقَالُ كَالْشَهَادَةِ وَالصَّلَاةُ

أَنْ لَمْ تَنْ أَمَامَةَ الْجَنَائِزِ

وَالْجَنَائِزُ الْجَنَائِزُ أَنْ تَقْلَعَتْ

فَانْتَهَى فَكَأَكْبَرِ مَطْلَمًا

وَتَحْرِمُ الصَّلَاةُ مَطْلَمًا عَلَى

ذِي مَرْبَةٍ وَجَارَانِ بَعْدَ

وَالدَفْنِ وَالتَّكْفِينِ لِأَمْرَيْنِ

وَمِثْلُهُ ذُو الْعَبْدِ وَالْأَمَانِ

وَيُسْتَأْذِنُ فِي الْبَرَابِ

وَجَارَانِ يَرْجُو إِلَى الْإِلَاحِ

فَصَلِّ

وَعَسَلَهُ كَالْحَمْدِ ذَا بَدَنٍ

بَدَنُهُ لِحَاسِلٍ وَلَمْ يَجِبْ

وَكُونُهُ وَتَرَكَشِلَ الْحَمْدِ

أَوَّلُهُ بِالْبَدَنِ وَالْحَمْدِ

وَأَخْرَجَ الْبَشَرَ الْقَهْورِ

وَفِيهِ شَيْءٌ قَلِيلٌ مِنْ كَافِرٍ

وَأَنْ تَرُدَّ أَقْلَ وَاجِبِ الْكَمْرِ

فَذَلِكَ ثَوْبٌ سَاوَرَهُ الدُّنَى

وَالْأَفْضَلُ التَّكْفِينُ فِي ثَلَاثِ

لِفَاقِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَابَتْ

مِنْ الشَّيْبِ الْبَشَرِ كَمَنْ يَلْزَمُ

أَنْ لَا يَكُونَ فِي الْجَنَّةِ يَحْرَمُ

وَلَا يَجُوزُ مَسْرُورًا مِنَ الْحَمْدِ

ثَلَاثًا وَلِلْعَابِدِ لِأَوْتَارَاتِ

أَوْ مِنْ كَالْبَزْدِ ثَلَاثُ الْحَمْدِ

دَعْوَةٌ أَوْ مَعَ التَّيْدِيلِ

وَقِيلَ هُمْ قَوْمٌ وَرَاءَ الصَّيْنِ

يُودَى وَيَقْوِمُ الْأَرْقَاءُ وَجِبَتْ

دُونَ الْحَيَوَةِ وَهُوَ حَرْمَاتُ

دُونَ جَنِينَ هُوَ مِنْ حَرَبِيَّةِ

وَلَوْ تَجَوَّيْتُ مِنَ الْأَمَامِ

مِنْ عَيْبِ بَعِثَ أَنْ يَمِينَ لَاهِرٍ

بِدَيْلِهِ لِلْقَدِيمِ قَوْمَتِ

فَرَدَا كَالْبَدِينِ أَتَيْنِ

وَقِيَّتُهُ تَعْدِلُ عَشْرِينَ ذَهَبِ

مِثْلًا وَسَاوَتْ عَمْرَةَ سِتِينَ

يَعْقُوسُ الْقُدْرَانِ فِي مَلِكِيَّتِهِمَا

مُسْتَرْكٌ فِي مَالٍ مَا لِكِيهِ

وَالْعَبْدُ أَوْ فَرْدٍ مِنَ الْمَنَالِ

لَهُ وَالْحَمْدُ ثَلَاثُ خَمْسَةٍ

لَوْ أَرَبَتْ الْجَنِينَ لَأَمَّا وَقِفَا

فِيهِ مِنْ قِيَمَةِ أَمَةِ الْعَشْرِ

مُسْلِمَةٌ رَقِيقَةٌ سَلِيمَةٌ

مَعَ مَا ذَكَرْنَا أَرْضَ سَيِّئِ أَمِهِ

وَالْعَقْلُ وَاللِّسَانُ حَقٌّ ذُو الْفَقْلِ

وَالنُّطْقُ وَالصَّوْتُ وَذُو الْأَلْفَةِ

وَاللَّهُوْدَى وَلِلْمَصْرَافِ

وَالْقُرْبَيْنِ وَلِذِي تَجَسُّبِ

كَأَلْتَحْفِصِ لَمْ تَبْلَغْ مِنْ رَسُولِ

وَدُونَهُ وَاجِبُ ذَلِكَ الدِّينِ

وَالْطُّفْلُ كَالْكَرْمِ مِنْ أُمِّ وَأَبِ

وَيَجْنِينَ كَوْنُهُ عَلِمْنَا

حَقَّ جَنِينَ هُوَ مِنْ ذَمِيَّتِهِ

يُجْبِضُ بَعْدَ سَابِقِ الْإِسْلَامِ

تَحْمِلُهُ بَعْضُهُ بِدَاقَتَا سَلَمِ

يَعْدِلُ خَمْسًا بِلِ قَدْ رَسَمَتْ

لِلْأَرْبَعِ الْأَيْدَى وَلِلرَّاسَيْنِ

وَأَنْ يَخْلِفَ زَوْجَةً حَلَى وَأَبِ

أَلْقَتْ يَفْعُلُ الْقِيَمَةُ الْجَنِينَا

وَسَلَّمَ الْقِيَمَةُ كُلُّ مِنْهُمَا

قُلْتُ وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا يَجْنِيهِ

أَنْ تَقَاوَتْ جِصَصٌ فِي الْمَالِ

أَمَّا الْكُتَابُ فَيَضَعُفُ سُدْسُهُ

وَهُوَ خَيْرُ أَبَوَيْنِ اخْتَلَفَا

وَمَا بِهِ عَمْدٌ وَحَلَّ عَيْسَرُ حُرِّ

لَدُنَّ جَنَى يَفْرَضُهَا فِي الْقِيَمَةِ

كَأَجَلِ دُونَ عَكْبِهِ مَعَ عَرَفِهِ

وَفِيهِ أَرْضُ أَلَمِ الْأُمِّ دَخَلُ

وَحَرَكَاتُهُ لِأَجْلِ الْكَلِمَةِ

كُوجِهْ أَنْفَ أَحْرَمَتْ فَلْيَحْرَمْ

ثم الصلاة ولكن بالنسبة
ومطلقا بنوي بها الفريضة
وليأت بالتكبير أربعاً ولا
أم القرآن بعد أولها صلاة
وبعد ثانيها إذا انصلى
على النية المصطفى الأجل
وليدع بعد ثالث التكبير
لميت ومن بالما سوير
وبالدعاء بغير بعد الرابعة
والزمو المأموم بالمناجاة
فيهن لأن خمس الإمام
وبعدهن الواجب السلام

فصل

ثم الرجال بعد تحلوا بسة
للغير حتما ثم يغتسلون
ويستحب سكة من رأسه
إذا أرادوا وضوءاً في رأسه
وكونه على اليمن يفضض
وأوجبوا الاستقبال في وضوء
والجمع بين اثنين في قبرين
فإن دعت ضرورة لم يمتنع
وجائز أن كان غير ميسر
بينهما أو مئكة أو رزق
وواجب في القبرين الواحدة
بمقبة كذا السبع الخارجة
ويحب تسطة وقامة
وإن يكون نومة علامة
وأن يقرى أهله إذا قضى
إلى ثلاث بعد دفن قد مضى
وحث لا لطم ولا سواح
وشق جيب ثوبك مباح
وتكره العوض والبياض ولا
يحرى بياض في مكان سبيل
كتاب الزكاة

وجوزها في حمية ذبا تحمر

والمضغ والكربة كالإمنا
ولذة الطعام واليسفاد
في نهج الجماع والغايط لا
أو الزنا بالمهر والخشارة
الأعلى الزوج ولو بالدين
والأذن فيهما الذبيح وفي
والشئ والعين ولو بالجهر
ومشى رجل فردة وبطش يد
وما يوارى لثة ونحو
والية والشعر نافي في
وعقله في الخلوات يعرف
أما الخواص فيصوت منكراً
وذ فرج ولتقص كائناً
وواصل بأي جوف ذي قوى
كذا حيل الشرج في العجائب
كالربع والرأس والوجه فما
وأتمل فرد من الإبهام من
متغيراً أو بان أنه فسد
كنصف عشرها وإن عادت كما
وكاليد الضعفا يقطع النافعة
وأذن تلمص بالمسكات
ومن سوى الإبهام كل أملة
وما من العشرين والثمان
وحظ نقص كل جرم ذي دية

وقوة الأجل في النساء
ومسك العذاك لا تحاد
بول ولو مع النكاح فيلا
تحرم ذاك الأرض للثبارة
لا يصح والمجد مثل النفس
والتمتع لا يقطعه كما لنطق
وبصر العين وشتم منكر
وشقة لها إلى الشدة فين حد
ويزر ذي امرأة وخصي
المباها عن بدن كالتمصف
إن قيل قد جرح ولا يحلف
وقرب ذي حد ومرفقير
يحلف بل طمعة من ماري
بها العذاء يستحيل والدوا
كالثلث والفرد من الأجلان
يوضح وتقبل عظه وهشما
يد ويرجل وكذا أظاهرين
منها عن عارفين كالقود
أحاف أو وضع ثم التمسما
تقوى وفلقه اللسان الرجعة
وقطعت للدم لا المعاني
كثله والبعض فيسط الجرم له
يحسن ولا كثر اللسان
وواجب الجناية المستد به

وَعَدِدِ الْأَرْضَ إِذَا تَعَدَّدْتَ
 مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مُوَضِّعٍ أَوْ حَكِيمٍ
 وَجِلْدَةٌ بَيْنَ الْأُخْرَاحَتَيْنِ لَا
 وَالْيَمِينِ قُلْتُ مَعَ امْكُنَاتٍ
 وَأَنْ يَمْدُقَ قَتْلًا وَدَخَلَ
 حَرًّا إِذَا لَمْ يَخْتَلِفْ وَصَفَاهُمَا
 وَمَا سَوَى الشَّرْطِ لِنَفْسٍ تَشْتَرِطُ
 وَبَيْنَ ذِي رِبْعٍ عَلَى عَظِيمٍ
 وَالْبَطِشُ وَالْحَوَاسُ وَالْعَظْمُ وَفَحْجٌ
 لَا قَطْعَ بَعْضِ الْكُفَى وَالْمَحْدُ وَلَوْ
 وَلَوْ صَيًّا وَيَطْلُ الْمَسِيدُ لَا
 وَحَدَّ ذِي ضَرَاوَةٍ طَبْعًا وَلَا
 وَسَدْرِيَّ الدَّرْبِ وَالْمُصْنِفِ
 وَقِيلَ مَنْقُولُ الْحَشَا وَمُتَرَفٍ
 وَقَاتِلًا وَكَافِرًا لَا عَهْدًا
 لَا حَيْثُ يَجْهَلُ الْوَكِيلُ الْعَفْوُ
 كَانَ يَحْرُ السَّخْصُ يَجْرُو حَاوِجْدُ
 وَبَدَلًا عَنْ قَوْدٍ إِنْ نَفَقَا
 وَبَعْدَ مَا لَوْ سَبَبَ الْقَبْضِ حَرَى
 وَالْعَفْوُ عَنْ نَفْسٍ وَعَفْوُ الطَّرَفِ
 ثُمَّ سَرَى وَمَا سَرَى هُنَا وَذَا
 وَلَا إِذَا الْقَطْعُ سَرَى ثُمَّ عَفَا
 أَقْصَى مِنْ قَاطِعِهِ وَنَفَقَا

جَائِعَةً وَمَا يَبْضَاجُ بَدَتْ
 أَوْ صُورَةٌ يَحَاجِزُ مِنْ حَرٍّ
 إِنْ رَفَعَ الْفَاعِلُ أَوْ تَأْتِي كَلَا
 يَأْتِيهِ حِينَ سَبَرِ الرَّشَائِنِ
 فِي النَّفْسِ كُلِّ أَنْ سَرَتْ أَوْ مِنْ فَعَلٍ
 وَفِي أَرْزَادٍ فَيُجِبُ أَدْنَاهَا
 عَصَمَتَهَا فَعَلًا وَفَوْقًا وَوَسَطُ
 وَسَقَمُ لِمِ كَارِبٍ وَغَيْرِ
 وَسَقَمُ تَارِبٍ وَأَذِنَ فِي الْأَصْحِ
 كَرَاهَا كَامِرٌ إِذَا عَصُوا سَطُوا
 بِقَتْلِهِ لِنَفْسِهِ إِنْ عَقَلَا
 أَرْضَ يَمْنَعُهُ وَمَا تَمَوْلَا
 بِمَا يَسْمَعُ عَيْرَ ذِي تَكْلِيفِ
 أَوْ طَرَفَ مَحَّةٍ بِضَرْبٍ أَوْ صَعْبِ
 لَمْ يَحْدَرْ بَيْتُهُ وَعَبْدًا
 بِمَرْمِهِ وَلَا رُجُوعَ الْأَقْوَمِ
 فِيهِ حَيَاةٌ اسْتَقَرَّتْ الْقَوْدُ
 جَانِ كَانَ عَفَا بِهِ لَا مَطْلَقًا
 كَرِيمِهِ الْجَانِي وَالْقَطْعُ سَرَى
 لَا يَسْقُطُ الْآخِرُ إِلَّا إِذَا عَفِيَ
 إِنْ كَانَ مِنْ وَاحِدٍ فَعَلِمَ أَرْزَادًا
 وَلَيْتَهُ عَنْ نَفْسِهِ لَا الطَّرَفَا
 سِرَايَةَ حَرِّ الْوَلَّى الْعَفْقَا

وَقَدْ تَرَاثَى الزَّرْعُ وَالْفَرْ
 وَالرَّابِعُ الْقَدَانُ ثُمَّ الْمُحَصَّرُ
 خَامِسُهَا وَكَلَهَا سَمْعُهُ كَرَّ
 لَشَرْطِ كَوْنِ التَّخْمَنِ حَرَامَتِهَا
 وَكَلَهَا مِنْهَا نَصَابًا تَمِيحًا
 وَالْحَوْلُ إِلَى الزَّرْعِ وَالْفَرْ
 وَالسُّومُ وَهُوَ فِي الْمَوَاشِي يُعْتَمَرُ
 وَسُومُهَا مَعْنَاهُ أَنْ لَا تَأْكُلَا
 فِي الْحَوْلِ إِلَّا مَا يَسُوحُ مِنْ كَلَا
 أَمَا الْمَوَاشِي فَأَمَّا قَدَمُ النِّعَمِ
 مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَمِنْ غَنَمٍ
 وَتَقْدِي بِالْإِبِلِ فِي الْحَسَابِ
 وَفِي بَيَانِ الْفَرْسِ وَالنَّمَايِ
 فَدُونَ خَمْسٍ لَمْ تَجِبْ مَرَكَاةُ
 وَتَعْدُهُا فِي كُلِّ خَمْسٍ سِتَاءُ
 مِنْ بَيْدٍ حَوْلَ أَنْ تَكُنْ مِنْ مَنَانِ
 أَوْ شَاءَ مَعَزٍ سَبْعًا حَوْلَاتٍ
 وَالْحَمْرُ وَالْعَشْرُونَ فَهِيَ جَعْلُ
 بَنَتْ لِحَاظُ بَيْدٍ حَوْلَ مِنْ إِبِلٍ
 وَفَرْسٍ سِتٍّ مَعِ ثَلَاثِينَ أَجْعَلَا
 أَنْ لَبُونٍ بَعْدَ ثَمَانِينَ أَقْبَلَا
 وَسِتَّةً وَارْتَمِينَ حَقْفَةً
 بَعْدَ ثَلَاثِ فَيُحْيِي مَسْجِقَةً
 إِحْدَى وَسِتُّونَ الْمُؤَدِّي حَرْبَةً
 وَهِيَ الَّتِي فِي السِّنِّ وَتَكُنْ أَرْبَعَةً
 وَأَنْ تَكُنْ سَبْعِينَ مَعِ سِتٍّ وَحَبِّ
 بَنَاتِ لَبُونٍ وَالْمَصْبُ يَجْعَلُ
 وَأَنْ تَكُنْ سَبْعِينَ مَعَهَا وَاحِدَةً
 يُحْتَمَلُ بِالْمَنْصُورِ مِنَ الْوَارِدَةِ
 أَوْ كَانَ مَعَ عَشْرِينَ مِنْ بَيْدٍ الْمَاءُ
 وَاحِدَةً تَكُنْ ثَلَاثَ مَجْرَمَةٍ
 إِنْ كَانَ كُلُّ أَحْمَالِ الْوَرْدِ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ عَصَابُ يَكُونُ
 بَنَتْ لَبُونٍ كُلُّ أَرْبَعِينَ
 رَجْفَةً فِي كُلِّ مَا خَمْسِينَ
 فَصَلِّ

ثم الثلاثون الحرم المقر
فيها يتبع سنة حول ذكر
والاربعةون قرصها مستنة
ومنها حولان فادى السنة
وهكذا يمتنع الحساب
تكرار القرصين والنيصاب
وان ترد في نصاب في القم
فامرؤونه فيه شاة حث قسم
احدى وعشرين اجتمع في المائة
فيها اثنتان قد رخص اجزاء
والثلاثان حث مرادت واحدة
فيها ثلاث من شاة واحدة
وحث صارت اربعة اجزاء
فيها شاة اربعة اجزاء
وهكذا يتكرر للشاة
من بعد ابيد والمقار

فصل

وفي الخيلين الزكاة فعتبت
زكاة تخص واحد فقط ومن
ان يجد مراحها والمنزب
ومسرح الجميع ثم الخيل
والفحل والمهي كذا الراعي
ومطلقا في شركة الشباع

فصل

ومثل الزكاة في الزروع
بشرط كونها من الزرع
وان يكون للفقير فاما من
وما على نخل وكرم من ثمر
ثم النصاب خمسة من اوسق
والقرص عشرة ما سئل قد سقى
وما سقى بالنخيل نصف عشرة
وقبض كل منها بمقدار
وكل يسق كيلة بالصاع
يستون اى في سائر البقاع
وقدر هذا الصاع بالامداد
اربعة في سائر البلاد

وان عفا قبل نصف
على امرئ ملتزم الاحكام
ولا يجزية او اصيلته
قلت وكوزى امرؤ منا الى
او رشح امرؤ فقا فعتق
فلا قصاص استثنى من كذا
يقتل من يجهل منه الاصل في
والرافى عن كتاب البحر
هذا على القولين فيما لو قتل
على القصاص فعلى ما قلنا
ومن جنى او فرعه ان ملكا
وفي سوى النفس بنسبة البدل
ولا حكومة ولو بالكره
وصرب كل واحد سوطا اذا
ساعده وشارك المداويا
او منه جرعا لا قصاص فيه
واجب في طرف وفي الف
في الجرد فقة وفي التماس
وليس بمسلم ان يبرئ
والقادمون للزحام اقرعوا
ومن يبادر قبل عفو قبضا
وحق غير في ثرايت الجاني
او مثل فعليه كقطع ساعد

وفي الدين ليس شئ ان عفا
ان كان لم يقضه بالاسلام
لدا لصابة وسيدية
ذى ذمة اسلم قبل وصلا
من قبل ان يصيبه بما رشح
اصابة وحث حر ذو هدى
هدى ورقى فالقصاص مستثنى
حكاها اما شيخنا فيجزي
المسلم الحر لقيطا والعمل
عن شيخنا ما هذه نسنتى
قسطا من القصاص عنه تركا
عنه الى النفس بلا خلف المحل
من جنى كرمه ومكره
نواطوا وقطع ذاكها وذا
بعليه لا سبعا وحاطيا
كقتل جر البعض للشبيه
توضيح لكن يشارك الجملة
لوا رشيته مثل مال حاصل
ثم يمت والمال في ان وجد
وهو منع غيره بمتنع
له وما عن حقه زاد قصى
في الحرم اقتص وباليما في
بكفيه بساعد بلا سيد

وقطع

وَوَزَنَ هَذَا الْمَدَّ بِالْجِرَافِ

يُرْطَلُ وَتَلَّتْ وَهِيَ بَاتِفَاتٍ
وَالْخَافِ فِي رِطْلٍ أَيْ فِي قَدِيمَا
فِي وَرْتِهَ أَيْ كَمْ يَكُونُ دِرْهَمًا
قَالَ النَّوَوِيُّ مِائَةً وَرُبْعًا
وَهَذَا ثَلَاثَةٌ سِتْمِئًا
وَأَجْمَعُ لَهَا أَرْفَعَةُ الْأَسْبَاحِ
مِنْ دِرْهَمٍ أَيْضًا بِلَا زِيَادٍ
بَابُ زَكَاةِ التَّغْدِينِ

وَنَزَلِمُ الزَّكَاةَ فِي الْمَدِّ نَبْ
وَأَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَضْرُوبٍ
يَسْوِي عَلَى الْمَرَاةِ الْمَسَاحَ
وَلَكِنْ كَبِيرًا قَابِلُ الْأَمْلَاحِ
فِي رَجُلٍ عَشْرِينَ مِثْقَالًا هَذَا
حَوْلًا لِقِيَابِهَا يَنْصَبُ شَقْلًا وَجَبَّ
أَوْ مِائَتِينَ مِنْ دِرْهَمٍ الْوَزْنُ
خَفِيفَةٌ دِرْهَمٌ لِلتَّحْقِيقِ

وَحَذَلُ كُلِّ زَيْدٍ بِفَتْحٍ
وَبَيْتُهُ الْخَاوِذُ رُبْعُ عَشْرِينَ
وَأَنْ يَكُونَ مِنْ مَعْدِنٍ يَخْرُجُ
فَرْجُ عَشْرِينَ مِثْقَالًا يَخْرُجُ
فِي الرِّكَازِ الْخَرْدِ وَرَبْعُ عَشْرِينَ
وَهَذَا دَفْنُ الْبَاهِلِ الْخَرْدِ
وَفَرْجُ الْبَاهِلِ مَرْضَى الْمَخْرَجِ
فِي الْحَرْبِ بِالْمَقْبَلِ الَّذِي بِهِ أَشْرَبُ
وَيَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ رُبْعُ عَشْرِينَ
كَالْمَقْدُودِ فِي نَسَابِهِ وَقَدِيرُهُ

بَابُ زَكَاةِ الْفَطْرِ
أَوْ جَبَّ زَكَاةُ الْفَطْرِ بِالْإِسْلَامِ
عَدَدُ غَرِيبٍ آخِرِ الْمَسَاوِيرِ
سَعِ الْبَسَارِ عِنْدَ ذَلِكَ وَهِيَ أَرْبَعُ
بَرْبَدٍ قَدْرُ مَا لَوْ عَنْ الْمَوْتِ
مِنْ كُلِّ مَا يَحْتَاجُهُ فِي لَيْلَتِهِ
وَبُيُوتِهِ الْفَقِيرُ وَغَيْلَتُهُ
فَلْيُخْرِجِ الْإِنْسَانُ يَوْمَ الْيَوْمِ
عَنْ نَفْسِهِ وَالْأَهْلِ وَالْقَبِيلِ

بِالْوَطْدِ وَالسَّجَرِ وَبِالْجَارِ الْبَلَا
كَمَنْكَبٍ وَخَيْدَانٍ لَمْ يَجُفِ
نَاصِيَةِ الْخَافِ بِأَحْبَابٍ تَلِي
تَحْرِيقُ وَفَقْدَانٍ يَحْمِلُ
لَا صِفَةَ بِأَرْبَعَةٍ يَسْتَحِ
خَسَائِنِ الْبَلَاءِ لَيْلَتٍ فَقَطْ
يَحْطِ شَيْءٌ مِنْهُ وَلِيَحْتَبِ
وَلِيَكْفِ أَنْ يَدْرَكَ لَقَطُ خَمْسٍ
مَعَ أَخْذِ أَرْضٍ يَنْصَبُ سُدُنِ أَصْبَحَ
شَرُّهُ أَوْ آخِرُهُ وَالْفَطْعُ وَلَا
أَنْ مَاتَ قَبْلَ قِسْوَى فَصَاحِرِ
فِي قَطْعِهِ يَدًا فِي مَوْضِعَةٍ
مِنْهَا كَيْفَ الْعَقْلُ وَجَمْعُ يَمْرَى
ذِي خَطَاٍ وَمِنْ سَوَى مُكَلَّفٍ
كَفَعْلِهِ عَمْدًا يَنْوِي مَا أَمْرًا
لَيْلَةٍ أَمَّا الْجِلْدُ وَالْفَطْعُ فَلَا
مِنْ مُسْلِمٍ وَإِلَّا لَا يَقُوضُ
مِنْ حَتَّى وَجِبَتْ عَنْهُ الْمَسْجِدُ
وَعَوْدُ غَائِبٍ وَوَضْعُ الْحَمَلِ
وَالْفَطْمُ فِي الْحَدِّ وَكَافِلُ مَعَةٍ
وَجَالِدٌ أَنْ بِالْإِمَامِ يَقْتُلُ
كُلَّ لَحِيحٍ بِجَهْلِهِ الْفَرْدُ
نَسَقَطُ نَوْقٍ أَمْثِلُ لِلنَّعْتِ

وَقَطْعُ أَذَى مِفْصِلٍ بِالْهَسْمِ لَا
تَعْمُ يَحْمُومٍ وَمِثْلُهُ خَيْفٌ
وَسِيعَةُ الْإِيضَاحِ وَلِتَكْمَلِ
وَرَأْسُهُ بَيْضَةُ الْأَرِيشِ وَلَا
وَمَنْ جَعَلَ أَنْ قَاتَ مِنْهُ جَرْمُ
فَعَادِلُ أَصَابِعِ الْكَفِّ لَقَطُ
مَعَ سُدُنِ الَّذِي يَدِي عَنْ الْيَدِ
لَا حَيْثُ كَانَ رَأْيُهُ دَالِيسٍ
وَلِيَلْتَقِ أَمْلَةٌ مِنْ أَرْبَعِ
وَرِيدَانِ يَتَقَى وَبِالْأَطْرَافِ لَا
وَلَوْلَيْنِ فَرْقُهُ وَالْمَاصِي
وَفِي الَّذِي يَنْزُكُ يَنْصَبُ الْيَدِ
تَسْعَةُ أَعْشَارٍ وَنِصْفُ عَشْرٍ
وَلَمْ يَجِبْ بِهَا الْفَصَاحُ وَكَفَى
وَدُونَ وَإِلَّا فَلْيَنْقُضْ وَغَيْرُهَا
وَحَطًّا يَمِيزُهُ وَجَعَلَا
بِأَذْنِ كَافِرٍ قَرِيبٍ يَقْبِضُ
وَأَجْرُ مَنْ يَحْدُثُهُ أَوْ يَجْبِلُهُ
مُسْتَظَرًّا تَكْلِيفُ نَحْوِ الْطِفْلِ
بِالْقَوْلِ مِنْهَا مَعَ وَجُودِ مَضِيعَةٍ
وَفِي سَوَى الْحَدِّ لِحَبْسٍ وَالْوَلِ
فَعَادِلُ الْإِمَامِ بِالْعَوْرَةِ قَدْ
وَالْإِثْمُ فِي الْعِلْمِ بِهِ وَحَتَّى

ساعا لكل واجبا وما وجد

من غالب الأثر في ذلك البكر
ولم يجز من ناشر وكافر

بل الأداء الحال عن مسافر

فصل قسم الزكاة

وتدفع الزكاة للأصناف

وعندها في الذكر غير حارف

فغيره ومثله مسكين

وعاجل وداجل في بيتا

مكاتب وعارم وغاري

مع منبر الأسفار وبعثا

والواجب استيعابهم بالقيمة

أن يوجد أو يحضر وفي اليد

وعند فقد بعضهم من السلة

فليقتصر على الذي منهم وجد

رواح ثلاثه فاكثر

من كل صنف اهله لم يحضر

وأوجبوا أئمة الأمام فرقا

بهم ولو قبل مطلقا

ولم تقع عن فرض من أعطاهما

لكثير ولا لآخر طلبة

أو لغيره أو ترقى مطلقا

ومن عليه ذوات الزكاة اتفاقا

لكن لغيره أجزأت مع الغنى

وعليه لفتنة قد سكتا

كتاب الصيام

ربايتها شعبان للكمال

أو حكم فاضل بالهلال

شهر الصيام وأجر الصيام

بالعقل والبلوغ والأسلام

وقد رتب على أداء الصوم

مع به فرضا لكل يوم

رواح قد تم بها عن غير

وأجزأت في النقل قبل ظهر

وشره الامساك عن تقاطع

مفطر عدا كالأستغفار

واخذ الولي للذي افتقر

الحاقه القاتل في قتل أحد

خروج ما يليق من فرج له

إلا إذا كذب وضع عليه

حصىه والشفير منه والذكر

لمنع قطع زائد يا صلي

فصرف الأثني ليد التعليل

بفرضه اثني ويصرف الرجل

مكومة الشفير مفر وضاد

والأثنيين وليعطوا العار فيسا

فرع ومن يسأره يبد بها

وفي المين حيث أخذها عوض

طن ودخشة وسن العجيد

وفي لسان آخر من والسن من

وكبر ترقيقين والأصلاخ

ورأيس تدي ذكر وذكر

وفي يد تراشدة وتعرف

إن لم تكن أقوى وتضمن أصبع

وذلك جزء دية نيسة مسا

من قيمة المذكور بعد امثلا

والنقص باختياركم ثبت

فكتمه مشبوحة الأصابع

وجز ارتشا وهو عفو والتفطر

مدا عيني وظهورا محمد

فالسبق فالنفاقه فقوله

لقطع حتى مشكل من مثله

وما عفا عن الفصايل بل أصدر

وأعكس وفي الواضح بالآقل

مكومة المعصين والأخيل

من حصليين نذكر أن ماسهل

دية دين بمكومة الذكر

عن الفصايل ما ذكرنا ثانيا

عن المين لأقصاها فيها

بل دية وتكون حدا إن عرض

قالها عزير للتعمد

تقطع حله فوق عظم فصلا

طقل وفي شريعة وصنع سن

أو بعضا وقوة الأرض صاع

عن ألبان وأبيسا ط قد عرى

بكونها عن ساعد تغرف

وضعف بطش بالحكمة أدي

نقصه حيايه لو حيا

عن دية العضو الجرح نزلا

هنا وعن مشبوحة الذي ثبت

والجفن مشبوحة وهذب تابع

وَمَارِئُ الْآتِفِ لِعَيْدِ اللَّيْلِ
وَحَيْثُ لَمْ يَنْقُصْ كَيْسٌ شَائِعُهُ
وَلَيْحَةُ الْأَنْفِ لَمْ تَبْتِ قَسْدُ
هَذَا وَإِنْ أَمَكْنَا نَفْسَهُ
مِنْ قِسْطٍ مَا قَلْنَا وَمِنْ حُكْمِيَّةٍ
وَحَيْثُ مَا جَعَلْنَا قِطْعَ يَدِهِ
قَمَصٌ قَطْعٌ لِلَّذِي تَقْدَمَا
وَبِأَقْلٍ قِيَمَةٍ يَوْمَ فِدَى
وَلَا زِمَ فِدَاءٌ مُسْتَوْلَدِيَّةٍ
وَالْإِخْتِيَارُ وَاسْتِزْدٌ وَقَسِيمٌ
وَأَنْ يَمْتَ تَصَادَمَا حُكْرَانِ
وَفِي اصْطِدَامِ الْحَامِلِينَ أَرْبَعٌ
وَالنِّصْفُ مِنْ قِيَمَةِ مَا الْأَمْرُ رَكِبٌ
وَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَى مَا قَلْبُهُ
وَأِنْ تَقْدَمَا قَفِيًا حَلَفًا
وَعَرَّةٌ لِلْعَمَلِ بَلَّ أَنْ يَرْكَبَ
يُجَلُّ عَلَى الْمَرْكَبِ وَالْعِدَانِ
وَالْعَبْدُ وَالْمَرْفُصُ قِيَمَتُهُ
عَلَقَ هَذَا وَلَيْسَتْ وَلَدَتْ
أَوْ مِائَةً أَوْ مِائَتَيْنِ سَاوَتَا
وَقِيَمَةُ الْفَرَّةِ أَرْبَعُونَ
مِنْ سَيِّدَيْنِ وَبِالْإِرْتِ يَنْفَرُ
وَالْفُلُكُ كَالذَّابَةِ وَالْمَلَاخِ

وَمَالُهُ مُقَدَّرٌ لِلشَّيْرِ
وَأَصْبَحَ زَادَتْ تَقْدَرُ رَدَائِيَّةُ
لِلْعَبْدِ وَالْغَيْرِ فِي الشُّعُورِ قَدْ
يَمَالُهُ مُقَدَّرٌ قَدْ لَا كَثُرَ
وَالْعَبْدُ فِي رَقَبَتِهِ لَا ذِمَّةُ
جَانٍ فَيَجْعَلُ تَمَّ يَهْلِكُ بَعْدَهُ
وَمَا تَبَقِيَ شِرْكَةً بَيْنَهُمَا
وَأَمْرُهُ جَانُ الْفَيْدِ السَّيِّدِ
وَبِالْعِتَاقِ لَا يَأْنِ جَامِعُ رِيَّةُ
قِيَمَتُهَا أَنْ تَبْقَى بَعْدَ أَنْ غِيَرُ
قَالَ كُلُّ فِيهِ تَكْتُمُ رَانَ
بَيَانُهُ التَّكْفِيرُ لَا يُورَعُ
مِثْلُ كَالِهِ وَأَنْ يَلَاهَا غَلِبَ
لَوَارِثُ الْأَخْرِ نِصْفُ رِيَّةِ
حَالِفٍ فِيهِ الْأَكْثَرُ الْمَصِيفَا
غَيْرَ الْوَلِيِّينَ صَيِّبًا وَصَبِي
مَا تَابَا بِالْإِصْطِدَامِ مُهْدَرَانِ
فِي الْإِرْتِ عَنِ حَرْفِ نِصْفِ رِيَّةِ
شَخْصَيْنِ لَمْ يُفْضَلْ بِالْإِسْوَاءِ
بِفَضْلِ خَمْسُونَ وَإِنْ أَحْبَلْنَا
بَقِي تَلَاوُنُ يَأْتِ يَكُونَا
كُلٌّ وَغَيْرُ جَدَّةٍ فَلَا تَزِدُ
كَرَّ كَبٍ وَتَهْدُرُ الرِّيَاحُ

وَأَكْلُهُ وَشَرِبُهُ وَحَقْنَتُهُ
وَوَلِيَّتُهُ وَفِيهِ وَفِي رَدِّيَّةِ
كَذَلِكَ الْأَنْزَالُ عَنْ مَبَاشَرَةٍ
وَمَا يَجْلِبُ وَأَذِنَ فَعَلَرَةُ
وَالْحَقِيقُ وَالنَّظَائِرُ وَالْمَجْنُونُ
وَأَعْلَى ثَلَاثًا فَعَلَهَا مَسْنُونُ
فَالْفَطْرُ يَجْلِبُ وَالْحُجُورُ آخِرُ
وَقَوْلُهُ هِيَ فَالْقِيَامُ فَاهِي
وَالْمَوْصُوفُ فِي الْعَبْدِ وَالشَّيْرِ قِيَمٌ
يَجْعَلُ يَجْلِبُ وَالْفَسَادُ فِيهِ عَمٌ
وَبِأَقْلٍ مِثْلَهَا فَلْيَمْتَحِ
عَالِمُ الْوَلِيِّ عَادَةُ الْمَطْوَعِ
أَوْ قِيَمَتُهُ عَنْ نَذِيرِهِ أَوْ عِيْنُ قِيَمَةٍ
أَوْ كَانَ عَنْ كِفَارَةٍ فَيَرْتَضَى
لَكِنْ عَلَى نَوِي الرُّؤْيَا الْحَقِيقَةِ
صِيَامُهُ وَكُلُّ مَنْ قَدْ صَدَقَهُ
فَصَلِّ
وَمِنْ يَبَاحُ عَامِدًا نَهَا
فَالْقِيَمَةُ الْإِزْمَةُ وَالْكَفَارَةُ
اعْتَقَ عَبْدٌ مَوْصُوفٌ وَمَا بِهِ
غَيْبٌ يَجْلِبُ بَعْدَ بَاكِتَابِيهِ
لَكِنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَصُومُ
شَهْرَيْنِ مَعَ تَابَعٍ يَكُونُ
أَوْ لَمْ يَلْقَ فَلْيَطْلُبْ مَا عَمَلَتْ
سِتِينَ وَسَيَكُنَا لِكُلِّ مَدْحَبٍ
وَبَعْدَ ذَلِكَ يَسْقُطُ الْوَجُوبُ
بِالْمَجْنُونِ لَكِنْ يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ
وَمَنْ يَمْتَ بِمَا لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَصْرَ
كَانَ الْوَلِيُّ بَعْدَهُ مَحْشُورًا
إِنْ شَاءَ صَامَ صَوْمَهُ وَأَكَلَهَا
عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدْحَبٍ قَدْ مَا
وَجَاءَتْ لِلشَّخْصِ فِيهِ الرِّبَا
تَرَكَ الْمَسَامَ أَنْ تَعْقُ الرِّبَا
وَلَا قِيَمَةً بَلَّ يَتَعَيَّنُ الْأَذَا
عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدْحَبٍ لِلْفَيْدَا
وَحَامِلُ وَمَرْفُصٌ تَهْدُرُ رِيَّةُ

يصومها أو من يطعمها أفطرت
 وإن يكن خرقاً على طول وجب
 مع الصيام كل يوم مذهب
 وفطرته من غير أن يفسد
 قصير صباح والصيام يفسد
 وكل شخص بالصيام فأجراً
 حتى أن شهر الصيام كسراً
 وعدة الأمداد كالآباء
 وكرهت تكرار الأعوام
 باب الاعتكاف
 والاعتكاف سنة وليست
 وجوبه في حق من له تدبر
 وليس من شرطه الصيام
 بل شرطه التميز والإسلام
 وليست بمسجد والبيت
 وليست في مذوده الفريضة
 وبالجموع والجماع سقط
 كذا يفيض أو يفيض من جعل
 وبالخرج يظل التدور
 لكن لعذر يخرج المذود
 كتاب الحج
 كل امرئ فليزم كتاباً أمراً
 بأن الحج مرة ويعتبر
 إن كان من أسبغاً مكلفاً
 وأمكن السير والخوف استغنى
 والواجب الزيادة والراحلة
 زيادة عن كل ما يحتاج له
 أركانه الإحرام والتوفيق
 حلق وسعى وطواف إذا رجع
 وكلها غير التوفيق تعتبر
 أركان كل عمر بها اعتد
 والواجب الإحرام من ميثاقه
 والرمي للحجارة أو قاربه
 وإن يبيت الشخص بالزاد ليه
 وفي معنى الليالي المشرفة
 وترك ما يسمى بخطا سائراً

إِنْ عَلِمْتَهُ بِالْيَمِينِ أَمَّا
 وَالثَّانِ قَوْفُهُ وَلَمْ يَجْزِبْ وَلَمْ
 قَدِيهِ وَالنَّصْفُ مِنْهَا يَتَّبِعُ
 وَالنَّحْضُ أَنْ يَتْلُقَ وَيَجْزِبُ يَأْتِي
 ثَلَاثِينَ الْأَوَّلُ وَالثَّلَاثِينَ
 وَيُصَفِّ ثَانٍ هَذَرٌ لَكِنْ عَلَى
 وَدِيَةِ الثَّلَاثِ كُلُّهَا عَلَى
 بِشَرْطِ أَنْ كُلَّ مَجْذُوبٍ سَقَطَ
 قُلْتُ وَإِنْ تَشْرِيفٌ سَيَفْتَحُ بِحَبِيبٍ
 وَمَالٌ غَيْرُهُ إِذَا الْفَكَاهُ
 وَمَنْ يَقُولُ لغيره خَوْفُ الْعَرَفِ
 إِلَّا إِذَا احْتِاجَ الَّذِي يَلْقَى فَقَطْ
 وَأَنَا وَالزَّكَاةُ صَامِيْنُهُ
 حَصَنَتُهُ وَيَلْزِمُ الْبَاقِيْنَ
 قُلْتُ إِذَا كَانَ مَرَادُ النَّاطِقِ
 مِنْهُمْ وَصَدَّقُوهُ طَوَّلُوا بِمَا
 أَرَدَتْ إِنْشَاءُ الصَّامَانِ عَنْهُمْ
 عِنْدَ الْقَلِيلِ لَكِنَّ السَّيِّدَ
 وَالْمَجْنُونِ إِنْ يَعْدِمُهُ الْحَجَرُ
 حَقْمُهُ وَإِنْ أُصِيبَ وَاحِدٌ
 وَقَصْدُهُمْ أَيْاهُ قَادِرِيْنَ
 شَيْبَةُ عَمْدٍ وَإِنْ الْقَصْدُ قَعْدُ

بَابُ الْبُعَاةِ

إِذَا اتَّزَدَى فِي حَيْضٍ ضَلُّكُمَا
 يَجْتَزِي وَأَوَّلُ مِنَ الْبُرْءِ انْصَدَمَ
 عَاقِلَةُ الثَّانِي وَلَكِنْ رَجَعُوا
 وَالثَّانِي تَالِثًا نَعْدُ لَا عِيَا
 فَلْيَعْقِلَا عَنْ حَافِي وَتَالِي
 عَاقِلَةُ الْأَوَّلِ يَصِفُ قَضَا
 عَاقِلُ ثَانٍ عَنْ عَلِيٍّ نَقِيلاً
 عَلَى الَّذِي يَعْدُبُهُ مِنْهُمْ فَقَطْ
 طَرَحَ الْمُتَاعَ لِرَجَاءٍ مِنْ مَرْكَبٍ
 يَغِيْرُ إِذِنْ مِنْهُ صَمْتَا
 مَالِكُ الْيَقِ فِي صَمَانٍ اسْتَحَقَّ
 لَكُونِ مَنْ قَالَ يَتَانِ أَوْ يَشْطُ
 إِنْ كَانَ فِي الْمَرْكَبِ الزَّمُوهُ
 حَصَنَتُهُمْ يَقُولُهُمْ رَضِيَتْ
 لِأَخْبَارِهِ عَنِ الصَّامَانِ السَّابِقِ
 حَقْمٌ وَإِنْ قَالَ الَّذِي كَلَّمَا
 ثُمَّ رَضُوا يَلْزِمُهُمْ قَسْطُهُمْ
 سِوَاهُ إِذَا لَوَقَفَ الْعُقُودُ
 عَلَى الرَّمَاةِ مِنْ دِمِ الْكُلِّ هَدَرُ
 قَصْدٌ أَبْقَدُ رَوْ فُكُلٍ غَامِدُ
 عَلَى أَمْرِ مِنْهُمْ وَلَا تَعْيِينَا
 فُطْلًا كَصَيْبٍ غَيْرٍ مَنْ قَصِدُ

وَأَنْ يَطُوفَ لِلْوَطَنِ آخِرًا
وَيُسَبِّحَ أَنْ يَكُنِيَ الْمَقْبَلُ
وَأَنْ يَطُوفَ لِلْقَدُومِ إِذَا كُنِيَ
وَأَنْ يَكُونَ مَقَرَّةً الْمَادِ كُنِيَ
يَأْنِ يَحْجُ ثُمَّ بَعْدَ يَفْجُرُ
وَرَكْعَتَانِ لِلطَّوَائِفِ أَكْثَرُ
كَذَا الْيَمَانُ وَالْأَزْدُ وَالزُّبَا
بَابُ حُرْمَاتِ الْأَحْرَامِ
وَهَذِهِ عَشْرُ حُرْمَاتٍ يُحْرَمُ
مَنْ حَرَّمَ وَكُلُّهَا سَعْيٌ
لَيْسَ الْحَيْطُ مَطْلَقًا مِنَ الذِّكْرِ
وَسَبْعٌ فِيهِ رَأْسُهُ بِالْأَصْرِ
وَوَجْهًا كَرَامَةً إِذَا اسْتَبْرَأَ
وَقَمَّ أَطْفَالَ كَذَا حَقُّ الشَّعْرِ
وَقَتْلُ صَبَدٍ كَالْحَذَلِ فِي الْحَرَمِ
وَالْقَتْلُ مِنْ اسْتِخَارَةِ كَالْمَيْدِ
وَالرُّبُوعُ وَالنَّكَاحُ وَالْمُبَاشَرَةُ
لِيَهْوَى وَمِنْ سَبْعٍ عَاشِرَةٍ
ثُمَّ الْفَتْحُ فِي كُلِّ مَلِكَةٍ وَجَدَ
الْأَلْفَاكُ فَمِنْ غَيْرِ مُنْعَقِدٍ
وَالْفَتْحُ فِيهِ الْمَدُّ وَالظُّفَرُ
كَالْمُتَرْتَبِ فِيهَا مَدَّاتُ
وَالشُّكْرُ مَطْلَقًا قَدْ أَطْلَقَ
بِالنَّوْءِ الْأَوْطَاءُ مَنْ تَحَلَّلَا
وَوَاجِبٌ بِالْوَطَنِ هَدَى وَالْقَضَا
وَكُونَهُ فِي فَاسِدٍ بِهِ مَحْضٍ
وَمَنْ لَيْسَتْ رُقُوقُهُ تَحَلَّلَا
بَعِيرَةً إِنْ كَانَ عَنْ حَضَرٍ خَلَا
أَوْفَاتِهِ وَكَانَ سِوَاهُ لَمْ يَحْكَمْ
مِنْ ذَلِكَ الْأَحْرَامِ إِلَّا أَنْ يَفْعَلَ
وَأَنْ يَفْعَلَ وَاجِبٌ يَرْقِي دَمًا
أَوْ سِدًّا هُمَا يَتَنَبَّهُ الرِّزْمَا
فَقِيلَ فِي بَيِّنَاتِ
الدَّمَا وَمَا يَقُومُ مُقَامَهُ
وَسَادُّ الدَّمَا فِي الْأَحْرَامِ
مَحْصُورَةٌ فِي مَسْجِدِ أَقْسَامِ

إِنَّ الْبُعَاةَ فَرْقَةٌ تَحَالِفُهُ
يَبْأُجِلُ النَّأْوِيلَ غَيْرَ الْقَطْعِي
وَحَارِجِي مَطَاعِ الْكَلِمَةِ
وَفِي الْقَضَاءِ وَالشَّهَادَاتِ وَفِي
إِذَا تَلَّوْا وَسَمِعَ حُجَّةً يَحْقُ
يُجْنِدُهَا كَالْعَدَلِ وَلَيْسَ بِأَيِّمٍ
وَمَا لَنَا اتِّبَاعُ مَنْ قَدْ انْهَزَمَ
وَأَنْ حَشِينَا الْجَمْعُ فِي الْمَالِ
كَرَدْنَا السِّلَاحَ وَالْحَيْلَ وَلَا
وَعَبْرَ صَالِحٍ كَمَنْ لَا سَلَفًا
وَبِالْجَانِبِ وَالنَّارِ رُمُوا
وَكَاوَرُ وَالْقَاتِلُ الْمُهْزَمَا
وَأَنْ يَاهِلَ حَرْبٍ اسْتَقَامُوا
وَأَنْ يَطُفُوا مَعَهُمْ الْحَقُّ عَدْلُ
مِثَاقُهُ وَلَوْ يَجْزِلُ الْحَقُّ إِنْ
مُسْتَقِيمُوا الْعَهْدَ وَجَارَ قَتْلَهُمْ

بَابُ التَّوَدُّعِ

أَفْشَرَ كَمُرَارٍ تَدَاوُسُ لِمِ
مَحْضٍ عَنَادًا وَبِالْإِسْتِزَاءِ
لِلْمُصْحَفِ الْمَرْبِ فِي الْقَادُورَةِ
وَمَحْدُوهُ يَجْمَعُ مَا حَقِيقَا
لَكِنْ مَقَى اسْمُ يَسِيمٍ عَنْ أَبِي
بِأَنَّ هَذَا مُسْلِمٌ يُقْتَلُ حَدُّ
سَكَلٍ بِفَعِيلٍ أَوْ تَسَكَلٍ
وَبِالْعَيْقَا وَمِنْهُ كَالْأَلْفَا
وَسَجْدَةٍ لِكُوكِبٍ وَصُورَةٍ
مِثْلُهُ يَقْدَفُ بَعْضُ الْأَيْبِيَا
إِسْمَاقُ قَالَ الْفَارُوسِيُّ مَذْهَبِي
وَالصَّيْدُ لَا فِي ثَمَانِينَ جِلْدًا

فَالْأَوَّلُ الْمَرْبُوبُ الْمُتَدَرِّجُ
بِرَأْيِهِ وَاجِبٌ وَيُجِبُ
بِدَيْحٍ شَائِقَةٍ أَوْ لَا وَصَامًا
لِلْعَيْنِ عَنْهُ عَشْرَةُ أَكْبَامًا
ثَلَاثَةٌ فِي الْحَجْرِ فِي حَكْمِهِ
وَسَبْعَةٌ إِذَا لَمْ يَلْهَهِ
ثَانِي الدِّمَا مَحْتَرٌ مُقَدَّرٌ
بِحُكْمِ حَقِّهِ مِنْ أُمُورٍ يُحْطَرُ
فَالشَّاءُ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ ثَمَانٌ
يَعْمُومُهَا أَوْ صَمْعٌ مُطَاعٌ
لَسْتُ هُمْ مِنْ سَكِينِ الْحَرَمِ
لَكِنْ يُخَصُّ بِصِفِّ صَاحِبِهِمْ
ثَالِثًا مَخْبَرٌ مُعَدَّلٌ
يَقْطَعُ بَيْنَ أَوْ يَسْبِغُ يُقْتَلُ
فَإِنْ يَكُنْ لِلْعَيْنِ مَثَلٌ فِي النَّصْرِ
فَلْيَدْعُ الْإِثْلَ ابْتِلَاءً فِي الْحَرَمِ
أَوْ كَيْشَرِي لَاهِلِ ذَلِكَ الْحَرَمِ
حَيًّا بِقَدْرِ مَا لَمْ يَنْفُصْ الْقَيْمُ
أَوْ يَفْعُولُ الْأَمْدَادُ مِنْهُ صَوْنًا
بَعْمُومُهُ عَنْ كُلِّ مَذْبُوحٍ
وَجَبْرٌ وَافٍ الْقَوْمُ وَالْإِلْعَامُ فِي
إِقْلَافٍ صَبُوحٍ شَيْئًا نَفِي
رَابِعًا مَرْبُوبٌ مُعَدَّلٌ
فَوَاجِبٌ بِالْمَحْصَرِ حَيْثُ يَحْصُلُ
دَعْوَانِ لَمْ يَسْتَعْمَلْ قَلْبُهُمْ
فَوَاجِبٌ تَرَى بِقَدْرِ قِيَمَةِ الدَّيْرِ
وَصَامٌ عِنْدَ الْحَرَمِ عَنِ الْإِلْعَامِ
مَا يَحْدِلُ الْأَمْدَادُ مِنْ أَكْبَامٍ
خَامِسًا يَخْتَصُّ بِالْمَحْصَرِ
مَرْبُوبٌ مُعَدَّلٌ كَمَا لَرَأْسِهِ
لَكِنْ هَذَا الْبَعِيرُ قَبْلَ مَعْتَبَرٍ
وَبَعْدَهُ لِلْعَيْنِ رَأْسٌ مِنْ بَقَرٍ
وَعِنْدَ الْحَرَمِ عَنْهُ سَمْعٌ مِنْ غَنَمٍ
ثُمَّ الْإِلْعَامُ يُشْتَرَى عِنْدَ الْعَدَمِ
بَقِيَّةُ الْبَعِيرِ حَيْثُ وَاجِبٌ
وَعَدْلُهُ مِنَ الصَّيَالِ إِنْ قُدِّرَ

وَيُقْبَلُ التَّوْبُ وَلَوْ بَرْدِيْقًا
وَلَمْ يَنْفَلِرْ وَلَيْسَ لِمِمْحَلٍ
وَلَمَّا هَدَى حَرْبِيَّةٌ أَقْبَرُ
وَدَيْتُهُ أَقْبَضُ وَعَلَيْهِ يُصْرَفُ
قُلْتُ الَّذِي مَا جَارَ أَنْ يُعْلَمَ
وَالْكُرَّةُ لِلْفَيْضِ وَلِلزُّدَةِ مَعِ
لَا أَنْ يَكْذِبَ شَاهِدًا وَسَطًا حَيًّا
قُلْتُ إِذَا أَطْلَقَهُ اسْتَفْصَلَهُ
بَعِيرٌ مَا يَرْجِبُ كَفَرًا كَمَا كَلَّ
فَوَاجِبٌ إِنْ أَطْلَقَهُ أَنْ يَجْعَلَ
أَقْلَبُ مَنْ عَلَى أَرْضِهِ أَدْفَعُ
وَمَا يَحْمِلُ وَعِنْدَهُمْ يَمْكُنُ
قُلْتُ وَلَكِنَّا إِذَا اسْتَفْصَلْنَا

بَابُ الزِّنَا
مَنْ أَوْجَعَ الْفَرْجَ يَفْرَجُ بِهِ مِنْ
مَلِكٍ وَلَا يَحْلِلُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
وَلَوْ صَبَّحَتْ أَوْ أَكْثَرَتْ كُرَّةً
مِنْ عَبْدٍ وَلَا الْمَرْبُوبُ وَالْمُسْتَلَكَّةُ
وَالْحَيْضُ وَالزَّوْجُ وَالْبَهَائِمُ
عَدْلَيْنِ وَالْوَلِيُّ أَوْ مَا أَوْقَعَهُ
لَا مَعَ نِسَاءٍ أَرْبَعٍ شَهَدَتْ
كَفَافٍ وَإِنْ نَحَى بَارِبَعَةً
وَتَطْلُبُ الْمَهْرَ فَيُشْهَدُ أَرْبَعٌ

لِلْعَيْنِ مُشْتَرَى بِإِلَافَةٍ وَظَنٍّ
وَلَوْ أَبَاحَتْ وَظَنُّهَا الْحَرَمُ
أَوْ نَحَى الْأَمُّ كَذِبًا نَاكَةً
إِنْ حُرِّمَتْ بِسَبَبٍ وَبَشَرٌ كَذِبٌ
وَمَيْتٌ وَمُنْعَوٌ وَعَكَادِمٌ
بِالْكَفَرِ إِنْ شَهِدَ بِذَلِكَ أَرْبَعَةٌ
يَكْفِي عَنْ حِدِّ الشُّهُودِ حِدَّتَانِ
بِأَنَّهُ أَكْرَهُ فِي الْجَمَاعَةِ
يَكْفِي بِمَهْرٍ وَحَدٍّ نَدْفَعُ

أَوْ يَعْتَرَفُ

وَلَمْ يَحْتَكَ كُنُوزَ الْإِسْلَامِ فِي الْحَرَمِ
وَالْهَدْيِ وَالْإِطْعَامِ فِي الْمَلِكِ
وَشَرَّاهُ مِنْ مَلِكٍ مَرْمَرٍ نَدَبٍ
لِلدِّينِ وَالْدُّنْيَا كُلِّمَا طَلِبَ
كَالْعِلْمِ وَالنَّكَلِ أَيْضًا وَالشُّفَا
وَأَنْ تَزُورَ بَعْدَ قَبْرِ الْمُصْطَفَى
صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَامًا
وَالهِ وَتُضْفِيهِ وَكَرَّمَا

كِتَابُ السَّبْعِ
يُصَحِّحُ بَعْضَ مَا ضَلَّ عَنْهُ
وَيُجَيِّدُ بَعْضَ مَا ضَلَّ عَنْهُ
لَكِنْ يَصَحِّحُ بَعْضَ شَيْءٍ مُنْشَرِّحًا
فِي ذِكْرِهِ بِالْوَصْفِ بِمَا أَوْسَمَ
إِذَا جَرَى فِي طَاهِرٍ مَعْلُومٍ
يُؤْتِنَا بِمَكْنِ السَّلَامِ
مِنْ مَالِكٍ أَوْ مِنْ كَرَامَةٍ
بِصِفَةِ صَبْرٍ أَوْ كِتَابَةٍ
وَلَا يَصِحُّ مَطْلَقًا بِغَيْرِ الْفَرْقِ
وَلَا يَصِحُّ قَبْلَ قَبْضِ مَعْتَبَرٍ

بَابُ الرِّسَالَةِ
بِئْسَ الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ يُشْرَطُ
لَهُ الشَّرْطُ أَنْ يَكُنْ حَسَنًا قَلْبًا
كَذَلِكَ الْجُلُوسُ وَالْمَقَامَةُ
حَقِيقَةٌ فِي تَحْلِيلِ الْعَاوِصَةِ
فَلَمْ يَصِحَّ بِجَنَابِهِ جَسَدٌ قَصُرَ
وَلَا يَجُوزُ مَطْلَقًا إِلَى أَجْلِ
وَكُلُّ طَعَامٍ فِي جَمِيعِ مَا عُرِفَ
نَفَذَ بِنَفْسِهِ أَوْ تَحْلِيلُ
ثُمَّ اقْتِبَارُ الْعِلْمِ بِالْقَامَاتِ
فِيهَا يَتَّبَعُ بِالْجَمَافِ الْكَامِلِ
فَلَا يَتَّبَعُ فِي الطَّعَامِ الرُّطْبَانِ
بِئْسَ بِنَفْسِهِ إِلَّا اللَّبَنَ
وَالْخِيَوَانَ أَنْ يَصِحَّ بِالْجَمِيعِ
يَتَّبَعُ بِجَمَالٍ وَالنَّسَادُ فِيهِ عَمٌّ
بِأَسْبَابِ الْيَتَامَى
أَمَّا خِيَارُ تَحْلِيلِ الشَّبَابِ

وَمَنْعُ الْحَدِّ وَتَرْكُهُ طَلَبُ
مُكَلَّفًا أَصَابَ بَعْدَ مَا ذَكَرُ
تَجَنَّبَ الْبِكَارَ وَالصَّغَارَ
وَفِي أَشَدِّ دَارِ الْمَرْوَةِ مُنْعٌ
وَيُرْجَمُ الَّذِي زَانَا مُسْلِمَةً
وَدَاخِلُ فِي الرِّجْمِ حَدُّ الْبِكْرِ
عَامًّا وَلَا وَامْرَأَةً يَحْضَرُ
ثُمَّ وَقِيلَ يَكْفَى بِوَاحِدَةٍ
فَلَا يَجُوزُ وَعَلَيْهَا أَجْرُهُ
تَأْخِيرُ تَعْرِيبٍ إِلَى التَّيْسْرِ
بِالْإِحْتِيَاظِ مِنَ السُّلْطَانِ
لَا أَمْرٌ بِهِ فَإِنْ بَعَا وَدَهَا يَرُدُّ
وَمَوْهُرُ أَطْلَافِهِ أَنْ يَمْنَعُ
مَضْرُوعًا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَلَ
طَالِبُ حَلِّ أَهْلِهِ إِنْ لَمْ يُصَبَّ
حَبْسًا وَلَا يَحِلُّ مَعَهُ أَهْلُهُ
ذِي الْفُسُوقِ وَالْآثِمِ مَذْرُوفٍ
مَنْ رَفَعَ بَعْضًا يَصِفُ هَذِينَ وَلَا
عِلْمُ الْحُدُودِ وَصِدَائِقُ مِنْ تَهْدٍ
وَشَاهِدٌ وَبِدْوَةٌ رَمَى الْحَجَرَ

بَابُ السَّرِقَةِ

مَنْ خَصَّ دِينَارًا بِضَرْبٍ قَطْعًا
إِخْرَاجُهُ مِنْ حَرْزِهِ إِنْ فَقَدَا

أَوْ يَعْتَرَفَ لَوْ مَرَّةً وَإِنْ هَرَبَ
لَا يَنْ يَحْدُ بِرُجْمِهِ الْإِمَامُ حَرَّ
بِصِحَّةِ السَّكَاحِ بِالْأَحْجَارِ
وَإِنْ هُوَ أَتَى وَحْدَهُ وَقُطِعَ
وَأَجْلَدَ لَا الْقَصَاصَ لَنْ تَقْدِمَهُ
وَلَيْسَ يَجُوزُ الشَّرْبُ الْحَرَّ
وَمَا نَفْعُ يَجْلُدُ وَلَيْسَ فِيهِمْ
قُلْتُ وَزَوْجٌ وَنِسَاءٌ قَاصِدَةٌ
وَكُلُّ مَنْ الذَّرْبُ أَمَّا جَبْرُهُ
قُلْتُ قِيَاسُ قَوْلٍ مَنْ لَمْ يَجْعَلْ
وَقَدْ رَأَى تَعْرِيبَهَا التَّوَلَّى
مَنْ حَلَّتْ أَيْ وَجَعُ أَجْمَعُ
قُلْتُ فَإِنْ زَادَ عَلَى الْقَصْرِ أَشْيَعُ
كَيْفَ وَقَدْ غَرَبَ عُمَانٌ إِلَى
الْأَلْحُوفِ عَوْدِهِ وَلَا تَجِبُ
الْأَلْحُوفُ عَوْدِهِ وَهُوَ كَهُ
أَوْ سَيْدٌ وَلَوْ مَكَاتِبًا وَمِنْ
وَأَمْ قَرِيعٌ لَا مَكَاتِبًا وَلَا
يَسْمَعُ نَحْيَةَ الزَّانَا إِنْ فَقَدَ
إِمَامًا أَوَّلَى بِهِ وَإِنْ حَضَرَ

سَارِقٌ رُبْعٌ أَوْ مَسَاوِيرُهَا
لِكُلِّ شَخْصٍ مِلْكٌ غَيْرُهُ لَدَى

قَاتِلُ الْمُشْرِكِ وَالْمُنَافِقِ
فَسَيَمُوتُ كُلُّ مَنْ هُوَ
حَتَّى يَرَى مُفَارِقًا أَوْ مُلْتَمِئًا
وغيره لكل استشارة
ثلاثة كمال استشارة
والمشركي يرد ما اشتراه
بكل عيبه ما يراه
أما بشره لم يكن موقفا
أو بالقصا المرفي أو بالنص
وحيث عند الشري تقيبا
فلا يرد حيث باع أفت
فصل
بمع الثمار دون شرط القتل
قال الصالح شيخ المسبح
إن أريد في بيعها عن النسيئة
وتركه بعد الصالح مضمون
والزمن عند بيعه مثل الخمر
في بيعه والأرض من حقه النسيئة
فقطعه قبل الصالح بشرط
لا ينفذه وإن بيع معها سقط
باب السك
هو اصطلاح الحائمين مال المثل
في ذمة بالوصف لفظ السلم
مؤجلا بالشرط أو محسلا
وحيث كان مطلقا محسلا
وشروطه تسليمه ليس المالك
مكانه مع ملكه بالمال
وعلم كل منهما قدر الأجل
وموضع التسليم حيث القرض
وقد رما أسكت فيه يذكر
مع جنسه ونوعه ويحسب
بوصفه وشكله الذي أفت
إن كانت الأجزاء فيه تتبدل
ثم الذي أسكت فيه شرطه
إمكانه في الأجزاء شرطه
وكونه بغيره لم يمتثل

حَقًّا لِسَارِقٍ بِغَيْرِ شَرِكِهِ
وَالْبَعْضُ وَالسَّيِّدُ أَوْ دَعَا
أَوْ اعْتَرَفَهُ وَلَوْ أَنَّ كَذَبَا
وَلَا الَّذِي أَعَزَّ مَعَ مَعْصُومِهِ
إِنْ دَامَ فِي الْقَصْرِ أَوْ فِي الشَّارِعِ
بِغَيْرِ تَوَمُّنٍ مِنْهُ أَوْ دَعَا
وَمِنْ حَقِّ تَشْعُلِ أَوْ بِإِجَارَى
تُعْلَقُ فِي النَّهَارِ أَوْ بِإِظْطِ
وَحَقِّهِ مَرَسَكَةٍ أَوْ بِإِلَا
وَكَمْ حَوَائِثَ بِجَارٍ رَافِقٍ
لَا الصَّنِيفُ وَالْجَارُ وَمَنْ قَدَسَكَ
كَتُوبَ بَدَلَةٍ وَمِثْلُ الْمَاشِيَةِ
وَبُحُوبِهَا وَكَيْفَ رَأَى إِلَيْهِ
وَبِكْفٍ قَدِ اسْتَوَتْ وَلَا
وَمَا أَمَامَهُ وَوَاحِدٌ وَلَا
وَالْكُفْنُ الشَّرْعِيُّ لَا يَغْيِرُ
وَالْأَجْنَبِيُّ الْخَصْمُ إِنْ يَكُنْ
وَدَفْعَاتٍ لَا إِذَا تَحَدَّاهَا
كَتْمِهِ فِي كَيْلَةٍ وَتَقِيلُهُ
قُلْتُ إِذَا أَرْجَحَهُ التَّقَابُ
أَوْ طَنَهُ فَلَسَا كُنِيَ كَنْدُوجُ
وَبَذَرَ أَرْضِي أَرْضِي وَوَقَفَ
وَالزَّوْجُ وَالسَّجْدُ قُلْتُ أَيْ مَنْ

وَشَبَهَهُ وَدُونَ ظَنِّ مَلِكِهِ
وَاللَّشْرِيكَ فِي الَّذِي عَمَانَهُ
أَحْرَزَ لَا فِي مَوْضِعٍ قَدْ عُمِمَا
يَحْطُ أَهْلُ الْمَيْكَلَةِ بِهِ
أَوْ سَكَنَةً سُدَّتْ وَبِحَرِّ الْجَامِعِ
وَلَا يَأْنِ وَلِي لَهُ قَفَسَةٌ
فِي الْعَرَفِ مَعَ حَصَانَةٍ كَذَارٍ
إِلَّا يَفْجِعَ مَعَ مَنَامِ اللَّاحِظِ
مَشْدُودَةً الْأَطْنَابِ بِالْمَيْكَلِ لَا
وَعَرَصَةُ الْخَانِ لِبَعْضٍ لَا يُقِ
لَحِيلُ الْأَصْطِيلِ فِي النَّحْنِ الْأَنَا
فِي مُفْلَقٍ مُتَّصِلٍ مِنْ أَيْدِيهِ
رَسَعَ مَعَ الْقَائِدِ فِي التَّيْرِ الْخَالِي
فَرْدٌ وَبِالزَّائِكِ مَا تَعَلَّاهُ
وَمَا أَمَامَ سَلَفٍ مَا نَفْطَرَ
قَدْ ضَاعَ وَالْوَارِثُ خَصْمٌ لَا مَرِ
مِنْ مَالِهِ وَكَوْنُهُ مَعْجَنُ
عِلْمٌ مِنَ الْمَالِكِ ثُمَّ أَهْمَلَا
فِي مَا سِوَاهَا عَنْ مَكَانِ أَهْلِهِ
أَوْ قُلْ وَاجِبٌ بِهِ نِصَابُ
يَنْقَبُ فَانْصَبْ عَلَى التَّدْرِيجِ
وَلَمْ يَرَعْ عَمَّتْ أَوْ نَعْفَى
يَسْتَنْ مَسْرُجًا وَفَرْشًا حَسَنًا

والري

وَالرَّيْمِي مِنْ مُعَلَّقٍ بَيْنَ سَلَكِهِ
وَابْتَلَعَ الذَّرَّ وَمِنْهُ ظَهَرَ
أَوْ حَيَوَانٍ سَائِرٍ أَوْ هُوَ قَدْ
عَلَى بَعِيرٍ فَالْزِمَامُ قَطْعُهُ
كَحَمْلِ طِفْلِ لَا قُوَى الْجُلْدِ
لَا إِنْ دَعَا عِنْدَ بَدْعِ زَوْجَةٍ
قُلْتُ الْأَصْحَ الْقَطْعُ حَيْثُ أَكْرَهَ
أَوْ نَقَلَ الشَّيْءَ إِلَى ذَا وَبَيْتِهِ
وَأَخْرَجَ الْعَصَبَ وَمِنْ مُنْدِيلٍ
وَجَائِزُ الْكُسْرِ يَقْضِي الْكُسْرَ
مِنْ بَيْتٍ مَالٍ وَأَمْرُؤُ ذُو مَالٍ
وَجَائِزٌ لِأَجْلِ أَخِي الْحَقِّ لَهُ
تُقَطَّعُ يَمَانُهُ مِنَ الْكُفْرِ وَكُلُّ
وَرَبِّهِ النِّقَمِ وَلَوْ كَفَّانِ
يَرُدُّهُ الْمَالُ وَعَرْمٌ مَا فَرَطَ
بِثَاقَةٍ مِنْ بَعْدِ رَجُلٍ يُسْرَى
بِالْعَمَسِ فِي الرِّبَا الَّذِي قَدْ أَعْلَى
ثُمَّ لَبَعَزَ رَوْيَمٌ الَّذِي تَحْتِ
كَانَ لِبَعْضِ الْمُسْلِمَاتِ وَاقْعَا
لَا لِمَعَا هِدْهُنَاكَ وَهَمَا
وَسَمِعَتْ شَهَادَةً بِغَيْبَتِهِ
وَمَالَهُ يَنْبُتُ بِالْقِي سَرْدُ
لِلْعَاكِمِ السَّرِيضِ بَرَجُوا لَوْ نَطَقَ

لَبَعَزَ دَارٍ فُتِعَتْ وَشَرَكُهُ
وَوَصَحَ الْمَالُ عَلَى مَا جَرَى
سَاقٍ فَأَخْرَجَاهُ أَوْ عُبْدٍ رَقْدُ
عَنْ قَفِيلِهِ جَاءَ عَلَيْهِ فِي مَضْمِنَةٍ
وَلَوْ يَوْمٌ مِنْ حَرَمِ السَّيِّدِ
مَمْدُورًا أَوْ ذُوْنَ طَوِيحٍ أَخْرَجَهُ
بِالسَّيْفِ كِي يَخْرُجَ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ
أَوْ نَقَلَ الْحَرْزَ وَلَوْ بِكَيْسُونَةٍ
بَعْضًا وَحَلَاةٍ يَبْصُرُ مَقْصُورُ
أَوْ الرِّصَاطِ قُلْ أَوْ ذُو الْفَقْرِ
أَيُّ مِنْ مَصْلَةٍ وَذِي مِطَالٍ
أَوْ فِيهِ قَدْ أَتْلَفَهُ أَوْ أَكَلَهُ
رَأَيْدُ يَأْصِيعُ وَبِالشَّلَا أَكْفُومًا
وَقَرْدَةً وَالْأَصْلُ لِلْإِمْكَانِ
فَإِنْ يَعْدُ أَوْ فُقِدَتْ لِأَنْ سَقَطَ
ثُمَّ الْبَيْدُ الْبَسَارُ ثُمَّ الْأُخْرَى
ثُمَّ بَا مَعَ الْمُنْفِقِ فِي ذَا الْفِعْلِ
لِسُلَيْمٍ وَهُوَ مِنَ الْقَهْرِيِّ
زَيْنًا وَلِلَّذِي إِنْ سَرَّافَعَا
يُطْلَبُ الْمَالُ الْإِلَافِي الزَّنَا
ثُمَّ لَتَعْدُ لِمَالِهِ بِحَضْرَتِهِ
عَلَيْهِ مِنْ دُونِ بَوْتٍ قَطْعُ يَدٍ
بِحَجْدِهِ كَمَا إِحَالُهُ سَرَقَ

أَوْ كَانَتْ الْأَرْكَانُ فِيهِ تَنْضِيطُ
وَلَمْ يَكُنْ مَقْبُلاً فَلَوْ عَفِثَ
فِي صَدْرِهِ أَوْ بَعْضُ صَدْرِهِ قَسَدُ
وَكُونَهُ وَقْتُ الْحُلُولِ يَفْلُكُ
وَجُودُهُ حَيْثُ الْأَدَاءُ يُطْلَبُ
وَلَيْسَ خِيَارُ شَرْطٍ فِيهِ
لَا يَحْلُسُ بِذَلِكَ يَتَقَبَّضُ بِهِ
كَذَاكَ مِنْ مَوَارِغِ التَّيْرِ
تَأْثِيرُ بَارِئِ الْحَسَنِ لِلتَّيْمَنِ
وَالْقَرْضُ لِلْمَتَاعِ مَقْدُونٌ وَلَمْ
يَصْرُحْ بِالْقَرْضِ قَائِمٌ فِيهِ السَّلَامُ
وَحَاقَ قَرْضُ الْبَحْرِ لَا ذَهَبَ إِلَّا مَا
إِنْ حَلَّ وَطَهُ وَبَيَّنَّ إِنْ خَرَسَا
بَابُ الرِّهْنِ
يَعْنِي رَهْنُ سَلْبِ الْأَشْيَاءِ
إِنْ حَقَّ فِيهِ السَّلْبُ لَا كَالْحَقْلِ
بِكُلِّ دِينَ لَا يَزِيدُ فِي نَهْمٍ
خِيَارُ شَرْطٍ أَوْ يَبْرَأُ بِالْقَرْضِ
وَلَا يَزِيدُ بَعْدَ قَبْضِ الْمَرْبُوتِ
فَلَنْ تَعْدِيَ بَعْدَ قَبْضِهِ عَمَلٌ
وَحَقُّهُ مُطْلَقٌ بِقَبْضِهِ
بِجَمِيعِهَا إِلَى وَفَاءِ دَيْنِهِ
وَبِامْتِنَاعِ رَاهِنٍ مِنَ الْوَفَاءِ
يَبَاعُ كُلُّ الرِّهْنِ وَجَرَهُ كَفَرُ
بَابُ الْحَجْمِ
وَالشَّخْصُ مَبْنُوعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ
يَتَأَمَّرُ مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَخْتَفِ
وَهُوَ الصَّبَا كَمَا جَوْنُ يَغْرِفُ
فَلَا يَبْصَحُ مَعَهُمَا تَصَرَّفُ
وَلَا مِنْ الْمَدْرُ السَّيْفِيهِ
إِنْ كَانَ حَجْرًا عَلَيْهِ فِيهِ
وَكَا لَسْفِيهِ مَقْلُتٌ مَدِينُ
تَرِيدُ عَنْ أَمْوَالِهِ الدَّلِيلُ
لَكِنْ يَبْصَحُ مُطْلَقًا فِي ذِي مَنِيهِ
كَذَا التَّكَاخُ ثُمَّ حَلَّ رَجُلًا
وَلَيْسَ لِلرَّقِيقِ فِيهَا فِي يَدِهِ

تَصْرِفُ الْأَيْدِي سَيِّدِهِ
فَإِنْ شَرَى بَعْدَ ذَلِكَ وَأَقْرَبَ مِنْ
بِكْرٍ عَلَيْهِ بَعْدَ عَقْدِ الْعَرَسِ
وَأَنْ يَعْمَلَ بَعْدَ ذَلِكَ سَيِّدِهِ
يَجِبُ وَفِيهِ الدِّينُ مَا فِي يَدِهِ
وَأَنْ جَوَّجَاتِيَّةً فِي مَرَاتِهِ

فَقَدْ مَلَاقَ بَعْدَ قَبْلِهِ
وَهُوَ الْقَصَاصُ أَنْ جَوَّجَاتِيَّةً
وَفِي سَوَاءٍ بَعْدَهُ أَوْ الْقَدَا
وَجَبَتْ مَا جَوَّجَاتِيَّةً عَلَى أَمْوَالِهِ
فَلَا قَصَاصَ مُطْلَقًا بِحَالٍ
فَمَنْ الْمَرْهُونَ نَافَذَ الْقَضَاءَ
فِي قَدْرٍ ثَلَاثَ مِائَةٍ وَفِي شَيْءٍ
فَأَنْ يَرُدَّ وَدَاوَهُ يَحْرُفُ
فَالْحَكْمُ فِيمَا رَأَاهُ مُوقُوفٌ
حَتَّى يَجْعَلَ وَارِثَهُ بَعْدَهُ
أَوْ يُطْلَقَ فَإِنْ أَرَادَ وَارِدَهُ

بَابُ الْقَتْلِ
يَصْحُقُ بِالْأَفْرِاقِ فِي مَالٍ وَمَا
يَقْبَلُ إِلَيْهِ كَقِصَاصٍ لِمَا
أَتَاَهُ حَطَبَةً وَعَارِيَةً
وَالثَّلَاثُ الْمَأْوِصَاتُ الْخَارِجِيَّةُ
فَإِنْ جَرَى عَنْ يَدَيْهِ الْحَقُّ
بِهِ فَيَنْبَغِي قَتْلُهُ قَتْلًا يَجِبُ
وَأَنْ جَرَى عَنْ يَدَيْهِ الَّذِي غَضِبَ
بِالْبَعْضِ فَالْبَاقِي لِنَاصِبٍ وَهَبَ
وَأَنْ جَرَى عَنْ يَدَيْهِ جَارِيَةً
فِي الْمَالِكِ بِالشَّكْرِ فَصَلَّ الْعَارِيَّةُ
وَلَمْ يَجِبْ فِيمَا مَقَى مَقَا بَعْضُهُ
أَصْلًا وَأَمَّا صَانِبُ الْمَعَاوِضِ
فَصَلَّ عَمَّا دَخَلَ بِأَخْبَرِهَا
وَكُلُّ مَا فِي الْبَيْعِ فِيهَا قَدْرُكَ
كَرْدِ عَيْبٍ وَالثَّلَاثُ شُعْبَةٌ
وَمَنْعُ بَيْعٍ قَبْلَ قَبْضِ الشَّلْحَةِ
وَالشَّرْطُ فِيهِ جَوَّجَاتِيَّةً يَجِبُ
وَشَرْطُهُ حَقْرُومَةُ قَبْلِ الطَّلَبِ

قُلْتُ لِمَا هَلْ قَرِيبَ اسْمَا
كَذَاكَ فِي الرِّزَا وَشَرِّهِ الْمُسْكِرِ
أَوْ نَشُو بَدُونًا رَجْعًا عَنْ عَمَلَا
وَلَمْ يَجَزْ نَعْرِضُهُ أَنْ تَطْهَرُ

بَابُ قَطْعِ الطَّرِيقِ

قَاطِعُ طَرِيقِ مُسْلِمٍ غَيْرِ صَبِيٍّ
يَلْبُعْدُ عَنْ غَوْثٍ وَكُلُّهُ بِالْبَلَدِ
وَأَخَذَ الْمَالَ بِهَا مَكَاسِيرًا
بِقُوَّةِ الْمَلِكِ يَأْخُذُ رُبْعَ
كَالسَّرِقَاتِ قُطِعَتْ مِنْهُ يَدٌ
عَلَى الْوَلَا كَقِصَاصٍ لِحَقَّةٍ
وَالْأُخْرَيَانِ ثَانِيًا أَوْ فِقْدَا
حَقًّا وَإِنْ عَفَا بِمَا يَدِيهِ
فَلَيْسَ فِي النَّفْسِ سِوَى الْمَكَايِفِ
وَلَيْسَ حَتْمًا قُطِعَ مِنْ فِيهِ قُطْعٌ
ثُمَّ يَصْلِيهِ ثَلَاثًا يَلْتَحِقُ
قَتْلًا وَصَلْبًا فَلَا صَحَّحَ لَا يَجِبُ
وَعَنْ رِائِصِ الْإِمَامِ رِذَائِي عَيْبٍ
وَقُطْعُهُ وَقَتْلُهُ الْحَتْمُ فَقَطَّ
وَمَا الْقِصَاصُ سَاقِطًا وَالْمَعْرُومُ
فَلْيُعَادَ فَلَا خَفَّ مَوْقِعَا
وَلَوْ رَفِيقًا كَبِيرًا وَلَوْ صَبَحَ
عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ وَوَرِيعُ الدِّيَّةِ

بَابُ الشَّرْبِ وَالتَّعْزِيرِ

بَشْرٌ مَنْ يَلْتَزِمُ الْأَحْكَامَ عَزْرًا
طَوَعَ لِمَا يَسْكُرُ جَسَدًا لَا الْحَقْنَ

فصل

وَمِنْ لَهُ فِي جَنْبِ شَارِعِ بَيْتٍ
يَجْعَلُ عَلَيْهِ إِنْ كَرِهَ رُوَيْتُهُ
وَشَرُّهُ لِمَنْ لَمْ يَنْصُرْ
كَطَالَةَ وَصَدَقَةً لَمْ يَنْصُرْ
وَلَا يَنْصُرُ جَعْلُهُ أَصْلًا يَأْتِي
بِتَاهِ اللَّذَرِبِ الَّذِي لَمْ يَنْصُرْ
الْإِبَادِينَ كُلَّ أَهْلِ دَرْبِهِ
هُمْ كُلُّ شَيْءٍ بَابُ دَرْبِهِ
وَحَقُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِهِ
مَا بَيْنَ بَابِي بَابِهِ وَدَرْبِهِ
قَالَهُ بِالرَّضَى أَصْحَابِهِ
أَحْدَاثُ بَابٍ وَاجِلٌ عَنْ بَابِهِ
وَعَكْسُهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَفْعَلُ
لِكُلِّ بَشَرٍ أَنْ يَسُدَّ الْأَوَّلَ
وَالضَّلَاحَ يَجْرِي فِي مَمَرٍ دَامِرٍ
وَوَضَعَ أَخْشَابَ عَلَى جَدَارِهِ
بَابُ الْحَوَالَةِ
وَجَوْنَهُ وَاحْوَالَةُ الْإِنْسَانِ
غَنِيْمَةٌ عَلَى شَرِّهِمْ تَشَارِفُ
بِكُلِّ دَرْبٍ لَا يَزِمُ مَعْلُومٍ
لَا الْإِنْدِلَ فِي الدِّيَارِ وَالْجَوْنِ
وَالشَّرْطَانِ يَرْضَى بِهَا الْمُحَلِّ
وَمِنْ مَحَالٍ يُوجَدُ التَّوَكُّلُ
كَذَا اتِّفَاقُ الْيَحْيَى فِي دَرْبِهِمَا
وَالنَّوْجِ وَالْأَوْصَافِ قَدْ تَرَى
كَذَا لَكُمُ الْخَوَلُ وَالنَّاجِلُ
وَحَيْثُ مَعَتْ بَيْتُ الْيَحْيَى
وَدَيْتُهُ الَّذِي عَلَى الْحَائِلِ
عَلَيْهِ صَارَ الْآنَ لِلْحَائِلِ
بَابُ الْقَتْلَانِ
صَحَّ ضَمَانُ كُلِّ دَرْبٍ وَدَرْبُهُ
مَعَ كَوْنِهِ دَرْبًا وَجِبَا قَدْ عَلِمَ
لَا يَنْصُرُ وَهَبُهُ الَّذِي سَجَعَلُ
وَالضَّمَانُ الْمُحَلِّ أَوْ مَا جَعَلُ
وَصَحَّ قَدْ رَوَى الْمَسِيحُ لَدَيْكَ

وَعَصَّةٌ حَيْثُ سِوَاهُ عَدَمًا
لَا حَرَمَةَ لِأَجْلِ قُرْبِ الْعَمْدِ
أَحْكَامُ إِنْجَاءٍ عَلَيْهِ تَجْرِي
بِالشَّرْبِ قُلْتُ هَذِهِ مُكَرَّرَةٌ
هَذَا وَاحِدٌ لِلْيَسِيدِ الْخَفِيِّ
أَوْ حَشَبٍ وَلَا وَبِالْعَالِ
قَامَ وَالْآنُ جَلَسْتُ مِنْ عَمْدٍ
مِنْ فَوْقِ رَأْسِ الْبَيْدَانِ لَا تَشُدُّ
مَتْنَلَهُ وَالْوَجْهَ قُلْتُ وَيَجِبُ
تَكْمِيلُهُ وَالْقِيْلُ لَنْ نَعْمُولَا
بِالْحَبْسِ وَالْوَمِّ وَجَلَدُ نَقْصَا
لَا حَذَّهَ وَإِنْ رَأَى أَهْمَلَهُ
وَنَائِبُ صَغِيرَةٍ وَالسَّيِّدُ
وَالشَّرَابُ ضَعْفٌ مَا قَدْ قُدِّرَا
لَا أَحَدٌ فَلْتَضْمَنَهُ عَنْهُ الْعَاقِلَةُ
عَبْدِينَ بِاللَّهْ صَبْرًا وَلَا قُوَّةَ
أَعْلَنَ وَالْمَحْلُودَانِ يَعْلَمُ صَبْرُ
نَفْسٍ بِرَقِيقَةٍ بِإِذْنِ الْخَفِيِّ
يَعْمُرُ بَعِيرٌ لَا هَلَاكَ لِلَّهِ لَمْ
وَجَارَ لِلْوَلِيِّ إِذَا لَا خَطَرَ
وَلَا بِي إِذَا تَرَكَهَا أَقْوَى خَطَرُ
هَذَا الْمَكَانِ فَأَعْتَمِدَ مُحَقِّقَةٌ
خِتَانَهُ وَبِالْبُلُوغِ وَجَعَا

لَا لَتَسَاوَى وَالظَّاهِرَ وَحَرَمًا
وَلَوْ يَجْهَلُهُ وَجُوبُ الْحَدِّ
أَوْ طَنَهُ غَيْرًا وَذَا بِالسَّكْرِ
يَصْرُبُهُ الْأَمَامُ دُونَ الْكُفْرِ
أَوْ رَدَّهَا مُنْشِيهِ فِي الزَّانِ وَفِي
بِالسَّوْطِ أَرْبَعِينَ بِأَعْتِدَالٍ
وَطَرِيقُ التَّوْبِ قَرِيبًا مِنْهُ قَدْ
مَلْفُوفَةٌ بِالتَّوْبِ دُونَ رَفْعِ يَدٍ
فَرَقَهُ فِي بَدَنِ وَيَجْتَنِبُ
تَأْخِيرَهُ حَقٌّ يَهَيِّقُ وَعَلَى
وَهُوَ لَيْمَزُ مَنْ يَغْيِرُهَا عَهْدِي
عَنْ نَزْرِ حَذِّهِ وَإِنْ حَكَلَهُ
إِلَّا لِيَصِدَّ طَلَابِي وَوَالِدُ
يُحَقِّقُهُ وَرَبِّهِ فَإِنْ سَرَى
وَجَارَ وَالْحَكْمَ وَلَا صَوَابَ لَهُ
وَعَبْرَ جَائِزٍ كُنْكُمْ أَعْمَدُ
وَعَادَ صَامِنٍ عَلَى الْفَاسِقِ يَنْ
كَشَافِي قَاتِلِ الْغُرْفِ
لِلْعَاقِلِ الْإِمْرَاقُ مِنْ تَارٍ وَلَمْ
وَقَطْعُ سِلْعَةٍ وَلَيْسَ أخطرًا
وَالْقَصْدُ وَالْجَمُّ وَحِينَ الضَّرْعِ
قُلْتُ كَذَا صَحَّ فِي التَّعْلِيْقَةِ
وَيَقْتَرِ الْأَمَامَ بِالْغَا أَفْ

في جعل مال المشتري وهو الذي
 ومشتري الدين متكونه من
 تفرمه الاصل والزمين
 فكل من رفاة منها وجب
 سقوط ما عليها من الطلب
 ثم الاصل عارضا للثابت
 باريد في الدفع والضمائم
 وبما شران يكتل الانسان من
 عليه حق اذ يبي بالبدن
 فان يعلم نفسه المكنون
 للمشتري يرا الكفيل
 بان الشركة
 وتعد لها بصيغة في العقد
 بل كل مثل في الاصل
 مع اتفاق الجنبين والتحقق في
 ما بينهما والاذن في التمريض
 والحظ للمالكين بل لا يجوز
 تعدد المدينين حيث يكتل
 والرجوع والتمريض حيث يكتل
 بنسبة المالكين فيها يكتل
 غم الشريك مطلقا امين
 لكن على الميراث التفتين
 والقدر فيها جاز ان يكثر ما
 فليست بموت فرد منها
 كذلك الجوز والاعضاء
 وفيه له متى يشاء
 باب الوكالة
 يجوز ان يوكل الانسان في
 مكان فيه جاز التضرع
 نفسه ثم الوكيل مسئلة
 والقول في قبضه ضرب قوله
 بل الوكيل مطلقا امين
 والمال في تمريض مضمون
 فلا بيع الا بتفيد السلعة
 معاملة مع قبضه بالقبضة
 ولا بيع من نفسه وطفله

<p> باب البيع وفيه خلاف واسمه لانثي قلت وسابع لمن يحتمل يدفع ضايل ولو عن مال وما عن الطعام جائزا عمن والدفع عن انفع على ما صححه وغير ذي عقل عن النفس وجب ثم نصريه الاحف والاحف وفك كحي من بعض شدا قلت كذا شرح الوجيز ربا وجاز في الحاي باو محيرا وان نصي اسنانه ينعلمه من ثقبه اذ لا له عين ولا وان عي او حول عين فسر قلت وان بهضبه او يسير ومثلف البهيمة المسرحه او لا وليلا لا يباع بسبب من خلف مبصير ولم ينهها لا يرشاش ركيز اعيد ولا ومخرج الملك غير ضيمنا مضمنا ما ليكها ومهده في الطير والطعام فليمنه ولا قلت وافق البعوى ان من </p>	<p> واهدرة لا الحرة بالاطلايل كذا صيطار مال غيرم اكل والبضع واجب ولو بالاسهه وكافير دفع صوت او حرب ثم يخرج ثم قطعه الطرف وضرب شدقيه قسله اليد ما بين ان يملكه ويضربا متبا في ذلك المحررا ورعي عين ناظر لخدمته محرم ثم بخصاة مثلا وقيله لفتح باب انذرا منه فلا والسمع دون البصر جوار زرع والمراعي فيسعه فتح وفي الطريق يحرق خطب والعرض والرجع بمسئلهما مثلف مقطوع جمال مثلا ويلزم القبر اذ انعمنا ويؤوها تفيد غير مرة تقتل وان لم تدفع فلتقتلا يتاع من شخص شيئا هائمن </p>
---	--

في

فِي ذِمَّةٍ فَاتْلَفَتْ مَتَاعًا
لَا تَهَافِي يَدَهُ ضَمَانٍ مِنْ
الْمُشْتَرَى يَضْمَنُهُ مِنْ بَاعًا
تُعَارِضُهُ لِمُعِيرِهَا ذَنْت

بَابُ الشَّرْكِ

إِنَّ الْحَادِي فِي أَهَمِّ الْأَمَكِنَةِ
وَاحِدَةٌ كَمَا شَرَّازُ الْكَعْبَةِ
مِثْلُ قِيَامِ الْحُجَّجِ الْعِلِّيَّةِ
وَالْفَتَاوَى وَيُدْفَعُ الشَّكُّ
وَالْحَيْلُ وَالْأَدَاءُ الشَّاهِدُ فِي
وَرَدِ تَسْلِيمِ الْحُجَّجِ لَا فُسَا
وَلَوْ جَاهِلٌ مَعَ التَّقْصِيرِ كُلِّ
وَاحِدٍ لَامَةٌ وَاتِّفَاقٍ حَجَّ
وَمَنْعُ ذِي السُّرْبِ بَيْنَ حَلَا
كَمَنْ بَوَّادٍ أَخْطَرَتْ وَالْيَمِّ
وَلَوْ كُفُورًا وَيَعُودُ أَنْ رَجَعَ
وَحَلَّ قَرِيبَةً لِشَرْعِ آيِبٍ
وَيَسْتَعِينُ كَأَنَّهُ لَأَنْ أَمَّا
وَمُعِينِي وَيَسَارٍ وَيَسَا
وَالْأَمَامُ وَلِغَيْرِهِ طَلَبُ
لَوْ قَرَأَ الْإِمَامُ ذِمَّةً عَلَى
فَأَجَرَهُ الْمُسْلِمُ بِحَسَنِ الْحُسْنِ لَهُ
وَأَنْ لَدَفِنَ مَيِّتٍ وَعَسِيلَهُ
مِنْ تَرَكَاتِ الْمَيِّتِ ثُمَّ أَرْسَلَهُ
لَهُ فَقَطُّ قَتْلُ الْأَمِيرِ الْكَامِلِ

وَأَنْ خَشِيَ النَّصْرَ فِي كُلِّ سَنَةٍ
فَرَضَ عَلَى كَمَا يَكُونُ كَمَا يَحْسَبُهُ
وَبِالْعُلُومِ أَنْ تَكُنْ شَرْعِيَّةً
وَالْمُزْعِنَا وَالْفَضَا وَالْمَلِكُ
أَمْرٌ بِمَعْرِفٍ وَمُهِمُّ الْحَرْفِ
فِي كَيْفِ زَالِيَّتِ بِالْأَمَلِ أَسَا
مُكَلِّفٌ حَرْكُهُ عَيْنُ رَجُلٍ
بِلَا ظُهُورٍ مَرْضَى مَا أَوْعَرَ
وَمَنْعُ مُسْلِمٍ يَكُونُ أَصْلًا
لِلْإِتِّحَارِ لَا يَكْتَسِبُ الْعِلْمُ
يَعْتَرِ لَمْ يَنْ قَتَلَ لَوْ شَرَعَ
وَيُصَيِّفُ الْإِمَامُ إِذَا بَنَى وَبِ
وَيَمْرَاقُ وَعَبْدٌ إِذَا تَا
وَلَوْ عَلِمْنَا أَنَّ فِيهِمْ مُسْلِمًا
تَرْغِيبُ مُسْلِمٍ بِتَدْلِيهِ الْأَهْبِ
خُرُوجِهِ لَا مُسْلِمًا وَقَا تَلَا
وَلِلذِّهَابِ حَيْثُ لَا مَقَاتِلَهُ
عَيْنُ شَخْصًا كَانَ أَجْرُ مِثْلِهِ
بِمَالٍ يَبْتَ الْمَالُ ثُمَّ سَقَطَا
أَيُّ رَجُلًا لَيْسَ رَقِيقًا عَا قِل

وَجَانِبَيْنِ بِالْفِ وَالْمُتَلِ
وَعَدَّهَا فِيهِ إِجَارًا قَدْ قَسَا
فَقُلْ لِكُلِّ فَسْخَةٍ مَتَى يَسَا
وَحَيْثُ مَاتَ مِنْهَا شَخْصٌ يَكُلُّ
كَذَا الْجَمْعُ مُبْطَلٌ إِذَا حَصَلَ
وَيُجْعَلُ التَّوَكُّلُ فِي الْاِقْتِرَارِ
وَسَاءُ الْأَيَّامِ وَالظُّهَارِ
لَكِنَّهُ بِمِثْقَلِ التَّوَكُّلِ
مَعْرِفُ بِالْحَقِّ لِلتَّوَكُّلِ
فَقُلْ فِي أَحْكَامِهِ

الْاِقْتِرَارِ
بِقَرَارٍ مَالٍ مَعْرِفٍ مِنْ مُكَلِّفٍ
وَمُطْلَقًا مِنْ مُطْلَقِ النَّصْرِ
طَوَقًا بِحَقِّ اللَّهِ وَالْإِنْسَانِ
وَلَا رَجْعَ بَعْدَهُ فِي الشَّائِ
وَجَانِبَيْنِ أَفْرَاقَهُمَا جَهْلُ
ثُمَّ الْبَيَانُ وَاجِبٌ إِذَا سَأَلَ
فِي نَوْعِهِ وَلَوْ يَغْفِرُ جَنْبَهُ
فَأَنْ كَيْفَ فَاحْصًا إِذَا تَحْقِيقُهُ
وَيُقْبَلُ النَّفْسُ بِالتَّحْقِيقِ
وَأَنْ جَرَى الْأَفْرَاقُ بِالْكَتْمِ
وَلَفْظُ الِاسْتِثْنَاءِ بَعْدَهُ قِيلَ
مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْرِفًا وَمُسْتَعْرِفًا
وَيَتَوَلَّى الْأَفْرَاقُ فِي هَالِ الْمَرْفُوعِ
وغيره فلا يُقَدِّمُ بِالْعَرَضِ

بَابُ الْقَارِيَةِ
وَجَانِبَيْنِ أَعَارَةَ الْعَيْنِ الْيَقِ
يَتَّبَعُ مَعَ اسْتِعْمَالِهَا أَنْ حَلَّتْ
وَكَانَ أَيْضًا نَفْعًا مَعْنَى أَشْرَ
وَجَانِبَيْنِ يَبْجِدُ نَسْلًا وَدَرَّ
حَيْثُ الْمَعْرِضُ الْمَالُ الْمَنَافِعِ
وَكَانَ ذَاتُ شَرْعٍ فِي الْوَالِدِ
وَجَانِبَيْنِ تَوْفِيقًا إِلَى أَحْلَى
كَذَا الرَّجْعُ قِيلَ أَنْ يَبْعَثَ الْأَجَلُ
وَالْمُسْتَعْرِضُ مِنْ فِي الْحَالِ
إِنْ تَلَفَتْ بغيرِ الاستِمْعَالِ

عَمَّ الْعَمَّانُ لِلْعَلَامِ بِمَرْكَبٍ
بِمَا يَكُونُ عَيْنُهُ إِذَا تَلَّكَ

بَابُ الْعَصَبِ
كُلُّ أَرِيضٍ فَالْعَصَبُ قَدْ صَدَقَ
بِأَحَدٍ حَقٍّ غَيْرُهُ يَفْقِرُ حَقٌّ
أَوْ عَدُوٌّ أَوْ أَخُوهُ مُسْتَوِيًا
أَوْ مِلَّةً أَوْ لَيْسَ بِهِ تَعْدِيًا
أَوْ طَائِفَةً مِنْهُمْ فَتَجِبُ الْقَفْصُ
أَوْ حُلْزَمٌ قَائِمٌ بِهِ نَزِيَّةٌ فَتَقْصُ
وَالزُّهْمَةُ أَوْ حَرَّةُ الْمُعْصُوبِ
مَعَ زَيْدٍ وَالأَرَضِ لِلْمُعْصِبِ
وَالْمَثَلُ فِي الْمَثَلِ لِمَنْهُ لِلْعَدَمِ
وَفِي سَوَى الْمَثَلِ كَثْرَةُ الْقِسْمِ
مَنْ وَقَفَ غَضَبُهُ إِلَى الْإِنْفَاقِ
وَصَدَقَتْهُ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ

بَابُ الشَّفَعَةِ
إِنْ يَشْرُكَ شَخْصًا فِي عَقَابٍ
كَالْأَرْضِ وَالْبَنَاءِ وَالْأَعْيَانِ
فَالْحَقُّ لِكُلِّ بَعْضٍ تِلْكَ الشَّفَعَةُ
وَالشَّرِيكُ أَخْذُهَا الشَّفَعَةُ
إِنْ هُمْ قَسَمُوا ذَلِكَ الْعَقَابَ
وَالْأَجْمَعُ شَفَعَةُ الْحَيَاءِ
وَيَكُونُ الشَّفَعَةُ مَا يَشْرِي
مِنْ مِثْلِ أَوْ مِنْ قِبَلِ الشَّرِيكِ
وَمِنْهُ مِثْلُ إِيَّا بَيْنَ طَلَا فِيهَا
بِالشَّفَعِ أَوْ بِحَقِّهِ صَدَقَ فِيهَا
وَالْأَوْسُ فَوَيْلٌ لِمَنْ أَخْرَجَ
مَعَهُ نَفْسَهُ أَنْ قَصَصَ
وَأَثْبَتَ الْحَقَّ بِاشْتِرَاكِ
وَوُضِعَتْ بِنِسْبَةِ الْأَمْلاكِ

بَابُ الْفَرَاصِ
يَجُوزُ دَفْعُ مَبْلَغٍ لِمَنْ يَفِي
تَجَارَةً بِبَعْضِ رَجُلٍ الْمَبْلَغِ
إِنْ كَانَ نَفَقًا خَالِصًا لِحَاجَتِهِ
بِسَكَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مَعْلُومَةٍ
ثَلَاثُ الشُّرُوطِ إِذَا ذُنُوبُ الْمَالِكِ

وَالْمَنْ وَالْإِنْدَاءُ بِالْأَمْوَالِ
ثُمَّ الْإِنْدَاءُ وَفَرَقَاهُمْ كَمَا
وَقَبْلُ أَنْ يَنْطَفِرَ مَا لَوْ الْوَلَدُ
لَا الْفَرَسُ فِي سِلْبِهَا التَّخَفُّطُ
لَا فِي الرِّقِيقَيْنِ وَفَرَسٌ مُسَيَّبٌ
يَرِقُّ غَيْرُهُ وَكُلُّ مَنْ حَرَّرَهُ
وَالَّذِينَ قَامُوا بَعْدَ رِقَّتِهِ
الْأَحْرَاءُ وَدِينُهُ سَقَطَ
أَسْلَمَ أَوْ أَمِنْ حَرِّيًّا لَا
كَذَلِكَ الْجَارَةُ السَّيِّئَةُ تَجْرِي
وَكَرْهُهُ لَا الْإِمَارَةَ بِإِسْتِئْذَنِ
وَقَبْلُ تَحْوِيلِ كَلْفٍ وَأَنْتَ
وَأَقْتُلْ رَجُلًا أَعْقَلُوا أَوْ الْفَرَسَا
إِلَّا لَدَفْعٍ وَيَقُومُ مِنْهَا
لَا كَافٍ بِمُسْلِمٍ فَيَضْرِبُ
حَيْثُ عَلَى الْمُثْلَيْنِ زَادُوا الْعَدُوَّ
أَوْ حَرْبًا لَا هُمْ مِنَ الْإِبْطَالِ
وَلَا إِذَا الْفَيْسَةُ تَحْيَا
وَلَا يُقَاتِلُ مَعَهَا مِمَّا بَدَا
سِلَاحُهُ أَوْ قَرَسَ مَاتَ بِهَا
وَذُوُّ حَيْثُ لَدَا يَتَّعِدُ مَا
وَلَوْ أَسْرَنَا ذَا صَبِيٍّ أَوْ حَقٍّ
كَكُلِّ مِلٍّ مِنْ قَبْلِ تَحْكِيمِ يَمَا

وَالنَّاسُ وَالْأَرْفَاقُ وَفَقَّ الْحَاكِمُ
يَعْنَمُ وَأَعَصَمَ دَمَهُ إِنْ أَسْلَمَا
الْمُطْفَلُ وَالْمُجُونُ وَالْمُعْتَقُ قَدْ
كَالِ سَبِيٍّ فِي الرُّوحَيْنِ أَوْ فَرْدٍ
وَكَالِ ذِي بَقَرَةٍ شَخْصٍ حَرَبٍ
ذُو ذِمَّةٍ أَوْ حَمَلَتْ مِنَ الْمَرْءِ
تَعْنَمُ بِنَفْسِي شَمَّ فِي ذِمَّتِهِ
إِنْ كَانَ فِي ذِمَّةٍ حَرَبٍ فَقَطَّ
يَكُونُ دِينَ عَقْدٍ دَيْنٍ مُهْمَلًا
لِلسَّلَامِ لَا دِينَ عَقْدٍ حَرْبٍ
كَقَتْلِ ذِي فَرْسٍ وَحَرْبٍ أَشَدَّ
بِمَالِكَ مَا حُصُولُهُ لَنَا يَنْقُصُ
لِحَاجَةٍ وَإِنْ تَرَسَّوْا النِّسَاءَ
فِي صِفَتِهِمْ لَوْ تَرَكُوا الْأَهْزَمَاتِ
تُرْسٍ وَمِنْ صِفَتِ الْقِتَالِ يَذْهَبُ
لَا مِائَةً مِنْ مِائَتَيْنِ وَاحِدٌ
وَلَا لِلْإِخْرَافِ لِلْقِتَالِ
وَإِنْ يَهْلِكُ تَنْكِحُ مَا جُوزَ
وَعَايَ حَرْبٍ أَوْ تَفِيدَا
قَدْ مَرَّتْ عَلَى الْقِتَالِ رَا حِلًّا
شَارَكَ فِيهَا فِي الْفِرَاقِ عِنَمَا
فَقِيمَةٌ فِي قَتْلِهِ كَالْأَنْثَى
مَرَّوْنَا نَفْعًا قَدْ حَرَّمَا

فَاعْشَلْ

فَاغْسِلْ وَتَبَسَّطْ مِنَ الْوَقْعَةِ
لِعَامِرِ الْإِسْلَامِ فِيمَا بَلَغَ
وَجَبَّوَانِ الْأَكْلِ قَدْرًا كَانَا
وَأَنْ أَضَاقَ غَايِمًا أَوْ أَفْرَضَا
وَلَيْسَ وَاهٍ كَيْفَ صَبَّ رَدَا
وَمَعْرِضٌ حَرَرٌ شَيْدٌ كَلِفَا
مِنْ قَبْلِ قَسَمٍ وَاجْتِبَارٍ قُلْتَنِي
أَذَلَّسَ لِلْقَسَمِ مِنْ اعْتِبَارِ
فِيَا خَيْرًا رَأَيْتُ عَنْ قَسَمٍ وَلَوْ
أَفْرَضَ مِنْهُ الْخَمْسَ لَا كَلَّ ذَوِي
وَلَيْسَ يَلِكُ قَبْلَهُ وَحَقُّهُ
وَلَا يَحْدُنُ بَطْأً وَالْمَسْرُ
وَحِصَّةُ الْغَيْرِ كَيْفَ الْمُشْرَكَةِ
وَلَيْسَ لِلْيُسَيْرِ وَالْعِرَاقِ قَدْ
لِلْإِخْتِيَاغِ قُلْتُ هَذَا فِيمَا
وَمَكَّةَ مَلِكٍ وَمِمَّا عَصَرُوا
مَرْجُوفِكِ مُسْلِمًا يُفْرَضُ لِكُلِّ
كُطَاهِرِ الْأَحْكَامِ فِي الصَّنَائِعِ
وَصَحَّتْ أَعْتَادُهُ التَّوْحِيدُ
مَسَافَةُ الْقَصْرِ إِذَا كَافٍ لَشَطِّ
وَبِالْمَلَأَةِ السَّلَامُ لَا عَلَى
وَمَنْ يَحَامٍ وَذِي اسْتِطَابَةِ

لَشَهْدِ قَبْلِ قَسَمِهِ وَالرَّجْعَةِ
لِمَا كَلَّ وَلَا غَيْلًا فِي عَرَفَا
كِفَايَةِ بَيْمَكُهُ مَحَانَا
بِيدَلٍ مِنْهُ فَلَا تَعْرِضَا
عَمَّا كَفَاهُ فَاصِلًا وَالْجِلْدَا
أَوْ سَيْدًا أَوْ وَارِثًا تَعْنَفَا
ذَلِكَ مَا خَذَ عَلَى الْمُصَنِّفِ
فِي ذَلِكَ الْإِلَامِ الْإِخْتِيَارِ
أَفْلَسَ أَوْ بَعْضُ هَذَا فِيهِ أَوْ
قُرْبَى وَلَا السَّالِبَ بِالْقَدَرِ سَوَى
مَوْرِثٍ وَبَعْضُ بَعْضٍ عَنَقُهُ
عَلَيْهِ وَالْفَرْعُ نَسِيبُ حُرِّ
وَنَافِدُ أَيْلَادُ جُرْحٍ مَلِكُهُ
أَوْ جَرَّعَدُ وَفِيهِ إِلَى الْأَبَدِ
لِلزَّرْعِ وَالْفَرْسِ فَلَا تَقِيمَا
وَلَوْ إِلَى خَرَابِيَا أَوْ أَسْرُوا
ذِي قُوَّةٍ وَأَحْجَرُ عَنْهُ فَلْيَزْكُ
وَدَاوِلِبِ وَصِفَاتِ الصَّنَائِعِ
لَا مَنْ يَكُونُ عَنْهُمْ بَعِيدًا
لِلرَّبِّ قُلْتُ زَادَ كُلُّ مُشْتَرِطٍ
مَنْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ بِأَكْلِ شَعْلَا
يُسْنُ كَالْتَشْمِيتِ وَالْإِجَابَةِ

فَصَلِّ فِي الْأَمَانِ

لِلْعَامِلِ الْمَذْكُورِ فِي الْأَعْمَالِ
مَقْصُودُهُ الْأُمُورُ الْوَارِقَةُ
لَمْ يَشْرَطْ عَلَيْهِ أَنْ يَرَا جِهَةً
مَعَهُ الْأَنْوَاعَ لِلْمَكَاثِبِ
أَوْ خَصَّ نَوْعًا دَامِيًا فِي الْغَالِبِ
ثَانِيًا تَقْدِيرُ مَا لِلْعَامِلِ
مِنْ حِصَّةٍ تَضِيْفُ رِجْحَ حَامِلِ
وَالْمَالِ لَمْ يَمْلِكْ أَمَانَتَهُ
وَبِالْقَدْرِ أَوْ جَبَّوَانَتَهُ
ثُمَّ الْقَارِضُ جَائِرٌ لَنْ يَلْزَمَا
فَلْيَقْصِرْ بِنَفْسِهِ فَرْدٌ مِمَّنْهَا
وَأَنْ يُوَفَّقَ أَوْ يَنْقَلِبَ لَمْ يَصِحَّ
وَيَجِبُ الْخَيْرَانِ تَمَاقُذُ مَرَجٍ
بَابُ الْمَسَافَةِ

هِيَ كَثْرَةُ عَامِلِ بِنَفْسِهِ الشَّيْءِ
وَنَحْوُهُ بِحِصَّةٍ مِنَ الْمَسْرِ
فِي الْخَلْقِ ثُمَّ الْكُثْرُ مَطْلَقًا تَمَاقُذُ
لَا فِي ذِي النُّزُولِ إِلَّا بِالشَّيْءِ
وَضَرْبًا يَقْدَرُ بِمَا مَدَّةُ
وَعَلَى كُلِّ قَدَرٍ تِلْكَ الْحِصَّةُ
وَمَا مِنَ الْأَعْمَالِ عَادَ لِلْمَسْرِ
فَالْأَمْرُ لِلْعَامِلِ الَّذِي اسْتَقَرَّ
وَأَنْ يَنْقَلِبَ لِلْأَمْرِ مِنَ الْمَسَافَةِ
فِي حَقِّهَا فَلَا تَزْكُ الْمَالِ لِبِ
وَعَقْدُهَا مِنْ سَائِرِهَا قَدْ لَزِمَ
فَلَا يَقْصُرُ فَتَحْتَهُ لَنْ تَنْقُصَ
وَسَائِرُ الْأَعْمَالِ فِيهَا جَائِرَةٌ
كَمَا أَفْتَاهُ عَنْ ذَلِكَ لَنَا حِجَّةُ
وَلَمْ يَجْزِ الْمَرْءُ دَفْعَ أَرْضِيهِ
لَنْ يَزِيدَ مَرْغَبًا بِبَعْضِهِمْ
كَذَلِكَ أَيْضًا لَمْ يَجْزِ أَنْ يَدْعَا
أَرْضًا وَبِذَلِكَ الْأَمْرُ لِيَزِيدَهَا
بِحِصَّةٍ مَعْلُومَةٍ مَا يَزِيدُ
أَوْ أَجْرُهُ مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَنْتَبِ
بَابُ الْإِحَارَةِ
وَكُلُّ ثَمَرٍ وَصَحَّتْ أَعَارِضُهُ

فِيمَا مَضَى حَتَّى هَذَا الْجَارِئَةِ

وَقَدَرْتُ أَمَا بَوَقْتُ أَوْ تَعْلَمُ

كَالدَّارِ شَرًّا أَوْ سَاءَ عَمَلٍ

بِأَمْرَةٍ قَدْ تَعْلَمُ أَوْ أَحَلَّتْ

وَحَيْثُكَ أَنْ تَطْلُبَ تَعْلَمُ

وَالْعَقْدُ بِاللَّزِيمِ فَمَا كُنْتُ وَصِفَ

وَلَيْسَ فِي مَوْجِئِهَا أَكَلْتُ

لَكِنْ يَحْضُرُ الْقِسْمُ بِالْمُسْتَقْبَلِ

وَحَيْثُ مَا تَقْدِرُ لَمْ يَطْلُبْ

وَالْأَمَانُ بِلَزْمِ الْمُسْتَأْجِرِ

مَا لَمْ يَكُنْ فِي حِفْظِهِ مَقْصُورًا

بِأَنْ يَحْتَاطَ

بِهِ الْفَرَامُ مِنْ بَعْضِ عَمَلِهِ

يَدْفَعُ مَا لَمْ يَكُنْ يَسْتَعِذُّ

فَكُلُّ شَيْءٍ رَدُّهُ تَعْيِينًا

تَسْلِيْمُهُ الْجَمْلُ الَّذِي قَدْ عَيَّنَا

بِأَنْ يَحْتَاطَ الْمَوَاتِ

وَكُلُّ أَمْرٍ مَالَهُ مِيسَاةٌ

تُسَمَّى مَوَاتًا يَنْبَغِي إِحْيَاةُ

الْمُسْلِمِينَ مُطْلَقًا بِالْأَدَارِ

لَا غَيْرَهَا وَالْقِسْمُ لِلْكَفَّارِ

وَمِلْكُ الْإِنْسَانِ مَا أَحْيَاةُ

أَنْ لَمْ يَكُنْ مِلْكُ أَمْرٍ سِوَاهُ

وَيَكُونُ الْحَيَاةُ الْعَادَةُ

لِشَيْءٍ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ

وَحَرْفُ بَرٍّ أَوْ لَافٍ تَقَافُ

أَوْ لَافٍ بِذَلِكَ الْبَرِّ بِتَقَافٍ

وَحَيْثُ كَانَ الْمَاءُ فِي ذَلِكَ الْفَرْقِ

وَفَاصِلًا عَنْ حَاجَةِ الَّذِي حَفَرُ

فَلَا يَجُوزُ مُطْلَقًا أَنْ يَمْتَنِعَ

مِنْ شَرِّ شَيْءٍ أَوْ يَمْنَعَهُ

وَلَمْ يَحْتَاطْ بِتَحْرِيقِ أَوْ بِنَاةٍ

وَلَا تَحْتَاطُ بِإِحْرَاقِهِ فِي لَأَنَا

بِأَنْ يَحْتَاطَ

بِهِ الْوَقْفُ

يَمْنَعُ وَقْفُ مُطْلَقُ التَّصَرُّفِ

بِصِغَةِ مَيْتَةِ الْمَصْرُفِ

يُؤْمِنُ ذُو التَّكْلِيفِ مَنَادِيًا

قُلْتُ وَأَهْلُ قَلْعَةٍ وَالْمَعْقَى

وَأَمْرًا أَمَّا كَأَسْوَى فَلَا

وَلَوْ أَشَارَ مَفْهُومَيْنِ أَوْ يَحِطُ

وَمَا لَمْ يَكُنْ نَفِضٌ وَرَجَحِي رَقَا

وَقَصْدُهُ أَمِنْ كُلِّ شَفَارَةٍ

إِنْ أَمِنَ الْقَاصِدُهَا مِنْ وَطَى

أَوْ مَا أَشَارَهُ أَمَّا نَا يَسْلَمُ

وَمِنْ بَيَارِزٍ مُسَلِّمًا وَوَلَّى

إِنْ يُشْرَطُ الْكُفُّ إِلَى الْآخِرِينَ

وَيَمْنَعُ الْكَافِرُ مِنْ تَذْفِيفِهِ

وَالْعِلْمُ لَا الْمُسْلِمُ أَنْ دَلَّ عَلَى

وَحَيْثُ لَا غَيْرَ بِهِ فَحَصْنَا

فَقُلْتُ لِلْعِلْمِ إِذَا وَقُومَتْ

قُلْتُ إِذَا تَمَوَّسَتْ بَعْدَ الظُّفْرِ

أَمَّا الْبَقِيَّةُ قَدْ أَسْلَمَتْ فَالْمَذْهَبُ

لَكِنْ زَعِيمُ الْحِصْنِ أَنْ يُؤْمِنَهُ

وَمَا رَضِيَ هَذَا وَلَا ذَا يَعُوضُ

وَلَا يُقْبَلُ إِلَّا لَفٍ شَيْءٍ مُغْمَلًا

لَوْ نَزَلُوا عَلَى فُضَاءٍ ذَكِيرِ

إِنْ يَمْنَعُ غَيْرَ الْقَتْلِ مِنْ قَبْلِ الْيَمْنِ

وَأَنْ قَصْدِي الْبَحْرِيَّةُ يَحْبِرُهُمْ كَمَا

يَهْرُبُ مَا سَوَّيْنَا عَقْدًا

بِالطَّوْعِ لَا الْأَسِيرَ مَحْصُورِينَ

مَا لَمْ يَسُدَّ بَابَ عَزٍّ وَعَمَّا

أَرْبَعَةً مِنْ أَشْهُدٍ أَنْ قَبِيلًا

بِأَهْلِهِ وَالْمَالُ مَعَهُ أَنْ شَرَطَ

فِيهِ وَلِلْوَارِثِ إِنْ لَمْ يَبْقَا

وَسَمِعُوا الْقُرْآنَ وَالْجَارَةَ

وَأَنْ يَطْنُ صِحَّةً مِنْ كُلِّ

لِأَمْنٍ لِأَنْ يَقُولَ لَمْ أَفْهَمُ

أَوْ أَمْنُ الْقُرْنِ اسْتَحَقَّ الْقِتْلَا

قَتْلًا أَوْ جَمْعٍ وَلَمْ يَمْنَعُ يَمْنَعُ

وَأَنْ جَرَى الشَّرْطُ بِهِ لَمْ يُؤْفَهِ

حِصْنٍ لِيُعْطَى مِنْهُ أَنْقَى مَثَلًا

وَذِي وَلَوْ مُفْرَدَةً وَجَدْنَا

مِنْ حَيْثُ رَضِيَ أَنْ تَمَّتْ أَوْ سَلَّمَتْ

فَإِنْ تَمَّتْ قَبْلَ فَلَافٍ لَا أَظْهَرَ

بِأَنْ أَجْرُ الْمَثَلِ عَنْهَا يَجِبُ

وَأَهْلُهُ بِالصِّلَحِ وَهِيَ مِثْلُهُ

رَدَّ إِلَى الْحِصْنِ وَصَلَحُهُ انْتَفَضَ

لِلنَّفْسِ إِذْ عُدَّ الْفَأْ قِتْلًا

عَدِلَ بِأَحْوَالِ الْقِتَالِ مُبْصِرِ

أَوْ بَعْضُ قِتَالٍ لَمْ يَبْرُقْ وَمِنْ

يَبْرُقُ تَحْكُومُهُ إِنْ أَسْلَمْنَا

وَيَقْبَلُ التَّابِعَ دَفْعًا لَا ابْتِدَا

لَا النِّبْرَ

لَا الْغَيْرَانِ هُمْ أَطْلُقُوا وَأَوْ مَنَا
وَالْعَيْنِ أَنْ أَكْرَهُ وَالْفَيْدَاءُ لَمْ
وَمَا اشْتَرَى يَبْعَثُ عَنْهُ الثَّمَنُ
يَبْعَثُ وَلَوْ شَرَطَا كَعُودِ التَّزْمُرِ

فصل في الجزية

وَعَنْدَ جَزِيَّةٍ بِإِذْنٍ قَدْ صَدَرَ
حَرَمِ الْمُكَلِّفِينَ قَدْ حَكَمَ
مِثْلَ الْجَوَاسِ مَا عَلَيْنَا جَدَّةُ
لَوْ أَسْلَمَ اثْنَانِ وَجَادَا لِمَا لُ
لَا أَنْ تَوَثَّنَ الْقَرَارُ مَطْلَقًا
أَوْ أَقْنُوا لَأَنْ بَعَى إِقَامَةً
أَوْ فِي قَرَاهُنَّ فَلَا يُمْكِنُ
وَمِنْ دُخُولِ حَرَمِ اللَّهِ مُنْعَ
وَيُخْرِجُ الرِّبَيعَ وَالْمَدْفُونَا
إِقَامَةُ الْحَجَّازِ خَارِجَ الْحَرَمِ
وَشَقُّ نَقْلِ أَوْ عَلَيْهِ حَذَرًا
لِكُلِّ عَامٍ دُونَ مَا لَمْ يَتِمَّ
وَأَخَذَتْ لِمَا مَعْنَى أَنْ أَسْكَمَا
عَلَيْهِ مِنْ دِينَ وَلَسْنَا نَأْخُذُ
وَنَلِكُ فِي ذِمَّةٍ مُفْصِلٍ إِلَى
وَجَارَ أَنْ مَا كَسَرَ إِلَّا لَوَاحِي
فَإِنْ بَيَّزْدَ لَمْ يَنْتَفِعْ بِالتَّدِيرِ
مَرَّةً لَاتَهُ وَدَوْنَهَا ذَكَرَ
وَحَيْثُ كَمَزَلٍ وَمَعْلُفٍ
وَضُرِبَ لَمْزَمٍ وَأَخَذَ اللَّحِيَّةَ

والشرط في الموقوف كالمعاد
لا يبيعه مطلقاً ولا يتر ما ي
ولم يبيعه إلا على شخص واحد
كأبيه أو غيره الذي ولد
ولا يبيعه بعد ذلك يقطع
آخره وهو الذي يبيع قطع
والوقف أيضاً جائز على الجاهل
مالم يكن بخرقة موجهة
وأن يعلق أو يوقف أمراً
والشرط فيه جرح مع البيع
كالشرط في التأخير والتقديم
والوصف والتعيين والتعيم
باب الجزية
وكل شيء يبيع بعهده هبة
ولا لزوم قبل قبض المتهب
ولا يعود بعهده فيما وهب
وجاز عود الأصل بطلاناً
وكماله أمانة أو أمانة
من ماله لغيره حكم الهبة
باب اللقطة
والشخص إن يظهر بالصفحة
بوجهه مسجوداً وبشعره
فلقطة ولو ألقى بنفسه
أو في غيره أو في بعبثه
ولغيره الملقط الوعاء
والجنس والقبض والوكالة
ثم عليه حفظها دون اللقطة
لكنه مثل الوديع مؤمن
ويذكر التعريف قدر عام
بالعرف لا في سائر الأقسام
بموضع الرخدان والجماع
كالطريق والأسواق والجماع
ويجوز للأخذ الثلاث
مع الصمان حين يار المالكة
وقبض لا رتب أقسامه
أولها يبقى على الدوام

مِنَ الْمُتَوَدِّعِ وَالْيَتَامَى وَالْأَوْثَانِ
 وَغَيْرِهَا وَالْحَكْمُ فِيهِ مَا سَبَقَ
 وَالثَّانِي لَا يَبِيعُ عَلَى الدَّوَامِ
 بِمَا لَهُ كَالرَّابِعِ مِنْ طَعَامٍ
 فَإِنْ شَاءَ فَلَا كَلِمَةَ غَرَمَ الْبَدَلُ
 أَوْ بَيْعًا مِمَّنْ حُطِّمَ مَالُهُ حَصْرًا
 نَالَهُ يَبِيعُ وَلَكِنْ مَعَ تَعَبٍ
 كَمَا تَرَى فِي تَجْفِيفِهِ وَكَالْعَسَبِ
 فِي بَيْعِهِ رَطْبًا أَوْ التَّجْفِيفِ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ يَنْزِلُ التَّجْفِيفُ
 رَأْسُهَا مَا أَحْتَاجَ مَالًا يُصْرَفُ
 كَلِمَةً أَوْ مَطْلَقًا إِنْ يَتَلَفَّ
 فَأَحَدُهُمْ يُبْزِزُ بِمَا تَعْبِيرُ
 لِلتَّجْفِيفِ فِي ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ
 أَحَدُهَا وَبَيْعُ مِمَّنْ حُطِّمَ مَالُهُ
 وَالثَّانِي لِكُلِّ مَنْ يَسْلُكُ بِالْمَالِ
 وَأَنْ يَكُنْ مِنَ السَّابِقِ يَتَلَفَّ
 فَلْيُطْلَقْ أَنْ كَانَ بِالْمَعْرِضِ
 بَابُ الْمَنْشُوطِ
 هُوَ الصَّغِيرُ فِي مَكَانٍ يَنْبَغِي
 وَمَالُهُ مِنْ كَافِلٍ يَبْزُحُ
 فَيُصْرَفُ عَلَى كُلِّ الْوَرَى يَبِيعُ
 حُرٌّ يَبْزُحُ شَيْئًا مِنْ الْأَحْقَقِ
 وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ أَمِينٍ
 وَلَا النَّصِيِّ وَالْعَبْدِ وَالْجُنُونِ
 وَبِزْزُوقِهِ فِي مَالِهِ الَّذِي مَعَهُ
 بَيْنَ مَالٍ أَنْ يَكُنْ بِهِ سَعَةً
 بَابُ الْوَدْعَةِ
 وَيُسَمَّى أَخَذَ مَالٍ يَبْزُحُ
 بِنَفْسِهِ وَلَمْ يَكُنْ أَنْ لَمْ يَبْزُحُ
 وَحُطِّمَ مَالُهُ يَجْعَلُهُ
 فِي مَوْضِعٍ يَكُونُ جَرِيرًا مِثْلَهَا
 لَكِنْ تَكُونُ عِنْدَهُ أَمَانَةً
 مَا لَمْ يَكُنْ تَقْصِيرًا وَخِيَانَةً
 وَلَا خِلَافًا أَنْ قَوْلَ الْمُوَدَّعِ
 مُصَدِّقٌ فِي رَدِّهَا لِلْمُوَدِّعِ

قُلْتُ وَيَبِيعُ ذَا وَلَوْ تَوَكَّلَا
 وَيُصْنَعُ الزَّكَاةُ عَنْهُ بَدَلًا
 قَرَأَ أَنْ عَنْ قَدَرٍ يَتَارِيزُ
 وَاحِدٌ عَشْرِينَ كَهْوَرَجًا لِبِ
 فِي الْعَامِ مَرَّةً وَإِنْ تَكَثَّرَا
 لَنَا إِلَيْهِ حَاجَةٌ أَوْ أَهْمَكُهُ
 إِلَى الْهَدْيِ لِأَنْ مَلَكْنَاهُ وَرَدَّ
 وَيَأْتِي مِنَ الْمَذْكُورِ فِي الْأَمْوَالِ
 وَحَقَرُهُ وَإِنْ جَرَتْ شَرْطِيَّةٌ
 وَاسْتَوْلَفَ الْعَقْدُ لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ
 قُلْتُ وَلَا يَنْفَعُهُ رِضَا
 أَمَّا بِلَادُهُمْ يَحْدُثُ قَوْهَا
 لَا يَجْدُ ثَوْنَ بَيْعَةٍ فِيهَا وَلَا
 وَلَا يَفْرُونَ هُنَا عَلَى الْبَيْعِ
 بِشَرْطِ الْأَرْضَيْنِ لَنَا وَيَسْكُونَا
 وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ الْأَصَحُّ امْتِنَاعًا
 وَهِيَ هُنَا عَلَى الْأَصَحِّ تَبَنَّى
 وَمَا عَطَيْنَا أَسْكَهُ يَجْعَلُ عَلَى
 وَإِنْ يَرِمُّ أَوْ يُعِيدُ لَأَمْوِسَا
 لِأَنْ شَرَطْنَا نَفْسَهُ وَلَيْزَكِبِ
 وَمِنْ غَيْرِهِ يَلْبَسُونَ وَالنِّسَاءُ
 فِي عُنُقِ الرِّجَالِ فِي الْحَمَامِ
 وَيَبْرُكُ الصَّدْرُ مِنَ الطَّرِيقِ

أَوْ صَنِ الْمُسْلِمِ عَنْهُ قَبْلًا
 مَصْلَحَةٌ وَهَلْ كَذَا الْجَبْرَانُ لَا
 لِكُلِّ رَأْسٍ وَلَيْسَ بِإِنْ عَدْتُ
 إِلَى الْحِجَازِ وَمِنْ الْخَلَارِبِ
 وَفَوْقَهُ وَيُصْنَعُ عَمَّا يَبْرُكُ
 وَأَنْ يُقَرَّ بِالْحِجَازِ الْمَلِكُ لَهُ
 بِهِ قُلْتُ ذَا جَرَفًا تَرَى الْعَدَدُ
 وَالنَّفْسُ وَالزُّوجَاتُ وَالْأَطْفَالُ
 فَنَاقِصُ قَرَبَاهُ وَالصَّهْبَرِيَّةُ
 وَعَنْ بِنَاءِ مُسْلِمٍ جَارِ نَزَلَتْ
 وَشَرَكَ الْعَالِي الَّذِي اشْتَرَاهُ
 وَبَلَدُهُ أَسْلَمَ سَاكُونُهَا
 فِيمَا فَتَنَّا غَوَّةً مِنْ هَوْلٍ لَا
 عَلَى الْأَصَحِّ وَإِنْ الصَّلُحُ وَقَعَ
 وَشَرَطُوا الْإِبْقَاءَ فِيهَا مَكُونَا
 أَوْ أَنَّهَا لَمْ يُقَرَّ الْبَيْعُ
 وَمَا عَجِدُ فِي بَلَدَةٍ أَحَدُنَا
 أَنْ كَانَ عَنْهَا خَارِجًا وَاتِّصَلَ
 مَكْنُ وَالْكَافِرُ عَنْهُ دُفْعًا
 لِأَنْ شَاءَ لَا الْحَيْلُ بِرُكْبِ حَشَبٍ
 وَمِنْ حَيْدٍ خَائِمًا أَوْ جَرَسًا
 قُلْتُ بِلَاؤُهُ وَلَا اخْتِرَامُ
 قُلْتُ وَبَلْعًا فِيهِ لِلْبُضِيقِ

والخمر

وإن يؤخر مداه بعد الطلب
من غير عذر فالضمان قد وجب

كتاب الفرائض
وما بين تركه تعلقت
من الدين فليقدم مطلقا
وبعد عجز ما بين تركه
وبعد كل الدين المرسلة
ولت ما يفضل لأوصيته
وبعد الوارث البقي
والوارث ثلث عشرة إن عجز ترك
هو أنه وإن ابنه وإن ترك
أب وجده لأب أخ وعم
وأبائهما والزوج مع مولى الدم
والوكلات سبع نسوة أقل
بنت كذا بنت ابنه وإن سفل
أخت وأم جده وإن عجزت
وزوجة ثم الزوجة عتقت
وإن يكن كل الرجال أحفورا
فإن وزوج وأب لم يمتعوا
أو النساء البنت مع شقيقته
والأم مع بنت ابنه وزوجته
أو سائر النساء والرجال
خسة لم يمتعوا بحال
ابن وبنت ثم أم وأب
وزوجها أو زوجة لم يمتعوا
أو لم يمتعوا وأبنا ما عسلا
فأله لبيت مال منتظم
وأحب بوصف تسعة العدد
مبعوض والفقير مع أم الولد
مدبر مكاتب ومن كفر
من مسلم والعكر أيضا معتبر
وقائل من القليل مطلقا
وذكر وأمر تكاد والذي يزدقا

فصل
ثم الفروض ستة مقدرة
وفي كتاب رتبها مقترنة

والإعتقاد في المسيح عذرا
وإتيان وتمرد وقع
مسلم أو سب النفاق أو وصف
أو قتل النفس بوجوب القود
عور رتبا أو الطريق قطع
أو لؤي العين لهم أوزان
على القصير مثل كامل أسير
من قبل ما اختار الإمام الأجود
ببطل للنساء ولا صبيانهم
من النساء دار حرب فلتجب
رد الصبي من له الحمن يرد
وما كذا الصبيان قلت أرصد

فصل في الهدنة

إمامنا وتائب العموم
ومن يليه بلدة إن ظهر
أو ما يشاء مسلم عدل قف
وما ينز ببطل وما أطلق من
وشرط ترك مسلم وماله
وبعد لا نذار القتال ونقف
إلى صدور النقيض منهم وإذا
أنذروا كركد قادي على
بغير جبر وله أن يقسكه
أو ذي عشيرة أرادته ولكن
يرتد المرأة والعبد انقلب

ربيع ونصف الربع ثم ضعفه
 والثالث ثم ضعفه ونصفه
 فالنصف فرض خمسة ربيع
 إن يفرد عن فرع زوجة برب
 بنت وبنت ابن وأخت لأب
 والأم أيضا ثم أخت من أب
 إن تخط كل من مقيصب لها
 ومثلها وكل أختي قبلها
 والربع فرض من زوجات الأولاد
 ونزوجة إن لم يكن له ولد
 وأخت لها بالفرع مع فرع برب
 وليست برب حيث كن أكثر
 والثلاث فرض أربع وهي
 ذوات نصف عدت زواجرهن
 والثلاث فرض أم ذلك الميت
 عند انتقاء فرعه والأخوة
 وفرض ولد الأم إن يكن ممدد
 والسنس فرض سبعة أرباع
 إن كان فرع وارث للميت
 والأم مع فرع له وأخوة
 والسنس للزوجة المطلقة لهم
 وفرض أخت أو أخ فقط للأم
 وبنت الابن إن تخط مع ابنته
 والأخت من أب مع شقيقته
 ومناطة المدة في الميراث
 أدلأها غلبت الأناث
 أو بالذكور والمناصب أو هما
 إن كان خالص النساء ممددا
 والمدة أن أدلى بأختي أرب
 فكل من أدلت به ليست برب
 وسائر الجدات بالأم الحبيب
 وسائر الأجداد أسقط بالآب
 وبخمس الأم جد والاب
 وبالفرع والوارثين يخجبه
 فصل في التقصيب
 وكل ما بعد الفرع من قد بقي

ثم أهدى وجاءنا أوامنا
 وكلم بهادن والإمام يحيى
 وبصمنا أنفسهم وما لهم
 وكل من أنلف مال ذي نبي
 وأقص بالقتل والقذف يحد
 وبعدة بغيرهم وجاءنا
 عن قصدهم من مسلم وذوي
 وعزرا الذي يقذف ناكلهم
 أو مسلم منهم يقسم بالفرع
 ومنفذ الأم من الحر يرد

باب الذكاة

إذا قدرنا فالذكاة الصالح
 وأمة الكتاب حلقوا ماري
 كابل تشرد أو في حفرة
 قطما وطنا بدم قيد الفجر
 يجارح وما العظام صالحة
 استرسلت وأزجرت به ولا
 رابعة لم يحكم إلا بها
 قلت وقد أوهم أن سترعى
 وما كذا الأمر في الطيور
 وأن يبيع عند الأعزاء ولا
 إن أمه والعين أو اللوع أم
 وشركة انضمام أرض واعتنا
 أو أرمى بعد انقطاع في الوتر
 أو رده كلب الجويس ولما
 منه وعلمت وما من قبله
 ولا الذي ينجنه ثم قتل
 أو غاب ثم مات والإعزاء في

خالص قطع جازي المناكحة
 كليهما وأخرج مالم يقدر
 المرقع الحية مستقيمة
 وباشيداد الحركات وأخر
 لها وإرسال بصير جازحه
 تأكل من صيد مزارا أعفلا
 أن تمسك الصيد على أصحها
 الكل في الطيور والسباع
 بشرط ترك الأكل في المشهور
 مقطع في انزجاره مستريلا
 أو واحد منه وإن مات نعم
 ربح وبانضمام سهم بالبيت
 وطر خنزيرا ولوبا وبشر
 بأن يما ذقت لا ما طعما
 تقتل لكن يا عيكاد أكله
 كلب الجوبي وعزمه حمل
 أشاء عدوم كمثل المنع

والله

وَاللَّهِ نَدَبًا وَحَدَهُ يُسَبِّحُ وَيُنَادِي الْأَرْحَاقَ وَالْقَطْعَ الْجَلِيلَ وَقَبْلَهُ لَمْ يَدْخُجْ وَمَنْ سَفَكَتْ كَيْثُلَ أَنْ عَشَّشَ فِيهَا بَنِيكَ وَمَلَجَأَ لَوْ أَسْبَحَ أَوْ عَمَّرَا وَلَوْ مَعَ الْخَرِيرِ وَالْإِلْفَاتِ لَا حِلَّ مَيِّتٍ وَإِذَا أَرَزَمَ شَمُّ وَرَفِغَةُ الصَّيْدِ عَلَى الثَّانِي وَمَا فَهُوَ كَمَلُولٍ لَهُ فَعَادَ مِنْ عَشْرَةٍ مِنْ أَصْلِ تِسْعَةٍ عَشَرَ بِتِسْعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ قُلْتُ عَلَى وَلَيْمَسِ الْأَخْرِحِ حَيْثُ دَقَقْنَا وَحَيْثُ أَرَزَمْنَا فَلِلثَّانِي فَلَانِ وَجَمَلُهُ إِنْ جَرَحَا وَأَهْلَكَهُ وَبَا حِقَالٍ كَالنَّسَاوِي مَلَكَا فِي آخِرِ أَمْرٍ مِنْ أَوْ دَقَقْنَا وَحَيْثُ مَمْلُوكٌ حَامٍ اخْتَلَطَ فِي بَلَدٍ صَيْدٍ وَفِي بَرَجَيْنِ مِنْ تَالِيٍّ جَارٍ يَعْلَمُ الْقِيَمَ	لِلْفَعْلِ أَوْ عَضَ وَصَيَّبَ السَّهْمَ وَكُرْنُهُ فِي لَبَّةٍ مِنَ الْإِبِلِ وَمَنْ أَرَاكَ مَنَعَةَ الصَّيْدِ مَلَكًا بِقَصْدِهِ أَوْ لِيَصْبِقَ الْحَيَا بِقَصْدِهِ قَصْدِهِ عَلَى النَّجْجِ كَأَحْكَمَ لَوْ أَعْرَضَ عَنْ مَقَاتِ دَقَقْنَا ثَانٍ لَا يَمْدِجُ حَرَمَ لَوْ لَمْ يَدْقَعْهُ قَمَاتِ يَهْمَا عَشَرَ إِلَى تِسْعٍ فَإِنْ يَجْرَحُ عَيْنَ جَرَّاهُ مِنَ الْعَشْرَةِ وَالثَّانِي جَرَّاهُ مَسْمُومٌ أَوْ جَوَّ سَوَاهُ فَضَلَا أَوَّلَ أَرْضِ الْجُرْحِ وَالْعَكْلِ الْغَنَى يَجْرَحُهُ بَادِ ثَانِيًا رُبْعًا عَيْنَ تَذَقُّفًا أَوْ أَرَزَمَ فَرْدٌ مَلَكُهُ وَلَيْسَ خِلَا وَإِذَا تَشَكَّكَ أَمْ لَا فَيَضْفُهُ لِيَصْلُحَ وَقَفَا يُفِيرُ مَحْضُورٌ وَمَمْلُوكٌ فَقَطَّ يَبِيعُ دَائِمًا ذَا وَبِيعَ ذَيْنِ أَوْ يَتَقَارَرُ إِذَا لَمْ يَعْلَمَ
---	---

بَابُ الْأَصْحِيَّةِ

صَحَّى نَحْيَ إِبِلٍ أَوْ تَقَرَّرَ عَنْ كَوْنِهِ صَحَّى وَسَجَّعَ عَنْهُمْ وَمَعَزٍ وَجَذَعُ الضَّانِ وَلَوْ	عَنْ سَبْعَةٍ يَجْزِي وَإِنْ بَعْضُهُ إِلَّا لِمَصِيدٍ مُحْرِمٍ وَالْحَرَمِ مَشْفُوقَةٌ أَذْنٌ وَلَكِنْ مَا رَفَعُوا
---	--

فَأَحْكَمَ بِهِ لِمَا صَبَّحَ وَأَطْلَقَ
وَمَنْ يَصِيبُ نَفْسَهُ إِنْ يَنْتَزِعُ
عَنِ الْفَرَسِ جَارٍ كُلُّ مَا وَجَدَ
وَهُمْ ذَكَرُوا عَادَاتِ الْوَلَا
مَنْ يَكُونُ أَوْلَا فَكَا وَلَا
كُلُّ أَرَبٍ لَمْ يَلْبَسْهُ يَحْبُ
فَالْأَقْرَبُ إِنْ فَا بِنَ قَالَ لَا
بُودَةَ فِي سَائِرَةِ الْأَخَوَةِ
وَقَدْ مَوَاشِيَهُ لِلْعَوَةِ
فِي أَبِي فَا بِنَ الشَّقِيقَةِ فَذَوِهَا
تَقْدِيمُهُ عَلَى إِبْنِ أَبِي بَابٍ
فَعَهْ شَقِيقُهُ فَعَيْنُ أَبِي
فَا بِنَ الشَّقِيقِ فَا بِنَ إِبْنِ أَبِي
فَعَيْنُ فَا بِنَ إِبْنِ الْمَوَالِ
مَنْ يَكُونُ مِمَّنْ بَيْتُ الْمَالِ
وَكُلُّ أَرَبٍ ذَاتُ نَصْفٍ كَفَهَا
شَقِيقَهَا وَقَالَ مِمَّا صَفَّيَهَا
وَأَحْتَمَلَهُ لِيَرَامَ إِنْ أَتَتْ
مَعَ ابْنَةِ أَوْ بِنْتِ ابْنِ عَمَّتِ
وَأَبْنِ الْأَخِ الْمَذَلِّ لَهُ بَعْدَ إِيَّامٍ
وَعَامِ ابْنِ الْمَوْلَى وَبِعَ وَابْنُ عَمِّ
كُلُّ أَرَبٍ مِنْ مَوْلَاهُ الْأَرَبَةُ
وَبَرْتُهُ دُونَ أَخْتِهِ وَلَوْ مَعَهُ
بَابُ الْوَصَايَا
وَالرَّبِيبُ تَنْدِبُ الْوَصِيَّةِ
وَشَرْطُهُ التَّكْلِيفُ وَالْحَرَمُ
بِجَارٍ مَوْجُودٍ أَوْ مُتَدَوِّمٍ
كَذَاكَ بِالْجَوَلِ وَالْمَطْلُومِ
لِكُلِّ شَخْصٍ مَلَكُهُ نَصْرًا
أَوْ حَبَّةً تَحْرِمُهَا أَنْ يَفْلَحَ
وَلْيَتَعَبَّرَ مِنْ ذَلِكَ مَالُ الْمَرْبِ
وَذَلِكَ عِنْدَ الْمَوْتِ بِالْخَفِيِّ
فَإِنْ يَزْدَادُ وَقْتُ مَا يَزِيدُ
حَتَّى يَجْزِيَ الْوَارِثُ الرَّشِيدُ
وَلَمْ يَحْزَنْ الْوَارِثُ الْوَصِيَّةَ
إِلَّا إِذَا جَاوَزَهَا الْبَقِيَّةَ

وَيُؤْتِي الْإِبْرَاهِيمَ مَكَلًا
حَرَامًا مِنْ تَحْسِينِ النَّصْرِ
يُطْرُقُ مَصَابِيحُ الْإِبْرَاهِيمِ
وَحَيْضُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ مَالِكٍ
وَكُلُّ مَا أَوْصِيَهُ بِمَنْصِبِهِ
وَكُلُّ دِينَ ثَابِتٍ بِمَنْصِبِهِ
كَتَابُ النِّكَاحِ

سَنَ النِّكَاحِ مُطْلَقًا لِكُلِّ مَنْ
يَتَأَخَّرُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا لِمَوْتِ
فَالْعَبْدُ بَيْنَ حَرَّتَيْنِ يَجْعَلُ
وَجَائِزَ لِحُرِّهِ أَرْبَعًا
وَلَمْ يَجْعَلْ بَيْنَ حُرِّهِ وَالْأَمَةِ
إِلَّا بَشْرًا لِيَكُونَ مُطْلَقًا
مَعَ عَجْزِهِ عَنْ مَهْرِهِ هُنَا
وَيُخَوِّفُ مِنَ التَّوَقُّعِ فِي الزَّوْجِ
وَلَا يَكُونُ تَحْتَهُ مِنْ تَصْلَحُ
مِنْ حُرِّهِ نَعْمَةً فَيَنْصَحُ

فَعُلِيَ فِي بَيَانِ الْعَوْرَةِ
وَعَوْرَةُ النِّسَاءِ وَالذَّكُورِ
مَحْصُورَةٌ فِي سَبْعَةِ أُمُورٍ
فَرُوبَةُ الْبَيْتِ الْكَبِيرِ الْأَجْبِي
مَنْ تَشْتَرِي مَخْرُوجَةً أَوْ مَصْرُوعَةً
وَقَافِدَةً لِلْأَنْثَى لَا الذَّكَرَ
وَعَسْكَهُ كَمَا لَحِقَ فَمَنْعَ النَّظَرِ
وَمَنْعَ زَوْجِ الْفَرْجِ فِي الزَّوْجِيَّةِ
وَالْمَلِكَةُ لِلْمَرْقُوبَةِ الْخَلِيقَةِ
أَمَّا إِذَا تَزَوَّجَتْ فَلْيَحْزَنْ
بَيْنَ سِتْرَةٍ لِكَيْ لَا يَكُونَ كَهْزَبٍ
وَمَرْأَةٌ مَعَ مَرْأَةٍ أَوْ مَعَ ذَكَرٍ
مُسَوِّجٌ كَالْأَنْثَى وَالذَّكَرُ
وَعَبْدُهَا وَمِنْ مَرَاتِهِ لِيَسْتَأْذِنَ
وَعَسْكَهُ تَحْرِيمٌ فِيهَا بَرِي
كَذَا الذَّكَرُ رُبْعُ ذَكَورٍ وَمَنْعُ
مِنْ ذِي بَهَالٍ أَمْرٌ بِأَهْلِ الْوَرَعِ
وَالْوَجْهَ وَالْكَهْبَ يَجُوزُ فِي النَّظَرِ
مِنْ خَالِيَةٍ وَغَيْرِهَا فِي الصَّغَرِ

جَرَمًا أَوْ بَيْتَةَ الْهَزَالِ
وَقَاتِ الْجَزْءَ خَلَا الْقُرُونَا
لَمْ يَنْعَ قُلْتِ إِنْ مَخْلُوقًا بِلَا
بَيْنَ مَصْرُوعٍ قَدَّرَ رَكْعَتَيْنِ
مِنْ الطَّلُوعِ يَوْمَ تَحْرُوقِ الْحَبِ
إِذَا لَوِيَ ذَلِكَ وَلَوْ مُقَدَّمًا
يَجْعَلُهُ مَضِيَّةً تَعْيَبًا
وَبِقَضِيَّةٍ وَذَاتِ وَصْمَةٍ
يَصْرِفُهَا مَصْرِفَهَا وَلِلطَّبَا
لِنَذْرِهِ وَإِنْ تَعَيَّبَ صَرْقَةً
وَيَتَعَيَّبُ ضَعِيفَةً لَا
وَإِنْ تَعْيَبَهَا لِنَذْرٍ يَجِبُ
فِي وَقْفِهَا ضَعِيفَةً لَكِنْ عَلَى
وَإِنْ يَصْرِفُ نَحْمًا أَوْ أَكْلَةً
كَذَبِ شَاةٍ غَيْرِهِ وَأَكْلِهِ
وَقِيَمَةُ الْمُتَلَفِ وَلَيْسَتْ خَالِيَةً
أَوْ زَادَ مَعَ قُدْرَانِ ذَاتِ الْكَرَمِ
هُوَ أَحَدٌ مِنْ إِبِلٍ مِنْ بَقَرٍ
وَتَرَكَ ذِي تَضْعِيفَةٍ تَقْلِيمَةً
وَالذَّكَرُ مَشْهُورٌ وَصَحِيحٌ وَحَصْرٌ
ثُمَّ تَصَدَّقُ بِبَاقٍ أَوْ مُنْكَرٍ
وَوَاجِبٌ أَنْ يَمْلِكَ الْفَقِيرُ
لَا الْفَرْعُ بَلْ بِأَكْلِ كُلِّ ضَمِينٍ

وَمَرْصُوعٍ وَعَجْرٍ فِي الْحَالِ
وَالْحَصَى أَوْ أَعْمُورًا وَجَنُونًا
ضَرْعٌ وَآلِيَةٌ كَأَقْدَ كَسَادًا
وَحُطْبَتَيْنِ أَوْ خَفِيفَتَيْنِ
أَجْرُ تَشْرِيقِ ثَلَاثَةِ رَوَا
لَا إِنْ هَذَيْنِ يُؤْكَلُ مُسْلِمًا
هَذَا كَذَا يَنْذَرُهُ مَعِيَةً
وَسَمَكَةٌ عَيْنٌ أَوْ فِي الذِّمَّةِ
لَعَا وَتَعْيَبُ الَّذِي تَعْيَبَا
مَصْرِفَهَا وَبَسْلَمٍ أَرْدَقَةً
شَيْءٌ كَانَ يَتَلَفُ أَوْ يَضِلُّ
إِبْدَاءُهَا وَذَيْجُ الْأَجْبِي
ذَا أَرْضٌ ذَيْجٌ وَكَذَلِكَ جُعْلًا
أَوْ يَتَلَفُهُ يَغْنَمُ الْقِيَمَةَ كَذَلِكَ
وَالْمَالُ الْكَرَامِيُّ مِنْ مِثْلِهِ
بِهِ تَطِيرُهُ وَمَهْمَا يَنْقُصُ
فَالشَّقْصُ وَالْأَفْضَلُ سَعْيُ عَمَلٍ
وَالْأَكْمَلُ الْأَيْضُ الْأَمْنُ الذَّكَرُ
وَحَلَقُهُ فِي الْعَشْرِ الْعُلُومَةِ
وَأَكْلُ لَحْمٍ وَمِنْ فَرْصٍ حَظَرٌ
وَيَسْوَى الثَّلَاثُ الْكَمَالُ يَحْصُلُ
مِنْ نَحْمٍ نَيْشًا وَلَوْ نَيْسِيرًا
مَا قُلْتُهُ وَجَارًا طَعَامُ الْغَنَى

والزينة والاشارة في المعاملة
والطبيب كل ما يحتاج له
والفرح في تحمل الشهادة
على الزنا ومثله الى لانه
فصل في شرب وعط
النكاح والوليا منه
شرط النكاح شاهدين والولي
بصفة صريفة لم يقبل
وكون وليا محرا ذكر
مكلفا عذلا يسمع ويصبر
ولا يضر في الولي فقد المص
وقلة الاغناء لكي يتنظر
ولا يضر في سيد الامه
والكفر في ولي غير المسلم
والاولياء هم اولو التعصيب
كما مضى في الارشاد بالترتيب
لكن هنا تقدم الاحداد
عن اخوة ولا تلي الاولاد
ولا يجوز تقديم في العدة
ولا يخرج خطبة المقتدة
وتحريم التبرع بالرجعية
وجواز المرأة الخلية
وللاب التبرع بالاجابة
مادامت الانثى من الاكابر
لو سركت خلا من عيب رد
بمهر مثل حرق نفي البلد
وكل جلاب فكلا لا ب
فلا يكون غير الشيب
والشرطي تزويج الجميع
بلوغها مع اذنها الصريح
والكفر في تزويجها كالتيب
ان لم يكن اب ولا ابوالاب
فصل في محرمات النكاح
حرمة نكاح امرئ وعشرة
من النساء قطعاً بعض الذكور
ام الفتي وأخته كذا البتة

وَلَمْ يَمْلِكْ وَكَيْ حَقِيقَةً
وَبَلَكَ فِي سَابِغِهِ وَالتَّسْمِيَةِ
وَحَلَقَ شَعْرَ الْفُطْلِ بِالْمَقْدِقِ
وَالشَّاهُ لِلْأَنْثَى وَلِلْعُلَامِ
وَبَعَثَهُ تَصَدُّقًا بِمَا طَبِخَ
رَأْسَ دَمَا قَلَّتْ وَتَبَلَّوْا نَبْ
مُدْجًا إِلَى بُلُوغِهِ الْعَقِيقَةِ
إِذَا بِاسْمِ حَسَنِ وَالتَّسْمِيَةِ
بُورِيهِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ وَرَقِ
شَاتَانِ دُونَ الْخَمْرِ فِي الْعِطَامِ
مِنْ دَعْوَةٍ أَحَبَّ وَأَكْرَهَ لَوْلَا يَخُ
أَعْيَدَهَا الْآيَةَ عِنْدَ الْأَذِنِ

بَابُ الْأَطْعَمَةِ

حَلَّ طَعَامٌ طَاهِرٌ كَلْبٌ مَسَا
وَكَا فَمَرَادٌ وَحَقِيقٌ الْبَحْرُ
بِحَلِّهِ كَصَبِغٍ وَأَرْسَبِ
وَقَافِيهِ أَيْ حَيْثُ حَوَّصِلِ
وَبَنَتْ عِزِّي تَنْفِيذٍ وَصَبِ
وَالْبَطِ وَالْتَمُورِ وَالْتَحَابِ
يَعْدُ وَيَبْ عِشْرَ أَيْنَ أَوْ مِ الْقَمَرِ
وَمَا لَهُ سَمٌّ وَلَا بَشَرَةٌ وَلَا
يَكْدُ بَعَا يَكْدُ وَفَارِ
الْبَسَا الْخَطَافِ بَوْمٌ لَقَلَقِ
وَمِنْهُ طَاوُوسٌ وَنَهَاسٌ وَمَا
كَأَحْشَرَاتٍ كَالذَّبَابِ الْفِيلِ
صَارِيَةً وَوَزِغٌ وَصَفَدٌ عِ
وَلَا زُرَافَةٌ وَأَهْلِي الْحَمْدِ
كَيْسٍ وَمُسْكِيٍّ وَمَا نَبَتْ
بِالدَّرِّ وَالْبَيْضِ إِلَى أَنْ طَابَ
يُوكَلُّ بِالذَّبِغِ الَّذِي تَدْمَا
حَيًّا وَمَيِّتًا وَمَدَى الْبَرِّ
وَفَنَكٍ وَدَلِقٍ وَتَعْلَبِ
رَايِعٍ وَبِرْ بُوَيْعٍ وَوَبِرْ دَلِقِ
وَكُلُّ ذِي طَوْقٍ وَلَقَطِ حَبِّ
وَالْقَطِ لَا ذِي عُلْبٍ وَنَابِ
الْهَرَّةِ الْقَتَاخِ قَرْدٌ كَسِرِ
مَأْمُرًا أَوْ قَدْ هَوَّأَنَ يَقْتَلَا
الرَّحِمِ الْغَرَابِ سَمْعٌ صَارِ
وَصُرْدٌ وَهَدُودٌ وَعَقَقُوقِ
تَسْحَبُ الْعَرَبُ يَطْبِغُ سَلِمَا
سَلَاخِيفٌ وَسِرْطَانٌ يَحُلُ
وَعِنْدَ الْإِشْكَالِ إِلَى الْقَرَبِ رَجِيعِ
وَالْفَرْعِ كَالسَّمْعِ وَكُلُّ مَا يَصْرُ
وَكُرَّةٌ أَوْ حَرْمَةٌ حَلَالٌ نَبَتْ
يَعْلَفُهُ وَكَرِهَ الْكَسَابِ

وَحَالَةُ الْإِنْسَانِ ثُمَّ عَمَّةٌ
وَبِنْتُ أَخِي وَأَخِي بِنْتُ الْقَتْلِ
وَالْأُولَى بِنْتُ مَنْ يَرْثُ مَنْ تَرَكَتْ
وَأَرْثُ مَنْ تَرَكَتْ بِمَنْ تَرَكَتْ
وَهِيَ بِنْتُ الزَّوْجَةِ الْمُبَاشَرَةِ
وَأُمُّهَا أَبَوَاهُ وَإِنْ لَمْ يَتَرَكَ
وَزَوْجَةُ ابْنِ زَوْجَةٍ أَيْ
كَذَا ابْنُ زَوْجَةٍ ابْنِ زَوْجَةٍ
مَعَهَا وَلَمْ يَتَرَكَهَا لَمْ يَتَرَكَ
وَمَعَهَا مَعَ خَالَتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا
لَهَا حَرَامٌ بِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ
وَكُلٌّ مِنْ بَعْضِهَا لَمْ يَتَرَكَ
فَوَلَدُهَا بِالْمَلَاحِظَةِ مَعَ مَنْ تَرَكَتْ
وَحَرَامٌ مِنَ الرِّضَاعِ مَا وَجَّهَ
يَحْرُمُهُ مِنَ الْمَلَاحِظَةِ بِالنَّسَبِ
فَمَنْ فِي مِثْلِهَا لَمْ يَتَرَكَ
مِنْ الْقُرْبَى مَعَ مَنْ تَرَكَتْ
بِنْتُ الزَّوْجَةِ مَعَ مَنْ تَرَكَتْ
فَبِالْمُتَوَكِّلِ وَالْمُتَوَكِّلِ وَالْمُتَوَكِّلِ
فَمَنْ التَّحَاكُّ لَدَيْهَا خَلْفَ
أَوْ بَيْنَ مِثْلِهَا فِي عِلَّةٍ
وَيَحْرُمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمَّتِهِ
وَيَحْرُمُ بَيْنَ بَنِيهَا رِثَةً
أَوْ شَيْئًا فِي شَيْءٍ مِمَّا سَبَقَ
فَصَلَّ فِي الْمَذَاقِ
ذَوُ الصَّدَاقِ سِتَّةٌ فَلَوْ سَكَنَ
بِلَا صَدَاقٍ حَالَةُ النِّقَاحِ مَعَ
وَلَمْ يَتَرَكَ إِلَّا بَقِيَّةً قَائِمَةً
أَوْ بِالْإِزَامِ الزَّوْجِ بِالْمُتَرَاعِي
أَوْ بِالْإِخْلَافِ فِي مِثْلِهَا
وَالْإِعْتِبَارُ بِالنِّسَابِ أَهْلِيهَا
وَفِي سَبَوِي النِّقَاحِ أَنْ يَتَرَكَهَا
مَنْهَا وَلَا يَتَرَكَ مَنْهَا
ثُمَّ الْكُفْرُ وَالْقَتْلُ يَجْعَلُ
مَنْهَا وَلَكِنْ شَرْطُهُ الْعِلَّةُ
عَيْنًا وَدَيْنًا مُطْلَقًا وَصَفْعَةً

بِكُلِّ مَا يَخْتَارُ مِنَ النِّسَابِ
وَيُطْعِمُ الرِّقِيقَ وَالنَّاسِخَ لَا
وَأَكْلُ مَحْظُورٍ يَبَاحُ إِنْ عَرَضَ
وَقَتْلُ طِفْلِ الْمُتَرَبِّ لَأَنْ يَخْتَارَ
مِثْلُ الذَّوَابِّ يَصْرَفُ فِي سِدِّ الرِّقِيقِ
يُخْرِجُ عَنْ السَّيْرِ وَهَذَا لِلشَّيْخِ
وَمَا ذَكَرْنَا وَاجِبٌ كَانَ طَلَبُ
أَوْ اشْتَرَى وَتَمَنَّى وَإِنْ غَرِبَ
وَالْمَيْتَ أَوْ لِي مِنْهُ بِالْكَرْوَنِ
عَلَى الَّذِي يَطْلُقُ بِالْأُولَى هُنَا
وَبَيْتُهُ مَعَ لَحْمٍ صَيِّدٍ يَسْتَوِي
كَالْحَيِّ وَالْمُخْتَارِ وَالْكَاسَةِ
بِالْفَصْدِ وَالْمُتَوَكِّلِ وَالْمُتَوَكِّلِ
خَوْفُ الْمَلَاحِظَةِ وَالْمُتَوَكِّلِ مِنْ مَرَضٍ
وَقَطْعُ نَعِصْنِهِ وَتَمَنُّهُ لِلطَّلْحَا
بِقِيَّةِ الرُّوحِ تَمَلُّوهُ أَتَقَفُّ
قُلْتُ وَتَحُلُّ الزَّادَ خَوْفَ مَا يَفِغُ
طَلْعًا مِنْ لَا أَصْلَهُ أَوْ إِنْ تَحَصَّبَ
وَقَتْلُهُ بِالْذَّبِّ عَنْهُ مَا صَحَّ
صَيِّدٌ لِي أَنْ تَقُولَ قَدْ طَعَنَ
رُشْدَانَهُ فَإِنَّهُ تَقَعْنَا
وَمِثْلَانِ طَاهِرُ الْأَهْلِ الْقَوِيُّ

بَابُ السِّبَاقِ وَالرَّمْيِ

مَنْ ذَبَقَ فَلَا سَبِيلَ وَفِيهِ
وَرَأَى الدَّيْلَ أَيْضًا وَالْحَيِّ
سَبَقَ عَلَى مَا لَوْ مِنْ بَيْنِيكَ
يَكْتَدِي فِي رَسْبِلٍ وَغَنَقٍ
مُطْلَقُهُ بَيَانُ الْكُلِّ سَبَاحًا
وَمَرْكَبٌ وَمَنْ رَمَى وَالْمُسْتَدِي
يَعْبَرُ الْمَوْفِيقَ فَإِنْ ثَانِيًا
قُلْتُ بَوَاوَا زَوْجُهُمْ هُمُ
وَعَلِمَ مَبْدَأَهُ وَمُسْتَهَاهُ
مِنْ أَرْبَعِينَ وَتَسَاوَى الْجَزَيْنِ
مَسَافَةُ الرَّمْيِ لَهُمُ وَالْعَرَضِ
فِي السِّبَاقِ بِالْمُتَوَكِّلِ
وَالسَّيْرِ وَالْمَرْكَبِ فِي قَمَرٍ
مِنْ مِثْلِهِ أَوْ يَدٍ وَأَنْ يَجَالَ
وَيَقْصِلُ الْفَيْسَلُ لَدَى السُّبُورِ
فِي الْحَمْلِ فِي الْعَايَةِ وَاجْعَلْ وَلَا
عَرْمٌ وَلَا نَدْرَةٌ فَيُقْبَلُ أَحْسَدُ
تَعْبَهُمْ شَرْطٌ وَبَادٍ رَامِيًا
وَلَوْ بِي وَصِفَتُهُ لَمْ يَمِهِمْ
فَأَوْ هُنَا لَمْ تَأْتِ عَنْ سِوَاهُ
وَعَدَدُ الرَّمْيِ الْمُصِيبِ كَاتِبِينَ
وَفِيهِ بَلْ فَقَدْ اعْتَادَ يَتَقَفُّ

ورفع

وَجَارَ حَيْثُ رَفَعَتْ يَدَهُ
وَالطَّلَاقُ قَبْلَ رُطْبٍ وَشَطْرٍ
وَحَيْثُ مَاتَ وَاحِدٌ تَقَرَّرَ
وَسُنَّ مَدْخُولُهُ أَنْ يُولِيَهَا
لَكِنْ حُضِرَ مِنْ دُونِهَا
أَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ رُكْنٍ يَحْتَلِبُ
وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا بِمَيَّاتٍ بِالطَّلَبِ
بَابُ التَّحْقِيقِ وَالنَّشْرِ
سَمِعْتُ عَلَى رُجْعِ النِّسَاءِ أَنْ يَقْتَضِيَ
بِالْعَدْلِ يَنْتَهِي لِأَيِّهِ الْإِمَّا
وَدُونَ حَاجَةٍ دَخَلَهُ أَمْسَحَ
إِخْرَاجُ النِّسَاءِ الَّتِي تَنْتَهِي
وَأَنْ أَرَادَ بَعْضُهُنَّ لِيَقْبَلَ
تَقَرُّرُهُ بَيْنَ بَعْضٍ دُونَ
وَأَجَلٌ لِيَكُنْ عِدَّةً سَمَاءً
وَيُقْبَلُ بِلَا بَيْتٍ يَتَعَدَّى
وَمِنْ بَعْضٍ يَتَوَضَعُ زَيْجَرٌ
بِرُغْوَةٍ فَإِنْ بَيَّتَ بِوَجْهِهِ
فَلَا يَتَأَمَّرُ بِهَا فِي الْمَنَاجِعِ
فَأَنْ يَزُولَ عَنْ بَعْضٍ مِنْ بَعْضٍ
وَبِالنَّشْرِ يَسْتَقْدِمُ الْإِتِّفَاقُ
وَمَا هُنَّ قَبْلُهَا اسْتِيفَاقُ
بَابُ الْإِتِّفَاقِ
هُوَ الطَّلَاقُ أَنْ جَرَى عَلَى عَوْنٍ
وَيُجَارَى فِي بَعْضٍ وَطَرٍ وَمِنْ
مَوْتٍ وَبَاتَ بَعْدَهُ الْمَخَالِفَةُ
فَلَيْسَ لِلْمَخَالِفَةِ الْمَرَا جَعَةُ
بَلْ يَسْتَقْبَلُ الْعَوْنُ الَّذِي يَجْعَلُ
وَمِنْ بَعْضٍ أَنْ يَجْرَى بِهَا جَلْ
ثُمَّ الطَّلَاقُ بَعْدَ مَا لَمْ يَكُنْ
مِنْ خَالِئِينَ مِنْهَا الْمَطْلَقُ
وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا بَعْدَ فَيْدِهِ حَيْثُ
وَالْحَقُّ كَالطَّلَاقِ فِي تَقَرُّرِ الْعِدَّةِ
بَابُ الطَّلَاقِ
يَقْعُ مِنْ مَكَلِّبٍ مَحْتَسَرٍ
حَلَّ النِّكَاحِ بِالطَّلَاقِ وَالْجَارِي

وَرَجَّحَ هَذَا وَعَلَى الْبَرْتَابِ
وَمَوْتُ مَرْبِيٍّ وَرَأْيِي الْمُسْلِمِ
قُلْتُ خِذْ الرِّهْنَ وَذَا التَّكْفِيلِ
وَالْقُوسَ وَالنَّشَابَةَ التَّعْوِذَ
وَسَطْرَ قَوْسِهِ وَأَسْمِيَهُ
وَجَارَ لِيَشْرُطَ أَنْ يَحْتَسِبَا
إِنْ عَادَ أَوْحَدُ قَرِيبٍ مُبَيَّنَا
يُسْقِطُ غَيْرًا وَالْإِتْرَامَ مَالِي
مِنْ عَدُوٍّ أَكْثَرُ لَا تَنَاضِيَةً
وَالْفَرَجَ أَنْ يُصِيبَ بِالنَّصْلِ بِلَا
وَالْحَقِّ خَرْقُهُ وَلَوْ بِالْبَعْضِ
وَأَنْ أَصَابَ عِدَّةً أَقْدَارُهُ
وَأَنْ يُصِيبَ ذَلِكَ فِي الْمَبَادِرِ
فِي عِدَّةِ الْأَرْشَاقِ أَوْلِيَا سَا
أَوْ يَصْدِمَ سَهْمَهُ بِنَابِ بَيْتِ
مَا مِنْ وَرَجَّحَ عَامِيفَ فَلَمْ يَصِبْ

بَابُ الْإِتِّفَاقِ

تَحْقِيقُ مَا لَمْ يَجِبِ الْيَمِينُ
كَاللَّهِ وَالرَّحْمَنِ وَالْإِلَهِ
لَا إِنْ تَوَى سِوَاهُ كَالرَّحِيمِ
وَالْحَقِّ وَالْحَقَائِقِ وَالْجَبَّارِ
عِزُّهُ جَلَالُهُ عَظَمَتُهُ
وَحَقُّهُ الْقُرْآنُ كِبَرِيَاؤُهُ
يَذْكُرُ الْإِسْمَ الْخَاصَّ لَا تَدْرِي
وَعَالِيٍّ وَصِفَتُهُ لِلَّهِ
وَالرَّبِّ وَالْعَلِيمِ وَالْحَكِيمِ
وَالزَّيِّقِ وَبَيْنَ صِفَاتِ الْبَكْرِ
وَعِلْمُهُ قَدَرُهُ مَشِينَتُهُ
كَلَامُهُ وَسَمْعُهُ بَقَاؤُهُ

وَالطَّلَاقُ صَبْرٌ وَسَمَاءٌ
صَبْرٌ أَوْ كَيْفَ قَالَ الثَّانِي
مَا حَمَلَ الطَّلَاقُ مَعَهُ سِوَاهُ
وَلَمْ يَنْفَعِ إِلَّا إِذَا نَوَّاهُ
ثُمَّ الصَّبْرُ لَفْظُهُ الطَّلَاقُ
وَلَفْظُهُ السَّبْرُ وَالْإِذَا فِي
هَذِهِ الثَّلَاثِ لَيْسَتْ لَفْظًا
لِلْبَيْتِ وَلَكِنَّهَا مِنْ سَبْرٍ
ثُمَّ الطَّلَاقُ سَبْرٌ وَمُسْتَدَمٌّ
وَيَحْتَمِلُ الْبَيْتُ دَعْوًا مَوْجَعًا
أَمَّا يَحْيَى أَوْ يَمَّا يَلِيهِ
مِنْ طَرَفِهَا بَعْدَ الْجَمَاعِ فِيهِ
أَوْ فِي خِلَالِ جَمْعِهَا الَّذِي يَقْتَضِي
وَأَنْ يَطْلُقَ بِالشَّوَالِ وَالرَّضَا
وَصَاطِئًا لِلْبَيْتِ مَا وَقَعَ
بِطَرَفِهَا حَيْثُ الْجَمَاعُ لَمْ يَقَعْ
أَمَّا يَحْيَى وَلَا يَحْيَى قَبْلَهُ
وَمَا عَدَا الَّذِي جَاءَ زَلَهُ
وَأَرْبَعُ مَلَأَتْ لَمْ يَحْتَمِلْ
بَيْتُهُ وَلَا يَدْعُو وَهِيَ
صَغِيرَةٌ وَخَامِلَةٌ قَائِمَةٌ
وَذَاتُ خَلْعٍ تَحْتَ لَأَمَّا سَبْرٌ
فَصَحْلٌ
وَأَجَلٌ ثَلَاثًا أَكْثَرُ التَّطْلُوقِ
لِلْجَرِّ وَالثَّنَائِي لِلرَّقِيقِ
وَصَحْلُ الْأَسْتِثْنَاءِ فِي الطَّلَاقِ
إِنْ يَقْبَلُ بِهِ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ
وَشَرْطُهُ اسْمَاعٌ مِنْ بَيْتِهِ
وَقَعْدُهُ مِنْ قَبْلِ تَطْلُوقِهِ
وَصَحْلُ تَعْلِيلٍ بِشَرْطٍ أَوْ صِفَةٍ
مِنْ رُوحَةٍ أَوْ سَبْوِيٍّ مَكْلُفَةٍ
بَابُ الرَّجْعَةِ
مِنْ طَلْقَةٍ أَوْ طَلْقَتَيْنِ أَوْ قَعَا
بَعْدَ الدَّخُولِ وَهُوَ مَرَّتَانِ
قَبْلَ انْقِصَاءِ عِدَّةٍ لِقَعْدِهَا
لَكِنْ يَفْقَدُ بَعْدَ هَا بَرْدَهَا

كَقَوْلِهِ أَحْلِفْ أَوْ حَلَفْتُ
بِاللَّهِ أَوْ عَلَيْكَ بِاللَّهِ إِذَا
وَلَيْسَ يَسْوَى الْقَرِيبِ كَاللَّهِ وَلَمْ
يَلَهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَآيَةُ اللَّهِ
وَمِنْهُ نَذْرٌ أَوْ يَمِينٌ لِلْفَضْلِ
وَالنَّذْرُ أَوْ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ لَا
مَنْعَ الْبَرِّ كَقَوْلِهِ مَنْ فِي
كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ لَا كَلِمَتَكَ
فَقَدِمَ الْهَلَالُ أَوْ أَحْرَعَنْ
فَمَاتَ لَكِنْ بَعْدَ أَنْ تَمَكَّنَا
فَلَيْسَ أَقَامَ لَا إِذَا أَحْدَدُ
أَوْ بَيْتٌ دَارُ كَبُرَتْ إِنْ أَتَى
وَجَعَلَهُ مَرَّهَا فِيهَا وَلَا
فَوْقَ الْوَاحِدِ إِنْ فَارَقَهُ
وَلَا أَكَلَتْ الْخَلَّ أَوْ سَمْنَا فِيهِ
أَشْرَهُ أَوْ مَعَ مَبْرَةٍ وَلَا
لَا الْبَيْتُ مَعَ كُلِّ دَائِيٍّ إِلَى
وَأَفْعَلَنْ عَدَا فَعَلَّ الْفَعْلُ قَدْ
أَوْ قَالَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ أَفْعَلْكَ
وَالشَّكُّ فِي تَثَاوُلِ الْعَمُودِ
يَعْنِي لَا مَبْعُوضَ وَأَدَى
لَعْنَةً تَسْكُمُوا أَوْ كَسُوهُ
إِذَا رَأَى وَفِيصًا أَوْ رَدَا

بِاللَّهِ أَوْ أَقْسَمْتُ أَوْ أَقْسَمْتُ
أَرَادَ عَقْدَ الْيَمِينِ بِدَا
يُقَرَّنُ بِبَاوَتَا وَوَالْفَقَسَمُ
أَشْهَدُ أَوْ أَعِزُّمُ بِاللَّهِ
سَكَانٌ يَعْلَقُ التَّزَامَةَ الْقَرِيبَ
هَذَا يَفْعَلُهُ وَتَرْكُهُ فَعَلَى
وَشَرْبُ نَهْرٍ وَحَيْثُ الْمَكْنِ
فَأَذْهَبَ وَرَأْسُ الشَّهْرِ أَقْصَى
رُقُوبَتِهِ أَوْ أَقْصَى إِلَى زَمَنٍ
لَا صَاحِبَ الدَّيْنِ وَلَنْ أَسَاكِنَا
فَارَقَ أَوْ بَيْتٌ حَايَ الْفَرْدِ
فِي الدَّارِ لِلْيَمِينِ بَابٌ وَغَلَقَ
فَارَقَتْ رَدَا وَتَمَاشٍ حَصَادُ
زَيْدٌ وَإِنْ أَتَى أَنْ يُوَارِقَهُ
سَكَحَ أَوْ فِي عَمِيدٍ مَا خَفِيَ
أَكْلُ ذَا النُّورِ لَشَاةٍ مَثَلًا
يَعْنِي فِي النَّاسِ هَذَا أَكَلًا
أَمْكَنَ أَوْ قُوْتَ ذَلِكَ قَبْلَ عَدِ
وَشَكُّ قُلْتُ صَدَّ هَذَا مَرَّكَ
لَا يَقْضِي الْحَيْثُ كَيْفَ الْيَقِينُ
سِوَاهُ أَوْ مَلَكَ مَدًّا مُدًّا
وَلَيْسَ شَرْطًا أَنْ تَكُونَ إِسْوَةً
أَوْ شَاةً أَوْ سِرًّا أَوْ قِبَاءً

صَوْفًا وَكُنَانًا وَقَطْنَا وَحَرِيرًا
لَا حُثَا أَوْ مِنْطَقَةً أَوْ دِرْعًا
وَالْحِلْدَ إِذَا عَادَهُ وَدَائِلَ
ثُمَّ وَعَيْدٌ ثَلَاثًا صَوْمُهَا
إِنْ تَمَسَّحَ خِدْمَتُهُ وَيُوجَدُ
قُلْتُ كَذَا حَقَّقْتُهُ بِالْوَاوِ
وَجَارَ أَنْ يُطْعَمَ وَيَكْسُو عَنْهَا
عَنِ حُثَيْبٍ لَا الشَّرْطَ كَالْقَهَارِ مَا
وَأَفِيدَتْ وَصَوْمُهُ إِنْ أَصْبَحَ
وَيَسُدُّنَ ذَاوُدُ حَوْلَ الْبَعْضِ مِنْ
لَا يَلْتَكُوتُ كَرُّوْهُ فِيهَا
وَمُسْتَدَامُ لَيْسَ انْتِهَالُهُ
رُكُوبُهُ يَحْلِفُ الشَّرْطُ مَا
وَصِيْدُهُ وَبَيْتُ شَعْرِ الْأَدَمِ
وَالْأَذَلُ لَا يَسْمَعُ كَالْتَصَرُّفِ
وَكُتْرُوحُ الْوَكِيلِ عَنْهُ لَا
وَفَائِدَةُ الْحَجِّ فَقَطُّ هُنَّ وَمَنْ
كَفَّارَةٌ أُخْرَى إِذَا آتَى مَا
وَمَكْنَتُهُ السُّكُونُ لَا لِلنَّفْلِ
وَذِكْرُهُ الْأَشْيَاءُ بِالْوَاوِ يَلَا
وَالرَّأْسُ يَلَا نَعَامَ وَالنَّظْمُ يَحْكُمُ
وَالْبَيْضُ مَا يَبِينُ فِي الْحَيَاةِ
وَالشَّرُّ وَالْيَقِيضُ وَالْمُجُوزُ عَلَى

وَلَوْ عَنَيْتَا وَلِطْفِلٍ لِكَبِيرٍ
أَوْ نَعْلًا أَوْ مَكْعَبًا أَوْ قُبْعًا
يَتَّقُ كَذِبَ الْخَيْرِيِّ وَالشَّيْبَانِ
وَمَعَهُ لَيْسَ يَدْفَعُ الْإِمَامَ
مِنْ دَيْنٍ حَيْثُ لَا يَأْذَنُ السَّيِّدُ
وَلَمْ أَجِءْ فِيهِ بِأَوْ كَالْحَاوِي
إِنْ هَلَكَا وَجَارَ أَنْ يَقْدَمَا
لَا صَوْمَ وَالصَّلَاةُ إِنْ تَعَرَّ مَا
صَلَاةً أَوْ يُنَوِّي بِهِ النِّفْلَ صَحِي
وَيُقَالُ دَارُ وَبِهِ إِذَا أَذِنَ
مِنْ يَحْوِي سَطْحًا لَا يُسْتَعْمَلُ
قِيَامُهُ قَعُودُهُ اسْتِقْبَالُهُ
وَالطَّبِيرُ وَالطَّيْبُ وَمَا لَوْ جَا
وَالْحَامُ نَهْ خَانَهُ وَخَبْرُ الرِّجَمِ
وَكَاكِلَةٌ لَكِنْ تَرْوِجُ نَفِي
بَاقِي تَصَرُّفٍ كَيْفَ مَسَلَا
يَحْتَسِبُ بَلِيسَ اسْتِدْمَامُ فَلْيَلِثَ
أَلْبَسَ هَذَا التَّوْبَ فَاسْتَدَامَا
وَمَاءُ نَهْرٍ وَالْإِبَاتُ لِلتَّكَلُّفِ
إِعَادَةُ النَّفْسِ كَشَى جُعِلَ
إِنْ أَفْرَدَتْ لَا طَائِرَ وَسَمَاءٍ
كَالْتَصْفِيلِ وَالْمُسْتَوْرَ الْأَحْوَا
مَا لَيْسَ بِالْمُنْدِي مِنْهُ حِمَاةُ

وَبَعْدَ عَوْدِ مَقْلَقٍ بَقِيَ مَعَهُ
بِمَا بَقِيَ بِعَدْلَاقٍ أَوْ قَعْمَةٍ
فَإِنْ يَمْلِكُ أَكْثَرَ الطَّلَاقِ
تَعْدَمُ النِّكَاحُ بِإِتْقَانٍ
وَحَاثَرُ بَعْدَ عَمَلِهِ أَوْ يَمُورُ
وَحَاثَرُ بَعْدَ عَمَلِهِ الْمَذْكُورِ
وَبَعْدَهُ تَرْوِجُ غَيْرِهِ بِهَا
ثُمَّ الدَّخُولُ وَهُوَ أَنْ يَصْبِيَهَا
فِي الطَّلَاقِ ثُمَّ عَدَّةُ لَيْسَ
وَبَعْدَهُ حَلَّتْ لِرُوحٍ قَبْلَهُ
بَابُ الْإِبِلَةِ
بَيْنَ تَرْوِجٍ وَصَحٍّ أَنْ يَطْلُقَ
لِغَيْرِ مَنْ أَوْ طَلَّقَ تَرْوِجًا مَطْلَقًا
أَوْ رَأَيْتُ عَنْ ثَلَاثَ عَامٍ إِبِلًا
حَيْثُ الْجَمَاعُ لَيْسَ مُسْتَعْمَلًا
وَبَلَّتْ الْإِبِلَةُ بِالِتْلَاقِ
بِالْقَبْرِ وَالِاتِّاقِ وَالطَّلَاقِ
فَلْيَمْلِكِ الْمَوْلَى شَهْرًا أَوْ يَمْلِكِ
مِنْ وَفْقِهِ أَوْ يَجْعَلُ الْمَرْجِعَ
وَبَعْدَ ذَلِكَ يَخْرُجُ مَنْ أَلْجَى
بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْمَرْجِعِ حَالًا
فَإِنْ أَلْجَى بَيْنَهُمَا مَعَانِدَةً
فَلْيَرْجِعِ الْقَضَا عَلَى وَاحِدَةٍ
وَأَجَبْتُ نَوَاطِئَ بَعْدَ الْقِسْمِ
وَحِجَّةُ كَهَانَةٍ أَوْ مَا التَّرَمُّ
بَابُ الظَّاهِرِ
ظَاهَرُهُ تَشْبِيهُهُ لِرُوحِيَّةِ
بِحَرَمٍ كَامِلٍ وَعَمَلِهِ
كُنُوزُهُ أَنْتَ عَلَى كَابِتِي
أَوْ قَبْرِ لَيْقَى أَوْ كَرَمٍ عَمَلِي
وَحَيْثُ لَيْسَ بَعْدَ الطَّلَاقِ
كَمَا يُدْعَى إِلَيْهِ بِإِتْقَانٍ
وَلَا يَجُوزُ الَّذِي قَدْ ظَاهَرَ
وَعَادَ وَطَةَ قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَا
بِالْعُقُوقِ وَالصَّوْمِ فَالْإِطْعَامُ
تَكَاثُفِي فِي الْوَعْدِ وَالنِّسَامِ

١ وفي نسخة صوفاء براقتا كنانا . ولو عنيقا ولطفل صكانا

القذف رجم الشقاق بالزنا
وحد من يرمى بذلك فخصنا
مالم يرمي على زناه أو فقهه
أو يدين بفدنه من وجهه سنة
كقوليه يا زنا من أشهد
بأنه إن صادق مؤيد
فيما يمينها به من الزنا
وليس مني فربها بل من زنا
يقول ذلك أرميها بل فقله
وحاسا يقول بهد وعقله
ولعن الله على من يرمي
إن كنت فيما قلت من كذب
فخصناه باللعان لم يحد
بثبوتها وينفي عنه الولد
وقام فقه فقه محققه
وحرمت فلا يجل بعد له
وتستحق أن يحد للزنا
مالم يلا من يجل ما قد لعنا
فكن أقول بأنه لقد كذب
في القذف لي ونيل القذف
فلا يحد بعد أن تلا عنه
لكن يحد معه غير خمسة

باب العنة

تستدر وجهه عن الوقاة
والنسخ والملاق في الحياة
قودة الوقاة ثلث عام
مع عشر وأصاير الأيام
أو مع ذات الحمل بالقتل
فإن تم من فسخ أو ملأ في
فإن ملأ وصحبها الوقاة
وغيرها ثلاثة أقسام
وحيث كانت ذات بأس أو غير
فإن ملأ ثلثها بها ففسخ
وإذا رقي عن وقاة يعلها
نعتدا أيضا بأقسامها

وتشمل الفاكهة الميموت
والموز والبطيخ والمانا
واللبن ما استيق والقند ولا
والنم والشحم الذي للبطن
والجند والكربس وقلب ومعا
والأكل والشرب وتم ورطه
كما حكم في الرمان والمشمص
ذو الكذا مسكه والقصب
تناول منه كذا تفحص
وبلع سكر وحبيز كذا
كعيب وما يشرأك حواء
لا قسمية وسعفة والضم مع
أو اشترى مع غيرا ومن وكلة
والصدق فانه لا الوقت
وكل دين وعلى من يعسر
وأم قمع لا مكاتب ولا
وما أصيف مثل دار المسرق
وما لادبة للمسروب لذي
وباب هذه الجدي سمكت
فهو لو هو وب ومقر وليلما
لا حيث جيط الثوب منه والسدا
فلسه والثوب لا الفرس انعد
قلت يمتق الثوب لا في البسا

وعن ورطبا وتينا
رطبا وما ليس برطب كانا
ما خيار وكفقا مثلا
والية ما وسنام اليد
والتمن والزبدة والدهن معا
مختلفات كالزبيب والعنب
منه وأكل وأبلاع السكر
منه ولكن أكله والشرب
والدار صارت غير دار عدم
لا من رمان ويبرمي ثقله
أو سكر وما يولق مشراه
دين وما قال أو عيا رجع
وممكن الخوص في الحلو ولا
ولا مياقة وعكسا فافقوا
وعير ذي الزكاة والمدبر
نفع الذي استوجرا لا جملا
فإنه للملك بعد أن عتق
وقول ذ الباب لهذا المنفذ
وليس ما من به وعز لت
مضى ومن عز لك ثوبا عكسا
أما أن يقيس وأز سيدا
بالنوم أو صارد نارا أو قنق
ذا وأرتدا أو يبريه أسا

وحيث كانت بما لا فالاعتبار

سَيُنْزِلُ فِيهِمَا نِسَاءً لَّهُمَا
 فِيهَا نِكَاحٌ غَيْرُ الَّذَيْنِ
 أَنْتَ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ
 أُولَئِكَ حِجَابُ اللَّهِ
 لِيُفْهَمَ الْكَلَامُ وَلِيُتَذَكَّرَ
 أُولَئِكَ هُمُ الرَّاغِبُونَ
 إِلَى اللَّهِ وَأُولَئِكَ
 هُمُ الْمُنْتَجِبُونَ

أَوْ جَمِيعًا مِمَّنْ لَقِيَ إِدْرَاسُ
 رَقِيقُهُ وَحُطَّتْ لَهُ إِذْ هَلَاكَ
 أَوْ تَمَّتْ مِنْ بَدْوٍ وَطَوَّاجِهِ
 وَفَتَاتِهِ فِي ذَلِكَ الْمَسْجُودَةِ
 فَقِيلَ أَمْسِكْ كُلَّ الْأَمْسِئَةِ
 وَجَارِ الْبَيْتِ بِوَيْ الْبَيْتِ
 وَقِيلَ وَبَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ
 أَوْ عَمَلًا يَكُونُ لَهُمْ لَعْنَةُ
 وَإِنْ تَكُنْ فِي عَصَةِ عَبْدِ الْغَنَاءِ
 أَوْ عِدَّةٍ شَدِيدًا حَسْرًا
 وَحَيْثُ كَانَ فَرَسٌ وَضَحْلُهُ
 أَوْ حَصْبَةٌ فِي ذَاتِ حَصْرٍ جَانِبِ
 وَالشَّهْرِ فِي ذَاتِ الشَّهْرِ مَقْبَرِ
 أَوْ قَدْرُهُ فِي ظِلِّ حَيْثُ دَسَرِ
 فَضْلُهَا أَيْ لَعْنَةُ وَهَيْلَتِهَا
 إِلَى الرَّجِيمِ الْأَنْفَاقِ
 وَمَسْتَحْيٍ بِدِ الْفَلَاقِ
 وَلَمْ يَخَفْ نَعِيرَ الْوَالِدِ الْأَسْبَحِ
 وَالْبَيْتِ الْكَلْبِ كَالْبِ الْأُونِ
 وَهَامُورِي فِي عَصَةِ الْبَيْتِ
 مِنْ بَيْتِ الْإِلَهِ بِمُجْرَجِ
 وَلَمْ يَكُنْ فِي عِدَّةِ الْوَدَاعِ
 مَوْلَا أَوْ تَرْسِ الْبَيْتِ

وَهُوَ الْحَطُّ غَيْرَ شَجَبٍ
وَالْقُحْنُ وَالصُّوْبُ غَيْرَ خَافٍ
رَدَّةُ الشَّمْسِ لَا دَعَا كَلَامٌ
أَوْ حَطٌّ أَوْ أَشَارٌ أَوْ قَدْ كَبُرَ
عَلَيْكَ وَالْعَامُ مَشْهُورٌ هُنَا
مِنَ الْيَعَامِيدِ حِكَاةُ الْأَصْلِ
قَالَ وَأَعْنَتُ شَمْرَةَ أَنْ يَسْتَلِمَا
عَافِي تَشْبِيهُ الصَّلَاةِ نَسِيْلًا
كَيْفَ يُصَلِّي عِلْمُ الرُّوْبَا
أَشَارَ أَوْ سَمَاءَ فَالرُّفْعَ رَأَوْا
وَإِنْ أَرَادَ وَهُوَ حَاكِمٌ فَصَلَاةٌ
يُرِيدُ أَوْ عَلَيْهِ لَا أُسْلِمُ
فِيمَ يَسْتَشِي وَلَوْ بَانَ نَوَى
رَبِّهِ مَثَلًا فَعَلِمَهُمْ دَقِيقًا
لَا ذِي أَوْ يُغَيِّرُ حَقٌّ مَثَلًا
تَعْلَفُ فَعَلِيَّتُهُ يَكْلُمَا
وَبَادَتْ كَلَامًا رَدَّتْ بَسْرَ

ذَا السَّحْلِ ذَا الْعَبْدِ وَهَذَا الرُّبِّ
 يَكْبَرُ وَالْعِزُّ وَالْجَمَافُ
 وَالْأَمْرُ وَالنَّيِّفُ وَالنَّيِّفُ
 لَا يَنْ يَمِيلُ أَوْ يَسْجُ أَوْ قَرَا
 وَأَحْسَنُ الشَّيْءِ لَا أَحْسَنُ نَسَا
 بِمَامَعِ الْحَمْدِ أَوْ الْأَجَلِ
 وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ لِلْهَادِي كَمَا
 قُلْتُ التَّوَارِثُ هُنَا مَا لَسْنَا
 لَهُمْ إِذْ سَأَلُوا النَّبِيَّ
 يُعْزِزُ قَاضِيَ الْبَلَدِ الْقَاضِي لَوْ
 لَهُ وَلَوْ دَرَى بِهِ أَوْ عَزَلَا
 وَإِنْ يَقُولُ وَاللَّهِ لَا أَكَلِمَ
 فُلَانٌ عَلَى قَوْمٍ يَسْلَمُ وَهُوَ
 لَا فِي وَرَيْتُ كُنْتُ دَاخِلًا عَلَى
 وَأَنْ حَرَمَتْ دُونَ إِذْ فِي أَوَّلِهَا
 تَحْلِيْلُ بَارِئُ رُوحٍ مَرَّةً وَمَا
 قُلْتُ وَلَا يَطْلُقُ فَاتَّعِيدُ مَنْ

باب المذير

مَنْ كَانَ بِالْعَقْلِ يَعْقِلُ مَسْلَمًا
قُرْبَةً أَوْ صَنْعَهَا وَلَيْسَ شَيْ
خَلَقَ بِالْمَقْصُودِ أَوْ مَقْصَدًا
بِهَادَةِ الرِّضَى وَسُورَةِ الْكَلِمَةِ
وَكَلَامِ الْيُوسُفِ وَالْجَمِيدِ

فَقَدْ رَسَوِيَ الْبِجَاحُ أَنْ يَلْتَزِمَا
كَلِمَةَ اللَّهِ عَمَّا أَوْعَى
مَا مِمَّنْ يَكُنْ بِالْقَلْبِ نَذْرًا لِلْجَنَّةِ
فَهُنَّ مَنَالَايَ الشَّيْءِ الْقَرِيبَةِ
وَهَكَذَا تَقْلِبُهَا لَا مَسْجِدَ

من سبها ثم وامر بعت ولد
صار ابنا ان يرضع ثمانية
مئة قال نال من كل شبع
وقيل حول الرضاع قد وقع
وصار من وجع من سقت اياه
ولم يرضع كل منهما احدا
واضحا من البهائم حالته
واضحت هذا الزوج ايضا غنة
وام كل جدي له والاب
حدا له من الرضاع والانس
ويبقى فرقة بين النكاح
دون الاصول والمواثيق فاعلم
فيمر النكاح بينه وبين
ما قد مضى في باب مفصلة
وتمايزت في حق المهرج
من اهل هذا الطول لا الغرض

لزوجته من نفسيها تمكن
مؤنة وكسوة ومسكن
يعرفهم وقدرة الانسان
وقوتها من ميسر مدات
واجب من غير مد فقط
لكن لها مد ويصف من ريشة
وتسحق حاد ما يشغلها
ان كان ذلك عدا فليشغلها
وقبعت بغيره من الاقل
او عن صداق حيث لم يكن مهر
ودو البسار والامان سقفا
على الاصول والغرض مطلقا
ليس له في الرضاع معتد
وتجوز في كالمجنون والضعف
ثم على رب البهائم المؤن
بحسب لا يضر تركها البدن
ولم تكلف فوق ما يطيق
من حمل وثقلها الرقيق

وصومه وان يتم في السحر
وان يمتا في نهارا
وركة كذا وتجد يد الوضوء
كطول ما يقرب في الفرض وان
وصوم شهر با فتراف محكي
والى بيت الله لا ان عينة
ولا ركوع ويجوز ممكن
من قرب والمفسر المالك في
يركعتين في الصلاة وعلى
وليقض في نذر صيام عينا
مثل الاثناين لتكثير بدا
لكل يوم فيه عدا ابطال
يصومه لسمية او قضيا
والعد حر يومه وباع في
ونذر عاتيان ما من الحرم
وان يعينه لذيخ بالسراة
وكل ارض ليعني عينة
لها فان نعدم فليأخذ من بقر
ودرها للصدقات والجهاد
ونذر هدي كصحية الحرم
يوجب باحي تصدقا ومالك
يمن عنه واهل الكفير

صلاته ان كان الاثم اسر
وكا لصلاة قاعدا واختارا
اما صفات قرب فتقصر
بندر مشى الحج من حيث سكن
لا البعض من يوم ويوم الشك
ولا يضييق وقته حج السنة
فصح للحجوز نذر الدن
ذميه والصوم يوم لا كف
ممول تصدق قد نزل
جميع ما الوقوع عنه امكنا
به وصوم دهره مدا فدا
ونذر صوم يوم يقدم الملاء
في غير وليمرك ما يقيا
صحي فبايان بطله اضطفي
كالحيف الا عقارا ووجا حسم
سما للصدقات والصلاة والوصيا
حننا وتم فرقت والبدية
ثم الشياه السبع والذوق فقر
في جهه كذلك عرما ويعاد
ونذر اعدا الطهي والمعبر
به وفي مال غير الا يتقال
ان يسلموا ايذب وفا النذر

اهل القضاء وسباية تعيم | اهل الشهادات فلا حرم وصم

لكن له ان يطلب الزيادة
من مؤن وكسوة معتادة
باب الحضانة

ومن يبارق زوجة لها ولد
منه استحققت حضانة ذلك الولد
بالعقل والإسلام والحريّة
وكونها من نكاح خالصة
وقد فارقها بالخلع من سفر
وجاز حضانة ما قبل ذلك كسر
كتاب النكاح باب

القيل أما حضانة أم أو خطا
أو شبهة أم أو أم ذاعدا الخطا
قال بعد قسمة الزوج والشخص بما
يقول ذلك الغالب فليعلم
والخطا السهم الذي رماه
إذا أصاب غير من نسائه
وحد شبهة أو أن يضربا
شخصا بشئ قتله كن يعلما
وفي بيوت العدل القضاة شقي
وأوجب في العدل الآن غنى
فإن عفا ولينه على وجه
فناظر في حق من جرح الدين
بأخذها من ماله بمشكته
على الخول كذا مؤنشة
أما الخطا فإوجب له الزينة
وخصف شست في النادرة
ولذين يعقلون حلفت
ولثلاث من سنين أجلت
وكا خطا عدا الخطا فبا سبق
لكن هنا التلبيح فيها مستحق
فصل

شرط القضاء ان يكون من جنى
مكلفا ملزما ما حكمت به
ولا يكون للقبيل والدا
وإن علا ولا يكون سيدا
وعهدة القيل بالآليات

يعرف أحكام الكتاب والسنة
عرب وقول العلماء والروايات
ذو شوكة ونافذ قضاة
فيه ولا يصلح والمثل ندب
لغيره وعاد كل صورة
غير معين يعزل من أهل
بدل بشاهدين أو بشهرة
عربا قري أصلم منه أن يلي
يدون ما قلناه وأقرال ذا
عم ولا القيم للأيتام
ويأجرون وذهاب بصيرة
تغفلا والفقير لا الإمامية
قاضي يموت إذا كان يتعزلا
قاضي به لكن أنا لا يرتضى
شخص من يرفع ظلما إن حضر
إليه أو توردى إن جهلا زعم
إطلاق مظلوم وللتعزير
والوقف إن عم ومال الطفل
عفا فقها قد أجاد الخطا
لنقل اللفظ من الصوابين
ورتب الأصم مسمعين
من جهلا لا جله ذا العمل
بخطه ونسخة للمستحق

بجته كاف والاجتهاد أن
والقيس والأنواع منها ولغات
وإن تعددت فمن ولأه
وهو على معين القطر يجب
بحاجه وحول وكيرة
إلى الإمام وحرام لو قيل
وخوف ميل ولهذا الكره
ويعزل القاضي بظن الخلل
أو ظهرت مصلحة وتقدرا
ونائب لا من عن الإمام
والوقوف بالآلهما وسمع خبره
كذا ينبغي وأن لا ينسبه
وحيث لا فتنه فليبدل ولا
ويشهد العزول مع عدل تقوى
أدابه نعم في المجلس المظفر
عليه نسخة وإن غاب رقم
وأطلقا لعدم الحضور
إن شاء ثم الأوصياء والصلى
وبعد ذلك استكتب عدلا شرطا
ورتب اثنين مسترحمين
ورتب اثنين من كمين
بخطها والأجر فاجعله على
وكتب القاضي بكم وثوق

أو غيره كالعهد والآمان
وكونه عن قاتل لمن يقتل
إما بريق أو بغيره
فهذا المثل في عهد قتله
وهذا المثل في عهد قتله
ويقتل المحرم بالآحاد
وليس في كل المقامات
بل يثبت القصاص في عهد قطع
من يقطع عهد الآحاد مع
وكل شرط للمقتل قد سلف
في العهد شرط في القصاص في العهد
مع شركة القصاص في العهد
وقد نص في العهد بغير
ويقطع العهد بالآحاد
لم يشر إليه في العهد
وان جنى بغيره أن يجره
الإبريس أو بغيره أو غيره

باب الديار
في كل من مسلم إذا قتل
بغير حق يائه من الرب
وقال يائه يائه بالثقات
منها ثلاثون من الثقات
ومن جانيها الثقات
قل أربعون كلها جوايل
وهذا التثنية في عهد الخطأ
وهست في عهد الخطأ
من الخطأ الجاني بالاجماع
عشرون ثم الجاني من جاني
والجاني من بني المؤمنين
والجاني من بني المؤمنين
ومن يات الناقة المفاض
تمامها ولو بالاقتران
وحيث كانت كلها معدومة
أو بعدت لنفسه أو لغيره
وفي ثلاث غلقت مع الخطأ
في العهد الذي سلف

وبعد جمع القصاص فليجلس
في أدب باللفظ ثم عزرة
في الناس وليس في الإكرام
لمجلس المسلم رفع حبرنا
فأمرأة ندبا فسايقا فمن
كأنكم في المفق ومن قددر
وأنتكم في المسعود فأكره أمره
ونصبه الثواب والواجب إن
والحكم بالندف من غير كفا
وأكره له حضوره ولينه
يحرر والذي إليه يهدى
من غير خصم عهدت قبل القصاص
وخطأ قطعا وظنا بقصاص
والنكاح إن يكن غير خطي
كذا العرايا وذكاة الحمل
أو بعد أربع من السنين
خلاف تزويج بلا ولي
وليسكتا ويقبل من الدعوى له
مكلف ملتزم قدا دع
وجاز حقه حقه إن يجهدا
دينها وصفا وأخذ ماله
وعبر حيس دينه وميمنا
طريقه وباعه وحصلا

مشاورا في الحكم وليزجر مسمى
وشاهد الزور ندبا شهرة
ما بين خصمين أو الأخصام
وقدم المسافر المستوفزا
ليرفع في حصومة فلا يئن
ولتجد مكان رفق مجلسا
وفي قضايا افتقرت لا يكره
يجلس الحكم والزحام قد أمن
عامل أو عنه وكيل عالما
ليصدق بل يمن له حصومه
سكت ولا يملكه قرضا
يذهب لا يأخذه أو عومنا
يخير الواحد مهما عرضا
مثل خيار مجلس حيث نفي
بالدم أو نفي قصاص التقتل
سكت من قد قددت قريسا
وشاهد ما هو بالمرضى
فليسكتا إن عرت جهالة
أمر أخيا مثل أسكتا معا
ثم تقاصصا كان يتجددا
إن أمن الفتنة في أسكتا له
لا التقت والزائد إن تعينا
جدا له كالكسير للصحيح لا

يَعْنِي هَذَا إِذَا كَانَ مُتَمَرِّزًا
إِنْ أَدْعَى صَحِيحَةً يَأْنِ ذِكْرُ
لَا مَا يَحْتَجُّ وَجَسَّ الثَّغِيرُ
وَلِيَصِفَ الْعَيْنَ يَتَوَدَّ كَالْتَلَفِ
لِعَيْنِهِ الْقِيَمَةَ وَلَيْدُ كَرْلَهُ
السَّيِّئَةِ السُّدُودِ فِي الْعَمَارِ
وَلَوْ لِي وَذَوِي عَدْلٍ تَكْسَحُ
وَالْجَرَّ عَنْ مَوْلَى وَجْهِ الْعَمَلِ
وَسَمِعَتْ دَعْوَى النِّكَاحِ مُطْلَقَةً
وَأَنَّهُ قَاتِلُ زَيْدٍ عَمَّ مَدَا
أَوْ شَرَكَةٍ يَأْتِيهِ لَا عَمَلًا
مُنَاقِضَ السَّابِقِ كَالشَّهَادَةِ
ثُمَّ عَلَى آخَرٍ وَالْمُعْتَرِفَا
وَالْمُفْصَلُ الْجَمْلُ وَالْأَصْلُ تَرَى
وَلَزِمَ التَّسْلِيمُ لِي وَأَنَّهُ
يَخْرُجُ عَنْ حَقِّ أَوْ أَنْ يَسْأَلَهُ
طَالِبُ الْجَوَابِ قُلْتُ لَا إِذَا
كَمِثِلُ دَعْوَاهُ عَلَى أَجَلٍ
وَالْعَمْدُ فِيمَا لَوْ أَقْرَبَ سَلَا
وَسَمِعْتُ فِي الْفِي كَالْأَرْضِ عَمَّا
وَلَا يَقْدِرُ نَجَّةَ الَّذِي وَجَدَ
وَوَجَّهَ النِّكَاحَ قَدْ مَنَعَهَا
وَلَوْ يَقُولُهُ لِي الدَّعْوَى إِلَى

يُعْطَى وَلَا عُقُوبَةً وَمَنْ ذَكَرَ
تَلَقُّيًا لِلْمَلِكِ إِنْ كَانَ أَقْرَبَ
وَنُوعُهُ وَالْقَدَرُ قَلِيلَيْنِ
وَأَنْ طَرَأَ حَيْثُ لَهُ مِثْلُ تَلَفٍ
نَاجِيَةً مَدِينَةً مَحَلَّهُ
لَا الْفَرَضُ وَالْإِبْصَاءُ وَالْأَقْرَبُ
وَلَا ذِيهَا حَيْثُ اشْتَرَا طُهُ النَّصْحُ
إِنْ كَانَ فِي دَعْوَى نِكَاحِ الْأُمِّ
مِنْهَا بِلا مَهْرٍ لَهَا أَوْ تَلَفَةٍ
أَوْ خَطَأً أَوْ شَيْبَةً يَتَوَدَّ فَدَكَ
مُكَلِّفَ عَيْنٍ فِي دَعْوَاهُ لَا
لَهَا كَيْلًا لِقَوْلِ أَدْعَى الْفَرَادَةَ
وَآخِذَهُ وَإِنْ سَمِعَهَا أَنْقَى
بِقَاءَهُ إِذَا بَعِثَ قَسْرًا
يَمْنَعُنِي مِنْ ذَلِكَ أَوْ مَرَّتُهُ
جَوَابَ دَعْوَاهُ وَمَا كَالْأَمِيلَةِ
قَرَأَ فِي الْأَحْوَالِ تَفِي صِدْقًا
إِنِّي أَكْثَرُ تَبَتُّهُ لِشَيْلِ الزُّبُلِ
لَحْدُ قَدَرٍ أَوْ قَصَا مِنْ جَلَا
وَفِي النِّكَاحِ أَمْرًا وَجَبَّهَا
ذِي مَنَعَةٍ فَأَمَّا لَيْسَ تَحْتَ يَدِ
عَلَى شُهُودِ الْإِعْزَافِ مِنْهَا
ثُمَّ أَدْعَى فَإِنْ أَقْرَبَ ثَبَتَا

بِالْقَتْلِ فِي شَهْرٍ حَرَامٍ وَلَزِمَ
تَغْلِيظُهَا فِي قَتْلِ حُرِّهِ الرَّحِيمِ
ثُمَّ الرَّهْوِيُّ ثَلَاثُ مَسْلُومَةٍ
وَكُلُّهُ يَدِي كُلُّ مَنْ تَنَصَّرَ
وَفِي الْجَمْعِ عَلَى الْخُصْمِ مِنْ مَهْرٍ أَوْ
وَكُلُّهُ يَدِي مَابِلَ الْأَوْتَارِ
وَدِيَةِ الْأَنْقَى بِكُلِّ حَالٍ
يَصِفُ الَّذِي قَدْ تَرَفَّاهُ الرِّجَالُ
وَالطَّرْفُ الْأَشْلُ بِالْمَحْكُومَةِ
وَالرَّمُ فِي قَتْلِ الرِّقِيقِ الْقِيَمَةِ
وَفِي الْبَيْنِ الْبَيْنُ أَوْ أَمْسَهُ
وَالْعَدَمُ شَرَا يَمُوهُ مَقُومَةً
وَالسُّنَّ وَالْإِبْصَاحُ حَسْرَتُ مِنْهَا
وَالشَّهْرُ وَالْقَتْلُ شَهْرُهُ يَجْعَلُ
وَأَنْ يَشْرَعَ فَالْطَّلُّ كَالْمَقُومَةِ
وَسَائِرُ الْجَمْعِ بِأَحْكَامِهِ

فصل

في إباحة الأطراف وإزالة المنافع
في الأدبَيْنِ أَوْ جَوَابِ كَرَالِيهِ
كَذَلِكَ فِي الْعَيْنِ أَوْ السَّرِيَّةِ
وَالشَّهْرِ ثُمَّ فِي الشَّهْرِ
وَفِي الْبَيْنِ ثُمَّ فِي الرِّجَالِ
كَذَلِكَ فِي الْأَلْيَمِ ثُمَّ تَدْنِيهَا
وَالْأَشْيَاءُ كُلُّ رَقِي شَقَرِيهَا
وَالْأَنْفِ أَيْضًا وَالْجَوَابُ الْأَرِيَّةُ
عَلَى جَمِيعِ مَا مَضَى مَوْزُونَةً
وَفِي السَّانِ وَالْجَانِ وَالذِّكْرِ
وَمِنْ بَيْنِهِ ثُمَّ سَمِعَ وَيَصْرُ
وَعَمَلُهُ وَشَيْءٌ وَذَوِيهِ
وَمَضِيهِ وَصَوْرَتِهِ وَنُطْقَتِهِ
وَبَطْنَتِهِ وَالْمَشَى وَالْأَرْجَالِ
وَلَذِهِ الْجَمْعُ بِالْإِبْطَالِ
(بَابُ دَعْوَى الدَّمِ وَالْقَسَامَةِ)
مَنْ أَدْعَى قَتْلًا عَلَى سِوَاهُ
فَوَاجِبُ تَقْصِيلِ مَا أَدْعَاهُ
وَأَشْهُوَالِدَعِي الْقَسَامَةِ

بشرط لو ثبت معه أي علامة
بها يظن صدق ما يقول
كان يرى عند العبد القليل
وحيث أقسم الولي بالصدق
تجيب بصدق دية ولا تؤد
والمدعي عليه قبل نفسه
إن لم يكن هناك لو ثبت يعلم
فجعل الشك أيضا كالولي
ومن أراد ذلك فلا يفعل
باب الكفارة
وكل نفس إن تكن حرة
في قلبها كفارة حرة
ووافقت في سائر الأحكام
كفارة الظهار الأطلاق
باب الحد الزنا
ومن يثبت موضع الجنان
في فرج أجنبية فزنا
أما يكون بمحض عهد الزنا
أو لا يكون عند ذلك شخصاً
فالخصم المالك الذي
بأشروط في نكاح نافذ
والحد من حد من امرأة
أو رجل وجلد غيره مائة
وتعد ما التزيب قدر عام
مسافة القصر على التزوير
وقدر واحد الرقيق الزاني
ينصف حد غيره ما جسدان
ثم اللواط كالزنا إذا جرى
لأنه أن يهيمه بل عذرا
باب التعزير
وفي العاصي على التعزير
أن لم يجز حد ولا تكفير
يقرب أو عس كذا الكلام
أو غيره مما يرى الإمام
فمن رأى تعزيره يعزيره
فلا يصل أدنى حد ووجه

وليسوي إن لم يكذب وأجمل
وسمعت لثاني بيتة
وربما الذي وإن حضر
على الشكوت أو رأى الإنكار
قضى به وذلك حيث يشهد
ولين القاضي وصيه حكم
من غير حدس وعقاب رضي
في ظاهري وماله أن يمتصا
بالعلم كالتعديل والتقويم
وغيره بشا هديه واشترط
كشاهد ولو روي بحضر
عذرا ولا لا ينفه أو ساكه
أي ذكر أينطق حر أسليما
موجبة حدا ولم يكن أصر
فيه ولا حد ولعن وهبسا
وعنية المسير فسقا وليب
ومرة لعظم فيه جرح
كقذف يقول إن ثبت
لأن أقر قاذف يكذب به
خلا كسمع الدف أو مع صبح
والرقص أو سمع الغناء إذا كان
لم يسم بالجر والدفع فلا
عذره دينا وذا من حرنا

يخلف في العقار والذي يظن
وملكه هذه لا نسيته
يحكم وإن جاور عدوي وأصر
أو أظهر العزة أو نوارى
فلا لا باض ولا على العدو
وللمووب وعلى الراضي الحكم
في أول ونافذ هذا القضا
معتقدا بطلانه إذا ادعى
لأن حدود رينا العظيم
أن يقتل الكذيب لاهو وخط
خط ومن عنه يروي جوز
على ثبوت ما ادعى الحجة له
عذرا على كبره ما أقدم
على صغير ككذب لا أصر
قلت يسلم كذا السيفاه جما
نرد وسمع لشعار من شرب
أو نكاح مع قرأين أن قد صلح
ولا أعوذ للذي أذنبت
له مروءة بالآلاف به
ولعب الحام والشطرنج
وحرقه دينة ليست لا لب
يقبل أن يشهد لبعض وعلى
بفرج منه وعكس كزننا

باب حد القذف

إذا زنى الإنسان فصح ما يزنه
فأذا زنى وحده فصح ما يزنه
ولا يحد وأما القذف فصح ما يزنه
بل غير أن كان ذا تكليف
والشروط مع تكليفه أن يصدق
بما عيضا شيئا مكلفا
فبحد الرقيق أمر بعين
وكل حر ضربه بغير
ولا يحد حيث ثبت الزنا
ولا يحد في زوجته إن لا عينا
ولو عفا المذنب فحقه سقط
وحيث لم يجب فحقه سقط

باب حد شرب المسكر

وشرب كل مسكر حرام
به بخلاف الشارب الأمام
بشره مكلفا فحقه ساقط
مع عليه التحريم والاشكار
بما يهدي عدله والأقرار
لأمره والعنف والاشكار
وحد في الحر أمر بعين
وفي الرقيق بضعة عشر
والأمام بعد أن يعجز
بما يساوي حد القذف

باب قطع الشريعة

ويقطع المكلف المختار
بشره بضعة أربع دينار
من جزره ما لم يكن له انتهي
بالمالك أو بغيره فليعاقب
فلا يجوز قطعه إذا سرق
ما بعثه ملك له أو مستحق
ولا مال أصله أو في عهده
وعجزه أو موجب لقطعه
فإن بعد ذلك مرة طرف
فحالت بعينه الذي سلف
فالأول إليه فإما من يدين

بعد زوال الفسق والسيادة
لا الرق والكفر الصبي البدار
عليه بالقتل على الشهود
خطا ولو بالفقر لا الأبعد
شهادة إلا إن يمال شيئا
يشهد بالمئل له ولا كان
وبغافل بإمكان الغلط
ما فيه حق أكد لذي العلاء
والخلع والرضاع والعناق
ملا أئما وشرا البعوضة
كالبيع والرهن والجار وهذا
من غير مضمور بلا منازع
ومن أناس عماد مما يحصار
أنكر منسوب اليه وطعن
سبب تلك الأصل أو فيها أذن
هلاكم أو خصه عذرا فجمع
لأن يكذب أو يعاد أو فسق
عند قرينة اضطراب الضمير
يجمع أعمى لوروي أو ترجمها
بمن أقر أو سماعه سبق
تكميم قاض ليلال الصوم
في ترجمها فلت كميل مكمله
والموت والإعسار والعناق
عامة وكما لشهادة المعادة
أو المعادة لرفع العكار
أي في سوي الحسبة والشهود
وحاملي العقل بفسق شاهدي
ووارث يخرج مؤروثا كذا
ويوصية من المال لمن
يشهد لقطع الطرقي رفقة فقط
وبالبدار قبل أن يطلب لا
كالعفو في الفصاح والطلاق
ونسب لا الوفاء والوصية
رأى وليك تصرفا بيسد
وكالبنا بالطول أو تسامع
وسمع القول مع الإبصار
في نسب بلا معارض كانت
والموت أما ذات قرين فليدين
أو شهد الأصل لدى الحاكم مع
أو فوق عدوى عيب أصل تقوى
وباختيار باطن للعسر
ولذي ركن بصحة وما
ويشهد لأعمى الذي قد علق
عماه في المعروف عند القويم
وللزنا أربعة أن أدخله
وليسوى هذين كالطلاق

وَيَعْدُهَا الْبُشْرَى مِنَ الرِّجَالَيْنِ
وَنَالَتْ بَشْرَى الْيَدَيْنِ فَاقْطَعِ
وَرَجُلَهُ الْبَشْرَى عَامَ الْأَرْبَعِ
مِنْ مَقْعَلِ الْكُفْرَيْنِ مِنَ الْقَدَمِ
وَيَعْدُهَا الْقَبْرُ مِنْهَا الْحَتَمُ
وَأَنْ يُوْخَرْ قَطْعُهُ حَتَّى يَسْقُطَ
كَفَاهُ قَطْعُ وَاحِدٍ عَمَّا سَبَقَ

بَابُ قَطْعِ الطَّرِيقِ

هَمْزٌ فِي رَقْعَةٍ يَرْسُدُ وَالْمَنَاسِ
فِي طَرِيقٍ بِقُوَّةٍ وَبِأَسْبَابِ
بِشْرَطِ تَكْلِيفٍ مَعَ الْإِسْلَامِ
وَقِسْمِ الْأَرْبَعِ أَقْسَامٍ
إِنْ يَمْلِكُوا مَعَ أَحَدٍ مَالٌ يَمْلِكُوا
وَيُضِلُّوهُ ثَلَاثَةً وَيَبْزُلُوا
أَوْ يَمْلِكُوا مِنْ غَيْرِ أَحَدٍ فَتَمْلِكُوا
فَقَطُّ وَأَمَّا عَكْسُهُ لَمْ يَقْتُلُوا
بَلْ الْيَدُ الْبَشْرَى لِكُلِّ قَطْعٍ
مَعَ رَجُلِهِ الْبُشْرَى مَا قَدْ أَجْمَعُوا
وَقَطْعُ الْبُشْرَى مِنَ الْيَدَيْنِ
إِنْ عَادَ وَالْبُشْرَى مِنَ الرِّجَالَيْنِ
أَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُنَّ سِوَى إِخَافَةٍ
فِيهِمْ وَتَقْدِيرِ مَنَاقِبَةٍ
وَحَيْثُ تَأْتُوا قَبْلَ قُدْرَةِ سَقَطِ
عَنْهُمْ حُدُودٌ وَخَصِيصَةٌ يَمْلِكُ
لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ مِنْ حَقِّهِمْ رَيْبًا
أَوْ أَدْبَى كَالْقَصَاصِ وَالرَّيَا
وَقَطْعُهُمْ بِبَشَرَةٍ الْبُشْرَى
بِشْرَطِهِ فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ

بَابُ الصَّالِبِ

لِلْبَشَرِ دَفْعُ صَالِبٍ عَنْ مَالِهِ
وَفِيهِ أَيْضًا وَعَنْ صَالِبِهِ
وَلَوْ قَتَلَ أَوْ قَتِلَ لِلظَّرْفِ
مُقَدِّمًا فِيهِ الْأَخْفَ فَا لَأَخْفَ
وَلَا صَالِبَ مِنْ قِصَاصٍ أَوْ رِيْبَةٍ
أَصْلًا وَلَا تَكْفِيرٍ بِلَا مَقْصِدَةٍ
وَمَقْصُودٍ كَانَ مَعَ بَرٍّ يَجُوزُ

وَكَانَ قِصَاصُ الْعِدَّةِ بِالْشُّهُورِ
وَكَالْوَلَا وَالْجَرْجِ وَالْتَعْدِيلِ
وَكَالْوَصَايَا وَكَالْإِحْصَانِ
وَمَوْجِبٍ قِصَاصَهُ وَإِنْ عَفَا
وَلَوْ عَلَى مَنْ شَهِدَ وَالْبَا دِي
وَعَيْنِهِ وَالرِّضَاعِ أَرْبَعًا
لِلْمَالِ وَالْأَيْلِ لِلْمَالِ وَحَقُّ
نَسَبٍ أَصَابَ خَطَاً وَمَوْضِعَهُ
قَبْضُ نَجْوَى أَجَلٍ تَحْتَبِرُ
وَالْبَقِيَّةُ فِي قَدْ كَانَ فِي مَلِكٍ وَفَدَى
لَا نَسَبَ الْطِفْلِ وَتَرْبِيَتِهِ
كَذَلِكَ الْعَنَابُ وَالنِّكَاحُ
وَالْإِطْلَاقُ وَعَقَاقَةُ إِذَا
وَلَادَتْهُ إِلَّا إِذَا عُلِقَ ذَرْبُ
أَوْ رَجُلًا تَمَّ بِمَيْسَاتٍ إِذَا
وَمِنْ مِنَ الْوَرَاثَةِ يَحْلِفُ قِصَاصًا
مِنْ ذَلِكَ بِالْحَصَّةِ دِينَ ذِي الْبَلَى
وَلَمْ تَعْدُ شَهَادَةً كَالْغَايِبِ
إِلَى حِلِّ الْحَكْمِ لَا مَنْ عَزَلَ
فِي وَقْفٍ تَرْبِيَةٍ لِيَطْلُقَ ثَافٍ
إِنْ هَلَكَ الْكُلُّ وَحَالَفَ فَقَطُّ
يُزَكِّيهِمْ قِفَتَهُمْ حَادٍ بِشَرِّهِ
لِلْحَالِفِ أَصْرُهُ بِلَا يَمِينٍ

وَالْحَالِفُ لَا مِنْ جَانِبِ الذِّكْرِ
وَكَالْكِتَابَاتِ وَكَالتَّوَكُّلِ
وَكَالْقَلْبِ وَأَعْرَافِ الزَّانِ
مِنْ اسْمَيْنِ رَجُلَيْنِ وَصِفَا
لِلنِّسْبَةِ كَالْحَبِيبِ وَالْوَلَادِ
أَوْ رَجُلًا وَأَمْرًا تَبْنِ وَأَسْمَا
مَالٍ كَرَمِي السَّهْمِ مَقْصُودًا مَرْقُ
تَحْتَبِرُ تَعْدِينًا عَلَى مَا رَجَحَهُ
الْوَقْفُ عَيْنُ بَشَرَةٍ مَمْهُورٍ
أَعْقَبَهُ وَالْمَالُ فِي أَمِّ الْوَلَدِ
وَذُو الْيَدِ اسْتَبْقَاهُ فِي قَبْضَتِهِ
وَالْهَتَمُ إِذَا يَسْبِقُهُ الْإِيصَاحُ
عُلِقَ بِالْإِتْلَافِ وَالْعَصَبُ كَذَا
بَعْدَ الشُّبُوتِ رَجُلًا وَأَمْرًا تَبْنِ
عَدَلٌ وَإِلَى مُسْتَقْبَلٍ لِكَيْدَا
نَصِيْبِهِ وَلَمْ يَسَاهَمِ وَقَضَى
كَوَارِثِ الشَّكَاكِتِ لَمْ يَنْكَلَا
وَتَحْوِطُ فُلٌ وَكَفَاضٍ أَيْبِ
وَالْوَصَايَا وَالْبَيْعُ مَثَلًا
إِجْعَلْ نَصِيْبَ الْكُلِّ بِالْإِيْمَانِ
إِنْ مَاتَ حَظُّهُ لَمْ وَانْ شَرَطُ
يَمِينِهِ لَكِنَّهُ إِنْ نَكَلَا
وَحَذَرُ لِّلْغَايِبِ وَالْمَجْنُونِ

بشاهدين

مَا تَأْتَفَتُ بِالْمِثْلِ أَوْ بِالْقِيَمَةِ

بَابُ الْمَعَاذَةِ

مَنْ فَرَّقَ مِثْلَهُ الْإِمَامَ
فِي شَيْءٍ مِنْ الْأَحْكَامِ
لَمْ يَكُنْ حَاجِمًا مُطَاعًا
وَعَسَى أَنْ يَكُونَ مُطَاعًا
فَصَارَ يَدِي إِلَى الْمَنَعَةِ
وَأَنْ أَرَادَ الْحَقُّ مِنْهُمْ مَنَعَةً
مَوْلاً لَهُ دَلِيلٌ سَائِعٌ
لَكُمْ عَنْ الصُّوَبِ رَافِعٌ
فَوَاجِبٌ عَلَى الْإِمَامِ الْمَادِي
قِتَالَهُمْ وَدَفْعَهُمْ كَالْقِيَامِ
حَقٌّ بِصِدْقِهِمْ مَقْرَأٌ
وَيَنْبَغِي مِنْ شَرِّهِمْ مَا يَنْبَغِي
وَلَا يَجُوزُ قِتْلُ مَدْرَسَةٍ
وَلَا أَسِيرٍ وَخَرَجَ الْخَبَرُ
وَوَاجِبٌ فِي الْغُزَى دَمَاهُمْ
وَرَدُّ مَا خَرَّجَهُ مِنْ عِيَالِهِمْ

بَابُ الزَّوَادَةِ

مَنْ يَرْتَدُّ عَنْ دِينِهِ فَلَيْسَ
فِيهِ قِتْلٌ وَرَدُّهُ وَجَدٌ
وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْتَدُّ عَنْ دِينِهِ
كَالدِّقْنِ فِي قُبُورِهِمْ فَلَيْسَ
وَمَنْ يَرْتَدُّ عَنْ دِينِهِ
وَصَارَ مَرْتَدًّا وَفِي الْقَوْلِ
وَأَنْ يَكُونَ تَرْكُ الصَّلَاةِ عَنْ كَرِهٍ
وَأَنْ يَكُونَ تَرْكُهَا عَنْ قُدْرَةٍ
وَأَجْعَلْهُ فِي النَّجَسِ وَالصَّلَاةِ
كَمَنْ فِي سَلَاةِ الْجَاهِلِيَّةِ

كُتَابُ الْجِهَادِ

جِهَادُ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْعَوَايَةِ
فِي دَارِهِمْ فَرَضَ عَلَى الْكُفَرَاءِ
بِكُلِّ عَامٍ مَرَّةً لَا أَكْثَرَ
وَلَا يَمُرُّ مِنْهُ كُلُّ أَوْرَثٍ
بَلْ كُلُّ مَسْلُومٍ مُكَلَّفٌ
ذِي مِجَنَّةٍ وَقَدْرَةٌ وَمَصْرُوفٌ

إِنْ يَدْعُ مِنْ عَدُوٍّ لَهَا لِأَنْ فَتَقِ
لِشَهِيدٍ عَدُوٍّ لِيَشُقَّ كَالْمَرْضَى
لَهُ وَلِلْكَاتِبِ أَجْرُ الْكُتُبِ
لَا إِنْ أَقْرَبَ حَصْبُهُ بِالْعَدَاةِ
غَنِيَةٌ عَنْهُ فَمَوْحِقُ ذِي الْعِلَا
فِي الْعَقِّ وَالطَّلَاقِ أَمَّا الْمَلَأُ
وَفِي الْقَصَاصِ حَبْسُهُ لِلْحَاكِمِ
مِيزُهُمْ وَقَدْرُ مَالٍ رَقْمًا
إِنْ فَلَا نَاعِدٌ أَوْ مَا شَاءَهُ
قَالَ حَكَمْتُ بَعْدَ الْقَوْلِ فَا
أُخْرَى وَقَدْ طَالَ الزَّمَانُ رَاجِعَةً
بُصْرَتُهُمْ وَبِحَبْلِ مُقَرَّرَةٍ
مُطْلَقَةً يَأْذَنُ شَهِيدٌ
هَذَا وَلَوْ مِنْ مُشْتَرِيهِ تَنَزَّعَ
بِأَيْهِ أَقْرَبُ الْأَمْسِ اعْتَمِدَ
أَعْلَمُ مَا يَزِيلُ مِلْكَ أَوْ تَلَا
اعْتَمَدَ الْمَلِكُ سِوَى صَوَابٍ
وَهَكَذَا حَكَمَ سَمَاعُ الدَّعْوَى
وَشَهِدَتْ بِمِثْلَيْنِ هُنَا
مِنْ قَدْرِ عَدُوٍّ بَعْدَ بَحْتٍ حَرًّا
وَذِي تَعَزُّزٍ وَمَنْ قَدْ اكْتَسَمَ
إِنْ كَانَ فِي عَقُوبَةِ اللَّهِ عَلَى
ذِمَّتِهِ وَمَحْوَإِبْرَاءِ نَفْسٍ

شَهِيدَيْنِ وَأَدَاهَا مُسْتَقَرٌّ
فَسَقَا بِاجْتِمَاعٍ وَلَا إِذَا عَرَضَ
وَأَجْرُ مَكْرُوبٍ وَإِنْ لَمْ يَرْكَبْ
وَلَوْ شِئْتَ الْحَاكِمُ اسْتَرْكِي لَهُ
قُلْتُ كَذَا أَفَقِي فِي الْأَصَحِّ لَا
يَأْتِيَنَّ مِنْ قَبْلِ الشَّيْءِ حَاكِمُ
فِي الْبَيِّنَاتِ وَبِحَقِّ مَا دَمِ
وَأَسْمُهُمَا وَأَسْمُ الْخَصْمَيْنِ وَمَا
إِلَيْهِمَا وَشَهِدَا مُشَافَهَةً
وَمَنْ يَلِي جَمْعًا وَتَعْدِيلًا إِذَا
وَأِنْ أَتَاهُ شَهِيدٌ فِي وَاقِعَةٍ
فَإِنْ يَرَاهُ الْأَمْرُ يَسْتَفْهِمُ وَإِنْ
لَا بِالسَّجَاعِ وَثَمَارُ قَدِيدَتِ
وَالْمُشْتَرَى يَنْفِي الْعَيْنَ رَجَعَ
كَأَحْكَامٍ فِي مَهَبٍ وَلَوْ شَهِدَ
أَوْ يَدُهُ أَوْ مِلْكُهُ أَمْسٌ سِلَا
مِنْهُ اسْتَرَاهُ بَلْ بِالِاسْتِصْحَابِ
وَلَوْ عَلَى الْغَائِبِ قَوْقُ الْعَدُوِّ
وَمَا ادَّعَى إِقْرَارَهُ بِالْبَيِّنَةِ
وَأَنَّهُ وَكَغَلَهُ وَأَحْضَرَا
لَقَدْ مَنْ أَصْلَحَ ثُمَّ أَوْحَكَمَ
وَالطُّفْلُ وَالْمَجْنُونُ وَالْمَيِّتُ لَا
بَعْدَ الْيَمِينِ أَنْ مَا ادَّعَيْتَ فِي

فَإِنْ أَتَى الْبَلَدَ تَسَبَّحًا
عَلَى جَمِيعِ أَهْلِهِ وَمَنْ دَنَا
وَنَسَبَهُ الْكُفَّارَ كَالْأَطْفَالِ
بِسَبِّهِمْ رَفَا النَّاسُ فِي الْحَارِ
كَدَ الْخَنَاقِ وَالْعَبْدُ مُطْلَقًا
وَكُلُّ عِبْدٍ جَوْفًا مُطْلَقًا
وَلَا يَلَامُ رِقٌّ مِنْ عَدَاهُمْ
وَقَتْلُهُ وَالْمَنْ أَوْفَدَاهُمْ
بِالْمَالِ وَالرَّجَالِ مِنْ أَسْرَانَا
يُقَدِّمُ الْأَوَّلُ لَنَا إِنْ بَاتَا
وَقِيلَ أَمْرٌ مِنْ بَيْتِ بَعْضِهِمْ
وَالْمَالُ وَالْأَطْفَالُ كَلَّا عَصَمَ
أَوْ تَابَ بَعْدَ أَمْرٍ لَهُمْ بَعْضُهُمْ
مَا ذَكَرْنَا أَتَقَابِلُوهَا الدَّيْرَ
ثُمَّ الْقَبْرِ صَارَ صَحَابًا مُسْلِمًا
إِنْ كَانَ فِي أَمَانَةٍ مِنْ أَسْلَمَا
وَهَكَذَا إِذَا سَأَلَهُ سَلِمَ
مِنْ غَيْرِهِمْ وَأَبَى فَبَعَثَ
كَانَ اللَّيْلُ أَنْ تَخْرُجَ أَمْرُهَا
أَوْ أَمْرُهَا إِنْ كَانَ فِيهَا بَعْضُهَا
بَابُ الْغَنِيمَةِ
مَلَأَ تَابِينَ مَالَهُمْ مَعَ النَّعْبِ
غَنِيمَةً وَقَدْ مَوَّاهُ التَّكْلِيفِ
لِقَابِلِ الْمَلُوبِ وَهُوَ مَا مَعَهُ
مِنْ فَرَسٍ وَاللَّهْ وَأَمْنِيَّةُ
وَمَاعِدَا السَّلَامَةِ بِمَا غَنِمَ
خَذَحَهُ أُخْرَى وَالْبَاقِي قِيمَ
عَلَى الَّذِينَ شَاهَدُوا الْقِتَالَ
بِقَصْدِهِ فَرَسَانَا أَوْ مِجَالَا
ثَلَاثَةَ لِفَارِسِ الْقَاتِلِ
مِنْهُمْ وَنَسَمَ وَاجِدَ لِرَاجِلِ
إِنْ كَانَ كُلُّ مَلَأَ مُكَلَّفًا
حَرًّا وَالْأَفْلَاحُ رَضَعَ كَفَى
وَالرَّضْعُ قَدْ رَدُّونَ نَسَمَ بِجَدِّ
فِيهِ الْأَيَّامُ بِأَمْنِيَّةٍ مَا وَجَدَ
وَحَسَنَ الْحَسَنِ الَّذِي تَحَلَّفَ

وَمَا أَدْعَاهُ حَاضِرًا مِنَ الْأَدَا
وَأَنَّهُ لِي قَبْلَ هَذَا اعْتَرَفَا
لَا حَيْثُ يَدْعَى وَكَيْلُهُ عَلَى
إِبْرَاهِيمَ ذِي الْعَيْبَةِ وَالتَّوَكُّيلِ
إِنْ حَصَرَ الْمَالَ وَإِنْ غَابَ وَدَا
لِحَاكِمٍ بِمَوْضِعٍ قَدْ انْفَرَدَ
أَوْ تَدْبَا أَسْمَى الْخَصِيمِينَ رَقْمَ
وَيُشْهِدُ أَشْيَيْنَ عَلَى التَّقْصِيلِ
بِطَبْلٍ وَلَنْ قَالَ أَنَا الَّذِي عَنَّا
أَوْ قَالَ لَيْسَ أَسْمَى وَخِلَافُ صُرْفَا
أَنْ يَذْكُرَ الشُّهُودَ وَالنَّعْدِيلَ
مِنْ فَوْقِ عَدُوٍّ وَلَدَى كَلِّهِ
أَوْ خَالَفَ الْكِتَابَ أَوْ مَاتَ وَمَنْ
يَعْرِفُ أَوْ بِأَجَدَ فَلْيَعْرِفْ
مِمَّنْ يَسْمَعُ وَيَقْبَلُ
ثُمَّ لَتَعْبِيْنَهُ الشُّهُودَ وَيَقْبَلُ
تَسْمَعُ دَعْوَى الْعَيْنِ أَوْ قِيمَتَهَا
بِحُجَّةِ الْوَصْفِ إِنْ ادَّعَى التَّلَفَ
فَلَنْ أَقَامَ مَدْعِيَهَا بَيْنَتَهُ
وَهُوَ مِنَ الْحَبْسِ إِنْ ادَّعَى التَّلَفَ
وَمَوْنُ الْإِحْصَارِ إِنْ أَتَيْتَهُ
إِنْ كَانَ فِي الْبَلَدَةِ أَوْ لَدَى
مِنْ قَبْلِهِ لَمْ يَقْبَضْ وَلْيَجِدْ فِي

وَعَلَيْهِ يَفْسِقُ مَنْ قَدْ شَهِدَا

وَمَرَّةً مِنْ قَبْلِ هَذَا حَلَفَا

مِنْ غَابَ أَوْ عَلَى الَّذِي تَوَكَّلَا

وَلْيَقْبِضْهُ الْقَاضِي بِلَا كَيْفَلِ

شَافَهُ حَيْثُ الْحُكْمُ مِنْهُ نَعْدَا

أَوْ تَبْتَ اسْتِقْلَالَ دَيْنٍ فِي بَلَدٍ

وَنَسَبَهُ وَحِيلَهُ ثُمَّ خَتَمَ

لَا مَنَ أَقْبَلَ عَلَى الْجَهْلِ

بِهِ فَإِنْ مُشَارَكَ تَبَيَّنَا

عَنْهُ وَفِي سَمْعٍ شَهَادَةٍ كَفَى

لِشَاهِدِي كِتَابِهِ وَقَبِيلَا

وَلَوْ مَنِ الْكَاتِبُ تَعَيَّنَ فَتَدَّ

إِلَيْهِ مَكْتُوبٌ وَفِي الْغَائِبِ أَنْ

وَلْيَسْمَعْ الْبَيْتَ الْحَاكِمُ فِي

لِيَأْخُذَ الْعَيْنَ بِشَخْصٍ يَكْفُلُ

أَحْضَرًا لِي مَا هَذَا الشَّيْءُ أَنْ سَهْلُ

إِنْ تَلَفَتْ وَرَقِيمَةً تُشَدُّهَا

وَيَنْ يَقْلُ مَا يَبْدَى مَا ذَرُوصَهُ

أَوْ حَلَفَ رَدَّ عَلَيْهِ سَجِيَّةً

يُخْلَصُ وَالْقَطْعَةُ إِذَا حَلَفَ

يَعْرِمُهَا وَالرَّدُّ لَا مَنَعَتَهُ

عَلَيْهِ وَالشَّاهِدُ مَهْمَا رَسِمَا

قَدْ فِي وَإِنْ قَالَ لَهُ نَوْقِفْ

فمنه يعطى لآل المصطفى
والحسن في مصالح الإسلام
وثالث الأمانس لا يتأخر
رأبها يعطى لأهل الشكوة
وإن السبل فامس ممتنة
ولا تلام أن يزيد من حصول
منه جبا ذرايد وهو النذل
باب قسم الفداء

وما أتى من ما لهم بلا تعقب
فكله في وقته وجب
فأخفله أيضا قسم من أسهم
فجسد لأهل جبين المعتم
وما عده للذين عييتوا
للغزو ومن أريد وأودعوا
مقتضيا في قدر الاستحقاق
بكره العيال والافتاق
وجاز من فضلكم للتمسك
كصروف في الخيل وفي الألفه

باب الجزية
إن يطلب الكفار جزية وجبة
على الإمام أن يجبر من طلب
بصيغته وذكر مال جارعي
ولم يجز أقل من دينار
عن كل مرد ذكر مكلف
لغة كتاب ظاهر أو مخفي
كذلك الجوس ما بدو النيران
ولم يجز لعابدي الأوثان
وما كسر الإمام ندبا لأذ فعل
حتى يزيد ما لها من الأقل
ويستحق عن عيها أربعه
ويمنعها عن ذي لوسط معه
ولكن شرط ما فة لمن يجر
بما عليهم وأذا لم يصبر
فحيث صعب الرضا من عينا
وأقبل كل ما عليه مدعنا
ولا يفرقوا للذين للعفسار

وَبَعْدَ وَفَى الْمَالِ وَالْعُقُودَا
يَقْدَرُ وَالرِّضَاعُ وَالْعَنَاقُ
وَمِنْ صَدَاقِ الْمَثَلِ لَا فِي الرَّجْعِي
فِي عَتَقِ مُسْتَوْلَدَةٍ وَعَبْدٍ
فِي نَفْسِ تَدْبِيرٍ وَلَا يَلْدٍ إِلَى
بَصِيقَةٍ فِي الْعَتَقِ وَالْتِطْلِقِ
مَا عَنِ أَقْلٍ حَتَّى تَكْفِي يَقْصُرُ
وَصِفَةِ الْعَنَاقِ وَالنَّسْرِجِ
وَأَتَانِ أَنْ الْوَطْءَ فِي الثَّانِي صَدْرُ
يَعْرَمُ مِنَ الْعَقْدِ وَالْوَطْءِ شَهْدُ
شَهْدِ تَطْلِقِ وَوَطْءِ أَطْلَقُوا
أَمْرًا تَبْنِي عَيْنَانِ كَرَجْلٍ
تَعْدُ ذَا كَالْمَرْكِي وَالْوَلِي
شَارِكِي أَوْ أُنَاوَلْمُ أَدْرُ أَنْ
كُلَّ أَمِينٍ يَدْعِي أَنْ قَدْ تَلَفَ
قَالَ بَظَاهِرِ كَسِيلِ أَتَبْنَا
لَا مَكْرِي الشَّيْءَ وَلَا مَرْهِنَهُ
لَفَّ يَتَوَبَّ وَأَمْرُ وَيُصْفِي قَدْ
مُرُوءَةٌ خِلَافَ عَصُو طَهْرَا
وَقَاتَهُ بَعْدَ أَنْ دِمَالِ الْأَرْبَعِ
زَيْدٌ كَفَى الْقَتْلَ وَفِي قَطْعِ الطَّرْقِ
وَالْعَوْدِ عَنْ أَذْنٍ وَمَا لَيْسَ صَدْرُ
لَا يَدِينُ شَاءَ يَصِيرُ قَوْلُهُ

نَحْمُ أَقْضَى فَلْيَقْضِ وَلَنْ يُعِيدَا
أَمْضَى وَلَا عِقَابَ وَالطَّلَاقُ
وَلَيْسَ عَرْمٌ رَاجِعٌ بِسَدْعِ
إِنْ رَدَّ أَوْ مِنْ قِيمَةِ بَوْدِي
وَعَتَقَ مَنْ دَبَّرَ أَوْ كَوْنِ لَا
أَنْ مَاتَ سَيِّدٌ وَفِي التَّطْلِقِ
إِلَى وَجُودِ ذَلِكَ لَوْ صَفِ حَصْرُ
لَا شَاهِدَ الْإِحْصَانِ فِي الْقَبِيحِ
لَوْ شَهِدَا ثَانٍ يَعْقِدُ فِي صَفَرِ
وَأَتَانِ بِالْتَّطْلِقِ وَالْكُلَّ جَعْدُ
مَعْرُومٌ زَوْجٌ بِالسَّوَى لَا يَلْقَى
وَهُنَّ فِي الْمَالِ وَفِي الرِّضَاعِ كُلُّ
وَقَتْلُهُ يَقْتُلُهُ إِنْ يَهْلُ
وَأَشْرَكَ الْجَمِيعَ لَا أَخْطَأَ مَنْ
يَقْتُلُهُ الْقَاضِي يَقُولِي وَحَلِفَ
أَطْلَقَهُ أَوْ يَحْفِي وَمَتَى
كَذَاكَ فِي الرَّدِّ عَلَى مُؤْمِنِهِ
وَمَدْعَى بِقَاحِيَةِ الشَّخْصِ قَدْ
وَمَدْعَى كَمَالِ عَصُو سَبْرَا
وَحَلِفَ الْوَارِثِ حَيْثُ يَدْعَى
وَمَدْعَى حِرْيَةِ الَّذِي قَدْ فُ
وَأَنْ خُنْتِي يَا نَوْتَهُ أَقْرَ
وَمَدْعَى قَصْدِ الْأَدَاوَدِ وَنَهْ

جميعهم والشهد الزباني
ولم يوافقوا على ما قد مرنا
وقولهم ليس بموت به لينا
ومن مكرهم بالبلع مع البنا
عن مكرهم وما يأتون من بيننا
كتاب الصبي والذليل
نكاه كل ما عليه بقدر
بدعيه وما يسهوا بعضه
فالذبح قطع سائر الخلق
مع البري في المذبح المعلوم
وقطع كل منها قد أوجوا
لا الودجين مع ما بل يندب
والعقير مع مرقع للزوج
حيث انتهت إصابة المروج
بجراح غير الجيد والنجس
لا الترت والاعطاف في الجنب
والاصلي كما يترك لكل مسا
من السباع والطيور عليها
ان كان مع ارساله مستريلا
من جرحه فمستحلا
نحتنا لذلك ما اضطادا
مكررا حتى يرى معناتا
الا الطيور فاعلم ما قد ذكر
فيها ولكن لم يجب ان نزيح
وشرط كل صائغ وذابح
اسلامه او صحت الشناك
وفعل كل منهما فلم يسبح
ما اختلف من حتى يسير فانذبح
او صاده طيب بلا ارسالك
وصيد الاخرى لم يجر بحال
وحيت رال شرطه فلا يذبح
الا الذي اذركم حيا وذبح
ثم الجنيين من مذكاة يجل
بغير ذبح لا اذا احيا فصل
وكل جزء في الحياة يقطع
فنجس الاشعورا تنفس

وضد رقي اصيله وان سبق
خالف ذا ما في اللقيط ذكرنا
ومستحق بدل عين الدم
كمثل من كويت في جمد مثل
كوارث الميت ولو في مسترق
هذا من النسيين في القسامة
وحاضر بشرط ان يقتدرا
وياخذ الاقل والذي بقي
لكن بشرط حلف من مستقر
قريبة ثعلب الظن كمن
او بين جمع يقبلون المحصرا
برجل ممدية قلت بدم
حتى قضى وقول راووي
اشار تحقيق وخرج لا يات
واله او يملفن بعينيه
كسبه او مرض القتل قد
في القتل عدا او خطا كالحكم في
توزيها واهل الخصم الى
عن محبة يحلف من عليه قد
لله والقاضي ولو معزولا
وقيم ومن اليد او صيكا
قلت وما ادعى لعقد اجزا
بسا كما اجابه كالارض في

فريته قبل بلوغ المسترق
وذو البلوغ بالسكوت يشترى
اي لوجوب البدل المقدر
وسيد للغير قبل ان نكل
قيمته يوصى بها نسيه حق
والكسرة في الايمان زم تامة
حاضر ميراث وحضى اكثر
فذلك موقوف الى التحقق
بخصته منها اذ الوث ظهر
يلقى قبيلة حيث من عادا سكن
او صف خصم قاتلوا او صعدا
وكما عرفه بغير بالسم
فسيق وصية وان لم يكن
نكاذب الشهود ووصفا وزن
ونقص الحكم بها بحجته
بعد او وارث اللوح محمد
سائر ايمان المراج ونفي
ثلاثة بطلب وان خلا
توجهت دعواه لان كان حد
وشاهد والمكر التوكيد
والمدعى وكل جزء يفيكا
نفي بلا ترضى للاجزاء
جناية العبد ونفي متلف

باب الأصغر

والحيوان أن يكون عند العرب
مستحقاً أن يكون حراً كما يجب
أو مستحقاً بأن يملكهم لأن
إن لم يرد في الشرع نص لهما
وماله من التساوي ثابت
يعود به فنعمة صواب
وماله من الطيور يجب
بسطوبه فأمنه فهو الدين
ولها كل المضطرب أسبقاً
من مائة الكلاب بعد الرمي
ومستأن حلتاً بغير شرك
في حلقها وهي الجراد والسكك
وعزمت كل الدماء المأخوذة
في مائة إلا الطحال والكبد
باب الأصغر
ليس للمكلف الأصغر
بشأنه أن يملك شيئاً
أو بالثمن من غير أن يقر
بملكه في ثالث الأعيان قد
أوجب وهو الذي قد تم له
من الثمن خمسة مائة
وإن يكن من يابل أو من يقر
فواجب عن سبعة ولا ضرر
ومنع العوزاء والعرجاء
كذلك النعفاء والجرباء
وكل من يملك شيئاً بها وجب
فليعتق سببها إلا الجرب
ومرقة أذن أو الذئب
ولا يضر الحمى أو قرن ذهب
وقتها من بعد ركعتين
خفيفتين ثم خطبتين
لويها فصد من الشروق
من يومها إلى آخر التشريق
وسن عند الذبح أن يصفى
على النبي المصطفى

ونفيه حواله وإن جرى
لا طلب المال لمن بها ادعى
قبل جوده ورهن والهبة
وإن به يقر ثم يبتعد
وذي الزهني قال يبيع عن إذن
والعق كإيلا به أو غصبه
رهن وعزم بعده من رهن
مردودة فهي اليه ترجع
بالبت من وكيله التفرقا
من قبل تسليم والإذن والقيمة
وكيله محالفاً فلو أفر
وليتلف حاكم إن أنكر
ذا منك أو أن كنت قد أدت
إن لم يقبل فالمشترى ليس له
إن كان ما قال الوكيل صدقاً
سواه كالرضاع والبيع بظن
يقصد واعتقاد قاض قبض
لم يسمع القاضي ولا يملك
مال أقل من نصاب زكياً
لا سيد ثم الخصام أنقطع
وإن نفاها المذمى ما أمكنه
لا أحلف أو صرح التوكلا
عذر له وبالنكول حكمها
بهيمة سرحها مقصراً
لفظ حواله وقبضه أمناً
وليملك قابض إن طلبه
وقبض هذين ولو مع اليد
حلفه وعود رب الرهن
وقد مرهون ومرهون به
من قبل رهن وجناية جنا
لن له أقل الناكل عن
ويحلف الموكل الذي نفي
وقبضه ثمنه وتلفه
لا ذبه وقد مره ثم نذر
بها الذي قد باع يدفع الشري
عسى موكل يقول بعثت
قلت هنا اتبع المعلق أحفل
فباعه وحاز منه الحق
ونفي عليه لنفي علم من
بخط أو قرينة كان نكلاً
تورته وقصل الاستئنا إذا
وغلطت بمينه واستثنى
كعبه الخبيس عتقا ادعى
وبعد هذا فقام البيه
ويكولم كان يقول
أو يكت المذكور لأن علماً

مَكْرًا مُسْتَفْلًا مَعَ الدِّمَا
لَهُ فِي قَوْلِهِ تَضَرُّعًا
وَالْبَيْعُ مِنْهُ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا
وَأَوْجُوزًا فِي حَقِّهِ التَّضَدُّقُ
بَعْضُهَا وَسَبْعُ كُلِّ مَا تَدْرُ
وَلَا يَجُوزُ أَكْلُهُ بِمَا تَدْرُ
تَابَ الْعَقِيقَةُ
وَكُلُّ مَوْلُودٍ لَهُ الْعَقِيقَةُ
عَلَى أَبِيهِ وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ
شَاةٌ لِأَنَّهُ وَاسْتَبَانَ لِلذَّكَرِ
وَالْإِنثَى أَوَّلَى أَوَّلًا مَعَ الْبَقَرِ
نَظْمٌ يَوْمَ سَابِعِ الْوِلَادَةِ
لِلْفَقْرِ وَغَيْرِهِمْ بِالْقِدَّةِ
وَقَسَمُهَا وَقَسَمُهَا كَالْأَصْحَةِ
وَسَنَ مِمَّا حَلَفَتْهُ وَالتَّسْمِيَةِ
كِتَابُ السُّبْقِ وَالرَّحْمَى
عَلَى الذَّوَابِ تَنْسِبُ الْمَسَافِقَةَ
وَالرَّحْمَى إِضْمَالُ السَّهَامِ الْمَارِقَةِ
إِنْ عَيَّنَا الذَّوَابَ وَالْمَسَافِقَةَ
وَيَبْنُو فِي رَمِيمٍ أَوْ صَافِقَةَ
كَالْحَقِّ وَكَالْمَرْفِ وَأَوْفَرِ الرِّضِ
مَعَ عِلْمِ كُلِّ صِنْفٍ أَفْزَرَ لِعَيْشِ
وَكُونَهُ مِنْ وَاحِدٍ لَيْدٍ قَدَمَةٍ
لِلنَّصَمِ أَنْ يَسْبِقَ وَالْأَسْتَرْجَعَةِ
أَوْفَرِهِمْ مَعًا وَلَكِنْ مَعَهَا
تَحْلِلُ لَعْنُ كُلِّ مِنْهُمَا
فِي اخْتِارِ الْمَالِكَيْنِ حَيْثُ يَسْبِقُ
وَلَا يَكُونُ غَارًا مَا دَامَ يَسْبِقُ
كِتَابُ الْأَهْمَانِ
لَا يَعْقِدُ التَّيْمَنُ مَعَ كَوَانِهِ
إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ أَوْ صِفَاتِهِ
كَقَوْلِهِ وَاللَّهُ كَمَا أَعْمَلُ كَذَا
وَكَبِيرِيَاءُ اللَّهِ لَا فَعَلْتُ ذَا
لَكِنْ لَهُ تَوْكِيلٌ مِنْ عَدَاةٍ
فِي فَعْلِهِ وَفَعْلٌ مَا جَوَّاهُ
وَإِنْ يُوَكِّلُ فِي الْيَكْرَاجِ كَمْ يَسْبِرُ

أَوْ قَالَ قَائِلُ الَّذِي أَدْعَى أَحْلَفَ
مَا لَيْسَ مِنْ إِنْشَائِهِ وَفَعْلِهِ
وَبِالْقِيَاسِ ثَلَاثًا أَنْظِرَا
أَوْ مَعَ شَهِيدٍ وَاحِدٍ فَلَا قَسَمَ
كَشْرِهِ حَكْمُ النُّكُولِ وَإِذَا
يَحْلِفُ لَكِنْ يَرْضَى ذِي الدُّعْوَى
يَحْلِفُ مِنْ مَدْعَى عَلَيْهِ
مِثْلُ اعْتِرَافٍ مِنْ عَلَيْهِ يَدْعَى
وَيُؤْخَذُ الزَّكَاةُ وَالْجَزْيَةُ فِي
كَيْبَتِهِ اسْمُ وَلَدِ الْمَرْبِزَةِ
وَلْيُعْتَقَلْ فِي ذَيْنِ مَيْتٍ أُنْعَمَ
إِنْ تَعَارَضَ جُحْتَانِ قَدِمَتْ
وَمَاتَ قَدِمٌ مِنْ عَلَيْهِمَا قَتَلَهُ
وَإِنْ أَرَا لَتَاهَا الَّتِي لِلْخَارِجِ
وَلَوْ بَحِثَ لَمْ تَرْكُ الْأَوَّلَهُ
يَقْسِمُ ثُمَّ الَّتِي تَسْبِقُ فِي
كَذَاتِ تَارِيخٍ وَآخَرَى مُطْلَقَةٍ
فِي الْبَيْعِ لَمْ يُوَرِّخَاهُ بِزَمَنِ
يُجْعَلُ عَيْقُ رَقِيقَيْنِ وَكُلُّ
نِصْفٍ مِمَّا يَتَّقُ بِالشُّبُوحِ
كَوَارِثُ يَشْهَدُ بِالرَّجْعِيِّ وَلَا
لَوْ أَحْيَيْنَا أَنْ قَدْ أَعْتَقَا
يَعُودُهُ عَنْهُ وَبَعِثُ تَابَ

فَالْمَدْعَى يَحْلِفُ لَا الْوَلِيَّ فِي
كَمَا أَدْعَى اتِّلَافَ مَا لِي طَفِيلِهِ
لَا حَقْمَهُ فَنُظَرُ أَنْ أَخْرَا
وَعَرْضُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَسَمَ
قَضَى وَقَالَ مَا عَرَفْتُ حَكْمَ ذَا
أَمَّا نُكُولُ مَدْعِيهِ فَمَوْ
لَكِنْ يَمِينُ الْمَدْعَى لَدَيْهِ
فِي الْأَدَا جَعْلُهُ كَنْ تَسْمَا
إِسْلَامِهِ مِنْ قَبْلِ عَامٍ وَنَفَى
إِذَا أَدْعَى الْبُلُوغُ كَيْ يَحْقِيقَهُ
وَأَرَبَهُ إِلَى اعْتِرَافٍ أَوْ قَسَمَ
مُضِيْفَةٌ وَمَنْ يَقْلُ عَلِمَتْ
وَمَعَ يَدُكَ وَلِلْقَسْرِ لَهُ
حَيْثُ الَّتِي لِلْيَدِ بَعْدَهَا يَحْيَى
ثُمَّ شَهِيدَانِ عَلَى الْمَكْمَلَةِ
تَارِيخًا ثُمَّ التَّيْمَنُ أَصْطَفَى
وَعَرَمَ سَبِيلُ التَّيْمَنِ لِحَقِّهِ
وَفِي الشَّرَائِمَةِ وَتَوْفِيرِ التَّمَنِ
ثَلَاثُ الَّذِي يَمْلِكُهُ الْمَرْبِزُ قُلُ
وَرَدَّهَا بِمَبْهَمِ الرُّجُوعِ
يَشْهَدُ بِالَّذِي يُسَاوِي بَدَلًا
سَالِمَهُ وَوَارِثَانِ فَسَقَا
وَكُلُّ عَبْدٍ ثَلَاثُ مَالٍ الْغَافِي

وَالْحَبْثُ فِي لُغَةِ الْكِبَرِ يُعْتَمَرُ
وَقَوْلُهُ وَابْنُهُ لَا أَحَدٌ
رَبُّهُ وَغَيْرُهَا مَعْلُومٌ لَا يَحْتَجُّ
مَا لَمْ يَكُنْ لَا شَيْئًا قَدْ حَدَّثَنَا
لَا وَاحِدٌ قَالَهُ لَنْ يَحْتَجُّ
وَمِنْ مِمَّا يَلْتَمِزُ فِي الْبُرْجِ
فَالْوَأْبُ الْكَبِيرُ وَالْمَلَكُ
وَالْإِغْيَارُ بِالْجَمْعِ الْحَارِي
مِنْ قَائِدٍ مَكْلَفٌ يَحْتَجُّ
وَالزُّمُودُ الْحَبْثُ فِي التَّكْبِيرِ
مَا شَاءَ مِنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ
إِغْيَارُ نَفْسٍ أَوْ نَفْسٍ مُؤَمَّنَةٍ
فِي الْقَوْرِ أَوْ لِقَاءُ أَهْلِ السَّكَنِ
هُوَ عَشْرَةٌ لِكُلِّ شَيْءٍ يَحْتَجُّ
أَوْ كَيْسُ قَوْلٍ يَكُلُّ قَدْ وَجَّهَ
إِنْ كَانَ ذَا سَائِلٍ وَالْإِصْلَاحُ
يَعْبَرُ ثَلَاثَةً أَيْ كَمَا

بَابُ النَّذْرِ
نَذَرَ الْجَزَاءُ مَنْ كَانَ يُعْلَفُ
صَلَاةً أَوْ صِيَامًا أَوْ نَذَرَ
يَجْزِي أَوْ طَاعَةً عَنِ الشُّفَا
مِنْ يَمِينٍ أَوْ بَارَةً لِلصَّغِيرِ
كَانَ شَمَانِي اللَّهِ مِنْ أَشْفَائِهِ
أَوْ نَزَلَتْ طَهْ صَبَّحْتُ نَفْسِي
فِي الْمَذْذَرِ أَوْ مَا يَمُذَّقُ
عَلَيْهِ وَالْإِسْمُ حِينَ يُطْلَقُ
لَا فِي حَرَامٍ عَمَّا أَنْ يَحْتَجُّ
لِقَوْلِهِ يَنْدَعِمُ أَوْ صَلَاتٍ
وَالْمَسَاجِدُ عَمَّا دُخِلَ الطَّعَامُ
عَلَى أَوْ هَذَا الْقَوْلُ حَرَامٌ
كَمَا فِي الْقَضَاءِ
عَلَى الْإِمَامِ نَفْسٌ قَاضٍ بِكُمْ
بَيْنَ الْعِبَادِ وَهُوَ حُرٌّ مُسْلِمٌ
مَكْلَفٌ عَدْلٌ يَسْمَعُ وَيَنْصَرُ
وَلَيْسَ بِأَبْصَحَ مِنْ قَوْلِ دَكْرٍ
وَكُونَهُ يَحْتَجُّ بِأَنْ عَرَفَ

يَعْتَقُ سَائِلٌ وَمَنْ قَدْ وَطِ
لَوْ شَهِدَ اثْنَانِ بَانَ عَمْرًا
وَأَخْرَانِ فِي عَشْيٍ وَقَعَا
وَشَاهِدٌ كَذَا وَشَاهِدٌ كَذَا
لَوْ شَهِدَ الْعَدْلُ عَلَى أَنْ تَلَفَا
وَقَالَ بِلَا تَلَفٍ عَدْلٌ قَوْمًا
وَجَارَ أَنْ يَحْلِفَ هَذَا الْمَدْعَى
وَتَأْتِي فِي اثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ الْأَقْلُ
أَمَّا لَوْ زِنْ ذَهَبٌ قَدْ تَلَفَا

بَابُ الْقِسْمَةِ

وَأَجْرٌ بِحِصَصٍ عَلَيْهِمْ
بِهِ شَرِيكٌ فَالَّذِي سَمَاءُ كُلِّ
إِنْ طَالَ بَوَالِيَهُ وَأَجْبِرَا
وَذَلِكَ فِي الصِّمَاتِ ثُمَّ فِي الْقِيمِ
فِيهَا كَمَا لَيْدِيهِ وَالزَّرَكَةُ
وَأَنْ تَعْدَرَ عَلَى السُّوَيْهِ
فِي ثَلَاثَيْنِ وَاثْنَيْنِ قَسَمَ
أَوْ صِيَمَا وَفِيهِمْ مُسَاوِيَةً
وَالْإِقْبِرَاعُ بِالْمَوِيِّ وَالْحَشْبِ
أَجْزَاؤُهُ وَالْعَقِيُّ وَالرَّقِيُّ ثَبَتَ
لِلشَّرِكَةِ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْأَيْصَا
عَلَى رِقَاعٍ وَبَنَادِقٍ سَوَى
وَاحِدَةٍ لِمَا أَرَادَ مِنْ قِسْمٍ

أَكْتَفَى بِالْقَائِمِ لَا الْمُتَوَكِّلِ
أَمَّا بِأَيْتَارٍ وَلَيْسَ يَسْتَقِلُّ
حَتَّى لِيَطْلُعَ دُونَ غَيْطَةٍ تَرَى
إِذَا بِأَجْزَاءٍ تَسَاوَتْ الْقِسْمُ
مُعْتَبَرًا أَقْلُ حَقِيقَةُ الشَّرِكَةِ
ثُمَّتِ لِلرَّقِيِّ وَالْمُتَرَكِّبَةِ
جَزَا بِأَجْزَاءٍ قَرِيبَةِ الْقَيْسِ
لِيَعْتَقُ ثَلَاثَ أَعْبُدٍ ثَمَانِيَةً
وَيَطْرُقُ لَا يَنْفَصَالُ أَقْرَبُ
لَا يَطْهَرُ رَطَائِرُ وَكَيْتَتْ
أَوْ شَرَكَا وَأَعْبُدُ وَكَيْتَا
مُجْزَأً بِأَصْفَرِ الْحَقْلِ اخْتَوَى
وَيُخْرِجُ الْغَائِبُ وَالْطِفْلُ اسْمُ

في التور والتمريض والذليل
 ومن كتاب الله والحديث ما
 يدرى به احكام كل منهما
 كالنسخ والمؤم والاموال
 مع عليه بطريق الاستدلال
 وموضع الاجماع والاموال
 فمثل هذا الفصل كاف
 لافلاس الاداء ولاه
 ذو شوكه فليعتبر قصاه
 ويستحق كونه وسط البلد
 وان يكون بارز الى قصده
 يجلس حرا وحره امه يوك
 متبع بغير متبع حيل
 وليست بين صاحبي خصام
 في النسخ والمؤم والكلام
 ولم يجز قوله لما حصل
 هدية من اهل ذلك العمل
 او غيره من هم خصومة
 او كان فوق عادة قديمه
 وتكره القضاة حالة العصب
 والحزب والشر والافواج
 والحزن والسرور والافواج
 كرمي وشهوة الجماع
 وفي الظاهر والنجس
 وما ينبغي خلقه للناس
 وماله ان يسأل الذم الذي
 عليه الا بعد دعوى المدعي
 ولا له تخليفه اذا تكلل
 حتى يكون المدي في ذم
 ولا يلحق حجة لو اجد
 ولا له نعت في الشاهد
 بل حيث ما قد انشأ عدالة
 بان ينكر جوزت شهادته
 ولم يجز على عدو قبل له
 وعكسه اجعل منه وقعة
 ويحكم القاضى على من قابا

<p> والحق لم يعرف واخرى في عمارة ولين مع اخلا في الابنية لطالب القسم ولو بعد اعمل ويراض في سوي ما قيل بفرقة قلت وما رفع اليها وكل وجع فليريم فقط وهي حجة بغير تقضت وبالسوي فيه وغير الاول يقولهم قسمي واذا تمتنع الا اذا توبته استوفاهما في احدا الوجهين قلت عتقوا عقيقه فليته قال ومن تيم توبتاها ففصرما قد كان مستوفيه للاخير </p>	<p> فريد ومفولات نوع مثل دار وقالوا ونفعه ذ وبنييه وموقدا وكل شركة ازل مكر مثل الجدار طولاً عما فذا اسمك بل المد عت عرضا ولا تنفعه دعوى الغلط وللمين اسحق ر فضت بيع وابعها ايت ويحل هايا اذا اتوا فقوا ويرجع ولا يرجع بعد متهاها هذا لما اوردته المصنف يرجع فيها منها من قبل ان مستوفيا نصيب آخر مثل ما وللنزاع لا ينع ببل آخر </p>
<p> يصح اعتاق مكلف ملك رقية وقوله يا حريسا قريية المدج وقصدايم سلكه وكذب العبد وبالكناية سيد كذا بآئويه المفسر قلت وعن حجة الاسلام روى وكلم الطلاق والظهار لا وقوله اول مولود تملك </p>	<p> بللفظ اعتاق وتحرير وملك اراد امدان يكن مستفيا واني ان امكن ذان عرف يا حري للمسمى به مولايه سيده لبيها مدسره لا يحصل العتق بذي وان نوى في انا حريتك والفرق انجلا حري العتق ميت وحيد </p>

لنحوه وتكتب به كتابا
بين يدي القاضي بذكره المطاوعة
ما قد جرى في ذلك الموضع
مع شاهدين بينهما بالقبض
ويقول الثاني بكل ما اقتضى

باب القسمة

ومن وعاش بذكره لغيره
مالا يضر قسمة فليقسم
بقايم مكان حر ذكرا
يكون عدل لهما لا يضر
فإن أقاما قاطعا لم يضر
في كونها حصية لما ذكر
أو كان في المقتوم ما ينفق
فإنما قاطعا فليقسم
ويعد أن تعدل إلا حذا
في قاطع تكتب الأسماء
تدريج كل رقة بسمعة
وليخرج الكل جزء رقة

باب الدعوى

والمدعى أن كان معه بينة
بالبينة القاضي له بالبينة
أول من قبله الذي ادعى
عليه أو يرد لها البينة
فإن البينة يستحق ما ادعى
وإن أتى بقوله أن يستحق
ولو ادعى اثنان عينا معهما
تخالفوا فثبت عليهما
وإن تكن مع واحد فقط يثبت
له بهامع البينة المصنف
ومن على أعمال نفسه حلف
بالبينة مطلقا كما وصف
أو فعل شخص غيره فإن لم
كفاه نفى عليه إذ حلفا

باب الشهادة

ولم يشهد إن لم يشهد
معها شروها تستر فيمن شهد

وَدُونَ عَكْسِ حَلِّهِ لَهَا تَسَعُ
فَأَمْرُهُ بَعِيْقُ مُسْتَوْلَدِهِ
فَإِنْ إِعْتَا قَمُّ أَمِشَا لَا
تَجَانَا أَوْ عِنِّي مُسْتَوْلَدُكَ
وَإِحْدَ الْعَبْدَيْنِ حُرٌّ بَيْكَا
فَقِيْمَةُ الْفَارِغِ عَلَيْهِ وَسَرَى
لِجَزْءٍ بَعْضُ اشْتَرَى أَوْ قَبِيْلَا
يَارِثُ وَمَا بِالْعَبْدِ دَوَارِثَادِ
وَلَوْ مَعَ الْمِسْرِ عَلَيْهِ الْعِتْقَا
خِلَافَ تَدْيِيرِ إِلَى الذِّي بَقِيَ
يَسْرَى وَإِنْ كَاتِبَانِ نَحْنُ بَدَا
بِقَدْرِ فَاحْصِلِ الذِّي تَرَكْنَا
مُعْتَبَرًا قِيْمَةً يَوْمَ حَزْرَا
عَلَى رُؤُوسِ الْمُعْتِقَيْنِ لَا عَلَى
وَلَيْسَ وَى الْمُعْتِقَ لِقَوِّ قَتْلَى

باب التدبير

تَدْيِيرُ شَخْصٍ عَبْدَهُ أَنْ عُلِقَا
أَوْ مَعَهُ قَبْدٌ وَبَوُفَتْ بَعْدَهُ
وَذَا مَدْبِرٌ وَدَسْرَتٌ كَذَا
مَتٌ فَأَنْتَ حُرٌّ وَعَبِيْقُ
مِثْلُ رَاذَامَتٍ فَمَا الْعَبْدُ
وَفِي مَتَى شَيْئٌ وَمِمَّا شَيْئٌ فِي
وَالْحَمْلُ مَعْلُومًا كَدَاءُ يُلْحَقُ
صَنَاقًا مَوْتَهُ وَمَعَ مَطْلَقَا
وَقَبْلَهُ وَلَتْ رَأَى ذَا وَحْدَهُ
أَعْتَقْتُ هَذَا بَعْدَ مَوْتِي أَوْ إِذَا
وَصَحَّ فِي تَدْيِيرِ الشَّعَائِقِ
يَعْتِقُ إِنْ شَاءَ شَاءَ بَعْدَ
حَيَاتِهِ يَشَاءُ وَالْفَوْزُ لِقِي
بِأَمْرِهِ فِيهِ وَمِمَّا يَعْتِقُ

فَقَسَتْ كَانُ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا
وَكَانَ حُرًّا أَوْ عَبْدًا كَلَّفَ
وَالْعَدْلُ مَرَّةً بَرَّيْكَ كَبِيرَةً
وَلَمْ يَكُنْ مَلَاذِمًا صَغِيرَةً
وَلَمْ يَكُنْ ذَا بَدْعَةٍ بِهَا نُسَبُتُ
لِلنِّسْبِ مَأْمُونٌ الْأَدَى إِذَا قُضِيَ
وَمُتْرَكَةُ الرِّدَا يَكُلُّ الْمَيْسَةَ
بِمَيْلِهِ جُرْعًا عَلَى الْمَرْوَةِ
فَصَلِّ

ثم الحقوق كلها ضربات
فما حقوق الله والإنسان
ثانيتها ثلاثة أشياء
في اثنين منها قبل النساء
فكل ما يلبس في الرجال
وكان مقصودا للغير المالك
كالنقد والطلاق والوصاية
والخرج والتعديل والحجاية
فالشرط في ثبوته عدلان
لا بالنساء أصلا ولا بالإيمان
وكل ما يلبس الرجال
عليه والمقصود منه المالك
كالبيع والمكابر والإقالة
والرهن والعتاق والحوالة
فانسان أو ثنتان مع عدل ذكر
أو اثنين بعد عدل معتبر
وكل ما حصل للنساء بعد ذلك
كالحيض والرضاع والولادة
فكانت مما مضى أو أمر بسبع
لأن اثنين مع يمين المدعى
أما حقوق الله وهي الأول
فليس فيها للنساء مدخل
بل الرجال فالزنا يكره
أن شهدها برؤية الجماعة
وغيره من الحدود اثنا عشر
ومن آتى بهيمة كالزاني
لكن لشهر العذر والبراءة

وَبَرَّ وَالْمَالِكُ قُلُّ بِالْبَطْلِ
وَلَمْ يَعْدَنَّ عَادَ وَالْإِيلَادُ لَا
وَأَرْثُهُ مِثْلُ أُمِّهِ وَأَبِيهِ
وَلَا تَكْلَفُ وَارِثًا أَنْ يَفْتَدَى
لَا فِي وَلَدَتْ حَلْفَ الْمَدْبَرَا
وَأَنْ يَزُولَ عَنْ أُمِّهِ لِلْعَمَلِ
إِنْ رَدَّ أَوْ أَنْكَرَهُ أَوْ أَبْطَلَهُ
ذَاتُهُ وَلَا يَحْكُمُ فِيهِ
وَفِي كَسْبِ الْمَالِ بَعْدَ سَيِّدِي
إِذَا مَا عَلَى الْحَرِيدِ فَتَطْلَعُ

بَابُ الْيَكَاةِ

يَصْعُقُ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعَاتِ لَا
جَمْعَ مَا رَقَّ وَبَعْضُ يَحْمَلُ
مُحَمَّدٌ يَأْتِيَنَّ أَوْ بِأَعْلَى
قُلْتُ وَنَقَعَ الْعَيْنَ شَرْطُ صِحَّتِهِ
قَالُوا وَنَقَعَ الْعَيْنَ لَا بَدْعُهُ
فِي ذِمَّةٍ مِنْ بَعْدِ عَقْدِهِ يَجْرِي
أَوْ قَالَ بَعْدَهُ يَوْمٌ وَلَيَقْبَلُ
وَلَيْسَ مَشْرُوطًا لِنَقْعٍ قَدْرًا
يَقُولُ كَانَتْ فَإِنْ آدَيْتَ لِي
وَنَدَبْتُ إِذَا أَمِينٌ كَاسِبٌ
بِمَرْعِهِ مِنْ أُمِّهِ أَفَادَا
وَقَرَعَ مَنْ قَدْ كُوْنَتَيْنِ قِيَصًا
لِغَيْبِ سَيِّدٍ أَوْ مُنْتَسَاعِ
الْعَمَلِ مِنْهُ كُلُّ قِسْطٍ ذَلِكَ لَا
تَقْدِيمُهُ وَإِنْ شَرِيكُهُ بِهِ
وَمَاسَرَى وَالْجَزَاءُ مِنْهُ أَعْطَاهُ
وَلَمْ يَعُدَّ شَخْصًا وَإِنْ هُوَ أَعْتَرَفَ
فِي رَدِّهِ كِتَابَةً إِنْ شَاءَ
إِنْ كَانَ فِي وَصِيَّةٍ يَذِي أَحَدًا
أَوْ نَقَعَ عَيْنَ إِنْ عَمِلَ كَلْفًا
وَصَلَّ يَفْقِدُ دُونَ نَقْعِ ذِمَّتِهِ
مِنْ ذِكْرِ تَحْوِيلِهِمْ أَوْ مَنَفَعَةٍ
يَوْمَ أَوْ عِنْدَ انْقِصَادِ الشَّهْرِ
قَدْ أَطْلَقُوا هُنَا اشْتِرَاطًا لِلْأَجَلِ
عَلَى شَرْعِهِ بِهِ مُبْتَدَرًا
فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ تَوَى وَلَيَقْبَلُ
يَطْلَعُهَا وَيَعْتَقُ الْمَكَاثِبَ
وَقَدْ كَتَبَتْ وَلَا اسْتَبْلَا دَا
وَقِيمَ إِنْ جُنَّ وَالَّذِي قَضَى
وَأَوْ مِنْ الْجُنُونِ لَا الْمُسْتَعَا
شَيْءٌ يَقْبَضُ سَيِّدًا وَأَهْلًا
أَقْرَبُ كَانَ الْعَتَقُ فِي نَصِيحِهِ
أَوْ طَالَبَ الْعَبْدَ بِكُلِّ قِسْطِهِ
لِأَحَدٍ فَوَارِثُ الْيَتِيمِ حَلْفَ

عَدْلٌ رَأَاهُ نَبْلَةُ الْكَأَلِ

فَقَدْ
إِنْ يَشْهَدُ الْأَعْمَى بِشَيْءٍ لَمْ يَجِبْ
فِي غَيْرِ مَوْتٍ وَفِي مَوْتٍ وَنَيْبِ
وَالْمَلِكُ وَالْإِفْرَازُ مِنْ لِيَمَهُ
بِصُغْرِهِ إِلَى الْأَذَى وَالزَّخْمَةِ
وَلَمْ يَشْهَدُ الْغَرَضُ بِشَيْءٍ
تَعَمُّ لُهُ أَوْ دَفْعًا عَنْهُ صَرَرُ
كُتَابُ الْعَيْتِ
يَصْغُرُ عَنْهُ مَالِكٌ مُكَلِّفٌ
يُشِيرُ بِهِ مَطْلُقُ الصَّرْفِ
بِصُغْرِهِ صَرِيحٌ أَوْ كِتَابَةٌ
كَانَتْ حَرَمَتْهُ مَوْلَا يَهُ
وَمِنْ لِيَمَهُ عِنْدَ وَقَدْ عَقَّبَا
سَرَى عَلَيْهِ فِي الْجَمْعِ مُطْلَقًا
أَوْ عَقَّبَ الشَّرِيكَ مِنْهُ مَرَرٌ
إِضْمَالًا فِي الْعَدِّ جِئْتُ بِشَيْءٍ
يَقْبِضُ الشَّيْءَ الَّذِي قَدْ قُوْنَهُ
عَلَى الشَّرِيكَ وَلَوْ قُوْنَهُ
وَكُلُّ عَدِيدٍ صَارَ مَالِكٌ أَصْلُهُ
أَوْ فَرَعُهُ فَاحْكُمْ بِعَيْتِ كَلِمَةٍ
تَابُ الْوَلَاةِ
تَمُ الْوَلَاةُ عَنِ كُلِّ مَعْقُوقٍ
بِهِ يَصِيرُ عَامِلًا الْعَيْتُ
مِنْ بَعْدِ كُلِّ عَاصِبٍ فِي رَيْبٍ
وَحَصْنُهُ كَالْإِثْرِ فِي التَّزْيِيبِ
وَأَسْفَلُهُ بَعْدَ مَعْقُوقٍ يُعَاصِيهِ
أَعْيُنُ بِهِ الذُّكُورُ مِنْ أَقَارِبِهِ
فَعَيْتُ الْبَيْتِ قَالُوا صَبَّ
بِفَضْلِهِ مُتَذَمَّرٌ الْأَقَارِبُ
وَهَكَذَا كَانَتْ مِنْ النَّسَبِ
أَيُّ بِالْجَاهِ وَالْأَمْرِ الرَّبِّ
إِلَّا أَنَّهُ وَأَبْنُ أَيْمٍ قَدْ حُجِبَ
كَوْنُهُ عَنِ الْوَلَاةِ الْآنَ
فَإِنْ قَدَدَتْ سَائِرُ الْوَلَاةِ
صَارَ الْوَلَاةُ حَقًّا لِلْبَيْتِ الْمَالِ

وَوَارِثُ الْبَيْتِ إِنْ يُحَرَّرَ
نَقِصُ أَوْ يَبْرِي وَيَبْرِي لَهَا
كَحْكُمِ لَوَافِرَاهُ أَوْ قَبَضَا
وَرَأَاهُ نَاقِصٌ مَا بِهِ يَدِي
لَكِنْ بِصَاحِبِ الْوَجْهِ يَبْدِي
تَشَارَكَ وَاحِدٌ إِلَّا بَيْنَ
لَا مَعَ قَبْضِ السَّهْمِ أَوْ أَدْبَرِي
وَبَدَلُ الْقَتْلِ لَهُ أَوْ الْقَوْدُ
وَرَدُّ نَاقِصٍ وَارْشُ لِلتَّلَفِ
غَيْرُ وَلَوْ بَعْضًا وَإِنْ قَالَ عَتَقَ
أَنْ لَا تَطْلُقَ وَحَيْثُ رَضِيََا
أَوْ بَدَلُ مَوْلَا وَبَدَلُ
مُكَاتَبَةٍ مِنْ قَبْلِ عَتَقٍ وَفَضِي
وَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ فَكُلُّ لِرَهُونٍ
لَعَا وَإِنْ وَقَاهُ لَا إِنْ رَضِيََا
بَارِئُهُ وَإِنْ يَجْمَعُ أَوْصِي
إِنْ يَجْمَعُ وَإِنْ سَوَى أَهْلِيهِ
بَعْدَ مَعْلُومَةٍ وَلَكِنْ إِنْ أَذِنَتْ
بِحَاكِمٍ بِأَنَّهُ قَدْ نَسَدَ مَا
عَمَّا يَحْطُ وَالنَّقَاصُ أَهْمَلًا
مِنْ حُرِّيَةٍ وَفَتْحَهَا إِنْ مَنَعَا
فَإِنْ رَأَى الْقَاضِي صَلَاحًا فَارْ
يُخَيَّرُ هَذَا بَعْدَهُ وَقَبْلَهُ

بَيْنَ عِلْمٍ وَلَيْقُرْعَ أَوْ يَبْرِي
يَعْتَقُ لَا عَنْ مَعْقُوقٍ كَمَثَلِ مَا
يَعْتَقُ هَيَاةً عَنِ الَّذِي قَفَى
قُلْتُ وَغَنَقَهُ بَقِيعُ أَحَدِي
إِذَا قَالَ لَا شَيْءَ بَقِيعُ سَيِّدِي
فِي الْفَرْقِ بَيْنَ أَحَدِ الدَّيْنِ
وَالْفَرْقِ صَعْبٌ وَالسَّاقِ يَبْرِي
إِلَى نَصِيبٍ مِنْ كِتَابَةٍ بِحَدِّ
وَالْكَسْبِ إِنْ رَقَّ وَإِنْ يَجْمَعُ
وَإِنْ رَقَّ كَمَا لَوْ اسْتَفْتَى
كَانَ طُنُنْتُ غَنَقَهُ وَأَقْتَبَا
فَالْعَتَقُ بَيْنَ قَبْضٍ وَحَطٍّ وَجَبَا
رُبْعٌ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جِئْتُ أَنْ رَضِيََا
وَإِنْ يَمُتُ قَدِيمٌ كَالذُّيُونِ
يَحْلُ كَيْ يَبْرِي عَمَّا يَفْقِيسَا
وَفَتْحَهَا لَهُ وَلِلْمَخْصُوصِ
وَالَّذِي أَوْصَاهُ بِالرَّقَبَةِ
إِنْ يَجْمَعُ الْمَذْكُورَ لَا إِنْ غَابَ مِنْ
إِلَى وَصُولِ حَقٍّ مَنْ قَدْ حَصَّنَا
وَقَصَرَ الْغَايِبُ فِي الْعَوْدِ وَلَا
وَأَنْفَرُ السَّيِّدِ حَقٌّ يُطْلَعَا
أَوْ حَقٌّ لَا إِنْ مَالَهُ بِهِ وَفَسَا
وَالْأَسَدُ عَنْ دَيْنٍ سِوَاهُ وَلَهُ

فَإِنْ يَكُنْ جَرًّا فَصَلِّ الْآبَ
فَصَلِّتُ فَمِنْ أَيْهَا الْآبَ
وَهَكَذَا تَرْتِيبُ كُلِّ مَرْبِيَةٍ
وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ وَلَا هَبَةً
وَتَقْبُضُ الْأَمْرَ عَنِ الرِّجَالِ
إِذَا لَمْ يَكُنْ مُطْلَقًا بِجَانِبِ
بَلْ عَصَبَتْ عَيْنُهَا وَالْمَنْفَى
لَهُ يُعْرَبُ أَوْ وَلَا فَاقْتَسَمَ

بَابُ التَّدْبِيرِ
وَمِنْ بَيَانِ عَقْدِ قَدَمِكَ
يَوْمَ تَقَعُّهُ مَقَى هَلَكْتَ
مِنْ ثَلَاثَةٍ وَقَبْلَهُ مَدَّ يَدُ
يُبَاعُ قَبْلَ عَقْدِهِ وَيُؤْخَرُ
إِذَا ارَادَ السَّيِّدُ الْمَدَّ كَوْنُ
فَإِنْ يَمُوتَ فَلْيَسْطَلِ التَّدْبِيرُ
وَحُكْمُهُ مِنْ قَبْلِ مَوْتِ سَيِّدِهِ
كَالْعَيْنِ فِي أَرِيضٍ وَكَفَيْتُهُ

بَابُ الْكَيْفَانَةِ
إِنْ سَأَلَ الْعَبْدُ الْأَمِيرَ لِلْكَفَّةِ
كَتَابَ فَقَدْ هَاكَلَهُ تَدْبِيرُ
بَصِيرَةٍ وَكَرَّمًا لِلْأَعْلَى
ثُمَّ عَلِمَ كُلُّ مِمَّا قَدْ رَأَى الْعِلَّ
وَالْمَالُ أَيْسَرُ وَلَيْسَ فِي الْأَدَا
تَحِينَ أَوْ ثَلَاثَةً فَصَاعِدًا
وَقَدْ هَلَسَ جَانِبُ الْوَلَّى لَزِمَ
فَلَمْ يَحِينَ لِقَابُهُ وَكَانَ كَدَمُ
وَجَانِبُ جَانِبِ الْمَكَاتِبِ
فَقَسِيحُهُ وَالْعَمْرُ عَنْهُ مَا لِي
وَحِينَ صَحَّتْ صَارِعُ مَوْلَاهُ فِي
كَسِيرٍ وَمَالُ مُطْلَقِ الْعَمْرِ
مَا لِي يَكُنْ فِي فَعْلِهِ تَسَدُّعُ
أَوْ خَطَرُ فِئَةِ الرُّمَةِ يَمُوتُ
وَالرُّمُ سَيِّدُهُ بِدَيْفِهِ
حَرْبُ اللَّهِ مِنْ دَيْفِهِ أَوْ ضَعْفِهِ
وَحِينَ أَدَّى الْعَبْدُ كُلَّ مَا لِي
عَلَيْهِ بَعْدَ وَضْعِهِ فَلْيَعْتَقِ

وَالَّذِي يَجْعَلُ عَلَيْهِ يُعَصَّدُ
قَدَمُ دِينَ لِلْعَامِلَاتِ ثُمَّ
إِنْ جَرَّ الْقَاعِي وَإِنْ يَجْرُ سَقَطَ
وَأَنْفَسَتْ أَنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَمُوتَ
كُونَ الْأَدَا مِنْهُمَا سَوَاءً
وَلَا يَجُوزُ جَرُّ وَلَا الْأَمِيَّةُ
وَوَطْئُهَا قَالَهُمُ وَالْإِيْلَا دَقْدُ
وَلَا يَمُوتُ مَكَاتِبًا وَعَامِلَةٌ
كَذَلِكَ الْأَخْطَا رَبُّ النَّسِيَّةِ
وَهَكَذَا تَسْلِيمُهُ وَمَا قَبَضَ
كَذَا النِّكَاحُ وَزَوَاجُ قَبْلِهِ
وَهَكَذَا تَكْمِيلُهُ بِغَيْرِ مَا
إِنْفَاقُهُ بِالْإِذْنِ لَا الْمَكَاتِبَةُ
وَأَتَاعَ بَعْضُ سَيِّدٍ فَإِنْ عَجَزَ
وَأَقْبَضَ مِنْ جَانِبٍ وَيُعَدُّ عَقْدُ
وَعِدَّةٌ بِمَا مِنَ الْأَمْرِ قَلَّ
وَأَعَقَّ الْجَانِبَ وَلِيَرْجِعَ إِلَيْهِ
وَفَاسِدٌ مِنْهَا كَشْرَطُهُ شَرَى
مِنْ مَالِكٍ كَلَفَ مَخْتَارٍ بِمَا
مِثْلُ الصَّحْبِ كَيْسَ فِي الْإِيمَانِ
وَالْإِعْيَاضُ وَالْفَسَاحُ مَا قَدَّ
عَلَيْهِ أَوْ جَوْنَهُ وَالرَّدُّ
وَلَا الزَّكَاةُ وَوُجُوبُ فِطْرَتِهِ

يَجَاكِرُ لَا إِنْ قَنَاهُ السَّيِّدُ
أَرَشَ عَلَى يَمِّ يَنْدِبُ وَحَيْثُ
لَسِيدٌ وَسَوَّلَ لِقَابِهِ فَقَطَطَ
أَوْ فُخَّ الشَّرْكَ وَحَيْثُ مَزَعَمُ
إِذَا بِهِ مَعًا إِلَيْهِ جَاءَ
بِعَيْنِهِ إِنْ مَاتَ لَا الْوَصِيَّةُ
أَثْبَتَ لَا الْحَدَّ وَفِيهِ الْوَلَدُ
كَالْأَخِي وَالشَّرْعَاتُ لَهُ
فِي الْبَيْعِ حَسْبُ وَشَرَى الْبُعْثِيَّةُ
عَنْ مَنْ وَعَنْ مِيعِ الْعَوَضِ
وَسَلَّمَ كَذَلِكَ إِذَا لَا يَسْنَدُ
صَوْمُ أَوْ أَتَاهُ بِي مَنْ قَدْ لَزِمَا
وَلَا تَسْرِيهِ وَعَقْدُ الرَّقَبَةِ
يَمْلِكُهُ السَّيِّدُ وَالْعَقْدُ يَجْزُ
وَلَوْ لَسَيِّدٍ وَإِنْ أَعْتَقَهُ
وَيَلْزَمُ الْفَدَاءُ سَيِّدًا قَتَلَ
أَرَشَ إِذَا عَقَقَ بِحَيْثُ عَلَيْهِ
لَا بَاطِلَ بِفَقْدِ عَقْدٍ صَدَرَا
يُقَصَّدُ لَا كَالْحَشْرَاتِ وَالْذِمَا
وَالْحَطُّ وَالْأَسْفَارُ وَالْإِبْرَاءُ
بِفَيْحِهِ أَوْ نَوْبُ أَوْ جَرُّ وَرَدُّ
مِنْ حَاكِمٍ يُسَالُ نَقَضَ الْعَدِّ
وَرَدَّ مَالَهَا وَأَحَدُ قِيمَتِهِ

بَابُ عِتْقِ أَمْرِ الْوَلَدِ

وَمَنْ تَضَعُ ظَاهِرَ تَخْطِيطٍ وَقَدْ
 مِنْ بَعْدِهِ كَيْفَ تَدْبِيرٍ إِذَا
 حَكَمَ حُلُولَ الدِّينِ وَالتَّدْبِيرِ
 وَاسْتَعْدَمَ الْإِثْمِينَ وَالْإِجْبَارَ
 وَالْأَرْضَ مِنْ جَانٍ وَحَيْثُ يَدْعَى
 قَبْلَ فَإِنْ يَأْسُ بِيَانٍ حَصَلَا
 قُلْتُ وَبِاسْتِثْنَاءِ كُلِّ شَطَرٍ
 وَالْعَصَبَاتِ فِي الْوَلَايَةِ
 فَرَعْنَهَا بَعْدَ الثَّلَاثِينَ الَّتِي
 فَإِنْ تَعْبَهَا أَوْ تَضَعُ مِنْهَا الْعِدَا
 فِي عُرُوسٍ بَيْتٍ عَشْرٍ يَكْزُرُ
 وَكَيْفَ لِي إِذَا سَكَنَتِ الْعِدَا
 يَا خَالِقَ الْخَائِقِ وَيَا أَهْلَ الْكَرَمِ
 أَدِمْ عَلَى نِعْمَةِ الْإِسْلَامِ
 بِكَ الْعِيَا ذِينَ عَذَابِ الْفَقْرِ
 خَذِيذِي مِنْ هَوْلٍ كُلِّ غَمَّةٍ
 وَكُلِّ مَنْ أَحَبَّتْ أَوْ أَحْبَبَ
 وَالْحَدِيثُ جَزِيلُ الْفَضْلِ
 وَالْأَلِيلُ وَالْمَقْبِلُ هَذَا أَحْتَمُ

تمت البيعة الوردية ووافق تمام طبعها او اخر شهر رجب
 سنة ١٣٥١ هجرية على صاحبها اتم صلاة وازكى تحية
 وذلك بمطبعة دار احياء الكتب العربية الكائن مركزها بشوارع
 خان جعفر بجوار المشهد الحسيني بالقاهرة لاحابها عيسى الباني المحلى وشركاه

بَابُ أَمْرِ الْوَلَدِ
 وَمَنْ يَطْلُقُ قَتْلَهُ فَصَلِّ
 يَوْمَئِذٍ أَوْ مَالَهُ الْمَسْكُونُ
 تَصَرُّعُ بَعْضِ حُلُولِ أَمْرِ الْوَلَدِ
 أَنْ يَأْتِيَ خَلْقٌ أَدْنَى فِي الْوَلَدِ
 وَتَعَدُّدُ السَّيِّدِ الْأَجَارَةِ
 وَالْأَرْضِ وَالْزَوْجِ وَالْجَارَةِ
 وَالْأَوْطَانِ وَالْأَهْلِ وَالْأَهْلِ
 لَا يَمْلِكُهَا وَرَهْمَهَا وَلَا يَسْتَعِينُ
 عَنْ بَلَدٍ مِنْ غَيْرِهِ فَيَكُونُ
 مِنَ الزَّانِ أَوْ مِنَ يَكُونُ مَلِكًا
 أَوْ قَدْ تَعَيَّرَ زَيْفًا يَسَا
 أَوْ فِي يَكُونُ فَايَمًا لِيَسَا
 أَوْ شَيْئًا كَقِيَمَةِ الزَّوْجَةِ
 أَوْ عَمَلٍ فِي الزَّوْجِ بِالْحَرْجَةِ
 فَتَرْتَبُ حَرْبِيَّةً عَرَبِيَّةً
 فَيَمْنَةً فِي الْحَالِ سَيِّدَ الْأَمَةِ
 وَمَنْ يَطْلُقُ قَتْلَهُ فَصَلِّ
 أَوْ يَأْتِي شَيْئًا ثُمَّ يَمْلِكُ قَتْلَهُ
 فَالْوَطَنُ تَصَرُّعُ أَمْرِ الْوَلَدِ
 فَطَمَنًا وَلَا يَسْتَعِينُ فِي الْمَقْعَدِ
 وَحَيْثُ التَّمَنَّا لَهُ الْإِلَادَا
 فَمَاتَ عَنْهَا بَلَعَتْ مَرْكَبَهَا
 بِأَنْ يَزُولَ رَقَبَتَا فَتَعْنَقَا
 قَتْلُ الْوَصَايَا وَالْأَوْطَانِ
 وَمَنْ يَطْلُقُ غَايَةَ التَّغْيِيرِ
 سَمِيحَةً نَهَابَهُ التَّدْبِيرِ
 أَيْدِيَهُ الْفَتَا وَخُشْفَ الْفَتَا
 وَنَزْدَعَهَا مَحْسُورًا عَشْرَ الْأَلَدِ
 نَظْمُ الْفَقْرِ الشَّرِيفِ الْقَرِيبِ
 فِي التَّجَرُّ وَالْقَبْرِ وَالْقَبْرِ
 فَالْحَدِيثُ لِلَّهِ عَلَى تَمَامِهِ
 ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ مَعَ صَلَاتِهِ
 عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
 وَالتَّابِعِينَ ثُمَّ كُلُّ حَرْفٍ
 ثُمَّ يَجِدُ اللَّهَ

ب	١	فهرست کتاب بهجة المآوئ	
صفحة	صفحة		
فصل في تارك الصلاة	٣٩	خطبة الكتاب	٢
باب الجنائز	٤٠	باب الطهارة	٣
باب الزكاة	٤٤	فصل في النجاسات	٣
فصل في الفطرة	٥١	فصل في الاجتهاد	٤
باب الصيام	٥٣	باب الوضوء	٥
باب الاعتكاف	٥٥	فصل في الاستنجاء	٧
باب الحج	٥٦	فصل في المحدث	٨
فصل في معظورات الاحرام	٦١	فصل في القسمل	٩
باب البيع	٦٦	باب التيمم	١٠
فصل في الخيار	٧٠	فصل في اركان التيمم	١١
فصل في القبط	٧٣	باب الحيض	١٣
فصل في موجب الالفاظ المطلقة	٧٥	باب الصلاة	١٦
فصل في تصرف العبيد	٧٦	فصل في الاذان	١٨
فصل في التحالف	٧٧	فصل في الاستقبال	١٨
باب السلام	٧٨	فصل في صفة الصلاة	١٩
باب الرهن	٨٠	فصل في شروط الصلاة	٢٣
باب التغليس	٨٤	فصل في السجرات	٢٥
باب الحجر	٨٧	فصل في النفل	٢٦
باب الصلح	٨٧	فصل في الجماعة	١٧
باب الحوالة	٨٩	باب صلاة المسافر	٣١
باب الضمان	٨٩	باب الجيمعة	٣٣
باب الشراكة	٩١	باب صلاة الخوف	٣٥
باب الوكالة	٩٣	باب صلاة العيد	٣٧
باب الاقرار	٩٤	باب صلاة الخسوف	٣٨
فصل في الاقرار بالنسب	٩٩	باب صلاة الاستسقاء	٣٩
باب العارية	١٠٠		

باب الرضاع	١٧٥	باب الغصب	١٠١
باب النفقات	١٧٦	باب الشفعة	١٠٣
باب المحضنة	١٧٨	باب القراض	١٠٥
باب الجراح	١٨٠	باب المساقاة	١٠٧
باب البغاة	١٩٠	باب الاجارة	١٠٨
باب الردة	١٩١	باب الجمالة	١١١
باب الزنا	١٩٢	باب احياء الموات	١١٢
باب السرقة	١٩٣	باب الوقف	١١٣
باب قطع الطريق	١٩٦	باب الهبة	١١٥
باب الصيال	١٩٨	باب اللقطة واللقيط	١١٦
باب السيد	١٩٩	باب الفرائض	١١٩
فصل في الامان	٢٠١	باب الوصايا	١٢٦
فصل في الجزية	٢٠٣	فصل في الوصاية	١٣٣
فصل في الهدنة	٢٠٥	باب قسم الفئ والغنمية	١٣٤
باب الزكاة	٢٠٦	باب قسم الصدقات	١٣٦
باب الاضيعة	٢٠٧	باب النكاح	١٣٨
باب الاطعمة	٢٠٩	فصل في العقد ومقدماته	١٣٩
باب السباق والرمي	٢١٠	فصل في الخيار واحكام آخر	١٤٥
باب الايمان	٢١١	باب الصداق	١٤٨
باب النذر	٢١٥	باب القسم	١٥٢
باب القصاص	٢١٦	باب الخلع	١٥٤
باب القسمة	٢٢٩	باب الطلاق	١٥٧
باب العتق	٢٣٠	فصل في الرجعة	١٦٥
باب التدبير	٢٣١	باب الظهار	١٦٧
باب الكتابة	٢٣٣	باب القذف واللعان	١٦٨
باب عتق ام الولد	٢٣٥	باب العدد	١٧١
تمت		فصل في الاستبراء	١٧٤